بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة التخطيط

خطة التنمية السادسة

١٤١٥ - ١٤٢٠ هـ
١٩٩٥ - ٢٠٠٠ م

رقم الايداع ٠٦٩٤/ ١٦

(ردمد ٤٨٣٦ - ١٣١٩ ISSN)

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

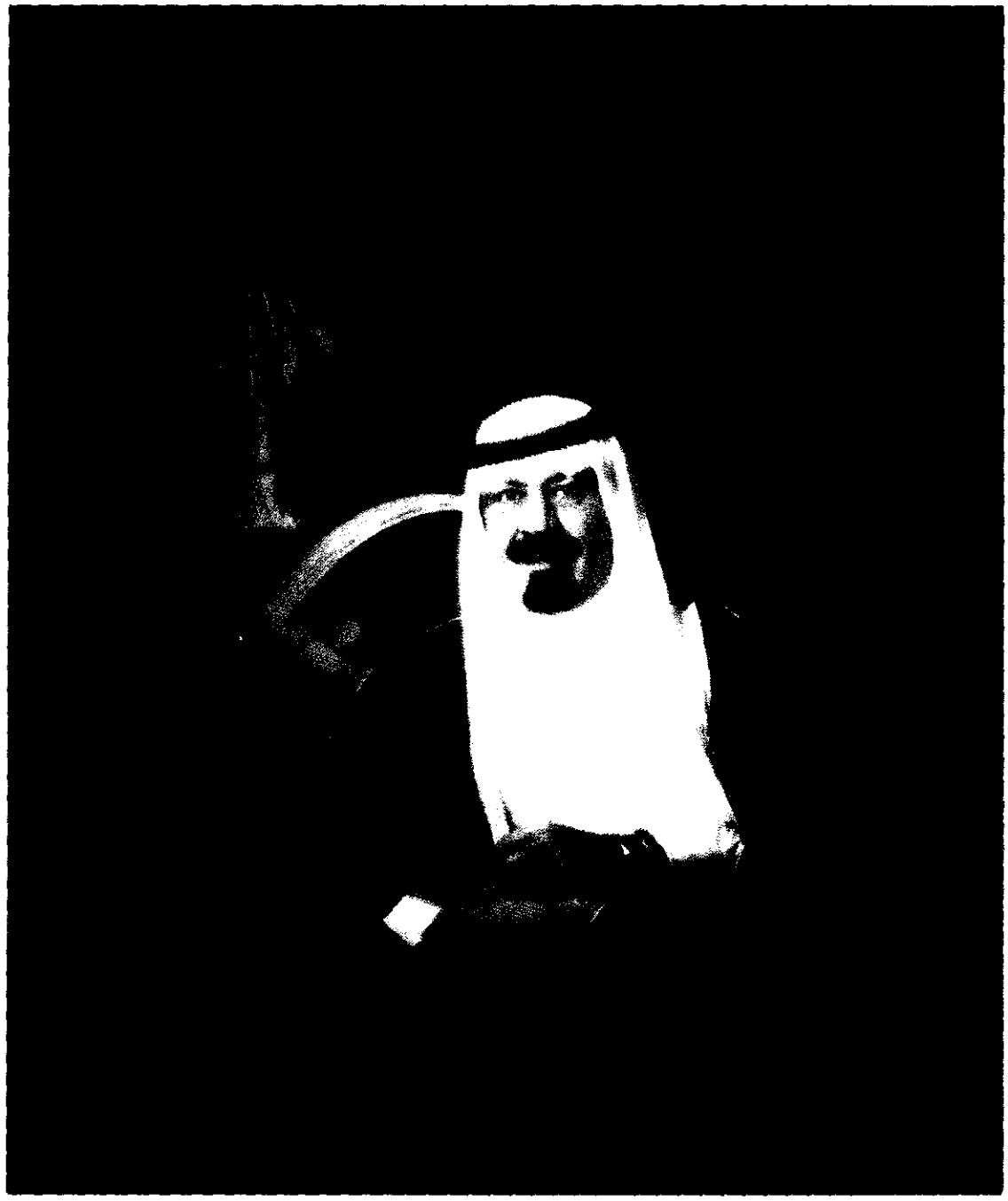

صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

صاحب السموّ الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم (٢٩) وتاريخ ١٤١٦/٢/٥هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٨/١٠٣٦/٣ وتاريخ ١٤١٥/١٢/٨هـ المشتملة على خطاب معالي وزير التخطيط رقم ١/١٦٧٤ وتاريخ ١٤١٥/٧/١٥هـ المرفق به خطة التنمية السادسة للمملكة العربية السعودية التي تشمل السنوات من (١٤١٥-١٤٢٠هـ) التي اعدت وفقا للاهداف العامة والاسس الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء بقراره رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ.

وبعد الاطلاع على الاهداف العامة والاسس الاستراتيجية الخاصة بخطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ.

وبعد الاطلاع على خطة التنمية السادسة (١٤١٥-١٤٢٠هـ) المرفقة.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٥/٣١/٣٥) وتاريخ ١٤١٥/١١/٩هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم ٢٢ وتاريخ ١٤١٦/١/١٩هـ.

يقـــرر مايلي :

أولا : الموافقة على خطة التنمية السادسة التي تشمل السنوات من (١٤١٥-١٤٢٠هـ) المرفقة.

ثانيا : يراعى في تنفيذها تطبيق قرارات مجلس الوزراء الصادرة بشأن الخطط السابقة.

ثالثا : الاهتمام باعداد برامج التنفيذ السنوية التي تكفل تحقيق الاهداف الواردة في قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ.

رئيس مجلس الـــوزراء

ديوان رئاسة مجلس الوزراء

واذا كانت الخطط الخمسية لمرحلة الربع قرن السابق قد ركزت على تأسيس قاعدة صلبة للتجهيزات الأساسية وتنمية القوى البشرية وتنوع القاعدة الانتاجية لارساء قاعدة اقتصادية متينة تتنوع فيها المصادر ، فان الخطط التالية تكرس تلك المهام بالتأكيد على تلك المنجزات ودعمها وتطويرها ٠

لقد اعدت هذه الخطة السادسة في ظل ظروف دولية ومحلية جديرة بالاهتمام ، فدوليا هناك استمرار حالة عدم استقرار أسعار النفط وانعكاسات التكتلات الاقتصادية الدولية فضلا عن قضايا البيئة ، أما محليا ، فان الزيادة السكانية وانخفاض الايرادات العامة تشكلان أبرز العوامل المؤثرة في الانفاق على برامج التنمية المستهدفة ٠

من هنا تحددت للخطة السادسة ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها وتحقيق الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ٠

تتضمن هذه الخطة مجموعة من السياسات والبرامج الموجهة نحو تحقيق المزيد من التنمية للموارد البشرية من خلال زيادة الطاقات الاستيعابية للجامعات ومؤسسات التعليم والتدريب وتضمنت كذلك أهدافا محددة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية في القطاع الحكومي وسياسات وحوافز تستهدف تشجيع القطاع الخاص على اتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين ٠

كما تركز الخطة على جوانب الفاعلية والكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص وذلك حتى تصبح هذه الجوانب والاعتبارات مهيمنة على القرارات الاقتصادية لهذين القطاعين بحيث يتم تأسيس هذه القرارات على التحديد السليم للتكاليف والمنافع الحقيقية ويؤدي تنفيذها الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ٠ ولأجل هذا الغرض تم صياغة مجموعة منتقاة من السياسات والاجراءات التنظيمية والحوافز التي تستهدف بلوغ درجات عالية من الكفاءة والفاعلية الاقتصادية في مختلف مجالات النشاط الحكومي والخاص ٠

وفي سبيل تعزيز دور القطاع الخاص تستعرض الخطة العديد من البدائل حول الاجراءات التنظيمية والسياسات الرامية الى توسيع نشاط وعمليات القطاع الخاص منها ما يتضمن تحويل ملكية وادارة بعض الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى القطاع الخاص ومنها ما يتضمن التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل بعض النشاطات الحكومية بالاضافة الى صيغ متدرجة ومتنوعة من التخصيص تلائم أوضاع المملكة ٠

هكذا تجيء خطة التنمية السادسة في ظل متغيرات دولية ومستجدات محلية تفرض تحديا فعليا على مسيرة التنمية في المملكة ، والانسان السعودي خير من يعول عليه في مجابهة هذا التحدي ، فاذا كان بالأمس قد اجتاز المصاعب في زمن الندرة وتحقق له الرخاء والتقدم ، فانه اليوم الأكثر استعدادا لاستيعاب هذه الآثار الناجمة عن المتغيرات الدولية وما صاحبها من مستجدات محلية ، ومقابلة ذلك بمزيد من التصميم على المساهمة الفعالة في أن تظل مسيرة التنمية تحقق منجزاتها على نحو أكثر كفاءة وانتاجية ٠

وزير التخطيط

عبدالوهاب عبد السلام عطار

المحتـــويـــات

الموضـــوع	رقم الصفحة
المحتـــويـــات	١٨
قـائمة الخـرائـط والرسومـات	٣٢
١ ــ التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية :	٣٧
١/١ التوجهات الأساسية للتنمية	٣٧
١/١/١ النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي	٣٨
٢/١/١ تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام	٣٨
٣/١/١ تنمية الموارد البشرية	٣٩
٤/١/١ تنمية التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها	٤٠
٥/١/١ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة	٤١
٦/١/١ تعزيز فاعلية القطاع الخاص	٤٢
٢/١ تغير محور الاهتمام في خطط التنمية	٤٣
٣/١ التخطيط والتنمية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي	٤٧
٤/١ ادارة الخطة وتنفيذها	٥٠
١/٤/١ نظام التخطيط	٥٠
٢/٤/١ التنسيق بين الخطة السادسة والميزانيات العامة السنوية	٥١
٣/٤/١ منهجية التخطيط	٥١
٤/٤/١ ادارة تنفيذ الخطة	٥٣
١/٤/٤/١ المتابعة والتقويم	٥٣
٢/٤/٤/١ التنسيق مع القطاع الخاص	٥٣
٣/٤/٤/١ أنظمة قاعدة البيانات والمعلومات	٥٤
٢ ــ منجزات خطة التنمية الخامسة :	٥٧
١/٢ نظـــرة عـامـــة	٥٧
٢/٢ أهداف خطة التنمية الخامسة	٥٨
٣/٢ الايرادات والنفقات الحكومية	٥٨
١/٣/٢ الايرادات النفطية وغير النفطية	٥٨
٢/٣/٢ النفقات المتكررة ونفقات المشاريع	٦١

٣/٣/٢ نفقات التنمية ٦٥
٤/٢ الناتج المحلي الاجمالي في خطة التنمية الخامسة ٦٦
٥/٢ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ٧٠
٦/٢ العمالة ٧٥
٧/٢ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ٨٠
٨/٢ التضخم ٨١

٣ ـ الأهداف العامة والمحاور الرئيسية لخطة التنمية السادسة والقضايا العامة الأساسية : ٨٧

١/٣ الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة ٨٧
٢/٣ الأسس الاستراتيجية ٨٨
٣/٣ الظروف التي أعدت فيها خطة التنمية السادسة ٨٨
١/٣/٣ الظروف المحلية ٨٨
١/١/٣/٣ الاطار التنظيمي ٨٨
٢/١/٣/٣ النمو السكاني المتصاعد ٨٩
٣/١/٣/٣ انخفاض موارد الدولة المالية ٨٩
٤/١/٣/٣ زيادة الطاقة الانتاجية في القطاع النفطي ٨٩
٥/١/٣/٣ الدور المتنامي للقطاع الخاص ٩٠
٢/٣/٣ الظروف الدولية ٩٠
٤/٣ المحاور الرئيسية لخطة التنمية السادسة ٩١
١/٤/٣ تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها ٩١
٢/٤/٣ الكفاءة الاقتصادية ٩٣
١/٢/٤/٣ ترشيد الاعانات ٩٣
٢/٢/٤/٣ تحقيق الكفاءة الاقتصادية ٩٥
٣/٢/٤/٣ السياسات ٩٥
٣/٤/٣ تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والتخصيص ٩٦
٥/٣ القضايا العامة الأساسية ٩٧
١/٥/٣ القضايا المتعلقة بالعلوم والتقنية ٩٧
١/١/٥/٣ الفجوة التقنية ٩٨
٢/١/٥/٣ الاستغلال الأمثل لمراكز البحث العلمي ٩٨
٣/١/٥/٣ دور القطاع الخاص في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد المملكة ٩٩
٤/١/٥/٣ السياسات ٩٩

٣/٥/٢ قضايا المعلومات ٩٩
٣/٥/٢/١ الاحتياجات الأساسية للمعلومات ١٠٠
٣/٥/٢/٢ الحاجة الى تحسين نوعية المعلومات وتدفقها ١٠١
٣/٥/٢/٣ السياسات ١٠٢
٣/٥/٣ قضايا البيئة والتنمية ١٠٣
٣/٥/٤ قضايا المياه ١٠٤
٣/٥/٤/١ الطلب على المياه ١٠٤
٣/٥/٤/٢ تطوير الاطار التنظيمي ١٠٥
٣/٥/٤/٣ الخطة الوطنية للمياه ١٠٥
٣/٥/٤/٤ السياسات ١٠٥

٤ ـــ الاقتصاد الوطني في خطة التنمية السادسة : ١٠٩

٤/١ أهداف التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني ١٠٩
٤/٢ السياسات المالية والنقدية ١١٠
٤/٢/١ السياسة المالية ١١٠
٤/٢/٢ السياسة النقدية ١١٢
٤/٣ الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية السادسة ١١٣
٤/٣/١ النمو المستهدف للقطاعات النفطية وغير النفطية ١١٣
٤/٣/٢ النمو القطاعي المستهدف ١١٧
٤/٣/٣ التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ١٢٤
٤/٣/٤ النمو والتركيب الهيكلي لنمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي ١٢٩
٤/٤ المخزون الرأسمالي والاستثمار ١٣٣
٤/٤/١ المخزون الرأسمالي ومتطلبات الاحلال ١٣٣
٤/٤/٢ متطلبات الاستثمار وحشد رأس المال ١٣٤
٤/٤/٢/١ متطلبات الاستثمار ١٣٤
٤/٤/٢/٢ حشد رؤوس الأموال ١٤١
٤/٥ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ١٤١
٤/٥/١ الأهداف العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ١٤٢
٤/٥/٢ الفرص المتاحة في الاقتصاد الدولي ١٤٢
٤/٥/٣ معوقات النمو والتنويع للتجارة الخارجية ١٤٥
٤/٥/٤ سياسات التجارة الخارجية ١٤٨
٤/٥/٥ توقعات النمو ١٤٩

٥ ـــ دور القطـــاع الخـــاص : ١٥٣

١/٥ مسيرة التنمية وتطور القطاع الخاص ١٥٣

٢/٥ الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص ١٥٤

١/٢/٥ حجم القطاع الخاص ومكوناته الرئيسية ١٥٤

٢/٢/٥ زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ١٥٦

٣/٥ الانجازات والقدرات الذاتية للقطاع الخاص ١٥٧

١/٣/٥ الانجازات خلال فترة خطة التنمية الخامسة ١٥٧

٢/٣/٥ القدرات الذاتية للقطاع الخاص ١٦١

٤/٥ القضايا الأساسية ١٦٢

٥/٥ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ١٦٦

٦/٥ دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطة التنمية السادسة ١٦٨

٧/٥ المبادرات والسياسات الحكومية ١٦٩

١/٧/٥ تعميق الحوار مع القطاع الخاص ١٦٩

٢/٧/٥ التخصيص ١٦٩

٣/٧/٥ الاستمرار في تقديم الحوافز وخدمات التجهيزات الأساسية ١٧٠

٤/٧/٥ دعم المنشآت الصغيرة ١٧١

٥/٧/٥ تشجيع الاستثمار الأجنبي ١٧١

٨/٥ دور المؤسسات والأسواق المالية في تنمية القطاع الخاص ١٧١

١/٨/٥ دور مؤسسات الاقراض المتخصصة ١٧٢

٢/٨/٥ البنوك التجارية ١٧٣

٣/٨/٥ سوق الأوراق المالية ١٧٤

٦ ـــ القوى العاملة في فترة خطة التنمية السادسة : ١٧٧

١/٦ أهداف القوى العاملة في خطة التنمية السادسة ١٧٨

٢/٦ قضايا القوى العاملة في خطة التنمية السادسة ١٧٨

١/٢/٦ قضايا العرض من القوى العاملة السعودية ١٧٨

٢/٢/٦ قضايا الطلب على العمالة غير السعودية ١٧٩

٣/٢/٦ قضايا الاحلال ١٨٠

٤/٢/٦ قضايا خدمات سوق العمل ١٨١

٣/٦ العمالة خلال سنوات خطة التنمية السادسة ١٨٢

١/٣/٦ العمالة الكلية ١٨٢

٢/٣/٦ الهيكل القطاعي للعمالة ١٨٣

٣/٣/٦ الهيكل المهني للعمالة ١٨٥
٤/٣/٦ نمو الوظائف واحتياجات الاستبدال ١٨٥
٤/٦ العرض من القوى العاملة المدنية السعودية ١٨٨
١/٤/٦ القوى العاملة المدنية السعودية ١٨٨
٢/٤/٦ السعوديون الداخلون الجدد الى سوق العمل بحسب مستوى التعليم ١٨٩
٥/٦ الموازنة بين السعوديين الداخلون الجدد وفرص العمل ١٩١
١/٥/٦ الموازنة الكلية ١٩١
٢/٥/٦ الموازنة المهنية ١٩٣
٦/٦ السياسات والاجراءات التنفيذية ١٩٤
١/٦/٦ سياسات تنمية القوى البشرية الوطنية ١٩٤
٢/٦/٦ سياسات احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ١٩٦
٣/٦/٦ سياسات خدمات سوق العمل ١٩٧
٧ ــ الموارد الطبيعية : ٢٠١
١/٧ الميـــاه ٢٠١
١/١/٧ الوضع الراهن ٢٠١
٢/١/٧ القضايا الأساسية ٢٠٢
٣/١/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٠٣
٤/١/٧ الكفاءة الاقتصادية ٢٠٣
٥/١/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٠٤
٦/١/٧ استراتيجية التنمية ٢٠٥
١/٦/١/٧ الأهـــداف ٢٠٥
٢/٦/١/٧ السياسات ٢٠٥
٣/٦/١/٧ البرامج ٢٠٦
٧/١/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٠٨
٢/٧ الطاقـــة ٢٠٩
١/٢/٧ الوضع الراهن ٢٠٩
٢/٢/٧ القضايا الأساسية ٢١٢
٣/٢/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢١٣
٤/٢/٧ الكفاءة الاقتصادية ٢١٣
٥/٢/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢١٣
٦/٢/٧ استراتيجية التنمية ٢١٣
١/٦/٢/٧ الأهـــداف ٢١٤

٢/٦/٢/٧ السياسات ٢١٤
٧/٢/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢١٥
٣/٧ الثروة المعدنية ٢١٦
١/٣/٧ الوضع الراهن ٢١٦
٢/٣/٧ القضايا الأساسية ٢٢٠
٣/٣/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٢١
٤/٣/٧ الكفاءة الاقتصادية ٢٢١
٥/٣/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٢٢
٦/٣/٧ استراتيجية التنمية ٢٢٣
١/٦/٣/٧ الأهـــداف ٢٢٣
٢/٦/٣/٧ السياسات ٢٢٣
٣/٦/٣/٧ البرامج ٢٢٤
٧/٣/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٢٤
٨ ــ القطاعات الانتاجية : ٢٢٩
١/٨ الزراعة ٢٢٩
١/١/٨ الوضع الراهن ٢٢٩
٢/١/٨ القضايا الأساسية ٢٣١
٣/١/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٣٣
٤/١/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٣٣
٥/١/٨ استراتيجية التنمية ٢٣٤
١/٥/١/٨ الأهـــداف ٢٣٤
٢/٥/١/٨ السياسات ٢٣٤
٣/٥/١/٨ البرامج ٢٣٦
٦/١/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٣٧
٢/٨ قطاع الصناعة ٢٣٨
١/٢/٨ الوضع الراهن ٢٣٨
٢/٢/٨ القضايا الأساسية ٢٤١
٣/٢/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٤٥
٤/٢/٨ الكفاءة الاقتصادية ٢٤٦
٥/٢/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٤٧
٦/٢/٨ استراتيجية التنمية ٢٤٨
١/٦/٢/٨ الأهـــداف ٢٤٨

٢/٦/٢/٨ السياسات ٢٤٩
٣/٦/٢/٨ البرامج ٢٥٠
٧/٢/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٥٢
٣/٨ الكهـــربـــاء ٢٥٢
١/٣/٨ الوضع الراهن ٢٥٢
٢/٣/٨ القضايا الأساسية ٢٥٣
٣/٣/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٥٥
٤/٣/٨ الكفاءة الاقتصادية ٢٥٥
٥/٣/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٥٦
٦/٣/٨ استراتيجية التنمية ٢٥٦
١/٦/٣/٨ الأهـــداف ٢٥٦
٢/٦/٣/٨ السياسات ٢٥٧
٣/٦/٣/٨ البرامج ٢٥٧
٧/٣/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٥٨
٤/٨ البناء والتشييد ٢٥٩
١/٤/٨ الوضع الراهن ٢٥٩
٢/٤/٨ القضايا الأساسية ٢٦٠
٣/٤/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٦١
٤/٤/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٦١
٥/٤/٨ استراتيجية التنمية ٢٦٢
١/٥/٤/٨ الأهـــداف ٢٦٢
٢/٥/٤/٨ السياسات ٢٦٣
٣/٥/٤/٨ البرامج ٢٦٣
٦/٤/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٦٤
٩ ــ قطاع الخدمات : ٢٦٧
١/٩ قطاع التجارة ٢٦٧
١/١/٩ الوضع الراهن ٢٦٧
٢/١/٩ القضايا الأساسية ٢٦٩
٣/١/٩ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٦٩
٤/١/٩ الكفاءة الاقتصادية ٢٧٠
٥/١/٩ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٧١
٦/١/٩ استراتيجية التنمية ٢٧١

٩/١/٦/١ الأهـــداف ٢٧١
٩/١/٦/٢ السياسات ٢٧٢
٩/١/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٧٣
٩/٢ الخدمات السياحية ٢٧٣
٩/٢/١ الوضع الراهن ٢٧٣
٩/٢/٢ القضايا الأساسية ٢٧٤
٩/٢/٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٧٤
٩/٢/٤ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٧٧
٩/٢/٥ استراتيجية التنمية ٢٧٨
٩/٢/٥/١ الأهـــداف ٢٧٨
٩/٢/٥/٢ السياسات ٢٧٨
٩/٣ المواصفات والمقاييس ٢٧٩
٩/٣/١ الوضع الراهن ٢٧٩
٩/٣/٢ القضايا الأساسية ٢٨٠
٩/٣/٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٨١
٩/٣/٤ الكفاءة الاقتصادية ٢٨٢
٩/٣/٥ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٨٢
٩/٣/٦ استراتيجية التنمية ٢٨٣
٩/٣/٦/١ الأهـــداف ٢٨٣
٩/٣/٦/٢ السياسات ٢٨٣
٩/٣/٦/٣ البرامج ٢٨٤
٩/٤ الخدمات الاحصائية ٢٨٤
٩/٤/١ الوضع الراهن ٢٨٤
٩/٤/٢ القضايا الأساسية ٢٨٦
٩/٤/٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٢٨٦
٩/٤/٤ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٢٨٧
٩/٤/٥ استراتيجية التنمية ٢٨٨
٩/٤/٥/١ الأهـــداف ٢٨٨
٩/٤/٥/٢ السياسات ٢٨٨
٩/٤/٥/٣ البرامج ٢٨٩
٩/٤/٦ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٢٩٠

١٠ ــ الموارد البشرية : ٢٩٥

١/١٠ التعليم العام والعالي ٢٩٥
١/١/١٠ الوضع الراهن ٢٩٥
٢/١/١٠ القضايا الأساسية ٢٩٨
٣/١/١٠ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣٠٣
٤/١/١٠ استراتيجية التنمية ٣٠٣
١/٤/١/١٠ الأهـــداف ٣٠٤
٢/٤/١/١٠ السياسات ٣٠٥
٣/٤/١/١٠ البرامج ٣٠٨
٥/١/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٣٠٩

٢/١٠ التعليم الفني والتدريب المهني ٣١٢
١/٢/١٠ الوضع الراهن ٣١٢
٢/٢/١٠ القضايا الأساسية ٣١٥
٣/٢/١٠ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣١٦
٤/٢/١٠ استراتيجية التنمية ٣١٧
١/٤/٢/١٠ الأهـــداف ٣١٧
٢/٤/٢/١٠ السياسات ٣١٨
٣/٤/٢/١٠ البرامج ٣٢١
٥/٢/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٣٢٣

٣/١٠ العلوم والتقنية ٣٢٧
١/٣/١٠ الوضع الراهن ٣٢٧
٢/٣/١٠ القضايا الأساسية ٣٢٨
٣/٣/١٠ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٣٢٩
٤/٣/١٠ المتطلبات التقنية ٣٢٩
٥/٣/١٠ دور القطاع الخاص ٣٣٠
٦/٣/١٠ استراتيجية التنمية ٣٣١
١/٦/٣/١٠ الأهـــداف ٣٣١
٢/٦/٣/١٠ السياسات ٣٣١
٣/٦/٣/١٠ البرامج ٣٣٢

١١ ــ التنمية الاجتماعية : ٣٣٧

١/١١ الخدمات الصحية ٣٣٧
١/١/١١ الوضع الراهن ٣٣٧

٢/١/١١ القضايا الأساسية ٣٤٦
٣/١/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٣٤٧
٤/١/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣٤٧
٥/١/١١ استراتيجية التنمية ٣٤٨
١/٥/١/١١ الأهـــداف ٣٤٨
٢/٥/١/١١ السياسات ٣٤٩
٣/٥/١/١١ البرامج ٣٥١
٦/١/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٣٥١
٢/١١ الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية ٣٥٢
١/٢/١١ الوضع الراهن ٣٥٢
٢/٢/١١ القضايا الأساسية ٣٥٧
٣/٢/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٣٥٧
٤/٢/١١ الكفاءة الاقتصادية ٣٥٨
٥/٢/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣٥٩
٦/٢/١١ استراتيجية التنمية ٣٦٠
١/٦/٢/١١ الأهـــداف ٣٦٠
٢/٦/٢/١١ السياسات ٣٦٠
٣/٦/٢/١١ البرامج ٣٦٢
٣/١١ الثقافة ٣٦٢
١/٣/١١ الوضع الراهن ٣٦٣
٢/٣/١١ القضايا الأساسية ٣٦٥
٣/٣/١١ استراتيجية التنمية ٣٦٧
١/٣/٣/١١ الأهـــداف ٣٦٧
٢/٣/٣/١١ السياسات ٣٦٧
٣/٣/٣/١١ البرامج ٣٧١
٤/١١ الخدمات الدينية والقضائية ٣٧٢
١/٤/١١ الوضع الراهن ٣٧٢
٢/٤/١١ القضايا الأساسية ٣٧٤
٣/٤/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٣٧٥
٤/٤/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣٧٧
٥/٤/١١ استراتيجية التنمية ٣٧٧
١/٥/٤/١١ الأهـــداف ٣٧٧
٢/٥/٤/١١ السياسات ٣٧٧

٣/٥/٤/١١ البرامج ٣٧٨
٦/٤/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٣٧٨

١٢ ــ النقــل والاتصــالات : ٣٨٣

١/١٢ النقــل ٣٨٣
١/١/١٢ الوضع الراهن ٣٨٣
٢/١/١٢ القضايا الأساسية ٣٩٥
٣/١/١٢ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٣٩٧
٤/١/١٢ الكفاءة الاقتصادية ٣٩٧
٥/١/١٢ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٣٩٨
٦/١/١٢ استراتيجية التنمية ٣٩٩
١/٦/١/١٢ الأهــــداف ٣٩٩
٢/٦/١/١٢ السياسات ٣٩٩
٧/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٤٠٠
٢/١٢ الاتصالات والخدمات البريدية ٤٠٠
١/٢/١٢ الوضع الراهن ٤٠٠
٢/٢/١٢ القضايا الأساسية ٤٠١
٣/٢/١٢ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٤٠٥
٤/٢/١٢ الكفاءة الاقتصادية ٤٠٥
٥/٢/١٢ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٤٠٦
٦/٢/١٢ استراتيجية التنمية ٤٠٧
١/٦/٢/١٢ الأهــــداف ٤٠٧
٢/٦/٢/١٢ السياسات ٤٠٧
٣/٦/٢/١٢ البرامج ٤٠٨

١٣ ــ التنمية الاقليمية والحضرية : ٤١٣

١/١٣ التنمية الاقليمية ٤١٣
١/١/١٣ الوضع الراهن ٤١٤
٢/١/١٣ القضايا الأساسية ٤١٩
٣/١/١٣ الأهداف العامة والسياسات ٤٢١
١/٣/١/١٣ الأهــــداف ٤٢١
٢/٣/١/١٣ السياسات ٤٢٢
٢/١٣ الشئون البلدية والقروية ٤٢٢
١/٢/١٣ الوضع الراهن ٤٢٢

٢/٢/١٣ القضايا الأساسية ٤٢٧
٣/٢/١٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٤٣٠
٤/٢/١٣ الكفاءة الاقتصادية ٤٣١
٥/٢/١٣ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٤٣١
٦/٢/١٣ استراتيجية التنمية ٤٣٢
١/٦/٢/١٣ الأهـــداف ٤٣٢
٢/٦/٢/١٣ السياسات ٤٣٣
٣/٦/٢/١٣ البرامج ٤٣٤
٣/١٣ الاســـكان ٤٣٦
١/٣/١٣ الوضع الراهن ٤٣٦
٢/٣/١٣ القضايا الأساسية ٤٣٨
٣/٣/١٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٤٣٩
٤/٣/١٣ الكفاءة الاقتصادية ٤٣٩
٥/٣/١٣ الفرص المتاحة للقطاع الخاص ٤٤٠
٦/٣/١٣ استراتيجية التنمية ٤٤٠
١/٦/٣/١٣ الأهـــداف ٤٤١
٢/٦/٣/١٣ السياسات ٤٤١
٣/٦/٣/١٣ البرامج ٤٤٢
٧/٣/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٤٤٣
١٤ ــ البيئة والتنمية : ٤٤٧
١/١٤ الوضع الراهن ٤٤٧
٢/١٤ القضايا الأساسية ٤٥٥
٣/١٤ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ٤٥٩
٤/١٤ دور القطاع الخاص في العمل البيئي ٤٦٠
٥/١٤ استراتيجية التنمية ٤٦٠
١/٥/١٤ الأهـــداف ٤٦١
٢/٥/١٤ السياسات ٤٦٢
٣/٥/١٤ البرامج ٤٦٣
٦/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة ٤٦٤
الملحق ــ الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية ٤٦٥

قائمة الخرائط والاشكال

الموضـــوع	رقم الصفحة
خارطة المملكة العربية السعودية	٣٣
شكل (٢ ــ ١) الايرادات والنفقات الحكومية بالأسعار الجارية	٥٩
شكل (٢ ــ ٢) النفقات المتكررة ونفقات المشاريع ١٣٩٠ ــ ١٤١٤هـ بالأسعار الجارية	٦٣
شكل (٢ ــ ٣) هيكل الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية	٦٧
شكل (٢ ــ ٤) الطلب النهائي المحلي بالأسعار الجارية	٧١
شكل (٢ ــ ٥) تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية	٧٧
شكل (٢ ــ ٦) الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين	٨٣
شكل (٤ ــ ١) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية (١٣٨٩/١٣٩٠هـ ــ ١٤١٩/١٤٢٠هـ)	١١٥
شكل (٤ ــ ٢) هيكل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية	١٢٧
شكل (٤ ــ ٣) تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية	١٣٩
شكل (٤ ــ ٤) التجارة الخارجية بالأسعار الجارية	١٤٣
شكل (٥ ــ ١) مساهمة القطاع الخاص في الدخل والاستثمار الوطني ١٣٩٥/١٣٩٦هـ ــ ١٤١٤/١٤١٥هـ	١٥٩
شكل (٥ ــ ٢) تطور العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص ١٣٩٥/١٣٩٦هـ ــ ١٤١٤/١٤١٥هـ	١٦٣
شكل (٧ ــ ١) أهم الرواسب المعدنية	٢١٧
شكل (٩ ــ ١) الخدمات السياحية	٢٧٥
شكل (١١ ــ ١) التغير في عدد زيارات المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات بوزارة الصحة في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ عن عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ	٣٣٩
شكل (١١ ــ ٢) تطور جملة عدد الأسرة والأطباء وهيئة التمريض والفنيين الصحيين بالمملكة في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ عن عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ	٣٤٣
شكل (١٢ ــ ١) حركة البضائع والمسافرين بالخطوط الحديدية	٣٨٥
شكل (١٢ ــ ٢) توزيع المسافرين عبر مطارات المملكة ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣م)	٣٨٩
شكل (١٢ ــ ٣) عدد الركاب على الرحلات المنتظمة الداخلية والدولية (السعودية)	٣٩١
شكل (١٢ ــ ٤) حركة البضائع المناولة عبر الموانيء التجارية والصناعية	٣٩٣
شكل (١٢ ــ ٥) خطوط الهاتف العاملة	٤٠٣
شكل (١٣ ــ ١) مراكز النمو المقترحة خلال خطة التنمية السادسة	٤١٧
شكل (١٣ ــ ٢) البلديات والمجمعات القروية حسب تصنيف وزارة الشئون البلدية والقروية	٤٢٥
شكل (١٤ ــ ١) تسرب الزيت في الخليج العربي عام ١٩٩١م	٤٥١
شكل (١٤ ــ ٢) المناطق الحساسة بيئيا المتأثرة ببقعة الزيت	٤٥٣

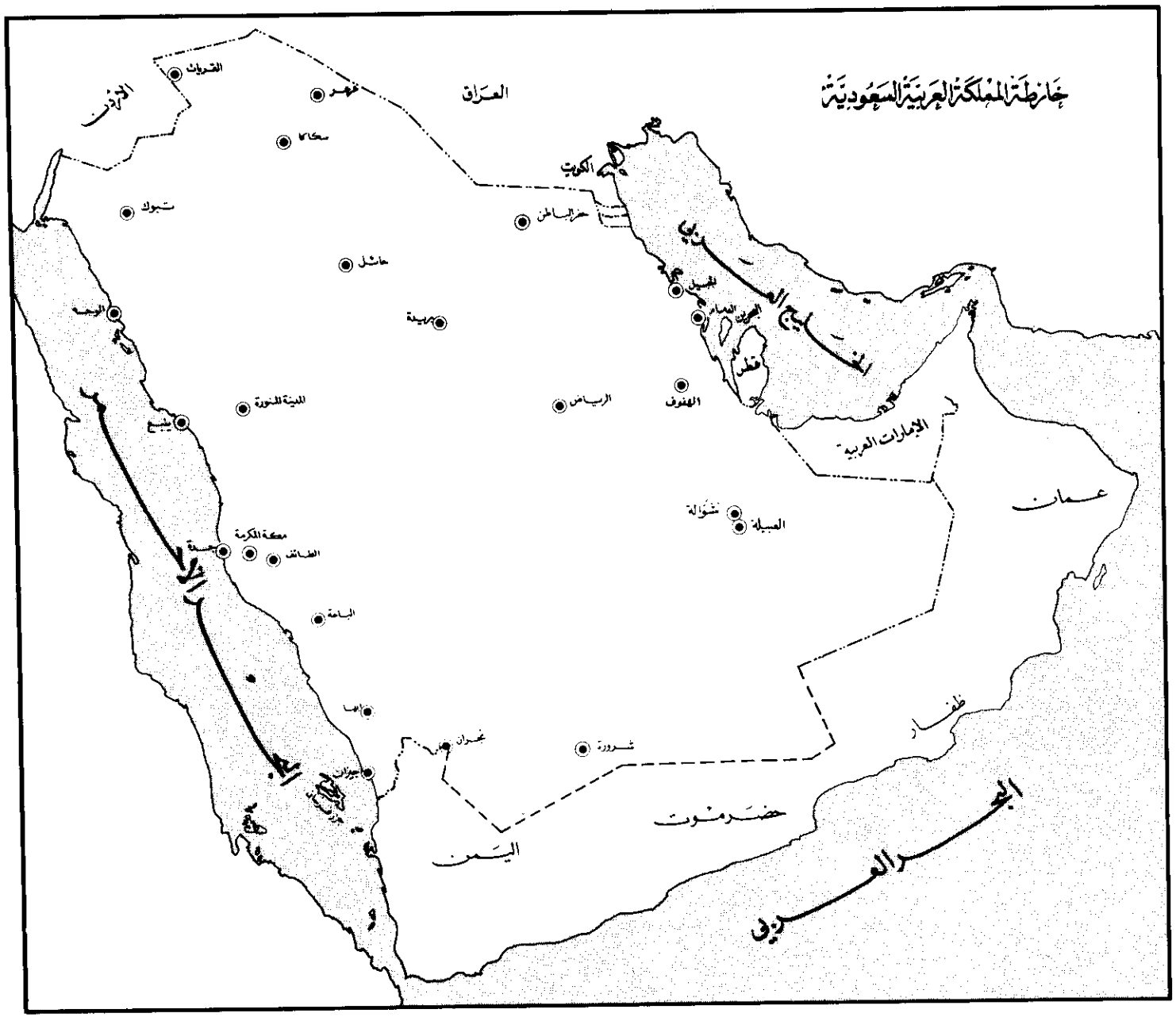
خارطة المملكة العربية السعودية
الأردن
العراق
الكويت
سكاكا
تبوك
حفر الباطن
حائل
الجوف
عرعر
القريات
المدينة المنورة
ينبع
بريدة
الرياض
الهفوف
الدمام
الظهران
القطيف
الخبر
الإمارات العربية
عمان
شوآلة
العيلة
مكة المكرمة
الطائف
جدة
الباحة
أبها
نجران
شرورة
حضرموت
اليمن
ظفار
البحر العربي

الفصل الأول

التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية

١ — التخطيط والتنمية في المملكة العربية السعودية :

بانتهاء خطة التنمية الخامسة ، تكون المملكة العربية السعودية قد أكملت خمسا وعشرين سنة من عمر التخطيط التنموي الذي اتسم بالتوازن والشمولية ، فاستطاع أن يحقق في آن واحد مزيجا فريدا من التطور المادي والاجتماعي ، ونشر ثمار التنمية في كل أرجاء المملكة ، كما استطاع أن يحقق نموا ايجابيا وتطورا هيكليا لكل القطاعات المكونة لاقتصاد المملكة ، وهو في ذلك انما يستلهم تعاليمه ومرتكزاته من قيم ومباديء الدين الاسلامي الحنيف .

ومنذ بداية التخطيط التنموي الذي بدأ بصدور أول خطة تنموية في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ تحدد دور التخطيط في ايجاد الاطار الفكري والعملي والتنظيمي لعمليات التنمية بأبعادها الثلاثة ، الاقتصادي ، والاجتماعي والتنظيمي .. ففي المجال الاقتصادي بدأت الدولة بناء التجهيزات الأساسية ، وبصفة خاصة التجهيزات الصناعية والزراعية والموانيء والطرق والكهرباء ، واستثمرت مبالغ كبيرة في بناء الصناعات الأساسية والدعم الزراعي .

أما في المجال الاجتماعي فقد كانت خطط التنمية تأخذ في حسبانها رغبات وطموحات وقدرات الشعب السعودي ، فأولت اهتماما خاصا بنظام التعليم المجاني والتوسع فيه لتعزيز المساواة في الفرص من أجل اكتساب المهارات المطلوبة للتنمية المستديمة ، وعملت على وضع نظام شامل من الخدمات الصحية والاجتماعية المجانية وحماية كبار السن والمعوقين وذوي الدخل المحدود ، أما بالنسبة للبعد التنظيمي فقد وضعت الدولة الاطار المؤسسي الذي تتطلبه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فأنشأت وزارات ومصالح جديدة ، وقامت بتطوير الأجهزة الادارية الموجودة ، مما أدى الى توسيع الطاقة الاستيعابية لاقتصاد المملكة وتحقيق قدر كبير من الكفاءة الاقتصادية .

١/١ التوجهات الأساسية للتنمية :

لقد تبلورت الأهداف الاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية في المملكة منذ بدء الاعداد لخطة التنمية الأولى ، فأرست تلك الأهداف التوجهات الأساسية التي تضمن تواصل الجهد التنموي واستمراريته على مدى أفق تخطيطي يتجاوز الثلاثين عاما .

وعلى الرغم من اختلاف التركيز النسبي لاستراتيجية كل خطة من خطط التنمية الخمسية على تحقيق هذه الأهداف تبعا لما تمليه الظروف السائدة آنذاك محليا ودوليا وما هو متوقع ، الا أن خطط التنمية ظلت محافظة على التوازن في تحقيق هذه الأهداف بما يحقق الاستمرارية المرحلية والضرورية لعملية التنمية . وفيما يلي وصف لهذه الأهداف وأهم الانجازات التي تحققت خلال الفترة (١٣٨٩/١٣٩٠هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ) :

١/١/١ النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي :

حرصت الخطط الخمسية للتنمية على تبني الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة في النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل والأسعار المستقرة ، وتجنب التقلبات الحادة في النشاط الاقتصادي . وكما وضح من تجارب الدول الأخرى فان الانجاز المتزامن لتلك الأهداف ليس سهلا ، خصوصا تحقيق التوظيف الكامل مع استقرار الأسعار ، ومع ذلك يحق للمملكة أن تفخر بمنجزاتها في هذه المجالات :

- ★ خلال خطط التنمية الخمس ما بين عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ وعام ١٤١٤/١٤١٥هـ بلغ معدل النمو الحقيقي السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٦٪) .
- ★ وبلغ معدل التضخم السنوي المتوسط للاستهلاك الخاص خلال الفترة من عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (٣ر٥٪) وهو أدنى حد بلغه معدل التضخم على المستوى العالمي ، وقد كان المتوسط العام للسنوات العشر الماضية أقل من (١٪) .
- ★ وارتفع اجمالي العاملين السعوديين من حوالي (٢ر١) مليون في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٤ر٢) مليون في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

ولقد أدى النمو الاقتصادي والتطور السريع في كثير من الدول الى اختلال الاستقرار الاجتماعي ، وسوء توزيع ثمار التنمية والتخلي عن القيم والتقاليد . الا أن المملكة حرصت على تجنب تلك السلبيات ، حيث ركزت الأهداف المستمرة لخطط التنمية على توفير الفرص لكافة أفراد المجتمع السعودي للاسهام في عملية التنمية ، وكانت السمة المميزة للتنمية السعودية في هذا المجال هي الدور المؤثر للقيم والتعاليم الاسلامية التي ساعدت في تحقيق مزيج فريد من التنمية المادية والاجتماعية . ورغم استخدام القوى التنظيمية التي تستخدمها المجتمعات الأخرى (النظم الحكومية وآليات السوق) الا أن المملكة قد تميزت بترسيخ المسئولية الاجتماعية وحفز المبادرات الفردية في اطار متوازن من القيم الاجتماعية .

٢/١/١ تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل الاعتماد على النفط الخام :

تتطلب التنمية المستديمة طويلة الأجل في المملكة تخفيف الاعتماد على استغلال موارد النفط الخام القابلة للنضوب باعتبارها مصدرا رئيسيا للدخل الوطني . لذا ، أعطت خطط التنمية أولوية قصوى لايجاد قطاعات اقتصادية قوية أخرى وتنويع مصادر الدخل الوطني لمواجهة احتياجات النمو السكاني المتزايد والسريع . ورغم صعوبة القياسات الاحصائية لانجازات التنويع في المملكة ، الا أنه تم تسجيل بعض الانجازات الملموسة مثل :

★ تضاعف الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي أكثر من أربع مرات خلال الفترة (١٣٨٩/١٣٩٠هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ) وذلك بحسب الأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .

★ ارتفعت نسبة اسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي من (٥٣٪) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٦٧٪) في نهاية خطة التنمية الخامسة (١٤١٤/١٤١٥هـ) .

★ ارتفعت نسبة اسهام الايرادات غير النفطية في اجمالي الايرادات الحكومية من حوالي (١٦٪) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (٢٢٪) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

★ ارتفعت نسبة اسهام الصادرات غير النفطية في اجمالي قيمة صادرات المملكة من (٨٪) عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٢١٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

★ بلغ معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية (٤ر٧٪) خلال الفترة (١٣٨٩/١٣٩٠هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ) بأسعار عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ .

★ ارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من الصفر تقريبا في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى أكثر من (١٥) بليون ريال في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى النمو الملموس في الصادرات البتروكيميائية في الأعوام العشرة الماضية .

★ تضاعف الانتاج الزراعي في نهاية الخطة الخامسة الى ستة أضعاف مستواه في بداية الخطة الأولى ، في حين تقدمت المملكة كثيرا باتجاه تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء .

٣/١/١ تنمية الموارد البشرية :

تكمن الثروة الحقيقية للمملكة في نهاية الأمر في المهارات الانتاجية للقوى العاملة فيها . لذلك ، أولت خطط التنمية أهمية كبرى لتنمية الموارد البشرية من خلال دعمها للنمو المستمر في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتعليم العالي ، وكذلك التعليم الفني والتدريب المهني . وكانت النتيجة زيادة كبيرة في توظيف المواطنين السعوديين وارتفاعا منتظما في مستويات كفاءة الأداء والانجازات المهنية للقوى العاملة السعودية . وتوضح المؤشرات التالية نوعية ودرجة الانجاز في تنمية الموارد البشرية في المملكة :

★ ارتفع العدد الاجمالي للمدارس لكافة المراحل من (٣٢٨٣) مدرسة في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٢٢٠٠٠) مدرسة في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، بينما زاد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من حوالي (٦٠٠) ألف طالب في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (٣ر٣) مليون طالب تقريبا في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١ر٧٪) .

★ تم انشاء سبع جامعات وأربع عشرة كلية للبنات ، وارتفع اجمالي عدد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي من (٨٠٠٠) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (١٧٠ر٠٠٠) طالب وطالبة في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٣٪) .

★ كما ارتفع عدد الملتحقين بمراكز التدريب المهني من (٥٧٨) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى أكثر من (١٠ر٠٠٠) ملتحق في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦ر١٢٪) ، بينما ارتفع عدد الملتحقين بالمدارس والمعاهد الفنية من (٨٤٨) في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى أكثر من (٢٨ر٠٠٠) ملتحق في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٦٪) .

٤/١/١ تنمية التجهيزات الأساسية والمحافظة عليها :

أرست خطط التنمية الثلاث الأولى الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية السريعة والمستمرة في المملكة ، وذلك من خلال ما مهدت له من توسع مبرمج وملموس في منظومة التجهيزات الأساسية الفيزيقية ، التي تعد ـــ بلا شك ـــ شرطا أساسيا ولازما لتطوير وتنمية اقتصاد المملكة والمجتمع السعودي ، كما واصلت الخطتان الرابعة والخامسة الاهتمام باستكمال وتعزيز تلك التجهيزات .

وتعد التجهيزات الأساسية في المملكة فريدة في نوعها من حيث حجم ونوعية وسرعة الاستثمارات التي خصصت لها ، والتي بفضلها تم ارساء قاعدة صلبة ومتميزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية . وتتمثل أهم الانجازات الرئيسية للتجهيزات الأساسية المتحققة خلال خطط التنمية الخمس فيما يلي :

★ ازدادت أطوال شبكة الطرق المعبدة من (٨٠٠٠) كم عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى نحو (٤٣) ألف كيلومتر عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

★ ارتفع عدد المطارات من (١٦) مطارا ومهبطا عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (٢٥) مطارا في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ منها ثلاثة مطارات دولية قادرة على استقبال أحدث أنواع الطائرات. وقد بلغ عدد الركاب القادمين والمغادرين عبر مطارات المملكة ما يزيد على (٢٥) مليون راكب في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

★ ارتفع عدد الأرصفة في موانيء المملكة الرئيسية من (١١) رصيفا عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (١٧٩) رصيفا في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، كما ارتفع حجم البضائع المناولة من (٨ر١) مليون طن الى نحو (٨٩) مليون طن للفترة نفسها .

★ ارتفعت القدرة الكهربائية الفعلية من (٣٤٤) ميجاواط عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (١٨٢٣٨) ميجاواط عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢ر١٧٪) .

★ ازدادت طاقة محطات التحلية من (١٩ر٤) ألف متر مكعب يوميا عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (١ر٩) مليون متر مكعب عام ١٤١٤/١٤١٥هـ بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١ر٢٠٪) .

★ ازداد عدد خطوط الهاتف العاملة من (٢٩) ألف عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى (١ر٥٣) مليون خط في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤ر١٧٪) .

وقد أدى التوسع في انشاء التجهيزات الأساسية خلال خطط التنمية الى دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة في المملكة ، كما أن الزيادة في الطلب المرتبطة بالنمو السكاني وبمتطلبات التطور الصناعي والحاجة الى رفع مستوى المرافق القائمة قد أدت الى أن يصبح التوسع في التجهيزات الأساسية وتحديثها من أولويات التنمية مرة أخرى .

٥/١/١ رفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة :

حرصت خطط التنمية المتعاقبة على أن ينعم المواطنون كافة بمنافع التنمية ومكاسبها المتحققة ، وأن تكون الفرص متاحة لجميع أفراد المجتمع السعودي للاسهام بفاعلية في جميع مجالات التنمية ، كما حرصت تلك الخطط على التقليل من التأثيرات السلبية للتغير الاقتصادي والاجتماعي السريع . لذا أصبح المواطنون يتمتعون بنوعية من الحياة مماثلة تقريبا لنظيراتها في بعض الدول المتقدمة . فقد نجحت المملكة خلال خمسة وعشرين عاما في توفير مستوى من المعيشة يضارع ما حققته دول كثيرة خلال فترات طويلة . وتؤكد المؤشرات التالية على سبيل المثال هذه الحقيقة :

★ زاد الاستهلاك الشخصي من السلع والخدمات ـــ وهو أفضل مقياس لمستوى المعيشة ـــ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢ر٩٪) خلال الفترة (١٣٨٩/١٣٩٠هـ ـــ ١٤١٤/١٤١٥هـ) .

★ انخفض معدل وفيات الرضع من (١٤٨) لكل (١٠٠٠) مولود من المواليد في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٣٠) في ١٤١٤/١٤١٥هـ .

★ ارتفع عدد الأطباء من (١١٧٢) طبيبا عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى أكثر من (٢٨) ألف طبيب عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، بينما ارتفع عدد أسرة المستشفيات من (٩٠٣٩) سريرا الى أكثر من (٤٢) ألف سرير خلال الفترة نفسها .

٦/١/١ تعزيز فاعلية القطاع الخاص :

تبنت المملكة فلسفة الاقتصاد الحر منذ بداية التخطيط التنموي ، ويقضي ذلك أن يظل القطاع الخاص محورا هاما للنشاط الاقتصادي . وعلى الرغم من أن الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية التي تحققت خلال الخطط التنموية الثلاث الأولى قد أولت القطاع الحكومي دورا رياديا في تحريك النشاط الاقتصادي وتوجيهه ، الا أن الحاجة الى استثمار الموارد المالية الضخمة المتوفرة وتحويلها ـــ بمعدلات عالية ـــ الى أصول انتاجية قد جعلت من الضروري مشاركة القطاع الخاص بكثافة في تولي أعمال الانشاء والتشغيل والصيانة للاصول الانتاجية التي يتم الاستثمار فيها .

ومع بداية خطة التنمية الرابعة أصبح المناخ مهيأ بصورة أفضل لزيادة فاعلية التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص ، حيث استكمل بناء معظم مشاريع التجهيزات الأساسية .

وبدأت أولويات التنمية تتحول نحو التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي . ومع هذا التوجه أخذت الدولة في تشجيع القطاع الخاص للاسهام في المشروعات المشتركة مع الشركات الأجنبية والاستثمار في طاقات انتاجية جديدة باستخدام أحدث تقنيات تكثيف رأس المال ، وبشكل خاص في الزراعة والصناعة . ولتحفيز القطاع الخاص للمضي في هذا الاتجاه تبنت الحكومة العديد من الاجراءات المالية والتنظيمية . ونتيجة لذلك أصبح القطاع الخاص أقل اعتمادا على الانفاق الحكومي عما كان خلال فترات الخطط الأولى .

وقد أثبت القطاع الخاص أنه على درجة كبيرة من النضج ومقدرة فائقة على التكيف خلال سنوات خطة التنمية الرابعة التي انخفضت فيها عوائد النفط والنفقات الحكومية، وتأكدت مقدرته أيضا خلال الخطة الخامسة ، حيث استمرت أعداد شركات القطاع الخاص في التزايد وارتفعت الاستثمارات الرأسمالية واتسع نطاق نشاط التصنيع في القطاع الخاص .

وفيما يلي بعض المؤشرات التي تبين القوة المتنامية للقطاع الخاص ودوره الهام في التأثير على التغير الهيكلي لاقتصاد المملكة :

- ارتفع حجم الاستثمار السنوي الخاص من ألف مليون ريال في عام ١٣٨٩/١٣٩٠هـ الى حوالي (٤٦) ألف مليون ريال في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة .
- ارتفع اسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي من (٢١٪) في عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ الى (٤٥٪) في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة ، في حين بلغ اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في هذا العام حوالي (٧٢٪) .

* سجل مجموع العمالة الموظفة في نشاطات القطاع الخاص زيادة مقدارها (٤ر٧) مليون عامل في الفترة ما بين (١٣٨٩/١٣٩٠هـ) و (١٤١٤/١٤١٥هـ) .
* بلغ عدد المشاريع الأجنبية الوطنية المشتركة العاملة في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (٣٥٢) مشروعا برأسمال اجمالي يصل الى (٥ر٨١) بليون ريال سعودي .
* نما سوق الأسهم بسرعة خلال السنوات القليلة الماضية حيث ازداد عدد الأسهم المتداولة في السوق من أقل من (١٥) مليون سهم عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ الى ما يزيد على (٦٠) مليون سهم عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، كما ارتفعت قيمة الصفقات التي تم عقدها خلال تلك الفترة من حوالي (٧٦٠) مليون ريال الى أكثر من (١٧) بليون ريال خلال الفترة نفسها .

٢/١ تغير محور الاهتمام في خطط التنمية :

تم تحديد محاور الاهتمام والأهداف المحددة والأولويات لكل خطة من خطط التنمية الخمس في المملكة على ضوء الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للمملكة والتي تم المحافظة عليها على نحو متسق خلال الخمس والعشرين سنة الماضية ، على الرغم من تغير مستوى التركيز على المكونات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية في كل خطة .

ولقد وضعت خطة التنمية الأولى الأساس للتنمية المخططة للتجهيزات الأساسية والخدمات المطلوبة في المملكة ، باعتبارها بداية مرحلة التحول السريع الى دولة صناعية حديثة ورائدة ، اذ ركزت على توفير التجهيزات الأساسية والخدمات الحكومية الضرورية بالاضافة الى انشاء المؤسسات المساندة وتوسعتها . وتعد هذه الانجازات متواضعة في حجمها بالمقاييس الحالية ، اذ بلغت النفقات الحكومية (٧٨) بليون ريال تم تمويلها عن طريق الايرادات النفطية التي عززها ارتفاع سعر النفط من (١ر٨) دولار للبرميل في بداية الخطة الى (١٠ر٧٤) دولار في نهايتها .

وقد انصب التركيز بصفة خاصة على زيادة امدادات المياه وتوليد الطاقة الكهربائية . وشهد قطاع النقل تنفيذ مشروعات الطرق والمطارات والموانيء . وشمل التوسع في قطاع النفط تشييد مصفاة جديدة في الرياض . كما تم انشاء العديد من المدارس والمستشفيات بالاضافة الى مراجعة البرامج الاجتماعية والتوسع فيها بما في ذلك التأمينات الاجتماعية . كما تم أيضا تعزيز قدرات الجهات الحكومية وتشجيع التوسع في أنشطة القطاع الخاص في مجالي الزراعة والصناعة بصفة خاصة .

ثم تزايدت الحاجة الى التجهيزات الأساسية والخدمات والمساكن بشكل كبير خلال فترة خطة التنمية الثانية لمقابلة الطلب المتزايد نتيجة النمو الاقتصادي والسكاني السريع . وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في الايرادات

النفطية الحكومية ، خلال تلك الفترة في تمويل هذه الاحتياجات وتوفير فرص العمل في القطاعين الحكومي والخاص . فقد بلغت النفقات الحكومية حوالي (٦٥٨) بليون ريال خلال خطة التنمية الثانية ، أي أكثر من ثمانية أضعاف النفقات خلال الخطة الأولى انفق معظمها على توفير التجهيزات الأساسية اللازمة لمساندة التنمية الاقتصادية السريعة التي تشهدها المملكة ، وازالة العقبات التي تواجه النمو الاقتصادي . وقد تم اعطاء اهتمام خاص للتغلب على العقبات وفك الاختناقات، خاصة في شبكة النقل ، وحل مشاكل النقص في المساكن وامدادات المياه والكهرباء والموانيء ، بالاضافة الى التوسع في الخدمات الاجتماعية خاصة الخدمات التعليمية والصحية والضمان الاجتماعي ، في حين ركز القطاع الخاص على قطاعي البناء والتجارة . وللاسهام في تحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد ، أنشأت الدولة العديد من المؤسسات الهامة مثل صناديق الاقراض المتخصصة والمؤسسة العامة للموانيء والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ووزارة الصناعة والكهرباء والهيئة الملكية للجبيل وينبع للاضطلاع بمسئولية انشاء المدينتين الصناعيتين .

ونظرا لوجود العديد من مشروعات التجهيزات الأساسية تحت التشييد ، فقد تم التركيز خلال خطة التنمية الثالثة على استكمال مشروعات التجهيزات الأساسية الرئيسية اللازمة لتحقيق اقتصاد وطني أكثر تنوعا والمرتبطة بالقطاعات الانتاجية .. كذلك تم التركيز على تلبية الطلب المتزايد على خدمات تعليمية وصحية واجتماعية أكثر جودة . وقد أكدت تقلبات الايرادات النفطية ما هدفت اليه استراتيجية التنمية من تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل والتوسع في نشاطات القطاع الخاص وجعل الاقتصاد الوطني أقل اعتمادا على النشاط الحكومي وقطاع النفط .

وتجسيدا لهذه الاستراتيجية أنفقت الدولة الاستثمارات الضخمة في مجال الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية والمرتبطة بالموارد النفطية للمملكة ، بينما تركز دور القطاع الخاص في الصناعات التحويلية والزراعية التي برزت كمجال رائد للنمو نتيجة لما وفرته الدولة من تمويل وحوافز تشجيعية . وقد واكبت عملية التنمية الاقتصادية السريعة زيادة كبيرة في عدد العمالة الأجنبية ، الأمر الذي أكد على ضرورة التعجيل بتنمية الموارد البشرية السعودية وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية بصورة تدريجية .

أما بالنسبة لخطة التنمية الرابعة فقد تركز محور الاهتمام على الاستمرار في تنويع القاعدة الاقتصادية وتشجيع النمو في القطاع الخاص غير النفطي وتوسعة نطاق الخدمات الحكومية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية . وكانت عملية توجيه أولويات الانفاق الحكومي نحو المجالات الأخرى غير التجهيزات الأساسية سهلة نسبيا نتيجة اكتمال غالبية هذه التجهيزات ، الأمر الذي أسهم في تركيز الموارد المالية للدولة لتحقيق الاحتياجات الأخرى .

ويوضح **الجدول رقم (١)** الأولويات التي ركزت عليها خطط التنمية السابقة (من الخطة الأولى الى الخطة الرابعة) ، وما تم انفاقه على القطاعات الرئيسية ، حيث استحوذ قطاع التجهيزات الأساسية على ما

نسبته (٤ر٤١٪) و(٣ر٤٩٪) خلال الخطتين الأولى والثانية على التوالي ، أما بالنسبة للخطة الثالثة فقد تم توجيه الانفاق نحو استكمال التجهيزات الأساسية المرتبطة بالقطاعات الانتاجية بنسبة (١ر٤١٪) ، وفي الوقت نفسه حظي قطاع تنمية الموارد الاقتصادية باهتمام كبير في تلك الخطة ، فقد بلغت نسبة ما أنفق على ذلك القطاع (٧ر٣٠٪) ، أما في خطة التنمية الرابعة .. فقد تركز الاهتمام على النوعية وتحسين مستوى الأداء ، لذا .. حظي قطاع تنمية الموارد البشرية بما نسبته (٣٣٪) من اجمالي الانفاق الفعلي ، كما تم انفاق ما نسبته (٧ر١٧٪) على قطاع التنمية الاجتماعية والصحية ، ومن ثم .. استحوذ قطاعا تنمية الموارد الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والصحية بأكثر من نصف الانفاق الفعلي خلال خطة التنمية الرابعة .

جـــدول رقم (١)
الانفاق الفعلي على جهات التنمية
(خلال الفترة من الخطة الأولى الى الخطة الرابعة)
(١٣٩٠هـ ــ ١٣٩٥هـ) الى (١٤٠٥هـ ــ ١٤١٠هـ)

(بالمليون ريال)

	الخطة الأولى		الخطة الثانية		الخطة الثالثة		الخطة الرابعة	
	مليون ريال	(٪)	مليون ريال	(٪)	مليون ريال	(٪)	مليون ريال	(٪)
تنمية الموارد الاقتصادية	٩٤٦٩	٢٧ر٧	٩٧٢٧٩	٢٨ر٠	١٩٢١٨٥	٣٠ر٧	٧١١٩٣	٢٠ر٤
تنمية الموارد البشرية	٧٠٣٤	٢٠ر٦	٥١٠٣٥	١٤ر٧	١١٥٠٠٧	١٨ر٤	١١٥١٣٣	٣٣ر٠
التنمية الاجتماعية والصحة	٣٥١٥	١٠ر٣	٢٧٦٠٠	٧ر٩	٦١٢٣٧	٩ر٨	٦١٨٨٢	١٧ر٧
تنمية التجهيزات الأساسية	١٤١١٦	٤١ر٤	١٧١٢٩٨	٤٩ر٣	٢٥٦٧٩٥	٤١ر١	١٠٠٧٣٨	٢٨ر٩
المجمـــوع	**٣٤١٣٤**	**١٠٠ر٠**	**٣٤٧٢١٢**	**١٠٠ر٠**	**٦٢٥٢٢٤**	**١٠٠ر٠**	**٣٤٨٩٤٦**	**١٠٠ر٠**

أما خطة التنمية الخامسة فقد تم اعدادها على أساس تعزيز وتوسيع الأهداف الرئيسية للخطط التنموية السابقة لها ، بينما في الوقت نفسه ، أعطت أولوية قصوى لدور القطاع الخاص والسياسات التنظيمية والاجراءات ذات العلاقة لتحقيق التنويع الاقتصادي الذي يؤدي فيه القطاع الخاص دورا رياديا ، مع التركيز بصورة متزايدة على المبادرات الجديدة بعيدة المدى الأمر الذي أعطى خطة التنمية الخامسة سمتها المميزة . وتضمنت الاهتمامات الأخرى تعزيز قدرات القوى العاملة بهدف زيادة سرعة عملية السعودة وتحسين مستويات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية .

ومن أهم الجوانب التي ركزت عليها خطة التنمية الخامسة ، تشجيع القطاع الخاص لتعزيز وضعه التنافسي وتحسينه في الأسواق العالمية ، فضلا عن الاضطلاع بدور أكبر في بعض المجالات التي دأبت الدولة على تقديم الخدمات فيها مثل المرافق وقطاعات النقل . وقد تضمنت الخطة الخامسة تحديدا لمبادرات تنموية هامة أخرى تمثلت في تحسين القاعدة التقنية في العديد من القطاعات الاقتصادية ، اضافة الى تطوير وادخال احدث الأساليب التقنية التي تتلاءم مع متطلبات المملكة .

لقد أثرت حرب الخليج — الى حد ما — على انتظام سير تنفيذ خطة التنمية الخامسة وتم بسببها تعديل أولويات النفقات الحكومية وتأثرت أوضاع استثمارات القطاع الخاص . وعلى الرغم من الظروف غير المتوقعة التي شهدتها المملكة خلال خطة التنمية الخامسة ، الا أنها أحرزت تقدما ملموسا في تحقيق أهداف تلك الخطة .

وبالنسبة لخطة التنمية السادسة فانها ستستمر في تعزيز وتوسيع الأهداف الرئيسية للخطط التنموية السابقة ، وتلبية احتياجات المملكة التنموية من خلال العمل على زيادة اسهام القطاع الخاص في توفير الفرص الوظيفية ، وتنويع قاعدة الاقتصاد الوطني لتقليل اعتماده على العائدات النفطية ، واقامة تجهيزات أساسية جديدة لمقابلة متطلبات الأعداد المتزايدة للسكان ، وتحقيق معدلات نمو تتوافق مع توفير الفرص الوظيفية للقوى العاملة السعودية ، وتحسين الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة وزيادة دخل الفرد، اضافة الى المحافظة على توازن مستوى الانفاق مع الايرادات خلال فترة الخطة .

وحتى يتسنى تحقيق قدر أكبر من فاعلية النفقات سيتم بذل جهود خاصة خلال فترة الخطة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية . . وسوف تتضمن المبادرات التي ستتم في هذا الصدد زيادة انتاجية العمالة من خلال البرامج التدريبية والاستفادة من احدث الأساليب التقنية والاجراءات الأخرى التي ستؤدى أيضا الى تعجيل عملية السعودة .

أما التجهيزات الأساسية فسوف يتم استغلالها الاستغلال الأمثل من خلال الأساليب الادارية التي تؤدي الى زيادة الطاقات الاستيعابية لهذه التجهيزات وتحسين كفاءتها . ففي حالة توليد الطاقة الكهربائية وتوزيعها على سبيل المثال ، فان تلك المبادرات قد تتضمن اجراءات مناسبة لتقليل طلب الحمل الذروي . أما في قطاع النقل ، فقد يتضمن ذلك ادخال أساليب ادارة الحركة بهدف زيادة حجم الحركة التي يمكن استيعابها في الطرق القائمة . ومن شأن هذه الاجراءات المتعلقة بالفاعلية أن تساعد في ضبط معدلات الزيادة في تكلفة توفير الخدمات فضلا عن اطالة العمر التشغيلي للمرافق ، الأمر الذى سيؤدى بدوره الى اطالة فترة استخدام الاستثمارات الجديدة في مجال التجهيزات الأساسية مما سيقلل مستقبلا من مخصصات الانفاق الرأسمالي على هذه التجهيزات .

ويتمتع الأفراد والشركات والمؤسسات المالية بالمملكة بموارد محلية وخارجية كبيرة من الممكن جذب معظمها لتمويل تنمية التجهيزات الأساسية واستثمارات القطاع الخاص وذلك باستخدام آليات ملائمة للتمويل .

ومن بين المحاور الرئيسية لخطة التنمية السادسة التركيز على التخصيص والمبادرات الأخرى التي تدعم اسهام القطاع الخاص في توفير بعض المرافق والخدمات التي اعتادت الدولة على توفيرها . ويتوقع من القطاع الخاص ان يضطلع بدور متزايد في تمويل واقامة وتشغيل مرافق هامة في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية مما يخفف العبء المالي عن عاتق الدولة . وتتراوح أساليب التخصيص من بيع أسهم الشركات العامة بحيث يملك القطاع الخاص غالبية الأسهم ، الى نظام بناء وتشغيل وتحويل ملكية المشروعات اضافة الى أساليب أخرى . وسيتيح التخصيص فرصا استثمارية طيبة للسعوديين اضافة الى ما سيهيئه لهم من فرص جديدة للمشاركة في تنمية المملكة .

وسوف يحظى القطاع الخاص خلال الخطة السادسة بتشجيع كبير للتوسع في الأسواق المحلية والعالمية وبضفة خاصة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والمناطق التجارية الأخرى . وتمثل امكانية التوسع في الأسواق المحلية والاستفادة من الفرص التي سيتيحها برنامج التخصيص قوى جذب فعالة لاستثمارات القطاع الخاص . وسوف تؤدي تلك الاستثمارات دورا هاما في تعزيز نمو الاقتصاد الوطني .

وسيتم التركيز على احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية خلال فترة الخطة كمحور هام من محاورها الأساسية ، وذلك عن طريق توفير برامج التدريب الملائمة لرفع كفاءة السعوديين وصقل مهاراتهم في المهن والمجالات المختلفة مع اتخاذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ السياسات ذات العلاقة .

ومع اكتمال تنفيذ خطة التنمية السادسة (١٤٢٠/١٤١٩هـ) تكون المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطا كبيرا نحو تحقيق أهدافها الطموحة وتنمية امكاناتها الاقتصادية والاجتماعية وتأمين الرفاهية للأجيال الحالية والقادمة .

٣/١ التخطيط والتنمية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي :

تم اعداد خطة التنمية السادسة في اطار منظور مستقبلي بعيد المدى لتطوير الاقتصاد الوطني ، والذي يتسم بالطموح والتفاؤل ، على الرغم من صعوبة استشراف المستقبل بصورة واضحة ودقيقة ، بسبب المتغيرات والمستجدات الدولية المستمرة ، حيث تتسم التوقعات الاقتصادية بعيدة المدى بالايجابية ، سواء بالنسبة لتطور القطاع النفطي أو الامكانات المتزايدة للقطاع غير النفطي ، وذلك على مدار أفق زمني يمتد لعشرين سنة قادمة ، ويعزز تلك التوقعات الزيادة المطردة في فاعلية دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية والتحسن المستمر في كفاءته الاستثمارية والانتاجية والتنظيمية .

وتجدر الاشارة الى أن هناك عوامل هيكلية تؤثر على مستقبل المسيرة التنموية للمملكة ، وأهمها الآتي :

★ الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام لدى المملكة والتي تعادل (ربع) اجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية ، مما يعزز استمرار دورها الريادي مستقبلا لتحقيق استقرار الأسواق النفطية العالمية ، خاصة مع استمرار الزيادة في الطلب العالمي من ناحية ، ومحدودية عرض المصادر البديلة للنفط من ناحية أخرى ، لذا .. فمن المتوقع على المدى البعيد تحقيق مزيج من ارتفاع أسعار النفط السعودي وزيادة صادراته ، مما سيؤدي الى نمو الايرادات النفطية بمعدل يفوق كثيرا معدل النمو السكاني بالمملكة .

★ الموارد التعدينية الأخرى التي لم يتم اكتشافها (أو استغلالها) بالمملكة ، التي سوف تؤدي دورا هاما في تعزيز موارد المملكة على المدى البعيد ، بما يؤهلها لتحقيق الطموحات المستقبلية لمسيرتها التنموية .

★ النمو السكاني المرتفع نسبيا بالمملكة ، الذي يعد سلاحا ذا حدين أحدهما انتاجي والآخر استهلاكي ، الا أن هذا النمو لا زال ينطوي على مضامين هامة في صالح المسيرة التنموية للاقتصاد السعودي على المدى البعيد ، فهو يساعد — من ناحية — على المعالجة التدريجية لقضية الندرة النسبية في القوى العاملة السعودية ، خاصة مع استمرار حرص خطط التنمية على منح الأولوية للتوسع والتطوير في التعليم والتدريب والتأهيل المهني، كما يساعد — من ناحية أخرى — على التوسع التدريجي في حجم السوق المحلي ، مما يساعد الصناعات الوطنية الناشئة على التوسع وزيادة اسهامها في تنويع القاعدة الاقتصادية على المدى البعيد .

★ توسيع نطاق برامج التوازن الاقتصادي (الأوفست) لتشمل المزيد من العقود المدنية بالاضافة الى العقود العسكرية ، حيث تلتزم الشركات الأجنبية باعادة استثمار (٣٥٪) من قيمة العقود في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص السعودي ، وفي مجالات انتاجية تتميز بالتقنية المتطورة ، ولا شك أن النجاح المطرد في تنفيذ وتوسيع نطاق برامج التوازن الاقتصادي على المدى البعيد يعزز الاحتمالات المتفائلة لمستقبل المسيرة التنموية للمملكة .

★ استمرار الاستقرار النقدي الذي تتمتع به المملكة من خلال المحافظة على القوة الشرائية لعملتها الوطنية في الداخل والخارج ، والامكانات الكبيرة المتاحة مستقبلا لبرامج التخصيص وتنمية الأسواق المالية المحلية وتطوير نظم الحوافز للاستثمارات الخاصة ، حيث تساعد هذه العناصر الهامة في تهيئة المناخ الملائم لجذب رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة الى الخارج واعادة تدويرها بالداخل ، مما يضيف بعدا جديدا لطموحات المسيرة التنموية بالمملكة على المدى البعيد .

ولا شك أن المنظور المستقبلي المتفائل بشأن تطور الاقتصاد السعودي على المدى البعيد يعتمد على استمرار تنفيذ منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية الفعالة ، الا أن التوقعات تشير الى أهمية اعطاء الأولوية للسياسات ذات التأثير الايجابي والمباشر على كل من : ميزانية الدولة ، وتنمية القوى البشرية ، وزيادة فاعلية دور القطاع الخاص في المسيرة التنموية ، وزيادة الكفاءة الانتاجية ، وهناك كثير من المؤشرات الهامة الايجابية التي تدعم التفاؤل للنظرة المستقبلية للاقتصاد السعودي مثل :

(١) انفتاح قطاع البتروكيماويات السعودي على المشاركة الأجنبية ، وسوف يسهم هذا الانفتاح في التعجيل بالنمو المستقبلي للاقتصاد الوطني .

(٢) ادخال بعض نماذج التخصيص المناسبة في عدد من الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري .

(٣) من المتوقع أن تؤدي شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» دورا رئيسيا (في اطار المنظور المستقبلي بعيد المدى للاقتصاد السعودي) ليس فقط بهدف تنمية طاقات انتاج النفط، ولكن أيضا بهدف دمج الأنشطة التكميلية للتكرير والتوزيع الى الدول المستوردة ، لتقليص حساسيتها تجاه تقلبات الأسواق العالمية للنفط الخام ، وتفترض التوقعات بعيدة المدى أن أرامكو السعودية سوف تبيع (٥٠٪) فقط من انتاجها من النفط الخام للأسواق العالمية ، بينما تقوم بتكرير الباقي وتسويقه بنفسها محليا أو دوليا .

(٤) تتمتع المملكة بميزة نسبية في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ، والتي تعتمد على التقنية المتقدمة ، بحيث يعمل ذلك على زيادة القيمة المضافة لكل عامل الى أقصى حد ممكن ، ومما يدعم ذلك استمرار تكثيف جهود المملكة في مجالات التعليم والتدريب والتأهيل المهني .

وفي ضوء الأهداف بعيدة المدى .. تتلخص أولويات التوجهات الاستراتيجية للتنمية المستقبلية بالمملكة كالآتي :

★ تنمية القوى البشرية بما يلائم تلبية احتياجات خطط التنمية وتنفيذ برامج السعودة .

★ الاستفادة القصوى من المزايا النسبية طويلة الأجل ، وتنمية الطاقات الانتاجية ، وتحسين المقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق المحلية والعالمية في اطار تكثيف الجهود لتنويع القاعدة الاقتصادية .

★ اعداد القطاع الخاص لقيادة المسيرة التنموية .

- ترشيد الانفاق الحكومي عن طريق تحسين الكفاءة الادارية والانتاجية في الأجهزة الحكومية ، وتحويل ملكية بعض الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى القطاع الخاص ، وتوفير الفرص الممكنة لمشاركة رؤوس الأموال الخاصة في بعض المشاريع الحكومية ، شريطة أن تؤدي تلك الوسائل الى تخفيض الانفاق الحكومي دون التأثير على مستوى الخدمات العامة وتوفرها .
- تحقيق توازن الميزانية عن طريق اتباع سياسة مالية للمواءمة بين حجم كل من النفقات والايرادات العامة ، مع تكثيف الجهود لتنمية الايرادات العامة غير النفطية ، شريطة ألا يؤدي ذلك الى تأثيرات اجتماعية أو اقتصادية غير مرغوبة .
- دعم الاحتياطي الخارجي للمملكة والحرص على استمرار تمتعها بالاستقرار النقدي عن طريق المحافظة على القوة الشرائية لعملتها الوطنية في الداخل والخارج ، وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية .
- المحافظة على مستوى معيشة ورفاهية المواطنين .
- توسيع مجالات التنمية التقنية والمحافظة على البيئة .
- ترسيخ التعاون الاقتصادي الاقليمي والدولي .

٤/١ ادارة الخطة وتنفيذها :

١/٤/١ نظام التخطيط :

يمثل نظام التخطيط في المملكة العربية السعودية الأداة الرئيسية للتنمية ، وتعتبر خطط التنمية الخمسية بمثابة التصميم الهيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الذي توضع من خلاله الخطوط العريضة والاطار التنظيمي لعمليات التنفيذ .

وبناء على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية التي يوافق عليها مجلس الوزراء يتم اعداد الخطط الخمسية التي تشمل وثيقة الخطة التي تحدد استراتيجية التنمية والأهداف العامة والمحددة والسياسات الاقتصادية متوسطة الأجل ومسيرة الاقتصاد وتحدد الدخل والاستثمار والانفاق لمختلف القطاعات خلال فترة الخطة ، كما يتم اعداد الخطط التشغيلية التفصيلية للجهات الحكومية ، التي تحدد برامج التنفيذ ، كما تعتبر تقارير المناطق التي تصف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة واستراتيجيات واحتياجات التنمية المستقبلية للمناطق أداة هامة لنظام التخطيط الاقليمي .. فجميع هذه الوثائق (وثيقة الخطة الوطنية ، والخطط التشغيلية ، وتقارير المناطق)

تتكامل فيها العناصر الرئيسية للتنمية وهي : الأولويات الهيكلية ، واتجاهات الاقتصاد ، وبرامج التنمية والمصروفات الحكومية . وتتضمن برامج التنمية والمصروفات الحكومية الخطوط العريضة للميزانية السنوية التي تعمل بطبيعتها كأداة سنوية رئيسية لتنفيذ الخطة .

وبالنسبة للقطاع الخاص ، يحدد نظام التخطيط الاطار العام الاجرائي والاقتصادي لنشاطه . وبشكل عام ، تعتبر الخطط الخمسية الموجه للقطاع الخاص فيما يتعلق بمسار الاقتصاد ، وسياسات الحكومة ، وفرص الأعمال الصناعية والتجارية المحتملة ، ومن خلال مجموعة الوسائل التي تضعها الحكومة يتأثر القطاع الخاص ، ومن أهم تلك الوسائل التخصيص ، والصناديق المتخصصة ، وبرامج التدعيم والحوافز .

وعلى الرغم من اسهام جميع الجهات الحكومية في اعداد الخطط الخمسية الا أن الدور الرئيسي مناط بوزارة التخطيط ، وهي المسئولة عن اعداد وتنسيق جميع الخطط القطاعية على المستوى الوطني .

٢/٤/١ التنسيق بين الخطة الخمسية والميزانيات العامة السنوية :

ظل التخطيط التنموي في المملكة مرتبطا بروابط عديدة مع اعداد الميزانية السنوية للدولة . ومن الممكن اعتبار كل ميزانية كمرحلة سنوية لتنفيذ الخطة ، وكان النظام المشترك للخطة الخمسية والميزانية السنوية في الماضي يحدد مستوى ونمط الانفاق للجهات الحكومية المختلفة بكافة مضامين التقدم واتجاهات التنمية القطاعية . وكانت أكثر المشاكل تكرارا فيما يختص بهذه العلاقة هي الطريقة التي يمكن للجهات بمفردها تعديل عروض مشاريعها الأصلية خلال فترة التنفيذ . لذا تعد المرونة في تنفيذ الخطة من أهم السمات المميزة لعملية اعداد الميزانية السنوية ، ويعزى تحقيق تلك المرونة الى استخدام أسلوب البرامج في العملية التخطيطية الذي بدأ العمل به مع بداية خطة التنمية الرابعة ، وأصبحت الحاجة لتلك المرونة ذات أهمية أكبر في الخطة السادسة حيث يتجه تركيز التخطيط من توفير الطاقة الانتاجية الى زيادة الكفاءة الاقتصادية ، ومن التركيز في الخطط السابقة على برامج الانفاق الى صياغة السياسات الشاملة المتناسقة . ومن الاسهام المباشر للمشاريع في سد الحاجة لمنتجاتها الى تحليل نتائجها وتأثيراتها الكلية .

٣/٤/١ منهجية التخطيط :

تتبنى المملكة نظاما مزدوجا من التخطيط التوجيهي على أساس منهج البرنامج للجهات الحكومية والتخطيط التأشيري للقطاع الخاص . وقد ادخل التخطيط على أساس البرنامج للمرة الأولى في خطة التنمية الرابعة لايجاد اطار عمل وظيفي يتناسب مع نشاطات وخدمات جهات التنمية . ويتطلب هذا المنهج من الجهات

أن تلتزم بهيكل للبرامج متفق عليه ، بينما يكون لديها المرونة في ادارة الانفاق على المشاريع ضمن البرامج الفردية حسب ظروف التمويل السائدة . وبذلك تحول تركيز التخطيط من المشاريع الى البرامج ، ومن التنفيذ التفصيلي للمشاريع الفردية الى مسئولية ادارة أولويات وهيكل الانفاق . وستستمر منهجية التخطيط في خطة التنمية السادسة على أساس البرنامج للجهات الحكومية.

ومع بداية خطة التنمية السادسة تدخل منهجية التخطيط مرحلة جديدة من التطور الذي يتجاوب مع ظروف مرحلة التنمية التي تشهدها المملكة وما تتعرض له من تأثير للمتغيرات الاقتصادية الدولية ، فقد أدى القطاع الحكومي خلال خطط التنمية الخمس الماضية دورا هاما في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الانفاق على البرامج والمشروعات الانمائية ، ودخل الاقتصاد الوطني مرحلة النضج وقطع شوطا كبيرا على طريق تنويع القاعدة الاقتصادية . وبعد مرور خمس وعشرين عاما من التركيز في التخطيط على الانفاق الحكومي ، برزت الحاجة خلال خطة التنمية السادسة للتحول في التخطيط نحو التركيز على الأهداف والسياسات والاجراءات والأدوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والفاعلية الادارية وحسن الأداء بما يؤدي الى ترشيد الانفاق الحكومي ضمن صيغة متوازنة بين اجراءات ادارة الطلب ورفع الكفاءة الادارية والتشغيلية للخدمات الحكومية بدلا من التركيز على الانفاق الحكومي على البرامج والمشروعات بحيث يتجه تركيز التخطيط من توفير الطاقة الانتاجية الى زيادة الكفاءة الاقتصادية ، ومن المساهمة المباشرة للمشاريع لسد الحاجة لمنتجاتها الى تحليل نتائجها وتأثيراتها الكلية .

وانطلاقا من تلك النظرة الشاملة ركزت خطة التنمية السادسة على السياسات والاجراءات والأدوات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واتاحة فرص العمل للمواطنين .

وبالنسبة للقطاع الخاص فسوف يستمر مبدأ التخطيط التأشيري من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والتوجهات ، وأهمها :

- ★ توضيح الدولة للاتجاهات الرئيسية للتنمية ضمن كل قطاع .
- ★ تحديد حجم وتركيبة اجمالي الاستثمار المطلوب لتحقيق أهداف التنمية والمساهمة المأمولة للقطاع الخاص في هذا الاستثمار .
- ★ ايجاد مناخ ايجابي للاستثمار من خلال اعتماد سياسات مالية ونقدية مناسبة تساعد على التوسع في التمويل الرأسمالي المتوسط والطويل الأجل فضلا عن السياسات الاقتصادية الملائمة لدعم الانتاج الزراعي والصناعي وتشجيع الصادرات .
- ★ تحديد مجالات التخصيص وفرص الاستثمار الأخرى التي ستكون لها عوائد جيدة للقطاع الخاص بحيث يساهم مباشرة في تحقيق النمو وأهداف التنويع في خطة التنمية السادسة.

٤/٤/١ ادارة تنفيذ الخطة :

تعد ادارة تنفيذ الخطة جزءا مكملا لنظام التخطيط ، وبدونه لا يمكن تحقيق أهداف الخطة بكفاءة . واسلوب وزارة التخطيط لتنفيذ هذه المهمة يشمل عددا من النشاطات الهامة كالآتي :

١/٤/٤/١ المتابعة والتقويم :

تهتم عملية المتابعة أساسا بتقويم سير تنفيذ الخطة من حيث التأثيرات المستهدفة ، والتأثيرات الخارجية غير المتوقعة بالاضافة الى امكانية التأخير والتجاوز عن المستهدف في الخطة .

وتتألف وظيفة المتابعة من عدد من النشاطات المستمرة والمتداخلة ، وفيما يلي العناصر الرئيسية فيها :

- ★ التأكد من أن برامج وسياسات التنمية تتسق مع الأهداف الاستراتيجية للخطة وتحققها بكفاءة .
- ★ تقويم فاعلية السياسات والبرامج ذات العلاقة في تحقيق أهدافها وايجاد خيارات السياسة البديلة عند اللزوم .
- ★ تقويم الكفاءة في تخصيص الموارد ، وبالتالي تحسين فاعلية مدخلات الوزارة في تشكيل قرارات الانفاق وتحقيق الأهداف الاستراتيجية .
- ★ رفع مستوى المعلومات المتوفرة لصانعي القرار وتوسعة نطاقها لتقليل الانحرافات عن الخطة الى أدنى حد وتحديد العوائق والقيود على تنفيذ الخطة .

٢/٤/٤/١ التنسيق مع القطاع الخاص :

نظرا للتركيز المتزايد على دور القطاع الخاص في الاقتصاد ، فمن الضروري ايجاد تنسيق أكبر بين القطاعين الحكومي والخاص ، وتحسين نشر المعلومات والتحليلات الموثوق بها عن الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي في حينه . وتوجد أساليب ونظم عديدة قائمة فعلا للتشاور ما بين قطاع الأعمال والقطاع الحكومي مثل المؤتمرات والندوات التي تنظمها الدولة أو مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودي ، والدراسات التي تجريها الحكومة بالاشتراك مع القطاع الخاص (مثل الدراسة المسحية حول رجال الأعمال) ودراسات فرص الاستثمار التي تقوم بها الغرف التجارية والصناعية . وسيتم التوسع في هذا الجانب خلال فترة خطة التنمية السادسة .

٣/٤/٤/١ أنظمة قاعدة البيانات والمعلومات :

تقوم وزارة التخطيط بتطوير وتوسعة قواعد البيانات وأنظمة ادارة المعلومات وطاقاتها في مجالات تحليل السياسات ومراجعة البرامج من أجل تعزيز ادارة نشاطات تنفيذ الخطة . وبالاضافة الى ذلك ، تقوم بتشجيع الجهات المعنية الأخرى لتحسين نوعية ونطاق البيانات الاجتماعية والاقتصادية والاحصاءات السكانية اللازمة للتخطيط الفعال . وبالمثل ستقوم جهات التنمية نفسها بتعزيز قواعد البيانات وأنظمة ادارة المعلومات فيها لمواجهة احتياجات صانعي القرار ، وكذلك تزويد وزارة التخطيط بالمعلومات والتحليلات التي تلزمها لمتابعة تنفيذ الخطة .

الفصل الثاني

منجزات خطة التنمية الخامسة

٢ — منجزات خطة التنمية الخامسة :

يستعرض هذا الفصل المنجزات المتحققة خلال خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/١٤١١هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ ، مع القاء الضوء على اتجاهات النمو الاقتصادي ونمو الايرادات والنفقات الحكومية والعمالة والتجارة الخارجية ، مما يوفر خلفية ملائمة للتعرف على التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة خلال خطة التنمية السادسة ، والتي سوف يخصص لها الفصل الرابع من هذه الخطة .

١/٢ نظـرة عامـة :

واجه الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأولى من خطة التنمية الخامسة تحديات مالية وتنظيمية ضخمة نتيجة لحرب الخليج ، الا أنه سرعان ما بدأت فترة من الازدهار للنشاط الاستثماري عززتها استجابة القطاع الخاص لزيادة الانفاق الحكومي والارتفاع الكبير في مستوى الانفاق الاستهلاكي الخاص .

وبصفة عامة ، أدى الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب الى تأكيد مقدرة الاقتصاد السعودي على التكيف مع المستجدات واستعادة ثقة القطاع الخاص في امكاناته المستقبلية ، وقد صاحب هذا الانتعاش زيادة طفيفة في مستوى الأسعار ، الا أن التزام المملكة بفلسفة الاقتصاد الحر مع تقويم السياسات الاقتصادية أدى الى احتواء الضغوط التضخمية التي تصاحب عادة النمو الكبير في الطلب من خلال الاستجابة السريعة لجانب العرض بالتوسع في استيراد السلع والخدمات لتلبية الطلب المتزايد . وقد أدى ذلك الى اضعاف دوافع القطاع الخاص للاستثمار في الخارج واستعادة كثير من رؤوس الأموال الى داخل المملكة ، وتوفير الحجم الملائم من السيولة المحلية خلال فترة خطة التنمية الخامسة . وقد انعكس تأثير ارتفاع مستوى السيولة المحلية وازدياد ثقة المستثمرين على مؤشر سوق الأسهم السعودي ، وتضاعفت قيمته خلال اثنى عشر شهرا من انتهاء الحرب .

وعلى الرغم من هذه الجوانب الايجابية ، الا أن النتائج المترتبة على حرب الخليج لازالت تشكل تحديات قوية أمام الاقتصاد السعودي مع بداية خطة التنمية السادسة . فالزيادة في ايرادات النفط عما كان متوقعا في الخطة الخامسة (نتيجة لزيادة حصة المملكة في صادرات أوبك) لم تف بنفقات حرب الخليج وما ترتب عليها من آثار الا بصورة جزئية فقط . لذلك تجاوزت متطلبات الانفاق حصيلة الايرادات الحكومية خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الخامسة وحملت خزينة الدولة التزامات مالية كبيرة .

وبناء على ذلك .. فقد كان من الضروري تخفيف الضغوط الكبيرة على خزينة الدولة بالسرعة المطلوبة ، حيث اتضحت صعوبة استمرار تحمل ذلك العجز الكبير في الميزانية ، وبالاضافة الى ذلك ، فقد زاد الأوضاع صعوبة انخفاض أسعار النفط الخام في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى مستوى يقل بنسبة تتجاوز (٣٠٪) عن السعر المستهدف لبرميل نفط الأوبك . وقد أدت الجهود المكثفة الرامية لضبط الميزانيات وتعزيز فاعليتها الى تخفيض النفقات الحكومية خلال السنتين الأخيرتين من خطة التنمية الخامسة .

وقد أدى انخفاض الطلب المحلي المرتبط بالانفاق الحكومي الى تباطؤ النمو الاقتصادي بنهاية فترة خطة التنمية الخامسة . الا أن تأثيره على نشاط القطاع الخاص كان محدودا ، فقد استطاع القطاع الخاص التكيف مع المستويات المخفضة للانفاق الحكومي ، والرامية الى التحول من اقتصاد يعتمد بشكل كبير على ميزانية الدولة الى هيكل اقتصادي يغلب عليه تأثير قوى العرض والطلب ومستويات النشاط الاستثماري المستقل للقطاع الخاص ، وعلى الرغم من التأثيرات السلبية لحرب الخليج فقد استطاع القطاع الخاص أن يكون أكثر استقلالية ونشاطا بنهاية خطة التنمية الخامسة .

٢/٢ أهداف خطة التنمية الخامسة :

فيما يلي أهم الأهداف العامة لخطة التنمية الخامسة :

- ★ تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني .
- ★ تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .
- ★ الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز على الصناعة والزراعة .
- ★ التركيز على التنمية النوعية بتطوير وتحسين أداء ما تم انجازه من منافع وتجهيزات .
- ★ الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اعتمدت الدولة لتحقيق هذه الأهداف (٧٥٣) بليون ريال في خطة التنمية الخامسة .

٣/٢ الايرادات والنفقات الحكومية :

أدت حرب الخليج خلال السنوات الأولى من خطة التنمية الخامسة الى ظهور اختلافات ملموسة في مستوى الايرادات والنفقات الحكومية عما هو مخطط لها ، وقد ترتب على ذلك تبنى استراتيجية مالية تهدف الى ترشيد الانفاق الحكومي وتقليل عجز الميزانية ، وقد نفذت تلك الاستراتيجية بحزم خلال السنوات الأخيرة من خطة التنمية الخامسة (**الشكل ١/٢**) .

١/٣/٢ الايرادات النفطية وغير النفطية :

بادرت المملكة خلال السنة الأولى من الخطة الخامسة الى الاسهام في سد العجز في الامدادات النفطية العالمية (والتي تأثرت بالظروف الطارئة لحرب الخليج) عن طريق زيادة انتاجها من النفط الخام . ونتيجة لذلك ازدادت الايرادات النفطية . وعلى الرغم من استمرار زيادة الانتاج الا أن هبوط الأسعار العالمية للنفط أدى الى انخفاض الايرادات النفطية في السنتين الأخيرتين من الخطة .

الشكل ٢-١
الإيرادات والنفقات الحكومية بالأسعار الجارية

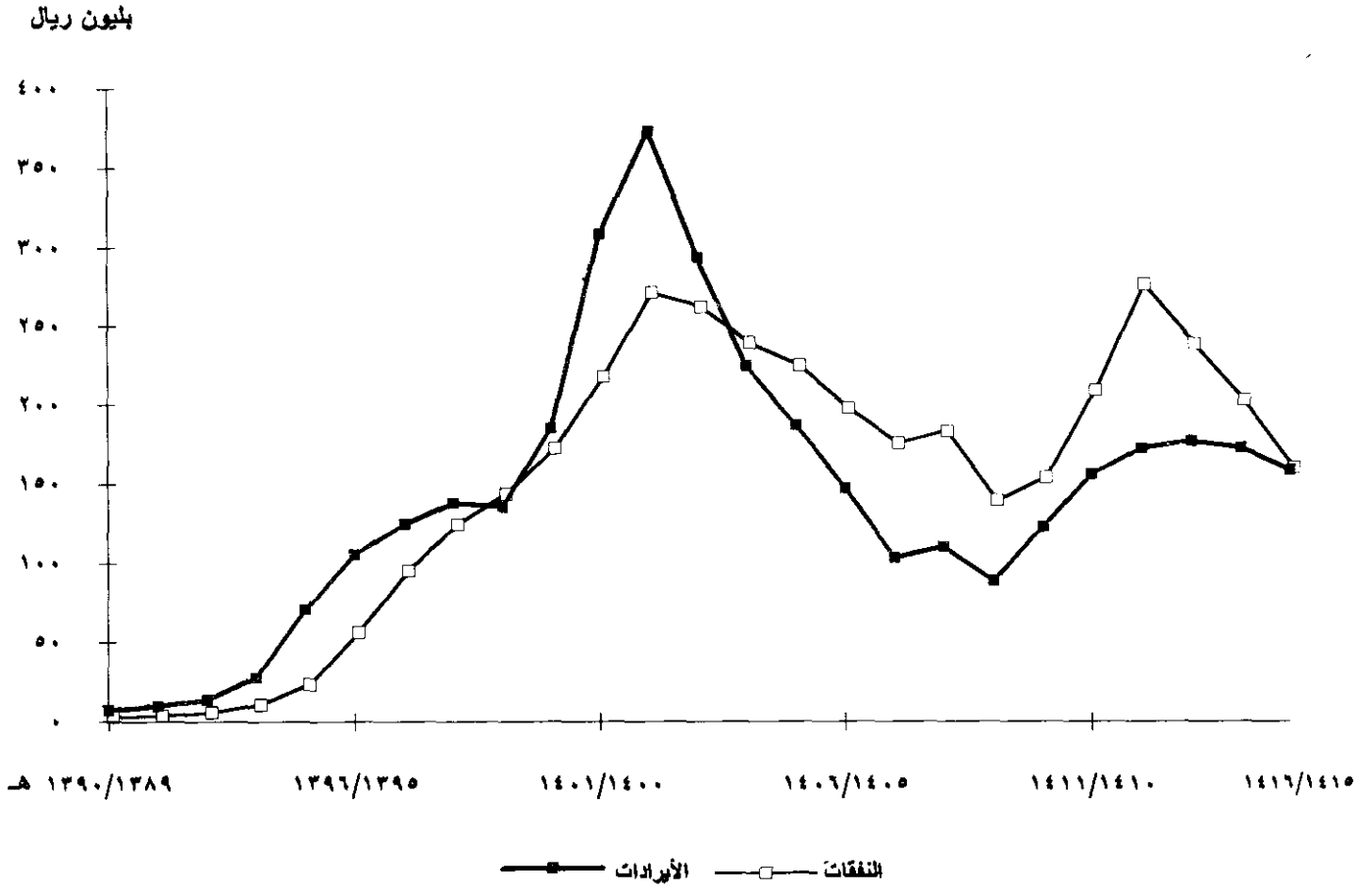

اما الايرادات غير النفطية فقد شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الأولى من خطة التنمية الخامسة، ويرجع ذلك الى انخفاض مستوى الاحتياطي الخارجي، مما أفضى الى تدنى مستوى العوائد على الاستثمارات الخارجية . وبعد تجاوز حرب الخليج وانتعاش النشاط الاقتصادي أخذ مستوى ايرادات القطاعات غير النفطية في الارتفاع .

٢/٣/٢ النفقات المتكررة ونفقات المشاريع :

أخذت النفقات الحكومية في الارتفاع على نحو معتدل بنهاية السنة الخامسة من خطة التنمية الرابعة (١٤٠٩/١٤١٠هـ) ، بعد أن شهدت أدنى مستوى لها في السنة الرابعة من الخطة (١٤٠٨/١٤٠٩هـ) . وأعقب هذا النمو المعتدل زيادة كبيرة في النفقات الحكومية نتيجة حرب الخليج ، حيث سجلت خلال السنة الثانية من خطة التنمية الخامسة (١٤١١/١٤١٢هـ) أعلى مستوى لها خلال عشر سنوات ، **الشكل (٢/٢)** .

وعلى الرغم من تقارب مستويات الانفاق الحكومى في بداية كل من خطة التنمية الثالثة والخامسة الا أن هناك العديد من الاختلافات الجوهرية بين هيكل النفقات في هاتين الفترتين (١٤٠١/١٤٠٢ — و١٤١١/١٤١٢هـ) . ففي الوقت الذي تطلب تشييد التجهيزات الأساسية في بداية خطة التنمية الثالثة مستويات عالية من الانفاق الاستثماري على مشاريع التنمية ، فان تكلفة الحرب انعكست في الارتفاع الكبير لمستوى ونسبة النفقات المتكررة خلال العامين الأوليين من خطة التنمية الخامسة .

ومع ذلك ، تشير الزيادة الكبيرة التي طرأت على نفقات المشروعات خلال السنة الثالثة من خطة التنمية الخامسة (١٤١٢/١٤١٣هـ) الى الجهود التي بذلتها الدولة لتعزيز التجهيزات الأساسية وتلبية متطلبات المشروعات ذوات الأولوية التي تأخر تنفيذها، ولتعجيل عملية الانتعاش الاقتصادي .

لقد أدت الجهود الكبيرة الرامية الى تخفيض حجم الميزانية وتعزيز فاعليتها الى عودة النفقات الحكومية المتكررة في نهاية خطة التنمية الخامسة الى المستوى الذي كانت عليه قبل خمس سنوات أي في عام (١٤٠٩/١٤١٠هـ) . وفي الوقت ذاته ، تجاوزت نفقات المشاريع المستوى الذي كانت عليه في نهاية خطة التنمية الرابعة (١٤٠٩/١٤١٠هـ) . وذلك للحاجة الى توسعة التجهيزات الأساسية لتلبية الطلب المتزايد الناتج عن النمو السكاني ومتطلبات احلال المعدات والمرافق التي انشئت خلال فترة التنمية التي شهدتها خطتا التنمية الثانية والثالثة .

وقد بلغ مجموع النفقات الحكومية الفعلية — بما في ذلك النفقات غير المدنية — خلال خطة التنمية الخامسة (١٠٩٠) بليون ريال ، بزيادة مقدارها (٤٤٪) عن النفقات المستهدفة في الخطة . وبلغت حصة نفقات المشروعات (٢٦٪) من مجموع هذه النفقات .

شكل ٢-٢

النفقات المتكررة ونفقات المشاريع ١٣٩٠-١٤١٤ بالأسعار الجارية

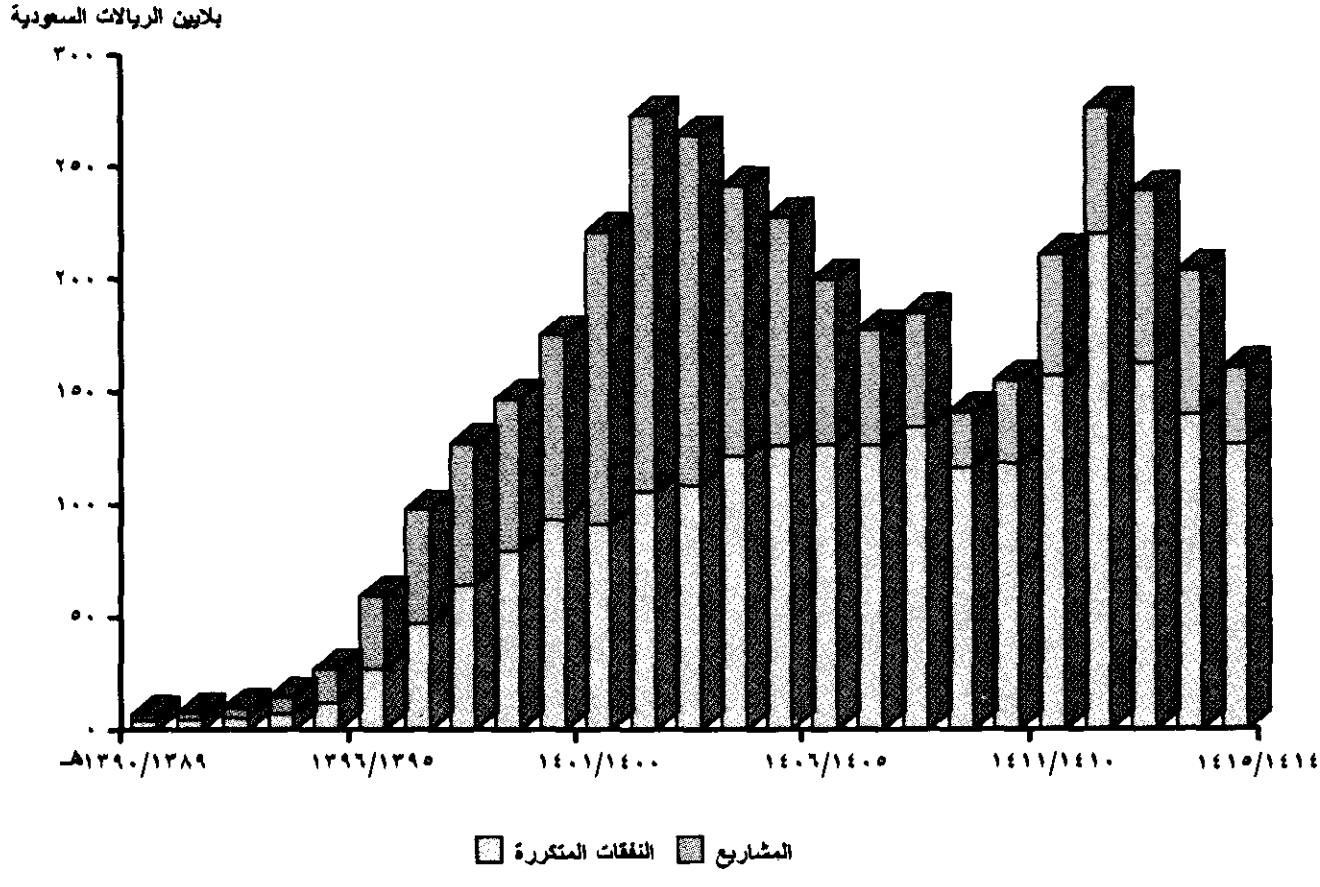

٣/٣/٢ نفقات التنمية :

بلغ مجموع الانفاق الفعلي على جهات التنمية خلال خطة التنمية الخامسة (٧ر٩١٪) من الانفاق المستهدف في الخطة (**الجدول رقم ١/٢**) وذلك على الرغم من الضغوط الكبيرة التي شهدتها موارد المملكة المالية ، وقد تغيرت أولويات الانفاق ، خاصة في بداية فترة الخطة ، نتيجة للظروف الطارئة واهتمام الدولة المتزايد برفاهية المواطنين ، فاستأثرت تنمية الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والصحية بأكبر حصة من النفقات ، بينما ظل الانفاق على النقل والاتصالات وتنمية الموارد الاقتصادية والبلديات والاسكان دون المستهدف في الخطة .

جدول رقم (١/٢)

توزيع نفقات التنمية خلال خطة التنمية الخامسة *

فئات الانفاق	التوزيع النسبي لنفقات التنمية		نفقات التنمية الفعلية	
	الخطة (٪)	الانفاق الفعلي ** (٪)	القيمة (بليون ريال)	نسبتها الى ما ورد في الخطة (٪)
تنمية الموارد الاقتصادية	١٥ر٨	١٠ر٦	٣٤ر٧	٦١ر٤
تنمية الموارد البشرية	٣٩ر١	٤٧ر٣	١٥٥ر٠	١١١ر١
التنمية الاجتماعية والصحة	١٧ر٩	١٩ر٣	٦٣ر٣	٩٩ر٠
النقل والاتصالات	١٤ر٧	١٢ر٩	٤٢ر٤	٨٠ر٦
البلديات والاسكان	١٢ر٥	٩ر٩	٣٢ر٤	٧٢ر٣
المجموع	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**٣٢٧ر٨**	**٩١ر٧**

* لا تشمل القروض الممنوحة بواسطة مؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة .

** تقديري بالنسبة للسنة الأخيرة من الخطة .

لقد مكنت المستويات الرفيعة للتجهيزات الأساسية والخدمات الحكومية المحققة في كافة قطاعات التنمية من تأجيل تنفيذ بعض المشروعات المستهدفة خلال خطة التنمية الخامسة . وتم تخفيض نفقات المشاريع بدرجات متفاوتة في كافة جهات التنمية بحيث أصبح الانفاق الكلي لهذه الفئة يشكل نحو (٤١٪) من النفقات المستهدفة . كما تطلب الأمر أيضا تحويل الأموال التي كانت مخصصة للمشروعات الى نفقات متكررة مما أدى الى ارتفاع تلك النفقات بحوالي (٣٤) بليون ريال عن المستوى المستهدف في الخطة .

٤/٢ الناتج المحلي الاجمالي في خطة التنمية الخامسة :

تخضع التغيرات في هيكل الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة على نحو كبير للتطورات التي تحدث في مستوى انتاج النفط وسعره في السوق العالمية . وعلى الرغم من ارتفاع حجم انتاج النفط الخام عند بداية خطة التنمية الخامسة ، الا أن التقلبات اللاحقة في أسعاره أدت الى الحد من تأثير هذه الزيادة على التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي ، اذ ارتفعت مساهمة قطاع النفط (حسب الأسعار الجارية) من (٣٠٪) الى (٣٦ر٦٪) خلال فترة الخطة (**أنظر الشكل ٣/٢**) .

وقد كان التوسع المستمر في انتاج النفط الخام في بداية خطة التنمية الخامسة كافيا لنمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل سنوي متوسط مقداره (١ر٤٪) (بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) خلال فترة الخطة . وفي الوقت ذاته ، تأثر نمو الاقتصاد غير النفطي كثيرا بالتقلبات السنوية في النفقات الحكومية والتي أدت خلال السنوات الأولى من الخطة ـــ ولفترة وجيزة ـــ الى زيادة الأهمية النسبية للنفقات الحكومية في الاقتصاد الوطني خلافا للاتجاه الذي كان سائدا في الاعوام السابقة نحو انخفاض هذه الاهمية على الامد البعيد .

أما القطاعات غير النفطية فقد سجلت نموا حقيقيا وسريعا خلال السنة الأولى من خطة التنمية الخامسة بلغ معدله (٦ر٨٪) ، ويرجع ذلك أساسا الى ارتفاع النفقات الحكومية بسبب حرب الخليج وما نتج عنها من ارتفاع في اسهام القطاع الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي . وقد أدى انخفاض الانفاق الحكومي في السنوات اللاحقة الى فرض قيود على النمو الاقتصادي ، اذ بلغ معدل النمو السنوي المتوسط للقطاعات غير النفطية خلال خطة التنمية الخامسة (١ر٢٪) . **ويوضح الجدول (٢/٢)** الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي في المملكة ومعدلات النمو القطاعية خلال خطة التنمية الخامسة . وعلى الرغم من بطء معدل النمو الاقتصادي نسبيا للقطاعات غير النفطية خلال تلك الفترة، الا أن عددا من السمات الايجابية تؤكد استمرارية التحول الهيكلي للاقتصاد السعودي ، وأهمها الآتي :

أولاً : يعد معدل النمو السنوي المتوسط (والمرتفع نسبيا) والبالغ (٤ر٤٪) في قطاع « الصناعات التحويلية الأخرى » ذا أهمية خاصة لاسهامه في تحقيق التنويع المستمر لقاعدة الاقتصاد الوطني بالمملكة .

ونتيجة لذلك ، فقد ارتفع اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (٣ر٥٪) الى (٢ر٦٪) بالأسعار الجارية خلال خطة التنمية الخامسة .

ثانياً : تدل المؤشرات الاقتصادية على حدوث انخفاض مستمر في اعتماد القطاع الخاص على النفقات الحكومية، حيث شهد الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي للقطاع الخاص نموا مستمرا بمعدل سنوي متوسط قدره (٩ر٢٪) خلال السنتين الثالثة والرابعة من الخطة ، بينما انخفضت النفقات الحكومية بنسبة (٢ر٥٪) و (٦ر١٦٪) خلال هاتين السنتين وعلى التوالي .

الشكل ٢-٣
هيكل الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية

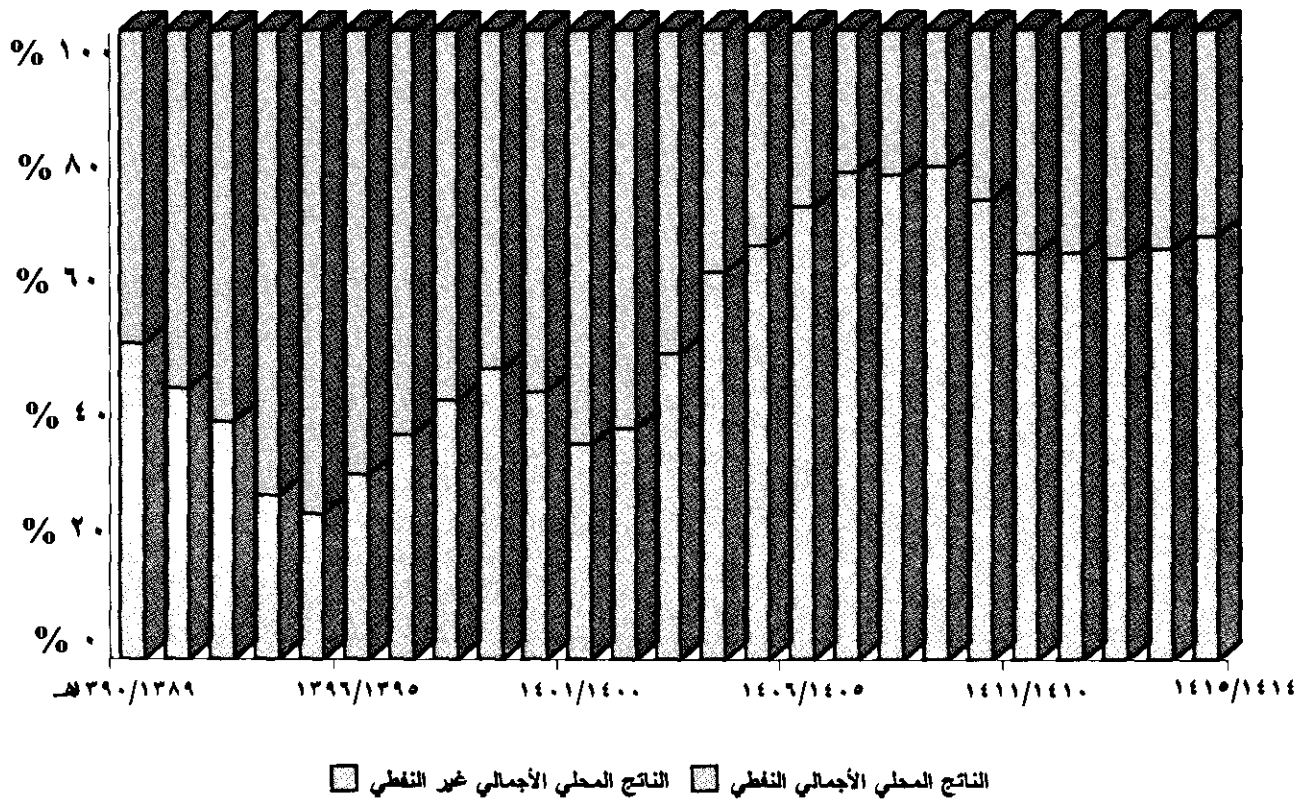

يوضح **جدول رقم (٣/٢)** التقسيم القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للخطة الخامسة بعد فصل تكرير النفط من الصناعة كقطاع انتاجي وضمها لقطاع الزيت الخام والغاز الطبيعي حتى تعكس القطاعات الرئيسية (نفطي — غير النفطي) حجم اسهامها في اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية .

جـدول رقم (٢/٢)
الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي
خلال خطة التنمية الخامسة
(بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) ★

القطـــاع	القيمة المضافة (بملايين الريالات) ١٤٠٩/١٤١٠هـ	القيمة المضافة (بملايين الريالات) ١٤١٤/١٤١٥هـ	معدل النمو السنوى المتوسط (٪) المستهدف	معدل النمو السنوى المتوسط (٪) الفعلي
القطاعات الانتاجية :	**٨٣ر٠**	**٩٣ر٢**	**٥ر٧**	**٢ر٤**
الزراعة والغابات والأسماك	٢٢ر٧	٢٦ر٤	٧ر٠	٣ر١
القطاعات التعدينية الأخرى والمحاجر	١ر٨	٢ر٣	٤ر٠	٤ر٩
الصناعة :	**٢٥ر٢**	**٣١ر١**	**٦ر٨**	**٤ر٣**
— تكرير النفط	٩ر٤	١٣ر٥	٥ر٤	٧ر٥
— البتروكيماويات	٤ر٠	٣ر٠	٨ر٠	(٥ر٦)
— الصناعات التحويلية الأخرى	١١ر٨	١٤ر٦	٧ر٥	٤ر٤
الكهرباء والغاز والمياه	٠ر٨	٠ر٩	٦ر٩	٤ر٥
البناء والتشييد	٣٢ر٥	٣٢ر٥	٣ر٨	٠ر٠
قطاع الخدمات :	**٨٣ر٧**	**٨٩ر٨**	**٣ر٦**	**١ر٤**
— التجارة والمطاعم والفنادق	٢٦ر١	٢٧ر٨	٣ر٠	١ر٣
— النقل والمواصلات	٢٣ر١	٢٥ر٠	٣ر٢	١ر٦
— الخدمات المالية والتأمين وملكية دور السكن والأعمال	٢٣ر١	٢٥ر٢	٥ر٧	١ر٨
ملكية دور السكن	٦ر١	٦ر٩	٢ر٨	٢ر٥
أخـــرى	١٧ر٠	١٨ر٣	٦ر٦	١ر٥
— الخدمات الجماعية والشخصية	١١ر٤	١١ر٨	١ر٧	٠ر٧
الخدمات الحكومية :	**٥٧ر٨**	**٦٦ر٤**	**٠ر٨**	**٢ر٨**
القطاعات غير النفطية :	**٢٢٤ر٥**	**٢٤٩ر٤**	**٣ر٧**	**٢ر١**
الزيت الخام والغاز الطبيعي	٨٣ر٨	١٢٩ر٣	٢ر٢	٩ر٠
بنود أخرى (١)	٢ر٥	٢ر١	—	—
الناتج المحلي الاجمالي	**٣١٠ر٨**	**٣٨٠ر٨**	**٣ر٤**	**٤ر١**

★ تطور النمو الحقيقي لأنشطة الناتج المحلي الاجمالي مقومة بأسعار عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، وبياناته غير قابلة للمقارنة بنظيرتها بالأسعار الجارية والتي تعكس حجم التدفق النقدي والتعاملات الحالية بالاقتصاد .

★★ تقديري .

(١) رسوم الواردات ناقصا رسوم الخدمات البنكية .

جدول رقم (٢/٣)
الناتج المحلي الاجمالي النفطي وغير النفطي
في خطة التنمية الخامسة (١٤٠٩/١٤١٠هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ)

القطاع	القيمة المضافة بالاسعار الجارية (ببلايين الريالات) ١٤٠٩/١٤١٠هـ	القيمة المضافة بالاسعار الجارية (ببلايين الريالات) ١٤١٤/١٤١٥هـ	معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي بأسعار ١٤٠٩/١٤١٠هـ (٪) المخطط	معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي بأسعار ١٤٠٩/١٤١٠هـ (٪) الفعلي
ـ القطاعات غير النفطية	**٢١٥ر٠**	**٢٧٦ر٣**	**٣ر٦**	**١ر٩**
قطاع خدمات الحكومة	٥٧ر٨	٧٧ر٠	٠ر٨	٢ر٨
القطاعات غير النفطية الأخرى	١٥٧ر٢	١٩٩ر٣	٤ر٥	١ر٥
ـ القطاع النفطي *	**٩٣ر٣**	**١٦١ر١**	**٢ر٧**	**٨ر٩**
ـ بنود أخرى **	٢ر٥	٢ر٧	—	—
الناتج المحلي الاجمالي	**٣١٠ر٨**	**٤٤٠ر١**	**٣ر٢**	**٤ر١**

* يعرف « قطاع النفط » في هذا الجدول حسب التعريف المتبع من قبل مصلحة الاحصاءات العامة والذي يشمل تكرير النفط . ولارتباط تكرير النفط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى سيتم تضمينه كجزء من القطاعات الانتاجية غير النفطية في الجداول الأخرى .

** رسوم الواردات ناقصا مصاريف الخدمات البنكية .

٥/٢ الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

تأثر كل من جانبي العرض والطلب في الناتج المحلي الاجمالي على نحو كبير بحرب الخليج والنتائج المترتبة عليها . وقد لوحظ في عامي (١٤١٠/١٤١١هـ) و (١٤١١/١٤١٢هـ) ارتفاع كبير في حجم الاستهلاك والاستثمار الحكومي أدى الى زيادة ملموسة في مستوى الاستهلاك الخاص ، أما الزيادة السريعة في الاستثمارات الحكومية خلال السنوات الأولى من الخطة فقد قابلها انخفاض في مستوى الاستثمارات الخاصة ، والذي كان من المتوقع حدوثه في ظل الغموض الذي اكتنف المناخ الاقتصادي لتلك السنوات . وخلال فترة التكيف التي تلت حرب الخليج انخفضت النفقات الحكومية وعادت الى مستوياتها السابقة بينما ارتفعت استثمارات القطاع الخاص الذي استعاد ثقته على نحو كبير وسريع ولاسيما في مجال العقارات . وقد نتج عن كل ذلك تقلبات كبيرة في مستويات الطلب المحلي (**الشكل ٤/٢**) .

شكل ٢-٤

الطلب النهائي المحلي بالأسعار الجارية

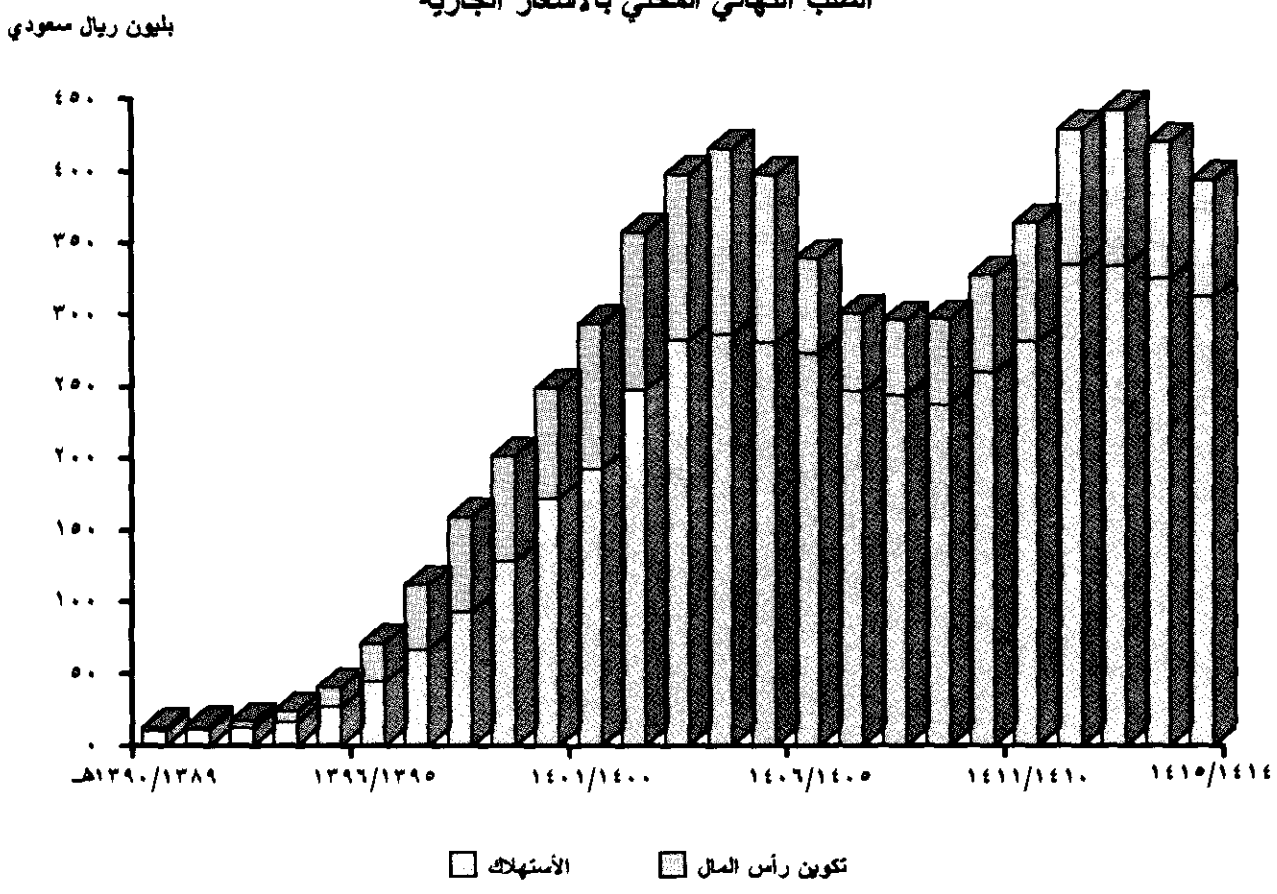

فقد زاد الاستهلاك الخاص الحقيقي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١ر٤٪) مقابل معدل النمو المستهدف البالغ (٥ر٣٪) والذي من شأنه تحقيق متوسط ثابت لدخل الفرد . أما الاستهلاك الحكومي الحقيقي فقد انخفض بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٣ر٣٪) ، مقابل معدل النمو الايجابي المستهدف البالغ (٥ر١٪) وذلك نتيجة لتخفيض الانفاق الحكومي في السنوات الأخيرة من الخطة مما أدى الى نمو الاستهلاك الكلي بمعدل سنوي متوسط مقداره (١ر١٪) فقط . **الجـــدول (٤/٢)** . وتجدر الاشارة الى أن معدلات النمو الخاصة بفترة الخطة ككل لا تعكس بصورة ملائمة التغيرات الكبيرة التي طرأت في كل سنة من سنوات خطة التنمية الخامسة ، وبخاصة التقلبات الكبيرة التي شهدها الاقتصاد السعودي في بداية خطة التنمية الخامسة ، فعلى سبيل المثال :

- ارتفع الاستهلاك الحكومي بالأسعار الثابتة بنسبة (٩ر٧٪) عام ١٤١٠/١٤١١هـ وبنسبة (١ر٩٪) عام ١٤١١/١٤١٢هـ بينما انخفض بمعدل سنوي حقيقي متوسطه (١٠٪) خلال الفترة المتبقية من الخطة ليصل الى المستوى الذي في نهايتها .
- نجم عن التطورات السابقة ارتفاع حاد في اجمالي الانفاق الاستهلاكي على الناتج المحلي الاجمالي خلال السنتين الأوليين بمعدل سنوي متوسط مقداره (٤ر٥٪) ثم عاد الى الانخفاض في السنوات المتبقية بمعدل سنوي متوسط مقداره (٧ر١٪) .

جدول رقم (٤/٢)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
(بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) *

	الانفاق (ببلايين الريالات)		معدل النمو السنوى المتوسط (٪)	
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	المستهدف	الفعلي
الاستهلاك :	**٢٥٩ر٣**	**٢٧٣ر٥**	**٢ر٦**	**١ر١**
ـ حكومي	١١٤ر٣	٩٦ر٦	١ر٥	(٣ر٣)
ـ خاص	١٤٥ر٠	١٧٦ر٩	٣ر٥	٤ر١
اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت :	**٦٠ر٤**	**٥٤ر٨**	**٧ر٥**	**(١ر٩)**
ـ نفطي	١ر٥	٤ر٩	٣ر٢	٢٦ر٣
ـ حكومي	٢٦ر٣	١٣ر٧	٨ر٦	(١٢ر٢)
ـ خاص	٣٢ر٦	٣٦ر٢	٦ر٨	٢ر١
التغير في المخزون	٦ر٨	(٣ر٩)	—	—
الطلب المحلي النهائي	**٣٢٦ر٥**	**٣٢٤ر٤**	**٣ر١**	**(٠ر١)**
صافي الصادرات	(١٥ر٧)	٥٦ر٤	—	—
الصادرات	١٢٠ر٣	١٨٤ر١	٤ر٠	٨ر٩
الواردات	١٣٦ر٠	١٢٧ر٧	٣ر٢	(١ر٢)
الناتج المحلي الاجمالي	٣١٠ر٨	٣٨٠ر٨	٣ر٤	٤ر١

( ) القيمة بين الأقواس سالبة .

* القيمة الحقيقية لنمو مكونات الانفاق بالجدول مقومة بأسعار عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، وغير قابلة للمقارنة بنظيرتها بالأسعار الجارية .

وتعد الاستثمارات في القطاع النفطي (في نهاية خطة التنمية الخامسة) الوحيدة بين بقية الاستثمارات القطاعية التي فاقت قيمتها المستوى الذي حققته في بداية الخطة . وقد ترتب على الغموض وعدم اليقين الناجم عن حرب الخليج آثارا سلبية على استثمارات القطاع الخاص في العام الأول من الخطة الخامسة ، الا أن هذه الاستثمارات عادت لتشهد نموا بمعدل (٨ر٢٠٪) في العام الثاني (١٤١١/١٤١٢هـ) وبمعدل (٠ر٦٪) في العام الثالث (١٤١٢/١٤١٣هـ) . وفي السنة الأخيرة من الخطة (١٤١٤/١٤١٥هـ) ، حافظت استثمارات القطاع

الخاص على مستوى مرتفع بالمقارنة مع المستويات التي حققتها قبل حرب الخليج . ومن ناحية أخرى فقد استجابت الاستثمارات الحكومية للتحديات الاستثنائية بالسرعة المطلوبة ، اذ بلغت هذه الاستثمارات ذروتها عام (١٤١٢/١٤١٣هـ) بنفقات فاقت ضعف نفقات عام (١٤٠٩/١٤١٠هـ) ، **الشكل رقم (٢/٥)** .

٦/٢ العمـالـة :

شهدت العمالة المدنية خلال خطة التنمية الخامسة زيادة كبيرة . فقد زاد حجم العمالة الكلية من (٦٠٤٩ر٤) ألف عامل سنة ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٦٨٦٧ر٧) ألف عامل سنة ١٤١٤/١٤١٥هـ بزيادة قدرها (٨١٨ر٣) ألف عامل وبمعدل نموسنوي متوسط قدره (٦ر٢٪) .

وارتفعت العمالة السعودية خلال سنوات الخطة من (١٩٨١ر٥) ألف عامل في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٢٣٨٤ر٢) ألف عامل عام ١٤١٤/١٤١٥هـ بزيادة قدرها (٤٠٢ر٧) ألف عامل وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨ر٣٪) . لذلك فقد تمكن معظم السعوديين الراغبين في دخول سوق العمل من الحصول على وظائف وهو ما انعكس من خلال ارتفاع نسبة العمالة السعودية الى اجمالي العمالة من (٨ر٣٢٪) الى (٧ر٣٤٪) خلال فترة الخطة الخامسة .

ويوضح **الجدول (٢/٥)** اتجاهات العمالة حسب القطاعات الاقتصادية خلال خطة التنمية الخامسة . ومن حيث الأرقام المطلقة ، فقد شهد قطاع الخدمات الجماعية والشخصية أكبر زيادة في العمالة بلغت (٣٢٦ر٢٠٠) عامل ، بينما سجلت العمالة في قطاع البناء والتشييد زيادة قدرها (١٤٤ر٠٠٠) عامل، كما بلغت الزيادة في قطاع التجارة (١١٤ر٨٠٠) عامل ، وفي القطاع الحكومي (١٠٦ر٥٠٠) عامل وفي قطاع الصناعات التحويلية الأخرى (٦٩ر١٠٠) عامل .

وقد حققت قطاعات الخدمات أعلى نمو للعمالة ولا سيما في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية، مما أدى الى انخفاض حاد في مستوى الانتاجية مقاسا بنصيب العامل من القيمة المضافة في هذا القطاع . وتأثر بهذا الانخفاض الشديد المستوى العام للانتاجية في القطاعات غير النفطية على الرغم من التحسن الذي تحقق في القطاعات الانتاجية .

الشكل ٢-٥

تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية

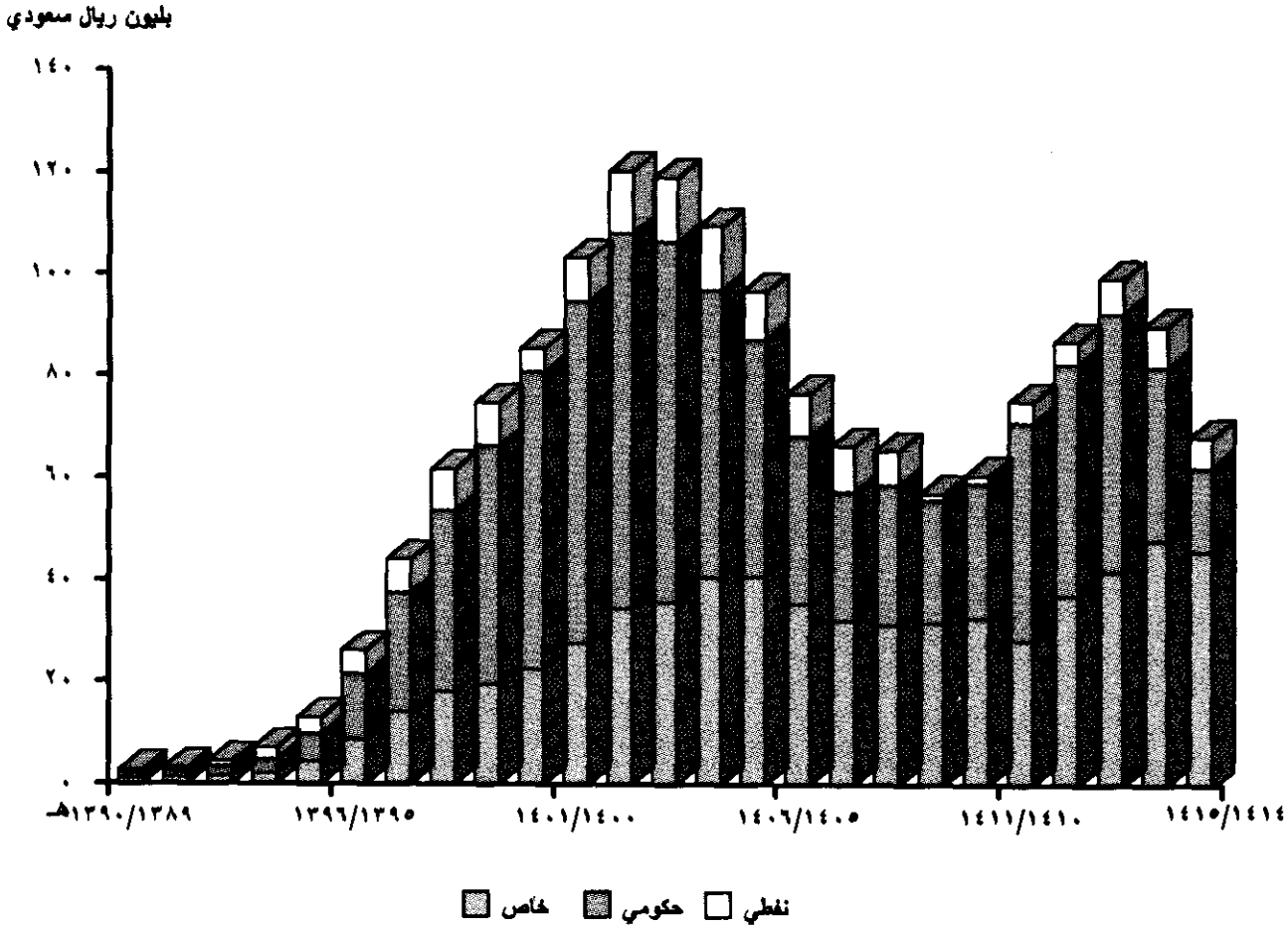

جدول (٢/٥)
العمالة حسب القطاعات
في خطة التنمية الخامسة

	العمالة ١٠٠٠ عامل		التغير (النقص) والزيادة
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤٠٩/١٤١٠هـ — ١٤١٤/١٤١٥هـ
القطاعات الانتاجية :	**١٨٧٤ر٨**	**٢٠٨٨ر٩**	**٢١٤ر١**
— الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣٩٣ر٢	٣٧٧ر٢	(١٦ر٠)
— القطاعات التعدينية الأخرى والمحاجر	٣ر٧	٤ر٤	٠ر٧
— الصناعة:	٤٩٤ر٧	٥٦٦ر٩	٧٢ر٢
★ تكرير النفط	١٥ر٢	١٦ر٨	١ر٦
★ البتروكيماويات	٦ر٥	٨ر٠	١ر٥
★ الصناعات التحويلية الأخرى	٤٧٣ر٠	٥٤٢ر١	٦٩ر١
— الكهرباء ، والغاز ، والمياه	٦٦ر٥	٧٩ر٧	١٣ر٢
— البناء والتشييد	٩١٦ر٧	١٠٦٠ر٧	١٤٤ر٠
قطاع الخدمات :	**٣٤١٤ر٨**	**٣٩٠٦ر٤**	**٤٩١ر٦**
— التجارة والمطاعم والفنادق	٩٢١ر٩	١٠٣٦ر٧	١١٤ر٨
— النقل والمواصلات	٢٧٤ر٩	٣١٩ر٩	٤٥ر٠
— الخدمات المالية ، والتأمين ، والعقارات وخدمات الأعمال	٣٢٤ر٦	٣٣٠ر٢	٥ر٦
— الخدمات الجماعية والشخصية	١٨٩٣ر٤	٢٢١٩ر٦	٣٢٦ر٢
الخدمات الحكومية :	**٧١١ر٢**	**٨١٧ر٧**	**١٠٦ر٥**
القطاعات غير النفطية :	**٦٠٠٠ر٨**	**٦٨١٣ر٠**	**٨١٢ر٢**
— النفط الخام والغاز الطبيعي	٤٨ر٦	٥٤ر٧	٦ر١
المجموع الكلي	**٦٠٤٩ر٤**	**٦٨٦٧ر٧**	**٨١٨ر٣**

٧/٢ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

ترتب على حرب الخليج في بداية خطة التنمية الخامسة بعض التغيرات الهامة وغير العادية في أوضاع التجارة الخارجية للمملكة وميزان مدفوعاتها . فمن ناحية ، أدى الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات النفطية في بداية الخطة الى تحقيق فائض كبير في الميزان التجاري بلغ متوسطه السنوي خلال فترة الخطة (٧٤ر٥) بليون ريال . ومن ناحية أخرى ، كان لتكاليف الحرب وما صاحبها من تدفقات مالية ضخمة الى الخارج أثر سلبي كبير على الوضع العام لميزان المدفوعات، حيث بلغ المتوسط السنوي لعجز الحساب الجاري خلال فترة الخطة (٥٣ر٧) بليون ريال (**جدول رقم ٦/٢**) .

جـــدول رقم (٦/٢)
التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال خطة التنمية الخامسة
(ببلايين الريالات والأسعار الجارية)

	١٤١٠/٤٠٩هـ سنة الأساس	١٤١٠/ ١٤١١هـ	١٤١١/ ١٤١٢هـ	١٤١٢/ ١٤١٣هـ	١٤١٣/ ١٤١٤هـ	★ ١٤١٤/ ١٤١٥هـ	(الخطة الخامسة) المتوسط السنوي
الصادرات السلعية (فوب)	١٠٦ر٣	١٦٦ر٣	١٧٩ر٠	١٧٦ر٢	١٦٨ر٢	١٥٧ر٨	١٦٩ر٥
الواردات السلعية (فوب)	٧٢ر٠	٨٠ر٥	٩٧ر٣	١١٣ر٣	٩٦ر٠	٨٧ر٩	٩٥ر٠
الميـــزان التجـــاري	٣٤ر٣	٨٥ر٩	٨١ر٧	٦٢ر٩	٧٢ر٢	٦٩ر٩	٧٤ر٥
صافي الخدمات والتحويلات	(٧٠ر٠)	(١٠١ر٣)	(١٨٥ر٠)	(١٤١ر٤)	(١٢٥ر٤)	(٨٨ر٢)	(١٢٨ر٢)
الحســـــاب الجاري	(٣٥ر٧)	(١٥ر٤)	(١٠٣ر٣)	(٧٨ر٥)	(٥٣ر٢)	(١٨ر٣)	(٥٣ر٧)
الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (٪)							
اجمالي صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٣٨ر٧	٤٦ر٨	٤٤ر٦	٤٣ر١	٤١ر٧	٤٠ر٩	٤٣ر٤
اجمالي واردات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	٦٠ر٦	٦١ر٨	٦٤ر٧	٦٣ر٦	٥١ر٨	٤٥ر٢	٥٧ر٢
غير النفطـــــــي							
الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	(١١ر٥)	(٣ر٩)	(٢٣ر٤)	(١٧ر٣)	(١١ر٦)	(٤ر١)	(١٢ر٣)

★ تقـديري .

( ) العجـز .

شهدت فترة خطة التنمية الخامسة زيادة ملحوظة في أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني، حيث ارتفعت صادرات السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي من (٧ر٣٨٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٩ر٤٠٪) في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، كما ارتفعت أهمية الواردات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (٦ر٦٠٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٧ر٦٤٪) في عام ١٤١١/١٤١٢هـ ، الا أن هذه النسبة انخفضت الى (٢ر٤٥٪) في نهاية الخطة . ويعكس انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع والخدمات ظاهرة الزيادة في الاعتماد على المنتجات المحلية للقطاعات الغير النفطية .

وقد اتخذت خطوات خلال خطة التنمية الخامسة لمعالجة مشاكل ميزان المدفوعات ، حيث لم يعد بالامكان الاعتماد لفترة غير محدودة على السحب من احتياطي المملكة الخارجي لمعالجة العجز المتصاعد في الحساب الجاري . وقد نجحت تلك الاجراءات في تخفيض عجز الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي خلال ثلاث سنوات من سنوات الخطة الخامسة ، حيث انخفضت هذه النسبة الى (١ر٤٪) بنهاية الخطة مقارنة بمستواها في بداية الخطة والذي بلغ (٥ر١١٪) . الا أن انخفاض أسعار النفط وارتفاع القيمة النسبية للواردات بالقياس الى الصادرات وارتفاع قيمة التحويلات الى الخارج ، قد أدى الى عدم تحقيق مزيد من التقدم في تخفيض عجز الحساب الجاري خلال العامين الأخيرين من الخطة الخامسة .

٨/٢ التضخم :

حرصت المملكة خلال خطط التنمية السابقة على تحقيق نمو اقتصادي معتدل دون زيادة كبيرة في معدلات التضخم ، وقد تعرضت جهود الحكومة في السيطرة على التضخم لاختبار قاس نتيجة للزيادة السريعة في الطلب المحلي بعد حرب الخليج ، حيث زادت حدة الضغوط التضخمية بشكل خاص خلال العام الثالث من خطة التنمية الخامسة ، فلجأت الحكومة الى تخفيض أسعار بعض السلع الضرورية وخدمات المرافق ، ونتيجة لتلك الجهود لم ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية الا بمعدل سنوي ضئيل لا يتجاوز (٥ر٢٪) في المتوسط خلال فترة السنوات الخمس . (**الشكل ٦/٢**) .

وقد تفاوت معدل زيادة الأسعار فيما بين القطاعات المختلفة وخلال السنوات الأولى والأخيرة من خطة التنمية الخامسة ، وبشكل عام ارتفعت الأسعار بصورة أكثر حدة خلال السنوات الأولى من الخطة الخامسة تلا ذلك انخفاض في معدل التضخم خلال السنوات الأخيرة من الخطة . وبصفة عامة بلغ معدل الانكماش السنوي المتوسط للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٢ر٣٪) خلال فترة خطة التنمية الخامسة .

الشكل ٢-٦
الأرقام القياسة لأسعار المستهلكين

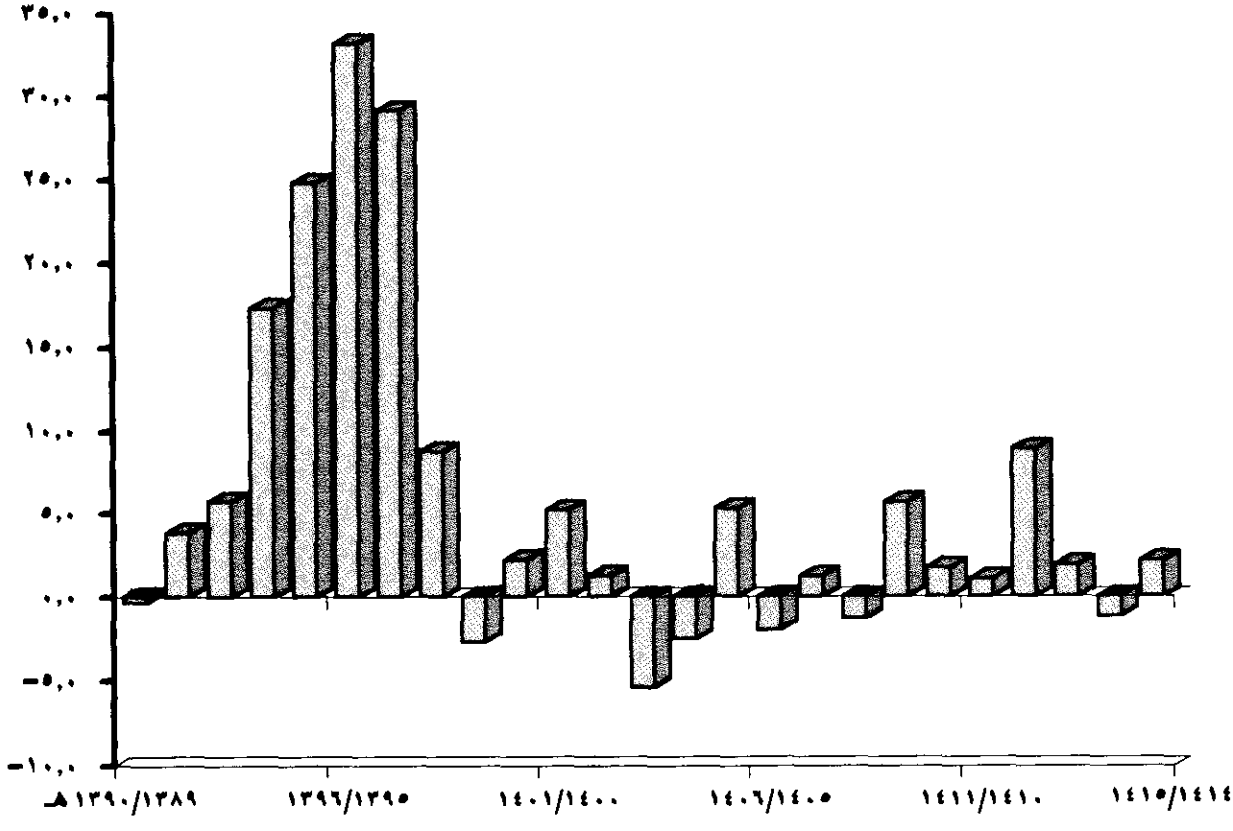

الفصل الثالث

الأهداف العامة والمحاور الرئيسية
لخطة التنمية السادسة والقضايا العامة الأساسية

٣ — الأهداف العامة ، والمحاور الرئيسية لخطة التنمية السادسة والقضايا العامة الأساسية :

تعد خطة التنمية السادسة مرحلة هامة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة .. وعلى الرغم من أن المملكة حققت انجازات كبيرة من خلال تنفيذ خمس خطط متعاقبة في قطاعات التجهيزات الأساسية والصناعية والبناء والتشييد والزراعة والتعدين والنقل والتجارة والخدمات المالية وأنظمة ومؤسسات الحكومة والقطاع الخاص .. الا أنه لا يزال هناك الكثير المطلوب تحقيقه ، فالتنمية عملية مستمرة تتغير أهدافها القصيرة والمتوسطة المدى ومحاورها من خطة الى أخرى بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة . ويستعرض هذا الفصل الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة ، والظروف الداخلية والخارجية التي أعدت في ظلها الخطة ومحاورها الرئيسية والقضايا العامة الأساسية .

١/٣ الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة :

تنص الأهداف العامة لخطة التنمية السادسة (١٤١٥/١٤١٦هـ — ١٤١٩/١٤٢٠هـ) التي وافق عليها مقام مجلس الوزراء على :

١) المحافظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .

٢) الدفاع عن الدين والوطن ، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد .

٣) تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وايجاد مصدر الرزق له ، وتحديد مكافآته على أساس عمله .

٤) تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني ، واحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية .

٥) تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة .

٦) الاستمرار في تشجيع اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧) تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .

٨) الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز — بصفة خاصة — على الصناعة والزراعة .

٩) تنمية الثروات المعدنية ، وتشجيع استكشافها واستثمارها .

١٠) التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم انجازه من منافع وتجهيزات .

١١) اكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة .

١٢) دفع النشاط العلمي والحركة الثقافية والاعلامية الى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة .

١٣) تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوية علاقة المملكة بالدول العربية والاسلامية والدول الصديقة .

٢/٣ الأسس الاستراتيجية :

ولقد حدد مجلس الوزراء بقراره رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ أحد عشر أساسا استراتيجيا تتبعها أكثر من ثمانين سياسة لتنفيذ الأهداف العامة ، وقد طبعت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية وهي موضحة بالتفصيل كملحق في نهاية هذه الخطة .

٣/٣ الظروف التي اعدت فيها خطة التنمية السادسة :

أعدت خطة التنمية السادسة في ظروف تختلف كثيرا عن تلك الظروف التي سادت أثناء اعداد الخطط السابقة ، وهي ظروف غير عادية نتيجة لحرب الخليج والانخفاض الكبير الذي حدث في أسعار النفط في السنوات الأخيرة من خطة التنمية الخامسة .

١/٣/٣ الظـــروف المحليـــة :

ظهرت منذ بداية خطة التنمية الخامسة وخلال فترة تنفيذها بعض العوامل المحلية الهامة التي أثرت بدرجة كبيرة على السياسات التخطيطية الحكومية لخطة التنمية السادسة وفيما يلي أهم هذه الظروف :

١/١/٣/٣ الاطار التنـظيـمي :

نظرا للتطور الكبير الذي شهدته المملكة في مختلف المجالات ورغبتها الاستمرار في دعم هذه المسيرة ، فقد اصدر المقام السامي خلال فترة خطة التنمية الخامسة ثلاثة أنظمة هامة هي النظام الأساسي للحكم ، ونظام مجلس الشورى ، ونظام المناطق . ولقد جاء النظام الأساسي للحكم ليؤكد على أهمية خطط التنمية الخمسية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين مناطق المملكة . أما نظام مجلس الشورى ، والذي يتكون من نخبة من أهل العلم والخبرة والاختصاص ، فيضيف بعدا جديدا حيث يقوم بمناقشة الخطة العامة للدولة ويبدي رأيه حيالها . في حين أن نظام المناطق يهدف الى تحقيق أهداف الدولة في رفع مستوى الأداء

في الأجهزة الحكومية في مختلف المناطق وتطويرها بما يواكب التطور الذي حققته البلاد في مختلف الأصعدة . واعطى هذا النظام مجلس المنطقة دورا هاما في تخطيط التنمية الاقليمية وتحديد أولوياتها ومتطلباتها ، وطبقا لمقتضيات هذا النظام ، سوف تحيط كل وزارة ومصلحة حكومية لها خدمات في المنطقة مجلس المنطقة بما تقرر لها من مشاريع في الميزانية فور اعتمادها ، كما تزوده بما تقرر للمنطقة في خطة التنمية .

٢/١/٣/٣ النمو السكاني المتصاعد :

على الرغم من أن معدل النمو السكاني المرتفع في المملكة لا يمثل ظاهرة جديدة ، الا أنه وصل الآن الى مرحلة ذات تأثير كبير على جوانب متعددة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، مما يحتم ايجاد سياسات جديدة للتعليم والتدريب ، ووظائف جديدة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة . وفي الوقت نفسه فان الأعداد الكبيرة المتزايدة من القوى العاملة غير السعودية تضع عبئا كبيرا على تقديم الخدمات العامة نتيجة لزيادة الطلب عليها .

وقد أسهمت الزيادة الكبيرة في النمو السكاني ، والتوسع في القطاع الصناعي ، وزيادة الاعانات الحكومية في ارتفاع الطلب على خدمات التجهيزات الأساسية مثل الكهرباء ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، والمياه ، والتعليم والخدمات الصحية مما أفضى الى ظهور بعض النقص في تقديم هذه الخدمات .

٣/١/٣/٣ انخفاض موارد الدولة المالية :

بدأت النفقات الحكومية في الميزانيات المتتابعة منذ عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ تزيد عن الايرادات الحكومية لمواجهة المتطلبات التنموية . ولتمويل العجز في الميزانية العامة فقد استخدمت الحكومة الاحتياطي الحكومي الذي تم تكوينه خلال الفترة من (١٣٩٣هـ — ١٤٠١هـ) .. بالاضافة الى ذلك لجأت الحكومة ابتداء من عام ١٤٠٨هـ الى طرق جديدة في تمويل العجز في الميزانية العامة عن طريق الاقتراض الداخلي باصدار سندات التنمية .. وفي حالة الشركات أو المؤسسات الحكومية فقد تم اللجوء الى الأسواق العالمية لرأس المال ، لتضاؤل امكانية استخدام الاحتياطي الخارجي مصدرا لتمويل العجز في الميزانية العامة .. وهكذا يتم اعداد خطة التنمية السادسة تحت ظروف مالية جديدة صعبة نسبيا .

٤/١/٣/٣ زيادة الطاقة الانتاجية في القطاع النفطي :

سيؤدي اكتمال تنفيذ برنامج التوسع في انتاج النفط الخام وتجميع الغاز ومعالجته في نهاية الخطة الخامسة الى زيادة المرونة أمام المملكة لاستغلال الفرص المتاحة في سوق النفط العالمي والتوسع السريع في الصناعات المحلية المكملة ، مما يحقق هدف المملكة الرامي الى تنويع القاعدة الاقتصادية . وفي الوقت نفسه سوف تؤدي

اعادة هيكلة الصناعة النفطية والتكامل الرأسي الى تعزيز مركز المملكة في الأسواق الدولية من خلال ضمان قنوات التسويق في الدول المستهلكة مثل الولايات المتحدة وكوريا والفلبين . ولا تزال الجهود مستمرة لايجاد منافذ جديدة في أسواق آسيا وأوروبا للنفط السعودي ومنتجاته .

٥/١/٣/٣ الدور المتنامي للقطاع الخاص :

استهدفت خطط التنمية السابقة ، وبالأخص خطة التنمية الخامسة الى توسيع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني واضطلاعه بمهام جديدة تتناسب مع قدراته الذاتية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقبل نهاية فترة خطة التنمية الخامسة أعلنت الحكومة عن توجهاتها نحو تحويل ملكية بعض الأنشطة التي تمارسها الحكومة الى القطاع الخاص (التخصيص) .

وأبدى القطاع الخاص اهتماما كبيرا بهذه المبادرة التي تفتح المجال لفرص استثمارية جديدة ، سيما وأن القطاع الخاص يتمتع بقدرات استثمارية جيدة ظهرت بوضوح بعد حرب الخليج وعودة الأرصدة المالية من الخارج ، الأمر الذي أدى الى تزايد السيولة النقدية لدى القطاع الخاص لمستويات لم يشهدها من قبل . ومن التحديات التي تواجه خطة التنمية السادسة هي ايجاد السياسات الملائمة وتحديد فرص استثمارية جديدة للقطاع الخاص بهدف تحويل هذه الأموال الى استثمارات عينية في الموجودات الثابتة داخل المملكة . وقد خصص الفصل الخامس من هذه الوثيقة لمناقشة الجوانب المختلفة لهذا الموضوع .

٢/٣/٣ الظـــروف الدوليـــة :

لقد ظهرت في الأجواء الاقتصادية العالمية ، أثناء اعداد الخطة السادسة بعض المتغيرات الهامة ، التي تمثل عوامل مؤثرة على اقتصاد المملكة وعلى اعداد الخطة السادسة .. ومن أهم هذه العوامل التالي :

- ★ استمرار عدم الاستقرار في أسواق النفط وتذبذب الأسعار مع ازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية على النفط والغاز والبتروكيماويات .
- ★ تأخر الانتعاش في العديد من الاقتصاديات الرئيسية في العالم ، واستمرار المخاوف من الاتجاهات الحمائية في مجال التجارة الدولية بالاضافة الى تصاعد دور التكتلات الاقتصادية الاقليمية مما يؤثر على وضع المملكة بكونها مصدرا للسلع الأساسية .
- ★ تعاظم دور القدرات العلمية والتقنية في تحديد المزايا النسبية للتجارة الدولية وتراجع الأهمية النسبية للموارد الطبيعية .

- ★ تصاعد المنافسة الدولية على استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية الى مناطق أخرى من العالم مثل جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مما يمثل احدى التحديات التي تواجه خطة التنمية السادسة ، حيث سيتعين على حكومة المملكة صياغة السياسات المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي وتوسيع دوره في عملية نقل التقنية المتطورة الى المملكة .
- ★ تزايد الاهتمام العالمي بقضايا « البيئة والتنمية » وتبني الدول الصناعية لفكرة فرض ضرائب جديدة على استهلاك النفط الخام ومنتجاته بذريعة حماية البيئة.
- ★ انتهاء جولة أرجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والتوقيع على اتفاقية جديدة لنظام التجارة الدولية (جات) وتزامن ذلك مع اجراءات انضمام المملكة الى هذه الاتفاقية ومنظمة التجارة الدولية التي ستخلف منظمة الجات في المستقبل القريب .

وهكذا يتم اعداد خطة التنمية السادسة تحت التأثير المزدوج للظروف والعوامل الداخلية والخارجية ، حيث كان من الطبيعي أن تؤخذ كل هذه الظروف والعوامل في عين الاعتبار ضمن الرؤيا البعيدة المدى لمستقبل الاقتصاد السعودي واستشراف مسارات نموه على المدى المتوسط . فالتوقعات والآمال الاجتماعية الكبيرة والمتزايدة والالتزامات المالية الضخمة والمستمرة تتطلب جميعها اتخاذ اجراءات عاجلة لرفع مستوى كفاءة الاقتصاد الوطني وايجاد فرص للقطاع الخاص لاستثمار موارده المالية في داخل المملكة .

٤/٣ المحاور الرئيسية لخطة التنمية السادسة :

تؤكد استراتيجية التنمية بعيدة المدى على أهمية اتخاذ اجراءات معينة ومحددة لكل خطة من خلال السياسات الاجرائية والتنظيمية الملائمة لفترة كل منها .. وبالنسبة لفترة خطة التنمية السادسة فان الظروف والأوضاع الجديدة التي تم توضيحها في الصفحات السابقة تحتم التركيز على عدد من المحاور الهامة لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى ، وفيما يلي هذه المحاور :

١/٤/٣ تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها :

يعتمد نمو المجتمعات وتفوقها في الأمد الطويل بصفة أساسية على المستوى العلمي والتفوق التقني الذي بلغته قوة العمل في تلك المجتمعات ، وبدرجة أقل على مدى ما يتوفر لديها من موارد طبيعية وميزات نسبية في تكاليف العمالة والانتاج . ولا تقلل هذه الحقيقة من أهمية الدور الذي أدته وفرة الموارد الطبيعية أو اسهام العمالة الأجنبية الماهرة في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي السريع في المملكة ، لقد أدركت

خطط التنمية منذ الوهلة الأولى طبيعة محدودية الثروة النفطية والحاجة الى تنويع القاعدة الاقتصادية بالسرعة المطلوبة ، وأهمية الاسراع في تعليم وتدريب المواطنين وتأهيلهم للاضطلاع بالمهام الجسام لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنظيمي المطلوب في المستقبل .

وخلال الخطط التنموية التي نفذتها المملكة أرسيت القواعد الأساسية للاقتصاد الحديث على نطاق واسع من خلال الاستثمارات الحكومية الضخمة في التجهيزات والصناعات الأساسية . والآن ، وبعد مرور خمسة وعشرين عاما من التخطيط التنموي الناجح ، أصبح الوقت ملائما للتركيز وبشكل كبير على العوامل البشرية والتنظيمية وما يتصل بها من جوانب تتعلق بالانتاجية والتقنية . ولا شك في أن مدى نجاح ما تحققه التنمية من انجازات في المستقبل يتوقف على مدى ما تحققه من نجاح في توظيف القوى العاملة السعودية وما يوفره القطاع الخاص من فرص عمل لهم .. فلا بد من تكاتف جهود جميع الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص للعمل على تحديد الفرص الاستثمارية والصناعية واعداد الشباب السعودي وتهيئتهم للعمل من خلال الجهود المكثفة في اعداد البرامج التعليمية والتدريبية التي تتلاءم واحتياجات التنمية والقطاع الخاص بشكل أساسي ، مما يتطلب اعداد أنظمة مرنة خاصة بالاستقطاب والاختيار والتعيين تؤدي الى توظيف الشباب السعودي بأعداد كبيرة وتقليل الاعتماد على العمالة غير السعودية دون أن يؤثر ذلك على مستويات المنافسة أو الكفاءة الاقتصادية والانتاجية .. وستعمل خطة التنمية السادسة على تنفيذ السياسات المناسبة في هذا الخصوص وعلى الأصعدة الآتية :

أولاً : معالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية عن طريق :

- ★ زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي تتطلبها قطاعات الاقتصاد الوطني .
- ★ زيادة الطاقات الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي تحتاجها قطاعات الاقتصاد الوطني .
- ★ التركيز على النوعية في التعليم العام والجامعي والتدريب بأنواعه .
- ★ التركيز في التعليم والتدريب على التخصصات التي تتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص .

ثانياً : احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ، وتشجيع القطاع الخاص على اتاحة فرص العمل للمواطنين عن طريق :

- ★ وضع خطة تفصيلية سنوية لسعودة الوظائف في كل جهة من الجهات الحكومية .
- ★ معالجة مشكلات التوظيف في القطاع الحكومي خارج نطاق المدن الرئيسية .

- ★ اعادة توزيع الوظائف الشاغرة في القطاع الحكومي .
- ★ ربط القروض والتسهيلات الحكومية التي تستفيد منها كل مؤسسة أو شركة في القطاع الخاص بما تنفذه من التزامات نحو السعودة .
- ★ وضع نسب لأعداد السعوديين الذين يتعين توظيفهم سنويا من قبل مؤسسات القطاع الخاص والشركات المساهمة بمختلف أحجامها .
- ★ قصر الاستقدام على العمالة الماهرة وشبه الماهرة ، وتخفيف الطلب على العمالة ذات الانتاجية المنخفضة في قطاع الخدمات الجماعية والشخصية .
- ★ تخفيض العمالة غير السعودية ذات الانتاجية المنخفضة .

٢/٤/٣ الكفاءة الاقتصادية :

أدى القطاع الحكومي خلال خطط التنمية الخمس الأولى دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال برامج الاستثمارات الضخمة وسياسات تعزيز الاستثمار الخاص في القطاعات المختارة لقيادة عمليات تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني .. ومع اكتمال تطور اقتصاد السوق في كثير من الاتجاهات ، وتقلص عوائد النفط بالنسبة للاقتصاد بصفة عامة ، ستصبح جوانب الكفاءة الاقتصادية هي المهيمنة في أوجه النشاط الاقتصادي في المستقبل .. ومن الضروري أن تعكس قرارات الاستثمار في القطاعين الحكومي والخاص الاستخدام الأمثل للموارد والتحديد السليم للتكاليف والمنافع الحقيقية والتقويم الدقيق للعلاقة بين المخاطر والعوائد والأسلوب الناجع الذي يجب اتباعه في التعامل مع هذه المخاطر .. وستعطي الحكومة من جانبها أهمية بالغة لموضوع الفاعلية والكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص وعلى المستوى العام للتنمية الطويلة والمتوسطة الأجل .. فستوجه السياسات التنظيمية والحوافز الاستثمارية لأغراض تحقيق الكفاءة الاقتصادية . ففي القطاع الحكومي ستقوم الدولة بالتالي :

١/٢/٤/٣ ترشيد الاعانات :

تعد الاعانات أداة هامة في ادارة الاقتصاد لتحقيق معدلات النمو المستهدفة ، حيث يتم تنفيذ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في اطار التنمية الشاملة من خلال سياسات الاعانات المباشرة ، أو غير المباشرة .. الا أن السبل المثلى لتوفير تلك الاعانات وحجمها تحدده عوامل عدة ، في مقدمتها مقتضيات مراحل التنمية والكفاءة الاقتصادية .

لقد شهد الاقتصاد السعودي في مراحله الأولى من التنمية اختناقات في بعض المجالات الاجتماعية والانتاجية ، نتيجة التوفر المحدود للتجهيزات الأساسية وصغر الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وشح الموارد والمنتجات المحلية مما حدا بالدولة الى تقديم الاعانات المباشرة وغير المباشرة ، لمنتجي ومستوردي السلع الغذائية ، ولبعض القطاعات الانتاجية ، واعانات الدخل من الضمان الاجتماعي للمواطنين من ذوي الحاجة .

ومع بلوغ الاقتصاد السعودي مرحلة متقدمة من النضج فان التوقعات تشير الى انخفاض الاعتماد على اعانات الانتاج والتوسع في نظام اعانات الدخل ومدفوعات الضمان الاجتماعي للمواطنين ذوي الحاجة ، والذي يوفر الخيار للمستهلك في الانفاق على السلع والخدمات لتلبية احتياجاته ، كما يحقق مبادىء التكافل الاجتماعي التي سنتها الشريعة الغراء .

أما الاعانات غير المباشرة الممنوحة لتوفير خدمات القطاع العام فمن المحبذ أن تخضع لتنفيذ المبدأ الثاني من الأساس الاستراتيجي الرابع الذي ينص على « أن لا يقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر .. وعلى أن يتم مراجعة أسعارها بصفة دورية » .

وتتطلب المرحلة القادمة ترشيد الاعانات على السلع والخدمات للأسباب التالية :

- ★ الارتفاع المتزايد للطلب على كثير من السلع والخدمات كالمياه والكهرباء والخدمات الصحية والاتصالات والنقل .
- ★ تدني معدل رسوم وأسعار تلك الخدمات مع زيادة التكاليف التشغيلية والرأسمالية مما يحمل ميزانية الدولة أعباء اضافية .
- ★ الحد من الاسراف في استخدام تلك الخدمات .

وادراكا لهذه العوامل ، قضى قرار مجلس الوزراء الذي صدرت بموجبه الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة بالعمل على « ترشيد الانفاق الحكومي » و « رفع الكفاءة الادارية والانتاجية في الأجهزة الحكومية بما يؤدي الى خفض الانفاق الحكومي دون التأثير على مستوى الخدمات وتوفرها » مع « ايجاد الحلول التي تؤدي الى تحقيق توسع مستمر في التجهيزات الأساسية بشكل يتلاءم مع توسع الطلب عليها نتيجة زيادة السكان والتجمعات السكانية » ، وذلك ضمن تحديد الأولويات في خطة التنمية السادسة .

ولتنفيذ هذه المبادىء والتوجهات والسياسات لا بد من تطبيق أسلوب « ادارة الطلب » للتقليل من الاعتماد بشكل أساسي على سياسات رفع مستوى العرض من الخدمات والسلع النهائية سواء بزيادة الكفاءة أو

الطاقة الانتاجية ، كما يتضمن أسلوب ادارة الطلب ، ضمن أشياء أخرى، رفع مستوى رسوم وأسعار الخدمات والسلع بحيث لا يقل عن تكلفة انتاجها، حتى يؤدي ذلك الى الترشيد وعدم الاسراف في الاستخدام وبالتالي تخفيض الطلب على الخدمات والسلع الى المستويات المعقولة .

٣/٢/٤/٢ تحقيق الكفاءة الاقتصادية :

ينبغي تحقيق الكفاءة الانتاجية وحسن استخدام الموارد في اطار التنمية الشاملة والتي تتسم بالموازنة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويمثل التعليم والخدمات الصحية مطالب اقتصادية واجتماعية في آن واحد . . وقد أولت المملكة أهمية خاصة لتنمية القوى البشرية في خططها التنموية المتعاقبة ، وتحققت انجازات كبيرة في مجال التعليم والصحة ، تطلبت الكثير من النفقات المالية ، كما تم توفير بعض الخدمات والمرافق بأسعار رمزية ، ومع بلوغ التعليم والصحة في المملكة مستويات عالية في مختلف المجالات وارتفاع مستوى الدخل لدى الأفراد ، ومن أجل تحقيق هدف الكفاءة الانتاجية وحسن استخدام الموارد على مستوى الاقتصاد الوطني ، وأهمية الموازنة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، فان الأمر يدعو الى اعادة النظر في أسلوب تقديم هذه الخدمات .

ومن جهة ثانية ، وفرت الدولة وسائل دعم مختلفة للقطاعات الانتاجية مثل الزراعة والصناعة والكهرباء والبناء والتشييد ، تضمن ذلك توفير مدخلات الانتاج بأسعار تقل عن التكلفة مع تقديم اعانات مباشرة ، أو غير مباشرة على هيئة أسعار تشجيعية للمنتج النهائي تزيد على أسعار السوق . ونتيجة لهذا الدعم المتواصل تحققت الأهداف الانتاجية لبعض القطاعات ، وتحققت عوائد استثمارية عالية ، مما يوجب تطبيق « مبدأ الانتقائية » في توفير الاعانات لأنشطة كل القطاعات الانتاجية ، على نحو متوازن وعلى أساس أن تخدم الاعانة الممنوحة للقطاع الهدف التنموي والاستراتيجي لخطة التنمية السادسة .

٣/٢/٤/٣ السياسات :

سيتم خلال خطة التنمية السادسة العمل على تنفيذ السياسات وفق البدائل الآتية :

- ★ تخفيض الاعانات العينية المباشرة وغير المباشرة المعمول بها حاليا عن طريق عدد من الوسائل من بينها الاستمرار في سياسة اعانة الدخل التي تعد الأكثر فاعلية على المدى المتوسط والبعيد مع مراعاة ألا يقل ثمن بيع الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر .
- ★ توفير الاعانات للقطاعات الانتاجية على أساس مبدأ الانتقائية ، ومدى خدمة الاعانة الممنوحة لأهداف التنمية الاستراتيجية ومدى القيمة المضافة أو الميزة النسبية المصاحبة للاعانة مع مراعاة القدرة التنافسية الدولية للمنتج النهائي المدعوم وقدرته على الاستمرار والنمو ذاتيا (دون اعانة) على المدى البعيد .

★ دراسة امكانية منح المكافآت والمنح الدراسية بصورة أكثر انتقائية ، وعلى أساس الحاجة والتفوق والجدارة ، مع منح القروض الدراسية على المستوى الجامعي والتعليم العالي .

★ دراسة تطبيق نظام التأمين الصحي على العمالة غير السعودية في الشركات والمؤسسات أيا كان عدد عمالها وتطبيق مبدأ المشاركة في تحمل جزء من تكلفة العلاج والدواء .

★ وضع اجراءات وآليات فعالة لضمان تناسق الاعانات المختلفة مع الاطار العام للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الكلية واستراتيجية التنمية .

★ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة استخدام المستشفيات والمراكز الصحية الأهلية مما يؤدي الى تشجيع الاستثمارات الأهلية لبناء المزيد منها .

★ الحد من نمو الطلب الزائد على التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات من خلال اتخاذ اجراءات ادارية فعالة مثل اعادة النظر في رسوم الخدمات الكهربائية واستهلاك المياه وغيرها من الخدمات والسلع ودراسة هيكل تعرفتها بما يرشد استخدامها ويحد من نمو الطلب غير الرشيد عليها وفي الوقت نفسه يغطي تكلفتها .

★ اعادة تأهيل وتدريب الخريجين وادخال نظام التعليم التعاوني في الجامعات واستخدام التقنية الحديثة في جميع الأعمال كلما كان ذلك مجديا .

٣/٤/٣ تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والتخصيص :

لقد أكدت خطة التنمية الخامسة على مبدأ التوسع الكبير لمشاركة القطاع الخاص في عمليات التنمية ، ودعت الى تعبئة الموارد المالية للقطاع الخاص واستثمارها في الاقتصاد الوطني . حيث أصبحت التنمية بعيدة الأمد للاقتصاد السعودي تعتمد بشكل متزايد على قدرة واستعداد القطاع الخاص ـــ مع الدعم الحكومي الملائم ـــ لاستيعاب واستغلال الفرص المواتية للاسهام في النشاطات الاقتصادية الأكثر تعقيدا ومخاطرة ، والتي لا تتحقق عوائدها الا في الأجل الطويل ، بدلا من الاستثمارات الآمنة في العقارات والنشاط التجاري .

ومع نهاية فترة خطة التنمية الخامسة فقد بات واضحا على أن الحكومة ستوسع دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وستعمل على تحفيزه من خلال السياسات والمبادرات التنظيمية لزيادة اسهامه في عملية التنمية ، وسوف يتطلب ذلك القيام بدراسة عدة أساليب واجراءات تؤدي تدريجيا الى توسيع نشاطه وأعماله سواء من ناحية التمويل أو الادارة أو نقل الملكية أو غير ذلك من الأساليب ، وقد تم مناقشة هذه الموضوعات ضمن الفصل الخامس المتعلق بالقطاع الخاص .

ومن بين السياسات الخاصة بدعم وتوسيع دور القطاع الخاص تجدر الاشارة الى البدائل الآتية التي سيتم تنفيذها كلما ثبت جدواها :

- ★ تحفيز القطاع الخاص على تمويل وانشاء بعض المرافق العامة وتوسعتها وتأجيرها لفترة من الزمن تعود ملكيتها بعد ذلك للجهة الحكومية المسئولة .
- ★ تكليف شركات القطاع الخاص ببناء بعض المرافق العامة وتشغيلها مقابل ايرادات تحصل عليها خلال فترة من الزمن تستعيد فيها استثماراتها وتعيد ملكيتها بعد ذلك للجهة الحكومية المسئولة .
- ★ التشجيع على انشاء الشركات الكبيرة المساهمة .
- ★ اجتذاب الشركات الأجنبية للاستثمار في المملكة في المشاريع المشتركة أو بصورة منفردة في المشاريع الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية والتقنية المتقدمة .
- ★ التوسع في تطبيق نظام التوازن الاقتصادي ليشمل المشاريع المدنية الكبيرة مع التأكيد على أن تسهم مشاريع برنامج التوازن اسهاما فعالا في نقل التقنية المتقدمة وتطوير الكفاءات السعودية .
- ★ التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل كثير من المشاريع الحكومية .
- ★ تحويل ملكية وادارة بعض الأنشطة الحكومية ذات الصبغة التجارية الى القطاع الخاص .

٥/٣ القضايا العامة الأساسية :

تؤثر بعض القضايا العامة الأساسية ذات البعد الوطني على نمو الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وجوانبه وعلى الأهداف بعيدة المدى التي تصبو المملكة الى تحقيقها ، وقد ظهرت هذه القضايا من الدراسات التي أعدتها وزارة التخطيط حول هيكل الاقتصاد الوطني وعدد من القطاعات والتي أوضحت الحلول المتعددة والبدائل المتاحة للتغلب عليها ومعالجتها ، بعضها قصير المدى وبعضها متوسط وطويل المدى ، وهذه ليست القضايا الوحيدة التي تعالجها وثيقة خطة التنمية السادسة وانما هناك قضايا أساسية أخرى تتعلق مباشرة بقطاع تنموي معين سوف يتم معالجتها في الفصل الخاص بذلك القطاع .. ويتوقع من الجهات ذات العلاقة دراسة الحلول المقترحة وتنفيذها خلال الخطة السادسة .

١/٥/٣ القضايا المتعلقة بالعلوم والتقنية :

تعد الابتكارات العلمية والتقنية أساسا لأي تقدم اقتصادي .. لذا فان دعم وتنمية العلوم والتقنية أصبح ضروريا في عصرنا الحاضر نظرا لكونها المقياس الحقيقي لانجازات التنمية في مختلف دول العالم . وفي المملكة تكتسب قضية العلوم والتقنية أهمية حيوية بحكم ترابطها مع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وأوجه نشاطه .

لقد واجه تطوير العلوم والتقنية في المملكة بعض العقبات تمثلت في عدم كفاءة القاعدة التقنية ، وبالتالي ظهور الفجوة التقنية على المستوى الداخلي ، وقلة الأيدي العاملة المدربة المؤهلة ، وعدم الاستغلال الأمثل لمراكز البحث العلمي .

ولقد اعتمدت المملكة خلال خططها التنموية على التقنية المستوردة للتعجيل بمسيرة التنمية .. ولقد نجح هذا التوجه في تحقيق الكثير من الانجازات العملاقة في كافة المجالات ، الا أن الوصول الى توطين التقنية وتطويعها محليا يحتاج الى الكثير من العمل والجهد .. ولذلك فان خطة التنمية السادسة تركز على معالجة القضايا التالية :

١/١/٥/٣ الفجوة التقنية :

خلال خطط التنمية الخمسية السابقة اعتمدت المملكة على التقنية المستوردة للتعجيل بمسيرة التنمية ، وبما يخدم الاقتصاد الوطني ، حيث تم استخدام الأجهزة والمعدات المتطورة ذات التقنية العالية ، اضافة الى ما توصل اليه العلم من وسائل انتاج وادارة حديثة .

الا أن الاعتماد على التقنيات المستوردة دون القدرة على تطويرها لن يمكن المملكة من مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتقدمة ، ولمعالجة هذا الأمر لا بد من التركيز على التقنيات التي تساعد على تعزيز وتطوير قدرات المملكة في مجال البحوث التطبيقية ومتطلبات التنمية في المملكة .. ولهذا فان الأمر يدعو الى تكثيف التعاون مع الدول والشركات العالمية من خلال قيام المشاريع المشتركة ، وتشجيع هذه الشركات على اقامة صناعات ذات تقنية عالية ، تخدم المسيرة التنموية مع اكساب العمالة الوطنية مستويات متقدمة من التدريب وكفاءة الأداء . كما يتطلب الأمر ضرورة الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية واللوائح الاسترشادية لنقل التقنية .

٢/١/٥/٣ الاستغلال الأمثل لمراكز البحث العلمي :

على الرغم من تمكن مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات السعودية من انشاء مراكز أبحاث متخصصة ، الا أن الاستفادة المثلى من خدماتها بواسطة القطاع الصناعي بقيت محدودة . كما لم يتم توجيه نشاطات قطاع كبير منها الى المشاكل والاختناقات التي تواجه عملية التنمية ، بالاضافة الى عدم استيعاب واستغلال غالبية المصانع الوطنية للدور الهام الذي تقوم به الأبحاث العلمية .. مما يؤكد على أهمية ايجاد وسائل مناسبة وآليات فعالة تضمن ارتباط القطاع الانتاجي مع قطاع العلوم والتقنية ، وتوثيق الروابط بين القطاع الصناعي ومراكز الأبحاث بهدف زيادة المعرفة والخبرة من تلك المراكز .

٣/١/٥/٣ دور القطاع الخاص في تنمية القدرات التنافسية لاقتصاد المملكة :

تمثل مشاركة القطاع الخاص أهمية بالغة في تنمية القدرة التنافسية للمملكة على المستوى الدولي .. عن طريق تحسين الجودة النوعية للمنتجات الوطنية وتخفيض كلفة انتاجها ومن خلال الاستفادة من الابتكارات العلمية والتقنية ونتائج البحوث والاختراعات . وبما أن نشاط البحث العلمي والتطوير الفني يتطلب توظيف استثمارات ضخمة وتقنية عالية، فقد أدى ذلك الى انخفاض تحمس القطاع الخاص في المملكة الى تطوير قدراته التقنية الذاتية وتحسين الابتكارات في مجال البحوث والتطوير .

ويتطلب التطور الصناعي والتقني الذي شهدته المملكة خلال مسيرتها التنموية دفع القطاع الخاص الى بناء قدراته التقنية الذاتية ، عن طريق تشجيعه على تبني سياسات للبحوث والتطوير ، وتذليل العقبات التي يواجهها ومساعدته في انشاء مختبرات الأبحاث والجودة النوعية .

٤/١/٥/٣ السياسات :

- ★ الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية .
- ★ الانتهاء من اعداد اللوائح الاسترشادية لنقل التقنية .
- ★ تشجيع القطاع الصناعي على تبني نشاط البحث والتطوير الذاتي ، ومساعدته في انشاء مختبرات الأبحاث والجودة النوعية .
- ★ زيادة الاستفادة من مراكز البحث العلمي عن طريق توثيق الروابط بين القطاع الصناعي وتلك المراكز .
- ★ رفع مستوى البرامج والمقررات التعليمية ذات العلاقة بالعلوم والتقنية في كافة مستويات التعليم .
- ★ تعميق الوعي لدى المواطنين عن دور العلوم والتقنية في التنمية من خلال وسائل الاعلام والندوات والمعارض .
- ★ دعم الخدمات المساندة للعلوم والتقنية من خلال تحسين خدمات المعلومات ونظام براءة الاختراع ، وتطوير السبل المناسبة لتبني أنظمة للمشاركة في تحمل مخاطر تطبيق نتائج بحوث التنمية .

٢/٥/٣ قضايا المعلومات :

أصبحت الحاجة الى توفر المعلومات والبيانات بشكل واسع للمستخدمين في كافة القطاعات من بين العوامل الهامة والأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن تحقيق التنمية مرتبط بما يتوفر من بيانات يستفيد منها المخطط والباحث في توقعاته المستقبلية . وكلما كانت البيانات حديثة ودقيقة كلما ساعد

ذلك في زيادة الفائدة والمنفعة لمستخدميها .. ويتطلب هذا الأمر تضافر الجهود ودعم كافة الأجهزة المعنية في القطاعين الحكومي والخاص لتذليل كافة العقبات من أجل توفير البيانات والمعلومات في الوقت المناسب وبالدقة المناسبة بغرض الاستفادة منها في وضع السياسات ذات المردود الايجابي على الاقتصاد الوطني واتخاذ القرارات الصحيحة .

١/٢/٥/٣ الاحتياجات الأساسية للمعلومات :

يظهر الوعي المتنامي بقيمة المعلومات مع زيادة الطلب عليها في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني . فبالاضافة الى الاحتياجات السابقة للمعلومات ، ظهرت معطيات واحتياجات جديدة تتطلب اهتماما خاصا بالمعلومات وتوفر البيانات الأساسية خلال خطة التنمية السادسة في المجالات الآتية :

سـوق العمـل :

توجد حاجة الى انشاء قاعدة بيانات عن الفرص الوظيفية الراهنة لتسهيل استيعاب الأعداد المتزايدة من الخريجين الجدد الداخلين الى سوق العمل ، وربطها بكافة مكاتب العمل وجهات التوظيف الأخرى بهدف تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بالوظائف . ولكي يتسنى تقويم أداء وانتاجية العمالة ، ينبغي تحديث احصاءات القوى العاملة عن طريق اجراء مسوحات شبه شاملة على أساس سنوي .

نـوعيـة التـعليم :

لتحقيق التطوير المستهدف في نوعية التعليم ، يجب توفر معلومات كافية ومساندة لادارة المعلومات عن طريق تبني اجراءات ملائمة مثل الاجراءات الوطنية الموحدة للرقابة والتقويم .

الصحـــة :

يجب مراقبة الاحتياجات والبيانات الصحية من خلال التطبيق الكامل لنظام الحاسب الآلي مع نظام البطاقة الصحية بغرض تحقيق الفاعلية المطلوبة وتفادي زيادة التكلفة .

الخدمات الحكومية والاجتماعية :

لقد أصبح من الضروري متابعة تطورات الطلب على هذا النوع من الخدمات وتكاليفها وأنماط استخدامها في أعقاب التوسعات الكبيرة في التجهيزات الأساسية بهدف زيادة مردودها الاقتصادي والاجتماعي والتوسع المتوازن في عرضها . وشهدت الأعوام الأخيرة زيادة كبيرة في الاحتياجات من المعلومات والمؤشرات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والاسكان والخدمات البلدية والكهرباء وتوزيعاتها الاقليمية .

الاســـــكان :

يعد غياب المعلومات الحديثة والأكثر دقة عن الاسكان اضافة الى الحاجة الى تحسين تدفق المعلومات وتوفرها لأغراض التحليل والتخطيط واتخاذ القرارات من أهم القضايا الأساسية المتعلقة بالمعلومات في هذا القطاع . وعلى الرغم من أن بيانات التعداد العام للسكان والمساكن الذي تم تنفيذه عام ١٤١٣هـ ستسهم الى حد كبير في معالجة هذه القضية، الا أنه من الضروري العمل على تحديث هذه البيانات بشكل دوري .

الانشـــــاءات :

هناك حاجة لانشاء قاعدة بيانات موحدة وشاملة لجمع المعلومات المتعلقة بكافة أنشطة صناعة الانشاءات ومعالجتها وادارتها . وحيث أن العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات الخاصة تشارك في أنشطة البناء والتشييد ، الا أن جمع المعلومات الدقيقة لا يتم على أساس مركزي ، كما لا يتم تصنيف المعلومات المتوفرة وتحديثها بشكل منتظم .

٢/٢/٥/٣ الحاجة الى تحسين نوعية المعلومات وتدفقها :

توجد علاقة مباشرة بين نوعية البيانات والمعلومات وتوفرها في الوقت المناسب وبين عملية التخطيط واتخاذ القرارات في كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فالقرارات الخاطئة المبنية على معلومات غير دقيقة أو غير حديثة تؤدي عادة الى تكبد تكاليف باهظة في نهاية الأمر .. فلا تزال دقة المعلومات وتوفرها في الوقت المناسب تعاني قصورا كما أن نوعيتها وشموليتها دون المعايير المطلوبة للتحليل والتخطيط واتخاذ القرارات .. ويمكن أن يعود ذلك الى غياب التعريفات والمعايير والأشكال المحددة للبيانات ، اضافة الى غياب التدريب في مجال جمع المعلومات فضلا عن ندرة القوى العاملة في مجال تقنية المعلومات ومساندة ادارة المعلومات .

ان عدم ظهور نتائج الأداء الاقتصادي على المستويين القطاعي والكلي لا يدعم الجهود الرامية الى تنمية القطاع الخاص . لذلك لابد من توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى يتسنى للقطاع الخاص اتخاذ قراراته الاستثمارية والتنظيمية بشكل سليم .

ومن القضايا المتعلقة بتحسين جمع المعلومات وتدفقها ما يلي :

١) لا تزال المسوحات تتم بصورة غير منتظمة وعلى فترات متباعدة ، كما أن عدم اتصال السلاسل الزمنية المتعلقة بالبيانات السكانية الهامة وبيانات سوق العمل يحول دون اجراء التحليلات واعداد السياسات على أسس واقعية سليمة .

٢) طول الفترة الزمنية التي يتم فيها جمع البيانات واتاحتها للمستخدمين مما يقلل من الفائدة والمنفعة التي يمكن تحقيقها . لذلك تتطلب بعض المجالات الاحصائية تقليل الفترة الزمنية بين جمع البيانات وتوفير المعلومات للمستفيدين خاصة في مجال الانتاج ، والمبيعات ، والعمالة ، والاستثمار والأسعار في القطاعات الانتاجية والخدمية .

٣) يؤدي جمع البيانات الاحصائية ومعالجتها من قبل العديد من الجهات الحكومية المختلفة دون تنسيق مسبق الى ازدواجية العمل وتشتت الجهود .

٤) يعد غياب المعايير والمقاييس الفنية الموحدة وندرة الكفاءات الوطنية من العوامل المعيقة لتبادل المعلومات وتدفقها بكفاءة عالية .

٥) ينبغي تمكين القطاع الخاص والجهات الأخرى المعنية من الحصول المنتظم على البيانات الأساسية والمعلومات من قبل الجهات الحكومية ، للمساعدة في اتخاذ القرارات وقراءة التوجهات المستقبلية بصورة صحيحة .

٣/٢/٥/٣ السياسات :

ترمي توجهات خطة التنمية السادسة الى زيادة دور مصلحة الاحصاءات العامة في عملية جمع البيانات الأساسية ومعالجتها لمقابلة المتطلبات المستقبلية من المعلومات .

كما تسعى خطة التنمية السادسة الى زيادة اسهام القطاع الخاص في توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية وتوزيعها من خلال الغرف التجارية الصناعية وهيئات القطاع الخاص في المملكة .

وعلى صعيد معالجة المعلومات وتدفقها ، سوف تقوم وزارة التخطيط بتنفيذ مشروع ريادي في مجال أنظمة المعلومات وادارتها باستخدام أحدث التقنيات ، ويهدف أن يكون هذا المشروع حجر الأساس لشبكة المعلومات بين جميع الأجهزة الحكومية في المملكة .

من ناحية أخرى ، يجب تنظيم عملية جمع البيانات والاستفادة من وسائل معالجة البيانات والاتصالات الحديثة مع توفير الأموال اللازمة لتعجيل عملية نقل التقنية من الدول المتقدمة . وفي الوقت ذاته يتطلب الأمر معالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالتدريب وفهم المبادىء الأساسية لتطوير نظم المعلومات وادارتها . ونظرا لأهمية توحيد معايير كفاءة استخدام تقنية معالجة المعلومات ، فانه ينبغي على الجهات مراجعة اجراءاتها الادارية لزيادة امكانية تبادل المعلومات ونشرها .

٣/٥/٣ قضايا البيئة والتنمية :

يصاحب عادة التوسع الاقتصادي والتعجيل بالتنمية الاقتصادية مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية وزيادة نسبة التحضر بعض الآثار البيئية السلبية . ولذلك سارعت حكومة المملكة بالاهتمام بالقضايا البيئية وانعكس ذلك فيما تضمنته خطط التنمية المتعاقبة وما ورد في النظام الأساسي للحكم (المادة ٣٢) بالاضافة الى ما ورد بوثيقة الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة (الأساس الاستراتيجي العاشر) والذي تم التأكيد فيها على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها . كما خصصت خطة التنمية السادسة فصلا كاملا في هذه الوثيقة (الفصل الرابع عشر) لمعالجة قضايا البيئة من منظور تنموي على المستوى الوطني مما يعكس أيضا مراعاة حكومة المملكة للجوانب البيئية في مختلف الأنشطة التنموية .

كما تبلور اهتمام المملكة بالبيئة بالمشاركة الفعالة في كثير من المحافل الدولية ذات الصلة بالبيئة والتي كان من نتائجها المباشرة التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية الهادفة للوصول الى بيئة نظيفة خالية من التلوث وحماية مختلف أنماط الحياة الفطرية والتي من شأنها الحفاظ على التوازن البيئي .

ويكمن الهدف النهائي من السياسات البيئية والتنموية في الوفاء باحتياجات المواطن الأساسية ومن ثم تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى الرفاه لديه . ومن هنا ، تظهر العلاقة المباشرة بين البيئة والتنمية في أن المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية ومنع التلوث عنها هو أمر ضروري لاستمرارية النمو الاقتصادي للأجيال الحالية دون الاخلال بحق وقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم المستقبلية ، ويعكس ذلك مفهوم التنمية المستديمة أو المستمرة ، التي تقرر أنه من غير الممكن استمرار نشاطات الدولة التنموية على قاعدة متدهورة من الموارد الطبيعية البيئية ، واغفال مختلف الجوانب المتعلقة باقتصاديات البيئة وأضرارها . ومن هذا المنطلق ، فالسياسات البيئية لا تتعارض مع السياسات التنموية ، بل على العكس تتكامل كل منهما مع الأخرى .

وادراكا من حكومة المملكة للعلاقة التبادلية المباشرة بين النمو الاقتصادي والادارة السليمة للبيئة وضرورة تكاملها من أجل تحقيق الهدف التنموي الشامل للدولة ، فلقد أرست المملكة الأسس الرئيسية لاستراتيجية بيئية تتكامل فيها مختلف الأبعاد التخطيطية والمؤسسية والتنفيذية والتنظيمية التي تعكس جوانب المسيرة التنموية الهائلة للمملكة وذلك عن طريق :

١) العمل على تحقيق التنمية المستديمة والمتوازنة والاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية للمملكة خصوصا غير المتجددة منها وضمان استمراريتها .

٢) أخذ الأبعاد البيئية في كافة المشاريع والأنشطة التنموية في مختلف مراحلها من تصميم وانشاء وتشغيل في الاعتبار .

٣) تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .

٤) المحافظة على التنوع الاحيائي ومختلف أنماط الحياة الفطرية بهدف الحفاظ على التوازن البيئي وبخاصة المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية النادرة والمهددة بالانقراض .

٥) توفير مصادر طاقة نظيفة بيئيا للأنشطة الصناعية بالاضافة الى توفير وقود سيارات (جازولين) خال من الرصاص على مستوى المملكة .

٦) العمل على مشاركة القطاع الخاص واسهامه في أنشطة حماية البيئة ومنع التلوث عنها بالاضافة الى تشجيع الاستثمارات في أنشطة وصناعات ذات توجه بيئي .

٧) تكثيف وتطوير أنشطة التوعية البيئية والتعليم البيئي .

٨) استكمال انشاء قاعدة شاملة لمعلومات البيئة ومواردها الطبيعية على المستوى الوطني .

٤/٥/٣ قضايا المياه :

تعد المياه في المملكة بحكم ظروفها المناخية والبيئية أكثر الموارد أهمية بين كافة الموارد الطبيعية ، وتعد ندرة المياه العذبة بالمملكة من بين أهم المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

١/٤/٥/٣ الطلب على المياه :

أدت الزيادة الكبيرة في الطلب على المياه الى تغير كبير على ميزان المياه في المملكة وهو ما يمثل أحد المسائل الهامة بالنسبة لسياسات قطاع المياه .. واذا نظرنا الى الفئات الرئيسية الثلاث المستهلكة للمياه لاتضح أن الطلب على المياه للأغراض الزراعية قد ارتفع بمعدلات كبيرة جدا حيث أصبح القطاع الزراعي هو المستهلك الرئيسي للمياه .. ويضاف الى ذلك الزيادات التي حدثت في معدلات الطلب على المياه للاستعمالات المنزلية والترفيهية والصناعية والناتجة عن النمو السكاني والتقدم العمراني وارتفاع مستوى المعيشة ومعدلات استهلاك الفرد ، وقد أدت كل هذه العوامل الى الوصول بمعدلات استهلاك المياه الى المستوى الحرج الذي يحتم اتخاذ اجراءات فورية فعالة لتخفيض كميات المياه التي تستهلكها الزراعة ، ووضع مزيد من الاجراءات الفعالة المتعلقة بالسياسات الهادفة الى المحافظة على المياه بما في ذلك اعادة النظر في تعرفة المياه والتوسع في استخدام مياه الصرف الصحي وايجاد النمط المحصولي الأمثل .

٣/٤/٥/٢ تطوير الاطار التنظيمي :

توجه خطة التنمية السادسة تركيزا خاصا على الاستخدام الأمثل والسليم لموارد المياه النادرة وينص الأساس الاستراتيجي الثاني لخطة التنمية السادسة على « التركيز على تحسين المستوى الاقتصادي لانتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقوم الدولة بتقديمها للمواطنين بصفة مباشرة ...الخ » . ولا شك أن تحقيق ذلك يمكن أن يتأتى عن طريق تطوير النظم الادارية المناسبة بما يتلاءم والاحتياجات الجديدة للمجتمع وتنظيم وتنسيق كافة الأنظمة المتعلقة بالمياه ولا سيما ايجاد الادارة الحازمة وتنفيذ الرقابة وتنظيم استهلاك المياه وترشيده ووضع الأولويات واعادة النظر في التعرفة وايجاد تنسيق وثيق بين خطط التنمية الزراعية وخطط تنمية المياه . ولاشك ان هذه الأمور تستدعي اعادة تقويم الاطار التنظيمي لادارة المياه في المملكة .

٣/٤/٥/٣ الخطة الوطنية للمياه :

ان تنمية موارد المياه وتنظيم استخداماتها والمحافظة عليها باعتبارها عنصرا نادرا يتوقف على صدور الخطة الوطنية للمياه التي دعت اليها خطط التنمية المتلاحقة ولقد أصبحت الحاجة ماسة وملحة الآن — بعد ظهور شواهد عن وصول المعدل الكلي لاستهلاك المياه الى مستويات حرجة — لايجاد البيانات والمعلومات الأكثر دقة ، حيث يعتبر نقص المعلومات والبيانات المائية الشاملة والدقيقة معطلا أساسيا للتخطيط الناجح والفعال فلابد من اتخاذ كافة السبل والاجراءات لاصدار الخطة الوطنية للمياه لتلافي الآثار السلبية والضارة للأمن المائي للمملكة .

٤/٤/٥/٣ السياسات :

تعتبر خطة التنمية السادسة المبادىء التالية من أهم الامور التي يتم في اطارها تنفيذ السياسات وهي :

- جعل المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الدولة والقطاع الخاص .
- اعطاء الخيارات المتعلقة بالسياسات المائية بعيدة المدى أولوية على الاعتبارات القصيرة والمتوسطة المدى .
- تحديد أولويات استخدام مصادر المياه بشكل يوفق بين الأهداف المختلفة للجهات المستخدمة وامكانيات تلك المصادر .

وستعمل خطة التنمية السادسة على تنفيذ عدد من السياسات المتعلقة بالمياه وفيما يلي أهمها :

(١) المحافظة على احتياطي المياه الجوفية غير القابلة للتجديد .

(٢) العمل على اصدار الخطة الوطنية للمياه خلال خطة التنمية السادسة لتحقيق الاستغلال الأمثل للمياه والمحافظة على مصادرها .

(٣) اتباع سياسة زراعية تؤدي الى تخفيض معدلات استهلاك المياه في القطاع الزراعي .

(٤) ترشيد استخدام المياه للأغراض المنزلية والترفيهية والصناعية بتطبيق أسلوب ادارة الطلب بما في ذلك اعادة النظر في تعرفة المياه .

(٥) اعادة تقويم الاطار التنظيمي لادارة المياه بما يتلاءم واحتياجات المجتمع المتطورة .

الفصل الرابع

الاقتصاد الوطني في خطة التنمية السادسة

٤ — الاقتصاد الوطني في خطة التنمية السادسة :

يتناول هذا الفصل آفاق النمو لاقتصاد المملكة خلال خطة التنمية السادسة من خلال استشراف النمو المستقبلي لمعدلات الناتج المحلي الاجمالي ومكوناته القطاعية . ويناقش أيضا متطلبات تمويل الاستثمار الكلي والأوضاع المستقبلية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات .

١/٤ أهداف التنمية على مستوى الاقتصاد الوطني :

تم وضع اطار الاقتصاد الكلي لخطة التنمية السادسة وفق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية التي وافق عليها مجلس الوزراء بقراره رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ مراعية في ذلك الأوضاع الاقتصادية السائدة عند اعدادها ، وتستمر هذه الاستراتيجية في التأكيد على تحقيق الأهداف البعيدة المدى لاقتصاد المملكة ، وبالنسبة لفترة خطة التنمية السادسة فانها تعطي الأولوية لتحقيق معدل نمو مستقر ومعتدل للاقتصاد الوطني ، والعمل على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي على مدى سنوات الخطة ، من خلال التغلب على عجز الحساب الجاري بميزان المدفوعات وتخفيض العجز في الميزانية العامة ، واتاحة فرص عمل متزايدة للمواطنين عن طريق القطاعين الحكومي والخاص ، والاستمرار في تغيير البنية الاقتصادية لتحقيق التنويع المطلوب ووضع السياسات التنفيذية والعملية لعمليات التخصيص والتمويل بأنواعها المتعددة ، كما تعطي الخطة السادسة دورا كبيرا للقطاع الخاص في تحريك الاقتصاد الوطني ، وتعتبر السعودة والاحلال وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في القطاعين الحكومي والخاص من محاورها الأساسية .

وبشكل أكثر تحديدا ، تتضمن أهداف التنمية الكمية على المستوى الوطني في الخطة السادسة مايلي :

- ★ تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية يبلغ (٣ر٩٪) في المتوسط ، بالمقارنة الى (٣ر٢٪) كمعدل نمو مستهدف في فترة الخطة الخامسة .
- ★ توجيه أكثر من (١٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي للانفاق الاستثماري وتحقيق نمو حقيقي للاستثمار بمعدل سنوي متوسط مقداره (٥ر٨٪) .
- ★ زيادة الصادرات غير النفطية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (١٢٪) على أساس الأسعار الجارية .
- ★ زيادة الايرادات الحكومية غير النفطية .
- ★ تخفيض العجز في الميزانية العامة وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات .
- ★ تحقيق توازن في الميزانية العامة بنهاية فترة الخطة مع التركيز على ترشيد الانفاق الحكومي .

وسيتم تعزيز التوسع المطرد للاقتصاد الوطني خلال الخطة السادسة من خلال تنفيذ العديد من السياسات والاجراءات المالية والتنظيمية والاستجابة الايجابية المتوقعة من جانب القطاع الخاص . وتتضمن بعض هذه السياسات ما يلي :

* اعادة توجيه النفقات الحكومية من المجالات الاستهلاكية الى المجالات الاستثمارية .
* توفير الفرص لاستثمارات القطاع الخاص من خلال مختلف أنواع التمويل والتخصيص المتدرج والانتقائي .
* حشد وتعبئة الموارد المالية للقطاع الخاص من خلال توسيع نطاق السوق المالية المحلية .
* تحسين الانتاجية من خلال تخفيض حجم العمالة ذات المهارات المتدنية وتنمية امكانات ومهارات القوى العاملة السعودية .

٢/٤ السياسات المالية والنقدية :

١/٢/٤ السياسة المالية :

تتلخص أهم أهداف السياسة المالية لخطة التنمية السادسة كالآتي :

(١) تحقيق معدل نمو ايجابي للناتج المحلي الاجمالي وايجاد فرص عمل جديدة وزيادة موارد الدولة .

(٢) المحافظة على مستوى معتدل لتكاليف المعيشة ، والابقاء على معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن ، وفي حدود نسب منخفضة تقل عن معدلات النمو المستهدفة .

(٣) ترشيد الانفاق الحكومي ، وتوجيهه على نحو يساعد على توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها وتحسين الخدمات العامة .

ويتطلب تحقيق تلك الأهداف التركيز على مجموعتين من أدوات السياسة المالية ، وهما :

المجموعة الأولى : هيكلة الانفاق الحكومي :

(أ) تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات الحكومية ، والعمل على زيادة الايرادات وتخفيض النفقات ، والالتزام بهذه القاعدة تدريجيا خلال فترة الخطة .

(ب) تخفيض عجز الميزانية الى أدنى مستوى ممكن على مدار سنوات الخطة عن طريق ترشيد النفقات الحكومية غير الاستثمارية وتخفيضها وزيادة الدخل الكلي ما أمكن ذلك .

(ج) التقيد بالانفاق في حدود الاعتمادات المحددة ، وعدم تجاوزها خلال السنة ، ومعالجة أية زيادات طارئة وضرورية بالنقل من اعتمادات أخرى ، بما في ذلك تحديد مدة تنفيذ المشاريع والبرامج بشكل يراعي الموارد المالية المتاحة سنويا لكل جهة حكومية .

(د) ايجاد علاقة تناسب بين النفقات الحكومية الجارية والاستثمارية ، على نحو يسمح بزيادة مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية ، سواء للمشاريع والبرامج الجديدة أو صيانة وتحديث المرافق العامة .

(هـ) استخدام وسائل مبتكرة لتمويل وتنفيذ بعض المشاريع العامة بواسطة القطاع الخاص ، بهدف تحسين كفاءة أداء تلك المشاريع ، وزيادة فرص التوظيف والفرص الاستثمارية المربحة للقطاع الخاص .

(و) ترشيد أسعار خدمات المرافق العامة ، والأسعارالمحلية للمحروقات ، بحيث تعكس التكاليف الفعلية وذلك لتغطية نفقات الصيانة والتحسين والتوسع ، بما يتناسب مع زيادة الطلب على تلك الخدمات مع مراعاة عدم التأثير على ذوي الدخول المنخفضة .

المجموعة الثانية : الاعانات والقروض :

(أ) ترشيد الاعانات (المباشرة وغير المباشرة) التي تقدمها الدولة لكثير من السلع والخدمات ، عن طريق دراسة أوضاعها وتعزيز قدرات الأنشطة المستفيدة منها في الاعتماد على نفسها ، والتركيز في جميع الادارات الحكومية التي تدير أجهزة الخدمات العامة في الدولة على تخفيض تكلفة الانتاج ، وأن لا يقل ثمن بيع تلك الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر .

(ب) استمرار صناديق التنمية في القيام بدورها الايجابي في تقديم القروض للأفراد والشركات مع مراعاة أن يكون حجم الاقراض الكلي في حدود التحصيل ، واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بدعم مقدرة الصناديق على تحصيل قروضها لتقوم باعادة اقراضها مرة أخرى ، وبالتالي يتحقق استمرار الصناديق في أداء مهامها بالمستوى نفسه معتمدة على مواردها الذاتية مع مراعاة ما يلي :

★ الربط بين الاقراض ومعدلات توظيف العمالة السعودية .

★ الربط بين الاقراض والحصول على الموارد اللازمة لاقامة المشاريع وتشغيلها من المصادر المحلية .

٢/٢/٤ السياسة النقدية :

تتلخص أهم أهداف السياسة النقدية لخطة التنمية السادسة كالآتي :

(١) المحافظة على استقرار النقد والأسعار والذي يعتبر شرطا أساسيا لتنشيط النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

(٢) المحافظة على سعر صرف الريال الذي يعتمد عليه التوازن الخارجي للاقتصاد الوطني .

(٣) ضمان استقرار النظام المصرفي والنهوض بمستوى فاعليته وكفاءته .

(٤) تشجيع الاستقرار والنمو المنتظم لأسواق الأسهم ورؤوس الأموال .

(٥) المحافظة على معدل معقول للسيولة النقدية بما يؤدي الى تفادي الضغوط التضخمية في اطار من النمو الاقتصادي المتوازن .

ويتطلب تحقيق تلك الأهداف اتباع الاجراءات الآتية :

(أ) الاستمرار في التنسيق الوثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية .

(ب) المحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار بما يحافظ على القوة الشرائية للريال السعودي .

(ج) تعزيز الثقة في الريال بالمحافظة على قيمته في أسواق الصرف والأسواق الخارجية وبما يلائم الأهداف العامة للسياسات الاقتصادية وبما يشجع الاستثمارات الوطنية والأجنبية .

(د) توفير السيولة المحلية بما يتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للنشاط الاقتصادي في اطار خال من الضغوط التضخمية .

(هـ) تنظيم عمل الجهاز المصرفي ومراقبته لضمان سلامته والمحافظة على موارده وتشجيع توجهه لدعم الاقتصاد الوطني .

(و) تعزيز الجهاز المصرفي وازالة العقبات التي تواجه تدفق الائتمان المصرفي الى القطاع الخاص ، وتطوير القواعد والنظم التي تحكم الاقراض والاستمرار في تشجيع السعودة في المصارف والمؤسسات المالية .

(ز) مساندة مركز مخاطر الائتمان الذي أنشأته مؤسسة النقد العربي السعودي لزيادة دقة ونوعية البيانات التي تحصل عليها المصارف التجارية في هذا الخصوص .

(ح) تعزيز قواعد الرقابة المصرفية لضمان حماية المتعاملين وسلامة أموالهم وحماية البنوك بالتأكد من سلامة واستخدام مواردها .

(ط) تطوير أنظمة المعلومات للاستفادة من امكانيات الحاسب الآلي ، وتشجيع المصارف ومساندتها في استخدام أحدث ما توصلت اليه التقنية المصرفية لتعزيز كفاءتها وفاعليتها في خدمة عملائها .

(ك) تشجيع زيادة المدخرات وتكوين رأس المال من خلال تطوير قنوات ادخارية واستثمارية سليمة وحمايتها .

(ل) العمل على تأمين الاستقرار اللازم في سوق الأسهم السعودية بحيث تكون التقلبات في حدود هوامش مقبولة وذلك للحد من ظاهرة المضاربات السلبية ، ولتشجيع المواطنين على استخدام سوق الأسهم كوسيلة ناجعة لتنمية وصيانة مدخراتهم ، وبالتالي تحويلها الى موارد متاحة لتمويل مشاريع التنمية في المملكة .

٣/٤ الناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية السادسة :

يعد تحديد مسارات نمو الاقتصاد الوطني خلال فترة الخطة أحد الأهداف المهمة لعملية التخطيط .وتعكس هذه المسارات نطاق النشاطات الحكومية وكثافتها المخططة والاستجابة المتوقعة من القطاع الخاص . وهي في مجملها تشكل صورة هيكلية شاملة ومتسقة للمسار التنموي في المملكة على مستوى الاقتصاد الكلي . كما أنها تعكس تأثير السياسات المتبعة لتحقيق الأهداف الشاملة لخطة التنمية السادسة وانجاز التغيرات الهيكلية المرغوبة والتنويع الاقتصادي وتحسين مستوى رفاهية المواطنين (**شكل ١/٤**) .

١/٣/٤ النمو المستهدف للقطاعات النفطية وغير النفطية :

من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الوطني نموا حقيقيا بمعدل سنوي متوسط قدره (٨ر٣٪) (بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) خلال خطة التنمية السادسة معاودا بذلك مساره السابق من النمو المعتدل والمستقر بعد فترة من النمو المتسارع الذي تميزت به السنتان الأوليان من الخطة الخامسة فيما بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لخطة التنمية الخامسة (١ر٤٪) (بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) نظرا للتوسع الكبير في انتاج النفط الذي تحقق في بداية الخطة .

ومن المتوقع أن تنمو القطاعات غير النفطية من الاقتصاد الوطني بمعدل سنوي متوسط قدره (٩ر٣٪) .. ويحمل ذلك دلالة هامة وأثرا ايجابيا في تحقيق أهداف التنويع الاقتصادي ، كما أنه يسهم في توفير فرص العمل والتوظيف بمستويات تتمشى مع الزيادة السريعة في السكان .

الشكل ٤-١

الناتج المحلي الأجمالي حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية

(١٣٨٩/١٣٩٠ - ١٤١٩/١٤٢٠)

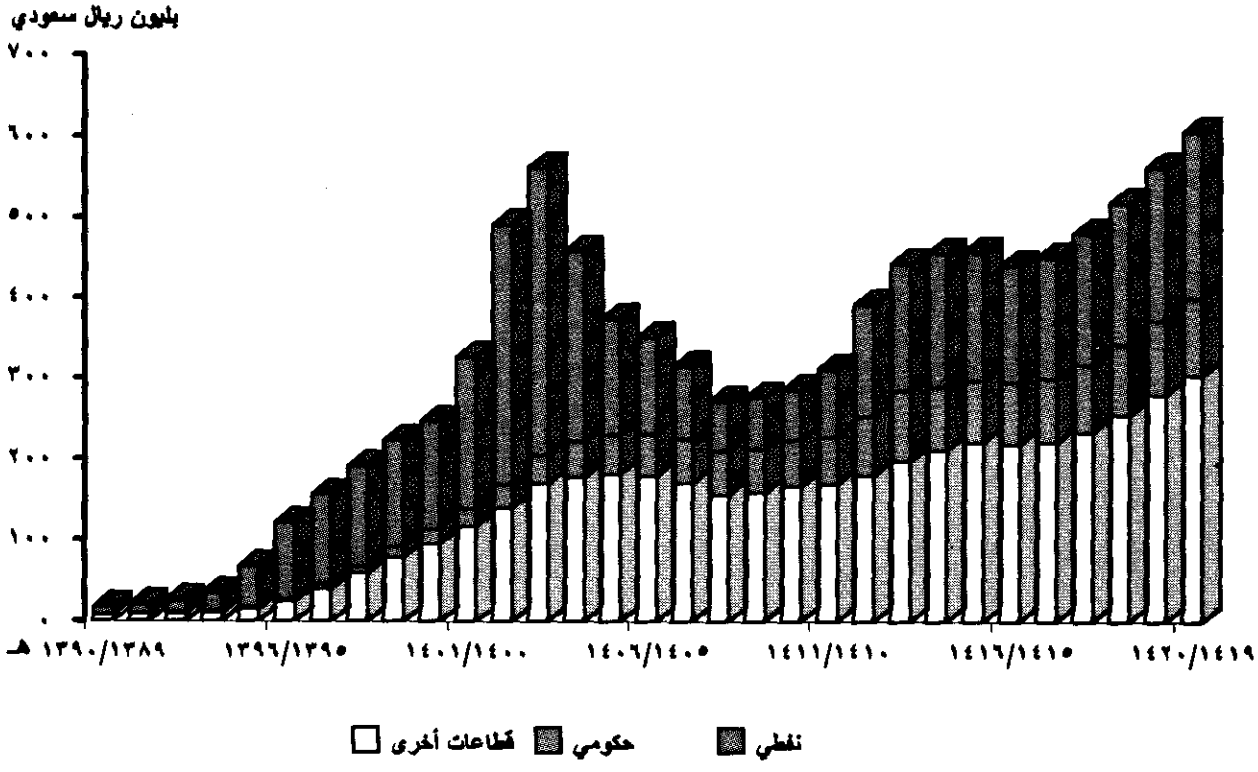

أما الناتج المحلي الاجمالي النفطي فيتوقع أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٨ر٣٪) ، **جـــدول رقم (١/٤)** ويستند هذا التقدير على التطورات المتوقعة في سوق النفط العالمي حيث تشير أحدث التوقعات الى اتجاه كل من الطلب على النفط وأسعاره نحو الزيادة . ولا شك في أن هذا سيوفر فرصا أفضل لتحقيق الأهداف المحددة للنمو خلال فترة الخطة السادسة .

جـــدول رقم (١/٤)
نمو الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الرئيسية
(بليون ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ) *

القطاعات الرئيسية	القيمة المضافة		معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي
	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤١٩/١٤٢٠هـ	(٪)
القطاعات غير النفطية	٢٣٥ر٩	٢٨٥ر١	٣ر٩
الخدمات الحكومية	٦٦ر٤	٧٥ر٨	٢ر٧
القطاعات غير النفطية الأخرى	١٦٩ر٥	٢٠٩ر٣	٤ر٣
القطاع النفطي **	١٤٢ر٨	١٧٢ر٥	٣ر٨
البنود الأخرى ***	٢ر١	١ر٠	
الناتج المحلي الاجمالي	**٣٨٠ر٨**	**٤٥٨ر٦**	**٣ر٨**

* مساهمات القطاعات الرئيسية (النفطية وغير النفطية) مقومة بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وغير قابلة للمقارنة بنظيراتها بالأسعار الجارية .

** يعرف « قطاع النفط » في هذا الجدول حسب التعريف المتبع من قبل مصلحة الاحصاءات العامة والذي يشمل تكرير النفط . ولارتباط تكرير النفط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى سيتم تضمينه كجزء من القطاعات الانتاجية غير النفطية في الجداول الأخرى .

*** يشمل رسوم الواردات ناقصا رسوم الخدمات البنكية .

٢/٣/٤ النمو القطاعي المستهدف :

سوف تستمر خطة التنمية السادسة في التأكيد على تنويع القاعدة الاقتصادية للاقتصاد الوطني كهدف أساسي لها . ويعد استمرار نجاح الصناعة السعودية في المحافظة على قدراتها التنافسية وتحسينها بدرجة أكبر في الأسواق العالمية والمحلية شرطا أساسيا لتحقيق ذلك التغيير الهيكلي ، ويتطلب ذلك بدوره تحسين الانتاجية

والارتقاء بمستويات الجودة النوعية للمنتجات السعودية ، كما يوفر الارتفاع في مستوى النشاط الاقتصادي العالمي فرصا تصديرية جديدة للصناعات السعودية ، وسيتيح نمو الأسواق المحلية فرصا كبيرة لاحلال الواردات ، وسيسهم الاستغلال الجيد لهذه الفرص في تعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد السعودي وتغيير هيكله . ويتضمن الفصل الخامس من هذه الوثيقة تحديدا للاستراتيجيات والفرص المتاحة لنمو القطاع الخاص بما في ذلك الفرص التي سيتيحها « التخصيص » .

ومن المتوقع أن تشهد القطاعات كافة نموا ايجابيا . وسوف تنمو القطاعات الانتاجية بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٢ر٤٪) وقطاعات الخدمات بمعدل نمو سنوي متوسط (٤ر٤٪) (**الجـــدول ٤/٢**) .

جـدول رقم (٢/٤)
الناتج المحلي الاجمالي حسب النشاط الاقتصادي
خلال خطة التنمية السادسة *

القطـــاع	القيمـة المضـافـة ببـلايين الريـالات بأسعار ١٤٠٩/١٤١٠هـ		معـدل النمـو السنوي المتوسط الحقيقي
	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤١٩/١٤٢٠هـ	(٪)
القطاعات الانتاجية :	**٩٣ر٢**	**١١٤ر٥**	**٤ر٢**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٢٦ر٤	٣٠ر٨	٣ر١
القطاعات التعدينية الأخرى والمحاجر	٢ر٣	٣ر٥	٩ر٠
الصنـاعـة :	**٣١ر١**	**٣٩ر٥**	**٤ر٩**
— تكرير النفط	١٣ر٥	١٦ر٤	٣ر٩
— البتروكيماويات	٣ر٠	٤ر٥	٨ر٣
— الصناعات التحويلية الأخرى	١٤ر٦	١٨ر٦	٤ر٩
الكهرباء ، الغاز والمياه	٠ر٩	١ر٢	٥ر٥
البناء والتشييد	٣٢ر٥	٣٩ر٥	٤ر٠
قطـاع الخـدمـات :	**٨٩ر٨**	**١١١ر٢**	**٤ر٤**
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٧ر٨	٣٧ر٦	٦ر٢
النقل والمواصلات	٢٥ر٠	٢٨ر٩	٢ر٩
الخدمات المالية ، التأمين ، العقارات وخدمات الأعمال	٢٥ر٢	٣٠ر٧	٤ر١
— ملكية دور السكن	٦ر٩	٨ر١	٣ر٣
— أخـــرى	١٨ر٣	٢٢ر٦	٤ر٣
الخدمات الجماعية والشخصية	١١ر٨	١٤ر٠	٣ر٤
قطاع خدمات الحكومة :	**٦٦ر٤**	**٧٥ر٨**	**٢ر٧**
القطاعات غير النفطية :	**٢٤٩ر٤**	**٣٠١ر٥**	**٣ر٩**
النفط الخام والغاز الطبيعي	١٢٩ر٣	١٥٦ر١	٣ر٨
بنـود أخـرى (١)	٢ر١	١ر٠	—
الناتج المحلي الاجمالي	**٣٨٠ر٨**	**٤٥٨ر٦**	**٣ر٨**

(١) رسوم الواردات ناقصا رسوم الخدمات البنكية .

* القيمة الحقيقية لتطور نمو أنشطة الناتج المحلي الاجمالي مقومة بأسعار عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ وغير قابلة للمقارنة بنظيراتها بالأسعار الجارية .

ويعزى النمو المرتفع لقطاع الخدمات جزئيا الى التباطؤ الذي حدث في معدلات نمو هذا القطاع خلال فترة الخطة الخامسة حيث شارف نموه على التوقف في الوقت الذي استمرت فيه القطاعات الانتاجية تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٤ر٢٪) . وسوف يستفيد قطاع الخدمات من الهيكل الحالي للطلب المحلي على السلع والخدمات .

الزراعـــة :

تمثل خطة التنمية السادسة مرحلة انتقالية هامة في مسيرة تنمية القطاع الزراعي ، حيث سيتيح التركيز على تغيير نمط الانتاج من المحاصيل الحقلية التي يتطلب انتاجها استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه النادرة الى انتاج محاصيل ذات قيمة مضافة عالية يتم انتاجها أساسا في المناطق التي بها امكانات مياه متجددة وكذلك في البيوت المحمية لمقابلة الطلب المحلي المتزايد على الخضروات الطازجة والفواكه . ونتيجة لهذا التحول ، فمن المتوقع أن ينمو القطاع الزراعي خلال الخطة السادسة بمعدل سنوي يبلغ (١ر٣٪) في المتوسط .

التعدين والمحاجر :

من المتوقع أن ينمو هذا القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٠ر٩٪) وسيعتمد تحقيق هذا المعدل بشكل كبير على التطورات في قطاع البناء والتشييد ، حيث يتطلب تطوير قطاع التعدين والمحاجر بذل جهود مكثفة في النشاطات التعدينية خارج نطاق تعدين الذهب . ويتوقع في حالة بذل هذه الجهود أن تجنى نتائجها في نهاية فترة خطة التنمية السادسة .

تكرير النفط :

يتوقع أن تنمو صناعة تكرير النفط خلال فترة الخطة بمعدل سنوي قدره (٩ر٣٪) في المتوسط وسيكون الحافز الرئيسي لهذا النمو الزيادة الكبيرة المتوقعة في الطلب المحلي . وبالاضافة الى ذلك ، سوف تستمر الجهود التي تبذلها المملكة بهدف زيادة نصيبها في القيمة المضافة من مواردها من النفط الخام .

البتروكيماويات :

لقد حالت الأوضاع السلبية السائدة في السوق العالمية دون تحقيق الأهداف المتوقعة في هذا القطاع في بداية الخطة الخامسة . وعلى الرغم من ذلك ، فقد أدت بعض التطورات الايجابية الى تحسين أداء هذا القطاع في السنتين الأخيرتين من الخطة الخامسة . وقد شملت تلك التطورات الزيادة في

الطلب العالمي على منتجات البتروكيماويات ، وارتفاع أسعارها ، وانخفاض الحواجز أمام صادرات المملكة من البتروكيماويات في بعض الدول المستوردة ، والتطور السريع لأسواق جديدة ، والارتفاع الذي تحقق في مستوى الانتاجية . ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه الايجابي خلال فترة الخطة السادسة بأكملها حيث يتوقع أن تنمو صناعة البتروكيماويات بمعدل سنوي متوسط قدره (٣ر٨٪) .

الصناعات التحويلية الأخرى :

تشكل « الصناعات التحويلية الأخرى » بالاضافة الى الصناعات المكملة والبتروكيماويات ، العمود الفقري للنهضة الصناعية في المملكة العربية السعودية ، كما أن ما تحقق من تنويع في هيكل الانتاج يعد انجازا هاما . ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي المتوسط لهذه النشاطات (٩ر٤٪) . وسيتوقف ذلك على المتابعة النشطة للفرص التصديرية وتعميق الروابط بين الصناعات السعودية واستغلال الفرص المرتبطة باحلال الواردات . وقد بلغت الأسواق المحلية ، خاصة أسواق السلع الاستهلاكية ، حجما يساعد على احلال الواردات من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير للانتاج الصناعي . واستمرارا للسياسات التي أتبعت في الخطة السابقة ، سوف تسهم اتفاقيات التوازن الاقتصادي المبرمة بموجب برامج درع السلام واليمامة في الاسراع في نمو الصناعات التحويلية المستندة الى التقنية العالية .

المرافق العامـــة :

أسهمت عوامل عديدة في زيادة الطلب على المرافق العامة (الكهرباء ، والغاز ، والمياه) خلال الخطة الخامسة ، من بينها ، النمو السريع للسكان والنمو المطرد في القطاعات الانتاجية الكثيفة الاستخدام للطاقة ، والتغير في أنماط الاستهلاك الناشيء عن تخفيض رسوم استخدام المرافق العامة والدعم الذي تتلقاه من الدولة . ومن شأن التوسع في استخدام أساليب ادارة الطلب المختلفة أن يحول دون استمرار الاتجاهات المتزايدة في استهلاك المياه والكهرباء خلال الخطة السادسة ، مما يستدعي اعادة النظر في التعرفة الحالية بهدف تحقيق المزيد من التوافق بين التعرفة وتكاليف انتاج الخدمات مع مراعاة الجوانب الاجتماعية . ونتيجة لذلك فمن المتوقع أن ينمو قطاع الكهرباء والغاز والمياه بمعدل سنوي متوسط قدره (٥ر٥٪) خلال فترة الخطة .

البنـاء والتشـــييـد :

لقد استقر الرواج في أنشطة البناء والتشييد الذي أعقب حرب الخليج قرب نهاية الخطة الخامسة . ومن المتوقع زيادة الطلب على المباني السكنية على الرغم من أن ارتفاع الايجارات سيحد من هذا

النمو الى أقل من معدل النمو السكاني . ومن المتوقع أيضا أن يتوفر عرض كاف من المباني التجارية الخاصة بالمكاتب والمراكز التسويقية خلال السنتين الأوليين من الخطة السادسة . ونظرا لترشيد الانفاق الحكومي نسبيا خلال الفترة نفسها ، فمن المتوقع أن يؤدي الاستثمار الحكومي في المباني غير السكنية وتوسعة التجهيزات الأساسية الى توفير قوة دافعة لصناعة البناء والتشييد في السنوات الأخيرة من الخطة .. وبناء على ذلك ، فمن المتوقع أن ينمو قطاع البناء والتشييد بمعدل سنوي متوسط قدره (٤ر٠٪) .

التجـــارة :

تأثر النمو في قطاع التجارة وخدمات المطاعم والفنادق تأثرا سلبيا بانخفاض هوامش الربح ـــ التي كانت مرتفعة أصلا ـــ وبالظروف غير العادية التي شهدتها بداية الخطة الخامسة ، ومن المتوقع أن تؤدي الزيادة المطردة في عدد السكان ومتوسط الدخل خلال الخطة السادسة الى ارتفاع مستوى طلب المستهلكين على خدمات التوزيع والغذاء والترفيه ، فضلا عن استمرار ارتفاع المستوى العام للنشاط التجاري ، مما يساعد على تحقيق النمو المستهدف في قطاع التجارة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٢ر٦٪) .

النقل والمواصـــلات :

يرتبط الطلب على خدمات النقل والمواصلات ارتباطا وثيقا بمستوى النشاط الاقتصادي . لذلك ، فمن المتوقع أن يشهد هذا القطاع نموا بمعدل سنوي متوسط قدره (٩ر٢٪) .

ملكيـة دور السكـن :

بنهاية الخطة الخامسة عاد النمو في هذا القطاع الى معدلاته الطبيعية بعد أن هدأت موجة الارتفاع الكبير في الصفقات العقارية التي تلت حرب الخليج مباشرة . ومن المتوقع بنهاية خطة التنمية السادسة أن يرتفع الطلب على المباني والمكاتب والمساكن التجارية بشكل أعلى نسبيا منه في بداية الخطة ، وبذلك سيشهد قطاع ملكية دور السكن نموا حقيقيا بمعدل سنوي متوسط مقداره (٣ر٣٪) .

خدمات المال والأعمال :

لقد اجتاز قطاع خدمات المال والتأمين والأعمال الظروف غير المواتية لأزمة وحرب الخليج على نحو جيد بصفة عامة ، اذ استفادت المؤسسات المالية (بدرجات متفاوتة) من زيادة حركة النشاط الاقتصادي عقب حرب الخليج . ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لاختلاف مستويات الأداء بين

المؤسسات المالية الى التسويات التي كان لا بد من ادخالها على قيم الأصول نتيجة القروض غير المحصلة . وقد تم مواجهة تلك الصعوبات ومعالجتها بنهاية الخطة الخامسة، وبناء على ذلك يتوقع أن ينمو قطاع خدمات المال والأعمال بمعدل يزيد قليلا عن معدل نمو القطاع الخاص ككل وذلك بمعدل سنوي متوسط قدره (٣ر٤٪) .

الخدمات الجماعية والشخصية :

على الرغم من ضآلة الاسهام النسبي لهذا القطاع في القيمة المضافة، الا أنه يستوعب جزء كبيرا من اجمالي العمالة في المملكة . وتشكل الخدمات المنزلية الجزء الرئيسي لهذا القطاع .

ومن المتوقع أن يستمر الطلب على الخدمات الشخصية في الازدياد خلال فترة الخطة السادسة وأن ينمو القطاع بمعدل سنوي متوسط قدره (٤ر٣٪) .

الخدمات الحكومية :

يتم تقدير القيمة المضافة في هذا القطاع من خلال المرتبات والأجور المدفوعة للعاملين فيه . وفي ظل النمو السكاني السريع والجهود الرامية لتعزيز القدرات الدفاعية للمملكة ، فمن المتوقع أن يظل نمو العمالة على مستواه الحالي تقريبا خلال الخطة السادسة . وكنتيجة لذلك ، فان الاسهام المستهدف للخدمات الحكومية في الناتج المحلي الاجمالي يتوقع أن تنمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٧ر٢٪) .

النفط الخام والغاز الطبيعي :

تعد الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) ، وبصفة خاصة دول منظمة البلدان العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، هي الوحيدة التي يمكن أن تزيد انتاجها بصورة مربحة حتى في ظل الأسعار المعتدلة التي من المتوقع أن تسود حتى نهاية الخطة السادسة . ومن المتوقع أن يؤدي أي انخفاض في الانتاج بسبب انخفاض احتياطيات الدول الأخرى المنتجة ، أو أي زيادة في الطلب العالمي على النفط نتيجة الانتعاش الاقتصادي العالمي ، الى ارتفاع الطلب على انتاج (أوبيك) من النفط بصورة رئيسية . ونتيجة لذلك فمن المقدر أن ينمو قطاع النفط والغاز الطبيعي بمعدل سنوي متوسط قدره (٨ر٣٪) خلال فترة خطة التنمية السادسة .

٣/٣/٤ التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني :

بمرور الزمن يؤدي التباين في معدلات النمو القطاعية الى تغيير التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني خصوصا اذا ماكان هذا التباين كبيرا . وبما أن معدلات النمو القطاعية ستكون متقاربة ، فمن المتوقع أن يشهد التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني تغيرا معتدلا خلال الخطة السادسة (**الجـــدول ٣/٤**) . ويظل هذا الأمر صحيحا باستثناء قطاع النفط الخام حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط مع نهاية خطة التنمية السادسة الى احداث زيادة كبيرة في اسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي تقارب مقدار الزيادة التي حدثت نتيجة ارتفاع حجم انتاج النفط خلال خطة التنمية الخامسة .

ومن المتوقع أن تنخفض حصة الحكومة في القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية على نحو طفيف خلال خطة التنمية السادسة (**شـكل ٢/٤**) ، مما يعكس الاستمرار في ترشيد التوسع في القطاع الحكومي . وسوف تظل حصة قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ثابتة الى حد كبير، بينما من المتوقع أن تستمر القطاعات الانتاجية في اتجاهاتها السابقة وزيادة حصتها في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي (٢٪) (**جـــدول رقم ٣/٤**) .

جـدول رقم (٣/٤)
التركيب الهيكلي للناتج المحلي الاجمالي خلال خطة التنمية السادسة
(بالأسعار الجارية)

القطـــاع	القيمة المضافة بملايين الريالات		المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٪)		
	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ
القطاعات الانتاجية :	**١١٢ر٢**	**١٦٠ر٢**	**٣٦ر٩**	**٣٨ر٣**	**٤٠ر٢**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	٣١ر٩	٣٩ر٥	١٠ر١	١٠ر٩	٩ر٩
القطاعات التعدينية الأخرى/المحاجر	٢ر٧	٤ر٤	٠ر٨	٠ر٩	١ر١
الصناعة	٣٨ر٣	٥٦ر٤	١١ر٣	١٣ر١	١٤ر٢
— تكرير النفط	١٦ر٤	٢٦ر١	٤ر٢	٥ر٦	٦ر٦
— البتروكيماويات	٣ر٨	٦ر٤	١ر٨	١ر٣	١ر٦
— الصناعات التحويليةالأخرى	١٨ر١	٢٣ر٩	٥ر٣	٦ر٢	٦ر٠
الكهرباء ، الغاز ، المياه	٠ر٨	١ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
البناء والتشييد	٣٨ر٥	٥٨ر٦	١٤ر٤	١٣ر١	١٤ر٧
قطاع الخدمات :	**١٠٣ر٥**	**١٤٣ر٠**	**٣٧ر٣**	**٣٥ر٤**	**٣٥ر٨**
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٢ر٢	٤٤ر٢	١١ر٦	١١ر٠	١١ر١
النقل والمواصلات	٢٩ر٢	٣٨ر١	١٠ر٣	١٠ر٠	٩ر٥
الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٢٨ر٣	٤٠ر٢	١٠ر٣	٩ر٧	١٠ر١
— ملكية دور السكن	٧ر٩	١١ر٤	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٩
— أخـــرى	٢٠ر٤	٢٨ر٨	٧ر٦	٧ر٠	٧ر٢
الخدمات الجماعية والشخصية	١٣ر٨	٢٠ر٥	٥ر١	٤ر٧	٥ر١
قطاع خدمات الحكومة :	**٧٧ر٠**	**٩٥ر٦**	**٢٥ر٨**	**٢٦ر٣**	**٢٤ر٠**
القطاعات غير النفطية	**٢٩٢ر٧**	**٣٩٨ر٨**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**
— قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	١٤٤ر٧	٢٠٤ر٥	—	—	—
كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	—	—	٢٧ر٠	٣٢ر٩	٣٣ر٨
— بنـود أخـــرى *	٢ر٧	١ر٠	—	—	—
اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	**٤٤٠ر١**	**٦٠٤ر٣**	**—**	**—**	**—**

* رسوم الواردات ناقصا رسوم الخدمات البنكية .

الشكل ٤-٢

هيكل الناتج المحلي الأجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية

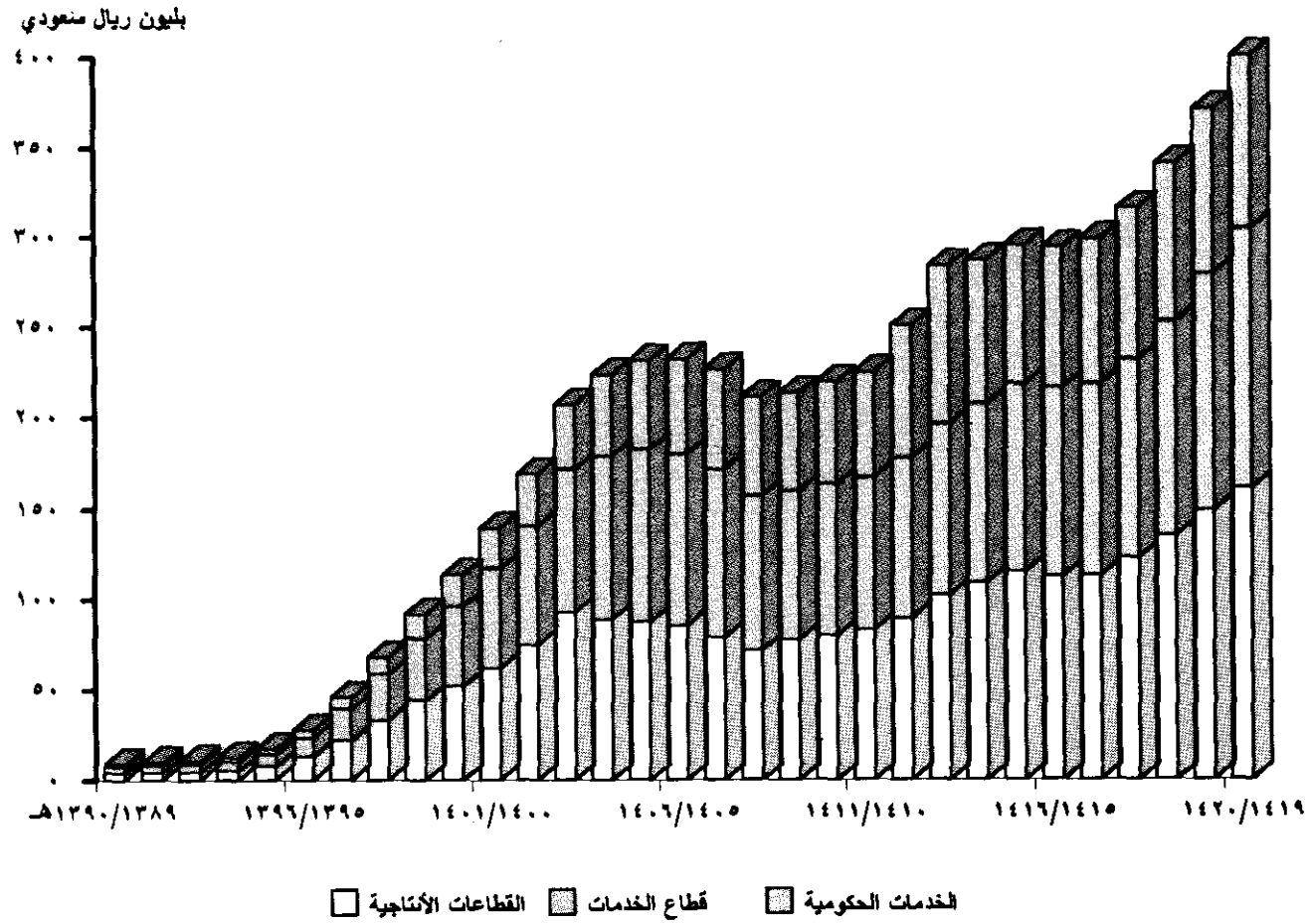

٤/٣/٤ النمو والتركيب الهيكلي لنمط الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي :

يعكس هيكل الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي في خطة التنمية السادسة الأولوية القصوى التي تعطيها الحكومة لعنصر الاستثمار ٠ ومن المستهدف أن ينمو التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت في الاقتصاد الوطني بمعدل سنوي متوسط مقداره (٥ر٨٪) بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ خلال خطة التنمية السادسة ، حيث يتوقع أن تنمو الاستثمارات الحكومية بمعدل سنوي متوسط مقداره (١٩٪) والاستثمار الخاص بمعدل سنوي متوسط مقداره (٩ر٤٪) (**الجـــدول ٤/٤**) ٠

وسوف يؤدي نمو الاستثمارات خلال خطة التنمية السادسة الى زيادة حصة الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي من (٥ر١٥٪) في بدايتها الى حوالي (١٩٪) في نهايتها على أساس الأسعار الجارية ، وهذه النسبة تقارب القياسات السائدة في العديد من الدول الصناعية الحديثة التي تشهد نموا سريعا (**الجـــدول ٤/٥**) ٠

جـدول رقم (٤/٤)
الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
خلال خطة التنمية السادسة ★
(بالأسعار الثابتة لعام ١٤٠٩/١٤١٠هـ)

	الانفاق ببلايين الريالات		معدل النمو السنوي المتوسط الحقيقي
	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤١٩/١٤٢٠هـ	(٪)
الاستهلاك	**٢٧٣ر٥**	**٣٣٥ر٥**	**٤ر٢**
ـ الحكومي	٩٦ر٦	١٢٦ر٥	٥ر٥
ـ الخاص	١٧٦ر٩	٢٠٩ر٠	٣ر٤
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي :	**٥٤ر٨**	**٨٢ر٥**	**٨ر٥**
ـ القطاع النفطي	٤ر٩	٣ر٧	(٥ر٦)
ـ القطاع الحكومي	١٣ر٧	٣٢ر٨	١٩ر٠
ـ القطاع الخاص غير النفطي	٣٦ر٢	٤٦ر٠	٤ر٩
التغير في المخزون :	**(٣ر٩)**	**(٢ر١)**	**—**
الطلب المحلي النهائي :	**٣٢٤ر٤**	**٤١٥ر٩**	**٥ر١**
صافي الصادرات :	**٥٦ر٤**	**٤٢ر٧**	**—**
ـ الصادرات	١٨٤ر١	٢٢٩ر٥	٤ر٥
ـ ناقصا الواردات	١٢٧ر٧	١٨٦ر٨	٧ر٩
الناتج المحلي الاجمالي	٣٨٠ر٨	٤٥٨ر٦	٣ر٨

( ) القيم بين الاقواس سالبة.

★ القيم الحقيقية لنمو مكونات الانفاق بالجدول مقومة بأسعار عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ ، وغير قابلة للمقارنة بنظيراتها بالأسعار الجارية .

ومن المتوقع أن يؤدي انتعاش الاستثمارات الحكومية وزيادتها عن المستوى الذي بلغته عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، بالاضافة الى الفرص والخدمات التي تتيحها الحكومة للقطاع الخاص ، الى حفز النمو في الاستثمارات الخاصة حيث يتوقع لها أن تنمو بمعدل سنوي متوسط مقداره (٩ر٤٪) ، ويفوق هذا المعدل بدرجة كبيرة المستويات التي تحققت خلال الخطة الخامسة . ومن المستهدف أن تنخفض استثمارات القطاع النفطي بمعدل متوسط سنوي قدره (٦ر٥٪) وذلك لاكتمال برنامج توسعة الطاقة الانتاجية بنهاية الخطة الخامسة . أما اجمالي الاستهلاك فمن المتوقع أن ينمو بالأسعار الثابتة بمعدل سنوي متوسط قدره (٢ر٤٪) بينما يشهد الاستهلاك الخاص نموا بمعدل سنوي متوسط قدره (٤ر٣٪) أو مايقارب مستوى خطة التنمية الخامسة ، والاستهلاك الحكومي سينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (٥ر٥٪) . ويعكس هذا المعدل المرتفع الانفاق على الصيانة والتشغيل في سياق الجهود الرامية الى المحافظة على المخزون الرأسمالي العام المتراكم خلال خطط التنمية . وبالنسبة للطلب المحلي النهائي فمن المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره (١ر٥٪) ، وهو ما يفوق معدل نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي غير النفطي (**الجـــدول ٤/٥**) .

جـدول رقم (٤/٥)
هيكل الطلب النهائي
خلال خطة التنمية السادسة
(بألاسعار الجارية)

القطـــاع	الانفـــاق بـبـلايين الـريـالات		المساهمة النسبية في الناتج المحلي الاجمالي (٪)		
	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ
الاســتهلاك :	**٣١١ر٦**	**٤٢٨ر٤**	**٨١ر٩**	**٧٠ر٨**	**٧٠ر٩**
ـ الحـكـومي	١١١ر٤	١٦٠ر٢	٣٦ر١	٢٥ر٣	٢٦ر٥
ـ الخـــاص	٢٠٠ر٢	٢٦٨ر٢	٤٥ر٨	٤٥ر٥	٤٤ر٤
تكوين رأس المال الثابت الاجمالي :	**٦٧ر٩**	**١١٣ر٤**	**١٩ر١**	**١٥ر٥**	**١٨ر٨**
ـ القطاع النفطي	٦ر٠	٥ر٢	٥ر٠	١ر٤	٩ر٠
ـ القطاع الحكومي	١٦ر٢	٤٤ر٥	٨ر٣	٣ر٧	٧ر٤
ـ القطاع الخاص غير النفطي	٤٥ر٧	٦٣ر٧	١٠ر٣	١٠ر٤	١٠ر٥
التغير في المخزون :	**١٢ر٦**	**٣ر٠**	**٣ر٩**	**٢ر٨**	**٠ر٠**
الطلب المحلي النهائي :	**٣٩٢ر١**	**٥٤٢ر١**	**١٠٤ر٩**	**٨٩ر١**	**٨٩ر٧**
صافي الصادرات	٤٨ر٠	٦٢ر٢	(٤ر٩)	١٠ر٩	١٠ر٣
ـ الصادرات	١٨٠ر٢	٢٨٥ر٣	٣٨ر٠	٤٠ر٩	٤٧ر٢
ـ ناقصاالواردات	١٣٢ر٢	٢٢٣ر١	٤٢ر٩	٣٠ر٠	٣٦ر٩
الناتج المحلي الاجمالي	**٤٤٠ر١**	**٦٠٤ر٣**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**

( ) القيم بين الأقواس سالبة.

٤/٤ المخزون الرأسمالي والاستثمار :

للاستثمار أهمية استراتيجية في عمليات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي ، وتنبع هذه الأهمية من الأثر المزدوج الذي يحدثه الاستثمار في الاقتصاد الوطني ، فهو من ناحية يتحكم بمستويات الطلب الفعلي ، ومن ناحية أخرى يؤثر تأثيرا قويا على الطاقة الانتاجية وعرض السلع والخدمات .

١/٤/٤ المخزون الرأسمالي ومتطلبات الاحلال :

يتطلب الاستمرار في ازدهار وتوسع اقتصاد المملكة العربية السعودية ، وجود مخزون رأسمالي كبير ومتنامي .. وقد أدى بناء التجهيزات الأساسية والمصانع والمباني والمعدات اللازمة لحركة الانتاج خلال العقود الثلاثة الماضية مع نمو العمالة السعودية وارتفاع مهارتها ، الى دعم النمو الاقتصادي في المملكة والتوسع السريع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي .

ومن المسلم به أن مقدرة أي اقتصاد على الاستمرار في التوسع تتوقف على مقدار ما ينفق من استثمارات جديدة في المعدات الرأسمالية (المخزون الرأسمالي) فأي زيادة في صافي التراكم الرأسمالي نتيجة للاستثمارات المتتابعة سينتج عنها أصول جديدة وحديثة وبالتالي ستكون أكثر كفاءة من سابقتها وهو ما يؤدي الى زيادة في الانتاجية وتوسع في انتاج السلع والخدمات ذات المقدرة التنافسية من حيث الجودة والسعر ، وهذا بدوره سيؤدي الى ازدهار وتوسع الأعمال والمبيعات في الأسواق المحلية أو الدولية وتوسع النشاط الاقتصادي في البلد بشكل عام .

ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة في خطة التنمية السادسة وتوسيع النشاط الاقتصادي وتدعيم استمرار ازدهاره لا بد من انفاق الكثير من الأموال في الاستثمار الرأسمالي لتكوين مخزون رأسمالي جديد ، ولا بد من تكاتف جهود القطاع الخاص مع الحكومة لتحقيق الانفاق الاستثماري الجديد والمطلوب لخطة التنمية السادسة والذي يفوق ما قدر للخطة الخامسة .. حيث أصبحت الحاجة في القطاع الخاص ماسة الى اضافة آلات ومعدات جديدة لتوسعة طاقاتها الانتاجية وتحديث خطوط انتاجها حتى تستطيع أن تواجه المنافسات في الأسواق المحلية والعالمية .. وكذلك بالنسبة للقطاع الحكومي فمن ناحية هناك متطلبات كبيرة لاقامة المرافق الجديدة لتلبي الاحتياجات المتزايدة للنمو السكاني فالطاقات الفائضة في العديد من القطاعات التي كانت موجودة قد استوعبت وأصبحت تعاني نقصا كالكهرباء والتلفونات بالاضافة الى ما تحتاجه المرافق التي تم اقامتها خلال خطط التنمية من استثمارات في الصيانة والاحلال .

وتدل جميع المؤشرات أن حجم الأموال المطلوبة لتقابل المتطلبات الاستثمارية للقطاع الخاص والمتطلبات الاستثمارية في القطاع الحكومي كبير جدا ولا يوجد حتى الآن تقديرات دقيقة تحدد مقداره وحجمه ، وسوف تتضمن الخطة السادسة برنامجا لاعداد تقديرات يمكن الاعتماد عليها في المستقبل بالتعاون مع الجهات المختصة في ذلك .

٢/٤/٤ متطلبات الاستثمار وحشد رأس المال :

١/٢/٤/٤ متطلبات الاستثمار :

من المستهدف أن يبلغ الاستثمار الاجمالي (٤٧٢) بليون ريال لتحقيق الأهداف المحددة للنمو الاقتصادي في الخطة السادسة ، ويوضح (**الجدول ٦/٤**) التوزيع القطاعي لاحتياجات الاستثمار ، كما يوضح (**الجدول ٧/٤**) المصادر المتوقع استخدامها لتمويل الاستثمارات القطاعية خلال الخطة السادسة . ومن المتوقع أن تزيد حصة قطاع الخدمات الحكومية في اجمالي الاستثمار المخصص لعام ١٤٢٠/١٤١٩هـ كثيرا عن تلك التي حظي بها في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ (**الجدول ٦/٤**) مما يعكس توجهات الخطة لزيادة النفقات الاستثمارية في مجموع النفقات الحكومية .

ومن المتوقع أن تترتب على نتائج الاستثمارات الضخمة والمتنوعة في مجال الخدمات الحكومية آثار قوية تمتد على نطاق واسع لتشمل العديد من القطاعات المحلية وبصفة خاصة ، الصناعات التحويلية والبناء والتشييد والقطاعات التعدينية الأخرى / المحاجر . كما يتوقع أن تزيد جميع هذه القطاعات استثماراتها السنوية بمعدلات كبيرة خلال الفترة ما بين ١٤١٥/٤١٤هـ و١٤٢٠/٤١٩هـ .

جـدول رقم (٦/٤)
تقديرات الاستثمارات الرأسمالية حسب القطاعات
(بالأسعار الجارية)

القطـــــاع	الاســـتثمارات ببـلايين الريـالات			المساهمة النسبية في الاستثمارات (٪)		
	١٤٠٩/ ١٤١٠هـ	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	١٤٠٩/ ١٤١٠هـ	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ
القطاعات الانتاجية :	**١٦ر٠**	**٢١ر٧**	**٤٥ر٨**	**٢٦ر٤**	**٣١ر٩**	**٤٠ر٥**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١ر٩	٢ر٨	٣ر٣	٣ر١	٤ر١	٢ر٩
القطاعات التعدينية الأخرى/المحاجر	٠ر٣	٠ر٦	١ر٢	٠ر٥	٠ر٩	١ر١
الصنـــاعـــة	٧ر٤	١١ر٢	١٥ر٤	١٢ر٢	١٦ر٥	١٣ر٦
تكرير النفط	٠ر٢	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٣	١ر٠	٠ر٥
ـــ البتروكيماويات	٣ر٤	٣ر٣	٥ر٥	٥ر٦	٤ر٩	٤ر٩
ـــ الصناعات التحويلية الأخرى	٣ر٨	٧ر٢	٩ر٣	٦ر٣	١٠ر٦	٨ر٢
الكهرباء والغاز والمياه	٤ر٦	٤ر٥	٢٢ر٣	٧ر٦	٦ر٦	١٩ر٧
البناء والتشييد	١ر٨	٢ر٦	٣ر٦	٣ر٠	٣ر٨	٣ر٢
قطـاع الخدمـات :	**١٤ر٧**	**١٧ر٠**	**٢١ر٠**	**٢٤ر٤**	**٢٥ر٠**	**١٨ر٥**
التجارة والمطاعم والفنادق	٣ر١	٤ر٧	٥ر٩	٥ر١	٦ر٩	٥ر٢
النقل والمواصلات	٧ر٣	٥ر٩	٦ر٧	١٢ر١	٨ر٧	٥ر٩
الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٣ر٣	٤ر٩	٦ر٤	٥ر٥	٧ر٢	٥ر٦
ـــ ملكية دور السكن	١ر٢	١ر٩	٢ر٥	٢ر٠	٢ر٨	٢ر٢
ـــ أخـــرى	٢ر١	٣ر٠	٣ر٩	٣ر٥	٤ر٤	٣ر٤
الخدمات الجماعية والشخصية	١ر٠	١ر٥	٢ر٠	١ر٧	٢ر٢	١ر٨
الخدمات الحكومية :	**١٩ر٩**	**١٢ر٣**	**٢٨ر٣**	**٣٢ر٩**	**١٨ر١**	**٢٥ر٠**
المباني السكنية :	**٨ر٤**	**١١ر٦**	**١٣ر٧**	**١٤ر٠**	**١٧ر٢**	**١١ر٩**
القطاعات غير النفطية :	**٥٩ر٠**	**٦٢ر٦**	**١٠٨ر٨**	**٩٧ر٧**	**٩٢ر٢**	**٩٥ر٩**
ـــ قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي	١ر٤	٥ر٣	٤ر٦	٢ر٣	٧ر٨	٤ر١
اجمـالي الاســتثمارات	**٦٠ر٤**	**٦٧ر٩**	**١١٣ر٤**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**

ومن المتوقع أن يرتفع حجم الاستثمارات الموجهة الى القطاعات الانتاجية خلال عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ بنسبة (١٨٦٪) بالمقارنة بحجمها قبل عشر سنوات ، كما أنها ستزيد بنسبة (٤٣٪) في قطاعات الخدمات خلال الفترة نفسها . وتعتبر الزيادة السريعة المتوقعة للاستثمار في النشاطات الانتاجية مؤشرا مشجعا للاستمرار في جهود تدعيم وتنويع القاعدة الاقتصادية في المملكة . وسوف تسهم « الصناعات التحويلية الأخرى » والتي تشمل أنواعا مختلفة من النشاطات الانتاجية بأكبر قدر في تلك الجهود ، وتؤكد الزيادة المتوقعة في الاستثمار السنوي الموجه الى هذا القطاع والذي يتوقع أن يصل الى (٣ر٩) بليون ريال بنهاية الخطة السادسة على نجاح السياسة الحكومية الرامية الى توفير المرافق الحديثة في المدن الصناعية بالاضافة الى تقديم الدعم المالي والحوافز الأخرى للمؤسسات الصناعية . من المتوقع ارتفاع حجم الاستثمارات المطلوبة لبناء الوحدات السكنية الجديدة خلال فترة خطة التنمية السادسة بسبب الطلب المتزايد على العقار السكني والتجاري الناتج عن زيادة السكان وبسبب ارتفاع تكلفة بناء الوحدات السكنية في المناطق الحضرية الكبرى . ونظرا للصلة القوية بين الاستثمار في بناء الوحدات السكنية وبين قطاعات البناء والتشييد والقطاعات التعدينية الأخرى ، والصناعات التحويلية الأخرى ، فسوف تؤدي زيادة الاستثمارات في الوحدات السكنية الى زيادة الطلب على مخرجات تلك القطاعات مما يؤدي بدوره الى نموها وتنشيط الاستثمارات المتجهة اليها .

وبالنسبة للأموال المطلوبة لتمويل الاستثمار الكلي خلال فترة الخطة السادسة فسيتم تدبيرها من عدة مصادر ، (**الجدول ٤/٧**) . ويوضح **الشكل (٤/٣)** الاستثمارات الرأسمالية المقدرة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية .

جـدول رقم (٤/٧)
تقديرات متطلبات التمويل الاستثماري في الخطة السادسة
حسب القطاع والمصدر
(بملايين الريالات بالأسعار الجارية)

القطـــــاع	اجمـــالي الخطة السادسة	القطاع العام *	القطاع الخاص
القطاعات الانتاجية :	**١٨١ر٠**	**٩٢ر١**	**٨٨ر٩**
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	١٤ر٦	٤ر٦	١٠ر٠
القطاعات التعدينية الأخرى / المحاجر	٤ر١	١ر٩	٢ر٢
الصنـــاعـــة	٦٤ر٧	٣٢ر٩	٣١ر٨
ـــ تكرير النفط	٤ر٢	٢ر١	٢ر١
ـــ البتروكيماويات	٢٢ر٢	١٩ر٤	٢ر٨
ـــ الصناعات التحويلية الأخرى	٣٨ر٣	١١ر٤	٢٦ر٩
الكهرباء والغاز والمياه	٨٣ر١	٥١ر٦	٣١ر٥
البناء والتشييد	١٤ر٥	١ر١	١٣ر٤
قطـاع الخـدمـات :	**٩٢ر٠**	**١٥ر٢**	**٧٦ر٨**
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٤ر٦	٠ر٢	٢٤ر٤
النقل والمواصلات	٣٢ر٩	١١ر٠	٢١ر٩
الخدمات المالية والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	٢٦ر٢	٢ر٩	٢٣ر٣
ـــ ملكية دور السكن	١٠ر٣	٢ر١	٨ر٢
ـــ أخـــرى	١٥ر٩	٠ر٨	١٥ر١
الخدمات الجماعية والشخصية	٨ر٣	١ر١	٧ر٢
الخدمات الحكومية :	**١٠٣ر٤**	**١٠٣ر٤**	**٠ر٠**
المباني السكنية	٦٤ر١	١٧ر١	٤٧ر٠
القطاعات غير النفطية :	**٤٤٠ر٥**	**٢٢٧ر٨**	**٢١٢ر٧**
قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي :	**٣١ر٥**	**٣١ر٥**	**٠ر٠**
اجمـالي الاستثمارات	**٤٧٢ر٠**	**٢٥٩ر٣**	**٢١٢ر٧**

* يشمل الجهات الحكومية والشركات العامة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

شكل ٤-٣
تكوين رأس المال الثابت حسب القطاعات الرئيسية بالأسعار الجارية

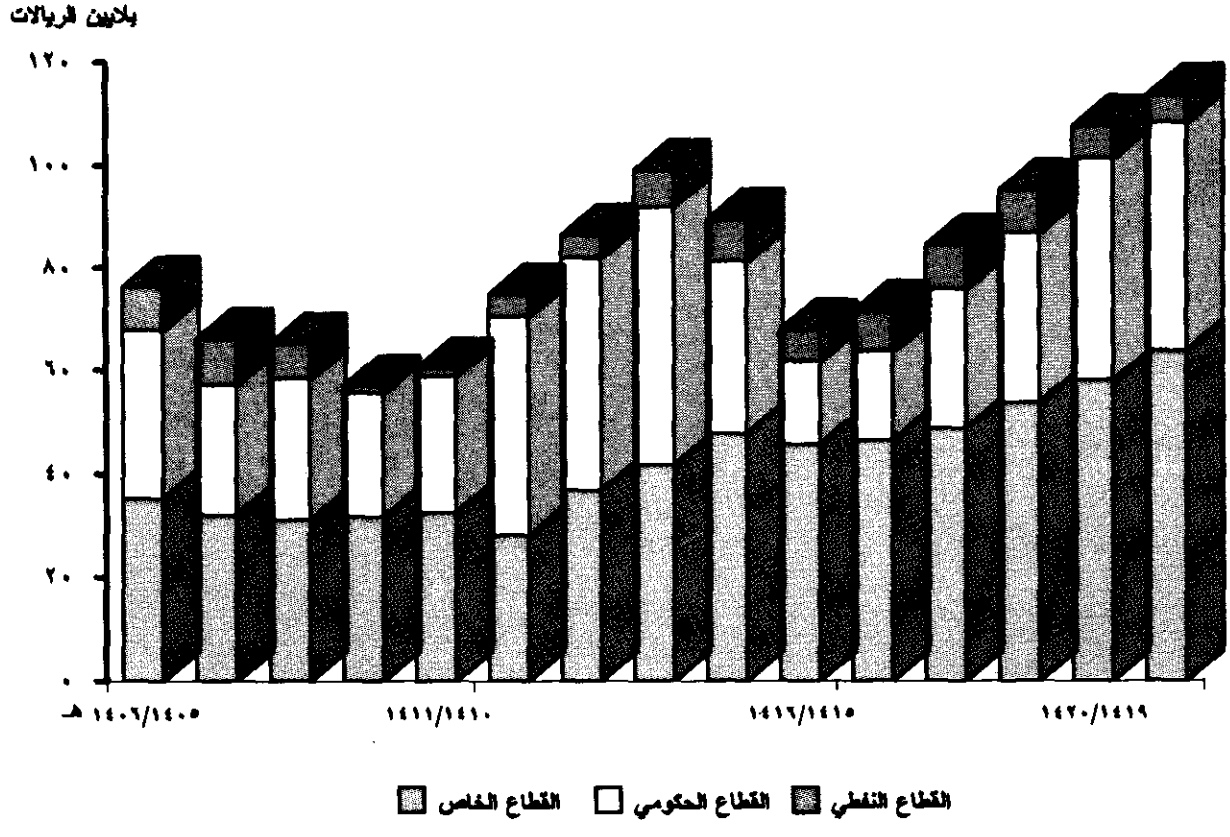

٢/٢/٤/٤ حشـــد رؤوس الأمـــوال :

يعد توفير الظروف المواتية لتحقيق الربحية العامل الرئيسي للنجاح في حشد وتوظيف رؤوس الأموال الخاصة للاستثمار المحلي في الأصول الثابتة . ففي ظل النظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على قوى السوق حيث يتم تحديد قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين بالقطاع الخاص بعد تقويم للعائدات المتوقعة والمخاطر المحتملة للفرص الاستثمارية المتاحة على النطاق العالمي ، لا بد من بذل جهود مكثفة لاجتذاب رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار المحلي .

ويعد اسهام القطاع الخاص ضروري وحيوي لتحقيق الأهداف الاستثمارية لخطة التنمية السادسة . وسوف يتطلب تحريك رؤوس الأموال الخاصة توفر اطار من النظم تسمح لمؤسسات الوساطة المالية بأداء وظائفها بكفاءة عالية بما في ذلك جمع الأموال من المستثمرين والأفراد والمؤسسات الخاصة التي تتمتع بفوائض مالية وذلك عن طريق تقديم فرص استثمارية يتوفر فيها عنصر الأمان بالاضافة الى الربحية ، وكذلك عن طريق تحويل هذه الأموال الى القطاعات التي تقدم فرصا استثمارية مربحة . ويتطلب الوصول الى حصة أكبر من المدخرات المحلية أو جذب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الأصول الثابتة المحلية ، توفر نطاق واسع من الأدوات المالية قصيرة وطويلة الأمد . وسيصبح بالامكان تحويل الأصول المالية قصيرة الأجل الى رؤوس أموال طويلة الأجل ، فضلا عن تقليل مخاطر الاستثمار أو المشاركة فيها كلما أصبحت أسواق رأس المال أكثر تطورا وتعمل على أسس تنافسية . وتعد السوق المالية الفعالة مصدرا هاما ومكملا لمؤسسات الاقراض المتخصصة الحكومية في مجال توفير التمويل طويل الأجل لشركات القطاع الخاص .

ويمكن استحداث وسائل تنظيمية أخرى للاسهام في حشد رأس المال . عن طريق توجيه حصة كبيرة من المدخرات الخاصة نحو الاستثمار من خلال أوعية وقنوات استثمارية مختلفة . وتعد عملية الترخيص لهذه الوسائط المالية وما يشابهها أحد خيارات سياسات خطة التنمية السادسة .

٥/٤ التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

تلعب التجارة الخارجية دورا حيويا في عملية التنمية الاقتصادية فهي تمثل حلقة الارتباط بين الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وأنشطته والاقتصاد الدولي ، حيث يتم توفير متطلبات التنمية المالية والسلعية والتقنية من جانب وضمان امكانية الوصول الى أسواق العالم الخارجي لتسويق فائض الانتاج المحلي من جانب آخر .

وفي المملكة تسهم التجارة الخارجية بمقدار كبير في الناتج المحلي الاجمالي من جانب العرض ، حيث تبلغ حاليا حصة الواردات من السلع والخدمات في مكونات الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حوالي (٤٥٪) ، وأيضا من جانب الطلب ، حيث تبلغ حصة الصادرات الاجمالية في هيكل الطلب الكلي أكثر من (٤٠٪) .

كما تنبع أهمية التجارة الخارجية من كون المملكة تمثل أكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم وفي الوقت نفسه تمثل سوقا واسعة للسلع والخدمات وبذلك تحتل المركز العشرين في العالم من حيث تجارتها الخارجية . ويظهر في **الشكل رقم (٤/٤)** تطور تجارة المملكة الخارجية على مدار سنوات خطط التنمية الخمس الماضية .

١/٥/٤ الأهداف العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

في اطار استراتيجية التنمية متوسطة وبعيدة المدى تسعى حكومة المملكة الى تحقيق الأهداف الآتية :

(١) احداث تغييرات جذرية في هيكل ميزان المدفوعات والمحافظة على مسار نمو الاقتصاد الوطني من التأثيرات الخارجية السلبية .

(٢) اعادة بناء احتياطي المملكة الخارجي والحفاظ على قيمة العملة الوطنية .

(٣) زيادة حصة المملكة في السوق الدولية للمنتجات النفطية والبتروكيماوية لتتناسب مع حصة المملكة في احتياطي العالم من النفط الخام .

(٤) زيادة اسهام الصادرات غير النفطية في اجمالي الصادرات .

(٥) توسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي ، وبالأخص تعزيز التعاون الاقليمي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبقية الدول العربية والاسلامية .

٢/٥/٤ الفرص المتاحة في الاقتصاد الدولي :

لقد بدأت أنماط التجارة الدولية تتغير بسبب ظهور المجموعات التجارية الاقليمية وتعاظم دورها مثل السوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وكذلك بسبب اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو في اقتصاديات الكثير من الدول . وفي نهاية فترة خطة التنمية الخامسة، لم تكن اقتصاديات المجموعة الأوروبية قد بدأت في الانتعاش بقوة من الركود الاقتصادي الذي كانت تعاني منه . وفي الوقت نفسه استمرت مشاكل الاصلاحات الهيكلية بعيدة المدى التي تواجه أوروبا الشرقية والدول التي استقلت حديثا من الاتحاد السوفيتي سابقا ، في تقييد طلبها على السلع المستوردة . وفي مقابل ذلك ، فقد بدأ اقتصاد أمريكا الشمالية فعلا في الانتعاش من الركود فيما استمرت اقتصاديات بعض دول الشرق الأقصى، مثل هونج كونج وتايوان وماليزيا ، في نموها السريع الذي حققته خلال السنوات الأخيرة .

شكل ٤-٤
التجارة الخارجية بالأسعار الجارية

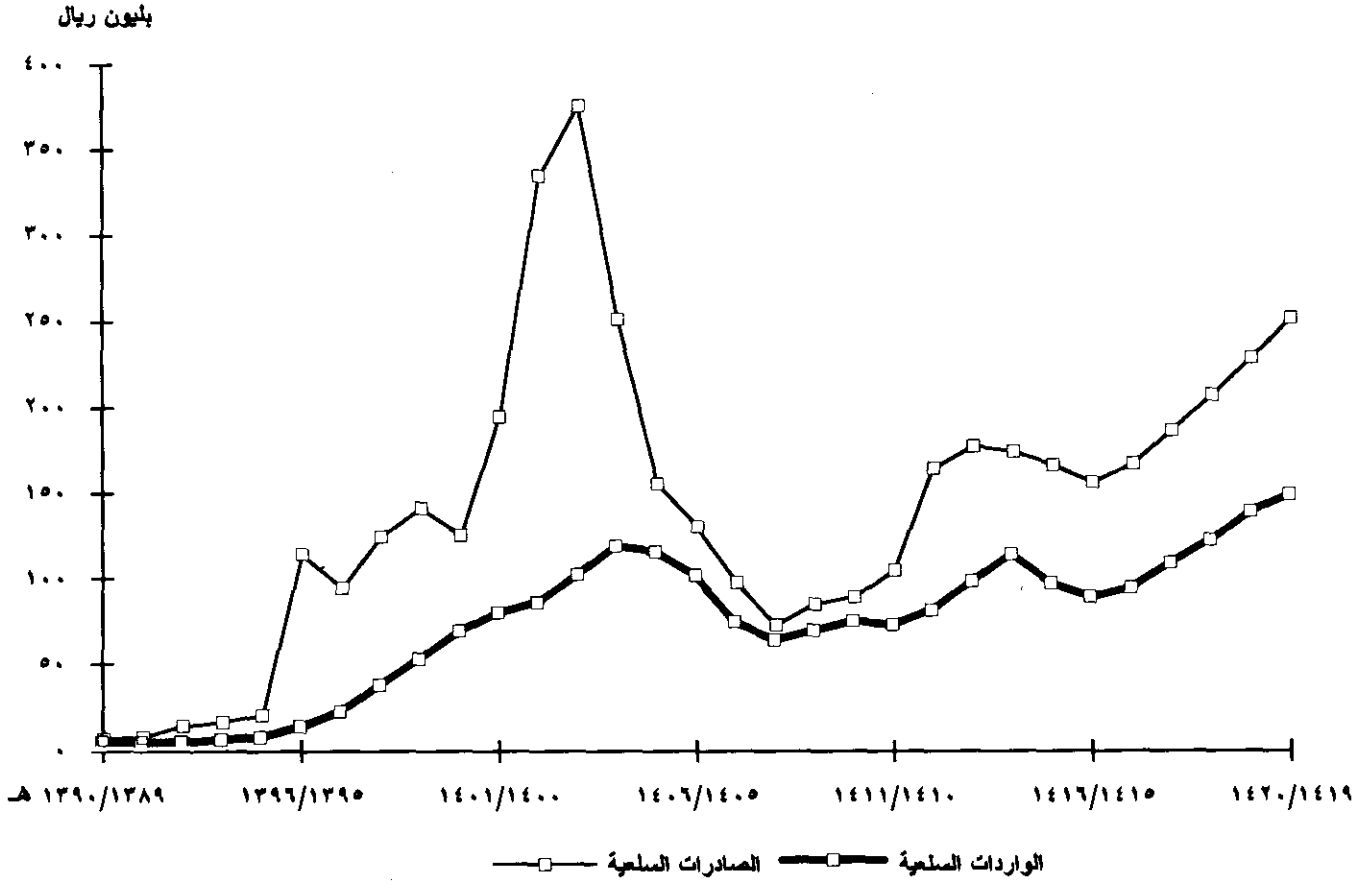

ومن المرجح أن تزداد الفرص التصديرية للمملكة خلال الخطة السادسة الى دول مجلس التعاون الخليجي واقتصاديات الدول الآسيوية ذات النمو السريع والتي يتوقع أن تشهد نموا تجاريا سنويا يبلغ حوالي (٩٪) ، أي ضعف معدل النمو التجاري لأمريكا الشمالية أو أوروبا . وسوف توفر الهند ، وكذلك الصين على وجه الخصوص فرصا كبيرة لزيادة التجارة مع انفتاح أسواقها كما يتوقع أن تقدم أسواق اليابان وكوريا الجنوبية فرصا أكثر للمصدرين السعوديين مع انتعاش اقتصادياتها وتحرير سياساتها الاقتصادية تدريجيا . ومن المتوقع أن تكون الدول الخليجية المجاورة للمملكة من أسرع المناطق نموا تجاريا في العالم .

كما سيفتح قرار المملكة بالانضمام الى الاتفاقية العامة للتجارة الدولية والتعرفة الجمركية « الجات » آفاقاً جديدة لصادرات المملكة من المنتجات البتروكيماوية حيث سيتم تخفيض الرسوم الجمركية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية والتي يبلغ عددها حاليا (١٢٥) دولة لتصبح ما بين (٥ر٥٪) الى (٥ر٦٪) اعتبارا من بداية عام ١٩٩٥هـ . وبوجه عام من المتوقع أن تستمر اجراءات تحرير التجارة الدولية التي خرجت بها جولة الأورجواي بنتائج ايجابية على حجم التبادل التجاري الدولي ، حيث تتراوح تقديرات الزيادة في ذلك بين (٢٠٠) الى (٣٠٠) بليون دولار .

٣/٥/٤ معوقات النمو والتنويع للتجارة الخارجية :

بالرغم من تنامي الاتجاهات الايجابية للاقتصاد الدولي بشكل عام وتوفر المزيد من الفرص والظروف المواتية لتوسيع تجارة المملكة الخارجية وتعاظم دورها ، الا أن تحقيق أهداف التجارة الخارجية المذكورة سابقا يواجه معوقات ملموسة على الصعيد الخارجي والداخلي على السواء . فعلى الصعيد الدولي تواجه تجارة المملكة الخارجية المعوقات الهيكلية الآتية :

تصاعد القوى الحمائية في الدول الصناعية :

بالرغم من تحقيق بعض التقدم في تحرير التجارة الدولية في أعقاب جولة أورجواي فلا يزال النفط الخام مستثنى من التحرير في الاتفاقية الجديدة لمنظمة الجات مما يجعله عرضة للمزيد من الاجراءات الجمركية وغير الجمركية التي تمارسها معظم الدول الصناعية بشكل تمييزي على النفط الخام دون سواه من مصادر الطاقة الأخرى . وتصل الضرائب المفروضة على المنتجات النفطية في بعض البلدان الصناعية الى أربعة أضعاف ما تحصل عليه الدول المصدرة . ومما يدعو للقلق توجهات

الدول الصناعية لفرض المزيد من القيود الجمركية وغير الجمركية على النفط الخام بذريعة حماية البيئة وعلى شكل أنواع جديدة من الضرائب مثل ضرائب الكربون ، ضرائب الطاقة وضرائب البيئة التي من شأنها اضافة المزيد من الضغوط على نمو الطلب العالمي للنفط مما سينعكس سلباً على عائدات الدول المصدرة للنفط وآفاقها التنموية ودورها في الاقتصاد العالمي .

زيادة دور التكتلات الاقتصادية الاقليمية :

من دون شك تنطوي التكتلات الاقتصادية الاقليمية على فوائد كثيرة تعود لصالح الدول المساهمة في هذه التنظيمات الاقليمية مما أدى الى تكريس جهود الدول الصناعية المتقدمة في هذا الاتجاه وقد تم اقامة ثلاثة تكتلات اقليمية وهي المجموعة الأوروبية الموسعة ، ومنظمة التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا) ، ومنظمة دول حوض المحيط الهادىء (ابيك) . والتي تهيمن على الاقتصاد الدولي وتتحكم بالتدفقات التجارية الدولية مما يشكل عقبة بوجه مساعي منظمة اتفاقية الجات الرامية الى تحرير التجارة الدولية .

وفي ظل هذه التطورات من المتوقع أن تواجه صادرات المملكة منافسة حادة في الأسواق الدولية بسبب تحويل التدفقات التجارية الدولية لصالح التجارة البينية في داخل المجموعات الاقليمية الكبيرة وعلى حساب الدول الأخرى في خارجها .

معدلات التبادل التجاري للمملكة مع العالم الخارجي :

شهدت معدلات التبادل التجاري للمملكة والتي تعكس القوة الشرائية لصادراتها من خلال قياس تطور أسعار الصادرات وعلاقتها بحركة أسعار الواردات انخفاضا متواصلا خلال الفترة بين ١٤٠٠هـ و١٤١١هـ حيث انخفض الرقم القياسي وفقا لبيانات الأمم المتحدة من (١٠٠) نقطة الى (٥٠) نقطة مما يدل على انخفاض القوة الشرائية لصادرات المملكة بمقدار النصف خلال هذه الفترة . ونجم هذا الانخفاض عن ارتفاع أسعار الواردات بنسبة (٣٢٪) وانخفاض أسعار الصادرات بنسبة (٦٥٪) خلال هذه الفترة .

وبالرغم من التحسن النسبي في أسعار الصادرات خلال السنوات ١٤١٠هـ و١٤١١هـ ، الا أن البيانات الأولية تشير الى استمرار اتجاه معدلات التبادل التجاري في غير صالح الدول النفطية خلال السنوات الأخيرة من خطة التنمية الخامسة بسبب تدني أسعار النفط الخام وانخفاض قيمة الدولار .

وعلى الصعيد الداخلي سوف يتم العمل على تهيئة المناخ الملائم لتنمية وتنويع الصادرات غير النفطية من خلال تكثيف الجهود لمعالجة القضايا الأساسية الداخلية .

الاطار المؤسسي :

بالرغم من انجازات مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية السعودية الا أن أوجه نشاطه ونطاق خدماته تحتاج الى توسعات مستمرة . وفي مجال تمويل الصادرات تميل البنوك التجارية الى التحفظ في تمويل الصادرات الى دول قد تتطلب عملية السداد فترات طويلة من الزمن . كما أن دعم وتعضيد الصناعات التصديرية الصغيرة والمتوسطة في المملكة يحتاج الى وجود مؤسسات تمويل الصادرات وضمانها حتى تساعد الصناعات في التغلب على المشاكل المالية التي تواجهها في هذا المجال .

ومن جانب آخر ستؤدي عملية زيادة التنسيق بين الجهات الحكومية التي لها علاقة بنشاط التصدير والقطاع الخاص الى دعم وتطوير صادرات القطاع الخاص .

الكفاءات السعودية في مجال التصدير :

تحتاج مهام التصدير الى مهارات معينة تتعلق بالاتصالات بالأسواق الخارجية وما يحتاج ذلك من قدرات لغوية ومهنية وضرورة التعامل مع البنوك وشركات التأمين والشحن والوكلاء والعملاء الخارجيين . كما تحتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة الى بذل الجهود للحصول على الكوادر الوطنية المؤهلة في مجالات الانتاج والتسويق .

وفي هذا السياق تكتسب جهود الشركة السعودية للصادرات الصناعية والتي تأسست في عام ١٤١١هـ أهمية متزايدة في تسويق الصادرات غير النفطية خلال خطة التنمية السادسة ومن المتوقع ان تنجح في رفع مبيعاتها بعد أن سجلت ما قيمته (٢٠٠) مليون ريال في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ .

قواعد المعلومات وتدفقها المنتظم :

تشهد الأسواق الدولية في نهاية القرن العشرين تحولات هيكلية واسعة وتغيرات سريعة في اتجاهات وأنماط التجارة الدولية والتي يترتب عليها ازدياد حدة المنافسة بين المنتجين . وسوف يكون من الصعب الدخول الى الأسواق الخارجية أو المحافظة على المواقع الحالية فيها دون دراية تامة بأوضاع هذه الأسواق وظروفها واتجاهات العرض والطلب ورغبات المستهلكين . ومن دون شك تبذل وزارة الصناعة والغرف التجارية جهودا ملحوظة في توفير البيانات حول المنتجات الوطنية ، الا أن هذه البيانات تحتاج الى اتساق وفاعلية أكثر فيما يتعلق بالمقارنات مع السلع المماثلة والتعرف على مزاياها ونقاط القوة والضعف فيها حتى يمكن التنبوء لها بحصص معينة في أسواق الآخرين .

٤/٥/٤ سياسات التجارة الخارجية :

ترتكز سياسات الحكومة بصدد التجارة الخارجية وميزان المدفوعات على الثوابت الاستراتيجية الآتية :

أولاً : تصعيد فاعلية التجارة الخارجية لصالح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعظيم دورها في تلبية المتطلبات المالية والمادية والتقنية للتنمية الوطنية وذلك من خلال السعي الى تحقيق الحد الأعلى الممكن من عائدات الصادرات والحفاظ على الحد الأدنى الممكن من تسرب الموارد الطبيعية والمالية الى الخارج وتقليل احتمال نضوبها السريع .

ثانياً : التطوير المستمر للاطار المؤسسي للتجارة الخارجية ورفع القدرات التنظيمية للمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة وتحسين مستويات التنسيق فيما بينها .

وفيما يلي أهم السياسات التي ستعمل الحكومة على استمرار تنفيذها :

- ★ ضمان استمرارية السياسة النقدية والحفاظ على قيمة العملة الوطنية .
- ★ الاستمرار في دعم الصناعات التصديرية التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة محليا ، وبالأخص الصناعات البتروكيماوية ومصافي النفط والصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة .
- ★ تطوير نظام الحوافز لصالح صناعات تصدير المنتجات غير النفطية وبالتنسيق مع الحوافز المقدمة لصناعات احلال الواردات .
- ★ زيادة فاعلية وكفاءة نظام التعرفة الجمركية على الواردات بالتنسيق مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبما يتماشى مع احكام اتفاقية « الجات » .
- ★ تكثيف الجهود الرامية لانشاء مؤسسة وطنية مختصة بشئون التمويل وضمان ائتمان الصادرات .
- ★ مواصلة الدعم لمركز تنمية الصادرات في مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية ومبادراته لانشاء نظام وطني للمعلومات حول التجارة الخارجية والأسواق الدولية .
- ★ الربط بين مساعدات المملكة للدول النامية وأهداف التجارة الخارجية والتوسع في منح القروض التصديرية الميسرة وضمانات الائتمان للدول الصديقة .
- ★ تعزيز التعاون التجاري الاقليمي مع دول مجلس التعاون واستكمال اجراءات توحيد النظم الجمركية وتوحيد المواصفات والمقاييس والتوسع في المشاريع المشتركة .
- ★ توسيع التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول العالم من خلال ابرام المزيد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ، وبالأخص مع الدول العربية والاسلامية .

٥/٥/٤ توقعـات النمـو :

من المتوقع أن تحقق التجارة الخارجية وميزان المدفوعات تطورات ايجابية تتلخص في الآتي :

★ التخفيض التدريجي للعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات على مدار سنوات خطة التنمية السادسة .

★ تحقيق معدل نمو لقيمة الصادرات غير النفطية بحدود (١٢٪) كمتوسط سنوي خلال فترة خطة التنمية السادسة .

الفصل الخامس

دور القطاع الخاص

٥ ـ دور القطـاع الخـاص :

يمثل القطاع الخاص أحد المحاور الرئيسية الثلاثة لخطة التنمية السادسة ، وتنبع أهميته من الدور الكبير الذي تأمل الدولة أن يضطلع به في تحقيق أهداف التنمية الشاملة . ويستعرض هذا الفصل الخلفية التاريخية للقطاع الخاص السعودي واوضاعه الراهنة وانجازاته وقدراته الذاتية والقضايا الأساسية والفرص الاستثمارية المتاحة له ودوره في تحقيق أهداف خطة التنمية السادسة وكذلك المبادرات والسياسات الحكومية ودور المؤسسات والأسواق المالية .

١/٥ مسيرة التنمية وتطور القطاع الخاص :

يتميز القطاع الخاص السعودي عن غيره في الكثير من الدول النامية باستمرارية تطوره الاقتصادي والتنظيمي بخطى ثابتة تعكس مدى التفاعل والترابط العضوي مع مسيرة المملكة التنموية منذ بدايتها مع خطة التنمية الأولى . ولم تواجه مسيرة القطاع الخاص السعودي عقبات ايدلوجية كما هو الحال في بعض الدول الأخرى بل أكدت الحكومة منذ البداية قولا وفعلا التزامها بمبادىء ترتكز على :

(١) الشريعة الاسلامية والتقاليد التي تنص على حرية النشاط الاقتصادي للأفراد وتشجيعها لذلك .

(٢) فلسفة اقتصاد السوق الحرة المفتوحة لجميع الأفراد والجماعات وضمان الدولة حرية التعامل لهم واعتماد ذلك في وثائق خطط التنمية .

ومع ان نشاط القطاع الخاص السعودي من الناحية التاريخية يرجع الى العصور الاسلامية الأولى ، حيث تبلورت معالمه المؤسسية على شكل نظم وقواعد واعراف تجارية ، الا أن سماته وخصائصه بالمعنى الاقتصادي الحديث بدأت بالظهور خلال فترة تنفيذ خطة التنمية الأولى ، حيث كان نشاطه في البداية يقتصر غالبا على قطاع التجارة ، فضلا عن بدايات متواضعة في النشاط الانتاجي مثل تصنيع البلاستيك وتوليد الطاقة الكهربائية .

ومن الحقائق التاريخية الملفتة للنظر تعاظم دور الحكومة التنموي وزيادة الانفاق الحكومي خلال فترات خطط التنمية الثانية والثالثة الذي ساعد بشكل أساسي على تكوين وتبلور الملامح الاقتصادية للقطاع الخاص ، حيث اقتحم انشطة الصناعة والزراعة والصحة والنقل والتشغيل والصيانة بنجاح كبير مما يدل على وجود علاقة تكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص وبعكس الافتراض القائل بوجود تناقض مبدئي بينهما .

ومع تذبذب عائدات المملكة النفطية خلال فترات خطة التنمية الرابعة والخامسة اتضح للعيان مدى قابلية القطاع الخاص السعودي على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية وظهرت بوادر مشجعة تحمل على الاعتقاد بوصول القطاع الخاص السعودي الى مرحلة النضج وتقليل الاعتماد على الانفاق الحكومي .

ومع بداية خطة التنمية السادسة هناك الكثير من العوامل التي تشير الى استمرار النمو المطرد للقطاع الخاص مما يدعو للتفاؤل حول امكانية تعاظم دوره ليصبح محركا جوهريا للنمو في المستقبل المنظور لاقتصاد المملكة . ولعله من المفيد الاشارة السريعة الى بعض هذه العوامل على النحو الآتي :

(١) تزايد الثقة لدى المستثمرين في القطاع الخاص في أعقاب انتهاء حرب الخليج مما أدى الى وضوح صورة المستقبل الاقتصادي في المنطقة وتحسن مناخ الاستثمار .

(٢) تصميم حكومة المملكة على مواصلة سياسات تشجيع القطاع الخاص مما يساعد على وضوح الرؤية المستقبلية للمستثمرين وعلى تعزيز مناخ الاستثمار .

(٣) توفر السيولة والمدخرات لدى القطاع الخاص وزيادة دور المؤسسات والأسواق المالية في توجيه هذه السيولة الى القنوات الاستثمارية .

(٤) توفر الفرص الاستثمارية الكافية في القطاعات الانتاجية والخدمية .

٢/٥ الأوضاع الراهنة للقطاع الخاص :

١/٢/٥ حجم القطاع الخاص ومكوناته الرئيسية :

يرتكز مفهوم القطاع الخاص على معيار الملكية الخاصة للمنشآت الصناعية والزراعية والتجارية التي تقوم بنشاطات اقتصادية في مختلف المجالات وبهدف تحقيق الربح . وفي المملكة يتضمن القطاع الخاص شريحة من المنشآت الاقتصادية المختلطة الملكية بين القطاع الخاص والحكومي (شبه خاص) وهي بعض الشركات المساهمة التي تعمل وفق نظام آلية السوق وأهمها الآتي :

- ★ الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) .
- ★ شركة الخزف السعودية .
- ★ شركات الاسمنت : السعودية ، اليمامة ، القصيم ، ينبع ، المنطقة الجنوبية ، المنطقة الشرقية .
- ★ بعض المصارف التجارية : بنك الرياض ، البنك السعودي للاستثمار ، بنك القاهرة السعودي ، البنك السعودي الأمريكي .
- ★ شركة النقل الجماعي ، شركة النقل البحري .
- ★ بعض الشركات الزراعية : نادك ، تبوك الزراعية ، الجوف الزراعية .

وتتراوح نسبة ملكية القطاع الخاص في هذه الشركات بين (٩٩٪) في شركة الأسمنت السعودية و(٣٠٪) في شركة سابك . أما شركات توليد الكهرباء والتي تتراوح نسبة ملكية القطاع الخاص فيها بين (١٪) في كهرباء الجنوبية و(٦٦٪) في كهرباء تبوك فتمثل حالة خاصة بين الشركات المذكورة أعلاه وينبغي دراستها بشكل منفصل وعلى ضوء الأهداف الاجتماعية المحددة من قبل حكومة المملكة .

تتكون منشآت القطاع الخاص من المجموعات الرئيسية الآتية :

(١) المنشآت التجارية والصناعية والخدمية المسجلة في السجل التجاري والتي بلغ عددها الاجمالي في المملكة بنهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ أكثر من (٣٩١) ألف منشأة وتتضمن (٧٦٤٢) شركة بمختلف اشكالها القانونية بما في ذلك (٩٨) شركة مساهمة .

(٢) المحلات التجارية والخدمية والورش المرخصة من البلديات والتي بلغ عددها الاجمالي في عام ١٤١٣هـ حوالي (١٣٤) ألف وحدة وتعد هذه من أصغر الوحدات الاقتصادية للقطاع الخاص من جميع النواحي .

(٣) في قطاع الزراعة الغالبية العظمى للوحدات الانتاجية الزراعية (الحيازات) والتي يعمل بها حوالي (٣٧٧) ألف مزارع بما في ذلك عدد كبير من صغار المزارعين .

وتتضمن المجموعات الثلاث شرائح مختلفة الحجم ، كبيرة ومتوسطة وصغيرة من حيث عدد العاملين ورأس المال المستثمر ، وحجم الانتاج والمبيعات . ولصعوبة التحديد الدقيق للأهمية النسبية لكل شريحة في اجمالي عدد المنشآت أو الوحدات الاقتصادية العاملة في المملكة يستحسن اللجوء الى المؤشرات التقريبية الآتية :

— بلغ عدد المنشآت المشمولة بنظام التأمينات الاجتماعية والتي تشغل عشرة عمال فأكثر في عام ١٤١٣هـ حوالي (١٧) ألف منشأة مما يمثل نسبة (٥٪) فقط من عدد المنشآت المسجلة في السجلات التجارية . ومن ذلك يمكن الاستنتاج وعلى وجه التقريب بأن المنشآت الصغيرة التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل الغالبية العظمى في القطاع الخاص وبنسبة (٩٥٪) من مجموع المنشآت المسجلة في السجلات التجارية .

— تشير بيانات وزارة الصناعة والكهرباء الى أن عدد المصانع المرخصة العاملة بلغ في عام ١٤١٤هـ (٢٢٦٠) مصنعا . وتبلغ نسبة المصانع التي يقل رأس مالها عن (١٠) ملايين ريال في هذه المجموعة حوالي (٦٥٪) والتي يمكن اعتبارها مجموعة الصناعات الصغيرة . أما الصناعات المتوسطة والتي يبلغ حجم استثمارها بين (١٠) و(١٠٠) مليون ريال فتمثل ما نسبته (٢٤٪) . وتمثل المصانع الكبيرة التي يزيد حجم الاستثمار فيها عن (١٠٠) مليون ريال ما نسبته (١١٪) من اجمالي عدد المصانع العاملة .

٢/٢/٥ زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني:

عـدد المنشـآت :

يوضح **الجـدول رقم (١/٥)** تطور عدد المنشآت المسجلة في السجلات التجارية خلال الفترة (١٣٩٩هـ ـ ١٤١٤هـ) وتوزيعها على المناطق المختلفة في المملكة ٠

ومن الملفت للنظر أن عدد هذه المنشآت تضاعف حوالي خمس مرات خلال (١٥) عاما مما انعكس في الزيادة الكبيرة للأهمية النسبية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني والتي يمكن قياسها من خلال المؤشرات الآتية :

الجـدول رقم (١/٥)
عدد المنشآت والشركات الخاصة المسجلة

المنـاطـق	١٣٩٩هـ	١٤٠٥هـ	١٤١٠هـ	١٤١٤هـ
المنطقة الوسطى	٣٤٩٦٣	٥٦٤٧١	٧٦٩٨٩	١٣٠٧٦١
المنطقة الشرقية	١٠١٨٢	٢٧٤٣٠	٣٨٩٥٢	٥٨٥٩٥
المنطقة الشمالية	٩٤٩٢	١٨٥٤١	٢٥١٠١	٣٦٩٣٥
المنطقة الغربية	٢٠٢٧١	٦٢٤١٧	٨٨٦٠٠	١٣٥٩٧٢
المنطقة الجنوبية	٣٨٦٢	١٢٦٢٠	١٨٩٩٥	٢٩٣٠٤
الاجمـالي	**٧٨٧٧٠**	**١٧٧٤٧٩**	**٢٤٨٦٣٧**	**٣٩١٥٦٧**

عـدد الشركات :

ارتفع عدد الشركات العاملة من (١٤٧٣) شركة برأسمال (٧ر٠) بلايين ريال في عام ١٣٩٦هـ الى (٧٦٤٣) شركة برأسمال (١٠٨ر٧) بليون ريال في عام ١٤١٤هـ ، **جـدول (٢/٥)** ٠

النـاتـج المحلي الاجمالي :

تقدر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي بنهاية خطة التنمية الخامسة بحوالي (٤٥٪) ، بالمقارنة الى (٢١٪) قبل عشرين عاما (١٣٩٥/١٣٩٦هـ) **الجـدول (٢/٥)** وتبلغ مساهمته الحالية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حوالي (٧٢٪) ٠

الاسـتثمار وتكوين رأس المـال الثـابت :

ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت من حوالي (٣٤٪) في عام (١٣٩٥/١٣٩٦هـ) الى (٦٧٪) في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤/١٤١٥هـ)

(**الشكل ٥/١**) . وتشير التقديرات الأولية الى أن اجمالي استثمارات القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة سجلت حوالي (٢٠٠) بليون ريال .

العمـــالـــة :

ارتفع عدد العاملين في القطاع الخاص من حوالي (١ر٤) مليون عامل في عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ الى أكثر من (٦) ملايين عامل بنهاية خطة التنمية الخامسة . وبذلك تبلغ الزيادة أكثر من (٤ر٦) مليون عامل خلال تلك الفترة ، ويساهم القطاع الخاص حاليا في تشغيل أكثر من (٨٨٪) من اجمالي العاملين في المملكة البالغ عددهم (٦ر٩) مليون عامل . (**جدول ٢/٥**) .

جـدول رقم (٢/٥)
تطور المؤشرات الرئيسية للقطاع الخاص

المؤشـــــرات	١٣٩٥/١٣٩٦هـ	١٤١٤/١٤١٥هـ
عدد الشركات العاملة	١٤٧٣ *	٧٦٤٣ **
رأس المال المستثمر (بليون ريال)	٧ر٠ *	١٠٨ر٧ **
المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (٪)	٢١ر٠ ٪	٤٥ر٠ ٪
المساهمة في تكوين رأس المال الثابت (٪)	٣٤ر٠ ٪	٦٧ر٠ ٪
العمالة في القطاع الخاص	١ر٧ مليون	٦ر٠ ملايين

* في السنة الهجرية ١٣٩٦هـ .
** في السنة الهجرية ١٤١٤هـ .

٣/٥ الانجازات والقدرات الذاتية للقطاع الخاص :

١/٣/٥ الانجازات خلال فترة خطة التنمية الخامسة :

برز القطاع الخاص خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، وبالأخص ابان حرب الخليج ، كعامل أساسي نشط في عملية النمو الاقتصادي ، وتميز نشاط القطاع الخاص منذ ذلك الحين بالزخم الاستثماري الذي شمل معظم قطاعات الاقتصاد الوطني واتسم بمعدلات عالية تفوق التوقعات السابقة .

ومن المؤشرات الكمية على هذه التطورات تجدر الاشارة الى الآتي :

— ارتفع حجم الاستثمار الخاص من (٢٨) بليون ريال في السنة الأولى للخطة ١٤١٠/١٤١١هـ الى حوالي (٤٦) بليون ريال في السنة الأخيرة منها وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٣٪) .

— تم تسجيل أكثر من (١٠٠) ألف منشأة خاصة جديدة في السجلات التجارية خلال هذه الفترة .

شكل ٥-١

مساهمة القطاع الخاص في الدخل والأستثمار الوطني

١٣٩٦/٩٥ - ١٤١٥/١٤

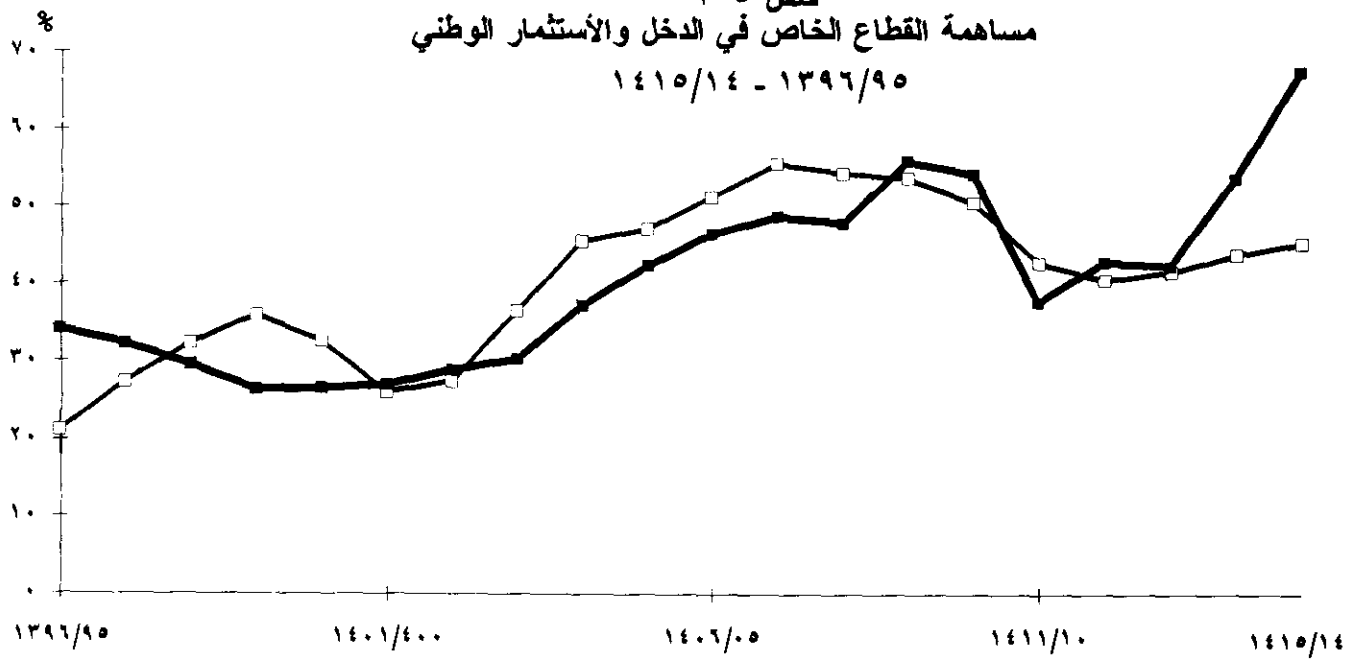

— تم تسجيل (١٥٣٤) شركة خاصة جديدة خلال نفس الفترة .

— تم تأسيس (١٧) شركة مساهمة جديدة برأسمال قدره حوالي (٦) بلايين ريال . وبذلك وصل اجمالي عدد الشركات المساهمة الى (٩٨) شركة برأسمال قدره حوالي (٩ر٥٣) بليون ريال .

ومن دون شك فقد ساعد على تحقيق هذه الانجازات ارتفاع الانفاق الحكومي خلال العامين الأولين من خطة التنمية الخامسة ، الا أن تنفيذ سياسات دعم وتشجيع نشاطات القطاع الخاص والتي كانت معتمدة في هذه الخطة تمثل العامل الحاسم في اكساب القطاع الخاص الحركة الدافعة لاستمرار النمو في السنوات التالية . وقد ارتكزت هذه السياسات على مبدأ فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة الكثير من المهام وعدم مزاحمته .

٢/٣/٥ القدرات الذاتية للقطاع الخاص :

تمثل المنشآت الكبيرة وفي مقدمتها الشركات المساهمة الشريحة المتميزة للقطاع الخاص السعودي التي تتبوأ موقعا متقدما في النشاط الاقتصادي بحكم قدراتها الذاتية في المجالات الآتية :

— ضخامة الموارد المالية وامكانات التمويل الذاتي للاستثمار .

— ارتفاع مستويات الكفاءة الاقتصادية بمختلف أوجهها الاستثمارية والتشغيلية والانتاجية .

— استخدام التقنيات الانتاجية المتطورة .

— استخدام الأساليب الادارية والتنظيمية الحديثة في الانتاج والتسويق .

— تراكم الخبرات من خلال التعامل والتفاعل المستمر مع الأسواق الدولية والشركات الأجنبية .

ومن التطورات النوعية الهامة في أوجه نشاط القطاع الخاص وتزايد قدراته الذاتية تجدر الاشارة الى التوسع في تأسيس نمط جديد من الشركات التنموية والتي تسمى بشركات رأس المال الجرىء (Venture Capital Company) قام بها القطاع الخاص ذاته وعلى غرار شركة التصنيع الوطنية التي أسست عام ١٤٠٥هـ . ومن بين هذه الشركات :

الشركة السعودية للصناعات المتطورة ، الشركة العربية للتنمية الصناعية ، الشركة السعودية للتنمية الصناعية ، شركة الباحة للاستثمار والتنمية ، شركة الاحساء للتنمية، وشركة المدينة للاستثمارات الصناعية . كما يجري العمل على تأسيس شركات تنموية أخرى في مختلف مناطق المملكة .

وتكمن أهمية هذا النوع الجديد من الشركات التنموية في استعدادها للدخول كطرف مشارك في المشاريع الانتاجية الكبيرة والمتوسطة للقطاع الخاص وتساهم في تحمل مجازفة الاستثمار على المدى البعيد بهدف تخفيف تأثير هذا العنصر على قرار الاستثمار كما كانت الحكومة تفعل في السابق كطرف مساهم في المشاريع الانتاجية الكبيرة .

ومما يعزز أيضا آفاق النمو للقطاع الخاص التطورات الايجابية على صعيد العلاقة بين الانفاق الحكومي والنشاط الاستثماري الخاص ، حيث تشير البيانات الاحصائية المتوفرة الى انخفاض درجة الاعتماد المباشر على الانفاق الحكومي كما يظهر ذلك من **الشكل رقم (٢/٥)** والذى يوضح استمرارية نمو معدلات الاستثمار الخاص على وتيرة ثابتة بالرغم من الانخفاض الشديد في الانفاق الحكومي خلال الفترات (١٤٠٥/١٤٠٦هـ) و(١٤١٣/١٤١٤هـ) و(١٤١٤/١٤١٥هـ) .

٤/٥ القضايا الأساسية :

تعتمد صياغة استراتيجية فعالة لزيادة دور القطاع الخاص على دقة تشخيص العوامل المؤثرة سواء كانت ايجابية ومواتية أو سلبية ومعيقة بهدف التحسب والسيطرة على نتائجها . وبالرغم من نقاط القوة العديدة المشار اليها سابقا لايزال القطاع الخاص يواجه بعض القضايا الهيكلية والتي نجمت عن عوامل خارجية وذاتية مختلفة تتركز في النواحي الآتية :

المنشآت الصغيرة :

تمثل منشآت الأعمال الصغيرة الشريحة الكبرى للقطاع الخاص من حيث عدد هذه المنشآت واسهامها في اجمالي العمالة ، كما تم توضيحه فيما سبق . وقد أدركت جهات التخطيط الحكومية منذ البداية مدى أهمية الأعمال الصغيرة في تحقيق أهداف التنمية على صعيد تنويع الاقتصاد الوطني ، وتوفير فرص العمالة ، وحشد واستثمار المدخرات الصغيرة والتنمية الاقليمية في مناطق المملكة المختلفة .. وتواجه منشآت الأعمال الصغيرة المصاعب الآتية :

- مصاعب التمويل ، حيث يصعب على معظم المنشآت الصغيرة تلبية شروط المصارف التجارية ومؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة حول الضمانات المطلوبة لتسديد القروض مما يحول دون تنفيذ الكثير من الأفكار الاستثمارية الجيدة .
- نظام الحوافز والذي لايسمح بهيكله الحالي بتمتع المنشآت الصغيرة التي يقل رأس مالها عن مليون ريال بمزاياه مثل الاعفاءات الجمركية أو الضريبية ، أو من امكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية وكذلك الأسعار المدعومة للطاقة .
- انخفاض الكفاءة الادارية والانتاجية وغياب الأساليب والتقنيات الحديثة في الانتاج والتسويق ونقص المعلومات التسويقية والفنية والتنافسية .

شكل ٥-٢

تطور العلاقة بين الأنفاق الحكومي والأستثمار الخاص

١٣٩٦/٩٥ - ١٤١٥/١٤ هـ

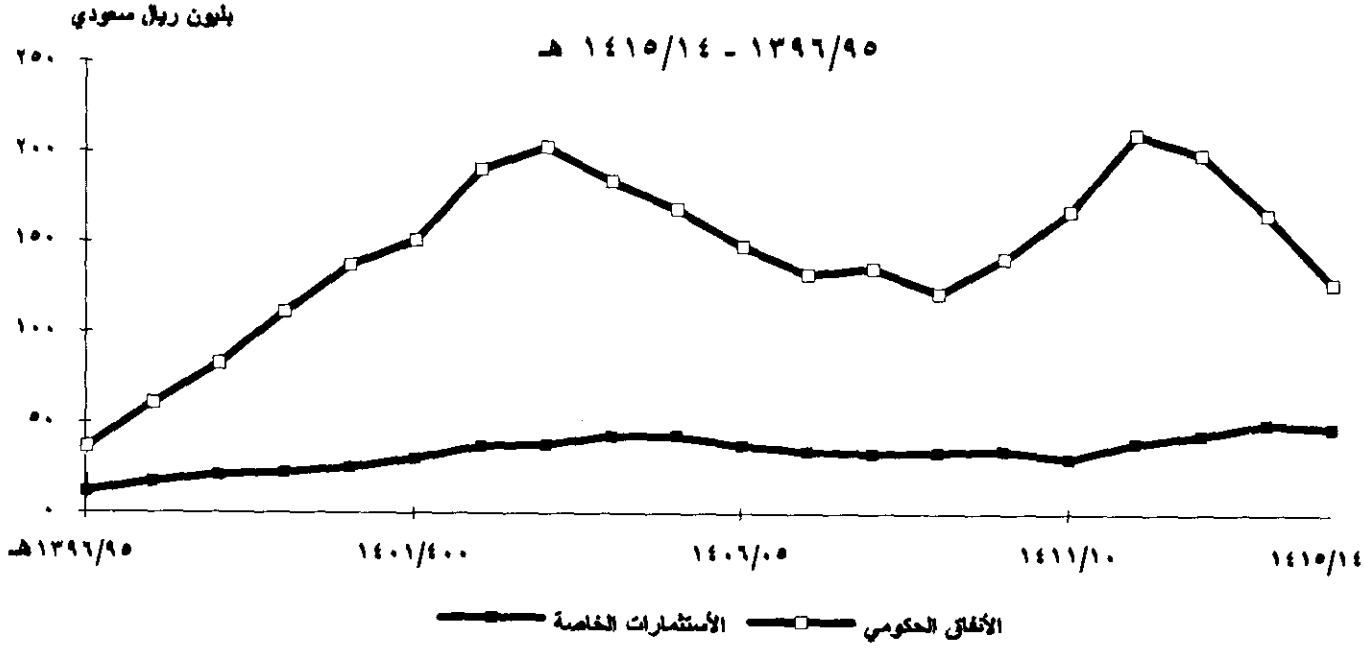

الأنماط والميول الاستثمارية :

بالرغم من التغيرات الملحوظة في ميول القطاع الخاص الاستثمارية عن تلك التي كانت سائدة في فترات الرواج الاقتصادي في المملكة ، فلا يزال النمط الاستثماري الشائع بين معظم شرائح القطاع الخاص ، سواء كانت منشآت صغيرة أم كبيرة ، هو البحث عن فرص الربح السريع ، وانخفاض عنصر المجازفة في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتدني مستوى الابتكار الفكري واللجوء الى محاكاة وتقليد عدد محدود من الأفكار والمشاريع القديمة مما أدى الى ظهور طاقات فائضة واسراف في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة ، كذلك ميول بعض الشركات المساهمة الكبيرة في استخدام أموالها وأرباحها في الاستثمارات المالية بدلا من الاستثمارات العينية وبعيدا عن مجالات تخصصها ، حيث يقدر حجم الاستثمارات المالية التي تملكها (١٤) شركة مساهمة بحوالي (١٠) بلايين ريال في بداية عام ١٤١٥هـ .

حداثة السوق المالية في المملكة :

قطعت السوق المالية الوطنية شوطا كبيرا من التوسع والنمو خلال فترة خطة التنمية الخامسة . وبالرغم من التطورات الايجابية والمعروفة للجميع ، فلا تزال السوق المالية تعاني من صعوبات مختلفة بسبب حداثة عهدها والتي من أهمها :

- محدودية نطاق السوق المالية حيث يقتصر التداول على الأسهم ولا يشمل السندات حكومية كانت أو خاصة .
- انخفاض القدرات التنظيمية والادارية لتقديم خدمات تتناسب وحجم القطاع الخاص المتنامي .
- محدودية وصغر حجم سوق الأسهم ، حيث يبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي (٨٩) شركة . كما أن الأسهم التي يسمح بتداولها في هذه السوق تنحصر في أسهم الشركات السعودية وفيما بين المواطنين السعوديين فقط الا في حالات استثنائية تتاح فيها الفرصة لمواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى شراء حصص معينة من تلك الأسهم .
- انخفاض درجة الترابط بين القطاع المصرفي باعتباره الوعاء الأول لتجميع المدخرات في صورة الودائع بأنواعها المختلفة والسوق المالية بسبب غياب التنويع في القنوات والأدوات الاستثمارية التي تستجيب لميول ورغبات أصحاب المدخرات كافة .

٥/٥ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يتحقق نمو الاقتصاد الوطني وازدهاره الدائم على مدى مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ أهداف خطة التنمية السادسة وفي الجهود الرامية الى تعبئة الموارد المالية وتوظيفها في تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف .

في اطار التوقعات الاقتصادية لخطة التنمية السادسة تم تقدير الحجم الاجمالي للاستثمار الوطني (الحكومي والخاص) المتوقع والمطلوب تمويله من المصادر المختلفة في الفصل الرابع (**الجداول ٤/٦ و٤/٧**) .

وفي سياق آخر تم مناقشة وعرض الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وعلى نحو مستفيض في الفصول الخاصة بكل قطاع من هذه الخطة . اضافة الى ذلك لابد من الاشارة الى الجهود المستمرة التي تبذلها المؤسسات الحكومية المختلفة والغرف التجارية الصناعية في استكشاف الفرص الاستثمارية وترويجها ووضع نتائج دراسات الجدوى الأولية تحت تصرف المستثمرين من القطاع الخاص . وفي الوقت الحاضر تتوفر على الأقل (٢٥٢) فرصة استثمارية في (١٣) مجالاً انتاجياً مختلفاً تم دراستها والاعلان عنها من قبل الجهات الحكومية والغرف التجارية الصناعية ، وتتطلع خطة التنمية السادسة الى زيادة النشاط الاستثماري للقطاع الخاص وتوسيع نطاقه عن المجالات التقليدية ليشمل أيضا المجالات التي تضطلع بها الحكومة حاليا، وبالأخص في مجال تمويل وتقديم بعض الخدمات العامة .

وفي اطار التحضير لخطة التنمية السادسة تم اعداد دراسات مستفيضة حول الصيغ المختلفة والممكنة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف تعميق دور الأخير في عملية التنمية وتم تشخيص مجموعة من البدائل والتي تمثل فرص اضافية للقطاع الخاص في المجالات الآتية :

أولاً : تمويل وتنفيذ المشاريع الجديدة لخطة التنمية السادسة :

سيكون بالامكان تمويل وتنفيذ عددا من المشاريع الجديدة للجهات الحكومية التنموية من قبل القطاع الخاص في اطار البرامج المعتمدة في خططها التشغيلية وفق الصيغ البديلة الآتية :

(١) البناء والتشغيل للمشاريع العامة الجديدة ولفترة يتم الاتفاق عليها مسبقا مع الجهة بهدف استرداد كلفة الاستثمار وتحقيق هامش ربح معقول من قبل القطاع الخاص ومن ثم تحويل الملكية الى القطاع الحكومي في نهاية المدة اذا أرادت الجهة ذلك . ومن الأمثلة على ذلك مشاريع توليد الطاقة الكهربائية والاتصالات والحدائق والمتنزهات العامة .

(٢) بناء بعض المرافق العامة من قبل القطاع الخاص وتأجيرها للجهة الحكومية التي تطلبها وبالتالي تحويل ملكيتها للدولة بعد فترة محدودة يتم خلالها استرجاع كلفة تمويل المستثمر الخاص من خلال أقساط الايجار التي تسددها الجهة الحكومية ومن الأمثلة على ذلك بناء المدارس ومراكز الرعاية الصحية الأولية وغيرها من المباني الحكومية .

(٣) بناء وتشغيل بعض المرافق العامة الأخرى والاحتفاظ بملكيتها من قبل القطاع الخاص ، حيث تتوفر فرص متزايدة لتقديم بعض الخدمات المتخصصة مثل انشاء المدارس الخاصة وتوسعتها وانشاء جامعات أهلية ومرافق بلدية وكذلك انشاء شركات للضمان الصحي من قبل القطاع الخاص تساهم من خلال عائدات أقساط الضمان الصحي في تخفيض تكاليف الخدمات الصحية التي تتحملها ميزانية الحكومة . كما يندرج في هذا السياق تنفيذ (١٦) مشروعا جديدا لمؤسسة بترومين بقيمة (٣ر٥) بليون ريال في مجال المعادن النفيسة والمناجم والزيوت والرخام .

ثانياً : المرافق الحكومية القائمة :

اعتمدت حكومة المملكة منذ فترة طويلة أسلوب التعاقد مع القطاع الخاص لتشغيل وصيانة الكثير من المرافق العامة كالمستشفيات وصيانة الطرق والمباني الحكومية ونظافة المدن وغير ذلك . وسوف تستمر الحكومة بالعمل على تطوير هذا الأسلوب خلال فترة خطة التنمية السادسة وتوسعة مجال التطبيق ليشمل عددا أكبر من المرافق التابعة للجهات الحكومية مثل تحلية المياه والموانىء والمطارات وغيرها ، كما سيتم اختيار بعض الأنشطة ذات الصبغة التجارية مثل الاتصالات والخطوط الجوية العربية السعودية ، ودراسة امكانية تحويلها الى القطاع الخاص في الوقت المناسب لذلك شريطة أن يعود ذلك بمنفعة حقيقية على الاقتصاد الوطني .

ثالثاً : الشركات الحكومية العاملة :

تقتصر الشركات المملوكة بالكامل من الحكومة على عدد محدود جدا أهمها شركة أرامكو وشركة التأمين التعاوني . وتتسم الغالبية العظمى لبقية الشركات بما هو معروف كشركات عامة بالملكية المختلطة بين الحكومة والقطاع الخاص .

سيتم تنفيذ برنامج التخصيص على هذا المحور من خلال البدائل الآتية :

- رفع رأس مال الشركات الحكومية والمختلطة وعرض الأسهم الجديدة للاكتتاب العام .
- عرض بعض الأسهم الحكومية للبيع في السوق المالية في الوقت المناسب وعلى مراحل تدريجية ، وبالاسلوب الذي لا يؤثر على استقرار السوق المالية بل يحافظ على هذا الاستقرار .

— بيع بعض الحصص الحكومية بالكامل الى شركات الاستثمار التنموي (شركات رأس المال الجرىء) المملوكة للقطاع الخاص والمدرجة في سوق الأسهم المحلية كشركة مساهمة .

وفي كل الأحوال سيتم دراسة هذه البدائل دراسة متأنية يتم من خلالها تحديد مزايا وعيوب كل بديل واختيار الوقت المناسب والظروف المواتية لبدء برنامج التخصيص . وفي ضوء ذلك يتم اختيار البديل الأفضل لتنفيذ البرنامج بحيث تكون المحصلة النهائية من عملية التخصيص رفع الكفاءة الاقتصادية للشركات المرشحة للتخصيص والاقتصاد الوطني على حد سواء .

٦/٥ دور القطاع الخاص في تحقيق أهداف خطة التنمية السادسة :

تمثل استراتيجية تنمية القطاع الخاص وتعميق دوره في عملية التنمية الشاملة الركيزة الأساسية لخطة التنمية السادسة والتي تعكس أهدافها فيما يتعلق بالقطاع الخاص طبيعة مرحلة التنمية الحالية وسماتها المتميزة عن المراحل السابقة .

وكما يواجه اقتصاد المملكة تحديات كبيرة في المرحلة الراهنة فان القطاع الخاص مطالب بمواجهة هذه التحديات والتكاتف مع الحكومة للمساهمة الفعالة في تحقيق الأهداف التنموية الآتية :

(١) تحسين مستويات الكفاءة الاقتصادية بمختلف أوجهها وبالأخص كفاءة استخدام الموارد النادرة والكفاءة الانتاجية .

(٢) احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية وايجاد فرص عمل جديدة للمواطنين .

(٣) تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاد المملكة وتقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية والدخول في مجالات استثمارية جديدة موجهة نحو السوق المحلية والعالمية .

(٤) تخفيف الأعباء المالية عن كاهل الدولة من خلال المساهمة في تمويل المشاريع التنموية .

(٥) المساهمة الفعالة في رفع القدرات التقنية والادارية للقوى العاملة وتحسين مستويات انتاجيتها .

وفي اطار توقعات خطة التنمية السادسة للفترة القادمة (١٤١٥/١٤١٦هـ — ١٤١٩/١٤٢٠هـ) تتطلع الحكومة الى مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الكمية الآتية :

(١) المساهمة في تنفيذ مانسبته (٥٧٪) من مجموع الاستثمارات المتوقع تنفيذها (تكوين الرأس المال الثابت) خلال فترة الخطة السادسة .

(٢) المساهمة في تمويل (٤٥٪) من مجموع الاستثمارات المطلوبة خلال فترة الخطة من مدخراته الذاتية كما هو مبين في **الجدول (٧/٤)** في الفصل الرابع .

(٣) تحقيق معدل نمو حقيقي للقيمة المضافة في القطاع الخاص بنسبة (٣ر٤٪) كمتوسط سنوي خلال فترة الخطة .

(٤) زيادة حصة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من (٧٢٪) في بداية الخطة السادسة الى (٧٦٪) بنهايتها .

(٥) تحقيق زيادة صافية في عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بمقدار (٤٦٦) ألف عامل عن طريق احلال (٢٨٤) ألف عامل سعودي محل غير سعودي بالاضافة الى توفير (١٨٢) ألف فرصة عمل جديدة .

٧/٥ المبادرات والسياسات الحكومية :

وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ والذي تم بموجبه الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة وتحديد الأولويات سوف تعمل الحكومة على تنفيذ مجموعة متناسقة من المبادرات والسياسات الرامية الى تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الخاص .

تتكون هذه المجموعة من العناصر والآليات الآتية :

١/٧/٥ تعميق الحوار مع القطاع الخاص :

تعطي الحكومة أهمية كبيرة للحوار المستمر مع القطاع الخاص وسوف تواصل نهجها الحالي بسماع وتفهم هواجسه وستعمل على تعميق الحوار من خلال قنوات مختلفة بين الجهات الحكومية والمؤسسات التنظيمية للقطاع الخاص والاستمرار في تنظيم الندوات العلمية واللقاءات المفتوحة . كما تتطلع خطة التنمية السادسة الى وضع آلية مؤسسية مناسبة لترجمة منهج التخطيط التأشيري الذي تم اعتماده في الخطة السابقة الى الواقع العملي ومن خلال تنظيم لقاءات دورية مع ممثلي القطاع الخاص على مستوى القطاعات وبالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة بهدف دراسة المستجدات في كل قطاع ووضع برنامج عمل مشترك لمعالجة المعوقات التي قد تعترض تنفيذ أهداف وبرامج خطة التنمية السادسة في كل قطاع على حدة .

٢/٧/٥ التخصيص :

سوف تأخذ سياسة التخصيص في الاعتبار مجمل الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المملكة لضمان نجاح تنفيذ هذه السياسة على ضوء الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لخطة التنمية السادسة .

وسوف تركز سياسة التخصيص في المرحلة القادمة على المحاور الأربعة الآتية :

(١) **تخصيص التمويل** : من خلال تعبئة الأموال الخاصة وتوجيهها لتمويل المشروعات العامة الجديدة والمنفذة التي تعاني نقصا أو مشكلات تمويلية .

(٢) **تخصيص الانتاج** : من خلال التوسع في منح القطاع الخاص عقود الادارة والتشغيل للمشروعات العامة .

(٣) **تخصيص الملكية** : من خلال بيع بعض أصول الحكومة في الشركات المساهمة على مراحل تدريجية . وبعد دراسة متعمقة لكل حالة على حدة لتقويم الفوائد والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من هذه العملية عند توفر الظروف الملائمة والوقت المناسب .

(٤) **الاستمرار في تحرير النشاط الاقتصادي** : من خلال الاستمرار في توفير المناخ المناسب للاستثمار وزيادة فاعلية نظام آليات السوق .

وبصفة عامة فان توجهات الحكومة نحو التخصيص تأخذ في الاعتبار بأن عملية التخصيص لا تمثل هدفا بحد ذاته وانما هي وسيلة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية . ومن هذا المنطلق ترتكز سياسة التخصيص على المبادىء الآتية :

— يجب أن تكون المحصلة النهائية لسياسة التخصيص ايجابية للدولة وللقطاع الخاص .

— ينبغي اختيار التوقيت المناسب وتهيئة الأوضاع الملائمة للمرافق المرشحة للتخصيص بما يكفل نجاح برنامج التخصيص .

٣/٧/٥ الاستمرار في تقديم الحوافز وخدمات التجهيزات الأساسية :

من السمات الرئيسية لسياسة دعم نشاط القطاع الخاص حرص الحكومة على توفير خدمات التجهيزات الأساسية مثل المواصلات والاتصالات والطاقة الكهربائية والمدن الصناعية وعلى مستويات عالية من الجودة تضاهي المقاييس السائدة في بعض الدول الصناعية . وستتخذ الحكومة خلال فترة خطة التنمية السادسة خطوات عملية لمقابلة الطلب المتزايد على التجهيزات الأساسية ، اضافة الى المحافظة على القائم منها عن طريق الصيانة الدورية . كما ستستمر الحكومة خلال الخطة السادسة في تحفيز نشاط القطاع الخاص من خلال مواصلة سياساتها في مجال الاعفاءات الجمركية والضريبية وتدعيم الصناعة الوطنية وتقديم التمويل الميسر من قبل المؤسسات الحكومية المتخصصة للاقراض والاستمرار في برامج قروض الفنادق والمستشفيات والنشاط الزراعي والمؤسسات الصحفية المحلية ، بالاضافة الى الاعانات للقطاع الزراعي وقطاع النقل.

٤/٧/٥ دعم المنشـــآت الصغـــيرة :

سوف يتم التنسيق بين الجهات الحكومية المختلفة والغرف التجارية الصناعية للعمل على تنفيذ برامج واجراءات لدعم الأعمال الصغيرة في المجالات الآتية :

- استكشاف الفرص الاستثمارية الصغيرة .
- تحسين شروط التمويل للمنشآت الصغيرة وتوسيع نشاط بنك التسليف السعودي .
- توسيع نظام الحوافز ليشمل الأعمال الصغيرة .
- اعداد وتنفيذ برامج تدريب متخصصة للأعمال الصغيرة في اطار الخدمات التي تقدمها الغرف التجارية الصناعية .
- دعم المنشآت الصغيرة من خلال التشجيع على تطوير هياكل تنظيمية جديدة للتعاون فيما بينها .

٥/٧/٥ تشجيع الاستثمار الأجنبي :

أدركت الحكومة في فترة مبكرة من مراحل التنمية أهمية الاستثمار الأجنبي في عملية نقل التقنيات وأساليب الادارة الحديثة وتنمية القدرات الذاتية للقطاع الخاص .

وتعد برامج التوازن الاقتصادي بجانب نظام استثمار رأس المال الأجنبي من الأدوات الرئيسية الهامة لسياسة الحكومة التشجيعية للمشاريع المشتركة وسوف تعمل الحكومة على تطوير السبل والآليات لجذب الاستثمارات الأجنبية الى المملكة وعلى المحاور الآتية :

- ابرام المزيد من اتفاقيات حماية وضمان الاستثمار الأجنبي مع الدول الصناعية .
- الاستمرار في تسهيل الاجراءات النظامية والادارية الخاصة بترخيص المشاريع الأجنبية في المملكة .
- توسيع نطاق برنامج التوازن الاقتصادي ليشمل المشاريع المدنية الكبيرة .

٨/٥ دور المؤسسات والأسواق المالية في تنمية القطاع الخاص :

يكمن دور المؤسسات والأسواق المالية في التنمية الاقتصادية بكونها تمثل حلقة الارتباط بين جانب الادخار وجانب الاستثمار في الاقتصاد الوطني . وتتلخص الوظائف الأساسية للقطاع المالي في المملكة في حشد الموارد المالية في الأوعية الادخارية ثم توجيهها نحو الاستثمار من خلال القنوات والأدوات الاستثمارية المختلفة .

وبالنسبة لتمويل مشروعات القطاع الخاص الاستثمارية وتوسيع نطاق نشاطه في مختلف المجالات الانتاجية والخدمية تكتسب المؤسسات والأسواق المالية أهمية متزايدة في تعبئة الموارد المالية والمساهمة بتنفيذ أهداف خطة التنمية السادسة بما في ذلك تنفيذ برامج التخصيص على وجه سليم وفعال يكفل ضمان النتائج الايجابية المأمولة . وخلال خطة التنمية السادسة سوف تتخذ اجراءات لتدعيم المؤسسات والأسواق المالية وتحسينها وتوسعتها .

١/٨/٥ دور مؤسسات الاقراض المتخصصة :

يعد توفير التمويل الطويل الأجل وبشروط ميسرة من أهم الأدوات المالية لدعم نشاط القطاع الخاص ومساهماته في تنويع الاقتصاد الوطني . ولقد تم تنفيذ سياسة الدعم المالي من خلال انشاء خمس مؤسسات متخصصة للاقراض وهي البنك الزراعي العربي السعودي ، بنك التسليف السعودي ، صندوق الاستثمارات العامة ، صندوق التنمية الصناعية السعودي ، وصندوق التنمية العقارية السعودي ، وبلغ الاجمالي المتراكم لقيمة القروض التي صرفتها المؤسسات الخمس منذ تأسيسها وحتى نهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ما يربو على (٢٤٥) بليون ريال . كما تقدر قيمة القروض المصروفة في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ بحوالي (٩) بلايين ريال . وفي خلال فترة خطة التنمية السادسة سوف تصرف هذه المؤسسات قروضا تتجاوز قيمتها (١ر٢٤) بليون ريال حسب التوزيع المبين في **الجدول رقم (٣/٥)** .

جـــدول رقم (٣/٥)

قيمة قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة خلال خطة التنمية السادسة

المؤسســـة	مليون ريـال
البنك الزراعي العربي السعودي	٣٥٠٠
صندوق التنمية الصناعية	٥٣٠٠
صندوق التنمية العقارية	١٢٩٨٤
بنك التسليف السعودي	١٥٣٤
برامج الاقراض الأخرى ★	٧٨٣
اجمـــالي القـــروض	**٢٤١٠١**

★ تتضمن قروض المشاريع الزراعية الكبيرة والمستشفيات والفنادق .

وخلال الخطة السادسة ستتم دراسة تطوير الهياكل المالية لمؤسسات الاقراض الحكومية المتخصصة تماشيا مع الظروف المتغيرة في الأسواق المالية والتطورات السريعة على الصعيد الاقليمي والدولي .

٢/٨/٥ البنوك التجارية :

شهد القطاع المصرفي التجاري معدلات نمو عالية خلال فترة خطة التنمية الخامسة انعكست في المؤشرات الآتية :

- بلغ اجمالي عدد فروع البنوك التجارية الاثني عشر بنهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١١٦٠) فرعا في جميع أنحاء المملكة .
- ارتفع الحجم الاجمالي للودائع من (١٤٣ر٧) بليون ريال في العام الأول من خطة التنمية الخامسة ١٤١٠/١٤١١هـ الى حوالي (١٨٤) بليون ريال بنهاية الربع الأول من العام الأخير للخطة ١٤١٤/١٤١٥هـ .
- ارتفع اجمالي رأس المال وحقوق المساهمين من (١٧ر٤) بليون ريال في عام ١٤١٠/١٤١١هـ الى حوالي (٣٣) بليون ريال في بداية عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .
- وبذلك ارتفعت نسبة رأس المال وحقوق المساهمين الى اجمالي الودائع من (١٢٪) في عام ١٤١٠/١٤١١هـ الى (١٨٪) في بداية عام ١٤١٤/١٤١٥هـ ، وتعد هذه نسبة عالية بالمقاييس الدولية .
- انخفض اجمالي الموجودات الأجنبية من (١٢٣ر٥) بليون ريال في عام ١٤١٠/١٤١١هـ الى (٩٩ر٩) بليون ريال في بداية عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .
- ارتفع حجم القروض المصروفة للقطاع الخاص من (٦٥ر٣) بليون ريال في عام ١٤١٠/١٤١١هـ الى (١٠٨ر٦) بليون ريال في الربع الأول من عام ١٤١٤/١٤١٥هـ .

وتؤكد المؤشرات السابقة بأن المركز المالي الجيد للبنوك التجارية في بداية خطة التنمية السادسة سيمكنها من زيادة مساهماتها في تنفيذ أهداف الخطة من خلال التوسع في عمليات الاقراض الطويل الأجل وتطوير الأدوات المالية (الادخارية والاقراضية) على نحو يتلاءم مع رغبات أصحاب الودائع المالية وكذلك مع احتياجات المستثمرين من قروض طويلة الأجل لتمويل المشاريع التنموية الكبيرة .

٣/٨/٥ سـوق الأوراق الماليـة :

تعد سوق الأوراق المالية آلية هامة لتعبئة الموارد والمدخرات الوطنية . وفي اطار استراتيجية خطة التنمية السادسة لتنمية القطاع الخاص سوف يتم العمل على تطوير هذه السوق الناشئة والتي شهدت توسعات كبيرة من حيث عدد وقيمة الأسهم المتداولة خلال السنوات الماضية . ولقد تم الاشارة سابقا الى بعض المعوقات التي تواجه السوق المالية والتي تحد من درجة فعاليتها في عملية تعبئة المدخرات وتوجيهها الى القنوات الاستثمارية . كما نجم عن العوامل المذكورة سابقا (البند ٤/٥ من هذا الفصل) انخفاض قدرة السوق المالية على استيعاب وتداول أسهم الحكومة في المشروعات العامة المرشحة للتخصيص . وسوف يتم العمل على تطوير السوق المالية من خلال عدد من السياسات أهمها الآتي :

- مراجعة النظم القانونية وتطويرها .
- تسهيل الاجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات الشراء والبيع .
- زيادة كفاءة السوق من خلال التشجيع على انشاء مراكز معلومات مستقلة لتجميع البيانات عن الشركات المساهمة وتحليلها ونشر نتائجها لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قرارات رشيدة .
- دراسة امكانية تداول أدوات مالية جديدة مثل السندات بالاضافة الى الأسهم .
- دراسة امكانية السماح للمستثمرين الأجانب للتعامل في السوق المالية الوطنية تحت ضوابط معينة .

الفصل السادس

القوى العاملة في فترة خطة التنمية السادسة

٦ — القوى العاملة في فترة خطة التنمية السادسة :

تعد التنمية البشرية أساسا لبناء المواطن العامل والمنتج ، والهدف الأسمى لجهود التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية . وقد تجلت هذه الحقيقة في خطط التنمية السابقة — ضمن مظاهر أخرى — في النظم التعليمية والتدريبية في المملكة العربية السعودية التي شهدت توسعا ايجابيا مطردا على مدى فترات النمو المتعاقبة .

ومن الحقائق المستقاة من التجارب العملية أن جهود التنمية البشرية عادة ما يتطلب ظهور نتاجها وقتا أطول نسبيا من الجهود المناظرة في مجالات التنمية الأخرى . وعلى ذلك فقد استدعت طموحات التنمية بالمملكة استقدام أعداد كبيرة من العمالة غير السعودية لتغطية النقص النسبي في حجم العمالة السعودية ومهاراتها اللازمة لتلبية متطلبات تنمية الاقتصاد الوطني وسرعة انجاز التجهيزات الأساسية .

وفي جهد مواز ومخطط بدأ الاتجاه في مراحل التنمية المتتابعة الى ايجاد توازن تدريجي بين العمالة السعودية وغير السعودية لا سيما وأن القوى العاملة السعودية التي انشغلت خلال فترات التنمية الأولى في التعليم والتدريب بدأت في التواجد في سوق العمل . وقد ركزت الجهود التنموية على التوسع في ايجاد فرص العمل للعمالة السعودية ، الى جانب تنفيذ سياسات احلال العمالة السعودية محل غير السعودية ، مع التركيز في الحالتين على القطاع الخاص بحكم ريادته الحالية والمستقبلية لجهود التنمية .

ان هذا الاتجاه نحو احلال العمالة السعودية محل غير السعودية سيتم دعمه وتوطيده في الخطة السادسة ، خصوصا وأن أعداد الخريجين السعوديين من النظم التعليمية والتدريبية آخذة في النمو . ولذلك ، فان الخطة سوف تتبنى سياسات تكفل مواءمة مهارات القوى العاملة السعودية مع فرص العمل المتاحة ، وتعزيز برامج الاحلال في مختلف القطاعات والمهن ، ومعالجة المعوقات التي تواجه توظيف المواطنين بأعداد أكبر في القطاع الخاص.

ويتناول هذا الفصل الملامح الرئيسية لخطة القوى العاملة في خطة التنمية السادسة من حيث الأهداف وقضايا العمالة وتوزيعات تلك العمالة الى جانب موازنة العرض والطلب . كما يتناول أيضا ملخصا للسياسات والاجراءات التنفيذية المقترحة لمعالجة قضايا وتحقيق أهداف العمالة خلال فترة الخطة .

١/٦ أهداف القوى العاملة في خطة التنمية السادسة :

على ضوء استراتيجية خطة التنمية السادسة ، تتمثل أهداف القوى العاملة في :

(أ) احلال القوى العاملة السعودية الراغبة في العمل والمؤهلة بصفة تدريجية وبنسب تصاعدية في المهن والقطاعات الاقتصادية كافة .

(ب) ترشيد نمو العمالة غير السعودية في القطاعات والمهن كافة .

(ج) اتاحة مزيد من فرص العمل للسعوديين الداخلين الجدد الى سوق العمل ، وبخاصة في القطاع الخاص .

(د) زيادة مجالات فرص العمل للمرأة بما يتفق والشريعة الاسلامية .

(هـ) زيادة أعداد الخريجين في المهارات والتخصصات التي تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني .

(و) تخفيض أعداد السعوديين غير المهرة الذين يدخلون الى سوق العمل قبل استكمال مناهجهم التعليمية والتدريبية .

(ز) تطوير خدمات سوق العمل بما في ذلك خدمات المعلومات الاحصائية .

٢/٦ قضايا القوى العاملة في خطة التنمية السادسة :

تركز خطة التنمية السادسة على أولويات محددة تتمثل في تشجيع القطاع الخاص على اتاحة فرص العمل للمواطنين واحلال العمالة السعودية محل غير السعودية ، ولتحقيق ذلك تم تضمين الخطة عددا من السياسات التي ترمي الى معالجة القضايا الهامة التي تعيق تنفيذ هذه الأولويات. وبصفة عامة ، يمكن تصنيف هذه القضايا ضمن أربع مجموعات هي :

١/٢/٦ قضايا العرض من القوى العاملة السعودية :

(١) اسهام السكان السعوديين في القوى العاملة :

أظهر تعداد السكان الأخير بالمملكة (١٤١٣هـ) أن حجم السكان السعوديين قد بلغ (١٢ر٣) مليون نسمة منهم (٧ر٤) مليون نسمة في فئة العمر ١٢ سنة فأكثر ، وتمثل هذه الفئة حجم السكان في سن العمل . وتتحدد القوى العاملة السعودية بنسبة اسهام هذه الفئة من السكان في سوق العمل . وقد قدرت هذه النسبة في مطلع خطة التنمية السادسة بنحو (٣٠ر٢٪) ، وهي تعد نسبة منخفضة بالمقاييس الدولية .

ويرجع انخفاض هذه النسبة الى حداثة أعمار السكان السعوديين (نصف السكان تقريبا أقل من ١٥ سنة) ، والى تزايد أعداد المسجلين في نظم التعليم والتدريب ، كما يرجع أيضا الى انخفاض نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة والتي ظلت دون (٥ر٥٪) في خطتي التنمية الرابعة والخامسة .

(٢) مخرجات نظم التعليم والتدريب :

من حيث المبدأ ، هناك نقص مؤكد في أعداد الخريجين السعوديين لسد احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية . ومع أن القطاعات الاقتصادية تحتاج الى المؤهلات والتخصصات كافة وبنسب مختلفة ، الا أن زيادة الاقبال على التخصصات النظرية قد تزايد بنسب كبيرة دون أن يقابله زيادة تناسبية في أعداد الملتحقين بالتخصصات العلمية والفنية .

ويعكس ذلك التوزيع للخريجين هيكلا مهنيا للعمالة السعودية لا يتفق مع حاجة سوق العمل ، ويختلف معنويا عن الهيكل المناظر للعمالة غير السعودية ، مما قد يؤدي الى اعاقة تنفيذ سياسات التوظيف والاحلال على الوجه المطلوب .

(٣) التسرب من النظم التعليمية والتدريبية :

يمثل التسرب من النظم التعليمية والتدريبية والتأهيلية مصدرا للعمالة ضعيفة التأهيل خصوصا المتسربين من المرحلة الابتدائية . وتشير التقديرات الى أن (٩ر٢٧٪) من السعوديين الداخلين الجدد الى سوق العمل خلال فترة الخطة السادسة هم من خريجي ومتسربي المرحلة الابتدائية والتدريب المهني للكبار . والى جانب ما يمثله التسرب من هدر مادي ، فانه أيضا يضع الداخلين الى سوق العمل من هذه الفئة في ظل ظروف تنافسية مع العمالة غير السعودية ذات الأجر المنخفض والتي قد تكون أكثر تدريبا ومواءمة مع حاجة سوق العمل ، وهو ما لا تتمكن معه هذه الفئة من الحصول على الوظائف المرغوبة أو الأجور المتوقعة .

٢/٢/٦ قضايا الطلب على العمالة غير السعودية :

لم يستجب سوق العمل لمرحلة التباطؤ في معدل النمو الاقتصادي التي بدأت عام ١٤٠٢هـ ، الا بعد مرور ثلاث سنوات ، وبشكل هامشي ، حيث انخفض حجم العمالة غير السعودية بمقدار (١٠٠) ألف عامل فقط بين عام ١٤٠٥هـ وعام ١٤٠٦هـ ، ليعاود الارتفاع بعد ذلك بمعدلات عالية نسبيا على الرغم من توجهات خطتي التنمية الرابعة والخامسة الداعية الى تقليص أعدادهم بما يتفق والحاجة الاقتصادية الفعلية .

ومع الانتهاء من مشروعات التجهيزات الأساسية ، تحول التركيز في السنوات الأخيرة نحو استقدام عمالة ماهرة وشبه ماهرة لتشغيل وصيانة ماتم انجازه ، والى استقدام عمالة غير ماهرة لتلبية الخدمات الجماعية والشخصية المتزايدة .

ان الاستمرار في استقدام المزيد من العمالة غير السعودية سيؤدي بلا شك الى تزايد الصعاب التي يواجهها المواطنون في الحصول على عمل ، وخاصة ذوي المؤهلات البسيطة ، الذين يمثلون جزءا هاما من اجمالي الداخلين الجدد الى سوق العمل .

٣/٢/٦ قضايا الاحلال :

(١) معوقات الاحلال في القطاع الخاص :

ان قضايا الاحلال في القطاع الخاص ترتبط وتتداخل فيما بين طرفي العلاقة . فبالنسبة للعامل ، فانه من حيث المبدأ يفضل العمل في القطاع الحكومي ، لاسباب تعود الى :

- فارق الأجر بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي خصوصا في وظائف المستوى المتوسط فما دون .
- ضعف عناصر الاستقرار الوظيفي في القطاع الخاص ، وطبيعة العمل فيه من حيث الجهد وفترات الدوام وفاعلية الرقابة ونظم التوظيف والترقية .

وبالنسبة لصاحب العمل ، فهو يفضل العمالة غير السعودية من منطلق :

- ارتفاع تكلفة تأهيل وتدريب الخريجين الجدد .
- مواءمة العمالة غير السعودية لمتطلبات القطاع الخاص من حيث الأجر والتأهيل والتدريب ، الى جانب مرونة نقلها من مكان لآخر حسب حاجة العمل .

(٢) معوقات الاحلال في القطاع الحكومي :

تحققت الزيادة في أعداد السعوديين في القطاع الحكومي بالدرجة الأولى من خلال شغل الوظائف المعتمدة الشاغرة ، وبدرجة أقل ، من خلال احلال السعوديين محل غير السعوديين . ولا تزال فرص الاحلال قائمة وبشكل كبير ، حيث يتوفر في القطاع الحكومي نحو (٢٦١) ألف فرصة عمل من مختلف أنواع الوظائف مشغولة بغير السعوديين ، يمكن احلال أغلبها متى ما وجد المواطن المؤهل لها والراغب فيها بمواقعها المختلفة .

ان عدم تنفيذ برامج الاحلال في القطاع الحكومي بالشكل المطلوب يعود بشكل رئيس الى العوامل الآتية :

(أ) ندرة الخريجين في التخصصات العلمية والتقنية والفنية بشكل عام والطبية بأنواعها المختلفة بشكل خاص .

(ب) اكتفاء الخدمة المدنية من التخصصات النظرية بشكل عام وفي المدن الكبرى بشكل خاص .

(ج) عدم تمكن الخريجات بصفة خاصة من اللحاق بالفرص الوظيفية الشاغرة في مناطق بعيدة عن أماكن اقامتهن أو اقامة اسرهن ، وعدم التمكن بالتالي من احلال العديد من الوظائف المشغولة بغير سعوديات والمدرسات منهن على وجه الخصوص .

٤/٢/٦ قضايا خدمات سوق العمل :

تعد الهياكل التنظيمية والادارية القائمة على خدمات سوق العمل غير مستكملة بالقدر اللازم لمعالجة تعقيدات ذلك السوق والتعامل مع الطلب غير المحدود على العمالة غير السعودية . فمن الواضح أن جل عمليات توظيف المواطنين في القطاع الخاص تتم بالاتصال المباشر ، أي دون الرجوع الى مكاتب العمل المسئولة عن دراسة طلبات الاستقدام وترشيح المواطنين للعمل لدى القطاع الخاص على ضوئها ، مما يعيق دور تلك المكاتب في التوفيق بين متطلبات أصحاب العمل وبين الباحثين عن العمل من المواطنين .

كذلك تحتاج هذه الهياكل التنظيمية والادارية الى الموارد المادية والبشرية التي تمكنها من تحديد الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني من القوى العاملة غير السعودية ومن ثم تقويم طلبات الاستقدام على ضوئها ، بهدف الحد من تزايد أعداد العاملين غير السعوديين بمعدلات تفوق الحاجة الاقتصادية والقدرات الوطنية على الاحلال .

من جهة ثانية ، فان عدم توافر معلومات سوق العمل بشكل واسع ودوري ، قد أدى الى عدم تمكن الطلبة والباحثين عن عمل من التعرف على فرص العمل المعروضة وأجورها ومتطلباتها ومواقعها ، وغير ذلك من البيانات والمؤشرات التي تعين على تحقيق تلاقي العرض مع الطلب .

٣/٦ العمالة خلال سنوات خطة التنمية السادسة :

١/٣/٦ العمـــالـــة الكليـــة :

تحقيقا للأهداف المحددة للنمو الاقتصادي في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ، تتوقع خطة التنمية السادسة زيادة اجمالي العمالة بمقدار (١٩١ر٧) ألف عامل خلال كامل فترتها ، ليرتفع مجموع العمالة بذلك من (٦٨٦٧ر٧) ألف عامل عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٧٠٥٩ر٤) ألف عامل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٦ر٠٪) .

وحيث ان استراتيجية خطة التنمية السادسة تنص على احلال العمالة السعودية المؤهلة محل غير السعودية مع تشجيع القطاع الخاص على اتاحة مزيد من فرص العمل للمواطنين ، فمن المنظور خلال فترة خطة التنمية السادسة أن يستوعب القطاع الخاص (٩٥٪) من صافي الزيادة في العمالة الكلية وأن يقتصر نمو العمالة في القطاع الحكومي على تلبية المتطلبات الاضافية لقطاعي الصحة والتعليم .

وضمن هذا الاطار (**جدول ١/٦**) ، تتوقع خطة التنمية السادسة أن تبلغ الزيادة الصافية للعاملين في القطاع الخاص نحو (١٨٢ر٢) ألف عامل ، وأن تبلغ في القطاع الحكومي نحو (٩ر٥) ألف عامل ، ليصل حجم الزيادة في القطاعين الى (١٩١ر٧) ألف عامل .

ومن المتوقع أيضا أن يصل حجم احلال العمالة السعودية محل العمالة غير السعودية بالقطاعين الحكومي والخاص الى (٣١٩ر٥) ألف عامل ، بمعدل خفض سنوي متوسط للعمالة غير السعودية قدره (١ر٥٪) ، ليصل بذلك حجم استيعاب القطاعين الحكومي والخاص للعمالة السعودية خلال سنوات الخطة سواء من التعيين أو الاحلال الى (٥١١ر٢) ألف عامل ، بمعدل زيادة سنوي متوسط للعمالة السعودية قدره (٤٪) . وتعبر الزيادة في أعداد العمالة السعودية عن حجم الزيادة الصافية في قوة العمل السعودية خلال سنوات الخطة والتي تبلغ أيضا (٥١١ر٢) ألف عامل [١] .

---

(١) راجع **الجدول (٧/٦)** عن مكونات الطلب (الوظائف) ومصادر العرض (العمالة) وتوزيع العرض من العمالة السعودية على القطاعين الحكومي والخاص خلال خطة التنمية السادسة .

الجـــدول رقم (٦/١)
اجمـــالي العمالـــة المدنيـــة
خـلال خـطـة التنمية السادسة

	العمـــالـــة		حجـم الزيـادة	
	١٤١٥/١٤١٤هـ بـالألف	١٤٢٠/١٤١٩هـ بـالألف	العـدد بـالألف	النسبة المئويـة
القطاع الخاص	٦٠٥٠ر٠	٦٢٣٢ر٢	١٨٢ر٢	٩٥ر٠
القطاع الحكومي	٨١٧ر٧	٨٢٧ر٢	٩ر٥	٥ر٠
المجمـــوع	**٦٨٦٧ر٧**	**٧٠٥٩ر٤**	**١٩١ر٧**	**١٠٠ر٠**

٢/٣/٦ الهيكل القطاعي للعمالة :

تشير توقعات خطة التنمية السادسة (**جدول ٢/٦**) الى أن القطاعات الانتاجية سوف تستوعب الحجم الأكبر من الزيادة الكلية في حجم العمالة ، وبما مقداره (١١٥ر٥) ألف عامل ، أي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١ر١٪) . ويأتي قطاع التصنيع بمكوناته المختلفة في مقدمة القطاعات الانتاجية من حيث الزيادة في حجم العمالة ، حيث بلغت (٥٤ر٧) ألف عامل ، مما يرفع نسبة العمالة فيه من (٣ر٨٪) عام ١٤١٥/١٤١٤هـ الى (٨ر٨٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ . ويلي ذلك قطاع البناء والتشييد ، حيث يتوقع أن تبلغ الزيادة الصافية فيه نحو (٤٤ر٧) ألف عامل .

وبالنسبة لقطاع الخدمات وقطاعاته الفرعية فمن المتوقع أن يزيد حجم العمالة في القطاع كله بمقدار (٦٥ر١) ألف عامل خلال سنوات الخطة وبمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣ر٠٪) ، أما بالنسبة لقطاع الخدمات الجماعية والشخصية وهو أحد القطاعات الفرعية ، فمن المتوقع أن تنخفض نسبة اسهام العمالة في القطاع من (٣ر٣٢٪) عام ١٤١٥/١٤١٤هـ الى (٧ر٣١٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ .

ومن المتوقع أيضا أن يزيد حجم العمالة في قطاع الخدمات الحكومية من (٨١٧ر٧) ألف عامل عام ١٤١٥/١٤١٤هـ الى (٨٢٧ر٢) ألف عامل عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ بزيادة قدرها (٩ر٥) ألف عامل خلال سنوات الخطة .

الجـدول رقم (٢/٦)
العمالة المدنية المتوقعة بحسب القطاعات
الاقتصادية خلال خطة التنمية السادسة

	١٤١٤/١٤١٥هـ		١٤١٩/١٤٢٠هـ		معدل النمو السنوى المتوسط
	العمالة (بالألف)	الاسهام (٪)	العمالة (بالألف)	الاسهام (٪)	(٪)
القطاعات الانتاجية :					
الزراعة	٣٧٧ر٢	٥ر٥	٣٨٨ر٢	٥ر٥	٦ر٠
القطاعات التعدينية الأخرى	٤ر٤	١ر٠	٤ر٦	١ر٠	٩ر٠
الصناعة	٥٦٦ر٩	٨ر٣	٦٢١ر٦	٨ر٨	١ر٩
ـ تكرير البترول	١٦ر٨	٢ر٠	١٧ر٠	٢ر٠	٣ر٠
ـ البتروكيماويات	٨ر٠	١ر٠	٨ر٤	١ر٠	٩ر٠
ـ الصناعات التحويلية الأخرى	٥٤٢ر١	٧ر٩	٥٩٦ر١	٨ر٤	١ر٩
المرافق العامة	٧٩ر٧	١ر٢	٨٤ر٧	١ر٢	١ر٢
البناء والتشييد	١٠٦٠ر٧	١٥ر٥	١١٠٥ر٤	١٥ر٧	٨ر٠
المجموع الفرعي	**٢٠٨٨ر٩**	**٣٠ر٤**	**٢٢٠٤ر٤**	**٣١ر٢**	**١ر١**
قطاع الخدمات :					
التجارة	١٠٣٦ر٧	١٥ر١	١٠٦١ر٧	١٥ر٠	٥ر٠
النقل والمواصلات	٣١٩ر٩	٤ر٧	٣٢٣ر٧	٤ر٦	٢ر٠
التمويل والعقارات	٣٣٠ر٢	٤ر٨	٣٥١ر٠	٥ر٠	١ر٢
الخدمات الجماعية والشخصية	٢٢١٩ر٦	٣٢ر٣	٢٢٣٥ر١	٣١ر٧	١ر٠
المجموع الفرعى	**٣٩٠٦ر٤**	**٥٦ر٩**	**٣٩٧١ر٥**	**٥٦ر٣**	**٣ر٠**
قطاع الخدمات الحكومية *	٨١٧ر٧	١١ر٩	٨٢٧ر٢	١١ر٧	٢ر٠
القطاعات غير النفطية	٦٨١٣ر٠	٩٩ر٢	٧٠٠٣ر١	٩٩ر٢	٦ر٠
القطاعات النفطية	٥٤ر٧	٨ر٠	٥٦ر٣	٨ر٠	٦ر٠
المجموع	**٦٨٦٧ر٧**	**١٠٠ر٠**	**٧٠٥٩ر٤**	**١٠٠ر٠**	**٦ر٠**

* يشمل هذا القطاع كافة فئات العاملين مع الدولة الخاضعين وغير الخاضعين لنظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية .

٣/٣/٦ الهيكل المهني للعمالة :

يعكس الهيكل المهنى للعمالة أثر التغيرات الهيكلية المخططة لعناصر الاقتصاد الوطني وقطاعاته ، كما يعكس أيضا مدى تجاوب أجهزة اعداد المهارات المهنية مع احتياجات قطاعات الاقتصاد الوطني من تلك المهارات . وتشير توقعات خطة التنمية السادسة الى ان اجمالي العمالة المهنية والفنية سوف يزداد بنحو (٨٣ر٥) ألف مهني وفني مما يرفع حجم تلك العمالة وأهميتها النسبية في نهاية الخطة الى (١٠٨٦ر٢) ألف مهني وفني أي حوالي (١٥ر٤٪) من مجموع العمالة ، كما يتوقع ان يشهد الهيكل المهني بعض التطورات الايجابية الأخرى خلال فترة خطة التنمية السادسة كما هو موضح في **الجدول (٣/٦)** .

الجـدول رقم (٣/٦)
العمالة المدنية المتوقعة بحسب المهن
خلال خطة التنمية السادسة

	١٤١٥/١٤١٤هـ		١٤٢٠/١٤١٩هـ		التغـيـر	
	العمالة (بالألف)	الاسهام (٪)	العمالة (بالألف)	الاسهام (٪)	عدد (بالألف)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
المهنيون والفنيون	١٠٠٢ر٧	١٤ر٦	١٠٨٦ر٢	١٥ر٤	٨٣ر٥	١ر٦
المديرون والاداريون	١٥٨ر٠	٢ر٣	١٨٩ر٣	٢ر٧	٣١ر٣	٣ر٧
العاملون في المجالات الكتابية	٨٥٨ر٤	١٢ر٥	٨٨٩ر٨	١٢ر٦	٣١ر٤	٠ر٧
العاملون في مجال المبيعات	٦٤٥ر٦	٩ر٤	٦٩٢ر٩	٩ر٨	٤٧ر٣	١ر٤
عمال الخدمات	١٥٥٩ر٠	٢٢ر٧	١٤٨٢ر٨	٢١ر٠	(٧٦ر٢)	(١ر٠)
عمال الزراعة وما يتصل بها	٢٧٤ر٧	٤ر٠	٢٩٨ر٦	٤ر٢	٢٣ر٩	١ر٧
عمال الانتاج والبناء والنقل وما يتصل بها	٢٣٦٩ر٣	٣٤ر٥	٢٤١٩ر٨	٣٤ر٣	٥٠ر٥	٠ر٤
المجمـــوع	**٦٨٦٧ر٧**	**١٠٠ر٠**	**٧٠٥٩ر٤**	**١٠٠ر٠**	**١٩١ر٧**	**٠ر٦**

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة .

٤/٣/٦ نمو الوظائف واحتياجات الاستبدال :

يقدر حجم النمو في الوظائف القائمة خلال سنوات الخطة السادسة بنحو (١٩١ر٧) ألف وظيفة، كما تقدر احتياجات الاستبدال (والتي تقابل أحد مصادر عرض القوى العاملة السعودية) الناجمة عن ترك الوظيفة لأسباب مثل التقاعد والعجز الدائم والوفاة بنحو (١٤٨ر٧) ألف وظيفة ، مما يصل بحجم فرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة الى (٣٤٠ر٤) ألف فرصة عمل .

ويوضح **الجدول (٤/٦)** الهيكل المهني لفرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة السادسة . وبالنسبة لمجموعة وظائف المهنيين والفنيين ، فمن المتوقع أن تزداد فرص العمل فيها بمقدار (١٠٢ر٠) ألف فرصة وبما نسبته (٣٠ر٠٪) من مجموع فرص العمل المتاحة . أما عمالة الخدمات فمن المنظور أن تنخفض فرص عملها بمقدار (١٧ر٨) ألف فرصة عمل .

جـدول رقم (٤/٦)
المتطلبات من العمالة بحسب المهن
خلال فترة خطة التنمية السادسة

البيـــــان	نمـــو الوظائف	احتياجات الاستبدال	مجموع فرص العمل خلال سنوات الخطة — عـــدد (بالألف)	(٪)
المهنيون والفنيون :	**٨٣ر٥**	**١٨ر٥**	**١٠٢ر٠**	**٣٠ر٠**
ـ المهندسون	٢ر٧	٠ر٨	٣ر٥	١ر٠
ـ الفنيون	(١ر٢)	٠ر٧	(١ر٤)	(٠ر٤)
ـ كيميائيون وفيزيائيون	(٠ر٢)	٠ر١	(٠ر١)	٠ر٠
ـ العلوم الطبيعية الأخرى	(٠ر١)	٠ر١	(٠ر٩)	(٠ر٣)
ـ فنيو العلوم الطبيعية	(٠ر٥)	٠ر٢	(٠ر٣)	(٠ر١)
ـ المحاسبون	٢٩ر٧	١ر٠	٣٠ر٧	٩ر١
ـ الاقتصاديون/الاحصاء/الرياضيات والحاسب الآلي	١١ر٩	١ر٤	١٣ر٣	٣ر٩
ـ العاملون في المجالات الطبية والصحية	٦ر٦	٢ر٨	٩ر٤	٢ر٨
ـ الأساتذة ، المدرسون ، المدربون	١٣ر٨	٦ر٣	٢٠ر١	٥ر٩
ـ المهنيون الآخرون	٢٢ر٦	٥ر١	٢٧ر٧	٨ر١
المديرون الاداريون	**٣١ر٣**	**٤ر٤**	**٣٥ر٧**	**١٠ر٥**
العاملون فى المجالات الكتابية	**٣١ر٤**	**١٢ر٢**	**٤٣ر٦**	**١٢ر٨**
ـ كاتبو حسابات	٤ر٨	٠ر٨	٥ر٦	١ر٧
ـ أمناء الصناديق	١٥ر٩	١ر٥	١٧ر٤	٥ر١

(تابع) جـدول رقم (٤/٦)
المتطلبات من العمالة بحسب المهن
خلال فترة خطة التنمية السادسة

البيـــــان	نمـــو الوظائف	احتياجات الاستبدال	مجموع فرص العمل خلال سنوات الخطة عـــدد (بالألف)	(٪)
ـ سكرتير ، كاتب اختزال ، ناسخ	١٠ر٥	١ر٨	١٢ر٣	٣ر٦
ـ موظفو استقبال ومأمورو سنترال	(١ر٨)	٠ر٣	(١ر٥)	(٠ر٥)
ـ مشغلو أجهزة مكتبية	١ر٢	٠ر١	١ر٣	٠ر٤
ـ مشغلو أجهزة معالجة البيانات	(٠ر٣)	٠ر١	(٠ر٢)	(٠ر١)
ـ العاملون في المجالات الكتابية الأخرى	١ر١	٧ر٦	٨ر٧	٢ر٦
العاملون في مجال المبيعات	**٤٧ر٣**	**١٩ر٥**	**٦٦ر٨**	**١٩ر٦**
عمـــال الخـدمـات	**(٧٦ر٢)**	**٥٨ر٤**	**(١٧ر٨)**	**(٥ر٢)**
عمال الزراعة وما يتصل بها	**٢٣ر٩**	**١٩ر٤**	**٤٣ر٣**	**١٢ر٧**
عمال الانتاج والبناء والنقل وما يتصل بها	**٥٠ر٥**	**١٦ر٣**	**٦٦ر٨**	**١٩ر٦**
ـ نجـــارون	٣ر١	٠ر١	٣ر٢	٠ر٩
ـ كهـربـائيـون	(٠ر١)	٠ر٣	٠ر٢	٠ر١
ـ سـبـاكـون	(٢ر٥)	٠ر٢	(٢ر٣)	(٠ر٧)
ـ ميكانيكيون وتجميع وتركيب الآلات	١٢ر٥	١ر٩	١٤ر٤	٤ر٢
ـ مهـن أخـرى	٣٧ر٥	١٣ر٨	٥١ر٣	١٥ر١
المجمـــوع	**١٩١ر٧**	**١٤٨ر٧**	**٣٤٠ر٤**	**١٠٠ر٠**

★ الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة .

٤/٦ العرض من القوى العاملة المدنية السعودية :

١/٤/٦ القوى العاملة المدنية السعودية :

من المتوقع ان يزيد حجم السكان السعوديين في سن العمل من (٩ر٧) مليون نسمة في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٥ر٩) مليون نسمة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (**جدول ٦/٥**) ٠ وفيما يتعلق بقوة العمل خلال سنوات الخطة فقد قدرت نسبة اسهام الذكور في سوق العمل في سنة الأساس بنحو (٤ر٥٤٪) ، كما قدرت نسبة مساهمة الاناث بنحو (٥ر٥٪) ، مما يعطي نسبة اجمالية للاسهام في سوق العمل قدرها (٢ر٣٠٪) ٠ ولأن نسب اسهام السكان في سوق العمل تعد من المتغيرات بطيئة الحركة ، لارتباطها بالعديد من المؤثرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد افترضت خطة التنمية السادسة زيادة نسبة اسهام الذكور في نهاية الخطة الى (٧ر٥٤٪) ، والاناث الى (٨ر٥٪) ، والنسبة الاجمالية الى (٤ر٣٠٪) ٠

ونتيجة لذلك فقد قدرت الخطة ان يبلغ حجم القوى العاملة المدنية السعودية عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (٤ر٢٨٩٥)ألف عامل ، بزيادة قدرها (٢ر٥١١) ألف عامل عن حجم قوة العمل في سنة الأساس ٠

جـــدول رقم (٦/٥)
السكان السعوديون فى سن العمل
وتقديرات القوى العاملة المدنية السعودية
خلال خطة التنمية السادسة
(الأعداد بالألف)

	١٤١٤/١٤١٥هـ			١٤١٩/١٤٢٠هـ			التغير في القوى العاملة		
	السكان في سن العمل	نسبة الاسهام (٪)	القوى العاملة	السكان فى سن العمل	نسبة الاسهام (٪)	القوى العاملة	عدد	(٪)	معدل النمو السنوى المتوسط (٪)
ذكور	٣٩٨٦ر٢	٥٤ر٤	٢١٦٨ر٦	٤٧٩٦ر٣	٥٤ر٧	٢٦٢٢ر٧	٤٥٤ر١	٨٨ر٨	٣ر٩
اناث	٣٩١٩ر١	٥ر٥	٢١٥ر٦	٤٧١٥ر٥	٥ر٨	٢٧٢ر٧	٥٧ر١	١١ر٢	٤ر٨
المجموع	٧٩٠٥ر٣	٣٠ر٢	٢٣٨٤ر٢	٩٥١١ر٨	٣٠ر٤	٢٨٩٥ر٤	٥١١ر٢	١٠٠ر٠	٤ر٠

٢/٤/٦ السعوديون الداخلون الجدد الى سوق العمل بحسب مستوى التعليم :

ان التغير في القوى العاملة بين نقطتين زمنيتين لا يعكس حجم التغير الكلي في تلك القوى . فهناك من يخرج من سوق العمل لأسباب متعددة منها التقاعد أو الوفاة أو العجز أو العودة لنظم التعليم والتدريب أو نتيجة لأسباب أخرى عائلية أو شخصية ، وهناك قوى تنضم الى سوق العمل مصدرها الخريجون والمتسربون من نظم التعليم والتدريب ، والداخلون الى سوق العمل من القطاع الأسري ★، أو من المسرحين من أفراد القوات المسلحة .

ويقدر اجمالي السعوديين الذين سيلتحقون بسوق العمل خلال سنوات الخطة السادسة بنحو (٦٥٩ر٩) ألف عامل ، منهم (٥٨١ر٢) ألف للذكور بنسبة (٨٨ر١٪) ، و(٧٨ر٧) ألف للاناث بنسبة (١١ر٩٪) .

ويوضح **الجدول (٦/٦)** تفاصيل الملتحقين بسوق العمل بحسب المستوى التعليمي . وعموما ، فان نظم التعليم والتدريب سوف تسهم بمقدار (٥٩٠ر١) ألف عامل ، بنسبة (٨٩ر٤٪) من اجمالي الداخلين ، يشكل الاناث منهم ما نسبته (١٢ر١٪) . أما المصادر الأخرى فسوف تسهم بمقدار (٦٩ر٨) ألف عامل ، بنسبة (١٠ر٦٪) من الاجمالي .

★ **نقصد بالقطاع الأسري** : الأفراد البالغين الذين ليسوا في سوق العمل مثل ربات البيوت والمتقاعدين ويرغبون في العودة الى سوق العمل .

جدول رقم (٦/٦)

الداخلون الجدد من السعوديين الى سوق العمل

بحسب المستوى التعليمي خلال خطة التنمية السادسة

أعلى مرحلة تعليمية تم اكمالها	ذكور	اناث	المجموع	
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	نسبة مئوية
الجامعة (اجمالي) *	**٧٣ر٨**	**٤٠ر٩**	**١١٤ر٧**	**١٧ر٤**
— هندسة	١٠ر١	—	١٠ر١	١ر٥
— علوم طبيعية	١٠ر٠	٥ر٥	١٥ر٥	٢ر٤
— علوم طبية وصحية	٥ر٥	٢ر٦	٨ر١	١ر٢
— علوم تجارية ، رياضيات ، حاسب آلي	١٢ر٧	٤ر١	١٦ر٨	٢ر٦
— علوم زراعية ، حيوان ، تغذية	٢ر٦	٠ر٧	٣ر٣	٠ر٥
— علوم اجتماعية ودراسات اسلامية	٢٤ر٩	٢٣ر٥	٤٨ر٤	٧ر٣
— تربية معلمين	٨ر٠	٤ر٥	١٢ر٥	١ر٩
الكليات التقنية	**١٢ر٨**	**—**	**١٢ر٨**	**١ر٩**
المرحلة الثانوية *	**٢٠٩ر٦**	**١١ر٥**	**٢٢١ر١**	**٣٣ر٥**
— التعليم العام	١٧٢ر٠	٨ر٩	١٨٠ر٩	٢٧ر٤
— الفنية والمهنية	٣٧ر٦	٢ر٦	٤٠ر٢	٦ر١
المرحلة المتوسطة *	**١١٩ر٨**	**٧ر٨**	**١٢٧ر٦**	**١٩ر٣**
المرحلة الابتدائية *	**٦٦ر٢**	**١٣ر٨**	**٨٠ر٠**	**١٢ر١**
أقل من المرحلة الابتدائية	**٦٢ر٤**	**٤ر٧**	**٦٧ر١**	**١٠ر٢**
تدريب مهني للكبار قبل الخدمة	**٣٦ر٦**	**—**	**٣٦ر٦**	**٥ر٦**
المجموع	**٥٨١ر٢**	**٧٨ر٧**	**٦٥٩ر٩**	**١٠٠ر٠**

* يتضمن الطلاب الذين تسربوا قبل اكمال المرحلة التالية من التعليم أو برنامج التدريب .

٥/٦ الموازنة بين السعوديين الداخلين الجدد وفرص العمل :

ان الوظائف المشغولة بغير سعوديين في القطاعات والمهن كافة تعد وظائف سانحة للمواطنين السعوديين اذا ما توافرت فيهم المؤهلات والمهارات المطلوبة من جهة ، والرغبة في اشغالها بمواقعها المختلفة واجورها المتباينة من جهة أخرى .

١/٥/٦ الموازنة الكلية :

يتوقع خلال فترة خطة التنمية السادسة أن تبلغ فرص العمل الاضافية الناجمة عن معدلات النمو المخططة للناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية نحو (١٩١ر٧) ألف فرصة عمل، بالاضافة الى فرص العمل الناتجة عن احتياجات الاستبدال البالغة (١٤٨ر٧) ألف فرصة عمل ليصل بذلك مجموع فرص العمل المتاحة خلال سنوات الخطة الى نحو (٣٤٠ر٤) ألف فرصة عمل (**جدول ٤/٦ السابق**) . يضاف الى ذلك حجم آخر من فرص العمل التي سوف تتاح من خلال احلال العمالة السعودية محل العمالة غير السعودية قدره (٣١٩ر٥) ألف فرصة عمل ليصل بذلك مجموع فرص العمل المتاحة للسعوديين خلال سنوات الخطة الى (٦٥٩ر٩) ألف فرصة عمل ، تقابل عرض العمالة السعودية والبالغ أيضا (٦٥٩ر٩) ألف عامل سعودي (**جدول ٦/٦ السابق**) . ويشارك في تكوين مجمل عرض العمالة السعودية خلال سنوات الخطة العرض الناشيء عن النمو في قوة العمل السعودية وقدره (٥١١ر٢) ألف عامل ، يضاف اليه العرض الناشيء عن تعويض احتياجات الاستبدال وقدره (١٤٨ر٧) ألف عامل . ويوضح الجدول (٧/٦) مكونات الطلب (فرص العمل أو الوظائف) ومصادر العرض (العمالة) وتوزيع العمالة السعودية على القطاعين الحكومي والخاص خلال سنوات الخطة .

الجـدول رقم (٦/٧)
ملخص مكونات الطلب والعرض وتوزيع العرض من العمالة السعودية
خلال خطة التنمية السادسة
(الأعداد بالألف)

البيـــــــان	العـدد
الطلب (الوظائف) :	
* الطلب الناشيء عن النمو في القطاعات الاقتصادية	١٩١ر٧
* الطلب الناشيء عن احتياجات الاستبدال	١٤٨ر٧
مجموع وظائف النمو والاستبدال	**٣٤٠ر٤**
* الطلب الناشيء عن احلال العمالة السعودية	٣١٩ر٥
المجمـــوع	**٦٥٩ر٩**
العـرض (العمالة) :	
* العرض الناشيء عن النمو في القوى العاملة السعودية	٥١١ر٢
* العرض الناشيء عن تعويض احتياجات الاستبدال (١)	١٤٨ر٧
المجمـــوع	**٦٥٩ر٩**

(١) للتعويض عن أعداد السعوديين الذين يخرجون من قوة العمل لأسباب متعددة مثل التقاعد أو الوفاة أو العودة الى نظام التعليم والتدريب أو لأسباب شخصية .

توزيع العرض من العمالة السعودية

الوظائف	القطاع الحكومي	القطاع الخاص	المجموع
وظائف جديدة	٩ر٥	١٨٢ر٢	١٩١ر٧
وظائف الاحلال	٣٥ر١	٢٨٤ر٤	٣١٩ر٥
المجمـوع	**٤٤ر٦**	**٤٦٦ر٦**	**٥١١ر٢**
الوظائف الناشئة عن الاستبدال			١٤٨ر٧
الاجمـالي			**٦٥٩ر٩**

٢/٥/٦ الموازنة المهنيـــة :

وبالنسبة للموازنة بحسب مجموعات المهن الرئيسية لفرص العمل المتاحة والداخلين الجدد من السعوديين لسوق العمل يوضح **الجدول** (٨/٦) تحليلا لتلك الموازنة بين فرص العمل المتوقع اتاحتها في المجموعات المهنية المختلفة وبين عدد السعوديين المتوقع التحاقهم بتلك المجموعات . ففي مجموعة المهنيين والفنيين حيث تقل أعداد السعوديين الداخلين الجدد الى سوق العمل عن فرص العمل المتوقع اتاحتها ، يتطلب الأمر اضافة نحو (١ر٧) ألف عامل غير سعودي لتغطية النقص الناجم . كذلك يتطلب الأمر اضافة نحو (١٨ر٩) ألف عامل غير سعودي في المهن المتعلقة بالزراعة . أما في بقية المجموعات المهنية ، فان الأمر يختلف اختلافا جوهريا، حيث تتطلب الموازنة الاستغناء عن (١٦١ر٧) ألف عامل غير سعودي من العاملين في الخدمات ، وعن (١١٥ر٧) ألف عامل في الوظائف الكتابية ، وعن (٣٥ر٠) ألف في أعمال المبيعات ، وعن (١٥ر٩) ألف من عمال الانتاج والبناء ، وعن (١١ر٨) ألف في فئة المديرين والاداريين .

الجـــدول رقم (٨/٦)

الموازنة بين الداخلين الجدد من السعوديين وفرص العمل

بحسب المهن خلال فترة الخطة السادسة

(بـــالألـــف)

المجمـــوعـــات المهنيـــة	السعوديون الداخلون الى سوق العمل	فـــرص العمـــل	المـــوازنـــــة (العرض الزائد عن الطلب)
المهنيون والفنيون	١٠٠ر٣	١٠٢ر٠	(١ر٧)
اداريون ومديرون	٤٧ر٥	٣٥ر٧	١١ر٨
وظائف كتابية	١٥٩ر٣	٤٣ر٦	١١٥ر٧
أعمال المبيعات	١٠١ر٨	٦٦ر٨	٣٥ر٠
أعمال الخدمات	١٤٣ر٩	(١٧ر٨)	١٦١ر٧
الزراعة وما يتبعها	٢٤ر٤	٤٣ر٣	(١٨ر٩)
عمال الانتاج والبناء	٨٢ر٧	٦٦ر٨	١٥ر٩
المجمـــوع	**٦٥٩ر٩**	**٣٤٠ر٤**	**٣١٩ر٥**

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة .

٦/٦ السياسات والاجراءات التنفيذية :

يشترك في تعليم القوى العاملة السعودية وتدريبها العديد من الجهات الحكومية والخاصة ، وتتركز الجهات الرئيسية في هذا المجال في وزارة المعارف ووزارة التعليم العالي والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والرئاسة العامة لتعليم البنات ومعهد الادارة العامة ، كما تسهم الغرف التجارية الصناعية في جهود التأهيل من خلال الدورات التدريبية .

وبالنسبة لسوق العمل تتولى ثلاث جهات حكومية مسئولية وضع سياسات وتوفير خدمات سوق العمل وتطويرها وتنظيم استخدام العمالة السعودية وغير السعودية ، وتوفير خدمات مواءمة الباحثين عن عمل مع الفرص المتاحة . فمن جهة تتولى وزارة العمل والشئون الاجتماعية مسئولية تنفيذ أحكام نظام العمل والعمال وتوفير خدمات الارشاد والتوظيف للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص . ومن جهة ثانية ، يتولى الديوان العام للخدمة المدنية مسئولية تعيين كوادر الموظفين والمستخدمين في القطاع الحكومي، وتنظيم علاقات العمل فيه من خلال أنظمة الخدمة المدنية ولوائحها التنفيذية . أما مجلس القوى العاملة فهو مسئول عن وضع السياسات وتنسيق أوجه نشاط كل الجهات ذات العلاقة بتنمية واستخدام القوى العاملة .

وقد اعطت الخطة السادسة موضوع الاحلال وتشجيع القطاع الخاص على اتاحة فرص العمل للمواطنين الأولوية في التنفيذ ، مما يتطلب وضع مجموعة متكاملة من السياسات والاجراءات ومتابعة تنفيذها ، سواء فيما يتعلق بتنمية القوى البشرية الوطنية واحلالها ، أو فيما يتعلق بتحسين خدمات سوق العمل وتبادل معلوماته .

١/٦/٦ سياسات تنمية القوى البشرية الوطنية :

تتناول السياسات الآتية سبل التنمية النوعية للقوى البشرية الوطنية من خلال اكسابها مهارات ومؤهلات تتناسب واحتياجات الاقتصاد الوطني :

(١) التعليم العام والجامعي :

ستقوم الجهات المعنية بمعالجة الجوانب التي تؤثر سلبا على نوعية القوى العاملة من خلال المزيد من الاهتمام بالتعليم العام بمراحله المختلفة بما في ذلك مكافحة الأمية وفق خطة زمنية محددة ، والتأكيد على وجوب التعليم الابتدائي للبنين والبنات . كما سيتم خلال خطة التنمية السادسة دراسة أسباب التسرب من مختلف مراحل التعليم ومراكز التدريب لوضع الاجراءات والنظم الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة وتخفيض معدلاتها بما يقلل من الهدر المادي الناتج عن التسرب ويغلق مصدرا غير مباشر للعمالة ضعيفة التأهيل ، وسوف تشمل الدراسات مدى جدوى تطبيق نظم الحوافز في معالجة هذه الظواهر .

وتشمل السياسات والاجراءات التنفيذية في مجال التعليم الجامعي ، اعادة النظر في سياسة القبول الحالية بالجامعات عن طريق وضع معايير محددة تتفق عليها الجامعات ضمن موضوعات دراسة مستقبل التعليم فوق الثانوي ، كماسيتم توسعة الفترات العملية التطبيقية في مناهج المرحلة الجامعية بهدف اكساب الخريجين بعض المهارات قبل الالتحاق بسوق العمل . ويعالج الفصل (العاشر) والخاص بالموارد البشرية جميع القضايا والسياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب بتفاصيل أكثر .

(٢) **التخصصات العلمية :**

في اتجاه تحقيق المزيد من التوافق بين حاجة سوق العمل وبين الهيكل المهني للعمالة السعودية، سوف يتم العمل على تحقيق التوازن بين مختلف التخصصات العلمية والأدبية ، وذلك من خلال تشجيع الطلاب على الالتحاق بالتخصصات العلمية التي يشتد عليها الطلب باستمرار ، ومن ذلك على وجه الخصوص تخصصات الطب ، وطب الأسنان ، والعلوم الطبية المساعدة ، والتخصصات الهندسية ، وعلوم الكمبيوتر والالكترونيات والفيزياء والكيمياء . ومن الوسائل الممكن استخدامها في هذا الشأن توجيه سياسات القبول في الجامعات بما يتفق ومتطلبات التنمية مع دراسة قصر المكافآت التي تمنح للطلاب على تلك التخصصات . ومن الاجراءات الأخرى لتعزيز التخصصات العلمية التوسع في ايجاد تخصصات جديدة للبنات في الجامعات والكليات في الطب بفروعه المختلفة والادارة الصحية والتخصصات العلمية الأخرى المطلوبة في سوق العمل . كما سيتم تشجيع القطاع الخاص على انشاء كليات ومعاهد تركز بصفة رئيسية على التخصصات العلمية والتقنية .

(٣) **التعليم الفني والتدريب المهني :**

تمثل العمالة الفنية والمهنية جزءا هاما من الهيكل المهني اللازم لتحقيق متطلبات التنمية ، ومع طموحات التنمية في المملكة فان النقص في العمالة الوطنية من هذه الفئة يمثل دافعا لاستقدام العمالة غير السعودية من جهة مع صعوبة احلال تلك العمالة بعمالة سعودية من جهة أخرى . وفي سبيل تعزيز التعليم الفني والتدريب المهني سوف يتم خلال خطة التنمية السادسة ادخال تحسينات كمية وكيفية على نظم التعليم الفني والتدريب المهني وبما يشجع المزيد من الطلبة على الالتحاق ببرامج تلك النظم . وسوف يتم أيضا انشاء عدد من المعاهد الفنية والمهنية الثانوية لاستيعاب عدد أكبر من خريجي المرحلة المتوسطة مع ايجاد منافذ لاستكمال دراسة المتميزين منهم في الكليات التقنية التي سيتم زيادة أعدادها وطاقة القائم منها. كما سيتم تحديد النسبة المئوية لكل مرحلة بعد المرحلة المتوسطة بما يكفل توجيه الأعداد الأخرى للتعليم الفني والكليات التقنية .

(٤) **التدريب قبل الخدمة وأثنائها :**

سوف يتم تدريب أو اعادة تأهيل الخريجين الذين لا تتناسب مؤهلاتهم وفرص العمل المتاحة ، باعطائهم دورات متخصصة مكثفة . وفي هذا الصدد ستقوم وزارة العمل والشئون الاجتماعية بتعزيز برامج التدريب قبل الخدمة وأثناءها ، بالتنسيق مع عدد من الجهات مثل الغرف التجارية والمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والجامعات وبعض المؤسسات والشركات الكبيرة . كما سيقوم الديوان العام للخدمة المدنية ضمن اطار تنفيذ خطط الاحلال في القطاع الحكومي بتنسيق جهود الجهات التدريبية التي ستعمل على تخصيص امكاناتها لهذا الغرض ، واعطائها الأولوية فوق أي عمل آخر . هذا ، وسيتم اعادة تنشيط دور ادارة برامج التدريب على رأس العمل في المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني .

٢/٦/٦ **سياسات احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :**

تتضمن سياسات الاحلال اجراءات ذات صبغة تشجيعية وأخرى ذات صبغة الزامية .. حيث لا يمكن لقوى السوق وحدها تحقيق أهداف الاحلال سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص . وعليه فان نجاح خطط الاحلال يتطلب :

- ★ ربط القروض والتسهيلات الحكومية التي تستفيد منها كل مؤسسة أو شركة في القطاع الخاص بما تنفذه من التزامات نحو السعودة .
- ★ قيام الجهات الحكومية المختصة بتنفيذ قرارات مجلس القوى العاملة ومتابعتها فيما يخص أعداد العاملين غير السعوديين بالمملكة ، والوظائف التي ينبغي قصرها على المواطنين ، ونسب الاحلال والتوظيف والتدريب التي يتحتم على مؤسسات القطاع الخاص وشركاته بمختلف أحجامها الالتزام بها .
- ★ استمرار العمل على ترشيد الاستقدام وقصره ما أمكن على العمالة الماهرة وشبه الماهرة ، وتخفيف الطلب على العمالة غير المنتجة في الخدمات الجماعية والشخصية .
- ★ تبني خطة اعلامية تسهم في تشجيع الباحثين عن عمل العمل في القطاع الخاص ، اضافة الى توضيح مجالات عمل جديدة يمكن للمرأة مزاولتها بما يتفق والشريعة الاسلامية .
- ★ تعزيز جهود تشجيع المرأة على الاستثمار وتسهيل الاجراءات لمزاولة عدد من المهن الحرة مثل العيادات الخاصة ومكاتب الترجمة وأي من المشاريع ذات العلاقة بالصناعة والخدمات التي تتوافق مع الشريعة الاسلامية والتي يمكن للدولة تشجيعها اذا ما ثبتت جدواها الاقتصادية والاجتماعية .

★ استمرار الديوان العام للخدمة المدنية في تنفيذ قرارات الاحلال في القطاع الحكومي، ومتابعة خطط الاحلال التي ينبغي على كل وزارة وجهة حكومية وضعها سنويا ، مع التركيز بصفة خاصة على مرافق الدولة الهامة وعلى زيادة مجالات عمل المرأة . كما سيعمل الديوان على ايجاد الحلول المناسبة لمشكلات التوظيف والاحلال خارج نطاق المدن الرئيسة ، مع ما يتطلب ذلك من اعادة توزيع الوظائف الشاغرة في القطاع الحكومي .

٣/٦/٦ سياسات خدمات سوق العمل :

سيتم تنفيذ السياسات الآتية بهدف جعل خدمات التوظيف أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل . ولهذا الغرض لا بد من :

★ دعم قدرات وزارة العمل والشئون الاجتماعية المادية والبشرية لتتمكن من مضاعفة جهودها في مهامها التفتيشية وفي تسجيل الباحثين عن عمل وتقديم خدمات التوجيه والتوظف لهم ومتابعة أوضاعهم ، علاوة على انشاء مركز وطني لنظام معلومات الوظائف الشاغرة .

★ التوسع في تقديم خدمات الارشاد المهني للطلبة .

★ مضاعفة الجهود لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالسكان وسوق العمل بشكل دوري ومنتظم ، واجراء التعداد الشامل للسكان والمساكن كل (١٠) سنوات مع اجراء مسح آخر للسكان باستخدام العينة كل (٥) سنوات .

★ اتاحة معلومات سوق العمل بشكل دوري ومنتظم للأفراد في القوى العاملة وأصحاب العمل والطلبة والمؤسسات التعليمية والتدريبية للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفى .

★ توحيد نظام تصنيف وتوصيف الوظائف المستخدم حاليا بما يطابق التصنيف السعودي للمهن وتعميم استخدام التصنيف الموحد لجميع الجهات .

الفصل السابع

الموارد الطبيعية

٧ — الموارد الطبيعية :

يلقى هذا الفصل الضوء على الانجازات التي تمت خلال خطة التنمية الخامسة في كل من قطاع المياه والطاقة والثروة المعدنية ، كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/٧ الميـــاه :

١/١/٧ الوضـع الراهـن :

تعدالمياه في المملكة بحكم ظروفها المناخية والبيئية أكثر الموارد أهمية بين الموارد الطبيعية كافة ، وتعد ندرة المياه العذبة بالمملكة من بين أهم المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي ظل هذه الظروف تتحدد تنمية موارد المياه من خلال نمط معقد من علاقات العرض والطلب . فمن ناحية ، يحدد النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة حجم الطلب على المياه ، ومن الناحية الأخرى ، فان توافر المياه ونوعيتها وتكلفتها تؤثر في امكان حدوث هذا النمو وفي طبيعة نطاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية البعيدة المدى . لذلك فان التخطيط للمياه يعتبر جزءا لايتجزأ من عملية التخطيط الشامل .

ويمكن تصنيف الموارد المائية المتاحة حاليا في المملكة الى أربع فئات : المياه السطحية ، المياه الجوفية ، مياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة . وتوجد المياه السطحية بصورة رئيسية في المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية الغربية من المملكة ، حيث تكون الأمطار الموسمية كافية لاحداث سيول . كما يوجد نوعان من الطبقات الجوفية الحاملة للمياه في المملكة : طبقات مياه جوفية قابلة للتجديد وهي المياه المخزنة في رواسب الأودية وما تحتها من صخور مفتتة ومشققة ، وطبقات مياه جوفية غير قابلة للتجديد (العميقة) في منطقة الصخور الرسوبية التي تحمل المياه في (١٦) طبقة رئيسية وثانوية حاملة للمياه وغالبا ماتكون التغذية محدودة في الأجزاء المحصورة فيها ، وطبقا لتقديرات عام ١٤١٥/١٤١٤هـ توفر المياه السطحية والجوفية القابلة للتجديد معا ما يعادل (٨ر١٣٪) من اجمالي الاحتياجات المائية للمملكة ، بينما توفر المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة) ما يعادل (٥ر٨١٪) من اجمالي الاحتياجات المائية . وقد بلغت عمليات تحلية مياه البحر مرحلة متقدمة من التطور ، حيث توجد بالمملكة في الوقت الحالي محطات لتحلية المياه من أكبر المحطات في العالم، ومع ذلك، فان هذا المصدر لايوفر سوى (٩ر٣٪) فقط من اجمالي الاحتياجات المائية ، أما مياه الصرف الصحي المعالجة فلا تزال في المراحل الأولية من التطوير وتوفر نحو (٨ر٠٪) من اجمالي الاحتياجات المائية .

ولقد تحققت الانجازات التالية في قطاع المياه خلال فترة خطة التنمية الخامسة :

★ في مجال تطوير محطات التحلية استمرت عمليات التشغيل للمحطات القائمة التي يبلغ اجمالي طاقتها الانتاجية نحو (٩ر١) مليون متر مكعب يوميا من المياه المحلاة ، وبدىء في تنفيذ (٤) محطات تحلية جديدة تقدر طاقتها الانتاجية بعد التشغيل بمليون متر مكعب يوميا من المياه المحلاة ستضاف الى الطاقة الانتاجية الحالية .

★ وفي مجال تنمية موارد المياه الطبيعية تم الانتهاء من انشاء (٣) سدود جديدة ليصل اجمالي السدود بالمملكة الى (١٨٣) سدا ، تبلغ مجموع سعتها التخزينية (٤٥٠) مليون متر مكعب . ومازال هناك سدود أخرى تحت التنفيذ من أهمها سد خادم الحرمين الشريفين بوادي بيشة الذى تبلغ طاقته التخزينية (٣٢٥) مليون متر مكعب .

★ كما تم مراجعة وتحديث بعض الأنظمة واللوائح التنفيذية للمحافظة على المياه حيث تم اصدار قرارات بحظر الحفر في بعض مناطق مختارة بالمملكة التي ظهر فيها انخفاض في مستوى المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة) .

★ تم الانتهاء من عدة مشاريع مياه متوسطة الحجم من أبرزها : مشروع عفيف والدوادمي، مشروع مياه سدير الكبير ، مشروع مياه نفي ومشروع مياه ضرما والمزاحمية .

★ واستمر القطاع في تأمين امدادات المياه لجميع القطاعات المستهلكة من الموارد المائية المتاحة .

٢/١/٧ القضايا الأساسية :

على الرغم من الانجازات الكبيرة التي تم تحقيقها لمواجهة احتياجات المملكة من المياه ، الا أن الزيادة السريعة والمستمرة في استهلاك المياه تثير بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالسياسات الرامية الى تحقيق المزيد من التنمية لقطاع المياه خلال فترة خطة التنمية السادسة وما بعدها ومن هذه القضايا :

★ الزيادة المطردة في معدلات استهلاك المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة) ، حيث أدت هذه الزيادة الى تغير في الميزان الوطني للمياه وكذلك الى انخفاض جودة المياه الجوفية في بعض المناطق .

★ استمرار قطاع الزراعة في استهلاك حوالي (٩٠٪) من اجمالي موارد المياه المستغلة ، واعتماد التوسع في انتاج الحبوب بدرجة كبيرة على المياه الجوفية غير القابلة للتجديد في معظم المناطق .

* عدم الانتهاء من استكمال تنفيذ الدراسات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية التفصيلية اللازمة لتدعيم وتحديث قاعدة بيانات المياه ، كما لم يتم اصدار الخطة الوطنية للمياه .
* استمرار تناقص كميات المياه المتدفقة من العيون الطبيعية المستغلة من قبل هيئة الري والصرف بالأحساء .
* نقص الكوادر الفنية الوطنية المدربة في مجال بعض التقنيات الحديثة للمياه .

٣/١/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

استمر قطاع المياه خلال فترة خطة التنمية الخامسة في مواصلة برامج تطوير الكوادر السعودية العاملة والتأكيد على عملية السعودة بالتنسيق مع الأجهزة الحكومية الأخرى والجهات ذات العلاقة ، حيث ارتفعت نسبة السعوديين المعينين على الوظائف المعتمدة في الباب الأول من ميزانية وزارة الزراعة والمياه والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من (٩٤٪) في بداية الخطة الخامسة الى (٩٦٪) في نهايتها ، ويتوقع ان تصل هذه النسبة مع نهاية خطة التنمية السادسة الى (٩٩٪) .

٤/١/٧ الكفاءة الاقتصادية :

تؤكد سياسات القطاع على تحسين الكفاءة الانتاجية من خلال التنمية المستمرة للقوى البشرية العاملة في مجال المياه ووضع أسس استغلال موارد المياه بصورة اقتصادية وتعزيز الموارد المائية ومراقبتها وتطبيق الوسائل الفعالة والتقنيات الحديثة التي تؤدي الى تحقيق كفاءة توزيع المياه على الأنشطة المختلفة .

ولقد تم رفع متوسط انتاجية القوى العاملة في انتاج تحلية المياه المالحة من (٣٥١٢) مترمكعب/يوم/فرد في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٣٦٩٦) مترمكعب/يوم/فرد في نهاية خطة التنمية الخامسة ١٤١٤/١٤١٥هـ ، مما زاد في انتاجية العامل بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٪) خلال الخطة . كما تم استخدام الغاز الطبيعي في انتاج المياه المحلاة في محطات الساحل الشرقي بدلا من وقود الديزل ذي التكلفة العالية نسبيا ، وزادت نسبة استخدام الغاز الطبيعي في مجال انتاج المياه المحلاة خلال الخطة الأمر الذي ساهم في تحقيق رفع الكفاءة الاقتصادية لانتاج المياه المحلاة .

وبهدف تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المائية في المملكة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية سوف يتم استكمال الخطة الوطنية للمياه خلال خطة التنمية السادسة ، بالاضافة الى تنفيذ برنامج ترشيد استهلاك المياه والمتضمن العديد من الاجراءات التي تشمل تنفيذ برنامج لتحصيل الايرادات حسب نظام تعرفة استهلاك المياه ، وكذلك رفع كفاءة مستوى الصيانة لتقليل الفاقد من المياه علاوة على توسيع نطاق شبكات الصرف الصحي واعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الأغراض الزراعية لضمان حسن استغلال المياه .

٥/١/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

قامت الأجهزة الحكومية المعنية بالمياه خلال خطة التنمية الخامسة بأداء مهامها في ادارة وتخطيط شئون المياه مع تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية وذلك من خلال :

أ) اتاحة الفرصة للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية التي يتم تمويلها مباشرة من الدولة كمشاريع برامج خدمات وامدادات المياه وانشاء محطات التحلية .

ب) اعطاء الفرصة للقطاع الخاص لتشغيل وصيانة المرافق المائية القائمة التي تديرها الدولة .

ج) تقديم الخدمات المساندة والمشورة الفنية بما يمكن القطاع الخاص من العمل بمرونة وفاعلية .

وقد قام القطاع الخاص خلال خطة التنمية الخامسة بتنفيذ معظم المشروعات الممولة من ميزانية الدولة منها على سبيل المثال ما يلي :

أولاً : مشاريع تنمية وخدمات وامدادات المياه (وزارة الزراعة والمياه ــ شئون المياه):

أ) حفر (٢٤٥) بئرا لمياه الشرب وانشاء (٣) سدود تخزينية .

ب) تنفيذ مشاريع امدادات المياه لمدن المملكة الكبيرة والمتوسطة لـ (٥) مناطق بالمملكة تغطى (١٠٧) قرى وهجر .

ج) توريد وتركيب (٢٥٤) وحدة ضخ على الآبار .

د) تأمين المياه بالناقلات بمتوسط (٤٣٠) ألف رد سنويا وتأجير (٥٠) مشروعا أهليا .

هـ) تشغيل وصيانة (١٨٣) سدا يبلغ اجمالي سعتها التخزينية (٤٥٠) مليون متر مكعب من المياه .

و) تشغيل وصيانة (١٠١٠) مشاريع مياه للشرب في القرى والهجر .

ز) تشغيل البرنامج التنفيذي لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة للأغراض الزراعية في منطقة الرياض وبطاقة (٣٠٠) ألف متر مكعب يوميا .

ح) تشغيل وصيانة (٩) محطات تنقية .

ولقد بلغت التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع خلال خطة التنمية الخامسة نحو (٣٨٠٠) مليون ريال .

ثانياً : مشاريع انشاء محطات التحلية والمرافق المرتبطة بها (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) حيث يجرى تنفيذ (٤) محطات تحلية جديدة وبطاقة انتاجية قدرها مليون متر مكعب يوميا .

ولقد قدرت التكلفة الاجمالية لهذه المشاريع خلال خطة التنمية الخامسة نحو (١٥٣٠٠) مليون ريال .

وسيتم اتاحة الفرصة للقطاع الخاص خلال خطة التنمية السادسة لتنفيذ المشروعات المائية المعتمدة في اطار برنامج تنمية وخدمات وامدادات المياه . وسيكون للقطاع الخاص أيضا دور مميز في عمليات انشاء محطات التحلية .

٦/١/٧ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع المياه من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/١/٧ الأهـــــداف :

تتضمن أهداف التنمية الرئيسية لقطاع المياه ما يلي :

- ★ توفير كميات كافية من المياه ذات النوعية الجيدة لتلبية احتياجات السكان والقطاعات الانتاجية والخدمات العامة الأخرى بصورة أكثر كفاءة وفاعلية .
- ★ المحافظة على موارد المياه ـــ خاصة المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة) ـــ والعمل على تنميتها بمستويات معقولة لمواجهة الطلب الحالي والمستقبلي .
- ★ الاستمرار في تحسين الأداء في الادارة والتشغيل والصيانة لمرافق المياه العاملة ـــ كمحطات التحلية ـــ والعمل على تخفيض تكلفتها كلما كان ذلك ممكنا .
- ★ زيادة فاعلية واستغلال مصادر المياه غير التقليدية ، كمياه البحر المحلاة ومياه الصرف الصحي والزراعي المعاد استخدامها لتعضيد الموارد المائية الطبيعية بالمملكة .
- ★ رفع كفاءة الكوادر السعودية وتطوير قدراتها لمواجهة التطور المستمر في أساليب تقنية المياه .

٢/٦/١/٧ الســـياســـات :

سيتم اتباع السياسات التالية خلال خطة التنمية السادسة لتحقيق هذه الأهداف :

- ★ جعل المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما في تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الدولة والقطاع الخاص .

* الاستمرار في برنامج الدراسات المائية بغرض تحديث المعلومات الهيدرولوجية عن الطبقات الجوفية الحاملة للمياه ودراسات الامكانات المائية لبعض المناطق .

* العمل على اصدار الخطة الوطنية للمياه بأسرع وقت ممكن من خلال مراجعة وتحديث الدراسات السابق اجراؤها عن موارد المياه المتاحة وتحديد الطلب عليها للأغراض المختلفة حتى يمكن وضع السياسات المائية المناسبة لها .

* وضع قواعد لأساليب التشغيل والصيانة لمرافق المياه القائمة والمحافظة على كفاءتها الانتاجية .

* مواصلة تنفيذ مشاريع امدادات المياه مع اعطاء الأولوية لحاجة السكان من مياه الشرب .

* التوسع في استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للأغراض الزراعية والترفيهية ودراسة امكانية الاستفادة منها للأغراض الصناعية .

* اعداد برامج التدريب المناسبة للقوى البشرية العاملة بالقطاع .

* الاستمرار في اصدار ومراجعة النظم واللوائح التنظيمية التي تنظم استهلاك وترشيد المياه لجميع الأغراض وتؤدي الى المحافظة على المياه واستغلالها بناء على أسس اقتصادية ما أمكن ذلك .

* تطوير برنامج تحصيل الايرادات حسب نظام تعرفة استهلاك المياه لتوفير موارد مالية كافية تغطي النفقات التشغيلية لانتاج المياه وتوزيعها على مختلف فئات المستهلكين .

٣/٦/١/٧ البرامج :

يتم خلال فترة خطة التنمية السادسة تنفيذ البرامج الرئيسية لقطاع المياه عن طريق ثلاث جهات تنفيذية على النحو التالي :

وزارة الزراعة والمياه ــ وكالة الوزارة لشئون المياه :

ولها ثلاثة برامج رئيسية هي :

* **تنمية موارد المياه :**

ويتضمن هذا البرنامج الدراسات الهيدروجيولوجية والهيدرولوجية ودراسات اعادة استخدام مياه الصرف الصحي وحفر الآبار وانشاء السدود ، واعداد الخطة الوطنية للمياه .

* **امدادات مياه الشرب :**

ويهدف البرنامج الى انشاء شبكات ومشروعات مياه الشرب والمرافق المائية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من المياه في المناطق والمدن التي لا يتوافر بها مصالح مياه أو بلديات أو مجمعات قروية والتي لا تزال تعاني من نقص في امدادات المياه .

* **الصيانة والتشغيل :**

ويتضمن البرنامج تشغيل شبكات ومشروعات مياه الشرب والمرافق التابعة وصيانتها وتأمين مياه الشرب عن طريق الناقلات للمناطق الريفية والنائية .

المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة :

ولها برنامجان رئيسيان ، هما :

* انشاء محطات التحلية الجديدة .
* الصيانة والتشغيل للمحطات القائمة والجديدة .

هيئة الري والصرف بالأحساء :

وتشمل برامج الهيئة :

* **البحوث والدراسات وتنمية الموارد المائية :**

ويهدف البرنامج الى توفير المعلومات والبيانات الصحيحة عن المياه واجراء الدراسات الهيدرولوجية لتحديد الاستغلال الأمثل للموارد والعمل على ترشيد استخدام مياه الري وتحديد المقننات المائية للمحاصيل وحفر الآبار للوفاء بالاحتياجات الاضافية من المياه .

* **الصيانة والتشغيل :**

ويتم في اطار هذا البرنامج تشغيل وصيانة مرافق المياه القائمة وأعمالها .

أما البرامج الرئيسية لوزارة الشئون البلدية والقروية ومصالحها والمرتبطة بأعمال المياه فهي تتضمن الاستمرار في انشاء شبكات توزيع المياه وتشغيلها بالاضافة الى استكمال تركيب التوصيلات المنزلية وأنظمة معالجة مياه الصرف الصحي .

٧/١/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

تتمثل الأهداف المحددة لقطاع المياه خلال فترة الخطة السادسة في تخفيض اجمالي استهلاك المياه من (١٨ر٢) بليون متر مكعب في عام ١٤١٥/٤١٤هـ الى (١٧ر٥) بليون متر مكعب في عام ١٤٢٠/٤١٩هـ وتخفيض استخدام المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة) من نحو (١٤ر٨) بليون متر مكعب الى (١٣ر٠) بليون متر مكعب خلال الفترة نفسها . وسوف يتم تحقيق هذه الأهداف المحددة من خلال تخفيض استهلاك الزراعة من المياه بمعدل سنوي يبلغ (٢ر٢٪) في المتوسط مع تحقيق معدلات نمو متوازنة لاستهلاك المياه للأغراض الأخرى .

ويوضح **الجدول رقم (١/٧)** الميزان الوطني للمياه المستهدف خلال فترة خطة التنمية السادسة .

جـدول رقم (١/٧)
ميزان المياه الوطني المستهدف
خلال خطة التنمية السادسة

(مليون متر مكعب / سنة)

	١٤١٥/٤١٤هـ	١٤٢٠/٤١٩هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
الطلب على المياه :			
ـ الأغراض البلدية والصناعية	١٨٠٠	٢٨٠٠	٩ر٢
ـ الأغراض الزراعية	١٦٤٠٠	١٤٧٠٠	(٢ر٢) *
اجمالي الطلب	**١٨٢٠٠**	**١٧٥٠٠**	(٠ر٨) *
الموارد المائية المتاحة :			
ـ المياه السطحية والجوفية القابلة للتجديد	٢٥٠٠	٣٠٠٠	٣ر٧
ـ المياه الجوفية غير القابلة للتجديد (العميقة)	١٤٨٣٦	١٣٠٤٠	(٢ر٦) *
ـ مياه البحر المحلاة	٧١٤	١١٥٠	١٠ر٠
ـ مياه الصرف الصحي المعالجة	١٥٠	٣١٠	١٥ر٦
اجمالي الموارد	**١٨٢٠٠**	**١٧٥٠٠**	(٠ر٨) *

* معدل نمو سالب .

٢/٧ الطـاقـــة :

١/٢/٧ الوضـــع الراهـــن :

يحتل قطاع الطاقة مركزا رئيسا في اقتصاد المملكة نظرا لكونها من أكبر منتجي ومصدري البترول في العالم فضلا عن امتلاكها لأكبر احتياطي بترولي معروف عالميا . كما يشكل قطاع الطاقة محورا رئيسا للسياسة التجارية الدولية للمملكة والتي تسعى الى تعزيز الايرادات النفطية ضمن حدود المحافظة على حصة النفط في سوق الطاقة . وعلى الرغم من التقدم الذي تم احرازه في تخفيض الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل الوطني ، وذلك ضمن التوجه الاستراتيجي الهادف الى احداث تغيير في هيكل الاقتصاد الوطني على المدى الطويل ، من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مصادر الدخل البديلة ، الا أن العائدات البترولية ستبقى ولسنوات عديدة قادمة مصدرا رئيسا للدخل العام ، وبالتالي سيبقى قطاع الطاقة المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية وأحد ركائزها الرئيسة .

شهدت أسواق النفط العالمية حالة من عدم الاستقرار قبيل وابان حرب الخليج نجمت عن قلق السوق من احتمال انقطاع امدادات النفط من المنطقة ، مما حدا بالمملكة العربية السعودية وبعض الدول القادرة على زيادة انتاجها الى رفع الانتاج لتعويض الانخفاض في الامدادات النفطية ، الذي أدى بدوره الى اعادة الاستقرار الى الأسواق وجنبها الاضطرابات التي تسيء الى مستقبل النفط في أسواق الطاقة العالمية . وجاء ذلك تمشيا مع استراتيجية المملكة المعلنة في هذا المجال الهادفة الى استقرار أسواق النفط .

وقد وصل انتاج المملكة من النفط الخام الى حوالي (٨) ملايين برميل يوميا في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، ويمثل هذا نسبة (٤ر١٣٪) من الانتاج العالمي و(٦ر٣٢٪) من انتاج أوبك (**الجدول رقم ٢/٧**) .

وقد أثمرت برامج الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز خلال خطة التنمية الخامسة الى اضافة (٩ر٣) بليون برميل الى احتياطي الزيت الخام ليصل الى (٤ر٢٦١) بليون برميل في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ . وزاد الاحتياطي من الغاز الطبيعي بمقدار (١٦٠) بليون متر مكعب خلال الفترة نفسها ، وقد جاءت تلك الاضافات من الحقول الحالية وحقول جديدة تم اكتشافها في المنطقة الوسطى جنوب مدينة الرياض . وقد كان لتلك الاكتشافات الجديدة أهمية خاصة لكون الزيت الخام في تلك الحقول أخف نوع يكتشف في المملكة ويحتوي على نسبة قليلة جدا من الكبريت . كما تم اكتشاف احتياطيات هيدروكربونية في السهل الساحلي للبحر الأحمر في كل من جيزان ، ومدين ، والوجه ، وأيضا في المنطقة الشمالية الغربية من المملكة في الكهف قرب الجوف . وقد ساهم استعمال أحدث تقنيات التنقيب وتحليل البيانات اسهاما كبيرا في تحقيق هذه النتائج الجيدة .

وعلى صعيد قطاع التكرير فقد استقرت قدرة التكرير الأساسية على (١ر٥٧) مليون برميل يوميا ، ونما حجم المنتجات البترولية المكررة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٠ر٣٪) في السنوات الأربع الأولى من خطة التنمية الخامسة (الجدول رقم ٣/٧) . أما الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية فقد ازداد من (٤١٢) مليون برميل من النفط المعادل عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ الى (٤ر٥٥٧) مليون برميل عام ١٤١٤/١٤١٣هـ بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨ر٧٪) . وتوزعت معدلات النمو السنوية للاستهلاك المحلي للفئات الرئيسة للطاقة الأولية على النحو التالي : (٨ر٦٪) للمنتجات المكررة ، و(٠ر١٥٪) للزيت الخام للحرق المباشر ، و(٢ر٧٪) للغاز الطبيعي .

كما شهد قطاع الطاقة تطورات مهمة أخرى خلال فترة خطة التنمية الخامسة كان أبرزها :

- دمج جميع عمليات التكرير والتوزيع والتسويق في المملكة وخارجها ضمن شركة أرامكو السعودية ، وتهدف هذه الخطوة الى تحقيق التكامل الرأسي للصناعة البترولية مما سيتيح التعامل بمرونة مع معطيات أسواق الطاقة محليا ودوليا ، ويسهم في تحسين مستويات الكفاءة والانتاجية .

- تطوير مرافق نقل وتخزين البترول ، حيث تم زيادة عدد السفن المملوكة لشركة أرامكو من أربع سفن الى (٢٣) سفينة بلغت طاقتها الاجمالية (٥٢) مليون برميل في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ . كما تم رفع طاقة خط أنابيب زيت الخام الممتد من شرق المملكة الى غربها من (٢ر٣) مليون برميل الى (٥) ملايين برميل يوميا خلال خطة التنمية الخامسة ، وتم رفع طاقة تصدير الزيت الخام من ميناء ينبع لتصدير النفط بنسبة (٦٠٪) لتصبح (٢ر٤) مليون برميل يوميا .

- الدخول في مشروع مشترك للتكرير والتسويق مع شركة « سانج يانج للتكرير » في كوريا الجنوبية ، ومع شركة « بترون » وهي أكبر شركة للتكرير والتسويق في جمهورية الفلبين . كما تم تأسيس شركتين عالميتين لخدمات التسويق في كل من المملكة المتحدة واليابان . وقد اتخذت تلك الخطوات في اطار السياسة الهادفة الى تعزيز وضمان دور البترول السعودي في الأسواق العالمية .

جـــدول رقم (٢/٧)
تطور المؤشرات الرئيسة للنفط والغاز الطبيعي
خلال الخطة الخمسية الخامسة

	١٤١٠/١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)	١٤١٤/١٤١٣هـ (١٩٩٣م)	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤١٠/١٤٠٩هـ — ١٤١٤/١٤١٣هـ
انتـاج المملكـة من النـفـط الخـام (مليـون برميـل يوميـاً)	٥ر٠٦	٨ر٠٥	١٢ر٣
الانتاج التراكمي للمملكة من النفط الخام (بليـون برميـل)	٥٧ر٢	٦٨ر٥	٤ر٦
احتيـاطي النـفـط الخـام (بليون برميل)	٢٥٧ر٥	٢٦١ر٤	٠ر٤
احتياطي الغاز الطبيعي (بليون متر مكعب)	٥١٠٦ر٠	٥٢٦٥ر٨	٠ر٨
حصة المملكة من انتاج النفط الخام (٪) :			
— في انتـاج أوبـك	٢٣ر٢	٣٢ر٦	٨ر٩
— في انتـاج العـالم	٨ر٣	١٣ر٤	١٢ر٧

جـــدول رقم (٣/٧)
طاقة التكرير واستهلاك الطاقة المحلي
خلال خطة التنمية الخامسة

	١٤١٠/١٤٠٩هـ	١٤١٤/١٤١٣هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤١٠/١٤٠٩هـ — ١٤١٤/١٤١٣هـ
قدرة التكرير (مليون برميل يومياً)	١ر٧٦	١ر٥٧	— ٢ر٨
انتاج منتجات التكرير (مليون برميل)	٤٨٧ر٦	٥٤٨ر٨	٣ر٠
عامل استغلال المصافي (٪)	٧٦ر٣	٩٦ر١	٥ر٩
الاستهـلاك المحلي من الـطـاقـة الأولـيـة (مليون برميل نفط معادل) منها :	٤١٢ر٠	٥٥٧ر٤	٧ر٨
— منتجات مكررة	٢١٥ر٤	٢٨٠ر١	٦ر٨
— نفط خام للاستهلاك المباشر	٤٠ر٦	٧١ر١	١٥ر٠
— غاز طبيعي	١٥٦ر٠	٢٠٦ر٢	٧ر٢

٢/٢/٧ **القضايا الأساسية :**

يواجه قطاع الطاقة القضايا الأساسية التالية :

أنماط الطلب المحلي على البترول :

تؤثر أنماط الاستهلاك المحلي للبترول ومنتجاته تأثيرا سلبيا على العوائد الاقتصادية الممكنة من انتاج وتسويق الزيت الخام ومنتجاته وعلى التشغيل الأمثل للمصافى . فاستخدام الزيت الخام وزيت الديزل للوقود في بعض محطات توليد الكهرباء ومحطات تحلية المياه المالحة بدلا من استخدام زيت الوقود الثقيل — ذي القيمة الأقل والمتوفر محليا — أو الغاز الطبيعي ، هذا الاستخدام من شأنه أن يسبب ضغطا على الامدادات المحلية من هذه المنتجات ذات القيمة الأعلى ويؤثر على فرص تصديرها .

مستويات الأسعار المحلية :

تشكل الأسعار المحلية المنخفضة للمنتجات النفطية والزيت الخام سببا رئيسا للمعدلات المرتفعة للنمو في الاستهلاك وعائقا أمام ترشيد ذلك الاستهلاك والمحافظة على الموارد الوطنية . هذا الى جانب ما يفرضه ارتفاع معدلات الاستهلاك المحلي من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة المتمثلة في قيمة مايضحى به من صادرات . ويعكس انخفاض الأسعار المحلية ارتفاع حجم الاعانة الضمنية (غير المباشرة) على المنتجات البترولية التي وصلت عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (١٩٩٣م) الى حوالي (٧٧٪) من سعر التصدير للديزل ، و (٧٦٪) للزيت الخام و (٤١٪) للجازولين .

تمويل استثمارات القطاع البترولي :

يتطلب تنمية القدرة الانتاجية لقطاع البترول والمحافظة عليها استثمارات عالية . وقد قام صندوق الاستثمارات العامة بدور رئيس في توفير التمويل المطلوب للقطاع ، كما مولت شركة أرامكو السعودية في الماضي بعض التوسعات من مصادرها الذاتية . الا أن ضخامة الاستثمارات المطلوبة يستلزم النظر في جميع المصادر المتاحة للتمويل ومن بينها مصادر التمويل في الداخل ، والاستفادة من تلك المصادر بالشكل الذي تتحقق معه الكفاءة في توسيع الاستثمار .

اعادة تحديد دور المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) :

بعد اعادة هيكلة الصناعة البترولية السعودية التي شملت دمج أنشطة التكرير والتوزيع والتسويق في أرامكو السعودية ، واعادة تنظيم النشاطات المتعلقة بزيوت التشحيم ، وتوحيد نشاط التعدين ، أصبح من الأهمية مراجعة الدور الذي ستضطلع به بترومين في المستقبل .

٣/٢/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

تؤدى الشركات العاملة في قطاع الطاقة وعلى رأسها شركة أرامكو السعودية دورا رياديا في مجال تدريب وتأهيل القوى العاملة بهدف رفع كفاءتها الانتاجية من جهة ودعم عملية احلال القوى العاملة الوطنية في جميع النشاطات الفنية والادارية من جهة أخرى . فقد شكل السعوديون نسبة (٧٣٪) من عمالة أرامكو البالغة (٥٨٣٠١) عامل ، كما يشكل السعوديون نسبة (٩٤٪) من موظفي وزارة البترول والثروة المعدنية وعددهم (٧٣٨) موظفا وذلك في عام ١٤١٣/١٤١٢هـ .

ويتوقع أن تساهم عملية اعادة الهيكلة التي يشهدها القطاع في تحقيق المزيد من التقدم في مجال رفع مساهمة العمالة الوطنية خلال فترة خطة التنمية السادسة . كما يتوقع لنسبة السعوديين في وزارة البترول والثروة المعدنية أن تزداد الى (٩٦٪) عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ .

٤/٢/٧ الكفاءة الاقتصادية :

يعد هدف رفع الكفاءة الاقتصادية لقطاع الطاقة من الدوافع الرئيسية لعملية اعادة الهيكلة التي يشهدها القطاع . فبناء صناعة بترولية متكاملة ، وتوحيد النشاطات ذات العلاقة كصناعة الزيوت ، وغيرها ، ليست هدفا بذاته ، بقدر ماهي وسيلة لرفع الفعالية الاقتصادية والادارية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد ، والتعامل بكفاءة مع مقتضيات السوق البترولية محليا ودوليا . وسيتم خلال الخطة السادسة استكمال عملية اعادة الهيكلة والتي ستشتمل على ترسيخ الخطوات التي تم اتخاذها واستكمال المراحل التي يجري تنفيذها .

٥/٢/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يعد القطاع الخاص شريكا رئيسيا في جميع نشاطات قطاع الطاقة المتعددة . حيث يقوم بتوفير الخدمات والمعدات والأجهزة التي تحتاج اليها صناعة النفط والغاز وصناعة التكرير . كما يسهم مباشرة في أنشطة توزيع المنتجات البترولية . وتصنيع زيوت التشحيم . وستشهد فترة الخطة نموا في اسهام القطاع الخاص وتوسعا في دوره المكمل لدور الدولة في قطاع الطاقة ، وذلك من خلال برامج تهدف الى تعريف القطاع الخاص بمتطلبات شركات البترول من الأعمال المساندة والخدمات وتشجيع البنوك المحلية على منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص لاستثمارها في الأعمال المساندة للصناعات البترولية .

٦/٢/٧ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الطاقة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٢/٧ الأهـــــداف :

— العمل على تعزيز دور البترول في الاستهلاك العالمي للطاقة .

— تحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة في السوق المحلية .

— ضمان الاكتفاء الذاتي من الزيوت الأساس وزيادة امكانية تصديرها وانتاج مجموعة متنامية من منتجات الزيوت والشحوم ذات الجودة العالية .

— تشجيع القطاع الخاص لزيادة اسهامه في الصناعات البترولية .

— تنمية الكوادر السعودية وتأهيلها .

— استخدام التقنية المناسبة لحماية البيئة من التلوث أثناء انتاج ونقل وتخزين وتكرير المواد البترولية .

— المحافظة على مصادر المياه وترشيد استهلاكها في عمليات البترول المختلفة .

٢/٦/٢/٧ الســياســات :

سيتم تحقيق أهداف قطاع الطاقة من خلال السياسات التالية :

— دعم السياسات التسعيرية للنفط الخام ومنتجاته محليا ودوليا بهدف تحقيق الحد الأعلى من العائدات الاقتصادية التي تعزز الدخل الوطني مع المحافظة على حصة النفط في سوق الطاقة العالمي .

— توظيف علاقات المملكة الدولية في التصدي لمحاولات فرض الضرائب على النفط الخام ومنتجاته ، خاصة الضرائب التمييزية .

— دعم الجهود العلمية والتقنية الهادفة الى الحد من تأثير استخدامات الطاقة بشكل عام والنفط الخام بشكل خاص على البيئة .

— استكمال عملية اعادة هيكلة صناعة البترول السعودية لتحقيق درجة أفضل من التكامل ومستوى أعلى من الأداء .

— تشجيع ترشيد استهلاك الطاقة وذلك عن طريق توجيه مستهلكي النفط الخام والمنتجات المكررة المرتفعة الثمن عالميا الى المنتجات الأقل ثمنا .

- مشاركة المملكة في تملك مصافي تكرير النفط ومنافذ تسويقه في الأسواق الرئيسة وانشاء أو تحديث المصافي سواء داخل أو خارج المملكة .
- دراسة مشروع انشاء شبكة أنابيب محلية لنقل وتوزيع المنتجات النفطية وتنفيذ ماهو مناسب منها عمليا واقتصاديا .
- دراسة تطوير المصافي للحصول على منتجات خفيفة ونظيفة .
- زيادة الطاقة الانتاجية من الزيوت الأساس في المملكة ، وزيادة حصة بترومين في السوق المحلية والخارجية .
- الاستمرار في برنامج السعودة .
- تعريف القطاع الخاص بمتطلبات شركات البترول من الأعمال المساندة وتشجيع البنوك المحلية على منح القروض والتسهيلات للقطاع الخاص لاستثمارها في الأعمال المساندة للصناعات البترولية .
- تطبيق القوانين البيئية المحلية والاقليمية والدولية التي تلتزم بها المملكة ، واستمرار التوعية البيئية لدى العاملين في قطاع البترول .

٧/٢/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

من المتوقع ان ينمو الاستهلاك المحلي من الطاقة الأولية بمعدل سنوي متوسط مقداره (٣ر٥٪) خلال الخطة السادسة من (٥٥ر١) مليون برميل (زيت معادل) يوميا عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٢ر٠) مليون برميل عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ . كما يتوقع أن تشكل حصة منتجات التكرير نسبة (١ر٤٢٪) من اجمالي الاستهلاك ، وحصة الزيت الخام للحرق المباشر (٢ر١٤٪) ، والغاز الطبيعي (٧ر٣٠٪) ، وسوائل الغاز الطبيعي (١٣٪) وذلك في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ . (**الجدول رقم ٧/٤**) .

وتتمثل الأهداف الرئيسة الأخرى لقطاع الطاقة فيما يلي :

- رفع مستوى الطاقة الانتاجية لزيوت التشحيم الأساسية من (١ر٨) مليون برميل عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٣ر٨) مليون برميل سنويا عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

جدول رقم (٤/٧)
التوقعات لبعض المؤشرات الرئيسة
لقطاع الطاقة في خطة التنمية الخمسية السادسة

	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤١٥ ـ ١٤٢٠هـ
الاستهلاك المحلي للطاقة الأولية (ألف برميل نفط موازى يومياً)	١٥٤٨ر٠	٢٠٠٧ر٠	٥ر٣
الحصة النسبية في مجموعالاستهلاك (٪) :			
ـ لمنتجات التكرير *	٥٠ر٥	٤٢ر١	٣ر٦
ـ للنفط الخام للحرق المباشر	١٢ر٥	١٤ر٢	٢ر٥
ـ للغاز الطبيعي	٣٠ر٣	٣٠ر٧	٠ر٣
ـ لسوائل الغاز الطبيعي	٦ر٧	١٣ر٠	١٤ر٣

* تشمل زيت التشحيم .

٣/٧ الثروة المعدنية :

١/٣/٧ الوضع الراهن :

حرصت المملكة على تعزيز متانة اقتصادها من خلال تنويع قاعدته الانتاجية ، وقد ظل ذلك هدفا رئيسا في جميع خطط التنمية المتعاقبة . ولما كانت الثروة المعدنية التي تزخر بها المملكة تمثل محورا هاما من محاور تنويع القاعدة الانتاجية من خلال تطويرها واستغلالها ، فقد أولت الدولة قدرا كبيرا من الاهتمام بالنشاطات التعدينية وعملت على تأمين الانسياب المستمر والكافي من الاستثمارات اليها .

وقد أثمرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة خلال خطط التنمية السابقة في مجال التعدين الى اكتشاف العديد من المكامن والتواجدات المعدنية ذات المؤشرات الايجابية والتي يمكن أن توفر أساسا راسخا لقيام صناعة تعدينية متطورة على المدى البعيد (**شكل ٧ ـ ١**) ، ويؤدى تنامي عدد المناجم التي تصل الى مرحلة الانتاج الى تعزيز اسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الاجمالي .

شكل (١/٧) - أهم الرواسب المعدنية

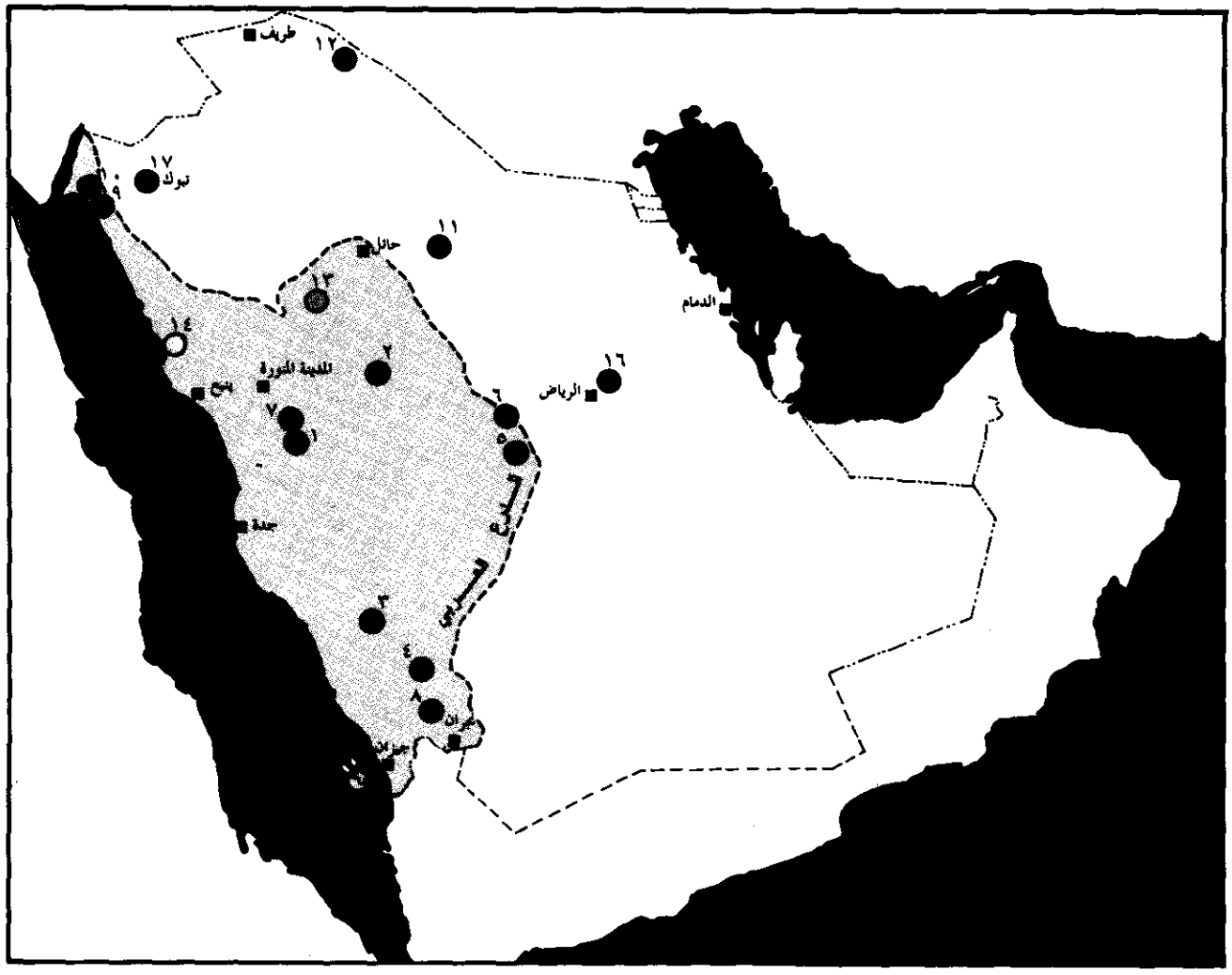

● ذهب وفضة
١- مهد الذهب
٢- الصخيرات
٣- الحجـــار
٤- حمضـــة
٥- الأمـــار

● نحاس وزنك
٦- الخنيفية
٧- جبل صايد
٨- المصـانع

● العناصر الأرضية النادرة
٩- الغـــرية

● حـــديد
١٠- وادي الصواوين

● ألومنيـــوم
١١- الزبـــيرة

● فوسفـــات
١٢-الجـــلاميد

● مغنـيزيت
١٣- ضـــرغط

● بوتاسيـــوم
١٤- رأس كركومة
١٥- جزر فرسان

● سـيليكا
١٦- البطـين
١٧- تبـــوك

وتلعب صناعة التعدين دورا هاما في تنويع القاعدة الانتاجية لاقتصاد المملكة فضلا عن امكان اسهامها ايجابيا في ميزان المدفوعات . وفي الوقت نفسه فان للناتج من صناعة التعدين اثارا هامة على أجزاء أخرى من الاقتصاد المحلي وعلى الأخص قطاع الانشاءات . ويمكن لصناعة التعدين ان تعزز قيام وتوسعة صناعات وسيطة وتحويلية جديدة . كما أنها تلعب دورا هاما في ايجاد فرص العمل والتدريب وبالتالي في دعم التنمية الاقتصادية للمناطق .

ولقد قامت وكالة الثروة المعدنية في وزارة البترول والثروة المعدنية خلال الخطة الخامسة بتقويم بعض الرواسب المعدنية ذات المؤشرات الايجابية اذ تم الانتهاء من اعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لرواسب الفوسفات في الجلاميد ودراسة ما قبل الجدوى لخام البوكسيت (الالمنيوم) بمنطقة الزبيرة ودراسة تقويم خام الزنك بالخنيقية ودراسة الجدوى الفنية لترقية تركيز خام الحديد بوادى الصواوين اضافة الى أربع دراسات لما قبل الجدوى لأربعة رواسب للمعادن الصناعية .

وفي مجال الخدمات الجيولوجية للمجتمع فقد استمرت الوكالة في أعمال المسح الجيولوجي للمملكة حيث ركزت خلال السنوات الاخيرة على انجاز بعض خرائط صخور الغطاء الرسوبي كما أستمرت في تقديم المعلومات الجيولوجية ذات المنفعة للمجتمع . ومن أهم الانجازات في هذا المجال اصدار أطلس المعادن الصناعية وكتاب الثروات المعدنية في المملكة العربية السعودية . كما تم اصدار الخريطة الجيوتقنية لمدينة الرياض وتركيب (٨) محطات متطورة لرصد الاهتزازات الزلزالية بمنطقة المدينة المنورة الى جانب الاستمرار في تقديم المشورة حول المخاطر الجيولوجية .

وبغرض تحديد توجهات أعمال التنقيب والمسح الجيولوجي في المستقبل فقد تم مراجعة وتقويم حوالي خمسة آلاف وثيقة . وتم اصدار (٣٣) تقريرا فنيا عن الوضع الراهن لجميع مكامن المملكة وكذلك التوصيات الخاصة بالنشاط في المستقبل . وتم تدعيم تنمية القطاع عن طريق نشاط ادارة الاستثمارات التعدينية بالوكالة التي تشرف حاليا على (١٦) امتيازا تعدينيا (تم منحها بموجب مراسم ملكية) و(٥) تراخيص لمناجم صغيرة و(٥) رخص كشف و(٢٢) تصريح استطلاع .

وقد شهدت نشاطات التعدين التي تقوم بها المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) تطورا ملحوظا خلال الخطة الخامسة وبلغت كمية الخام المستخرج عام ١٤١٣/١٤١٤هـ من منجم مهد الذهب المملوك (لبترومين) حوالي (١٨٩٣٥٣) طنا أي بزيادة تقارب (٥٠٪) عن سعة الانتاج التصميمية وبلغ صافي الذهب المنتج منذ بدء التشغيل في عام ١٤٠٨/١٤٠٩هـ حتى عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ما يعادل (٦٧٠٠٠٠) أوقية بيعت بالكامل لمؤسسة النقد العربي السعودي .

كما بلغت كمية الذهب المنتج من منجم الصخيرات الذى تمتلك بترومين ٥٠٪ من أسهمه في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ حوالي (٨١٨٦٨) أوقية ، وتجدر الاشارة بأن أول سبيكة من سبائك الذهب تم صبها من هذا المنجم في عام ١٤١١/١٤١٢هـ .

اضافة لذلك فان نشاطات الاستكشاف التي تمت في المنطقة المحيطة بالمناجم المذكورة تعد مشجعة حيث ستؤدي الى زيادة احتياطيات الخام القابل للتعدين أو ربما تطوير مناجم جديدة . وذلك بعد أن اكتملت دراسات الجدوى الاقتصادية الايجابية لمشاريع الذهب في كل من الأمار والحجار وحمضة اضافة الى راسب مغنيزيت ضرغط التي من المقرر ان تحصل بترومين على رخصة الكشف بها في العام الاول من الخطة السادسة، وسيتم تطوير مناجم أكثر بحيث يتوقع ان تدخل حيز الانتاج خلال الخطة السادسة .

٢/٣/٧ القضايا الأساسية :

بالرغم من النجاح الذى حققه قطاع التعدين الا أن هناك قضايا أساسية لابد من معالجتها باهتمام حتى يمكن تحقيق الأهداف الرامية الى تطوير صناعة تعدينية متينة وهي :

- **محدودية مساهمة القطاع الخاص في تنمية الصناعات التعدينية :**

اسهم القطاع الخاص بمبادرات جيدة في مجال استغلال الثروات المعدنية من خلال تراخيص المناجم الصغيرة وامتيازات التحجير وأذونات مواد البناء غير ان مبادراته في مجال تنمية الصناعات التعدينية كانت محدودة عدا ما قامت به المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) من تنمية واستغلال الذهب والمعادن النفيسة في منجمي مهد الذهب والصخيرات ، كما لم يتم اصدار سوى امتياز واحد لصالح احدى شركات القطاع الخاص والتي تعمل في مجال استغلال معادن الاساس (النحاس والخارصين) في منطقة المصانع . ومن أهم الأسباب التي أدت الى احجام القطاع الخاص عن الدخول في مجال النشاط التعديني طول مدة الاجراءات اللازمة للحصول على رخص الامتياز ، بالاضافة الى وجود الرواسب المعدنية القابلة للاستثمار في مناطق بعيدة عن العمران ، وكون العون المادي للمستثمرين في هذا المجال من قبل صناديق الاقراض غير كاف خاصة وان المشاريع المرتبطة بتنمية الصناعات التعدينية تعد من المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل .

واذا ما اريد للقطاع ان يقوم بدور أكثر فاعلية في مجال تنمية الصناعات التعدينية فانه ينبغى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار في مجال استغلال المعادن لصالح المستثمر مثل توفير التجهيزات الأساسية الضرورية في مواقع التعدين ، وكذلك اعادة النظر في بعض الحوافز الممنوحة

للمستثمرين في المشاريع الاستثمارية التعدينية ذات الصبغة الصناعية خاصة فيما يتعلق بأنظمة ضريبة الدخل وزيادة فترة الاعفاء الجمركي وعلاوة نفاذ الاحتياطي وترحيل الخسائر وذلك من أجل مواكبة النظم العالمية المعمول بها في هذا المجال .

— **الافتقار الى الكوادر الفنية والخبرات الوطنية المدربة في مجال استكشاف الثروات المعدنية :**

لايزال القطاع يعانى من نقص في الخبرات الوطنية في مجالات المسح الجيولوجي والتنقيب عن الثروات المعدنية والاستثمار فيها مما أدى الى استمرار الاستعانة بالخبرات الأجنبية والتعاقد مع البعثات المتخصصة .

— **عدم توفر التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين :**

تقع المكامن المعدنية عادة في مناطق بعيدة ضئيلة الكثافة سكانيا وبالتالي لاتتوفر فيها مرافق التجهيزات الأساسية مثل المياه والكهرباء ووسائل الاتصالات والطرق . وعليه فان توفير التجهيزات الأساسية يصبح أمرا حيويا في تطوير صناعة التعدين وسوف تضاعف الدولة من جهودها للتنسيق بين الجهات ذات العلاقة للنظر في اعطاء الأولوية لمشاريع التجهيزات الأساسية في مناطق التعدين .

٣/٣/٧ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

تم تحقيق برنامج السعودة وبنسبة (١٠٠٪) خلال فترة خطة التنمية الخامسة لجميع الوظائف المشغولة والمعتمدة على الباب الأول لوكالة الثروة المعدنية البالغ عددها (٥٤٢) وظيفة . وينتظر أن يتم خلال خطة التنمية السادسة شغل جميع الوظائف الشاغرة وعددها (٥٦) وظيفة بالقوى العاملة السعودية .

٤/٣/٧ الكفاءة الاقتصادية :

اذا أخذنا في الحسبان مساحة المملكة الشاسعة تتضح لنا كفاءة أعمال التنقيب المنفذة التي قادت الى اكتشاف عدد كبير من المكامن والرواسب المعدنية باستخدام كمية محدودة نسبيا من أعمال الحفر . ويعزى الفضل في ذلك الى التحسينات الكبيرة في حجم ونوعية المعلومات الجيولوجية التي توفرها وكالة الوزارة للثروة المعدنية في صورة تقارير ودراسات وخرائط . ومن الأهمية استمرار هذا الاتجاه بحيث يمكن مقارنة مستويات الانتاجية والكفاءة في صناعة التعدين السعودية بالمعايير العالمية في هذا المجال . وخلال الخطة السادسة سوف ينصب التركيز على رفع الكفاءة الادارية في قطاع التعدين وذلك بتنفيذ برامج تدريبية مكثفة بهدف تحسين نوعية الخدمات الادارية لتتمشى مع احتياجات النشاطات العامة والخاصة المتنامية بسرعة في قطاع التعدين .

وبالنسبة لمناجم بترومين المنتجة للذهب فقد تم رفع الكفاءة الانتاجية وخفض التكلفة في مشروع مهد الذهب بحوالي ٢٤٪ وفي مشروع الصخيبرات بحوالي ٣٢٪ . واذا ما أستمر هذا الاتجاه مع تكثيف النشاط التعديني في مناطق الامتياز خلال فترة خطة التنمية السادسة ، فمن المتوقع ان يؤدى ذلك مستقبلا الى تحقيق معدلات أعلى من الربحية .

٥/٣/٧ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يتمثل دور الحكومة في مجال التعدين في ايجاد الاطار الاداري والتنظيمي لتنمية الثروات المعدنية واستغلالها اضافة الى توفير العديد من الخدمات الجيولوجية في أرجاء المملكة كافة . وتتولى وكالة الوزارة للثروة المعدنية مسئولية استكشاف وتطوير الرواسب المعدنية بشقيها الفلزي واللافلزي وتأسيس قاعدة بيانات جيولوجية واجراء العديد من المسوحات الجيولوجية في جميع أنحاء المملكة بهدف الوصول بالمواقع المتمعدنة الى مرحلة جدواها الاقتصادية تمهيدا لاستغلالها في المستقبل .

وفي الوقت الحاضر فان استغلال مناجم المعادن النفيسة يقتصر على نشاطات المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) . وما زالت مساهمة القطاع الخاص بنهاية الخطة الخامسة محصورة في المشروع المشترك الناجح بين بترومين وشركة سويدية . وعلى المدى الطويل وعندما تحقق نشاطات تطوير المعادن النفيسة التي تنفذها بترومين معدلا مستقرا من الأرباح يمكن عندئذ طرح جزء من أسهم قطاع التعدين في بترومين للمستثمرين في القطاع الخاص .

أما في مجال معادن الأساس فقد تم منح امتياز تعدين رواسب الزنك والنحاس في منطقة المصانع لشركة وطنية واتيحت فرص جديدة باكمال دراسات الجدوى التي أدت الى طرح عدد من رواسب معادن الأساس والمعادن الصناعية في منافسات على شركات التعدين الوطنية والعالمية .

يؤدي القطاع الخاص دورا أساسيا وهاما في تنمية الثروات المعدنية الأخرى كمواد الانشاء والبناء والمعادن الصناعية وأحجار الزينة وتوفيرها للمستهلك المحلي .

وبلغ عدد التراخيص التي منحت للقطاع الخاص (٥٤٨) ترخيصا مع نهاية الخطة الخامسة لاستخراج الرمل والحصى والطين والجبس والجرانيت والرخام الأبيض وبعض المواد الأخرى التي تستخدم في صناعة الانشاءات وغيرها .

ولا يتطلب تعدين هذه الخامات عادة أية تقنيات متطورة أو استثمارات كبيرة كما أن العائد الاقتصادي من مثل هذه الصناعات سريع نسبيا . وفي خطة التنمية السادسة سوف تستمر ادارة امتيازات الشركات التعدينية بوكالة الوزارة للثروة المعدنية في تدعيم نشاط القطاع الخاص في مجال استثمار المشاريع الممولة منه تمشيا مع الأنظمة واللوائح لتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات المعدنية في المملكة .

٦/٣/٧ **استراتيجية التنمية :**

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع التعدين من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٣/٧ **الأهـــــداف :**

تتضمن أهداف التنمية الرئيسة لقطاع التعدين ما يأتي :

١) دعم التنمية الاقليمية عن طريق قيام صناعة تعدينية وطنية متنامية .

٢) تشجيع دخول القطاع الخاص في مشاريع تنمية واستغلال الرواسب المعدنية .

٣) توفير البديل المحلي للخامات المعدنية المستوردة ما أمكن ذلك وعلى أسس اقتصادية .

٤) ايجاد كوادر سعودية مؤهلة وقادرة على ارساء قاعدة صلبة للنشاط التعديني في المملكة .

٢/٦/٣/٧ **الســياســات :**

سيتم تحقيق الأهداف الرئيسة لتنمية الثروات المعدنية والدعم اللازم لقيام صناعة تعدينية وطنية باتباع السياسات التالية خلال خطة التنمية السادسة :

١) اجراء الدراسات اللازمة لتقويم الرواسب ذات المؤشرات الايجابية .

٢) الاستمرار في التنقيب عن جميع الرواسب المعدنية على نطاق المملكة وتطوير طرق المسح الجيولوجي كدعم أساسي لأعمال التنقيب في البر وفي البحر .

٣) الاستمرار في تحديث قاعدة البيانات الجيولوجية والتعدينية .

٤) توفير الخدمات الجيولوجية ذات المنفعة العامة للمجتمع وتأمين المعلومات الجيولوجية والاستشارات الفنية للجهات ذات العلاقة .

٥) ايجاد فرص استثمارية جديدة لشركات التعدين الخاصة الوطنية والمشتركة والعالمية القائمة حاليا والمزمع اقامتها .

٦) تعريف المستثمرين بصفة دورية بنتائج الدراسات التعدينية وتشجيعهم على التنقيب عن الرواسب المعدنية والاستثمار فيها .

٧) الاستمرار في تنمية القدرات الفنية والادارية لقطاع التعدين عن طريق التدريب والسعودة لرفع كفاءة القطاع واستيفاء متطلباته من القوى البشرية المؤهلة .

٣/٦/٣/٧ البـــرامـــج :

سوف تقوم وكالة الوزارة للثروة المعدنية خلال خطة التنمية السادسة بتنفيذ البرامج التالية :

— المسح والتنقيب :

يهدف هذا البرنامج الى مواصلة استكشاف المعادن بجميع أنواعها والى الاستمرار في جمع البيانات ، مع التركيز على استخدام التقنية الحديثة ، وفي اطار هذا البرنامج سوف يتم اعداد المعلومات الجيولوجية على هيئة تقارير وخرائط جديدة ومطورة اضافة الى تقديم المشورة الفنية الى الجهات ذات العلاقة ، كما ستتم مراقبة وكشف المخاطر الجيولوجية في المناطق المعرضة للزلازل والكوارث الجيولوجية الأخرى .

— التنمية والاستثمارات التعدينية :

سوف يتم في اطار هذا البرنامج تقويم المكامن التعدينية ذات المؤشرات الاقتصادية الواعدة . ويهدف هذا البرنامج الى تشجيع القطاعين الخاص والعام على الاستثمار في التنقيب عن الرواسب المعدنية ذات الجدوى الاقتصادية واستغلالها ، ويتطلب ذلك دراسة وتطوير الاجراءات واللوائح التنفيذية لمراقبة وادارة نشاطات التعدين في المملكة .

— تطوير القوى العاملة السعودية :

يهدف هذا البرنامج الى زيادة استيعاب القوى العاملة السعودية في برامج المسح والتنقيب وصناعة التعدين لتنمية القدرات الفنية والادارية السعودية لتلبية احتياجات القطاع ورفع كفاءتها عن طريق التدريب المستمر .

٧/٣/٧ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

بدخول مناجم جديدة مثل الأمار والحجار وحمضة وكذلك راسب مغنيزيت ضرغط مرحلة الانتاج واقتران ذلك برفع كفاءة المناجم القائمة حاليا فمن المؤمل أن تزداد القيمة المضافة في قطاع المعادن النفيسة بما يصل الى ٤٠٪ خلال فترة الخطة السادسة . ومن المقرر ان يبدأ انتاج أول منجم لمعادن الأساس في المملكة بنهاية الخطة ، كما أن النتيجة الايجابية للرواسب المطروحة للتنافس في نهاية الخطة الخامسة سوف تعطي دفعة

قوية لنمو القطاع . ويتوقع ان يزداد أيضا معدل نمو قطاع المحاجر نظرا للطلب المتزايد على مواد البناء محليا ، وللاتجاه المستمر نحو احلال المنتوجات المعدنية الوطنية محل المستوردة .

من المتوقع أن يحقق قطاع التعدين معدلات نمو تفوق مثيلاتها في أي قطاع آخر خلال الخطة السادسة حيث ستنمو القيمة المضافة الحقيقية بمعدل سنوى متوسط مقداره (٩٪) .

الفصل الثامن

القطاعات الانتاجية

٨ — القطاعات الانتاجية :

يلقى هذا الفصل الضوء على الانجازات التي تمت خلال خطة التنمية الخامسة في كل من قطاع الزراعة والصناعة والكهرباء والبناء والتشييد ، كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغى معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/٨ الزراعـــة :

١/١/٨ الوضـع الراهـن :

من المسلم به أن أهمية قطاع الزراعة بالنسبة للمملكة تمتد الى أكثر من مجرد مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . فبالاضافة الى الأهمية الاستراتيجية لزيادة انتاج المواد الغذائية محليا لمقابلة متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان ، فان التنمية الزراعية المخططة تلعب أدوارا هامة أخرى حيث أنها تسهم في تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل الوطني فضلا عن دفع عملية النمو وزيادة فرص العمالة في القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك من خلال الطلب على المدخلات الحقلية والخدمات الانتاجية المختلفة ومن خلال توفير المواد الخام الزراعية اللازمة لصناعة الأغذية . وتؤدي التنمية الزراعية أيضا الى زيادة الدخل ورفع مستوى رفاهية المواطنين في المناطق الريفية ، مما يسهم في تقليل النزوح الى المناطق الحضرية وتحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة . كما تلعب التنمية الزراعية المخططة دورا هاما في المحافظة على التوازن البيئي وذلك من خلال مكافحة عملية التصحر .

لقد كان التوسع في الانتاج الزراعي خلال الخمس عشرة سنة الماضية أحد عناصر النجاح الهامة للجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الشاملة في المملكة . وقد استجاب القطاع الخاص على نحو ايجابي مع اجراءات الدعم التي اتخذتها الدولة في هذا الصدد .

وسيستمر قطاع الزراعة في أداء دور هام في عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال توسعة نطاق الروابط الاقتصادية الخلفية والأمامية مع القطاعات الأخرى ، مما يعد عنصرا هاما وجوهريا في استراتيجية التنمية الشاملة للمملكة . وتضم الروابط الخلفية لقطاع الزراعة نشاطات كالتصنيع المحلي للأسمدة والمبيدات الحشرية والآليات الزراعية بينما تتضمن الروابط الأمامية لهذا القطاع أنشطة مثل تعليب اللحوم وصناعة منتجات الألبان وحفظ وتعليب الفواكه والخضروات ، اضافة الى صناعة الزيوت والشحوم .

وقد ارتفعت القيمة المضافة للقطاع الزراعي من (٢٢ر٧) بليون ريال عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ الى (٣١ر٩) بليون ريال عام ١٤١٥/١٤١٤هـ بالاسعار الجارية بينما بلغ معدل النمو السنوي المتوسط (٣ر١٪) بالأسعار الثابتة ، وذلك نتيجة لارتفاع الكفاءة الانتاجية للعمل بمعدل نمو سنوي متوسط يقدر بحوالي (٢٪) . وقد بلغت مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (١٠ر٩٪) بنهاية خطة التنمية الخامسة . وكما هو موضح في الجدول (١/٨) ، فان انتاج معظم المجموعات السلعية خلال الخطة الخامسة قد نما بمعدلات فاقت معدل النمو السكاني وفاقت كذلك معدلات النمو المستهدفة في الخطة ويشمل ذلك انتاج اللحوم الحمراء والبيض والألبان والفواكه حيث تحققت معدلات نمو عالية نسبيا . وعلى الرغم من أن معدلات النمو السنوي المتوسط في انتاج اللحوم البيضاء والخضروات والأسماك كانت دون الأهداف المحددة لخطة التنمية الخامسة ، الا انها معدلات مناسبة . من ناحية ثانية ، توضح بيانات **الجدول (١/٨)** ان انتاج القمح انخفض بنسبة (٨ر٣٪) مقابل الانخفاض المستهدف في خطة التنمية الخامسة البالغ (٧٪) سنويا .

وهناك عوامل أخرى أسهمت ولا زالت تسهم في نجاح قطاع الزراعة وتتمثل في التنمية السريعة للتجهيزات الأساسية في مختلف مناطق المملكة (بما في ذلك الطرق الزراعية) .

جـدول رقم (١/٨)
انتاج المواد الغذائية الأساسية
خلال خطة التنمية الخامسة

البيـــان	١٤١٠/١٤٠٩هـ (بآلاف الأطنان)	١٤١٥/١٤١٤هـ (بآلاف الأطنان)	معـدل النمـو السنوي المتوسط المستهدف (٪)	معـدل النمـو السنوي المتوسط الفـعـلي (٪)
القمـــح	٣ر٤٠٠	٢ر٨٠٠	(٧ر٠) *	(٨ر٣) *
اللحوم الحمراء	١٣٣	١٩٥	٣ر٩	٨ر٠
اللحوم البيضاء	٢٧٦	٢٩٥	٦ر٠	١ر٣
البيـــض	١١٣	١٣٤	١ر٠	٣ر٥
الألبـــان	٤٧٥	٦٠٤	٤ر٠	٤ر٩
الخضـــروات	١ر٩٠٠	٢ر٥٠٠	٦ر٠	٥ر٦
الفـــواكه	٨٤٨	١ر٠٨٨	٤ر٤	٥ر١
الأســـماك	٥٢	٦٢	٨ر٠	٣ر٦

* معـدل نمـو سـالب .

٢/١/٨ القضـــايا الأســـاسية :

على الرغم من التقدم الكبير الذي تم تحقيقه في الانتاج الزراعي ، فقد برز عدد من القضايا التي ينبغي معالجتها حتى لا تحول دون تحقيق التنمية الزراعية المستديمة في المدى المتوسط والبعيد . وقد تم تحديد بعض هذه القضايا في خطط التنمية السابقة ، الا أن الأولويات المعطاة لكل قضية والاجراءات المتعلقة بالسياسات ذات الصلة واللازمة لمعالجة هذه القضايا تخضع للتغيير من خطة الى أخرى .

التباعد المستمر بين مستوى الطلب على المنتجات الحيوانية وامكانات الموارد الطبيعية المحلية :

ينعكس الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية ، نتيجة لارتفاع متوسط دخل الفرد وزيادة السكان وتغير أذواق المستهلكين ، على متوسط قيمة الاستيراد السنوي للمنتجات الحيوانية الذي بلغ حوالي (٦ر٥) بليون ريال خلال الخطة الخامسة . وقد تجاوز هذا النمو في الطلب على المنتجات الحيوانية معدل النمو السكاني ، ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل أيضا .

ورغم أن أراضي المراعي الطبيعية تشغل (١٦٨ر٥) مليون هكتار (أو ما يوازي حوالي ٧٥٪) من اجمالي مساحة المملكة ، الا أن المراعي الممتازة لا تمثل سوى (٨٪) فقط من اجمالي مساحة المراعي الطبيعية ، حيث تعيق البيئة التى يسودها الجفاف انتاج المراعي ، ويقدر مجمل انتاجها العلفي بحوالي (١٦) مليون طن مادة جافة سنويا تفي بمتطلبات علفية لحوالي (١ر٧) مليون وحدة حيوانية فقط (تعادل الوحدة الحيوانية خمسة رؤوس من الأغنام أو الماعز أو رأس واحد من الابل) . وتقدر أعداد الوحدات الحيوانية في المملكة في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ بحوالي (٢ر٥) مليون وحدة ، تتجاوز احتياجاتها العلفية طاقة انتاج الأعلاف من المصادر المحلية . لذا تطلب الأمر استيراد حوالي (٥) ملايين طن من الشعير سنويا بنهاية فترة الخطة الخامسة .

كما يتوقع أن يصل عدد الوحدات الحيوانية في المملكة الى حوالي (٢ر٣) مليون وحدة بنهاية الخطة السادسة في عام ١٤٢٠/١٤١٩هـ ، بما يفضي الى اتساع الفجوة بين الانتاج المحلي من العلف والطلب عليه . واذا ما سدت هذه الفجوة عن طريق انتاج الشعير محليا، فان ذلك سيتطلب زراعة حوالي مليون هكتار بالشعير (حوالي ٧٠٪ من اجمالي المساحة المحصولية) وهو أمر لا يتمشى مع امكانات الموارد الطبيعية بسبب محدودية الموارد المائية ، علاوة على ما يترتب عليه من اخلال بالتركيبة المحصولية . لذلك سيتم خلال الخطة السادسة توجيه الأسعار التشجيعية وآليات الدعم الأخرى نحو تحديد الانتاج المحلي للشعير ليكون حدا أقصى (١ر٥٠٠ر٠٠٠) طن في السنة ، بينما سيستمر استيراد الشعير عن طريق المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق .

التوسع الأفقي المطرد والطلب على الموارد المائية المحدودة :

تم توزيع حوالي (٣٩٦) ألف هكتار في السنوات الثلاث الأول من خطة التنمية الخامسة ، وتقدر مساحة الأراضي الموزعة خلال فترة الخطة الخامسة بحوالي (٨٠٧) آلاف هكتار . وقد تم توزيع معظم هذه الأراضي في المناطق التي تعتمد على المياه الجوفية غير المتجددة ، وبذلك ارتفع اجمالي مساحة الحيازات الزراعية من (٣ر١) مليون هكتار في بداية الخطة الى (٣ر٩) مليون هكتار في نهايتها . وبلغت المساحة المحصولية في نهاية خطة التنمية الخامسة (١ر٥) مليون هكتار، أي ما يعادل (٣٨٪) من اجمالي مساحة الحيازات الزراعية .

وبما أن المتطلبات المائية لزراعة (١ر٥) مليون هكتار تؤدي الى استنزاف الموارد المائية المتاحة على الأمد البعيد ، فمن الأهمية الالتزام بسياسة تحد من توزيع أراضي في المناطق التي تعتمد على المياه غير المتجددة خلال خطة التنمية السادسة . كما أن السياسة الزراعية سوف تأخذ في الاعتبار احتياجات الطلب على الغذاء .

ويبين **الجدول رقم (٢/٨)** الطلب المقدر على المواد الغذائية الأساسية في خطة التنمية السادسة ، حيث من المتوقع أن يزداد الطلب على الخضروات والفواكه بمعدل نمو سنوي مقداره (٧ر٦٪) و (٦ر٥٪) على التوالي بينما يتوقع أن يزداد الطلب على اللحوم بنسبة (٥ر٤٪) والأسماك بنسبة (٣ر٤٪) .

جدول رقم (٢/٨)
الطلب المقدر على مواد غذائية مختارة
خلال خطة التنمية السادسة
(آلاف الأطنان)

البيـــان	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤١٩/١٤٢٠هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪)
اللحوم الحمراء	٤٠٢	٥٠١	٤ر٥
اللحوم البيضاء	٥٤١	٦٧٤	٤ر٥
البيض	١٠٧	١٣٣	٤ر٥
الألبان (الطازجة)	٦٠٤	٧٣٤	٤ر٠
الخضروات	٢٢٠٥	٣٠٥٠	٦ر٧
الفواكه	١٥٣٦	٢٠٢٢	٥ر٦
الأسماك	١٠١	١٢٥	٤ر٣

٣/١/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغ عدد القوى العاملة في القطاع الزراعي (٣٧٧) ألف عامل في نهاية الخطة الخامسة . وعلى الرغم من أن الوظائف الادارية قد تم اشغالها في الغالب بالمواطنين السعوديين ، الا أن معظم الوظائف الفنية والمهنية تشغلها القوى العاملة غير السعودية .

ومن المستهدف أن يرتفع مجموع العمالة في القطاع الزراعي بمعدل سنوي متوسط مقداره (١٪) خلال فترة خطة التنمية السادسة .. ومن المتوقع أن يشغل الوظائف الاضافية المستحدثة في القطاع الزراعي الداخلون الجدد الى سوق العمل من السعوديين .. ويعتمد حجم وسهولة حصول القوى العاملة السعودية على فرص العمل ، على التفاوت بين رواتب وأجور السعوديين وغير السعوديين ، وعلى مدى توفر وفعالية وتدريب الداخلين الجدد من السعوديين الى سوق العمل . وستبذل وزارة الزراعة والمياه والجهات المعنية أقصى الجهود لتعزيز مهارات القوى العاملة الزراعية السعودية والعاملة في القطاع الخاص من خلال البرامج التدريبية المكثفة . وسيتم تركيز معظم هذه الجهود على تدريب فئات القوى العاملة السعودية المهرة والمهنية والفنية .

وقد أسهمت برامج التدريب وتنمية القوى العاملة للجهات الحكومية ذات العلاقة بالقطاع الزراعي في تحسين انتاجية العمالة في هذا القطاع خلال خطة التنمية الخامسة .

ويشكل أعداد السعوديين في القطاع العام مثل وزارة الزراعة والمياه ، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، والبنك الزراعي العربي السعودي حوالي (٨١٪) من اجمالي الموظفين في تلك الأجهزة . ومن المستهدف أن يزداد عدد السعوديين في هذه الجهات التنفيذية خلال خطة التنمية السادسة حتى تصل نسبتهم الى (٩٢٪) من اجمالي الموظفين في نهاية الخطة . وسيتم تحقيق هذا الاتجاه نتيجة لاحلال السعوديين محل غير السعوديين وليس نتيجة الزيادة المطلقة للوظائف الجديدة في القطاع العام .

٤/١/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

لقد تم تحقيق الانجازات في القطاع الزراعي من خلال الاسهام الفعال للقطاع الخاص في النشاطات الزراعية فضلا عن التأثيرات الايجابية للسياسات الزراعية واجراءات الدعم التي اتخذتها الحكومة مضافا اليها فعالية الأجهزة الحكومية التنفيذية وفي مقدمتها وزارة الزراعة والمياه التي قدمت خدمات هامة في مجال الانتاج الزراعي من خلال الأبحاث والخدمات وبرامج التنمية الزراعية ، بالاضافة الى برنامج وزارة الزراعة والمياه لتوزيع الأراضي بعد اجراء دراسة شاملة للموارد والامكانات الزراعية ، وبرنامج القروض الزراعية المكثفة من البنك الزراعي العربي السعودي ، وكذلك الحوافز واجراءات الدعم الأخرى المقدمة من الحكومة ، فضلا عن استخدام المزارعين السعوديين للأساليب التقنية المتقدمة في أغراض الري والأساليب الزراعية الأخرى . وسوف يستمر القطاع

الخاص بالاضطلاع بدور أساسي في جميع النشاطات المتعلقة بالزراعة بما فيها الاستثمار والانتاج والتسويق . وفي الوقت نفسه ستقوم الحكومة بتنفيذ مجموعة من البرامج الملائمة التي تتضمن الأبحاث الزراعية والخدمات وتوفير التسهيلات الائتمانية ومساندة وتعزيز تطبيق ونقل التقنية الحديثة والملائمة في القطاع الزراعي . وستواصل الدولة دعم وتشجيع أنشطة القطاع الخاص في الزراعة من خلال استمرار توفير مجموعة من الحوافز .

٥/١/٨ استراتيجية التنمية :

سيتم تحقيق استراتيجية تنمية القطاع الزراعي عن طريق الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٥/١/٨ الأهـــــداف :

سوف تسترشد تنمية قطاع الزراعة خلال خطة التنمية السادسة بالأهداف الرئيسية التالية :

- ★ الاسهام في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال انتاج تشكيلة متنوعة من المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية تتناسب مع امكانات الموارد الطبيعية المتاحة وتحقق الاستخدام الأمثل للمياه على المدى البعيد .
- ★ زيادة وتنويع الانتاج الزراعي من خلال استخدام تقنيات الانتاج على نطاق واسع في النشاطات الزراعية التي تعتمد على مصادر المياه المتجددة وتستخدم وسائل الري الحديثة بصورة أكثر كفاءة .
- ★ تحقيق معدل نمو جيد في انتاجية المحاصيل الزراعية الرئيسية والمنتجات الحيوانية والسمكية الأساسية بأقل تكلفة ممكنة وبأدنى معدلات استهلاك للمياه ولا سيما المنتجات التي تمتلك فيها المملكة امكانات وموارد واعدة وميزة نسبية واضحة مثل (الانتاج السمكي) .
- ★ الاسهام الفعال في توفير فرص العمل للمواطنين في المناطق القروية وتحسين مستوى معيشتهم .
- ★ تحقيق معدل نمو مناسب في انتاجية العمالة الزراعية وتحقيق مستويات عالية من السعودة فيها .
- ★ رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية في القطاع بشكل عام .

٢/٥/١/٨ الســـياســـات :

سيتم تنفيذ السياسات الرئيسية التالية في القطاع الزراعي خلال خطة التنمية السادسة :

- ★ تشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة المجدية التي تعتمد على مصادر المياه المتجددة وتستخدم وسائل الري الحديثة وتستهلك أقل كمية ممكنة من المياه .

★ توزيع الأراضي الزراعية في المناطق التي تتوفر فيها موارد مائية قابلة للتجديد فقط ، مع الاستمرار في تحديد المناطق التي تعاني من نقص في المياه الجوفية بمعدلات حرجة، ووضع النظم الخاصة بالمعدلات المناسبة لضخ المياه .

★ الاستمرار في توفير بعض المدخلات الزراعية المختارة والخدمات المساندة الأخرى التي تقدم للمزارعين ، بما في ذلك خدمات الارشاد الزراعي وتوزيع البذور والشتلات المحسنة .

★ تحسين قنوات التسويق لصغار المزارعين من خلال توفير مرافق التخزين اللازمة للخضروات القابلة للتلف ودراسة السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز قنوات التسويق الخاصة .

★ تدريب القوى العاملة الزراعية بهدف تطوير مهارات العاملين السعوديين في مختلف التخصصات .

★ التشجيع على تنويع القاعدة الانتاجية الزراعية ضمن اطار المزايا النسبية ، والقدرة على المنافسة الدولية والاستخدام الأمثل للموارد وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي من الخضروات والفاكهة في البيوت المحمية والتوسع في صناعة صيد الأسماك باستخدام التقنيات المتقدمة .

★ الاستمرار في دعم الأبحاث المتعلقة بدراسة المشكلات الخاصة بالزراعة في المملكة (خاصة في استغلال الثروة السمكية باستخدام التقنيات الحديثة الملائمة) وتهدف الى زيادة الفاعلية ورفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز التنسيق بين المؤسسات العلمية (المحلية والاقليمية والدولية) والجهات التنفيذية ذات العلاقة .

★ الاستمرار في جمع البيانات ونشر المعلومات المتعلقة بالموارد الزراعية والأسعار والانتاج وتكلفة السلع الزراعية وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات الأساسية .

★ تشجيع القطاع الخاص على انشاء مصانع الأعلاف التي تستخدم المواد الخام المستوردة، حتى يتسنى الوصول الى مستوى ملائم من انتاج اللحوم بتكلفة تنافسية نسبيا مع تحقيق الاستخدام الأمثل للمواد الخام المحلية .

★ اجراء دراسات مشتركة مع الدول الأعضاء بمجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تعزيز التعاون بينها في مجالات انتاج المواد الغذائية الرئيسية وتخزينها وتسويقها بما في ذلك المنتجات السمكية ، وتنفيذ المشروعات المشتركة ذات الجدوى في هذا المجال .

★ الاستمرار في حماية أنواع الحيوانات والنباتات وسلالاتها المختلفة في المملكة بغية الحفاظ على المصادر الوراثية للثروة الحيوانية والنباتية والسمكية وتنميتها والحفاظ على التوازن البيئي .

٣/٥/١/٨ البرامج

تشكل البرامج الرئيسية الآتية اطارا متسقا لتنفيذ التنمية الزراعية خلال الخطة السادسة :

* **الأبحاث الزراعية :**

يهدف هذا البرنامج الى تحسين الانتاج النباتي والحيواني والثروة السمكية والى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد بما في ذلك ادخال تقنيات استخدام المياه المتطورة والملائمة .

* **الخدمات الزراعية :**

يغطي هذا البرنامج النشاطات المتعلقة بتوفير خدمات الارشاد الزراعي والتقاوي المحسنة واللقاحات الحيوانية وخدمات المحاجر البيطرية والزراعية .

* **القروض والاعانات الزراعية :**

يهدف هذا البرنامج الى توفير القروض الميسرة لانشاء التجهيزات الأساسية الخاصة بالمزارع وتمويل النشاطات الاستثمارية والانتاجية وتوفير الاعانات اللازمة لشراء الآليات والمعدات الزراعية ، خاصة تلك التي تسهم في زيادة الانتاج المحلي من الخضروات والفاكهة باستخدام تقنية البيوت المحمية .

* **التنمية الزراعية :**

يعنى هذا البرنامج بتطوير ادارة المراعي والغابات وانشاء مرافق الري والصرف وتشغيلها بهدف مساعدة صغار المزارعين .

* **الدراسات الاقتصادية والاحصاء :**

يهدف هذا البرنامج الى جمع المعلومات والبيانات عن الانتاج الزراعي وتحديثها بما في ذلك انشاء بنك للمعلومات الزراعية واعداد الدراسات التسويقية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمزارعين ونشرها . كما يتضمن أعمال المسح الخاص لموارد الثروة الحيوانية والسمكية وموارد الغابات ، بالاضافة الى اجراء تعداد زراعي شامل كل عشر سنوات .

* **صوامع الغلال ومصانع الأعلاف :**

يهدف هذا البرنامج الى الاستمرار في المحافظة على الطاقة التخزينية من صوامع الغلال اللازمة لتغطية حاجة الاستهلاك المحلي من القمح والشعير والحبوب الأخرى والاحتفاظ بمخزون

استراتيجي من القمح لمدة ستة أشهر لمواجهة الظروف الطارئة اضافة الى متابعة تحقيق الاكتفاء الذاتي للمملكة من انتاج الدقيق لتلبية حاجة الاستهلاك ، وتوفير منتجات الأعلاف بأنواعها بالتكامل مع مصانع القطاع الخاص لمقابلة احتياجات استهلاك الاعلاف بالمملكة .

★ **التعاون الفني ونقل التقنية :**

يهدف هذا البرنامج الى زيادة كفاءة القطاع الزراعي ، وتحسين أدائه من خلال الاستخدام الجيد للعلوم والتقنية المتقدمة والملائمة وذلك بالتعاون مع المنظمات والهيئات العالمية والاقليمية المتخصصة .

وبصفة عامة يتطلب تنفيذ هذه البرامج التنسيق بين الجهات التنفيذية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي مثل وزارة الزراعة والمياه ، المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ، الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها ، هيئة الري والصرف بالأحساء ، ويتطلب كذلك التنسيق بين وزارات ومصالح أخرى وفي مقدمتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التخطيط . وتتضمن بعض البرامج مشروعات تتطلب مجهودات تنسيقية عالية من قبل جهات حكومية متعددة .

٦/١/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

تستهدف الخطة الوصول بمتوسط معدل النمو السنوي الحقيقي للقيمة المضافة في قطاع الزراعة الى (١ر٣٪) ، وبالتالي فمن المتوقع أن يبلغ اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (٩ر٩٪) بنهاية فترة الخطة . ويوضح **الجدول رقم (٣/٨)** متوسط معدلات النمو السنوي للانتاج المحلي المستهدف للمواد الغذائية الأساسية خلال فترة الخطة. وتزيد هذه المعدلات عن معدل النمو السكاني المتوقع خلال الفترة ذاتها . كما أنها تعكس الزيادات المتوقعة في الكفاءة الانتاجية نتيجة التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج الحكومية والنمو المتوقع لاستثمارات القطاع الخاص في مجال الزراعة .

جـــدول رقم (٣/٨)
الأهداف المحددة لمعدلات النمو المستهدفة
للمواد الغذائية الأساسية
خلال خطة التنمية السادسة

البيـــــان	الانتـــاج عـــام ١٤١٤/١٤١٥هـ (ألـــف طـــن)	متوسط معدل النمو السنوي خلال الخطة السادسة (٪) (١٤١٤/١٤١٥هـ - ١٤١٩/١٤٢٠هـ)
اللحوم الحمراء	١٩٥	٤ر٠
اللحوم البيضاء	٢٩٥	٦ر٠
البـيـــض	١٣٤	٥ر٠
الألبان (الطازجة)	٦٠٤	٤ر٠
الخضروات	٢٥٠٠	٦ر٠
الفواكه	١٠٨٨	٥ر٠
الأسماك	٦٢	١٠ر٠

ويتوقع أن ينخفض انتاج القمح خلال سنوات الخطة السادسة بحيث لا يتجاوز الاستهلاك المحلي وذلك ابتداء من السنة الثانية لخطة التنمية السادسة . وسوف يتم التركيز بصورة أكبر على انتاج محاصيل عالية القيمة وذات استهلاك أقل للمياه ولكنها تتطلب استثمارات ذات كثافة رأسمالية أعلى ، وسوف يؤدي هذا الى الاسهام في زيادة انتاجية العمل في قطاع الزراعة .

٢/٨ قطـــاع الصنـــاعـــة :

١/٢/٨ الوضـــع الراهـــن :

أكدت خطط التنمية المتعاقبة على أهمية التصنيع بكونه البديل الأمثل للاسراع في تحقيق أهداف التنمية الرامية الى تنويع القاعدة الانتاجية ، وتخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام ، وزيادة اسهام القطاع الخاص في عمليات التنمية ، وتوفير فرص وظيفية جديدة ، وتنمية القوى العاملة الوطنية ،وارساء قاعدة تقنيه صلبة .

لقد تحددت معالم القطاع الصناعي في المملكة خلال المراحل التنموية السابقة والتي تكون عبرها هيكل الصناعة السعودي ليشمل ثلاثة قطاعات فرعية هي : الصناعات البتروكيماوية ، وصناعات تكرير النفط ، والصناعات التحويلية الأخرى .

من هذا المنطلق ، يشكل قطاع البتروكيماويات حجر الزاوية في التنمية الصناعية بالمملكة ، بينما يعمل قطاع تكرير النفط على زيادة القيمة المضافة للزيت الخام ، علاوة على اسهامه في دعم الصادرات الصناعية . أما قطاع الصناعات التحويلية الأخرى ، فيتكون من أعداد ضخمة من المصانع المنتجة لقاعدة عريضة ومتنوعة من المنتجات .

وفي حين يتولى القطاع الخاص مسئولية تطوير معظم الأنشطة الصناعية ، تعمل الجهات الحكومية ذات العلاقة على تطبيق سياسات وبرامج التنمية الصناعية ، وهذه الجهات هي : وزارة الصناعة والكهرباء ، الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، صندوق التنمية الصناعية السعودي .

لقد أسفرت الجهود المشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص عن انجازات كبيرة حققها القطاع الصناعي في خطة التنمية الخامسة ، فقد حقق معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع ككل (٣ر٤٪) ، وللصناعات غير النفطية (٢ر٢٪) ، ولصناعات تكرير النفط (٥ر٧٪) ، بينما بلغت نسبة اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي (١ر١٣٪) بنهاية الخطة الخامسة . من ناحية أخرى قاربت نسبة اسهام الصناعات البتروكيماوية في القيمة المضافة لقطاع الصناعة (١٠٪) في حين أسهمت صناعة تكرير النفط بنسبة (٤٣٪) ، أما الصناعات التحويلية الأخرى فأسهمت بنسبة (٤٧٪) .

وشهدت فترة خطة التنمية الخامسة أيضا قيام الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) باضافة نحو (٣ر٧) مليون طن الى مجموع طاقاتها الانتاجية من البتروكيماويات والمعادن والأسمدة والتي ينتظر أن تبلغ ما يربو على (٢٠) مليون طن بنهاية الخطة . كما حققت صادرات (سابك) من البتروكيماويات والمعادن حوالي (٨) ملايين طن في العام الرابع من الخطة الخامسة ، وبلغ مجموع الكميات المنتجة (١ر١٧) مليون طن بزيادة نسبتها (١٩٪) و (٣١٪) على التوالي مقارنة بالعام الأول من الخطة ، كما بلغت قيمة المبيعات (٤ر١٢) بليون ريال .. هذا على الرغم من الركود العالمي المقترن بانحسار الطلب وانخفاض الأسعار فضلا عن القيود الجمركية على البتروكيماويات السعودية في بعض الأسواق ، وفوائض الطاقات الانتاجية العالمية من بعض البتروكيماويات الأساسية .

وعلى صعيد تنظيم قطاع تكرير النفط ،تم خلال فترة خطة التنمية الخامسة دمج مصافي التكرير التابعة للمؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) في شركة أرامكو السعودية التي ستضطلع بجميع نشاطات التكرير والتسويق بالمملكة لما لها من خبرة وسمعة عالمية في هذا المجال . ومن ناحية أخرى ، بلغ انتاج المملكة في عام ١٤١٤/٤١٣هـ ما يربو على (٨ر٥٤٨) مليون برميل من المنتجات البترولية المكررة .

وفي مجال الصناعات التحويلية الأخرى، شهدت فترة الخطة الخامسة بدء انتاج (٤٧٧) مصنعا جديدا باستثمارات تصل الى (١٣) بليون ريال ، وقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي قروضا بلغت حوالي (٨ر٥) بليون ريال ، استفاد منها (٢٥٨) مشروعا صناعيا .

وأصبحت مدينتا الجبيل وينبع مهيأتين لاستيعاب المزيد من المشاريع الصناعية الجديدة ، وقد بلغ اجمالي عدد المصانع بهما (٢١) مصنعا للصناعات الأساسية ، و(١٢) مصنعا للصناعات الثانوية ، و(١١٢) مصنعا للصناعات الخفيفة والمساندة . وفي المدن الصناعية التي بلغ عددها ثماني مدن بمساحة مجملة (٣٢) مليون متر مربع وصل متوسط نسبة استغلال المساحات التي تشغلها المشروعات الصناعية الى (٩١ر٥٪) .

على صعيد آخر ، شهدت خطة التنمية الخامسة بعض التطورات التنظيمية من أهمها استحداث ادارة الصادرات ووحدة تنمية الاستثمار ، وادارة العلاقات الدولية في وزارة الصناعة والكهرباء . كما تم مع بدايات الخطة انشاء مركز تنمية الصادرات بمجلس الغرف التجارية والصناعية ، وادخلت بعض التعديلات على نظام استثمار رأس المال الأجنبي ، وخفضت أسعار الغازات السائلة للمصانع المحلية بنسبة (٣٠٪) عن أقل سعر عالمي ، دعما للصناعات الوطنية .

وفي اطار برنامج التوازن الاقتصادي تم ابرام (٨) اتفاقيات مع الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية وبعض الشركات الكبرى الأمريكية المتخصصة في مجال صناعة الطيران والألكترونيات والصناعات ذات التقنية العالية . وتقدر الاستثمارات المشتركة المتوقعة نتيجة لتنفيذ اتفاقيات برنامج التوازن الاقتصادي بنحو (٣٠) بليون ريال من المتوقع أن توفر (٩) آلاف فرصة عمل .

ويركز برنامج التوازن الاقتصادي على مجالات التقنية التي تتعلق بالطيران والفضاء ، والاتصالات والألكترونيات ، والصناعات البتروكيماوية والصناعة الطبية والدوائية وحماية البيئة وصناعات قطع الغيار والصناعات الغذائية ، ليس بهدف نقل التقنية وتوطينها فحسب بل وتحقيق الجودة والربحية والقدرة على النمو والتصدير وتهيئة الفرص الوظيفية والتدريبية للكوادر الوطنية ، والاستفادة من المزايا النسبية المتوفرة في المملكة . وبصفة عامة تتوخى مشاريع برنامج التوازن الاقتصادي مشاركة فعلية من الشريك التقني الأجنبي الى جانب الشريك السعودي .

وتتلخص منجزات برنامج التوازن الاقتصادي حتى نهاية خطة التنمية الخامسة في تأسيس (تسع) شركات مشتركة (خمس) منها عاملة حاليا و(أربع) في طور اقامة منشآتها ويتوقع أن تبدأ العمل والانتاج خلال العام الأول من خطة التنمية السادسة .. ويبلغ اجمالي الاستثمار المشترك في هذه الشركات (٢٤٣٥) مليون ريال . كما أن هناك (ثلاث) شركات تحت التأسيس برأس مال قدره (٥٨٩) مليون ريال ، بالاضافة الى (ستة عشر) مشروعا قيد الدراسة والتطوير .

واستمرارا لتلك الجهود ، تأتي خطة التنمية السادسة لتؤكد على أن الصناعة هي محور التنمية في المملكة ، مستهدفة تكوين قطاع صناعي قوي .. وقادر على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي ، وذلك من خلال التركيز على مواجهة التحديات وازالة المعوقات التي يمكن أن تحد من انطلاق القطاع الصناعي كي يؤدي دورا رائدا وقياديا في مسيرة التنمية بالمملكة .

٢/٢/٨ القضايا الأساسية :

يواجه القطاع الصناعي بالمملكة العديد من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها لتحقيق أهداف التنمية الصناعية وزيادة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي .. ومن أهم هذه القضايا ما يلي :

* **التركيب الهيكلي لقطاع الصناعة بين التخصص والتنويع :**

يتسم هيكل الصناعة في المملكة بالتخصص في مجال الصناعات الكيماوية .. حيث تمثل القيمة المضافة المتولدة عن تلك الصناعات ما يقارب نصف الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة ، كما تشكل الاستثمارات بها أكثر من (٦٠٪) من مجمل الاستثمارات الصناعية ، وذلك لاحتضانها صناعتي تكرير النفط والبتروكيماويات ذوات الطاقات العملاقة والامكانات الضخمة . وعلى الرغم من الميزة النسبية التي تتمتع بها المملكة في تلك الصناعات . الا أن طبيعة المرحلة المقبلة تفرض ضرورة التوسع في تنويع الهيكل الصناعي باعتبارها سمة مميزة لمراحل التصنيع المتقدمة، تواكب درجة التطور والخبرات المتراكمة لدى الصناعة السعودية .

لذا ، فان التحدي الذي سيواجه الصناعة السعودية على المدى البعيد يتمثل في تطوير مجالات صناعية تتخصص فيها المملكة الى جانب صناعتي تكرير النفط والبتروكيماويات ، وتتميز في الوقت ذاته بكثافة الاستخدام لرأس المال والطاقة .

* **صناعة البتروكيماويات والمنافسة العالمية :**

مع دخول العديد من المنتجين الجدد — وخاصة في الدول النامية — مجال صناعة البتروكيماويات ، فمن المنتظر أن تشهد الفترة المقبلة منافسة حادة في السوق العالمي ، واستمرارا لظاهرة فوائض الطاقات الانتاجية . وبالرغم من توقع نمو الطلب المحلي والاقليمي والعالمي ، والتحسن الملموس الذي سيطرأ على أداء صناعة البتروكيماويات بالمملكة نتيجة للآثار المرتقبة للتوسع الأفقي والرأسي .. فان الأمر يتطلب من الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) مواصلة دراسة أوضاع السوق العالمي والمحلي عن كثب لايجاد استراتيجيات

تسويقية تتفق وقدرة هذه الأسواق ومتطلباتها ، والاستمرار في تلبية الطلب على منتجاتها اعتمادا على طاقاتها الانتاجية المرتفعة والتنوع في سلاسل منتجاتها . كما قد يستلزم مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية ، العمل على استقطاب المزيد من الشركات العالمية للدخول في مشاريع مشتركة جديدة في المملكة ، بالاضافة الى بحث امكانية انشاء مشروعات مشتركة بين صناعات سابك البتروكيماوية وصناعات تكرير النفط التي تتولى تزويد سابك بمواد اللقيم اللازمة لمشاريعها ، وبما يكفل استمرار مقدرتها التنافسية وتعزيزها .

★ **الصناعة والمحافظة على البيئة :**

ارتبطت تجارب التنمية الصناعية في العالم بآثارها البيئية السلبية ، فالصناعة تستهلك الموارد الطبيعية ـــ خاصة تلك غير المتجددة ـــ وتستنزفها وذلك لتلبية احتياجاتها من الطاقة والمواد الأولية .. هذا اضافة الى ما يصاحب العمليات الصناعية عادة من تلوث للهواء والمياه نتيجة الانبعاثات الغازية والنفايات الصناعية الناجمة عن استخدام تقنيات لا تراعي شؤون البيئة والقدرات الاستيعابية للبيئة ، علاوة على غياب اللوائح البيئية وآليات واجراءات تنفيذها .

أما في المملكة فقد اتخذت خطوات ايجابية في مجال ضبط العلاقة بين البيئة والنمو الصناعي .. والأمثلة كثيرة على ذلك ، ولعل من أبرزها ما حققته الهيئة الملكية للجبيل وينبع التي حازت على جوائز دولية نتيجة لتفوق مصانع الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) في تطبيق المعايير البيئية في المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع .

واستمرارا لهذا الاتجاه تؤكد خطة التنمية السادسة على أهمية تحقيق النمو الصناعي في اطار المحافظة على البيئة وعدم الاخلال بحق الأجيال المقبلة في بيئة نظيفة وموارد طبيعية متوفرة .. الأمر الذي يتطلب ضرورة العمل على توسعة مفهوم التقييم البيئي للمشاريع الصناعية منذ مراحل اعداد دراسات الجدوى ، والتأكيد على اختيار التقنيات غير الملوثة لعملية الانتاج الصناعي ، والتركيز على مشاريع تدوير المواد ، ومعالجة الآثار البيئية السلبية التي قد تنجم عن الصناعات القائمة قبل تفاقمها .

★ **التقنيات الصناعية وتنمية القدرات الذاتية على تطويرها :**

اعتمدت المملكة في مسيرتها التنموية الصناعية على نقل التقنيات الصناعية المتقدمة من الدول الصناعية وتطويعها لتأمين احتياجاتها المتزايدة منها ولدفع عجلة التنمية الصناعية بخطوات

متسارعة ، وتم هذا كله في اطار معايير واضحة تتعلق بضرورة الاستيعاب السريع لتلك التقنيات اضافة الى التأكيد على دورها في تقليص حجم العمالة اليدوية وزيادة الانتاجية وتحسين جودة المنتجات وبالتالي تخفيض التكاليف وزيادة المقدرة التنافسية للصناعات الوطنية .

وتتطلب المرحلة القادمة الاستمرار في تنمية قدرات الصناعة الوطنية على استيعاب التقنيات الصناعية وأساليب الانتاج ومن ثم استغلال الخبرات المتراكمة لديها في ايجاد تقنيات خاصة بها وتطويرها بهدف تقليل المصاعب التي قد تنشأ من الاعتماد على مصادر خارجية للتقنية الحديثة من جهة ، وصعوبة الحصول على هذه التقنية من مالكي حقوقها من جهة أخرى .

★ **أساليب وطرق تسويق الانتاج الصناعي :**

على الرغم من تمتع منتجات الصناعة الوطنية بالعديد من المميزات والتي من ضمنها الجودة العالية ، والأسعار المناسبة .. فهي تجابه منافسة شديدة سواء في السوق المحلي أو العالمي ، في الوقت الذي لا تلقى فيه أنشطة التسويق في بعض المنشآت الصناعية عناية كافية مقارنة بأنشطة الانتاج المباشرة . وبناء على ذلك ، تقتضي طبيعة المرحلة المقبلة المزيد من الاهتمام بالأنشطة التسويقية باعتبارها من وظائف الانتاج الأساسية .

★ **قواعد البيانات والمعلومات الصناعية :**

يتوقف نجاح المشاريع الصناعية ، سواء في مراحل التخطيط الأولية والدراسات أو خلال مرحلة الانتاج الفعلي ، على مدى توفر البيانات والمعلومات المتكاملة والاحصاءات عن الأسواق والتقنيات والعمالة والطاقات الانتاجية القائمة والاستثمارات وتكاليف الانتاج وغيرها . ان التأكيد على أهمية تطوير نظم المعلومات الصناعية هي سمة المرحلة القادمة .. ويتطلب ذلك الاستمرار في تشجيع الشركات الصناعية على اقامة أنظمتها الذاتية للمعلومات المتكاملة ، والتي يمكن في الوقت ذاته أن تضمها شبكة وطنية للمعلومات الصناعية .

★ **الحوافز التشجيعية وأثرها في التنمية الصناعية :**

كان لمجموعة الحوافز التي قدمتها الدولة لتشجيع الاستثمار في المجالات الصناعية أكبر الأثر فيما حققه قطاع الصناعة من انجازات . وفي ظل المتغيرات الدولية المتعلقة بتحرير التجارة العالمية من جهة ، ولكي تستمر تلك الحوافز في أداء دورها بكفاءة وفعالية في تنمية القطاع من جهة أخرى ، تتطلب المرحلة المقبلة مراجعة شاملة لنظام وهيكل الحوافز المقدمة في هذا

الصدد . وقد يتطلب الأمر تحديد تلك الحوافز أو توجيهها للمشاريع الصناعية التي هي في حاجة ماسة للدعم والحماية على المدى القصير والمتوسط ، والتركيز في سلم الأولويات على المشاريع التي تحقق متطلبات التكامل ولديها روابط أمامية وخلفية قوية مع الصناعات القائمة، وبقية القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ، والصناعات ذات المزايا النسبية ، التي تتمتع منتجاتها بجودة عالية ، وتستخدم تقنيات متقدمة .

★ **الصناعات الصغيرة :**

تشكل الصناعات التي يمكن تصنيفها صناعات صغيرة نسبة كبيرة من اجمالي الصناعات بالمملكة ، وذلك على الرغم من محدودية اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي لقطاع الصناعة ، وضعف تكاملها مع الصناعات التحويلية الأخرى . ومن ناحية أخرى ، لا تتمتع تلك النوعية من الصناعات بمظلة الحوافز التي تقدمها الدولة للمشروعات الصناعية الكبيرة ، ولا توجد مؤسسات أو جهات متخصصة تعنى بشئونها ، هذا بالاضافة الى الصعوبات التي تواجهها في الحصول على التمويل اللازم لأنشطتها .

وتتطلب المرحلة القادمة المزيد من التشجيع للصناعات الصغيرة كي تؤدي دورا أكثر فاعلية ضمن القطاع الصناعي ، وبحث قيام هيئات متخصصة لمساندة تلك الصناعات وتذليل العقبات الفنية والادارية والمالية التي تواجهها حيث يمكن — من خلال برامج محددة — زيادة اسهامها في تلبية احتياجات الصناعات القائمة من السلع والمنتجات الوسيطة والنهائية ، واستقطاب صغار المستثمرين ، وتوفير فرص وظيفية للعمالة الوطنية ، وتنويع قاعدة الصناعة بالمملكة ، واستحداث نظام السجل الصناعي بوزارة الصناعة والكهرباء .

★ **الصادرات الصناعية ووسائل تنميتها :**

فيما عدا صادرات المملكة من البتروكيماويات والمنتجات البترولية المكررة ، لا زال حجم صادرات الصناعات التحويلية الأخرى يشكل نسبة محدودة من اجمالي صادرات المملكة ، وهو بذلك لا يواكب الأهمية التي توليها الحكومة والصناعيين بالمملكة لهذه القضية . ان حدة المنافسة في الأسواق العالمية تشكل ضغوطا شديدة على الشركات الصناعية المصدرة ، اضافة الى تعرضها لبيئة تنظيمية وتشريعية ومالية مختلفة ، مما يزيد من حجم المخاطر التي يتعين عليها أن تواجهها . لذا فليس من المستغرب أن تفضل تلك الشركات تصريف منتجاتها في السوق المحلية ، واللجوء الى التصدير في الحدود التي تمكنها من دعم أعمالها التجارية القائمة .. خاصة

وأن السوق المحلي يوفر — حتى الآن — فرص نمو كافية لهذه الصناعات . ويتطلب الأمر في المرحلة القادمة صياغة سياسات محددة واتخاذ اجراءات مؤسسية لتنمية الصادرات الصناعية من خلال التركيز على : تشجيع اقامة الشركات الخاصة والهيئات المتخصصة في أساليب تطوير الصادرات ، ودعم عمليات تمويل الصادرات الصناعية ، والتوسع في منح التسهيلات الائتمانية للمصدرين الصناعيين ، وزيادة التواجد في الأسواق الخارجية ، وتكثيف المشاركة في المعارض الدولية .

٣/٢/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

حققت الجهات الحكومية في قطاع الصناعة انجازات طيبة خلال خطة التنمية الخامسة في اطار زيادة أعداد القوى العاملة السعودية في أنشطتها . فقد بلغت نسبة السعوديين (٩١٪) من اجمالي القوى العاملة في وزارة الصناعة والكهرباء ، و(٩٨٪) في الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، و(٧١٪) في الدار السعودية للخدمات الاستشارية . وتشير هذه النتائج في مجملها الى السياسات الناجحة لعمليات السعودة والى كفاءة عمليات التدريب وبرامجه التأهيلية في تلك الجهات التي ستواصل سعيها لتحقيق أهدافها المتعلقة بتنمية القوى العاملة الوطنية في الفترة المقبلة .

على صعيد آخر ، فباستثناء الصناعات الكبيرة المتطورة ذات الاستخدام المكثف لرأس المال مثل صناعة البتروكيماويات فما زال اعتماد الصناعة السعودية على العمالة الأجنبية سمة من سمات القطاع الصناعي — وسيستمر ذلك لبعض الوقت — بسبب العرض غير الكافي من المهارات الصناعية الوطنية .. هذا اضافة الى انخفاض أجور العمالة غير السعودية والذي يسهم بدرجة كبيرة في زيادة القدرات التنافسية ومستويات الربحية للمشروعات الصناعية كثيفة الاستخدام للعمالة .

وتعطي خطة التنمية السادسة أولوية كبيرة لعمليات زيادة استخدام القوى العاملة السعودية وتأهيلها في المشاريع الصناعية التابعة للقطاع الخاص التي تنخفض بها نسبة العمالة السعودية وبصفة خاصة في أنشطة الانتاج والنواحي الفنية . وسيتطلب زيادة اسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة اتخاذ خطوات مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال اتخاذ التدابير والوسائل المناسبة وتكثيفها لترغيب الكفاءات الوطنية واستقطابها للعمل في المشروعات الصناعية ، علاوة على جذب الشباب السعودي في اتجاه التعليم الفني والصناعي وتأهيله للعمل في المصانع الوطنية . وفي الجانب المقابل ، سيتم دعوة القطاع الخاص الصناعي لتولي مسئولياته في تحقيق الأهداف الوطنية للسعودة ، حيث لا يمكن أن تنجح السياسات المتعلقة بالعمالة الوطنية في قطاع الصناعة

ما لم يستمر القطاع الخاص في أداء الدور المنوط به . من هذا المنطلق ، قد يتطلب الأمر تقديم المزيد من الحوافز التشجيعية للمصانع التي ترتفع نسبة استخدام العمالة الوطنية في أنشطتها ، وللمصانع التي توجد بها برامج تدريبية وتأهيلية بصفة دورية للعمالة الوطنية .

٤/٢/٨ الكفاءة الاقتصادية :

ترتبط الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة الاقتصادية على مستوى القطاع ارتباطا وثيقا بأساليب تنمية القوى العاملة ، واستخدام التقنيات الحديثة ، وتطوير نظم المعلومات ، وغير ذلك من المدخلات الأساسية للعمليات الانتاجية .

في هذا الصدد ، تحقق الجهات الحكومية لقطاع الصناعة نتائج مرضية على صعيد الكفاءة الادارية ، وينتظر أن تواصل هذه الجهات تحقيق هذه المستويات بل وزيادتها خلال الفترة المقبلة ، حيث يتوقع أن تنمو أنشطة كل من وزارة الصناعة والكهرباء ، والدار السعودية للخدمات الاستشارية ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع .. وسيقابل ذلك النمو في الأنشطة جهودا كبيرة لاستغلال الموارد القائمة والمتاحة .

وعلى صعيد الصناعات الأساسية ، تحقق شركات سابك ومجمعاتها مستويات قياسية فيما يتعلق بمعدلات استغلال الطاقات الانتاجية ، ونسب كميات المبيعات الى الانتاج ، علاوة على ارتفاع انتاجية العمالة . وستستمر سابك خلال سنوات خطة التنمية السادسة في تحقيق تلك المعدلات وتنميتها كنتيجة للتوسعات في الطاقات الانتاجية التي شهدتها مجمعاتها في أواخر فترة خطة التنمية الخامسة .

وتحتاج بعض الصناعات التحويلية الى عدد من الاجراءات اللازمة لزيادة انتاجيتها وتحسين مستوى التقنية بها بغية تحسين الانتاج وتقليل استخدام العمالة ، كما أن بعض هذه الصناعات لم تستطع استغلال طاقاتها الانتاجية بالكامل لأسباب تتعلق بمقدرتها التسويقية . لذا تتطلب المرحلة القادمة تقويما لأوضاع هذه الصناعات بهدف تحديد معوقات رفع كفاءتها الانتاجية، علاوة على دراسة سبل تذليل العقبات التسويقية التي تواجه الصناعات لزيادة مقدرتها التنافسية .

من ناحية أخرى ، تواجه بعض المدن الصناعية القائمة ارتفاعا في معدل استغلال تجهيزاتها الأساسية مثل تلك الموجودة في الرياض وجدة والدمام ، في الوقت الذي تعاني فيه مدن صناعية أخرى كما في مدينتي الجبيل وينبع من انخفاض في معدلات استغلال المناطق المخصصة للصناعات الثانوية ، بينما تزدحم المدن الصناعية الأخرى بهذا النمط من الصناعات . ان تحقيق التوازن في معدلات استغلال التجهيزات الأساسية ومرافقها في المدن الصناعية يجب أن يتم خلال الفترة القادمة ، وبالشكل الذى يحقق توزيعا أمثل للصناعات وبأعلى كفاءة ممكنة .

وبصفة عامة ، تهدف خطة التنمية السادسة الى تحقيق تحسن واضح في مستويات الكفاءة الاقتصادية بمختلف أوجهها في القطاع الصناعي نظرا للنمو المطلوب في الانتاج الصناعي، وخاصة اذا ما ارتبط ذلك النمو بالاستخدام الجيد لمدخلات العمليات الانتاجية والتكثيف الرأسمالي ، والاستثمارات الصناعية التي ستضيف طاقات انتاجية جديدة ، فضلا عن التوسعات في الطاقات القائمة .

٥/٢/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

من المستهدف أن يضطلع القطاع الخاص — بصفة أساسية — بتنمية القطاع الصناعي ، بينما تتولى الحكومة وضع الاطار المؤسسي وصياغة السياسات المناسبة لتشجيع الصناعة ، مما يحصر دورها في توجيه الموارد الخاصة بدلا من الدخول بصورة مباشرة في مجال الاستثمارات الصناعية ، فيما عدا بعض الحالات التي تستدعي مبادرة الحكومة نظرا لضخامة الاستثمارات وارتفاع عامل المخاطرة .

ويمثل القطاع النفطي أهمية خاصة للاقتصاد السعودي .. لذا تقوم الدولة من خلال أجهزتها والشركات الحكومية التابعة لها بدور أساسي في صناعات تكرير النفط ، من ناحية أخرى ، فان بعض المصافي هي في الواقع مشروعات مشتركة بين الحكومة وشركاء أجانب ، بينما يمتلك القطاع الخاص مشاريع صناعية عاملة في انتاج زيوت التشحيم ، وبالتالي لا ينبغي استبعاد امكان ان يقوم القطاع الخاص بدور أكبر في مجال صناعة النفط مستقبلا .

وفي حين تمتلك الحكومة معظم أسهم الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، يؤمل أن تتوافر خلال المرحلة القادمة الظروف المناسبة التي تجعل السير في اتجاه التخصيص لسابك أمرا ممكنا ، وبحيث لا يؤثر هذا الاجراء سلبا على خطط سابك المستقبلية.

وبصفة عامة يعد اتجاه الحكومة نحو دراسة تخصيص بعض الشركات والمؤسسات الصناعية التي تسهم فيها من أهم سمات الفترة القادمة ، هذا الى جانب استمرار الجهات الحكومية في دورها لجذب المزيد من استثمارات القطاع الخاص الى المجالات الصناعية .

من هذا المنطلق ، ستواصل وزارة الصناعة والكهرباء تولي مهام تنمية الصناعات وأنشطتها ذات العلاقة من خلال متابعة عمليات منح التراخيص للمشاريع الصناعية الجديدة بهدف تنويع القاعدة الصناعية ، وتوفير التجهيزات الأساسية اللازمة في المدن الصناعية وصيانتها والحفاظ على مستوى أدائها ، اضافة الى اعداد بعض الدراسات الصناعية . وسيستمر صندوق التنمية الصناعية في تقديم القروض للمشروعات الصناعية المستوفية لشروط الاقراض ، بينما ستقوم الدار السعودية للخدمات الاستشارية بتقديم الاستشارات والخدمات البحثية للمشروعات الصناعية والمستثمرين ورجال الأعمال في مجال الدراسات الفنية والاقتصادية والادارية .

وستتابع الهيئة الملكية للجبيل وينبع استكمال مشاريع التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات وصيانتها وتشغيلها في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين فضلا عن تعريف المستثمرين محليا وعالميا بالفرص الاستثمارية المتوافرة في المدينتين لاقامة مختلف أنواع الصناعات والخدمات .

ويقع على عاتق القطاع الخاص مهمة استغلال المناخ العام الذي توفره الحكومة لممارسة الأنشطة الصناعية بفعالية ، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة الى دفع عجلة الصناعة بخطوات متسارعة وانطلاقها الى آفاق جديدة . فبالاضافة الى تدفق استثماراته في مختلف أنماط صناعات احلال الواردات والصناعات الموجهة للتصدير والصناعات المغذية والمساندة والمكملة للصناعات المعدنية والبتروكيماوية الأساسية والوسيطة .. من المنتظر أن يقوم القطاع الخاص بتوجيه المزيد من الاستثمارات للمجالات الصناعية الجديدة التي ترتفع فيها مستويات التقنية والقيمة المضافة .

٦/٢/٨ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية القطاع الصناعي من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٢/٨ الأهداف :

تتلخص الأهداف العامة الرئيسية للتنمية الصناعية في المملكة خلال خطة التنمية السادسة فيما يلي :

- ★ زيادة اسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي وفي تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني .
- ★ التوسع في التصنيع القائم على استخدام المواد الأولية المتوفرة محليا وتنويع الهيكل الصناعي في اتجاه المزيد من الصناعات الأمامية والخلفية .
- ★ تحقيق الترابط والتكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى وبالأخص القطاع الزراعي وقطاع التعدين .
- ★ زيادة اسهام القطاع الصناعي في تلبية الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والرأسمالية من خلال تنمية وتطوير صناعات احلال الواردات ذات الجدوى الاقتصادية .
- ★ زيادة اسهام القطاع الصناعي في تنويع الصادرات .
- ★ الاسهام في توفير فرص عمل جديدة للمواطنين وفي احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية .

٢/٦/٢/٨ **السياسات :**

ستقوم الجهات الحكومية بتنفيذ مجموعة من السياسات الرئيسية لتحقيق الأهداف العامة لقطاع الصناعة في خطة التنمية السادسة . وهي على النحو التالي :

- ★ العمل على تطوير القدرات الذاتية في مجال الدراسة والبحث لتطوير الصناعة الوطنية لمواكبة الاعتماد المتزايد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية العالية .
- ★ الاستمرار في المراجعة الدورية الشاملة للسياسات التنظيمية والاجراءات الادارية والحوافز التشجيعية الصناعية وسياسة الاقراض الصناعي والتراخيص الصناعية والاعفاءات الجمركية بما يكفل زيادة الاستثمار الصناعي للقطاع الخاص الوطني والخليجي مع العمل على اتخاذ الوسائل والاجراءات الكفيلة بتمكين الصناعة الوطنية من مواجهة المنافسة غير العادلة .
- ★ تشجيع التنويع المتوازن بين النشاطات الصناعية مع التركيز على التوسع الافقي والرأسي في الصناعات البتروكيماوية والصناعات التي تسهم في تحقيق التكامل والترابط بين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى .
- ★ دعم وتشجيع نقل التقنية الحديثة في المشروعات الصناعية المشتركة وفقا لنظام استثمار رأس المال الأجنبي ومن خلال برنامج التوازن الاقتصادي .
- ★ الاستمرار في اقامة المدن الصناعية في المناطق التي تتميز بمقومات النمو الصناعي والتوسع في المدن الصناعية القائمة التي تعاني ضغطا شديدا على تجهيزاتها الأساسية.
- ★ الاستمرار في استكمال التجهيزات الأساسية اللازمة للمناطق الصناعية في مدينتي الجبيل وينبع وبما يتناسب مع متطلبات النمو المتوقع لحركة التصنيع فيهما.
- ★ الاستمرار في تحسين نوعية المعلومات الصناعية والبيانات الاحصائية وتحليلها وتحديد المؤشرات الاقتصادية واعداد دراسات عن الفرص والمشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص .
- ★ اجراء المسوحات الصناعية التي تتناسب مع احتياجات القطاع الصناعي .
- ★ الاستمرار في تنمية القوى العاملة الوطنية وبصفة خاصة في التخصصات الفنية في مجال الصناعة .
- ★ تشجيع الشركات الصناعية على اعداد برامج تدريبية متطورة لرفع المستويات الفنية للعمالة الوطنية بصفة دورية ، واتخاذ الوسائل اللازمة لدعم المصانع التي ترتفع فيها نسبة العمالة الفنية الوطنية .

* العمل على تحسين معدلات استغلال الطاقات الانتاجية للمصانع القائمة ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية في المنشآت الصناعية .

* استحداث الأنظمة واللوائح لدعم وتشجيع الصناعات الصغيرة ودراسة امكان ايجاد جهة تشرف على تنظيمها وتنميتها .

* تشجيع الأنشطة والأبحاث التسويقية ، والتأكيد على أهمية دراسة أوضاع السوق والانتاج المنافس ، وتنشيط خدمات ما بعد البيع ، ووسائل الدعاية والاعلان ، وتطوير أساليب فتح الأسواق ، وسبل تصريف الانتاج المحلي الفائض في الأسواق العالمية .

* تعميق المفهوم البيئي للتنمية الصناعية بانعكاساته على الأجيال الحاضرة والمستقبلة .

٣/٦/٢/٨ **البرامج :**

سيتم تنفيذ البرامج الرئيسية التالية خلال خطة التنمية السادسة :

* **الصناعات البتروكيماوية :**

يهدف هذا البرنامج الى الاستغلال الأمثل لمواد اللقيم والطاقة لتوسعة الطاقات الانتاجية للمشاريع القائمة في مجال الصناعات البتروكيماوية الأساسية والوسيطة والنهائية والمكملة . ويهدف البرنامج كذلك الى اضافة منتجات جديدة وفقا لاحتياجات السوق المحلي والاقليمي والعالمي ، والاستمرار في تطوير الأسواق الحالية للمنتجات والبحث عن أسواق جديدة ، وبالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى عائد اقتصادي ممكن .

* **الصناعات المعدنية الأساسية :**

يهدف هذا البرنامج الى توسعة وتطوير خطوط الانتاج القائمة لصناعات الحديد والصلب الأساسية ، ودراسة انشاء صناعات معدنية أساسية أخرى كثيفة الاستخدام للطاقة وبما يتلاءم مع التغيرات في السوق وبالتنسيق مع دول المنطقة لتجنب المنافسة الضارة .

* **المدن الصناعية والتجهيزات الأساسية :**

يهدف هذا البرنامج الى الاستمرار في استكمال توفير الخدمات والمرافق في المدن الصناعية ، اضافة الى انشاء مدن صناعية جديدة ، وتوسعة بعض المدن الصناعية القائمة شريطة الاستفادة

القصوى من طاقات المدن القائمة . وفي اطار هذا البرنامج ستقوم الهيئة الملكية للجبيل وينبع بتوسعة طاقات التجهيزات الأساسية والمرافق والخدمات بالمدينتين الصناعيتين وفقا لاحتياجات التنمية الصناعية والزيادة السكانية المتوقعة بهما .

* **الصناعات التحويلية الأخرى :**

يهدف هذا البرنامج الى دعم قطاع الصناعات التحويلية ، من خلال منح التسهيلات الائتمانية لأغراض اقامة المشاريع والتوسعات وتحسين الأداء ، وتقديم الخدمات الارشادية للمصانع لتطوير نظم الانتاج والتقنيات المستخدمة وأساليب تحسين جودة المنتجات ، علاوة على تحديد فرص الاستثمار في الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة .

* **الاستثمار الصناعي :**

يهدف هذا البرنامج الى تعريف المستثمرين محليا وخليجيا وعربيا وعالميا بفرص الاستثمار المتاحة في صناعات احلال الواردات والصناعات التصديرية ، من خلال اعداد ملفات استثمار أولية للمشاريع الصناعية المتوقع أن يكون لها جدوى اقتصادية .

* **البحث والتطوير والدراسات الصناعية :**

يهدف هذا البرنامج الى تشجيع أنشطة البحث والتطوير في الصناعات القائمة ، واعداد الدراسات والأبحاث الصناعية ، وتطوير نظم المعلومات اللازمة لتنمية القطاع الصناعي والتغلب على معوقات تطويره .

* **الصادرات الصناعية :**

يهدف هذا البرنامج الى دعم الصادرات الصناعية وتنميتها من خلال تشجيع اقامة المزيد من الشركات الخاصة والهيئات المتخصصة في أساليب تطوير عمليات التسويق الخارجية ، واعداد الدراسات الخاصة بترويج منتجات الصناعة السعودية في الأسواق الخارجية وبأنظمة التجارة الدولية وطرق تمويل الصادرات والمشاركة في المعارض الدولية .

* **تنمية القوى العاملة :**

يهدف هذا البرنامج الى تنمية الكوادر الصناعية الوطنية وتأهيلها ، وزيادة اعداد القوى العاملة الوطنية ورفع كفاءتها وزيادة معدلات السعودة في كافة التخصصات من خلال البرامج التدريبية المناسبة .

* **تخصيص الشركات الصناعية :**

يهدف هذا البرنامج الى دراسة تخصيص بعض الشركات الصناعية التي تساهم فيها الحكومة ، وفق برنامج زمني محدد يراعي الآثار الاجتماعية والاقتصادية لعملية التخصيص .

٧/٢/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

من المتوقع أن ينمو القطاع الصناعي ككل خلال خطة التنمية السادسة بمعدل نمو متوسط مقداره (٩ر٤٪) سنويا، وأن تحقق الصناعات البتروكيماوية معدل نمو متوسط (٣ر٨٪) سنويا ، وصناعات تكرير النفط معدل نمو متوسط (٩ر٣٪) سنويا ، والصناعات التحويلية الأخرى معدل نمو متوسط (٩ر٤٪) سنويا .

٣/٨ الكهـــربـــاء :

١/٣/٨ الوضـــع الراهـــن :

تعد الطاقة الكهربائية موردا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتشكل سمة مميزة للدول المتطورة اقتصاديا . فهي أقل أنواع الطاقة تلويثا للبيئة وأكثرها مرونة في الاستعمال وسهولة في النقل والتوزيع . وتشكل الطاقة الكهربائية مدخلا رئيسيا لكافة قطاعات الاقتصاد وعاملا معززا للانتاجية ولمستوى المعيشة ونوعية الحياة . وقد بذلت الدولة جهدا كبيرا خلال خطط التنمية السابقة لايصال الخدمات الكهربائية الى كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في جميع مناطق المملكة .

وقد شهدت المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء تقدما ملحوظا خلال فترة خطة التنمية الخمسية الخامسة (**الجدول رقم ٤/٨**) تجاوز بعضها الأهداف المحددة لها وكان ذلك نتيجة للتطورات التي استجدت خلال الفترة . فقد تم اضافة (٥٥٩) ألف مشترك جديد الى الخدمة ، ووصل معدل التغطية الكهربائية الى (٨٣٪) من السكان في عام ١٤١٤هـ .

كما شهد استهلاك الطاقة الكهربائية معدل نمو سنوي متوسط قدره (٧ر٧٪) خلال الفترة (١٤٠٩هـ ــ ١٤١٣هـ) متجاوزا بذلك معدل النمو الفعلي في الناتج المحلي الاجمالي ، ونما الحمل الكهربائي الذروي غير المتزامن بمعدل سنوي متوسط قدره (٩ر٧٪) خلال نفس الفترة ليصل الى (١٥ر٧٠٧) ميجاواط عام ١٤١٣/١٤١٤هـ . أما نسبة الاستهلاك الكلي الى المشترك السكني فقد زادت بمعدل سنوي قدره (٦ر٣٪) .

جـــدول رقم (٤/٨)
تطور المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء
خلال خطة التنمية الخامسة

	١٤١٠/١٤٠٩هـ	فعـــلي ١٤١٤/١٤١٣هـ	تقـديري ١٤١٥/١٤١٤هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤١٠/١٤٠٩هـ - ١٤١٤/١٤١٣هـ
مجموع الطاقة الكهربائية المستهلكة (مليون كيلوواط - ساعة)	٥٥٢٠١ر٣	٧٤١٧١ر٠	٧٩٢٥٠ر٥	٧ر٧
الحمل الذروي (ميجاواط)	١١٥٧٥ر٢	١٥٧٠٦ر٦	١٧٢٢٧ر٨	٧ر٩
مجموع المشتركين (بالالاف)	٢٢٥٩ر٣	٢٦٨٦ر٤	٢٨١٧ر٩	٤ر٤
عدد العاملين في القطاع	٢٧٤٠٩ر٠	٢٦٦٦٣ر٠	٢٦٩١٢ر٠	— ٠ر٧
نسبة السعوديين (٪)	٥٤ر١	٦٠ر١	٦٠ر٦	٢ر٧
متوسط مجموع الطاقة المستهلكة لكل مشترك سكني (كيلوواط - ساعة)	٢٨٤٦٩ر٠	٣٢٧٤١ر٠	٣٣٢٣١ر٠	٣ر٦
متوسط الحمل الذروي للمشترك (كيلوواط)	٥ر١	٥ر٨	٦ر٠	٣ر٣
متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد	٨٢ر٤	١٠٠ر٨	١٠٤ر٧	٥ر٢

٢/٣/٨ القضايا الأساسية :

تعترض عملية التنمية في قطاع الكهرباء بعض القضايا التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، وأبرزها :

— **الوضع المالي :**

تواجه شركات الكهرباء حالة من عدم التوازن المالي متمثلة في ارتفاع معدل الديون نسبة الى رأس المال وانخفاض الأخير نسبة الى الموجودات ، علاوة على تراكم أرصدة الرسوم والمستحقات غير المحصلة — وسيحد هذا الوضع من قدرة شركات الكهرباء على مواكبة المرحلة القادمة بفعالية وكفاءة ، خاصة الاستفادة من السوق المالية في تمويل متطلباتها الاستثمارية والاستمرار في تحسين كفاءتها . لذا يصبح من الضروري تطوير وضع شركات الكهرباء من خلال اعادة هيكلتها ماليا واداريا .

— **التعرفة الكهربائية :**

أدى انخفاض أسعار الكهرباء الى زيادة نمو الطلب على الطاقة الكهربائية بمعدلات مرتفعة ، لأن المستوى المنخفض للأسعار لا يحفز على ترشيد الاستهلاك ، كما أن هيكل التعرفة لا يتيح استخدامها كأداة فعالة في ادارة الطلب . لذا ينبغي مراجعة هيكل التعرفة الكهربائية ومستواها بما يكفل الاستفادة منها كأداة فعالة في ادارة الطلب وفي ترشيد الاستهلاك ويتيح ضمان استمرارية الطاقة الكهربائية والتطوير المستمر للخدمة الكهربائية والمحافظة على اعتماديتها وكفاءتها .

— **المواصفات والمقاييس :**

تعتمد كل شركة من شركات الكهرباء الرئيسية على مواصفات ومقاييس واجراءات خاصة بها تختلف عن مثيلتها في الشركات الأخرى مما يؤدي الى زيادة غير ضرورية في التكلفة . لذلك ، فمن الأهمية تطوير مقاييس ومواصفات واجراءات موحدة على صعيد القطاع ، بهدف رفع الكفاءة والانتاجية وترشيد مهام الاشراف والتنظيم للجهات الحكومية المسؤولة ، وينبغي اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تحقيق هذا الهدف في أقرب وقت ممكن .

— **الوقود :**

يعتمد التطوير والتشغيل الاقتصادي لمرافق توليد الطاقة الكهربائية على هيكل أسعار الوقود بأنواعه المتاحة . الا أن أسعار الوقود المحلية لا توفر المعطيات المطلوبة للقرارات الاستثمارية والتشغيلية الصحيحة ويعود هذا الى أن الهيكل النسبي لأسعار الوقود المحلية لا يتسق مع هيكل الأسعار العالمية للأنواع نفسها من الوقود . فسعر زيت الوقود الثقيل في السوق المحلية يفوق سعر كل من الزيت الخام وزيت الديزل حيث الأخير هو الأقل سعرا . وعلى العكس من ذلك نجد الوضع بالنسبة للأسعار العالمية لهذه الأنواع من الوقود حيث زيت الديزل هو الأعلى سعرا . وعليه يصبح من المفيد تصحيح هيكل الأسعار المحلية وتوفير النوع المناسب من الوقود بالكميات المطلوبة لمرافق التوليد لكي تتحقق الكفاءة الاقتصادية في تطوير وتشغيل مرافق الكهرباء .

ـ مرافق المنطقة الشمالية :

يبلغ عدد مرافق الكهرباء العاملة في المنطقة الشمالية (١٤) مرفقا منها (٦) شركات مستقلة، أما المرافق الأخرى فتقوم المؤسسة العامة للكهرباء بالاشراف عليها. ونظرا لصغر حجم تلك المرافق ، وطبيعة مناطق امتيازها ، فانها تفتقر الى المقومات الفنية والادارية لرفع كفاءتها الاقتصادية . وينبغي خلال فترة خطة التنمية السادسة ، دراسة اعادة تنظيم مرافق المنطقة الشمالية مما يتيح تطوير الخدمات الكهربائية وتحسين انتاجيتها ورفع كفاءة قطاع الكهرباء بالمنطقة .

٣/٣/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

أتاح التقدم الذي حققه القطاع في مجال الانتاجية والكفاءة الى انخفاض حجم القوى العاملة بمعدل (٧ر٠٪) سنويا من (٢٧٤٠٩) عامل في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٢٦٦٦٣) عاملا عام ١٤١٣/١٤١٤هـ . وقد واكب هذا التطور زيادة في مساهمة الكوادر الوطنية في القوى العاملة حيث ارتفعت نسبتهم من (١ر٥٤٪) الى (١ر٦٠٪) خلال الفترة ذاتها . ويتوقع أن ينمو حجم القوى العاملة بمعدل (٦ر١٪) سنويا خلال خطة التنمية السادسة ليصل الى (٢٩١٨٨) عاملا ، يشكل السعوديون منهم نسبة (٧٠٪) في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

٤/٣/٨ الكفاءة الاقتصادية :

يعد تطوير الانتاجية والكفاءة هدفا مستمرا ومحورا رئيسيا للتنمية في قطاع الكهرباء، حيث تمكن القطاع من مواصلة تقدمه في هذا المجال ، فقد نما متوسط عدد المشتركين لكل عامل بمعدل نمو سنوي قدره (٢ر٥٪) فازداد العدد من (٨٢) عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (١٠١) مشترك عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، وانخفضت تكلفة الانتاج للوحدة المباعة بمعدل مواز خلال الفترة . ويتوقع خلال خطة التنمية السادسة أن يستمر التحسن في الانتاجية حيث تنمو العمالة بمعدل أقل من معدلات النمو المتوقعة للحمل الذروي أو الانتاج أو عدد المشتركين ، وبالتالي يتوقع لمؤشر عدد المشتركين للعامل الواحد أن يصل الى (١١٩) مشتركا في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ، وأن تنخفض تكلفة الخدمة بمعدل (١ر٣٪) سنويا خلال فترة خطة التنمية السادسة . وتسهم برامج التدريب المختلفة التي توفرها شركات الكهرباء للعاملين في استمرار تحسن الانتاجية ، ويتوقع أن يتم تخريج حوالي (٣٤٨٤٠) متدربا من دورات مختلفة خلال فترة الخطة السادسة .

٥/٣/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يشارك القطاع الخاص الدولة في ملكية معظم شركات الكهرباء العاملة في المملكة ، حيث يتم التداول في أسهمها في السوق المالية ، كما يقوم القطاع الخاص بتوفير الخدمات المساندة من انشاءات وتوريد معدات ومواد وأجهزة لشركات الكهرباء وللمؤسسة العامة للكهرباء . كما شهدت فترة الخطة الخمسية الخامسة بروز دور البنوك التجارية في كونها مصدر تمويل لبعض مشاريع التوليد الكهربائي ، أهمها مشروع محطة رابغ الكهربائية في المنطقة الغربية ، كما يجري حاليا ترتيب تمويل محطة أخرى كبيرة في المنطقة الوسطى . وسيتم خلال الخطة زيادة مساهمة القطاع الخاص في تمويل وانشاء المرافق الكهربائية ، خاصة مشاريع التوليد الرئيسية ، حيث سيتاح لشركات القطاع الخاص فرصة انشاء وتشغيل محطات التوليد ، ويبلغ حجم برنامج التوليد في الخطة حوالي (٢١) بليون ريال . وكذلك مشاريع شبكات النقل والتي سيتم تمويلها من مصادر القطاع الخاص ، حيث يقدر حجم برنامج شبكات النقل في الخطة بحوالي (٢٧) بليون ريال . كما سيتم خلال الخطة دراسة امكانية زيادة مساهمته في ملكية وادارة مرافق الكهرباء بهدف الوصول التدريجي الى التخصيص الكامل لشركات الكهرباء تمشيا مع استراتيجية الدولة الهادفة الى تعظيم دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

٦/٣/٨ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الكهرباء من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٣/٨ الأهـــــداف :

- توفير الخدمة الكهربائية الى جميع المستهلكين على مستوى ملائم من النوعية والاعتمادية ، والتركيز على ايصال الخدمة الى المناطق التي لم تصلها بعد .
- الالتزام بمبدأ « تقديم الخدمة الكهربائية بأقل التكاليف » في تنمية وتطوير النظم الكهربائية ومرافقها .
- تحقيق التخصيص الكامل لمرافق الكهرباء على المدى المتوسط والبعيد .
- المساهمة في تحقيق الربط الكهربائي مع دول الجوار وذلك خطوة نحو انشاء شبكة كهربائية موحدة على المستوى الاقليمي .

٢/٦/٣/٨ السياسات :

سيتم تحقيق أهداف قطاع الكهرباء ومعالجة القضايا الرئيسية التي تعترض التنمية المستقبلية للقطاع من خلال تنفيذ السياسات التالية :

- توفير الخدمة الكهربائية على مستوى من الكفاءة يوازن بين تكلفة الخدمة وطبيعة الأحمال ونوعيتها .
- اعتماد سياسة مرنة في تسعير الطاقة الكهربائية تقوم على المراجعة الدورية للتعرفة ، وادخال هدف الترشيد عنصرا أساسيا في هيكل التعرفة ومستواها .
- ادخال آلية تحسين الكفاءة والانتاجية في هيكل ومستوى اعانة التشغيل الى حين الغائها نهائيا .
- العمل على زيادة مساهمة القطاع الخاص في ملكية وادارة مرافق الكهرباء .
- اتاحة المجال للقطاع الخاص للمساهمة في قطاع توليد الطاقة الكهربائية من خلال انشاء شركات لتوليد الطاقة الكهربائية .
- تشجيع ومساندة التنسيق والتعاون بين شركات الكهرباء في مجالات تبادل الخبرة والمعرفة والمشاركة في تطوير المقاييس والمواصفات الموحدة مع ايجاد الاطار التنظيمي الملائم لهذا التعاون .
- رفع فعالية برامج تدريب وتطوير القوى العاملة والهادفة الى زيادة الكفاءة الانتاجية ودفع عملية احلال العمالة الوطنية .

٣/٦/٣/٨ البرامج :

سيتم تنفيذ البرامج الرئيسية التالية في قطاع الكهرباء :

- التوليد :

يهدف هذا البرنامج الى توفير قدرة التوليد اللازمة لمقابلة النمو المتوقع في الأحمال الكهربائية .

- شبكات النقل :

يشتمل هذا البرنامج على مرافق شبكات الجهد الفائق والجهد العالي التي سيتم من خلالها تحقيق المزيد من الربط الكهربائي في مختلف مناطق المملكة .

- **التـــوزيـــع :**

يهدف هذا البرنامج الى دعم شبكات التوزيع وتوسعتها ٠

- **نظـم الاتـصـــال والتـحكم :**

يشتمل هذا البرنامج على النشاطات المتعلقة بمهام ارسال الطاقة والمراقبة والتحكم في النظم الكهربائية بالاضافة الى مهام الاتصالات الأخرى اللازمة لادارة مرافق الكهرباء وتشغيلها ٠

- **التـنـمـيـة الاداريـــة :**

يشتمل هذا البرنامج على مشاريع تنمية وتطويرالقوى العاملة ، وعلى مشاريع الخدمات المساندة ومنها المباني والمكاتب ٠

٧/٣/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

تستند توقعات النمو لقطاع الكهرباء في خطة التنمية السادسة الى العوامل التالية : الآفاق الاقتصادية الوطنية والاقليمية المتوقعة خلال الخطة والفترة التي تليها ، والنمو السكاني ، وأنماط الاستهلاك ٠ ويتوقع خلال خطة التنمية السادسة أن ينمو الاستهلاك السنوي الكلي للطاقة الكهربائية بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٦ر٤٪) (**الجدول رقم ٨/٥**) وأن يزداد معدل الاستهلاك الكلي الى المشترك السكني من (٣٣٢٣١) كيلوواط ساعة عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٣٦٧٧٨) كيلوواط ساعة عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ، محققا معدل نمو سنوي متوسط مقداره (٢٪) ٠ كما يتوقع أن ينمو الحمل الذروي غير المتزامن في المملكة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٢ر٦٪) أي يرتفع من (١٧٢٢٨) ميجاواط عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٢٣٣١٠) ميجاواط عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ ٠

جـــدول رقم (٨/٥)
توقعات المؤشرات الرئيسية لقطاع الكهرباء
في خطة التنمية السادسة

	١٤١٤/١٤١٥هـ	١٤١٩/١٤٢٠هـ	معدل النمو السنوي المتوسط (٪) ١٤١٥هـ ـ ١٤٢٠هـ
الاستهلاك (بليون كيلوواط ـ ساعة)	٧٩	١٠٨	٦ر٤
الحمل الذروي (ميجاواط)	١٧٢٢٨	٢٣٣١٠	٦ر٢
قدرة التوليد الفعلية (ميجاواط) *	١٨٢٣٨	٢٥٢٧٣	٦ر٧
عـــدد المشتركين (بالآلاف)	٢٨١٨	٣٤٧٢	٤ر٣
عـــدد العـاملين في القـطـاع	٢٦٩١٢	٢٩١٨٨	١ر٦
نســـبة الســـعوديين (٪)	٦٠ر٦	٦٩ر٨	٢ر٩
متوسط اجمالي الطاقة المستهلكة لكل مشترك سكني (كيلوواط ـ ساعة)	٣٣٢٣١	٣٦٧٧٨	٢ر٠
متوسط الحمل الذروي للمشترك (كيلوواط)	٦ر١	٦ر٧	١ر٩
متوسط عدد المشتركين للعامل الواحد	١٠٥ر٠	١١٩ر٠	٢ر٦

* لا تشمل القدرة التصديرية الثابتة لمحطات المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة الثنائية الغرض التى ستصل الى (٣٤١٦) ميجاواط في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

٤/٨ البنـــاء والتـشييـد :

١/٤/٨ الوضـــع الراهـــن :

يؤدي قطاع البناء والتشييد دورا هاما في التنمية الاقتصادية الشاملة وتنويع القاعدة الاقتصادية وذلك من خلال اسهامه المباشر في تنمية التجهيزات الأساسية وتكوين رأس المال الثابت واسهامه غير المباشر في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى ـ خاصة قطاعي الصناعة والتعدين ـ عبر الروابط العديدة المتبادلة بينه وبين تلك القطاعات .

وبالنسبة للمملكة ، يعد حجم الاستثمارات الكبيرة في بناء التجهيزات الأساسية والاسكان المحرك الرئيسي لصناعة مواد البناء من حيث نشأتها وتطورها وتنوعها وسرعة نموها . ونتيجة لجهود التنمية خلال مراحل النمو المتعاقبة ، فقد تجاوز انتاج المملكة في بعض أنواع مواد البناء مرحلة تلبية احتياجات السوق المحلية الى مرحلة التصدير لدول أخرى مجاورة .

وقد شهد قطاع البناء والتشييد استقرارا في أنشطته خلال خطة التنمية الخامسة على الرغم من تحقيق معدلات نمو ايجابية في العامين الأولين من الخطة بلغت (٨ر٣٪) و(٨ر١٪) التي تعكس زيادة استثمارات القطاعين الحكومي والخاص في مجالات متعددة مثل انشاء المجمعات التجارية والسكنية والمناطق الترفيهية ، والتوسعات في الصناعات النفطية والبتروكيماوية ، وهو ما نتج عنه استقرار نصيب قطاع البناء والتشييد في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي عند (١٣٪) بنهاية خطة التنمية الخامسة .

وكجزء من اسهام الحكومة في تطوير قطاع البناء والتشييد وتوسيع نشاطه خلال خطة التنمية الخامسة ، أشرفت وكالة الوزارة للاسكان على استكمال (٥٧٠ر٤) وحدة سكنية ، وتم تسليم معظم المشاريع المنجزة الى صندوق التنمية العقارية . كذلك تم استكمال العديد من الأبحاث ودراسات التصميم . وأصدرت وكالة الوزارة لتصنيف المقاولين (٩٤٠) شهادة تصنيف جديدة واعادت تصنيف حوالي (١ر٠٠٠) شركة سعودية . أما وكالة الوزارة لشئون الأشغال العامة فقد قامت بالاشراف على حوالي (٣٤٠) مشروعا من المباني العامة لعدد من الجهات الحكومية ، وبلغ عدد المشاريع التي صممتها الوكالة لصالح جهات حكومية (٣٦٤) مشروعا ، كذلك أنجزت مختبرات الوكالة حوالي (٢١) ألف اختبار ودراسة معملية في مجالات فحص المواد والمراقبة النوعية ، وقد وفرت خدمات استشارية لنحو (٢٠٠) من المباني المتصدعة الحكومية والخاصة ، وأيضا قامت الوكالة بدراسة (٧٧) مواصفة قياسية ، والاشتراك في حوالي (٥٠) لجنة فنية لمشاريع حكومية .

٢/٤/٨ القضايا الأساسية :

يواجه قطاع البناء والتشييد عددا من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها ضمانا لاستمرار هذا القطاع في أداء دوره الحيوي والهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة . وتشمل تلك القضايا ما يلي :

* **مواصفات الجودة النوعية :**

يرتبط ارتفاع المستوى المعيشي بالطلب على النوعية الجيدة من المباني . الا أن عدم الانتظام في تحديث المواصفات النوعية وتوحيد المقاييس للمشاريع الانشائية ومعدات ومواد البناء يؤدي الى الحد من مستوى الكفاءة ، كما أن خطوات واجراءات اصدار مواصفات جديدة وضبط الجودة النوعية بحاجة لمزيد من دعم الجانب التطبيقي ، وتحتاج اجراءات الاختبارات المعملية

لمواد البناء وأساليب الاشراف على التنفيذ الى اعادة نظر بغرض تحديثها وتطويرها . يضاف الى ذلك أن مواد البناء المنتجة محليا مقتصرة على المنتجات ذات النوعية والتقنية المتوسطة وما دونها ، ويتطلب الأمر تحديد المنتجات ذات الجودة النوعية والمواصفات التقنية العالية التي تثبت جدوى انتاجها محليا .

★ **قاعدة معلومات قطاع البناء والتشييد :**

أدى تعدد الجهات التي تقوم بجمع البيانات وعدم اكتمال التنسيق بين هذه الجهات ، الى محدودية ترابط وتكامل مكونات قاعدة المعلومات المطلوبة وانتظام تحديثها ، كما أن المعلومات عن نتائج الأبحاث واتجاهات الصناعات والفرص الاستثمارية لايسهل توافرها بشكل منتظم ، بالاضافة الى أهمية اصدار تقارير احصائية دورية عن قطاع البناء والتشييد لأن النقص في هذا النوع من المعلومات يعد من أهم الأسباب التي تحد من تأسيس الأعمال والمكاتب الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجال الخدمات المرتبطة بقطاع البناء والتشييد .

٣/٤/٨ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية بوزارة الأشغال العامة والاسكان بنهاية خطة التنمية الخامسة (٧٩ر٤٪) من مجموع القوى العاملة . وباستعراض هيكل العمالة للوظائف المشغولة يتضح أن السعوديين يشغلون الوظائف الادارية بالكامل ، و(٩٧٪) من وظائف الكتبة ، و(٦٦٪) من الوظائف المهنية ، و(٧٣٪) من الوظائف الفنية المساعدة . وحقق القطاع نسبة عالية في سعودة وظائف الاداريين والكتبة .. غير أن هذه النسبة — كما سبقت الاشارة — منخفضة في الوظائف المهنية والفنية المساعدة ، وفي الوظائف الهندسية بلغت هذه النسبة حوالي (٥١٪) فقط . وسيتم خلال خطة التنمية السادسة العمل على رفع نسبة السعوديين في وظائف المهنيين الى (٨٤٪) ، وفي وظائف الفنيين المساعدين الى (٨٢٪) ، الى جانب تشجيع احلال العمالة السعودية محل العمالة غير السعودية في القطاع الخاص .

٤/٤/٨ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يعد القطاع الحكومي مصدرا أساسيا للطلب على منتجات صناعة البناء والتشييد في المرحلة الماضية ، وذلك من خلال متطلبات المشاريع العامة للبناء والتشييد ذوات الأحجام والمجالات المتنوعة ، وتقوم الجهات الحكومية كذلك بالمهام التنظيمية لتوفير المناخ الملائم لسوق حر يعمل بالكفاءة المطلوبة ، مع تطوير التقنيات المستخدمة في البناء والتشييد وتوحيد خطوات اجراء الاختبارات المعملية لمواد البناء ومواصفاتها ، والعمل على انتظام تحديث قاعدة المعلومات .

ومن المستهدف خلال المرحلة القادمة زيادة فاعلية دور القطاع الخاص في تنمية قطاع البناء والتشييد لتنفيذ العديد من المشاريع الانشائية والتشغيلية المدرجة في خطة التنمية السادسة ، حيث يتوافر العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في مجالات عديدة ومتنوعة سواء بصفة مستقلة أو بالمشاركة والتنسيق مع القطاع الحكومي ، وذلك بحسب نتائج دراسات الجدوى ذات العلاقة ، ومن أمثلة تلك الفرص الاستثمارية امكانية مساهمة القطاع الخاص في تمويل بعض المرافق العامة وانشائها ، وتأجيرها للجهة ومن ثم تحويل ملكيتها للدولة بعد فترة محددة .

وسوف يتم اثراء الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص في قطاع البناء والتشييد أيضا من خلال تكثيف وزيادة فاعلية دور كل من صناديق الاقراض المتخصصة والبنوك التجارية لتقديم التسهيلات الائتمانية الملائمة .

٥/٤/٨ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع البناء والتشييد من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٥/٤/٨ الأهداف :

تتمثل الأهداف الرئيسة لقطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية السادسة فيما يلي :

- ★ تنمية القوى العاملة في المجالات المرتبطة بنشاط القطاع من حيث التأهيل التقني للأعداد المطلوبة مع زيادة مشاركتها ومساهمتها في مجموع العمالة .
- ★ تبني اجراء تغييرات في نوعية وأوجه النشاط الذي تقوم به الجهات الحكومية في البناء والتشييد بما يتناسب والتغييرات الهيكلية المستهدفة ، والتركيز على الجانب التنظيمي في المجالات المتصلة بادارة المشاريع والاشراف على تنفيذها وأعمال الصيانة والترميم واعادة البناء .
- ★ زيادة مساهمة المقاولين السعوديين والمكاتب الهندسية والاستشارية ، في تنفيذ المشاريع الانشائية وصيانتها خلال خطة التنمية السادسة .
- ★ زيادة الكفاءة والجودة النوعية في جميع نشاطات قطاع البناء والتشييد .
- ★ العمل على دعم البحوث العلمية في المجالات المرتبطة بالبناء والتشييد والتوسع فيها ونشرها .
- ★ مساندة التطور الذي تشهده صناعة مواد البناء والمنتجات الوطنية المرتبطة باحتياجات القطاع .

٢/٥/٤/٨ السياسات :

سيتم تنفيذ السياسات التالية لتحقيق أهداف تنمية قطاع البناء والتشييد خلال خطة التنمية السادسة :

- ★ زيادة أعداد الخريجين ورفع مستوى تأهيلهم بما يتناسب ومتطلبات تنمية القطاع وذلك من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية لمعاهد التدريب الفني والتأهيل المهني والكليات التقنية والتطبيقية المتخصصة .
- ★ ايجاد الوسائل المناسبة لحفز القطاع الخاص في مجالي صناعة مواد البناء والخدمات المرتبطة بقطاع البناء والتشييد لتوظيف القوى العاملة السعودية وتدريبها .
- ★ مساندة أصحاب الأعمال المتوسطة وصغيرة الحجم في مجال صناعة مواد البناء ومجال الخدمات المرتبطة بالبناء والتشييد ، وذلك في بداية مرحلة تأسيسها .
- ★ رفع مستوى جمع البيانات عن القطاع واجراء الدراسات والبحوث التطبيقية المرتبطة بالبناء والتشييد وتوفيرها للقطاع الخاص .. وستساهم بذلك وزارة الأشغال العامة والاسكان (المكتب المركزي للتشييد والبناء) بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة .

٣/٥/٤/٨ البرامج :

★ **الاختبارات المعملية :**

يهدف هذا البرنامج الى تقويم دور المختبرات التابعة لوزارة الأشغال العامة والاسكان من خلال المزيد من التعريف والتحليل ، وتكثيف التعاون والتنسيق بين الجهات العامة ذات العلاقة بالاختبارات المعملية ، مثل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ، والجامعات ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، بهدف التركيز على الاختبارات المعملية التي لا يقوم بها القطاع الخاص ، ووضع خطوات موحدة لاجراء الاختبارات المعملية لكل نوع من أنواع مواد البناء ومواصفاتها وتسعيرتها القياسية .

★ **تصنيف المقاولين :**

سيتم من خلال هذا البرنامج ، الاستمرار في تصنيف المقاولين في المجالات والدرجات المختلفة من خلال تقويم قدراتهم والتأكد من امكاناتهم في تنفيذ العقود ، بالاضافة الى البدء في تصنيف الاستشاريين بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .. وبالتالي المساهمة في رفع الكفاءة الانتاجية .

* **مركز المعلومات :**

ستسهم وكالات وزارة الأشغال العامة والاسكان في ايجاد قاعدة بيانات متكاملة عن قطاع البناء والتشييد بما في ذلك المعلومات عن الاسكان والمقاولين والاستشاريين .

وتتطلب عملية جمع وتحليل المعلومات واجراء الدراسات والبحوث التطبيقية اللازمة الكفاءات والخبرات العالية والمتخصصة ، وهي متوفرة لدى الوزارة ، ويمكن تنظيم تلك المهام بالتعاون مع المكتب المركزي للتشييد والبناء . ويتطلب الأمر كذلك التنسيق والتعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة .

* **الدراسات والتعاون الفني :**

يهدف هذا البرنامج الى تقديم المساندة الفنية اللازمة لتنفيذ المهام المنوطة بوكالة الأشغال العامة ووكالة تصنيف المقاولين .

* **الانشـــــاءات :**

يهدف هذا البرنامج الى العمل على استكمال المشاريع التي تحت التنفيذ ونقل المختبرات وتحديث تجهيزاتها .

٦/٤/٨ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

من المستهدف أن ينمو قطاع البناء والتشييد خلال فترة خطة التنمية السادسة بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره (٤٪) وأن تستمر نسبة العمالة بالقطاع ما بين (١٥ ــ ١٦٪) من اجمالي العمالة . ومن المتوقع أيضا أن يتوفر عرض كاف من المباني التجارية الخاصة بالمكاتب والمراكز التسويقية .

الفصل التاسع

قطاع الخدمات

٩ — قطـاع الخدمـات :

يتناول هذا الفصل أهم الانجازات التي تحققت خلال خطة التنمية الخامسة في كل من قطاع التجارة والخدمات السياحية والمواصفات والمقاييس والخدمات الاحصائية ، كما يناقش القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ، ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/٩ قطـاع التجـارة :

١/١/٩ الوضـع الراهـن :

يؤدي قطاع التجارة في المملكة دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني ، اذ تشمل نشاطاته : تجارة الجملة والتجزئة ، والفنادق ، والمطاعم . لذا يعد قطاع التجارة بمثابة شريان الحياة لجميع النشاطات الاقتصادية الأخرى .

ويقوم هذا القطاع بدور أساسي في تحقيق الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنمية مصادر الدخل الوطني وتوفير احتياجات المواطنين في مختلف المناطق من السلع والمواد والخدمات .

وتبرز أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال حجم القيمة المضافة التي تم تحقيقها في العام الأخير من خطة التنمية الخامسة (١٤١٤/١٤١٥هـ) التي تقدر بأكثر من (٣٢) بليون ريال وذلك يمثل مانسبته (١١٪) من قيمة الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي . كما يوفر هذا القطاع أكثر من مليون فرصة عمل ويساهم في تشغيل (١٥٪) من اجمالي القوى العاملة .

ويتسم هيكل قطاع التجارة بوجود عدد كبير من المنشآت الفردية بمختلف أنواعها المسجلة في السجل التجاري التي تمارس نشاطاتها التجارية بحرية تامة في اطار التنظيم المؤسسي واللوائح التنظيمية لهذا القطاع . وتعد وزارة التجارة الجهة الحكومية المعنية بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية للمملكة بما في ذلك الاشراف والتنظيم لهذا القطاع ، حيث تشمل مهام الوزارة اصدار التراخيص اللازمة للشركات بمختلف أنواعها والمؤسسات ومكاتب الخدمات العامة والمكاتب العلمية والفنية ومكاتب التمثيل ومكاتب خدمات المال والأعمال والوكالات التجارية بمختلف أنواعها ، وحماية العلامات التجارية واصدار التراخيص اللازمة للمعارض ومحلات ومشاغل الذهب والمخابز والغرف التجارية الصناعية وتسجيلها ومراقبتها ، والعمل على مكافحة الغش التجاري

والتستر . كما تقوم بدراسة اللوائح والأنظمة التجارية القائمة واستصدار أنظمة جديدة ، وتنظيم الفنادق والاستراحات والمعارض الوطنية والمشاركة في المعارض الدولية . اضافة الى متابعة توفر احتياجات المملكة من السلع الأساسية والتأكد من مطابقتها للمواصفات السعودية ، وتطوير مختبرات الجودة النوعية التابعة لها ومراقبة الأسواق لضمان حماية المستهلك . وتقديم الخدمات اللازمة لمكاتب خدمات الأعمال وتنظيم أوضاع التأمين في المملكة وحصر مؤسساته . كذلك تتولى الوزارة تطوير العلاقات التجارية الخارجية للمملكة مع دول العالم عن طريق المساهمة في اجتماعات اللجان المشتركة واعداد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية . فيما تمثل الغرف التجارية الصناعية مصالح الشركات والمنشآت التجارية العاملة في هذا القطاع .

وخلال حرب الخليج اتضحت أهمية التنظيم المؤسسي لهذا القطاع ، حيث استطاع توفير السلع والمواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين وتكوين مخزون استراتيجي يكفي لتغطية احتياجات المملكة لمدة طويلة .

وتتلخص أهم ما تحقق من انجازات خلال خطة التنمية الخامسة فيما يلي :

أولاً : على صعيد القطاع شهدت سنوات الخطة استقرار الأوضاع التموينية حيث تم توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية بما يتناسب مع احتياجات المستهلكين والمستثمرين ولم تظهر أي أزمات تموينية رغم الزيادة الكبيرة في عدد الوافدين للمملكة . وعلاوة على ذلك استمر نشاط تجارة التصدير خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، حيث بلغ اجمالي عدد شهادات المنشأ التي تم اصدارها منذ بداية الخطة وحتى نهاية عام ١٤١٤هـ أكثر من (٢٠٠) ألف شهادة .

ثانياً : على صعيد نشاطات وزارة التجارة تم افتتاح وتجهيز مختبرات جديدة في عرعر وسلوى واضافة أقسام جديدة لفحص الاشعاع النووي في معظم مختبرات المملكة . كما جرى اقامة عدد من المعارض الوطنية والأجنبية في بعض مدن المملكة ، فضلا عن مشاركة المملكة في المعارض الدولية بمعدل (٤) معارض سنويا .

كما تم اصدار كل من اللائحة التنفيذية لنظام الشركات المهنية ونظام المحاسبين القانونيين ولائحته التنفيذية . كما تعمل الوزارة على ضمان توفر السلع والمواد من أفضل المصادر وبأنسب الأسعار ومراقبة المخزون الاستراتيجي منها ، وتحقيق الجودة النوعية للمواد والسلع المستوردة والمنتجة واخضاعها للفحص والتحليل المخبري في مختبرات الجودة النوعية التابعة لها .

ثالثاً : وعلى صعيد نشاطات الغرف التجارية الصناعية تم بالتنسيق مع وزارة التجارة تنظيم العديد من الدورات التدريبية والدراسات الخاصة بالتسويق وفرص الاستثمار .

٢/١/٩ القضايا الأساسية :

على الرغم من هذه الانجازات ، فلا تزال هناك العديد من القضايا التي يجب معالجتها عن طريق الجهات المعنية خلال خطة التنمية السادسة لكي يتسنى لهذا القطاع الاسهام بفاعلية في تحقيق أهداف التنمية الوطنية وأهم هذه القضايا :

* **انخفاض نسبة السعودة في قطاع التجارة :**

لا زالت نشاطات قطاع التجارة تعاني من انخفاض نسبة السعودة المقترنة بالارتفاع المستمر في أعداد العمالة غير السعودية ، مما يتطلب اتخاذ الاجراءات اللازمة لحث المؤسسات التجارية وتشجيعها على زيادة الاعتماد على العمالة الوطنية مع التركيز على استخدام التقنية المتقدمة .

* **ضعف القدرات الادارية في بعض المنشآت التجارية :**

تعاني بعض المنشآت التجارية الفردية من نقص الخبرات التخطيطية والتنظيمية والمالية ، بالاضافة الى ضعف القدرات الادارية وعزوف بعض الشركات عن تجديد أساليب العمل مما أسهم في انخفاض مستوى الانتاجية .. الأمر الذي يتطلب المزيد من التعاون بين وزارة التجارة والغرف التجارية والمؤسسات التجارية لتقديم البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة الأداء ، وتحسين القدرات الادارية في المنشآت التجارية .

* **اجراءات اصدار التراخيص التجارية :**

تتطلب معظم النشاطات التجارية للحصول على تراخيص بممارستها مراجعة أكثر من جهة حكومية الأمر الذي يؤدي الى تعدد اجراءات اصدار التراخيص التجارية . لذا بات من الضروري اتخاذ الاجراءات اللازمة على صعيد الأنظمة والقوانين المنظمة لممارسة النشاطات التجارية لتبسيطها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٣/١/٩ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

تقدر نسبة العاملين السعوديين في هذا القطاع في عام ١٤١٤/١٤١٥هـ (١٩٩٤م) بحوالي (٢ر١٦٪) من اجمالي العمالة بالقطاع ، ونظرا لانخفاض هذه النسبة فان الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهود لضمان تنفيذ

القرارات المتعلقة بالسعودة وتحديد نسب العاملين غير السعوديين وتخطيط نسب الاحلال والتدريب التي يتحتم على مؤسسات وشركات القطاع الخاص الالتزام بها لتشغيل المزيد من الكفاءات الوطنية خلال سنوات الخطة .

ومن المتوقع في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ (١٩٩٩م) ارتفاع هذه النسبة الى نحو (٢٥٪) من اجمالي العمالة بالقطاع .

٤/١/٩ الكفاءة الاقتصادية :

تمثل الأعمال الصغيرة نسبة كبيرة من المنشآت الفردية المسجلة في السجل التجاري ، حيث تقدر هذه النسبة بما لا يقل عن (٨٠٪) .

وقد بلغت نسبة السجلات المشطوبة حوالي (١٣٪) من عدد المنشآت والشركات المسجلة حتى ١٤١٤/٤١٣هـ .. اذ تفتقر بعض هذه المنشآت للمقومات الأساسية لاستمرارها والتكيف مع المتغيرات المستجدة على الاقتصاد الوطني وظروف السوق . علما بأن المؤشرات الخاصة بحركة تسجيل الشركات والمؤسسات تبين أن عدد القائم منها قد أرتفع من (٢٨٢٩٥٤) مؤسسة وشركة في عام ١٤١٠/٤٠٩هـ الى (٣٩١٥٦٧) مؤسسة وشركة في عام ١٤١٤/٤١٣هـ مما يدل على أن حركة التسجيل مازالت نشطة وأن الفرص الاستثمارية مازالت قائمة .

وتعاني بعض المنشآت التجارية الفردية من ضعف القدرات الادارية ونقص في الخبرات التخطيطية والتنظيمية والمالية مما أسهم في انخفاض مستوى انتاجيتها ولعل تكثيف برامج التدريب والتوعية التي تقوم بها الغرف التجارية يساهم في رفع كفاءة هذه المنشآت ويزيد من فرص نجاحها .

وعلى مستوى القطاع يمكن قياس الكفاءة الانتاجية من خلال تطور حصة العامل في القيمة المضافة للقطاع التي شهدت انخفاضا ملحوظا خلال فترة خطة التنمية الخامسة اذ بينما كان متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة لقطاع التجارة خلال خطة التنمية الخامسة (٣ر١٪) بلغ معدل النمو السنوي لعدد العاملين في القطاع (٤ر٢٪) .

وتهدف خطة التنمية السادسة الى تخفيض معدل النمو السنوي المتوسط في عدد العاملين في القطاع الى (٥ر٠٪) ، وتشجيع اندماج المؤسسات الصغيرة في كيانات كبيرة تتوفر لها السيولة اللازمة للاستثمار وتشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار في المشاريع الكبيرة التي تتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل .

٥/١/٩ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يتولى القطاع الخاص جميع نشاطات قطاع التجارة تقريبا وذلك تمشيا مع سياسة الاقتصاد الحر الذي تنتهجه الدولة بينما تقوم وزارة التجارة بدعم ومساندة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص عن طريق القيام بمسئولياتها في الاشراف على التجارة الداخلية والخارجية غير البترولية وتطوير اجراءات وأساليب ونظم ممارسة العمل التجاري لتعزيز الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في التنمية وازالة معوقات نموه .

وستستمر وزارة التجارة خلال الخطة السادسة في استصدار الأنظمة والقرارات واللوائح التنفيذية ومراجعة النظم واللوائح المعمول بها وطرق وأساليب ممارسة العمل التجاري لتحسين أساليب مزاولة مختلف النشاطات التجارية ، كما ستضطلع في الوقت ذاته بمسئولية التسجيل الرسمي لجميع الشركات والمؤسسات التجارية وتسجيل ومراقبة البواخر والشركات المقاطعة وتسجيل المكاتب العلمية والفنية ومكاتب التمثيل وفروع الشركات الأجنبية والشركات المتعاقدة مع الحكومة فضلا عن تنظيم نشاطات الفنادق ، كما تقوم بمساندة الدور الذي تقوم به الغرف التجارية الصناعية ومجلس الغرف في تقديم المعلومات والخدمات اللازمة للشركات والمؤسسات العاملة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والعمل على تقوية الصلات بين رجال الأعمال بالاضافة الى ماتقوم به الغرف من تنظيم للدورات التدريبية اللازمة لرفع كفاءة العاملين بالقطاع .

ومن المستهدف في خطة التنمية السادسة تقديم المزيد من الدعم للقطاع الخاص لتمكينه من الاضطلاع بدور أكبر في التنمية الشاملة وتشجيعه على الاستثمار في انشاء وتشغيل وادارة بعض المشروعات التي تقوم بها الدولة وتعريف المواطنين بفرص الاستثمار المتاحة وتشجيع قيام شركات مالية لاستثمار الأموال في الداخل وشركات استثمارية مشتركة وتعزيز دور الغرف التجارية والصناعية بما يمكنها من تنفيذ المهام المنوطة بها . ومن المتوقع بنهاية الخطة ١٤١٩/١٤٢٠هـ أن تزيد عدد السجلات للمؤسسات والشركات بمقدار (٨٦٤٤٨) مؤسسة وشركة وعدد الوكالات التجارية بمقدار (٢٦٩١) وكالة وعدد العلامات التجارية بمقدار (٥٥٢٤) علامة وعدد مكاتب المهن الحرة بمقدار (٧٨٩) مكتبا وعدد الفنادق بمقدار (٣٠) فندقا .

٦/١/٩ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع التجارة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/١/٩ الأهـــــداف :

تتلخص الأهداف الرئيسية لتنمية القطاع فيما يلي :

* تنظيم وتطوير نشاطات قطاع التجارة وفق متطلبات الاقتصاد الوطني لتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الاقتصادية وبأقل التكاليف .

* تنمية القوى العاملة السعودية في قطاع التجارة والعمل على رفع كفاءتها الانتاجية .
* زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في النشاطات التجارية والاسهام في تنفيذ برامج تنمية وتطوير قطاع التجارة .
* ضمان توفر احتياجات الأسواق المحلية من السلع والخدمات وحصول المستهلك عليها بالكمية والجودة والسعر المناسب .

٢/٦/١/٩ السياسات :

لتحقيق هذه الأهداف ومعالجة القضايا الأساسية الواردة أعلاه ، تتبنى خطة التنمية السادسة السياسات الرئيسية التالية :

* **التنظيم التجاري :**

سيتم مراجعة الأنظمة واللوائح المعمول بها بهدف تسهيل وتحسين أساليب مزاولة النشاطات التجارية ، وتطوير الاجراءات اللازمة لممارسة العمل التجاري وفق مقتضيات المصلحة العامة . وسيتم التنسيق بين وزارة التجارة والجهات ذات العلاقة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما يختص بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

* **تدريب القوى العاملة الوطنية واحلالها محل غير السعودية :**

سيتم تشجيع القطاع الخاص على وضع وتنفيذ برامج التدريب بالتنسيق المستمر مع مجلس الغرف والغرف التجارية الصناعية . كما سيتم التعاون بين وزارة التجارة ووزارة العمل والشئون الاجتماعية والغرف التجارية الصناعية لبذل جهود مشتركة بهدف تقليل الاعتماد على الكفاءات الأجنبية في المؤسسات والشركات واحلال الكفاءات الوطنية محلها .

* **تشجيع القطاع الخاص على التوسع في النشاطات التجارية :**

سيتم تشجيع انشاء المزيد من الشركات المساهمة وادماج المؤسسات التجارية الصغيرة في وحدات اقتصادية كبيرة أكثر كفاءة . كما سيتم تشجيع اقامة معارض دائمة في المدن الرئيسية للمملكة للتعريف بالمنتجات الوطنية وترويجها وتعزيز العلاقة القائمة بين وزارة التجارة والغرف التجارية لزيادة اسهامها في تنمية القطاع الخاص والتوسع في الخدمات التي تقدمها للمؤسسات التجارية مع تشجيع الغرف التجارية الصناعية على تنمية العلاقات مع نظيراتها بمختلف دول العالم .

* **التموين والجودة النوعية :**

ستستمر وزارة التجارة في متابعة حركة العرض والطلب والمخزون الاستراتيجي من السلع والمواد التموينية مع الاستمرار في مراقبة الأسواق المحلية والتأكد من جودة السلع وأسعارها ومكافحة الغش التجاري .

٧/١/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

يتوقع أن ينمو قطاع التجارة بمعدل سنوي متوسط مقداره (٢ر٦٪) خلال فترة خطة التنمية السادسة وأن يبلغ اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي أكثر من (١١٪) بنهاية الخطة. ويتوقع أن تنمو الخدمات الرئيسية التي تقدمها وزارة التجارة بمعدلات سنوية كالتالي : تسجيل المؤسسات والشركات (٤٪) ، الوكالات التجارية (٩٪) ، العلامات التجارية (٤٪) ، مكاتب المهن الحرة (٥٪) ، الفنادق (٢٪) ، خدمات فحص العينات في مختبرات الجودة (٨ر١٦٪) واصدار شهادات المنشأ للصناعات التحويلية (١٢٪) .

٢/٩ الخدمات السياحية :

١/٢/٩ الوضع الراهن :

تشكل السياحة صناعة هامة وسريعة النمو في كثير من الدول ، وتعد مصدرا هاما للدخل ورافدا من روافد التوظيف . وتكتسب خدمات السياحة الداخلية في المملكة بعدا اضافيا لكونها وسيلة من الوسائل الفعالة للمحافظة على التراث القيم للمملكة وتمكين المواطنين من التعرف عليه والاهتمام به ، فضلا عن ذلك فان تنمية صناعة السياحة في المملكة تتسق مع الأهداف الرئيسية للتنمية الاقتصادية بعيدة المدى الرامية الى تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز مصادر الدخل .

وتتميز المملكة بغنى وتنوع ثرواتها ، اذ حباها الله بالمميزات الطبيعية والثقافية والتراثية والبيئية بالاضافة الى انها تملك شبكة متقدمة للنقل . وقد شهدت التنمية السياحية في السنوات الماضية تطورا نوعيا عاليا في مجال الخدمات المساندة للنشاط السياحي مثل الحدائق العامة والفنادق والمطاعم بالاضافة الى المعارض والمتاحف والمنتجعات الجبلية .

ومن المناطق التي تتمتع بامكانات سياحية كبيرة منطقة ساحل البحر الأحمر التي تزخر بالشعب المرجانية ، ومنطقة ساحل الخليج الذى يقع بقرب المراكز الحضرية للمنطقة الشرقية ، وكذلك جبال السروات

في منطقتي عسير والباحة وعيون المياه المعدنية في الاحساء والجوف وشمال حائل وقرب منطقة المدينة المنورة . وتتيح هذه المجموعة من الأماكن السياحية المميزة فرص توسع سياحي كبير في داخل المملكة للمواطنين والمقيمين فيها ولمواطني دول الخليج . **أنظر شكل (١/٩) .**

وتتولى عدة جهات حكومية المسؤوليات المتعلقة بتنمية السياحة مثل وزارة المعارف التي تشرف على المواقع التاريخية ، ووزارة الزراعة والمياه التي تشرف على غابات المملكة . وتقوم الادارة العامة للفنادق ووزارة التجارة بتقييم دراسات جدوى الاستثمار لمشاريع الفنادق كما تتولى أيضا المهام التنظيمية المتعلقة بقطاع الفنادق مثل تراخيص التشغيل وتصنيف وترتيب الفنادق الى فئات مختلفة من حيث السعر ، بالاضافة الى التفتيش على المرافق للمحافظة على مستوى الجودة والسلامة .

وقد شهدت فترة خطة التنمية الخامسة توسعا كبيرا في تقديم الخدمات السياحية ، وكانت استجابة القطاع الخاص في هذا الصدد ايجابية . ويرجع ذلك الى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم القطاع السياحي وتنميته والتي منها تقديم القروض بشروط ميسرة ، ومنها أيضا الاستمرار في تشجيع انشاء الفنادق والشركات السياحية وتخصيص مواقع لانشاء هذه المشروعات في المناطق السياحية المستهدفة .

وقد أسهمت وفرة الخدمات السياحية على نطاق واسع في مناطق المملكة في استضافة المؤتمرات والاجتماعات والمناسبات الرياضية الاقليمية والدولية ، وأصبح بامكان المواطنين والمقيمين والسياح القادمين اليها على السواء أن يتمتعوا بنشاطات ترفيهية سواء في الصحراء أو في المنتجعات الساحلية أو في مصايف عسير والباحة والطائف أو في غيرها من المناطق والمزارات السياحية .

٢/٢/٩ القضايا الأساسية :

لا توجد في الوقت الحاضر جهة حكومية مستقلة مسئولة عن تخطيط وتنشيط الخدمات السياحية في المملكة ، لذلك ورغم أهمية التوسع في السياحة الداخلية ، فما زالت الحاجة قائمة الى تحديد اسلوب مناسب يتم على أساسه التعامل مع المستثمرين من القطاع الخاص لتحديد فرص الاستثمار المناسبة ، والتعرف على أنماط الطلب على الخدمات السياحية مستقبلا ، الى جانب تكثيف الجهود الرامية الى تشجيع السياحة الداخلية . وبالامكان أن يتولى مجلس المنطقة في المناطق التي تتوفر فيها امكانات الجذب السياحي بالتعاون مع مجالس ادارات الغرف التجارية والصناعية البحث عن وسائل تشجيع السياحة في المنطقة وحث القطاع الخاص على توسيع استثماراته في هذا المجال .

٣/٢/٩ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

يتسم قطاع الخدمات السياحية حاليا وخصوصا في مجال الفندقة بانخفاض نسبة القوى العاملة السعودية الى مجموع القوى العاملة . ففي عام (١٤١٤هـ) بلغ مجموع القوى العاملة في الفنادق (١٢٫٥١٦)

شكل (٩ - ١)

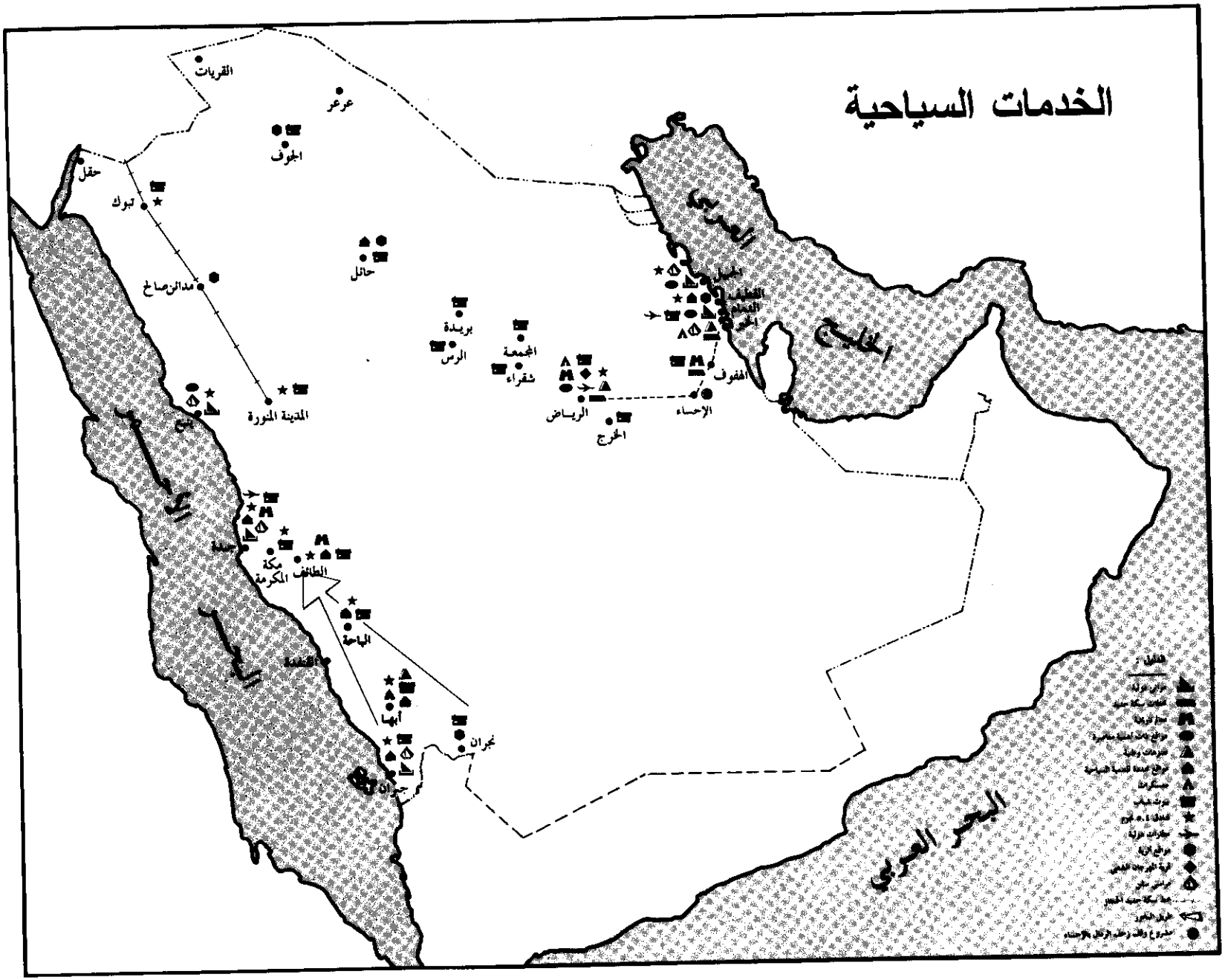
الخدمات السياحية
القريات
عرعر
الجوف
حقل
تبوك
حائل
مدائن صالح
بريدة
الرس
المجمعة
شقراء
الرياض
الخرج
الأحساء
الهفوف
الجبيل
القطيف
الدمام
الخبر
المدينة المنورة
ينبع
جدة
مكة المكرمة
الطائف
الباحة
أبها
خميس مشيط
نجران
الخليج العربي
البحر العربي

عاملا ، من بينهم (٨٦٤) سعوديا أي بنسبة (٧٪) فقط . ومع ذلك فمن الممكن زيادة فرص التوظيف وبشكل كبير للمواطنين السعوديين في هذا القطاع الذى يزيد نموه باستمرار من خلال ايجاد وتطبيق برامج تدريبية مناسبة وتقديم الحوافز الملائمة لجذب القوى العاملة السعودية .

٤/٢/٩ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

في اطار توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص ، واتساقا مع ما ورد من أولويات في خطة التنمية السادسة بشأن « وضع مزيد من السياسات التي تشجع رؤوس أموال القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار الوطني في الداخل » فقد قامت الحكومة في مجال القطاع السياحي بما يلي :

- ★ تقديم القروض للقطاع الخاص في مجال مشروعات الفنادق وتزويد المناطق السياحية بمشروعات التجهيزات الأساسية من طرق ومواصلات واتصالات هاتفية وكهرباء ومياه نقية، واقامة الحدائق والمتنزهات في مناطق الجذب السياحي .
- ★ تخصيص الأراضي ووضع الأنظمة لاستخدامها في مناطق الجذب السياحي ، وتنظيم المهرجانات الثقافية والرياضية التي تشجع السياحة الداخلية كمهرجان التراث والثقافة بالجنادرية والمهرجانات الرياضية التي تنظمها الرئاسة العامة لرعاية الشباب .

وقد استطاع القطاع الخاص بتشجيع من الدولة ، ان يقيم شركة تعمل في النشاط السياحي وهي الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية برأس مال قدره (٥٠٠) مليون ريال موزع على (٥٠٠) ألف سهم ، هذا بالاضافة الى انشاء عشر شركات مساهمة أخرى للفنادق والمناطق السياحية يبلغ اجمالي رأس مالها (١٢١٤) مليون ريال . وتقوم الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية بالمساهمة في انشاء الفنادق ، والقرى السياحية، والأندية الرياضية ، والمعارض التجارية ، وغيرها من الخدمات المشابهة .

وبفضل النشاط الاستثماري الدؤوب للقطاع الخاص والمدعوم من جانب الدولة شهدت المملكة تطورا ملموسا في مجال الخدمات السياحية كان من ضمن مظاهره الازدياد الواضح في عدد الفنادق والاستراحات . اذ ارتفع عدد الفنادق في المملكة من (٢٥٩) عام ١٤١١/٤١٠هـ الى (٢٨٧) فندقا عام ١٤١٤/٤١٣هـ وازداد عدد غرف الفنادق من (٢٣٠٠٥) الى (٢٤٧٣٠) غرفة خلال الفترة نفسها . وتنتشر هذه الفنادق في مدن المملكة الرئيسية منها (٢٢) فندقا من الدرجة الممتازة ، (٥٦) فندقا من الدرجة الأولى ، و(١٢١) فندقا من الدرجة الثانية ، و(٨١) فندقا من الدرجة الثالثة و(٧) استراحات .

هذا بجانب الأندية والقرى السياحية والمدن الترفيهية القائمة على شاطىء البحر الأحمر وشاطىء الخليج العربي ، وعدد كبير من الوحدات السكنية المفروشة والمجهزة للايجار في هذه المناطق .

ومن المتوقع أن يتزايد النشاط السياحي خلال فترة خطة التنمية السادسة ، وأن يستمر القطاع الخاص في انشاء المزيد من الفنادق ، والاستراحات والقرى السياحية والمدن الترفيهية . وهناك العديد من المشاريع التي ينهض بها القطاع الخاص حاليا في مختلف مناطق المملكة والتي يتوقع انجازها خلال فترة الخطة الخمسية السادسة ، من بينها على سبيل المثال انشاء مدينتين سياحيتين تقع احداهما في ثول ، والأخرى على ساحل خليج سليمان على ساحل البحر الأحمر ، بالاضافة الى مشروع المدينة السياحية شمال جدة وانشاء وحدات سكنية سياحية على شاطيء العزيزية على الخليج العربي فضلا عن مشروع البحيرة الترفيهي بالدمام ، وكذلك انشاء متنزه الواجهة البحرية بالخبر . كما اعتمدت شركات القطاع الخاص ضمن خططها المستقبلية عددا من المشاريع السياحية مثل مشروع مركز السودة السياحي ، ومشروع مركز الحبلة السياحي والعربات المعلقة ومركز القرعاء السياحي ، وجبل ذرة ، ومشروع شمسان ومشروع مدينة خميس مشيط الترفيهية ومشروع الساحل ومركز المعارض . وغيرها من المشاريع السياحية في مختلف مناطق المملكة .

٩/٢/٥ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية الخاصة بقطاع السياحة في خطة التنمية السادسة من خلال تحقيق الأهداف وتنفيذ السياسات والبرامج التالية :

٩/٢/٥/١ الأهـــــداف :

- ★ تطوير قطاع السياحة ليصبح أحد القطاعات الاقتصادية الهامة القادرة على تنمية مصادر دخل ذاتية ، وعلى الاسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي .
- ★ ايجاد مناطق سياحية وترفيهية لا تتعارض مع حماية المملكة لمواردها الطبيعية وآثارها التاريخية وتقاليدها الاجتماعية .

٩/٢/٥/٢ الســياســات :

سيتم تحقيق هذه الأهداف من خلال السياسات التالية :

- ★ الاستمرار في تشجيع التوسع في المرافق السياحية وتنويعها وتقديم الخدمات الترفيهية في مناطق التنمية السياحية .

* الاستمرار في تسهيل مشاركة القطاع الخاص في تنمية السياحة .
* استمرار التعاون بين الجهات المعنية بتنمية السياحة الداخلية في تقديم الخدمات السياحية عالية الجودة .
* وضع برامج دراسية وتدريبية في الجامعات ومعهد الادارة العامة تتناول موضوعاتها الادارة الفندقية والسياحية وذلك لتأهيل المواطنين السعوديين للعمل في مجال الخدمات السياحية.

٣/٩ المواصفات والمقاييس :

١/٣/٩ الوضع الراهن :

للمواصفات والمقاييس أهمية خاصة في عصرنا الحاضر لكونها احدى العناصر الهامة التي تساهم في التقدم العلمي والتقني للدول .. اذ يعد وضع المواصفات القياسية وتنفيذها ضرورة ملحة لضمان الجودة النوعية للمنتجات المستوردة والمحلية على حد سواء وذلك بهدف حماية المستهلك .

لقد برزت مسألة الالتزام بمعايير الجودة بالمملكة مع زيادة نشاطات التبادل التجاري بينها وبين دول العالم وما استتبع ذلك من الاهتمام بالتأكيد على جودة السلع والمنتجات المستوردة ومدى مطابقتها للمواصفات القياسية .. في الوقت الذي أدى فيه التزام المنتجات الوطنية بمواصفات قياسية محددة للجودة الى تعزيز قدرة تلك المنتجات على منافسة البضائع الأجنبية المشابهة واكتسابها ثقة المستهلك في الداخل والخارج .

وكان لاختلاف الظروف البيئية السائدة في المملكة بالاضافة الى القيم التي تحددها الشريعة السمحاء والتقاليد والثقافة العربية الحافز لتطوير نظام وطني للمواصفات القياسية .. لذا فقد تأسست الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٣٩٢/٣/٣هـ لتتولى مهام وضع وتطوير ونشر مواصفات قياسية سعودية للسلع والمنتجات ، وطرق الاختبار ، ووحدات القياس والمعايرة ، علاوة على متابعة المواصفات القياسية للهيئات الدولية الأخرى ، وتطبيق لائحة علامات الجودة وشهادات المطابقة ، واعتماد الخدمات ، هذا اضافة الى التعاون مع الهيئات العربية والدولية في مجال المواصفات والمقاييس .

وتضمنت أهداف الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال خطة التنمية الخامسة اعداد (٥٠٠) مشروع مواصفة قياسية ، واعتماد (٢٥٠) مواصفة من مشاريع المواصفات التي وصلت الى مراحل الاعداد النهائية . وقد بلغ عدد مشاريع المواصفات القياسية التي قامت الهيئة باعدادها خلال فترة الخطة (٩٠٠) مشروع متجاوزة بذلك الهدف المحدد ، كما بلغ عدد المواصفات التي اعتمدتها الهيئة (٢٢٥) مواصفة قياسية

بالاضافة الى (٢٦) مواصفة تم تحديثها أو تعديلها ، محققة بذلك المستهدف في الخطة .. وبذلك وصل عدد المواصفات القياسية التي أصدرتها الهيئة حتى نهاية خطة التنمية الخامسة الى ما يربو على (٨٠٠) مواصفة قياسية سعودية . ولقد غطت المواصفات القياسية التي تم اعتمادها أو تحديثها أو تعديلها في خطة التنمية الخامسة مجالات عدة ، حيث بلغ عدد المواصفات القياسية المعتمدة والمحدثة والمعدلة للمواد والسلع الغذائية (١٠١) مواصفة ، ولمواد البناء والتشييد (٦) مواصفات ، وللمنتجات الكهربائية (٢٧) مواصفة وللمنتجات الميكانيكية (٣١) مواصفة ، وللمواد الكيماوية والبترولية (٥٧) مواصفة ، ولمنتجات الغزل والنسيج (٩) مواصفات ، في حين تضمنت المواصفات المعتمدة (١٤) مواصفة قياسية في مجال القياس والمعايرة ، بالاضافة الى (٦) مواصفات في مجال نظم ادارة الجودة .

واستمرت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس خلال الخطة الخامسة في القيام بنشاطاتها المختلفة المتعلقة بالترخيص لاستخدام علامة الجودة حيث بلغ عدد المصانع الوطنية التي رخص لها باستعمال تلك العلامة (٧٥) مصنعا تقوم بانتاج نحو (١٨٠) سلعة . وتابعت الهيئة القيام بالتصديق على شهادات المطابقة للعديد من السلع المستوردة ، اضافة الى تقديم الاستشارات الفنية ، وتحليل وفحص العينات في مختبراتها ، واصدار شهادات التصدير للمنتجات الغذائية ، والفسح الجمركي لبعض السلع .. هذا علاوة على دراسة التراخيص الصناعية من ناحية تحديد وجود مواصفات قياسية معتمدة تتعلق بمنتجات ونشاطات هذه التراخيص .

كما واصلت الهيئة أيضا خلال الخطة مشاركتها في شتى الهيئات المعنية بالتقييس اقليميا وعربيا ودوليا .. ونظرا لقيام الهيئة بمهام الأمانة العامة لهيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، فهي تسهم في اعداد المواصفات القياسية الخليجية الموحدة ، كما تشارك في أعمال المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ولجانها الفنية ذات العلاقة بالتقييس ، هذا بالاضافة الى اشتراكها في عضوية المنظمة الدولية للتقييس (آيزو) ، واللجنة الدولية الكهروتقنية ، والمنظمة الدولية للمعايرات القانونية وغيرها .

٢/٣/٩ القضايا الأساسية :

يتطلب ترسيخ فعاليات أنظمة المواصفات والمقاييس وزيادة اسهامها في خدمة قطاعات التنمية ، معالجة القضايا التالية خلال خطة التنمية السادسة :

* **نقص الامكانات الفنية والخبرات :**

تمر عملية اعداد المواصفات القياسية واعتمادها بمراحل عديدة تتطلب كوادر فنية تتمتع بالخبرة في مجالات متعددة نظرا لتباين المواصفات المطلوبة لقطاعات كثيرة ومتنوعة .. هذا بالاضافة الى ما يقع على عاتق الهيئة من مهام أخرى .. الأمر الذي يستدعي العمل على توفير الامكانات الفنية والخبرات اللازمة لقيام الهيئة بمهامها بالكفاءة المطلوبة خلال المرحلة القادمة .

* **تبسيط الاجراءات وتطوير اسلوب العمل :**

يؤدي طول الاجراءات الفنية المتبعة عند اعداد مشاريع المواصفات القياسية الى تأخير عملية اعتمادها النهائي ، مما يتطلب اختصارا لتلك الاجراءات وخاصة للبنود التي لا يلزم تغييرها لكل مواصفة ، وتلك التي لا تمثل أهمية كبيرة بالنسبة للظروف البيئية والعادات الاجتماعية . كما تحتاج زيادة تطوير اسلوب العمل لاعداد المواصفات القياسية الى استمرار الهيئة في اتاحة الفرصة للمزيد من الجهات المعنية بالمواصفات للمشاركة في ابداء آرائها حول مشاريع تلك المواصفات بهدف الاستفادة من الخبرات المتراكمة لدى تلك الجهات في تحسين وتوسيع قاعدة المواصفات القياسية السعودية المعتمدة .

* **تطبيق المواصفات القياسية (آيزو ٩٠٠٠) :**

اكتسبت مجموعة المواصفات القياسية الدولية (آيزو ٩٠٠٠) أهمية خاصة في الآونة الأخيرة نظرا لاتجاه الكتل الاقتصادية — وبخاصة دول المجموعة الأوروبية — الى اعطاء الأولوية عند التصدير اليها للمنتجات الحاصلة على شهادات تسجيل طبقا لهذه المجموعة من المواصفات . ولقد بدأت الهيئة بالفعل في اتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه المواصفات وتبنيها مواصفات سعودية وخليجية ، كما ستشهد المرحلة المقبلة تركيزا من الهيئة لجهودها في هذا المجال تحقيقا لأهداف الصناعة الوطنية وتوجهاتها نحو التصدير ، حيث يتوقع أن يتم تسجيل العديد من المنتجات السعودية والمنشآت الصناعية طبقا لهذه المواصفات .

٣/٣/٩ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس (٩٤٪) من اجمالي القوى العاملة بنهاية خطة التنمية الخامسة .

وباستعراض هيكل العمالة في الهيئة يتضح أن نسبة السعوديين قد بلغت (٨٧٪) في وظائف الاداريين ، و(٩٤٪) في وظائف المهنيين ، و(٨٣٪) في وظائف العمال المهرة . وحققت الهيئة نجاحا في سعودة وظائف الكتبة والعمالة اليدوية ، الا أن احتياج الهيئة الى الخبرات الفنية اللازمة لأنشطتها المتعددة قد أثر على سعودة وظائف المهنيين والعمالة الماهرة التي تشكل غالبية العمالة في الهيئة . ويتوقع أن تستمر تلك الظروف خلال سنوات الخطة السادسة نظرا لطبيعة العمل في الهيئة وتنوع وتعدد الخبرات التي تحتاجها مع استمرار تزايد أعبائها . وستقوم الهيئة بتلبية احتياجاتها من العمالة من خلال شغل الوظائف الشاغرة بالسعوديين .. وبذلك يتوقع أن ترتفع نسبة السعودة الى (٩٦ر٥٪) ، وسيتم سعودة الوظائف الادارية بالكامل ، كما سترتفع نسبة السعوديين في وظائف المهنيين الى (٩٧٪) .. بينما ستظل نسبة سعودة العمال المهرة بالهيئة في حدود (٨٤٪) .

٤/٣/٩ الكفاءة الاقتصادية :

تستخدم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بعض المؤشرات لقياس مستويات الكفاءة الانتاجية في نشاطاتها المختلفة وتطوير الأساليب المناسبة لرفع تلك المستويات وتحسينها .. ومن تلك المؤشرات : معدل المواصفات القياسية المعتمدة لكل موظف ، ونسبة المواصفات القياسية المعتمدة الى مشاريع المواصفات وغيرها .

وستستمر الهيئة بالاضطلاع بالمهام التي أسندت اليها مؤخرا التي تتعلق بالفسح الجمركي لبعض السلع ، واصدار شهادات التصدير ، الى جانب مهامها الأساسية المتعلقة باعداد مشاريع المواصفات واعتمادها وتشغيل مختبرات الجودة والمعايرة وغيرها .. في الوقت الذي ستعمل فيه الهيئة على تبسيط الاجراءات واختصار الخطوات المتعددة التي يمر بها مشروع المواصفة لحين اعتمادها نهائيا .

ومع الزيادة النسبية المتوقعة في أعداد العمالة ستتمكن الهيئة من مقابلة الأعباء المتعددة الملقاة على عاتقها ورفع مستويات الانتاجية بنشاطاتها .. هذا اذا ما اقترنت تلك الزيادة مع رفع كفاءة العاملين بها من خلال برامج تدريبية مكثفة سيتم اختيارها بعناية .

٥/٣/٩ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

قامت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بارساء قاعدة عريضة من المواصفات القياسية الوطنية ، علاوة على ما قدمته من استشارات عدة في مجالات الجودة وغيرها من النشاطات الأخرى ذات العلاقة التي دعمت بالدرجة الأولى القطاع الخاص والمصانع الوطنية. وفي المقابل ، تولت المصانع والمؤسسات التابعة للقطاع الخاص تطبيق تلك المواصفات والالتزام بها ، بينما بذلت الهيئة جهودها في اقناع الأطراف المعنية بمزايا الالتزام بالمواصفات القياسية . وبالتالي فقد أصبح نشر الوعي بأهمية التقييس وتطبيق معايير الجودة الشاملة مسئولية مشتركة بين الهيئة والقطاع الخاص بكونها صاحب المصلحة .

من ناحية أخرى ، لا توجد هيئات متخصصة تتبع القطاع الخاص تعمل في مجال المواصفات القياسية وأنشطة التقييس ، الا أن هناك عددا من مختبرات الجودة التابعة للقطاع الخاص والتي بلغ عددها بنهاية خطة التنمية الخامسة (٧) مختبرات معتمدة من قبل الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس .. ويتوقع أن يزداد عددها تباعا خلال فترة خطة التنمية السادسة ، حيث تقدم تلك المختبرات خدماتها لقطاعي الصناعة والتجارة والمواطنين بالمملكة في مجالات متعددة .

٦/٣/٩ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع المواصفات والمقاييس من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٣/٩ الأهداف :

- ★ تلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاعات الصناعية والتجارية وغيرها من القطاعات التنموية بالمملكة من المواصفات القياسية السعودية .
- ★ حماية المستهلك المحلي بالتأكد من استيفاء معايير الجودة للمنتجات المحلية والسلع المستوردة .
- ★ تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من خلال تحديد المواصفات الملائمة لرفع مستويات جودتها .
- ★ تنشيط التبادل التجاري بين المملكة ودول العالم بازالة العوائق الفنية المترتبة على اختلاف المواصفات والمقاييس .

٢/٦/٣/٩ السياسات :

ستقوم الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بتنفيذ السياسات الآتية لتحقيق أهدافها العامة في خطة التنمية السادسة :

- ★ اعداد مواصفات قياسية تتناسب مع ظروف المملكة البيئية .
- ★ اعتماد مواصفات قياسية سعودية للسلع والمواد والمنتجات المستوردة والمحلية ، وطرق الاختبار والفحص ، ووحدات القياس والمعايرة ، والرموز والمصطلحات الفنية .
- ★ تحديث المواصفات القياسية السعودية كلما لزم الأمر حتى تتمشى مع التطور التقني، والحد من الاشتراطات المبالغ فيها كلما كان ذلك ممكنا .
- ★ الاستمرار في تطبيق لائحة علامة الجودة وشهادات المطابقة للسلع واعتماد الخدمات التي تطابق المواصفات القياسية السعودية .
- ★ العمل على تطوير امكانات الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس لمراقبة مستوى الالتزام بالمواصفات القياسية المعتمدة .
- ★ الاستمرار في تطبيق نظام اعتماد مختبرات الجودة التابعة للقطاع الخاص والتي تثبت قدرتها وكفاءتها فى أداء الاختبارات المطلوبة .

٣/٦/٣/٩ البرامج :

سيتم تنفيذ السياسات عن طريق أربعة برامج رئيسية هي :

* **الادارة والتشغيل والمواصفات :**

يتولى هذا البرنامج العمليات الأساسية للهيئة المتعلقة باعداد المواصفات القياسية واعتمادها ، بالاضافة الى النشاطات الادارية .

* **الصيانة والتشغيل :**

يركز هذا البرنامج على استمرار الهيئة في الاشراف على صيانة المرافق والأجهزة التابعة لها وادارتها وتشغيلها .

* **تنمية القوى العاملة :**

يعنى هذا البرنامج بتنمية القوى العاملة من خلال الحاق منسوبي الهيئة بالبرامج التدريبية المتخصصة وبما يتلاءم مع احتياجاتها من الكوادر الفنية في مجال المواصفات والمقاييس .

* **ضبط وتأكيد الجودة :**

يهدف هذا البرنامج الى استكمال مختبر ضبط الجودة علاوة على اعتماد بعض المختبرات للقطاع الخاص ، وكذلك الاستمرار في تطبيق نظام علامة الجودة وشهادات المطابقة للسلع والمنتجات ، وتنظيم الفسح الجمركي ، ومنح شهادات لتصدير المنتجات الغذائية .

٤/٩ الخدمات الاحصائية :

١/٤/٩ الوضع الراهن :

تعتمد جهود التخطيط للتنمية في بنائها وفي متابعة تحقيق نتائجها على توفر البيانات الاحصائية ذات النوعية الجيدة والانسياب المنتظم ، كما تعتمد أيضا على شمول قواعد البيانات وكفاءتها . وقد حرصت خطط التنمية المتعاقبة بالمملكة على تنمية الخدمات الاحصائية ، مما أدى الى تزايد اسهامها المتميز ودورها المتنامي في تحقيق المنجزات التنموية التي أسفر عنها تنفيذ هذه الخطط .

ان التوجهات المستقبلية للتنمية ترمي الى تحقيق اقتصاد وطني أكثر تنوعا وتطورا ، وزيادة دور القطاع الخاص في جهود التنمية ، وهذا يتطلب توسعة نطاق الخدمات الاحصائية وتطوير نظم المعلومات ، ليتجه التركيز أكثر نحو اعداد الدراسات الاحصائية والتحليلية المتقدمة لمختلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية ، علاوة على تكثيف استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتزويد المستفيدين بالبيانات والتقارير بشكل تلقائي وفوري .

ويتكون قطاع المعلومات الاحصائية من عدد من الجهات الحكومية وبعض مؤسسات القطاع الخاص التي تضطلع بمهمة جمع وتصنيف ونشر الاحصاءات في مجال اختصاصها على أساس التنسيق التنظيمي والترتيبات المتبعة دوليا ، بيد أن الجهة الرئيسية التي تتولى مسئولية جمع وتجهيز ونشر المعلومات الاحصائية ، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، هي « مصلحة الاحصاءات العامة » التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني التي قامت خلال فترة خطة التنمية الخامسة (١٤١٠ ــ ١٤١٥هـ) بتطوير وتعزيز الأنظمة الخاصة بجمع البيانات واعداد التقارير الاحصائية في المجالات المختلفة ، والتي تخدم العديد من الجوانب والأغراض التحليلية والبحثية والتخطيطية الهامة ، وقد تضمنت منجزاتها الرئيسة التعداد العام للسكان والمساكن لعام (١٤١٣هـ) وحصر المؤسسات العامة .

وسوف يتيح التعداد الكثير من البيانات الاحصائية الاضافية التي تستخدم في عمليات التخطيط واتخاذ القرار ، كالمؤشرات السكانية (الديموغرافية) ، واحصاءات القوى العاملة ، وبيانات المساكن وغيرها . أما حصر المؤسسات فقد اشتمل على أكثر من (١٥٠) مدينة وقرية من مختلف الأحجام ، حيث فاقت التغطية المؤسسات التي تم حصرها عام ١٤٠١هـ مما أسهم بفعالية في معرفة حجم ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية . كما قامت المصلحة خلال تلك الفترة بجمع ونشر العديد من الاحصاءات شملت : احصاءات التجارة الخارجية والحسابات القومية والأسعار واحصاءات الخدمات الحكومية والكتاب السنوي الاحصائي والمؤشرات الاقتصادية ، الى جانب نشر تقريرها السنوي الشامل . وفي الوقت ذاته قامت بعض الجهات الحكومية ، مثل : وزارات الداخلية والصحة والتعليم والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، بنشر كتبها الاحصائية السنوية والدورية في مجال اختصاصاتها ، وهي كتب شملها التطوير من حيث شمول ودقة البيانات . كماقامت جهات أخرى بتنفيذ دراسات ميدانية عن بعض القضايا التنموية ، بهدف تكوين قاعدة معلومات عنها وتحديد الاحتياجات والاتجاهات المستقبلية، مثل : دراسة النقل الوطني الشامل التي تقوم بها وزارة التخطيط ، ودراسة سوق العمل التي يقوم بها مجلس القوى العاملة ، بالاضافة الى الدراسات الميدانية عن العمالة بالمملكة لغرف التجارة والصناعة ومعهد الادارة العامة .. وغيرها .

٢/٤/٩ القضـــايا الأســـاســـيـة :

على الرغم مما تم تحقيقه من انجازات فلا زال هناك العديد من القضايا التي ينبغى معالجتها خلال خطة التنمية السادسة وقد تم مناقشة قضية المعلومات في الفصل الثالث بالتفصيل ، ونذكر هنا بايجاز قضيتين فقط ، هما :

* **نطاق المعلومات :**

يعد النقص النسبي في شمول ومجال تغطية المعلومات من أهم المعوقات التي تواجه المخططين وأصحاب القرار في كل من القطاعين الحكومي والخاص .

فهناك نقص في بعض البيانات القطاعية (الجزئية) والاقليمية حول بعض القضايا التنموية ، كما يوجد نقص مماثل في شبكات المعلومات المتعلقة بالتوزيع الاقليمي للنشاطات الاقتصادية والموارد الطبيعية وفرص الاستثمار والانتاج . وهناك أيضا حاجة ماسة لتطوير البيانات والمعلومات المتعلقة بالهياكل الاقتصادية والمؤشرات الاقتصادية الهامة .

* **فترات جمع البيانات ونشرها :**

ترتبط الاستفادة الحقيقية من البيان بمدى اتصاله وحداثته وتمثيله للواقع القريب، وعلى الرغم من توفر البيانات الا أن عمليات جمع وتحديث هذه البيانات على فترات غير منتظمة يؤدي الى حدوث فجوات في السلاسل الزمنية ، الأمر الذي يفقد المحلل القدرة على متابعة التطور الزمني للظاهرة التي هي محل اهتمامه واعداد تصور واضح حول اتجاهاتها المستقبلية . ولتلافي هذا القصور لا بد من تنظيم فترات جمع البيانات وتقصير الفترة الزمنية بين جمع تلك البيانات ومعالجتها وتوفيرها للمستفيدين ، وتوسعة نطاق النشر والتعميم للبيانات المعالجة .

٣/٤/٩ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

لخدمات الاحصائية هي بطبيعتها خدمات وسيطة يتوزع القائمون بها على مختلف القطاعات الانتاجية والخدمية بما فيها قطاع الخدمات الحكومية ، وسوف تخضع الخدمات الاحصائية خلال خطة التنمية السادسة ـــ شأنها في ذلك شأن القطاعات التي تتبعها ـــ لخطة احلال فرعية للعمالة السعودية مرتبطة بخطة الاحلال العامة على مستوى المملكة .

وفيما يتعلق بمصلحة الاحصاءات العامة ذات الدور الأهم والأكبر في مجال الخدمات الاحصائية ، فقد بلغت نسبة القوى العاملة السعودية بالمصلحة (٦ر٩٢٪) من اجمالي عدد العاملين في نهاية خطة التنمية الخامسة . وتشمل خطة المصلحة من البرامج التدريبية ومن برامج الابتعاث ما سوف يكفل — ضمن أهداف أخرى — الاحلال الكامل للعمالة السعودية محل غير السعودية المعينة على لائحة الخدمة المدنية بنهاية خطة التنمية السادسة (١٤١٩/١٤٢٠هـ) .

٤/٤/٩ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

وكما أشير سابقا بأن العديد من الوزارات والجهات الحكومية تضطلع بمهمة جمع ونشر الاحصاءات في مجال اختصاصاتها ، وأن مصلحة الاحصاءات العامة هي الجهة الحكومية الرئيسة التي تتولى جمع المعلومات الاحصائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتجهيزها ، ونشرها . وتقوم أيضا بعض الجهات الحكومية « وعلى أساس تنسيقي » بجمع ونشر بعض المعلومات التي يمكن للقطاع الخاص الاستفادة منها ، ومع ذلك فهناك المزيد من التفاصيل الاقتصادية والتجارية والتسويقية والمالية المتممة التي ينبغي على القطاع الخاص تجميعها ، ليتمكن من اتخاذ قراراته الاستثمارية بصورة أفضل ، وخاصة تلك التي تتعلق بالمسوحات الصناعية ، والمسوحات الخاصة بتسويق المنتجات على المستوى الداخلي والخارجي ، وكذلك مناخ الاستثمار وفرصه المتاحة وهي المسوحات التي يمكن تحديد الاطر اللازمة لاجرائها بالتنسيق مع مصلحة الاحصاءات العامة .

وعموما فانه ينبغي التعرف عن كثب ، على احتياجات القطاع الخاص وايجاد مزيد من التنسيق بين خدمات الدولة الاحصائية واحتياجات هذا القطاع .

كما تتوافر أيضا للقطاع الخاص فرصا للمشاركة في البحوث والدراسات الاحصائية في العديد من المجالات ، مثل أبحاث ودراسات القوى العاملة ، والأبحاث والدراسات الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصناعية والتجارية وغير ذلك من بحوث ودراسات احصائية تضمها برامج مصلحة الاحصاءات العامة خلال خطة التنمية السادسة . ويمكن أن تكون هذه المشاركة من خلال استعانة المصلحة بمؤسسات القطاع الخاص في اجراء بعض أو كل الأجزاء الميدانية من الدراسات والبحوث أو في استكمال معالجة البيانات وتحليلها ، كما تتوافر لدى الجهات الحكومية الأخرى فرص اضافية لمشاركة القطاع الخاص في اعداد بعض المسوحات الاحصائية والبحوث والدراسات التي تتولاها تلك الجهات .

٥/٤/٩ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الخدمات الاحصائية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٥/٤/٩ الأهـــداف :

بما أن توفير المعلومات والاحصاءات الدقيقة أصبح من متطلبات التحول الاقتصادي والاجتماعي ، لذا تبرز أهمية الجهات التي تعد هذه الاحصاءات والدور الحيوي الذي تؤديه في توفير المعلومات وخاصة مصلحة الاحصاءات العامة ودورها الرائد المتمثل في توفير الاحصاءات لخدمة أغراض البحث والتخطيط والادارة وتوفير الإطر اللازمة للمسوحات الاحصائية بغية تحقيق الأهداف العامة التالية :

- ★ تنويع وتوسيع القاعدة الاحصائية للاقتصاد الوطني .
- ★ تطوير وتنسيق الاحصاءات المتعلقة بالقطاع الخاص .
- ★ تطوير نظام الخدمات الاحصائية في القطاعين الحكومي والخاص .

٢/٥/٤/٩ الســياســات :

سيتم تحقيق الأهداف السابق ذكرها عن طريق السياسات الآتية :

- ★ تزويد المستخدمين بمعلومات وبيانات دقيقة ومحدثة عن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية واتجاهاتها المستقبلية .
- ★ تحسين نوعية البحوث الميدانية من حيث الشمول الرأسي والافقي وضمان استمراريتها .
- ★ زيادة أوجه التنسيق بين الاحصاءات الرسمية ومتطلبات المستفيدين بوجه عام والقطاع الخاص بصفة خاصة .
- ★ تبني التقنيات الفنية والاجراءات الادارية الهادفة الى تسهيل جمع البيانات ومعالجتها ونشرها في حينها لتحقيق الاتصال الزمني في دراسة الظواهر والمتغيرات .
- ★ زيادة الامكانات المادية والبشرية لادارات الاحصاء في الأجهزة الحكومية بوجه عام ومصلحة الاحصاءات العامة بوجه خاص وايجاد شكل من أشكال التنسيق بين هذه الادارات ومصلحة الاحصاءات العامة .

★ حث القطاع الخاص ومساندته في اجراء مزيد من البحوث الميدانية الهادفة الى تشجيع استثماراته وترشيد قراراته .

★ العمل على توعية المواطنين لتقبل الادلاء بالمعلومات الصحيحة وتعاونهم مع مصلحة الاحصاءات العامة .

٣/٥/٤/٩ البرامج :

سيتم تنفيذ السياسات الواردة أعلاه من خلال البرامج الرئيسة التالية :

★ **الأبحاث السكانية :**

ويشمل هذا البرنامج الدراسات والأبحاث المتعلقة بالسكان والقوى العاملة من حيث الخصائص النوعية والمؤشرات الديمغرافية للسكان على مستوى الامارات وعلى مستوى المملكة كلها بما يسهم في التعرف على التركيب السكاني والخريطة الديمغرافية لسكان المملكة ، الى جانب دراسة هياكل وتوزيعات القوى العاملة القطاعية والمهنية .

كما يشمل البرنامج ايضا بحوث ميزانية الاسرة ومتابعة حصر وتجديد بيانات الخدمات الحكومية .

★ **الأبحاث الاقتصادية :**

ويتعلق هذا البرنامج بالبحوث والدراسات ذات الطابع الاقتصادي على مستوى القطاعين الحكومي والخاص . وسيهتم البرنامج بعمليات حصر مؤسسات القطاع الخاص وتعدادها سواء كانت حصرا شاملا أو بحوثا باستخدام العينة على فترات زمنية مختلفة ، الى جانب التعدادات النوعية بحسب النشاط الاقتصادي لتلك المؤسسات . ويشمل البرنامج أيضا الأبحاث الاقتصادية على المستوى القومي والخاصة بالأسعار وأرقامها القياسية بمختلف أنواعها وحسابات الدخل القومي والتجارة الخارجية من صادرات وواردات .

★ **تعزيز البحوث والدراسات التحليلية :**

من خلال هذا البرنامج سوف يتم تنويع البحوث والدراسات الاحصائية من حيث الكم والكيف خصوصا بعد توافر قاعدة بيانات سكانية واقتصادية ساهم في تكوينها ما أتمته مصلحة الاحصاءات العامة من تعداد عام للسكان والمساكن في سنة (١٤١٣هـ) وبعد استكمال

مشروع تعداد المؤسسات العامة . وسوف تكفل قاعدة البيانات المستكملة في تعميق التحليل الاحصائي للبحوث والدراسات السكانية والاقتصادية خلال فترة خطة التنمية السادسة ، وهو ما سوف يسهم من جهة أخرى في تعزيز قاعدة البيانات الاحصائية على مستوى المملكة والتي تمثل مرجعا للقطاعين الحكومي والخاص .

٦/٤/٩ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

من المستهدف أن تقوم مصحلة الاحصاءات العامة خلال خطة التنمية السادسة بمضاعفة الجهود لحل القضايا الرئيسية التي تكتنف توسعة الخدمات الاحصائية وتطويرها . وخلال فترة الخطة أيضا سوف تجرى المصلحة العديد من الدراسات والأبحاث في المجالين السكاني والاقتصادي ، سوف تشمل :

(أ) في المجـال السكاني :

(١) الدراسات التحليلية للسكان من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن .

(٢) الدراسات السكانية الديمغرافية كمعدلات الولادة والوفيات والهجرة الداخلية والخارجية والتعليم والصحة وذلك لمعرفة خصائص السكان ونسب النمو السكاني .

(٣) أبحاث القوى العاملة بحسب الجنس والعمر والمهنة .

(٤) احصاءات الحج السنوية وهي توفر بيانات عن الحجاج من داخل المملكة وعدد السيارات في المشاعر المقدسة ونوعيتها .

(٥) ميزانية الأسرة ، الانفاق الاستهلاكي وتجرى كل خمس سنوات .

(٦) حصر الخدمات الحكومية وتجديد المعلومات سنويا .

(ب) في المجـال الاقتصـادي :

(١) الأبحاث الاقتصادية عن القطاع الخاص وتشمل :

- تعداد اقتصادي شامل لمؤسسات القطاع الخاص كل خمس سنوات .
- التعداد الاقتصادي الصناعي السنوي للمصانع والمؤسسات الوطنية .
- التعداد الاقتصادي لمؤسسات التجارة وتوزيع الخدمات .
- التعداد الاقتصادي لمؤسسات الانشاءات .

- التعداد الاقتصادي لمؤسسات المال ، والعقار ، والغاز ، والمياه .
- البحث السنوي الاقتصادي العيني لجميع مؤسسات القطاع الخاص .
- البحث الشهري الاقتصادي العيني على جميع مؤسسات القطاع الخاص .

(٢) احصاءات الأسعار والأرقام القياسية وتكاليف المعيشة وأسعار الجملة وأسعار المنتجين وأسعار ايجارات المساكن وأسعار الصادرات والواردات واجراء مقارنات دولية ، وتجمع هذه الاحصاءات بصفة شهرية وسنوية .

(٣) حسابات الدخل الوطني والناتج المحلي الاجمالي والتكوينات الرأسمالية والقيم المضافة وتحويل رأس المال واعداد جداول المدخلات والمخرجات كل خمسة اعوام .

(٤) التجارة الخارجية : تجمع البيانات الواردة من الجمارك وتصنف لاصدار نشرة التجارة الخارجية من صادرات وواردات بحسب الكمية والقيمة وبلد المنشأ وهناك نشرة ربع سنوية ونصف سنوية .

والى جانب تلك البحوث والدراسات سوف تتولى المصلحة اجراء التحليلات الاحصائية سواء على تلك البحوث والدراسات أو على مايرد اليها من تقارير احصائية ، مع استمرار المصلحة في اصدار التقارير والنشرات القائمة على نشرها بصفة دورية .

الفصل العاشر

الموارد البشرية

١٠ — الموارد البشرية :

تمثل الموارد البشرية وتنميتها في المجتمع السعودي الركيزة الأساسية لنقطة التقاء الأهداف والغايات الأساسية لعملية التنمية ، حيث يؤدي الارتقاء بخصائص الموارد البشرية وتحسين كفاءتها التقنية والانتاجية الى تحسين مستوى أداء العمل والى تحقيق التنمية الحضارية والبشرية . ويتناول هذا الفصل الأوضاع الراهنة والقضايا الأساسية والبرامج الرامية الى تنمية الموارد البشرية في المملكة في قطاعات :

* **التعليم العام** : وهو المختص بصفة عامة في التعليم ابتداء من رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية ، اضافة الى بعض الكليات التي تعنى باعداد المعلمين والمعلمات .
* **التعليم العالي** : وهو المختص في التعليم في الجامعات والكليات .
* **التعليم الفني والتدريب** : وهو المختص في المراحل المختلفة من التعليم الفني ومستويات التدريب المهني والتدريب في القطاعين الحكومي والخاص .
* **العلوم والتقنية** : ويمثل الجهات المختصة في العلوم والتقنية ودورها في التنمية الاقتصادية .

١/١٠ التعليم العام والعالي :

توفر الدولة التعليم العام للبنين والبنات من خلال وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات اضافة لبعض الجهات الحكومية الأخرى ، كما يسهم القطاع الخاص بخدماته في هذا المجال . وتقوم وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات بتوفير فرص تعليمية لفئات اجتماعية معينة مثل « التعليم الخاص » ، « ومحو الأمية وتعليم الكبار » .

وتوفر الدولة أيضا التعليم العالي — فوق الثانوي — من خلال الجامعات والكليات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات ، والكليات العسكرية والأمنية وبعض الجهات الحكومية الأخرى ، والكليات التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني . وتقدم الدولة التعليم العام والعالي مجانا ، علاوة على منح المكافآت والاعانات للطلبة والطالبات في بعض مجالات التعليم العام . أما طلاب الجامعات فانهم يتلقون الى جانب المكافآت الشهرية والاعانات المالية ، السكن المجاني والوجبات الغذائية والكتب والمواصلات بأسعار مدعومة . كما يتم توفير وسائل النقل المجانية لجميع الطالبات الملتحقات بالمدارس والكليات .

١/١/١٠ الوضع الراهن :

حظي قطاع التعليم باهتمام الدولة ورعايتها ، من منطلق القناعة بأن الاستثمار في رأس المال البشري يمثل العمود الفقري للنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي . وقد ظهر ذلك جليا من خلال ما خصص له من

اعتمادات في ميزانيات الدولة . حيث اعتمد لهذا القطاع خلال سنوات خطة التنمية الخامسة أكثر من (١٥٣) بليون ريال تمثل (١٨٪) تقريبا من الميزانيات المعتمدة للفترة نفسها .

وقد كان لهذه الاعتمادات الأثر المباشر في تمكن قطاع التعليم من تحقيق معدلات نمو عالية في متغيراته التعليمية كافة . ويوضح **الجدول (١/١٠)** متوسط معدلات النمو المتحققة للمتغيرات التعليمية في مرحلة التعليم العام ما بين عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وعام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، حيث ارتفع عدد الملتحقين بمرحلة التعليم الابتدائي بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٨ر٣٪) للذكور و(٦ر٤٪) للاناث ، وفي المرحلة المتوسطة ازداد بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤ر٧٪) و (١ر١٠٪) للذكور والاناث على التوالي ، أما بالنسبة للمرحلة الثانوية فقد ازداد بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٤ر٥٪) للذكور و(١١٪) للاناث ، كما ازداد عدد الملتحقين بكليات المعلمين والمعلمات خلال الفترة نفسها بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٥ر١٢٪) و(٣ر٢٠٪) للمعلمين والمعلمات على التوالي . كما يتضح من **الجدول رقم (١/١٠)** أن النمو في المراحل المتوسطة والثانوية من التعليم العام كان كبيرا وخاصة في قطاع تعليم البنات ، مما يعتبر مؤشرا على التوسع الكبير في النظام استجابة للطلب الاجتماعي ، الذي صاحبه زيادة في النمو في مجموع عدد المعلمين والمعلمات .

الجدول رقم (١/١٠)
معدل النمو السنوي المتوسط
خلال الفترة ١٤٠٩/١٤١٠هـ — ١٤١٣/١٤١٤هـ
للتعليم العام

المتغير	ابتدائي		متوسط		ثانوي		اعداد المعلمين	
	بنون ٪	بنات ٪	بنون ٪	بنات ٪	بنون ٪	بنات ٪	بنون ٪	بنات ٪
الملتحقون	٣ر٨	٤ر٦	٧ر٤	١٠ر١	٥ر٤	١١ر٠	١٢ر٥	٢٠ر٣
المستجدون	٢ر٥	٨ر٧	٧ر١	١١ر٢	٥ر٩	١١ر٨	١٢ر٠	٢٤ر٣
الخريجون	٦ر٢	٦ر٩	٨ر٥	١٠ر١	٨ر٠	١٢ر٠	٢ر٧	١٤ر٨
الفصول	٣ر٦	٧ر٥	٧ر٠	١٠ر٠	٦ر٧	١١ر٨	—	—
المعلمون السعوديون	٦ر٤	٩ر٠	١٠ر٠	١٣ر٦	١٣ر١	١١ر٩	٣ر٦	٥ر٣
مجموع المعلمين	٥ر٥	٧ر٠	٨ر٧	١٠ر٨	١١ر٤	١٣ر٧	٦ر٠	٨ر٢

الى جانب ذلك ، شهدت التجهيزات الأساسية لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات خلال خطة التنمية الخامسة توسعا ملحوظا ، حيث ازداد عدد المدارس الابتدائية (بنين وبنات) خلال الفترة (١٤٠٩/١٤١٠هـ — ١٤١٣/١٤١٤هـ) من (٨٣٧٠) مدرسة الى أكثر من (١٠٠٠٠) مدرسة ، والمتوسطة من (٢٨٨٤) مدرسة الى أكثر من (٤٠٠٠) مدرسة ، والثانوية من (١١٠٣) مدارس الى حوالي (١٧٠٠) مدرسة ، كما ازداد عدد كليات اعداد المعلمين والمعلمات خلال الفترة نفسها من (٤٠) الى (٤٣) كلية .

كما يوضح **الجدول رقم (٢/١٠)** معدل النمو السنوي المتوسط المتحقق ما بين عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وعام ١٤١٣/١٤١٤هـ لعدد من المتغيرات التعليمية في مرحلة التعليم العالي ، حيث ازداد اجمالي الطلاب بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١ر٧٪) وازدادت أعداد الطلاب الخريجين من هذا النظام بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٣ر٥٪) . وقد صاحب هذا النمو في أعداد الطلاب نموا في أعداد أعضاء هيئة التدريس ، حيث ازداد عدد السعوديين منهم بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٠ر٤٪) . وقد تم تحقيق هذه المعدلات بفضل المخصصات التعليمية التي زادت من حوالي (٢٣) بليون ريال عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى حوالي (٣٠) بليون ريال عام ١٤١٣/١٤١٤هـ .

جدول رقم (٢/١٠)
معدل النمو السنوي المتوسط
خلال الفترة من ١٤٠٩/١٤١٠هـ — ١٤١٣/١٤١٤هـ
التعليم العالي

المتغير	مرحلة البكالوريوس (٪)	دراسات عليا (٪)
اجمالي الطلاب	٧ر١	١ر٧
المستجدون	٦ر٤	١٢ر٤
الخريجون	٣ر٥	١ر٨
أعضاء هيئة التدريس السعوديين	٠ر٤	*
أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين	٣ر٥	*
الجهاز الاداري والفني	— ٠ر٠٢	*

* يتولى أعضاء الجهاز التعليمي والاداري والفني (السعوديين وغير السعوديين) تقديم الخدمات التعليمية لطلبة مرحلة البكالوريوس والدراسات العليا .

شهد قطاع التعليم في المملكة خلال فترة خطة التنمية الخامسة تطورات مهمة على صعيد تنفيذ السياسات واتخاذ الاجراءات في مختلف الأبعاد التربوية مثل :

- ★ صدور المرسوم الملكي الكريم والخاص بنظام مجلس التعليم العالي والجامعات في ١٤١٤/٦/٤هـ الذي حدد نظام مجلس التعليم العالي والجامعات باحكامه ومواده الستين .
- ★ مشاركة القطاع الخاص في بناء المدارس الحكومية وفق الضوابط التي حددتها الجهات التنفيذية والتمويلية .
- ★ من أجل تحقيق التوازن في تطوير التعليم فوق الثانوي فلازال العمل جاريا لاعداد الخطة الشاملة لتطوير التعليم فوق الثانوي من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والجامعات لاعداد هذه الخطة التي سوف تعالج معظم قضايا التعليم العالي عن طريق اعداد هيكل شامل للسياسات والحلول المناسبة .
- ★ التوسع في برامج رياض الأطفال من قبل القطاع الخاص والقطاع الحكومي .
- ★ اعتماد تطوير الكليات المتوسطة التابعة لوزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات الى كليات تمنح درجة البكالوريوس .
- ★ الحاق الكليات المطورة التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات بكليات البنات .
- ★ نقل مسئولية التعليم الخاص للبنات الى الرئاسة العامة لتعليم البنات .
- ★ اقرار منهج مادة المكتبة للبنات .
- ★ استبدال نظام التعليم الثانوي المطور للبنين بنظام الشعب .
- ★ استبدال نظام الساعات المعتمدة في الجامعات بنظام اليوم الدراسي الكامل أو الفصل الدراسي .
- ★ التوسع في برامج مادة الحاسب الآلي والمعلومات لطلاب المرحلة الثانوية .

٢/١/١٠ القضايا الأساسية :

على الرغم من الانجازات التي تحققت خلال خطة التنمية الخامسة ، فان نموا كبيرا كالذي حدث في قطاع التعليم لابد أن يصاحبه بعض القضايا التي ينبغي معالجتها عن طريق عدد من الاجراءات اللازمة بما يكفل انطلاقة القطاع نحو تحقيق أهدافه التنموية ، وأهم هذه القضايا :

قضايا التعليم العام :

(١) الكفاءة الداخلية :

على الرغم من أن خطتي التنمية الرابعة والخامسة قد أكدتا بدرجة كبيرة على أهمية تحسين مخرجات النظام التعليمي فان البيانات التي تم اعدادها ضمن التحضير لخطة التنمية السادسة لفوج (١٤٠٦/١٤٠٧هـ — ١٤١١/١٤١٢هـ) أبرزت مايلي :

(أ) استمرار ارتفاع نسبة الرسوب خاصة في الصف الأول والصف الرابع في المرحلة الابتدائية ، والصف الثاني في المرحلة المتوسطة والصف الثالث في المرحلة الثانوية .

(ب) استمرار ظاهرة التسرب خاصة في الصف الأول والصف الرابع الابتدائي على الرغم من التحسن الطفيف الذي حدث للكفاءة الداخلية للتعليم مقارنا بالسنوات السابقة ، الأمر الذي لا يتوافق مع الأساس الاستراتيجي السادس الذي يؤكد على وجوبية التعليم بالنسبة للمرحلة الابتدائية .

(ج) انخفاض معدلات الفاعلية الداخلية نتيجة لارتفاع نسب الرسوب والتسرب .

(د) ارتفاع متوسط عدد السنوات المستثمرة في تخريج الطالب من المرحلة الابتدائية الى الثانوية .

(٢) التعليم ماقبل المرحلة الابتدائية :

تعد هذه المرحلة مرحلة تهيئة للتنشئة الصالحة المبكرة للطفل لاستقبال دوره في الحياة المدرسية على أساس سليم حيث أنها تصون قدرته وتأخذ بآداب سلوكه وتؤلف الطفل على الجو المدرسي وتخرجه من التنشئة المركزية (حضن الأم) الى آفاق رحاب الحياة الاجتماعية (المدرسة أو الفصل) . وقد أثبتت كثير من الدراسات التربوية العلاقة الوطيدة بين مستوى تحصيل الطالب في الصف الأول في المرحلة الابتدائية وعدد السنوات التي يقضيها في الحضانة ورياض الأطفال . لذا ينبغي الاستمرار في التوسع في برامج التعليم ما قبل الابتدائي .. وتشجيع القطاع الخاص على القيام بذلك .

(٣) **أهمية الاعداد التربوي للمعلم السعودي وتأهيله وتدريبه ليحل محل غير السعودي :**

يعد المعلم محور العملية التعليمية وركيزتها الأساسية لذا يجب الاهتمام باعداده اعدادا تربويا ، وذلك لأهمية الاعداد التربوي في اكتساب المهارات الأساسية ، غير أن الاعداد التربوي وحده لا يكفي ، لذا ينبغي اكتساب المعرفة في مجال العلوم والثقافة بصفة مستمرة وهو ما يتطلب بعد الاعداد التربوي توافر خبرة عملية وافية في مجال التعليم . وقد بات مسلما به أن تدريب المعلمين في أثناء الخدمة هو أمر تفرضه متطلبات التربية السليمة .

من هنا تبرز أهمية اعداد المعلم السعودي وتدريبه والتأكيد على أن الخبرة لا تقل عن الاعداد النظري وان ادارة الصف تتطلب معلما ذا خبرة وقدرة وتدريب .

(٤) **تطوير المنهج وطرق التدريس :**

على الرغم من الجهود المستمرة التي تجريها الجهات المعنية على تطوير المناهج الدراسية فان الحاجة لا تزال قائمة الى بذل مزيد من الجهود لمراجعة المناهج المدرسية ومحتوى المادة النظرية في كثير من طرق التدريس واستخدام الطرق الحديثة التي تركز على الفهم والاستيعاب والتفكير والاستنباط والاستنتاج وحل المشكلات .

قضايا التعليم العالي :

من أهم القضايا التي تواجه قطاع التعليم العالي ما يأتي :

(١) **التعليم الجامعي للفتاة السعودية :**

حقق التوسع السريع في مرافق تعليم الفتاة السعودية نجاحا ملحوظا من الناحيتين الكمية والنوعية . ونظرا لأن دور مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي هو دور شمولي حيث تسهم في تنمية التراث الفكري والثقافي بالقدر نفسه الذي تعد فيه الكوادر البشرية المتخصصة لتلبية احتياجات التنمية ، فان برامج تعليم الفتاة السعودية تحتاج الى مراجعة شاملة وفقا للطلب الاجتماعي للتعليم ، وبالقدر نفسه تلبية الاحتياجات التنموية بما يتفق وتعاليم الشريعة الاسلامية السمحة .

(٢) **الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم ما فوق الثانوي :**

مع ازدياد عدد الطلاب والطالبات المتخرجين من الثانوية العامة تواجه مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي طلبا اجتماعيا متزايدا ، ويثار جدل حول هذا الموضوع ، فمنهم من يرى ضرورة أن تكون الجامعات قادرة على استيعاب جميع الطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم ، ذكورا واناثا ، في حين يرى آخرون ضرورة أن تستوعب الجامعات نسبة محدودة فقط من خريجي الثانوية العامة تكون لديها الكفاءة والقدرة والرغبة في مواصلة الدراسة الجامعية . وخلال خطة التنمية السادسة ستستمر الجامعات في قبول الأعداد التي تتمشى مع أهداف خطة التنمية السادسة واستراتيجيتها ، وفي الوقت نفسه سوف تحدد الخطة الشاملة لتطوير التعليم فوق الثانوي الجاري اعدادها الاطار العام للسياسات التي ينبغي أن تسير عليها مؤسسات التعليم فوق الثانوي .

(٣) **الكفاءة الداخلية والخارجية :**

صاحب النمو المتسارع في التعليم العالي انخفاض في الكفاءة الداخلية والخارجية ، مثل عدد السنوات التي يقضيها الطالب حتى يتخرج وعدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج ، وضعف توافق المؤهلات والخبرات المكتسبة من قبل الخريجين وتلك التي يحتاج اليها سوق العمل .

(٤) **التنسيق بين مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي :**

تعتبر زيادة التنسيق بين مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي من حيث البرامج التعليمية وأنواع التخصص وسياسات القبول وغير ذلك أمرا حيويا في خطة التنمية السادسة .. وقد تولى نظام التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٨) وتاريخ ١٤١٤/٦/٤هـ عملية التنسيق المنشودة .

(٥) **التوسع في برنامج الدراسات العليا :**

قامت بعض مؤسسات التعليم العالي خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، بالتوسع في برامج الدراسات العليا بشكل لا يتلاءم مع امكاناتها ، بينما أحجمت مؤسسات أخرى عن التوسع على الرغم من توافر المرافق والامكانات اللازمة . لذلك ، لا بد من وجود نظام اجازة الدراسات العليا .. على المستويين المحلي ، داخل نظام التعليم العالي في المملكة ، والخارجي

فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية المعترف بها ، حيث يقوم هذا النظام بتقويم مستوى برامج الدراسات العليا ويحدد مستوياتها العلمية وفقا لتوافر الامكانات من أعضاء هيئة تدريس ومستوياتهم العلمية ، وعدد المختبرات العلمية ونوعها ، وتوافر المراجع العلمية والكتب والدوريات ... الخ . كذلك لابد من تقويم مستوى الأبحاث المعدة للاطروحات العلمية ومدى تناولها لقضايا التنمية .

(٦) **العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص :**

تتناول هذه القضية العلاقة مابين مؤسسات التعليم العالي في المملكة والقطاع الخاص ومعرفة المستوى المطلوب من هذه العلاقة حتى يصبح بالامكان ايجاد فائدة مباشرة من امكانات هذين القطاعين وفقا للتعاون بينهما لتقديم خدمات تعليمية وتطبيقية تراعي احتياجات بعضها بعضا . وهذه القضية ذات محاور عدة من بينها :

★ الربط بين برامج التعليم ومؤسساته ومتطلبات التنمية واحتياجات القطاع الخاص الذي يناط به المشاركة في تشغيل مخرجات مؤسسات التعليم العالي ، وتدريب طلاب هذه المؤسسات عمليا في العطلات الصيفية وفي فترة التدريب المطلوبة لاكمال متطلبات التخرج باعتبارها جزءا من المنهج ، أو قيام مؤسسات التعليم العالي بتقديم البحوث العملية والتنموية في القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات لصالح القطاع الخاص .

★ من خلال هذه العلاقة يمكن القيام بالتقويم المستمر لأداء الخريج من قبل القطاع الخاص ومن ثم يتم اعادة النظر في برامج اعداد هؤلاء الخريجين ومناهجه وطرقه .

(٧) **دور التعليم المستمر :**

على الرغم من التوسع المستمر في قطاع التعليم العالي وقيامه بدوره الأساسي في التدريس والبحث وخدمة المجتمع ، الا أن الاهتمام بالتعليم المستمر لم يحظ بالقدر الكافي من قبل مؤسسات التعليم العالي عدا بعض الكليات التي بها وحدات للتعليم المستمر رغم أهمية هذا النوع من التعليم باعتباره أحد وسائل ابقاء القوى العاملة على صلة بأحدث التطورات والتغيرات في مجالات تخصصها ويتمثل دوره في :

— تقديم المعرفة للمتخصصين وغيرهم دون الاهتمام بوضع برنامج دراسي لمنح « شهادة » أو « دبلوم » بل يكون الهدف منه تلقي الفرد معرفة متطورة ومتكيفة في مجال تخصصه تتمشى مع الظروف التقنية والمهنية المتغيرة .

— يهتم التعليم المستمر بالفرد ويعمل على تطويره مدى الحياة .

٣/١/١٠ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

ستستمر الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية للمواطنين . وفي الوقت نفسه ستزيد من تشجيع القطاع الخاص لرفع اسهامه في تقديم الخدمات التعليمية في التعليم العام أو الفني أو التدريبي بأنواعه أو التعليم العالي والتقني .. وقد اسهم القطاع الخاص في فتح مدارس أهلية بلغ عددها (١١٠٠) مدرسة للبنين والبنات وبلغت نسبة الطلبة في هذه المدارس ما بين (٦ — ٧٪) من اجمالي عدد الملتحقين بالمدارس قدمت الحكومة مساعدات مختلفة مادية وعينية لهذه المدارس الأهلية . وقد بلغت هذه المساعدات المادية ما قيمته (٤٣٢) مليون ريال تقريبا خلال خطة التنمية الخامسة . كما قامت الحكومة ببناء (٤٠٠) مدرسة بتمويل مباشر من القطاع الخاص بلغت تكلفتها (٦) بلايين ريال تقريبا . وتقوم الحكومة باستئجار هذه المدارس بايجارات سنوية لمدة (١٠) سنوات تعود ملكيتها بعد ذلك للدولة . وخلال خطة التنمية السادسة ستتيح الحكومة الفرص التالية لزيادة اسهام القطاع الخاص :

- ★ استمرار سياسة تمويل القطاع الخاص لمشاريع تشييد المدارس والمرافق التعليمية الأخرى وبنائها ومن المتوقع ان تبلغ قيمة مشاريع البناء والتشييد في قطاع التعليم خلال خطة التنمية السادسة ما يزيد على (٢٣) بليون ريال .
- ★ التوسع في فتح المدارس الأهلية لترتفع نسبة عدد الطلبة الملتحقين بهذه المدارس الى (١٠٪) من اجمالي الطلاب على مستوى المملكة .
- ★ التوسع في فتح مدارس رياض الأطفال .
- ★ فتح كليات جامعية أهلية وكليات تقنية .
- ★ المشاركة في تطبيق نظام التعليم التعاوني .
- ★ التوسع في خدمات النقل المدرسي .
- ★ توفير خدمات الصيانة لسيارات الجهات الحكومية المسؤولة عن الخدمات التعليمية وكذلك الصيانة الوقائية للآلات والمعدات التقنية المستخدمة .

٤/١/١٠ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية لقطاع التعليم خلال خطة التنمية السادسة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٤/١/١٠ **الأهـــــداف :**

التعليم العـام :

* الاستمرار في اتاحة فرص التعليم لكل مواطن في سن التعليم وفق قدراته ورغباته وتوفير الخدمات اللازمة لذلك .
* التأكيد على أن يلبي التعليم العام الاحتياجات والمتطلبات الدينية والاقتصادية والاجتماعية للمملكة .
* تخفيض نسبة الأمية بين المواطنين والمواطنات .
* الاستمرار في تحديث نظام التعليم العام ليصبح أكثر تجاوبا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
* توفير المرافق التعليمية وتأمينها بأقل تكلفة .
* الاستمرار في تحديث المنهج المدرسي لمواكبة التطورات السريعة في فروع المعرفة المتجددة .
* التأكيد على أن نظام التعليم العام يهتم بالجودة والنوعية .
* الاستمرار في احلال القوى العاملة السعودية المؤهلة محل غير السعودية في الادارة والتدريس .

التعليم العـالي :

* تأمين فرص التعليم الجامعي للمواطن ذي الكفاءة والقادر علميا وذهنيا والراغب في مواصلة دراسته .
* تحقيق درجة عالية من النوعية والفاعلية ورفع كفاءة الأداء العلمي والاداري لمؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى العملية التعليمية ومحتواها .
* تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
* زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لتتواكب مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
* توسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من أجل خدمة قضايا التنمية .
* تطوير أوجه التنسيق والتعاون الايجابي بين مؤسسات التعليم ما فوق الثانوي لتحقيق أهدافها وسياساتها بشكل خاص وأهداف التنمية بشكل عام .

★ توفير المرافق الجامعية وصيانتها وتشغيلها بأقل تكلفة مع المحافظة على جودة النوعية وحسن الأداء .

★ القيام بدور ايجابي في ميدان البحث العلمي الذي يسهم مباشرة في مجال العلوم والتقنية والآداب ويوفر الحلول السليمة والملائمة لمتطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية واتجاهاتها التقنية .

★ النهوض بحركة التأليف بما يطوع العلوم لخدمة الفكر الاسلامي ويمكن المملكة من أداء دورها القيادي لبناء الحضارة الانسانية مع الاهتمام بترجمة العلوم وفنون المعرفة وجعلها في متناول أكبر عدد من المواطنين .

★ الاستمرار في تنمية وتطوير القوى البشرية السعودية كما ونوعا واحلالها محل غير السعودية .

٢/٤/١/١٠ السياسات :

تتضمن خطة التنمية السادسة العديد من السياسات من أجل تحقيق الأهداف العامة لنظامي التعليم العام والعالي ، وتدور معظم هذه السياسات حول محاور خطة التنمية السادسة الأساسية لاستراتيجية التنمية بعيدة المدى والتي تتمثل في :

★ تحقيق الكفاءة الاقتصادية .

★ زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني .

★ تنمية القوى البشرية السعودية وزيادة توظيفها .

وقد حددت هذه السياسات في ضوء القضايا التي برزت عند تحليل بيانات الوضع الراهن وما ورد بالأهداف والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة ومن بين هذه السياسات ما يلي :

(أ) **سياسات التعليم العام :**

تحسين الفاعلية الداخلية :

يتم ذلك عن طريق :

★ دراسة تطبيق نظام الترفيع التلقائي بين الصفوف خاصة في الصفوف الأولى من المرحلة الابتدائية دون التأثير على النوعية والمستويات والمعايير الأكاديمية .

★ استخدام معايير فردية أكثر مرونة لتقويم تقدم الطلاب .

★ التأكيد على استخدام الخدمات التشخيصية والارشادية لمساعدة الطلاب ذوي التحصيل المتدني واكتشاف حالات الضعف مبكرا لأجل معالجة ظاهرة الرسوب والتسرب .

★ زيادة الروابط بين البيت والمدرسة لمتابعة المستوى العلمي للطلاب وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من حل المشاكل العلمية والنفسية والفردية التي تواجه الأبناء .

★ الاستمرار في التركيز على النشاط غير الصفي والتوسع في برامجه كأحد الوسائل الهامة والفعالة في العملية التعليمية والتربوية وتوفير الامكانات المادية والبشرية اللازمة له .

تحسين نوعية التعليم :

ويتم في هذا الصدد ما يلي :

★ مراجعة المناهج الدراسية وطرق التدريس بهدف تحسينها لجعلها أكثر ملاءمة مع رغبات الطلاب لتشجيع الابتكار وتطوير مهارات حل المشكلات .

★ تحقيق التكامل بين عمليتي وضع المناهج والتدريب التجديدي للمعلمين .

★ التركيز على تحسين أداء المدرسين والتزامهم المهني عن طريق الابتعاث والتدريب المستمر لرفع كفاءتهم وأدائهم .

★ اعادة النظر في محتوى التقويم المدرسي وطرقه .

★ الاستمرار في ادخال علوم الحاسب الآلي في المرحلة الثانوية مع تعميمه على المراحل المتوسطة والابتدائية .

★ التجديد المستمر للكتاب المدرسي وتحديثه وجعله أكثر جاذبية عن طريق ادخال الرسوم والأشكال البيانية والألوان .

★ تقديم مباديء عامة في التربية العسكرية وذلك بالتنسيق مع الجهات الأمنية والعسكرية .

★ التأكيد على ادخال مبادىء الصيانة، في مناهج المرحلتين المتوسطة والثانوية .

★ تعزيز الجهود الرامية الى تقليل التباين الاقليمي في توزيع عدد المرافق التعليمية ونوعيتها مع التأكيد على الاستمرار في تنفيذ معايير الحد الأدنى لما يجب أن يتوافر في المرافق التعليمية .

★ اعداد الدراسات اللازمة لتطبيق اللامركزية في الادارة في تقديم الخدمات التعليمية .

التوسع في برامج التعليم ما قبل المرحلة الابتدائية :

ويتم ذلك عن طريق :

★ تشجيع القطاع الخاص للتوسع في هذا البرنامج وتقديم برامج ذوات مستوى رفيع لتهيئة الأطفال للمرحلة الابتدائية .

★ التوسع في الحاق فصول الحضانة ورياض الأطفال الى المدارس لتشجيع الامهات العاملات على مواصلة المهنة والاحتفاظ بذوات الخبرة الطويلة للاستفادة من خبراتهن .

الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للتعليم :

ويتم ذلك عن طريق :

★ الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتوافرة عن طريق تحسين كفاءة النظام وانتاجيته وتحسين أداء العاملين فيه .

★ توفير خدمات تعليمية بأقل تكلفة عن طريق تحسين الفاعلية الداخلية وخفض متوسط عدد السنوات التعليمية المستثمرة لكل خريج .

★ اعداد برامج اعلامية مركزة لتوضيح أهمية دور الفرد والمجتمع في تعليم أبنائهم وتشجيع المناطق المختلفة على المشاركة للقيام بهذا الدور .

★ تشجيع التعليم الأهلي للتوسع في تقديم الخدمات التعليمية وفق امكاناته ووفق الضوابط المعمول بها في نظام التعليم العام وذلك عن طريق تقديم خدمات تعليمية متميزة والاستمرار في المساهمة في تمويل تنفيذ برنامج الانشاءات الخاص بالمدارس والمرافق التعليمية .

★ الاستمرار في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين والموجهين والجهاز الاداري السعودي في جميع مراحل التعليم العام .

(ب) سياسات التعليم العالي :

تحسين الفاعلية الداخلية والخارجية :

ربط العلاقة بين مخرجات التعليم العالي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وذلك عن طريق تحسين النوعية والكفاءة الداخلية والخارجية لمؤسسات التعليم العالي ، عن طريق :

★ التأكيد على أهمية التدفق الطبيعي للطلاب عبر السنوات الدراسية ليتمكن الطلاب من انهاء سنوات الدراسة في وقتها المحدد .

* ربط مكافآت الطلاب بأداء الطالب ومستوى تقدمه وحفز الطالب المجد والذي ينهي دراسته في المدة المقررة أو قبلها .
* الاستمرار في اعادة النظر في سياسة القبول بحيث تأخذ في الاعتبار نتائج الثانوية العامة الى جانب معايير أخرى بحسب المتطلبات والمتغيرات التي تحتاج اليها التنمية .
* حفز الطلاب على الالتحاق بالكليات التقنية والعلمية .
* تعزيز الصلات بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص لرفع الكفاءة الخارجية لمخرجات هذا القطاع .

تعزيز الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والجهات في القطاعين الحكومي والخاص من خلال :

* معرفة متطلبات هذين القطاعين من القوى العاملة والعمل على تلبية هذه المتطلبات .
* تنظيم تقديم الاستشارات الفنية وغيرها من الخدمات .
* ايجاد قاعدة للمعلومات تستفيد منها مؤسسات التعليم العالي عند تدريب الطلاب في مؤسسات القطاع الخاص بغية تحسين برامجها ومناهجها التعليمية لمواكبة التطورات التقنية في القطاع الخاص .
* تقديم الخدمات الاستشارية والبحثية للقطاع الخاص وقطاعات الدولة مقابل تمويل هذه الخدمات .
* بحث اسهام المؤسسات الحكومية والخاصة في تمويل مراكز البحث العلمي والمنح الدراسية والانشاءات بأشكالها المتعددة .

٣/٤/١/١٠ **البرامج :**

تتكون برامج خطة التنمية السادسة من (٧) برامج هي :

العملية التعليمية وتطويرها :

يهدف هذا البرنامج الى تغطية المهام الرئيسية للمؤسسات التعليمية المتعلقة بجوانب العملية التعليمية وتطويرها والبحث العلمي وتطويره اضافة الى التطوير النوعي لهذه المهام .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى الاستفادة القصوى من القوى العاملة وتنميتها وسعودة الوظائف الادارية والفنية عن طريق الابتعاث والتدريب والندوات والمؤتمرات .

الخدمات والنشاطات الطلابية :

يهدف هذا البرنامج الى توفير جميع الخدمات والنشاطات الطلابية وأوجه النشاط اللاصفي وتقديم خدمات ثقافية .

خدمة المجتمع :

يشمل هذا البرنامج جميع نشاطات مؤسسات التعليم العالي المتصلة بخدمة المجتمع .

الصيانة والتشغيل :

يغطي هذا البرنامج صيانة مباني المؤسسات والمعدات التعليمية ونظافتها وتشغيلها . وتشمل تكاليف هذا البرنامج اجور العاملين وقيمة المواد اللازمة لعملية الصيانة والنظافة والتشغيل لجميع المباني والمعدات .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تقديم الخدمات الادارية الحديثة والوسائل التقنية المتقدمة بأقل تكلفة ممكنة .

الانشاءات :

يهدف هذا البرنامج الى بناء المباني والمعامل والمختبرات ومراكز البحوث ومحطات التجارب والفصول الدراسية ، والخدمات العامة الأخرى وتجهيزها وتوسيعها .

٥/١/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

يوضح **الجدولان (٣/١٠ ، ٤/١٠)** الأهداف المحددة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين في التعليم العام موزعين حسب المراحل الدراسية خلال الفترة من ١٤١٤/١٤١٥هـ الى ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

كما يظهر **الجدول (٥/١٠)** الأهداف المحددة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين في التعليم العالي موزعين حسب الجامعات خلال سنوات خطة التنمية السادسة (١٤١٥هـ ـــ ١٤٢٠هـ) .

جـدول رقم (٣/١٠).
الأهداف المحددة لمجموع المستجدين والمستجدات بالمملكة
في التعليم العام خلال خطة التنمية السادسة
(بـالألـف)

الطلاب بحسب المرحلة :

المستجـدون :

المرحلة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	سـنوات الخطـة			
		١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ
الابتدائية	١٧٤	١٨١	١٨٨	١٩٥	٢٠١	٢٠٩
المتوسطة	١٢٤	١٢٩	١٣٢	١٣٧	١٤٣	١٥٣
الثانوية	٧٤	٧٧	٨٠	٨٤	٨٧	٩٠
كليات المعلمين *	٥	٦	٦	٦	٦	٧

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية وتمنح درجة البكالوريوس .

المستجـدات :

المرحلة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	سـنوات الخطـة			
		١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ
الابتدائية	١٩١	٢٠٢	٢١١	٢٢١	٢٣٣	٢٤٤
المتوسطة	١٢٢	١٢٨	١٣٦	١٤١	١٤٨	١٥٥
الثانوية	٦٥	٧٤	٨٠	٨٩	٩٧	١٠٧
كليات المعلمات *	٨	٩	١١	١٢	١٣	١٤

* سنتان دراسيتان بعد المرحلة الثانوية وتمنح درجة الدبلوم .

جدول رقم (٤/١٠)
الأهداف المحددة لمجموع الخريجين والخريجات بالمملكة
في التعليم العام خلال خطة التنمية السادسة
(بالألف)

الطلاب بحسب المرحلة :

الخريجون :

المرحلة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	سنوات الخطة ١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	مجموع الخطة
الابتدائية	١٤١	١٤٤	١٤٨	١٥٠	١٥٣	١٥٧	٧٥٢
المتوسطة	٨٩	٩٢	٩٥	٩٧	١٠١	١٠٤	٤٨٩
الثانوية	٤٠	٤٣	٤٧	٥١	٥٦	٦١	٢٥٨
كليات المعلمين *	٤	٥	٥	٦	٦	٦	٢٨

* أربع سنوات دراسية بعد المرحلة الثانوية وتمنح درجة البكالوريوس .

الخريجات :

المرحلة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	سنوات الخطة ١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	مجموع الخطة
الابتدائية	١٣٥	١٤٣	١٥٢	١٦٣	١٧١	١٨١	٨١٠
المتوسطة	٧٩	٨٩	٩٥	١٠٥	١١٣	١٢٥	٥٢٧
الثانوية	٥١	٥٥	٥٩	٦٤	٧٠	٧٧	٣٢٥
كليات المعلمات *	٦	٧	٨	١٠	١١	١٢	٤٨

* سنتان دراسيتان بعد المرحلة الثانوية وتمنح درجة الدبلوم .

جدول رقم (١٠/٥)
الأهداف المحددة للطلبة والطالبات المستجدين والخريجين
بالمرحلة الجامعية حسب الجامعة
خلال سنوات خطة التنمية السادسة (١٤١٥هـ - ١٤٢٠هـ)

الجامعة	المستجدون			الخريجون		
	طالب	طالبة	المجموع	طالب	طالبة	المجموع
جامعة الملك سعود	٢٦٠٠٠	١٤٥٩٥	٤٠٥٩٥	٢١٨٨٠	٩٧٣٠	٣١٦١٠
جامعة الملك عبدالعزيز	٢٧١٧٦	١٧٩٣٦	٤٥١١٢	١٥٠٠٢	١٢٩٧٠	٢٧٩٧٢
جامعة الملك فيصل	٦٨٣٣	٤٥٣٨	١١٣٧١	٣٤١٨	٣١٢٩	٦٥٤٧
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٦٠٠٠	—	٦٠٠٠	٣٣٢٢	—	٣٣٢٢
الجامعة الاسلامية	٥٩٩٠	—	٥٩٩٠	٤٣٠٠	—	٤٣٠٠
جامعة الامام محمد بن سعود	٣٣٢٨٠	٧٢٨٥	٤٠٥٦٥	٢٤٥١٥	٤٠٨٥	٢٨٦٠٠
جامعة أم القرى	١٠٨٢٥	٩١٩٥	٢٠٠٢٠	٦٩٤٥	٦٣٤٠	١٣٢٨٥
كليات البنات	—	٧٥٣٩٦	٧٥٣٩٦	—	٥٠٨٨٥	٥٠٨٨٥
المجموع	**١١٦١٠٤**	**١٢٨٩٤٥**	**٢٤٥٠٤٩**	**٧٩٣٨٢**	**٨٧١٣٩**	**١٦٦٥٢١**

٢/١٠ التعليم الفني والتدريب المهني :

١/٢/١٠ الوضع الراهن :

تهتم المملكة العربية السعودية اهتماما متزايدا بتنمية وتطوير القوى البشرية السعودية المنوط بها تحمل مهام تنفيذ خطط التنمية حاضرا ومستقبلا التي تسهم بدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويعد قطاع التدريب من القطاعات الأساسية في تنمية الانسان السعودي وتطويره ويتمثل دوره الرئيسي في رفع كفاءة انتاجية القوى العاملة الفنية الوطنية وتحسينها واكسابها الخبرة العملية والمعرفة العلمية .

ويستدعي تحقيق النمو الاقتصادي في المملكة اعداد القوى العاملة وتأهيلها لمواجهة المتطلبات الفنية والادارية اللازمة لذلك ، الأمر الذي يحتم على نظام التدريب أن يعمل على اعداد المهارات المطلوبة من قبل القطاعات الاقتصادية وتأهيلها لاستخدام التقنيات والأساليب المطبقة فعلا في العملية الانتاجية .

ومن مهام هذا النظام أيضا العمل على اعداد قوى عاملة تتمتع بالمرونة التي تكفل تكيفها مع التغيرات الاقتصادية والتقنيات المتجددة حتى يمكن أن تسهم بفاعلية في زيادة الانتاج .. ويصبح بامكانها الحصول على أكبر عائد مادي .

يضطلع بمهام التعليم الفني والتدريب المهني عدد من الجهات الحكومية والمؤسسات الأهلية المتخصصة ، وتعد المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ومعهد الادارة العامة أكبر جهتين تدريبيتين في المملكة ، حيث يقدم معهد الادارة العامة التدريب الاعدادي والتدريب قصير الأجل أثناء الخدمة لموظفي الدولة مع تقديم بعض البرامج للقطاع الخاص ، الى جانب خدمات الأبحاث والاستشارات التي تستهدف تحسين الأساليب الادارية في الجهات الحكومية . وتقدم المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني الاعداد المهني العام من خلال برامجها للتعليم الفني والتدريب المهني ، وتتراوح المدة الزمنية لبرامجها من برامج تدريبية قصيرة الأجل (تصل مدتها الى ١٨ شهرا) في مراكز التدريب المهني الى برامج تصل مدتها الى ثلاث سنوات للمرحلة الثانوية وسنتين للمرحلة ما فوق الثانوية ، علما بأن كلية الرياض التقنية تمنح درجة البكالوريوس في الهندسة التقنية من خلال برامج موجهة لخريجي المرحلة الثانوية العامة وأخرى لخريجي المرحلة الثانوية الفنية .

وتضطلع أيضا المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بمسؤولية الاعداد التقني لشغل بعض الوظائف عن طريق الدورات التحضيرية ورفع كفاءة القوى العاملة من خلال التدريب قصير الأجل قبل الخدمة وفي أثنائها . هذا ويقوم عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية بادارة معاهد تعليمية أو مراكز تدريب لتلبية احتياجاتها من التدريب المتخصص . وتوفر الجامعات دورات تدريبية متخصصة للمهنيين بحسب طلب القطاعات الحكومية أو القطاع الخاص . ويتوافر لدى بعض الجهات الأخرى مؤسسات تدريب متخصصة . ففي المجال الصحي على سبيل المثال هناك (٤١) معهدا صحيا ثانويا للبنين والبنات ، بلغ عدد الملتحقين بها أكثر من (٧) آلاف أثناء خطة التنمية الخامسة ، كما تم احداث (أربع) كليات متوسطة لتقديم برامج مختلفة ، بما في ذلك الادارة والعلاج النفسي ، ولدى وزارة البرق والبريد والهاتف ثلاثة معاهد بريدية وثلاثة مراكز تدريب وكليتان متوسطتان للاتصالات . وتقدم المعاهد البريدية برامج تدريبية لسنة واحدة وبرامج لثلاث سنوات . ولدى رئاسة الطيران المدني معهدان ومركز تدريب واحد . أما الخطوط الجوية العربية السعودية فلديها خمسة مراكز تدريب ، ولدى المؤسسة العامة للموانيء مركزان للتدريب . وينظم معهد تنمية الموارد البشرية في الجبيل برامج مكثفة لتدريب المهارات ، وتبلغ مدة البرنامج (١٨) شهرا ، ويبلغ عدد الملتحقين بهذه البرامج (١٠٠٠) متدرب . وتدير شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) (١٥) مركزا ، كما تدرب (٩) آلاف من موظفيها سنويا . وتوجد الآن كلية الجبيل الصناعية تسع (١٢٠٠) متدرب وكذلك كلية ينبع الصناعية تسع (١٠٠٠) متدرب .

ولدى قطاع البنوك مراكز خاصة بها منها على سبيل المثال معهد التدريب المصرفي الذي تديره مؤسسة النقد العربي السعودي ، وتقدم من خلاله دورات قصيرة وطويلة الأجل ، ويشترك حوالي (٤٠٠٠) موظف في برامج هذه الدورات .

وفيما يتعلق بتدريب المرأة تضطلع الرئاسة العامة لتعليم البنات بمهمة الادارة والاشراف على التعليم الفني والتدريب المهني للنساء . وقد تم رفع مستوى مراكز التفصيل والخياطة الى مستوى معاهد كما تم توفير برامج جديدة للتدريب وفقا لاحتياجات النساء السعوديات بما يتفق مع التعاليم الاسلامية . وازداد عدد الطالبات الملتحقات بتلك المعاهد في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ الى (١٦٢٥) طالبة مقارنة بـ (١٥٣٢) في عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ . كما تم تدريب أكثر من (٤) آلاف متدربة في برامج معهد الادارة العامة في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ .

وتشرف وزارة الصحة على (٢٠) معهدا للبنات ويجري حاليا دراسة رفع مستوى هذه المعاهد الى كليات صحية متوسطة .

كذلك تسهم بعض شركات القطاع الخاص بتقديم برامج تدريبية متخصصة للنساء لا سيما في المجالات المرتبطة بالأعمال التجارية والحاسب الآلي . كما تتولى المؤسسات الكبرى ادارة مراكز تدريبية وتشغيلها لتدريب موظفيها .

لقد توسع نظام التدريب توسعا كبيرا خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة من حيث الكم والكيف نتيجة لجهود الدولة التي أنفقت على التدريب وأشرفت عليه منذ الخطة الأولى (١٣٩١/١٣٩٠هـ — ١٣٩٥/١٣٩٤هـ) ورغبت المتدربين بالحوافز والمكافآت والاعانات والسكن المجاني . ومن أهم الانجازات خلال هذه الحقبة الزمنية :

ازدياد عدد الطلاب الملتحقين في جميع مستويات التعليم الفني وكذلك في برامج التدريب قصيرة الأجل قبل وأثناء الخدمة ، من حوالي (٦٠٠٠) متدرب الى أكثر من (١٢٠٠٠٠) متدرب أي ما يساوي عشرين ضعفا بينما بلغ عدد الخريجين حوالي (٨٠٠٠٠) خريج ، كما ازداد عدد الطلاب الملتحقين بمدارس ومعاهد التعليم الفني التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني من (٤٦٤٠) طالبا في عام ١٤٠١/١٤٠٠هـ الى أكثر من (٢٨) ألف طالب في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ بينما وصل عدد الخريجين الى (٨٦٢٣) متخرجا في العام نفسه .

أما المتدربون في مراكز التدريب المهني فقد ازداد عددهم من (٣٧٨) متدربا في عام ١٣٩١/١٣٩٠هـ الى (١١٥٤٣) متدربا في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ بينما وصل عدد الخريجين الى (٧٦٨٤) خريجا في عام ١٤١٥/١٤١٤هـ .

كذلك ازداد عدد الخريجين في معهد الادارة العامة (١٥) ضعفا خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة حيث وصل عددهم في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ الى (٩٨٥٠) خريجا .

وفي فترة خطة التنمية الخامسة ازداد عدد الطلاب الملتحقين في الكليات التقنية التابعة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (١٩٪) بينما زاد معدل النمو السنوي المتوسط في الثانوي الصناعي والتجاري والزراعي بنسبة (٤٪) ، (١٠٪) ، و(١٨٪) على التوالي . كذلك ازداد عدد الطلاب الملتحقين ببرامج معهد الادارة العامة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره (٦٪) خلال الفترة نفسها .

كما شهدت خطة التنمية الخامسة توسعا في مرافق التجهيزات الأساسية لقطاع التدريب ، ومشاركة القطاع الخاص في التدريب وفق برامج محدودة . كما شهدت هذه الفترة دمج برامج التعليم العالي التجاري في برامج الكليات التقنية ، وافتتاح ثمانية معاهد ثانوية فنية جديدة .

٢/٢/١٠ القضايا الأساسية :

لعل من الطبيعي أن نموا كميا كبيرا كالذي حدث في قطاع التدريب والتعليم الفني خلال العقدين الماضيين أن تصاحبه بعض الظواهر التي يتطلب الأمر ابرازها قضايا أساسية لمعالجتها خلال خطة التنمية السادسة عن طريق السياسات والبرامج والمشاريع المقترحة لها . ومن أهم هذه القضايا مايلي :

* **الوعي المهني وسلوكيات العمل :**

ترتبط التنمية المهنية ارتباطا وثيقا بالوعي المهني لدى المواطنين والوضع الاجتماعي .

وقد انصب الاهتمام في التعليم الفني والتدريب خلال فترة خطط التنمية الثلاث الأولى على توفير أكبر عدد ممكن من الخريجين بعد اكسابهم المهارات المهنية والتقنية المطلوبة مع تركيز أقل على سلوكيات العمل وأخلاقياته .

وستعمل خطة التنمية السادسة على الارتقاء بالوعي المهني لدى المواطنين والاهتمام ببرامج التوعية والتوجيه والارشاد التربوي والمهني لدى الطلاب والمتدربين .

* **التدريب في مؤسسات القطاع الخاص :**

يعتبر التدريب في مؤسسات القطاع الخاص ، من العناصر الهامة في تنمية القوى العاملة السعودية ورفع مستوى أدائها وتطوير مهاراتها الأساسية التي تم اكتسابها أثناء التعليم الفني أو التدريب وذلك من خلال التدريب على رأس العمل حيث ان القطاع الخاص هو المورد

الأساسي لأساليب التقنية المتطورة .. وعليه سيتم التركيز في خطة التنمية السادسة على الاهتمام بالتدريب داخل مؤسسات القطاع الخاص (التدريب على رأس العمل على وجه التحديد) بحيث يمكن للقطاع الخاص توطين الوظائف بدلا من الاتجاه للاستعانة بالعمالة الأجنبية .

* **الكفاءة الداخلية :**

ما زالت نسب الرسوب والتسرب مرتفعة في قطاع التعليم الفني والتدريب اضافة الى انخفاض نسبة طالب (أو متدرب) الى معلم (مدرب) وتفاوتها بين مؤسسات التدريب ، مما أدى الى انخفاض معدل الكفاءة الداخلية وارتفاع التكلفة التشغيلية فيه .

على ذلك ستركز خطة التنمية السادسة على العمل على خفض نسب الرسوب والتسرب وتحسين نسبة طالب (أو متدرب) الى معلم (مدرب) .

* **التنسيق بين مؤسسات التدريب المتعددة :**

يعد التنسيق بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب في القطاعات الحكومية ذا أهمية قصوى لتحديد دور ومهام كل مؤسسة وقطاع في تحقيق أهداف تنمية القوى العاملة اضافة الى التنسيق في وضع سياسات وقواعد موحدة تنظم عملية قبول وانتقال الطلبة من جهة الى أخرى ، مما يؤدي الى انخفاض نسب التسرب وخصوصا في الصفوف الأولى ، ولذا لا بد من وجود سياسات تنفيذية تعمل على ضمان وجود التنسيق الفعال بين مؤسسات التدريب المختلفة .

* **المقاييس ونظام التقويم الذاتي :**

هناك حاجة ماسة لايجاد مقاييس وظيفية أو نظام اجازة معترف به في نظام التدريب بالمملكة . وسوف تركز خطة التنمية السادسة على ايجاد نظام الفحص المهني وتطويره وذلك بوضع مقاييس وظيفية لكل مهنة من المهن التي يتم الاعداد لها مع الاهتمام بالتقويم الذاتي العالمي لبرامج التعليم الفني والتدريب .

٣/٢/١٠ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

على الرغم من أن الدولة ظلت المنتج والمستفيد من خدمات التدريب فان خطة التنمية السادسة تهدف الى ايجاد تحول نحو القطاع الخاص منتجا ومستفيدا أيضا من خدمات نظام التدريب ، وفي الوقت نفسه سوف يكون هناك تنسيق دقيق بين مؤسسات التدريب وأصحاب العمل في القطاع الخاص لرفع الكفاءة الخارجية لخريجي برامج التدريب ومؤسساته من خلال اعادة النظر في محتويات مناهج التعليم الفني والتدريب لتتواءم مع متطلبات التقنية المستخدمة لدى أصحاب العمل .

ويناط بالقطاع الخاص خلال خطة التنمية السادسة مسؤوليات كبيرة نحو اعداد القوى البشرية السعودية وتأهيلها ، ولما كانت التقنية الحديثة غالبا ما يتم استيرادها وتشغيلها عن طريق القطاع الخاص ، فان على هذا القطاع أن يشارك في تحمل مسئولية اعداد القوى البشرية السعودية لتشغيل هذه التقنية وصيانتها . وتمثل النشاطات التالية الفرص المتاحة للقطاع الخاص خلال خطة التنمية السادسة :

- ★ التوسع في افتتاح مؤسسات التعليم الفني والتدريب .
- ★ الالتزام بالتدريب أثناء الخدمة .
- ★ المشاركة في اللجان الوطنية الاستشارية لنظام التدريب .
- ★ المشاركة في تمويل بعض برامج التدريب وتقديم المنح والهبات .
- ★ بحث امكان تطبيق نظام المنح الدراسية من قبل القطاع الخاص .
- ★ المشاركة في تمويل وتنفيذ بعض المشاريع المقترحة للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني لخطة التنمية السادسة .
- ★ المشاركة في برامج التعليم التعاوني ، حيث يتحمل أصحاب العمل جزءا من تكلفة التعليم .

٤/٢/١٠ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية لقطاع التدريب خلال الخطة السادسة من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٤/٢/١٠ الأهـــداف :

يتمثل الهدف الرئيسي للتعليم الفني والتدريب المهني في الاسهام في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال رفع مستوى مهارات القوى العاملة الوطنية وتغيير سلوكياتها واتجاهاتها نحو العمل وتدريب العاملين على الوظائف التي تمكنهم من استخدام مهاراتهم وأداء عملهم بكفاءة في اقتصاد يتأثر باستمرار بالتغيرات التقنية والمنافسة الدولية . وتتلخص أهداف التدريب خلال خطة التنمية السادسة فيما يلي :

- ★ تحسين فاعلية التدريب وكفاءته من خلال زيادة مخرجاته كما ونوعا ورفع كفاءته التشغيلية عن طريق تطوير أجهزته الادارية والفنية .
- ★ الاهتمام المكثف بالنوعية في برامج التعليم الفني والتدريب مع التركيز على التقنية الحديثة في جميع المستويات للوفاء باحتياجات الاقتصاد الوطني .

- ★ التركيز على التدريب عن طريق القطاع الخاص والتدريب المؤسسي (تدريب أصحاب العمل) والتأكيد عليه من خلال تشجيع هذا النوع من التدريب وتوفير المناخ المناسب له .
- ★ التأكيد على أن التدريب هو نشاط مستمر بحيث يتحقق للقوى العاملة الوطنية مرونة الاستجابة السريعة لمتطلبات التقنية المتغيرة .
- ★ التوسع المستمر أفقيا ورأسيا في برامج التعليم الفني والتدريب المهني مع التركيز على التدريب على رأس العمل في القطاعين الحكومي والخاص لتلبية الاحتياجات من القوى العاملة الوطنية المؤهلة ، عن طريق توفير طاقة استيعابية عالية قادرة على تنفيذ سياسات التدريب بصورة فعالة وادارة تدريبية نشطة يناط بها ايجاد مناخ تدريبي أفضل للتدريب في القطاع الخاص .
- ★ التأكيد على أن مناهج التدريب تعد المتدرب مهنيا وسلوكيا من خلال برامج الارشاد والتوجيه المنظم للمتدربين تجاه سلوكيات العمل المهني .
- ★ التنسيق والتعاون بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب والجهات ذوات العلاقة لتحقيق أهداف تنمية القوى العاملة .
- ★ الاسهام في تقويم برامج التعليم التعاوني اذا توفرت وتمويلها .
- ★ تكوين لجان فنية للاسهام في تطوير التعليم الفني والتدريب وتوسيعه .

٢/٤/٢/١٠ السياسات :

تتضمن خطة التنمية السادسة عدة سياسات لنظام التدريب والتعليم الفني ترمي الى تحقيق الأهداف العامة للتدريب وعلاج القضايا التي ظهرت وضمنت في تحليل الوضع الراهن وتقويم أداء قطاع التدريب . وتهدف هذه السياسات الى استمرار تطوير نظام التعليم الفني والتدريب وهيكله التشغيلي ليتجاوب مع طبيعة سوق العمل المتغيرة والتقنية المتطورة لسد حاجة الاقتصاد السعودي من القوى العاملة السعودية المعدة اعدادا مهنيا رفيعا والمدربة تدريبا عاليا سلوكا وأداء . وبناء على ذلك سيتم تنفيذ السياسات التالية :

(١) تطوير الوعي المهني :

وتتضمن هذه السياسة تحقيق العناصر التالية :

- ★ التعرف على الاتجاه العملي للطالب بدءا من المراحل المبكرة في التعليم .
- ★ التركيز على فهم اختلافات القيم وتنوع الاهتمامات والاحتياجات ووجود الامكانات الوظيفية لدى المتدرب التي عن طريقها يمكن معرفة سلوك المتدرب تجاه العمل وتصحيحه .

★ اكتساب المهارات الوظيفية .

★ معرفة العلاقة بين مرحلة التدريب للاعداد للمهنة ومرحلة التدريب التي تليه .

(٢) **تحسين فاعلية التدريب وكفاءته :**

ويتضمن ذلك :

★ اعادة توجيه نظام التدريب نحو تلبية احتياجات سوق العمل ، وذلك عن طريق تكوين اللجان الاستشارية على المستويات الوطنية التي تضم ممثلين عن أصحاب العمل والمؤسسات التدريبية لجعل نظام التدريب أكثر مرونة في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل .

★ تطوير المناهج بشكل دوري لتواكب التطورات التقنية .

★ وضع مقاييس مهنية في المجالات ذوات الأولوية .

★ متابعة الخريجين وتقويم خدمات توظيفهم مع العمل على تقوية العلاقة مع أصحاب العمل .

★ تحسين حجم مخرجات التدريب ونوعيتها .

★ التوسع في جهود التدريب على رأس العمل بصفته جزءا أساسيا في استراتيجية السعودة .

★ استخدام موارد التدريب استخداما فعالا .

★ توفير سياسة قبول انتقائية بحيث يكون فيها الاختيار والارشاد والتوجيه الطلابي من العوامل الهامة .

(٣) **التوسع في برامج التعليم الفني والتدريب افقيا ورأسيا :**

في هذا السياق لا بد من التركيز على :

★ الاهتمام والتوسع في برامج التعليم الفني لما بعد المرحلة الثانوية لايجاد قوى عاملة فنية مدربة تدريبا عاليا .

★ التركيز على البرامج التدريبية قصيرة الأجل لفترات تصل الى (ستة أشهر) للكبار غير المهرة وللشباب (غير الملتحقين بالمدارس) حتى يتم اعدادهم مهنيا قبل الخدمة .

★ التأكيد على التدريب أثناء الخدمة للقطاعين الحكومي والخاص .

★ جعل برامج التدريب ومناهجه أكثر مرونة لمتطلبات التقنية المتطورة والمتغيرة .

(٤) **تحسين استغلال طاقة التدريب المتاحة بكفاءة :**

يتم ذلك وفق ما يلي :

★ استخدام نماذج تدريبية قصيرة وأكثر كثافة وذلك لأن هذا النموذج يؤدي الى استغلال الحيز المكاني بصورة فعالة مع تقليص تكلفة الفرصة للمتدرب .

★ تقديم نظم تدريب تعليمية تعاونية يراعى فيها نظام الفصل الدراسي طوال العام (ثلاثة فصول) من أجل زيادة الطاقة الاستيعابية .

★ توفير التدريب في فترات زمنية متعددة خلال اليوم للاستفادة من الحيز المكاني المتوافر .

(٥) **مراجعة وتقويم مناهج وبرامج التدريب والتعليم الفني على جميع المستويات لمواكبة الاتجاهات العامة لفلسفة التدريب مدى الحياة واستراتيجية التنمية .**

(٦) **التأكيد على أهمية التنسيق بين مؤسسات التدريب في القطاع الحكومي والقطاع الخاص :**

ويتم في هذا الشأن :

★ تنظيم اجراءات القبول في مؤسسات التدريب .

★ وضع قواعد تحدد معايير انتقال الطلاب من وحدات التعليم الفني والتدريب من جهة الى أخرى .

★ الاستمرار في تشجيع الطلاب والمتدربين على « سياسة الباب المفتوح للمستويات العليا » وبالتالي افساح المجال لخريجي المدارس الثانوية المهنية للدراسة في التعليم العالي .

(٧) **الالتزام بالهدف الاستراتيجي المتعلق بالسعودة :**

وذلك عن طريق :

★ الاستمرار في التوسع في برامج التدريب عن طريق دراسة تنفيذ التلمذة الصناعية بواسطة العمالة غير السعودية لسعودة الوظائف في القطاع الخاص .

- ★ تقديم برامج تدريبية قبل الخدمة يتم اعدادها بناء على الطلب من خلال التعليم التعاوني والتدريب الصيفي .
- ★ تطوير نظام الحوافز للمؤسسات والأفراد بغية تحقيق هدف السعودة بصورة فعالة من خلال التدريب .

٣/٤/٢/١٠ **البرامج :**

تتكون خطة المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني من ستة برامج رئيسية تحدد النشاطات الضرورية اللازمة لتشغيل المؤسسة وهذه البرامج هي :

التعليم والتدريب :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية للمؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، ويشمل جميع النشاطات التي ستنفذها المؤسسة من خلال وحداتها التعليمية والتدريبية .

البحوث والدراسات :

يشمل هذا البرنامج جميع النشاطات المتعلقة بالبحوث ، والتطوير ، والتخطيط ، التي تهدف الى جمع المعلومات ذوات الصلة بالمهام الأساسية ومعالجتها ونشرها ، كما يشتمل على ايجاد قاعدة للبيانات واعداد الدراسات التي تقيس الكفاءة الداخلية لنظام التعليم والتدريب والكفاءة الداخلية لأداء الجهاز الاداري في المؤسسة ، ومتابعة الخريجين ، وترجمة الكتب المتخصصة في مجال النشاط التدريبي وطبعها .

الادارة والتشغيل:

يهدف هذا البرنامج الى تطوير التنظيم الاداري من خلال احداث وحدات جديدة علاوة على تطوير فعالية التنظيم الموجود حاليا ، كما يشتمل على المهام الادارية والمالية ، والعلاقات العامة وغيرها من مهام الادارة والتشغيل .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير كفاءة القوى العاملة وتحسينها وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، والدراسات الجامعية عن طريق الابتعاث ، والمشاركة في اللقاءات العلمية المحلية والعالمية ، واتباع نظام سعودة فعال على المدى الطويل والمتوسط .

الصيانة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى صيانة المباني الرئيسية ومباني الفروع المختلفة ونظافتها بالاضافة الى صيانة الأجهزة والمعدات .

الانشـــــاءات :

يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع الانشائية التي تحت التنفيذ وانشاء المرافق الجديدة وتطوير المرافق القائمة .

وتتكون خطة معهد الادارة العامة من خمسة برامج رئيسية تحدد النشاطات الضرورية اللازمة لتشغيل المعهد وهذه البرامج هي :

التنمية الادارية :

يمثل هذا البرنامج الوظيفة الأساسية لمعهد الادارة العامة ويهدف الى تطوير الادارة والتنظيم في الأجهزة الحكومية وتنميتها وذلك من خلال برامج فرعية هي (التدريب ، والاستشارات والاصلاح الاداري ، والبحوث) .

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى تطوير التنظيم الاداري من خلال احداث وحدات جديدة علاوة على تطوير فعالية التنظيم الموجود حاليا ، كما يشتمل على المهام الادارية والمالية ، والعلاقات العامة وغيرها من مهام الادارة والتشغيل .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذ البرنامج الى تطوير كفاءة القوى العاملة وتحسينها وذلك من خلال تنظيم الدورات التدريبية ، والحلقات الدراسية ، والدراسات الجامعية عن طريق الابتعاث ، والمشاركة في اللقاءات العلمية المحلية والعالمية ، واتباع نظام سعودة فعال على المدى الطويل والمتوسط .

الصيانة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى صيانة المباني الرئيسية ومباني الفروع المختلفة ونظافتها بالاضافة الى صيانة الأجهزة والمعدات .

الانشـــــاءات :

يهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع الانشائية التي تحت التنفيذ وانشاء المرافق الجديدة وتطوير المرافق القائمة .

٥/٢/١٠ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

يلخص **الجدول (٦/١٠)** الأهداف المحددة للنمو في أعداد المستجدين والخريجين في التعليم الفني ، كما يوضح **الجدول رقم (٧/١٠)** الأهداف المحددة للملتحقين والخريجين في التدريب ويلخص **الجدول (٨/١٠)** الأهداف المحددة للنمو في أعداد المستجدين ، والملتحقين للتدريب في الجهات الحكومية الأخرى والتدريب في القطاع الخاص .

جدول رقم (٦/١٠)
الأهداف المحددة للمستجدين والخريجين
من التعليم الفني خلال فترة خطة التنمية السادسة

المؤسسة العامه للتعليم الفني والتدريب المهني

المستجدون

مجال الدراسة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	مجموع الخطة
الكليات التقنية	٣٢٥٨	٤٣٥٤	٤٦٦١	٥٢١٨	٥٩٦٥	٦٩٩٣	٢٧١٩١
الصناعي	٣١٣٤	٣٩٩٢	٤٣٧٤	٤٩٢٠	٥٧٦٧	٧١٩١	٢٦٢٤٤
التجاري	٤٦٦٤	٥٩٥٢	٦٦٣٢	٧٥٦٤	٨٩٢٢	١٠٨٨٣	٣٩٩٥٣
الزراعي	٣٢٦	٥٤٨	٦٤٢	٧٤١	٨٤٥	١٠٠٥	٣٧٨١
المراقبون الفنيون	٦٤٦	١١٠١	١١٨٩	١٣٠٦	١٤٨٠	١٧٥١	٦٨٢٧
معهد الالكترونيات	٢٢٨	٣٦٠	٤٠٣	٤٥٢	٥٠٧	٥٦٧	٢٢٨٩
الاجمالي	**١٢٢٥٦**	**١٦٣٠٧**	**١٧٩٠١**	**٢٠٢٠١**	**٢٣٤٨٦**	**٢٨٣٩٠**	**١٠٦٢٨٥**

الخريجون

مجال الدراسة	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	مجموع الخطة
الكليات التقنية	١٩٤٥	٢١٤٧	٢٣٦٢	٢٦٥٣	٢٩٨٥	٣٣٦٢	١٣٥٠٩
الصناعي	٢١٠٠	٢٧٤٠	٢٩٥٢	٣١٨٩	٣٤٥٧	٣٧٥٨	١٦٠٩٦
التجاري	٢٢٥٠	٢٩٢٧	٣٢٢٠	٣٦١٠	٤١٥٠	٤٩٤٣	١٨٨٥٠
الزراعي	٢٢٦	٣٠٣	٣٧٣	٤٤٦	٥٢١	٥٩٨	٢٢٤١
المراقبون الفنيون	٤٧٦	٥٠٦	٥٧٦	٦٨٢	٨٤٣	١١٠١	٣٧٠٨
معهد الالكترونيات	—	—	١٨٠	٢٠٠	٢٣٠	٢٦٠	٨٧٠
الاجمالي	**٦٩٩٧**	**٨٦٢٣**	**٩٦٦٣**	**١٠٧٨٠**	**١٢١٨٦**	**١٤٠٢٢**	**٥٥٢٧٤**

جدول رقم (٧/١٠)
الأهداف المحددة للملتحقين والخريجين
من التدريب خلال خطة التنمية السادسة

الملتحقون بالتدريب المهني

نوعية التدريب	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	المجموع
التدريب الصباحي	٧٩٠٩	٨٨٠٩	٨٩٨٩	٩٣١٣	٩٨٧٥	١٠٨٥٧	٤٧٨٤٣
التدريب المسائي	٣٦١٤	٣٩٠٩	٤١٧٢	٤٥١٥	٤٩٠٧	٥٦٧٨	٢٣١٨١
اعداد المدربين	١٠٠	١٠٥	١١٠	١١٦	١٢١	١٢٨	٥٨٠

الخريجون من التدريب المهني

نوعية التدريب	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	المجموع
التدريب الصباحي	٥٠٢٢	٥١٧٦	٥٣٢٦	٥٥١٢	٥٨٨٦	٦٥٤٢	٢٨٤٤٢
التدريب المسائي	٢٦٦٢	٢٨٥١	٣٠٣٩	٣٢٨١	٣٦٠٨	٤٠٨٤	١٦٨٦٣
اعداد المدربين	٧٢	٨٥	٩٠	٩٥	١٠٠	١١٠	٤٨٠
الاجمالي	**٧٧٥٦**	**٨١١٢**	**٨٤٥٥**	**٨٨٨٨**	**٩٥٩٤**	**١٠٧٣٦**	**٤٥٧٨٥**

الملتحقون في برامج معهد الادارة

نوعية التدريب	١٤١٤/ ١٤١٥هـ	١٤١٥/ ١٤١٦هـ	١٤١٦/ ١٤١٧هـ	١٤١٧/ ١٤١٨هـ	١٤١٨/ ١٤١٩هـ	١٤١٩/ ١٤٢٠هـ	المجموع
١) البرامج الاعدادية	٢١٥٠	٢٤٠٠	٢٥٠٠	٢٦٠٠	٢٧٠٠	٢٨٠٠	١٣٠٠٠
٢) التدريب اثناء الخدمة	١١٥٨٨	١٢٥٠٠	١٢٨٠٠	١٣١٠٠	١٣٤٠٠	١٣٧٠٠	٦٥٥٠٠
٣) البرامج الخاصة	٥٠٠	٥٠٠	٥٢٥	٥٥٠	٥٧٥	٦٠٠	٢٧٥٠

جـدول رقم (٨/١٠)

الأهداف المحددة للنمو في التدريب خلال خطة التنمية السادسة للجهات الحكومية الأخرى والتدريب في القطاع الخاص

	١٤١٥/١٤١٤هـ	١٤٢٠/١٤١٩هـ
	مستجدون	مستجدون
الجهات الحكومية الأخرى :		
وزارة الصحة :		
ـ المعاهد الصحية للبنين	٣٥٠٠	٣٧٠٠
ـ المعاهد الصحية للبنات	٣٠٠٠	٣٥٠٠
وزارة البرق والبريد والهاتف :		
ـ كليتا الاتصالات السلكية واللاسلكية	٥٠٠	١٠٠٠
ـ معاهد البريد الثانوية	٢٠٠	٢٠٠
وزارة الدفاع والطيران (رئاسة الطيران المدني):		
ـ معاهد ومراكز الطيران المدني	٥٠٠	٥٠٠
	ملتحقون	**ملتحقون**
أخـــــرى *	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠
التدريب في القطاع الخاص	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠

* يدخل ضمنها المراكز الزراعية ، المعهد المصرفي ، الخطوط الجوية العربية السعودية ، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ، مراكز التدريب في المؤسسة العامة للموانيء .

٣/١٠ العلوم والتقنية :

١/٣/١٠ الوضع الراهن :

تؤدي العلوم والتقنية على المستوى العالمي دورا هاما وأساسيا في التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تحققه الأمم . وهناك — على الصعيد العالمي — تنافس مستمر بين الدول لتنمية علومها وتقنيتها ، وتعد القدرة على ادارة وتنمية العلوم والتقنية السمة الرئيسية التي تميز الدول المتقدمة عن الدول النامية . وينعكس ذلك بوضوح على الارتباط الشديد القائم بين القدرات العلمية والتقنية لدولة ما ومتانة اقتصادها وأهمية دورها في الاقتصاد العالمي . وتجسيدا لهذا المفهوم ركزت الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية على أهمية تطبيق أحدث الأساليب التقنية المتاحة التي تلائم خصائص الاقتصاد الوطني ، وتلبي متطلبات التكثيف الرأسمالي وتطوير أساليب الانتاج كالتوسع في الميكنة واستخدام المياه المالحة المعالجة لأغراض الزراعة وغير ذلك من الأساليب . وانطلاقا من الادراك نفسه لأهمية ماتقوم به العلوم والتقنية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ركزت خطط التنمية على دعم مراكز وبرامج البحوث التطبيقية في المملكة .

وتحقيقا لذلك قامت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية — تنفيذا لأهدافها المرسومة — بتدعيم أربعة برامج منح سنوية منذ عام ١٤١٠هـ تتضمن (٨٣) بحثا ليصل بذلك اجمال برامج المنح السنوية الى أربعة عشر برنامجا منذ عام ١٣٩٩هـ تضمنت (٣٣٧) مشروعا بحثيا . كما تم تدعيم ثلاثة مشروعات وطنية منها المرحلة السادسة والمرحلة السابعة لمشروع سلامة المرور الوطني وكذلك بناء قاعدة معلومات شاملة للكتب العلمية المؤلفة والمترجمة باللغة العربية ، ليصل بذلك اجمال المشروعات الوطنية المدعمة الى أربعة عشر مشروعا . وتقوم المدينة بحماية حقوق المخترعين داخل المملكة وذلك لرفع روح الابتكار لدى الباحثين والمبتكرين حيث بلغ عدد طلبات منح براءات الاختراع التي تم ايداعها لدى المدينة حتى عام ١٤١٤هـ (٢٧١٦) طلبا ، كما تعمل المدينة على تأمين وثائق البراءات الأجنبية حيث أمنت (١ر٧٣) مليون وثيقة ما بين بريطانية وأمريكية . وفيما يتعلق بالطاقة فقد تبنت المدينة برامج مكثفة لتطوير أبحاث الطاقة الشمسية ، حيث تم تصميم محطة تجريبية لتحلية وضخ المياه الجوفية باستخدام الطاقة الشمسية ، كما تم الانتهاء من تصميم وتركيب والتشغيل المبدئي لمحطة انتاج الهيدروجين بالطاقة الشمسية ، وكذلك تصميم طباخ شمسي مزدوج يمكنه الاستفادة من حرق الأخشاب في حالة غياب الشمس ، ولقد تم البدء في مشروع مسح بعض مناطق المملكة لدراستها وتحديد الأماكن التي يمكن أن تقام بها محطات لتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام طاقة الرياح . وفي مجال بحوث الموارد الطبيعية والبيئية تم البدء في تجهيز مختبرات البحوث ودراسات التربة والمياه والنبات ، كما تم استكمال تجهيز كل من محطتي أسماك

المياه العذبة في ديراب والقصيم ، وتم اعداد خرائط تبين مواقع الآبار والمعلومات الأساسية عنها ، كما تم الانتهاء من المشروع الوطني لمعالجة المياه بالمملكة . أما في مجال البترول والصناعات البتروكيميائية فقد استمر العمل في تطوير وتحسين مركبات كيميائية من مشتقات البنزين والتي تستخدم في تصنيع المطاط والبلاستيك ، كما تم تجهيز المختبرات للبدء في تطوير مواد محفزة لنزع الكبريت من المشتقات النفطية . وقد قام المركز السعودي للاستشعار عن بعد التابع للمدينة بمعالجة وتحليل المعلومات الفضائية المستقبلة من الأقمار الصناعية وامداد الجهات الحكومية المعنية بها، كما قام بدراسة تحركات القشرة الأرضية ورصد أماكن تجمع بقع الزيت واتجاهها أثناء أزمة الخليج . وفي مجال الفلك والجيوفيزياء تم الانتهاء من تجهيز وتشغيل ثلاثة مراحد أهلة في كل من مكة المكرمة ـــ تبوك ـــ الوجه ، وتم تحديد موقع لمشروع المرصد الفلكي الوطني في جبل الشراة شرقي خميس مشيط ، كذلك الانتهاء من انشاء وتجهيز مرصد الليزر السعودي بالقرية الشمسية بالعيينة ، كما تم انشاء وتجهيز (١٠) محطات فرعية للرصد الزلزالي في كل من تبوك وجيزان وذلك ضمن الشبكة الوطنية للرصد الزلزالي التي تشرف عليها المدينة .

٢/٣/١٠ القضايا الأساسية :

على الرغم من التقدم السريع الذي تم تحقيقه خلال خطط التنمية السابقة ، الا أن هناك العديد من القضايا القائمة التي ينبغي التركيز عليها ومعالجتها لتحسين وضع العلوم والتقنية في المملكة .

ومن أبرز هذه القضايا وأهمها ما يلي :

الفجوة التقنية :

تتمثل هذه الفجوة في الفرق بين مستوى التقنية المستخدمة في المملكة ومستوى التقنية التي يمكن تطويعها أو انتاجها محليا . وقد تمكنت العديد من قطاعات الاقتصاد الوطني بصورة ناجحة من ادخال وتطبيق أحدث الأساليب التقنية الا أن قدراتها لتطوير مثل هذه التقنيات محليا لا زالت تقل كثيرا عن تلك التي تتمتع بها الدول الصناعية أو دول جنوب شرق آسيا التي تشهد نموا سريعا . وعلى الرغم من صعوبة سد هذه الفجوة خلال فترة قصيرة، فينبغي بذل المزيد من الجهود بهدف تضييقها بقدر الامكان . علاوة على ذلك ، ينبغي التركيز بدرجة أكبر على مواد العلوم والهندسة في جميع مستويات نظام التعليم والاسراع في الانتهاء من مشروع الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية .

نقص القوى العاملة الوطنية في مجال العلوم والتقنية :

على الرغم من أن المملكة قد انشأت العديد من الجامعات والكليات التقنية ومراكز التدريب الفني والمهني بهدف ايجاد قاعدة متينة من القوى العاملة تتولى دفع عجلة التطور التقني في المملكة ، الا أنه لا يزال هناك نقص في الأعداد والنوعية اللازمة من العلماء والمهندسين والفنيين لضمان التنمية الوطنية المستقبلية .

عدم الاستغلال الأمثل لمراكز البحث العلمي :

لم يتم بعد توجيه العديد من أوجه النشاط البحثي لهذه المراكز نحو المشاكل والاختناقات التي تواجه عملية التنمية في المملكة حيث ان نقل التقنية واستيعابها وتطويرها بصورة ناجحة يتطلب التعاون والتنسيق بين عدة جهات ، منها على وجه الخصوص معاهد الأبحاث بالجامعات والقطاعات الحكومية الأخرى والقطاع الصناعي . وباستثناء صناعات النفط والبتروكيماويات ، فان الكثير من البحوث التي أنجزت من خلال هذه المراكز كانت ذات علاقة محدودة بقطاع الصناعة بصفة عامة . لذلك ، ينبغي ايجاد آلية مناسبة وفعالة تضمن تحقيق تكامل وثيق بين احتياجات الصناعة من البحوث ونشاطات معاهد ومراكز البحوث .

٣/٣/١٠ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

حققت مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية السعودة الكاملة في القوى العاملة المعينة على لائحة الخدمة المدنية بنهاية فترة خطة التنمية الخامسة ، وستحافظ على هذا المعدل خلال خطة التنمية السادسة . وباضافة العمالة المعينة على بند التشغيل والصيانة فان نسبة القوى العاملة السعودية من اجمالي القوى العاملة في المدينة سترتفع من (٦٥٪) عام ١٤١٤/١٤١٥هـ الى (٧١٪) في نهاية خطة التنمية السادسة ، وذلك لمقابلة احتياجات ومتطلبات معاهد البحوث التابعة للمدينة . هذا بالاضافة الى أن المدينة ستستمر في تدعيم جهازها الوظيفي عن طريق التدريب والابتعاث ، حيث سيتم ابتعاث (٨١) موظفا لنيل درجتي الماجستير والدكتوراه ، وذلك من أجل رفع كفاءتهم العلمية والعملية .

٤/٣/١٠ المتطلبات التقنية :

لقد أدى ادخال وسائل التقنية الحديثة في كافة مجالات الاقتصاد الوطني الى زيادة الطلب على خدمات العلوم والتقنية المختلفة ، وبالتالي زيادة دور المؤسسات العلمية وفي مقدمتها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في تحمل أعباء التخطيط والتطوير للعلوم والتقنية لسد احتياجات القطاعات التنموية المختلفة لهذه الخدمات .

فمثلا نجد أن التطور الكبير الذي شهدته مشروعات القطاع الصناعي خاصة في مجال الصناعات البتروكيميائية والمنتجات المكملة المتصلة بها يتطلب العديد من الخدمات العلمية والتقنية لتذليل العقبات ليس لغرض الاحلال فقط وانما أيضا لمنافسة مثيلاتها في الأسواق العالمية . وكذلك لمواجهة متطلبات التوسع في القطاع الزراعي فهناك حاجة الى اجراء الأبحاث المرتبطة باستصلاح الأراضي والسيطرة على العديد من الأمراض واستنباط سلالات جديدة مقاومة . ولمواجهة التوسع في توفير الخدمات العلاجية والوقائية الشاملة هناك حاجة للمزيد من الدراسات والتحاليل عن الأمراض المستوطنة والمعدية . وللتصدي للتلوث البيئي المصاحب للنهضة التنموية التي تشهدها المملكة أو القادم من مصادر خارجية يحتم الاستفادة من نتائج الأبحاث العلمية في هذا المجال وسن النظم التي تكفل الحماية من مخاطرها . ولغرض الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها المملكة لابد من القيام باعداد الدراسات والمسوحات الجيولوجية وتحليل الخرائط والصور الفضائية لاكتشاف وتحديد مكامن تلك الثروات ومن ثم تطويرها واستغلالها . وحيث أن موقع المملكة الجغرافي قريب من مناطق تعد نشطة زلزاليا فان ذلك يستوجب القيام بالأبحاث والدراسات الجيوفيزيائية لدراسة ورصد احتمالات الزلازل والانهيارات الأرضية وتقديم المعلومات عن المخاطر الناجمة عنها بصورة مستمرة .

ومن هذا المنطلق فان تنمية القدرة الذاتية العلمية والتقنية للمملكة أصبحت من الضرورات الملحة في هذه الفترة وذلك عن طريق رسم السياسات واعداد خطط طويلة الأمد تتضمن تصورا واضحا لكيفية توجيه مسار حركة التطور العلمي والتقني في المملكة وحشد الموارد والامكانات اللازمة لتحقيق ذلك التطور .

٥/٣/١٠ دور القطاع الخاص :

تشهد القطاعات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا في استخدامات التقنية المتقدمة الأمر الذي يحتم تعزيز القدرات الذاتية لممارسة نشاط البحث العلمي والتطوير التقني وتذليل العقبات التي تعترض طريقها .. لذا سيؤدى القطاع الخاص دورا كبيرا من حيث الأهمية في تنمية العلوم والتقنية من خلال الابتكارات في هذا المجال والاستغلال التجاري لنتائج البحوث والتطوير .

ولهذا فان تشجيع الدولة للقطاع الخاص وحثه على تطوير واستخدام التقنية الوطنية وتحسين وتطويع التقنية المستوردة بالاضافة الى تبني مشروعات بحثية وتطويرها على أساس المشاركة في المخاطر بين الدولة والقطاع الخاص سوف يحفز القطاع الخاص على الانخراط في مجال البحوث العلمية والتقنية .. ولهذا الغرض سوف تقوم الدولة بدعم القدرات والامكانات المحلية للبحث العلمي والتطوير التقني وتنميتها ، والتنسيق بينها لمعالجة حل مشاكل التنمية القصيرة والبعيدة المدى ، خاصة في المؤسسات الصناعية والانتاجية للقطاع الخاص .

٦/٣/١٠ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع العلوم والتقنية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٦/٣/١٠ الأهـــــداف :

سيتم توجيه تنمية العلوم والتقنية في المملكة من خلال الأهداف بعيدة المدى التالية وذلك تمشيا مع الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة :

- ★ تنمية القوى البشرية في مجال العلوم والتقنية .
- ★ التركيز على أساليب التقنية التي تتلاءم ومتطلبات الاقتصاد الوطني مثل الميكنة واستخدام المياه المعالجة في الأغراض الزراعية .
- ★ الاستثمار في أبحاث التقنية فيما يتعلق بالنشاطات التي تتمتع فيها المملكة بمزايا طبيعية واقتصادية (نسبية) مثل أبحاث البتروكيماويات والمحافظة على المياه وأبحاث تقنية تحلية المياه واستخدام المياه المعالجة في الأغراض الزراعية .
- ★ دعم وتوسيع القاعدة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التقني .
- ★ تعزيز ودعم نشاط البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والانتاجية بالقطاع الخاص وتسهيل قيام القطاع الخاص بالاسهام في توفير الفرص للعلماء والباحثين لاجراء البحوث العلمية والتقنية والتعاون الوثيق في هذا المجال مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

٢/٦/٣/١٠ الســـياســـات :

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفا ، سيتم اتباع السياسات التالية لتطوير العلوم والتقنية في المملكة خلال خطة التنمية السادسة :

(١) الانتهاء من اعداد الخطة الوطنية الشاملة بعيدة المدى للعلوم والتقنية .

(٢) الانتهاء من اعداد نظام نقل التقنية .

(٣) تأهيل وتطوير وتنمية الطاقات البشرية في مجال العلوم والتقنية .

(٤) استمرار دعم نشاطات البحوث التطبيقية والتطوير التقني الموجهة لخدمة احتياجات المملكة التنموية .

(٥) الاستمرار في مساندة معاهد الأبحاث في الجامعات والأجهزة الحكومية الأخرى ، وتوجيه نشاطاتها نحو تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة والتركيز على معالجة أهم المشاكل والاختناقات التي تواجه التنمية في المملكة ، والمساعدة في نقل النتائج العلمية الى التطبيقات الصناعية .

(٦) زيادة البرامج والمناهج التعليمية ذات العلاقة بالعلوم والتقنية ورفع مستواها في مستويات التعليم كافة .

(٧) تقويم برامج البحث والتطوير في القطاع الخاص وتشجيع ومساعدة الصناعة لتوسعة نشاطها في هذا المجال .

(٨) تعزيز مهام التنسيق التي تضطلع بها مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في مجال البحث العلمي والتطوير التقني .

(٩) زيادة الاستفادة من اتفاقات التعاون الدولي في مجال العلوم والتقنية .

(١٠) زيادة الاستفادة من مراكز البحوث والدراسات للقطاع الخاص .

٣/٦/٣/١٠ **البرامج :**

تمشيا مع الأوضاع والأهداف العامة والسياسات سالفة الذكر ، سيتم تنفيذ البرامج التالية التي تشتمل على مجموعة من النشاطات المترابطة والمتكاملة التي تهدف الى تنفيذ تلك السياسات وتحقيق الأهداف المحددة للخطة :

(١) **الادارة والتشغيل :**

برنامج مستمر بدون مشروعات لتغطية النفقات الادارية والفنية لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية .

(٢) **الصيانة والتشغيل :**

برنامج مستمر بدون مشروعات لتغطية نفقات صيانة ونظافة مبانى مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ، وتشغيل وصيانة أجهزة ومعدات معاهد ومختبرات المدينة .

(٣) **تنمية القوى العاملة العلمية والتقنية الوطنية :**

يهدف هذا البرنامج الى الاسهام في ايجاد قاعدة جيدة من القوى العاملة المؤهلة والقادرة على دفع عملية التطور التقني في المملكة .

(٤) **تخطيط وتوجيه وتنسيق أنشطة العلوم والتقنية :**

يهدف هذا البرنامج الى العمل على اعداد الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية، وكذلك ايجاد آلية كافية للتنسيق الكامل للنشاطات العلمية والتقنية في الجهات المختلفة ، والتأكد من عدم ازدواجيتها بما يضمن عدم هدر الموارد .

(٥) **دعم وتطوير القاعدة التقنية الوطنية :**

يهدف هذا البرنامج الى تشجيع الابتكارات والتطوير التقني في المصانع الوطنية فضلا عن تعزيز القدرات الابتكارية لهذه المصانع من خلال تشجيعها على انشاء وحدات البحث والتطوير والعمل على ايجاد التدريب التقني المتقدم . وسيتم تشجيع المصانع السعودية للقيام باعداد الدراسات المتعلقة بالتطوير التقني واستخدام التقنية المتقدمة المطوعة محليا . علاوة على ذلك ، سيتم تقديم الاستشارات التقنية للمصانع الوطنية ، ويتم تنفيذه بالتنسيق والتعاون بين المدينة والصناعة والجهات المعنية بالصناعة والاستثمار الصناعي .

(٦) **دعم الأبحاث العلمية في المملكة :**

يهدف هذا البرنامج الى رفع مستوى كفاءة البحث العلمي والتطوير التقني وتحسينه بما ينسجم مع أهداف التنمية الوطنية مع الأخذ في الحسبان الأوضاع الطبيعية والبيئية للمملكة ومواردها الطبيعية . ويشتمل هذا البرنامج على تقديم منح سنوية ودعم البحوث الوطنية التطبيقية اضافة الى دعم الدراسات العليا التطبيقية في الجامعات الوطنية .

(٧) **الخدمات المساندة للعلوم والتقنية :**

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز خدمات المعلومات المتوفرة لدى المدينة وتسهيل اجراءات توفيرها للمختصين عن طريق تطوير مركز الحاسب الآلي وقواعد المعلومات ، وتوسعة الشبكة الوطنية في المدينة وتوفير المعلومات العلمية والتقنية .

والقيام بالتوعية العلمية والنشر من خلال انتاج وتنفيذ برامج اعلامية عبر الوسائط الاعلامية المختلفة وفي المناسبات الثقافية والوطنية ، واصدار النشرات والكتب والمجلات العلمية ، وانتاج الأفلام العلمية ، واقامة معارض ومراكز علمية ، ومنح جوائز للابداع العلمي ، والقيام بدراسات تطويرية لوسائل التوعية العلمية ، بالاضافة الى تعزيز وتطوير منح براءات الاختراع

وفحص طلباتها ، وزيادة مخزون وثائق براءات الاختراع ، ومنح جائزة الدولة للاختراعات . علاوة على تجهيز وتشغيل مركز الأجهزة العلمية الذى يعد من الخدمات المساندة الهامة للعلوم والتقنية .

(٨) **تعزيز التعاون الدولي والاقليمي في مجالات العلوم والتقنية :**

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز القدرة الوطنية على نقل واستيعاب التقنية الحديثة من الدول المتقدمة تقنيا ، وذلك عن طريق زيادة الاستفادة من اتفاقات التعاون الدولي في مجال العلوم والتقنية ، وتوثيق الاتصالات مع الأقطار ذات الظروف المشابهة لظروف المملكة للاستفادة من خبراتها في تطوير وتنمية العلوم والتقنية .

(٩) **عمل الأبحاث التطبيقية والتطويرية في المدينة :**

يهدف هذا البرنامج الى رفع وتعزيز المقدرة التقنية لمعاهد مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وذلك عن طريق القيام بتنفيذ عدة نشاطات بحثية تطبيقية في المجالات التالية : الالكترونيات والحاسبات ، والجيوفيزياء ، والموارد الطبيعية والبيئية ، والبترول والصناعات البتروكيميائية ، والطاقة الذرية ، والطاقة الشمسية ، والفلك ، والفضاء .

(١٠) **استكمال تطوير منشآت المدينة :**

يهدف هذا البرنامج لاستكمال المراحل المتبقية لمشروعات ومنشآت المدينة ، والمتمثلة في المرحلة الأولى من مبنى المدينة ، والمرافق ، ومبانى وتجهيزات المختبرات العلمية ، وشبكة الرصد الزلزالي ومحطة استقبال الذبذبات من التوابع ، هذا بالاضافة الى المشروعات الحيوية الجديدة والمتمثلة في تأثيث مختبرات ومعاهد المدينة ، وانشاء نظام الاتصالات والمراقبة .

الفصل الحادي عشر

التنمية الاجتماعية

١١ ــ التنمية الاجتماعية :

يلقى هذا الفصل الضوء على الانجازات التي تمت خلال خطة التنمية الخامسة في كل من الخدمات الصحية ، والخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية ، والخدمات الثقافية ، والشئون الدينية والقضائية .

كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/١١ الخدمات الصحية :

١/١/١١ الوضع الراهن :

يتم توفير الخدمات الصحية بالمملكة من خلال العديد من الجهات التي تضطلع بمهام متنوعة . وتعد وزارة الصحة الجهة الحكومية الرئيسية التي تتولى مسئولية توفير الرعاية الصحية بالمملكة حيث يتم تنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية وتطبيق نظام الاحالة على نطاق واسع من خلال شبكة عريضة من المراكز الصحية الأولية والمستشفيات العامة والتخصصية المنتشرة في أنحاء المملكة كافة . بينما يتولى الحرس الوطني ووزارة الدفاع والطيران ووزارة الداخلية توفير الرعاية الصحية بمستوياتها الأول والثاني والمتخصص وبصورة مباشرة لمنسوبيها ولقطاعات أخرى من السكان ، كما تساهم جمعية الهلال الأحمر السعودي بتأمين الخدمات الطبية الاسعافية والطارئة للسكان كافة ، ولحجاج بيت الله الحرام في موسم الحج . وتعمل المستشفيات التخصصية على توفير الخدمات الصحية العالية التخصص ، بينما توفر الهيئة الملكية للجبيل وينبع المرافق الصحية المجهزة لتقديم الخدمات الصحية للعاملين في المدينتين الصناعيتين . كما تؤمن وحدات الصحة المدرسية خدمات الرعاية الصحية الأولية المباشرة للطلبة والطالبات ، فضلا عما توفره المرافق الصحية التابعة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والرئاسة العامة لرعاية الشباب من الخدمات الطبية لفئات معينة من السكان . وتسهم الجامعات عن طريق برامجها وكلياتها الطبية ومستشفياتها بتوفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والمتخصصة الى جانب قيامها باجراء البحوث الصحية الضرورية فضلا عن تنفيذ برامج التعليم والتدريب الطبي . وتؤدي الخدمات الصحية في القطاع الخاص دورا جوهريا ومتزايدا حيث يتم تنسيقها مع شبكة نظام الاحالة وتكاملها مع النظام الصحي بالمملكة . ولقد حققت الخدمات الصحية تطورا ملموسا ــ خلال السنوات الأخيرة ــ على المستويين الوقائي والعلاجي ، حيث أدى التركيز على خدمات الرعاية الصحية الأولية وبرامجها التي يتم تقديمها من خلال المراكز الصحية المنتشرة في أنحاء المملكة كافة الى ارتفاع نسبة التغطية بالتحصين ضد الأمراض المعدية الى (٩٤٪) لكل من شلل الأطفال

والدفتريا والكزاز والسعال الديكي ، و(٩٩٪) للدرن ، و(٩٠٪) للحصبة ، و(٩٢٪) للالتهاب الكبدي ، وتحسنت نسبة الأطفال الذين لاتقل أوزانهم عند الميلاد عن (٢٥٠٠) جم الى (٩٤٪) ، ونسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تتناسب أوزانهم مع أعمارهم الى (٧ر٩٢٪) . كما زادت نسبة النساء الحوامل اللاتي يشرف عليهن مهنيون صحيون مدربون الى (٦ر٨٦٪) ونسبة الولادات التي تتم تحت اشراف مهنيين صحيين مدربين الى (٩٠٪) ، وقد أدت برامج التحصين والمكافحة والوقاية ضد الأمراض المعدية والمستوطنة الى خفض نسب الاصابة بأمراض الحصبة والسعال الديكي ، والدرن والكزاز فضلا عن تدني نسب الاصابة بشلل الأطفال والدفتريا الى قرب القضاء على هذين المرضين تماما . كما انخفضت نسب الاصابة بالأمراض المستوطنة (الملاريا ـ البلهارسيا ـ الليشمانيا) .

وقد أدى تطبيق نظام الاحالة الذي يحقق تكامل الخدمة الصحية بدءا من الممارس العام وحتى الخدمة الصحية التخصصية ذات المستوى الدقيق ، التي تستخدم فيها التقنيات العالية المستوى الى تخفيف العبء عن خدمات المستشفيات سواء في المستوى الثاني (العام) أو في المستوى الثالث (التخصصي) ، وبالتالي الى زيادة مستوى كفاءة الخدمة العلاجية ، فضلا عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الصحية ، بما يغطي احتياجات المواطنين من هذه الخدمة .

ويوضح **الجدول (١/١١)** زيادة عدد المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ بنسبة (٢ر٤٢٪) عن عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ وانخفاض عدد المراجعين للمستشفيات خلال الفترة نفسها بنسبة (٩ر٢٨٪) . مما يؤكد الأثر الايجابي لتطبيق نظام الاحالة من خلال قيام مراكز الرعاية الصحية الأولية بأداء الخدمة الصحية اللازمة لأغلب المراجعين بينما تتفرغ المستشفيات للحالات التي تتطلب الخدمة العلاجية التخصصية (**الشكل ١/١١**) .

جـدول رقم (١/١١)

عدد المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات

بوزارة الصحة

البيان	عدد المراجعين *		الزيادة أو النقص
	١٤٠٩/١٤١٠هـ	١٤١٣/١٤١٤هـ	(٪)
مراكز الرعاية الصحية الأولية	٣٦ر٧٢٥ر٠٧٢	٥٢ر٢٢١ر٩١٨	+ ٢ر٤٢٪
المستشفيات	١٩ر٦٢٦ر٧٦٤	١٣ر٩٥٥ر٨٤٣	ـ ٩ر٢٨٪

* الأرقام تمثل عدد زيارات المراجعين .

شكل ١١-١

التغير في عدد زيارات المراجعين لمراكز الرعاية الصحية الأولية
والمستشفيات بوزارة الصحة

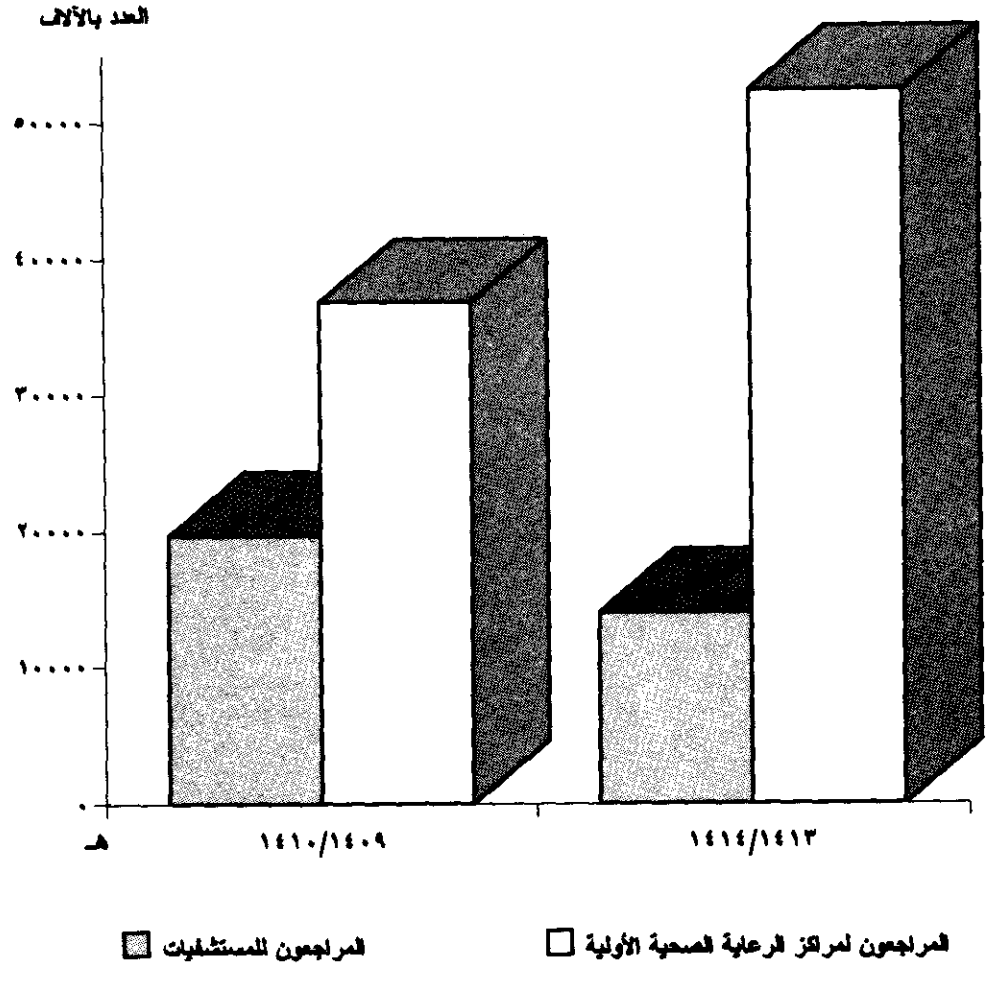

واستمرارا لرفع مستوى الخدمة الصحية وتوفيرها لكل مواطن فقد زاد عدد المرافق الصحية والقوى البشرية في القطاع خلال الفترة من ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى ١٤١٣/١٤١٤هـ بنسب تشير الى النمو المستمر للارتقاء بهذه الخدمة حيث يوضح **الجدولان (٢/١١)** ، **(٣/١١)** معدلات الزيادة التي بلغت في المستشفيات (١ر١١٪) ، وفي الأسرة (٣ر٧٪) ، وفي مراكز الرعاية الصحية الأولية (١ر٤٪) ، وفي الأطباء (٧ر٢٢٪)، وفي هيئة التمريض (٥ر٢٤٪) ، وفي الفنيين الصحيين (٨ر١٣٪) — (**الشكل رقم ٢/١١**) — ويلاحظ أن القطاع الخاص قد ساهم في هذه الزيادة بقدر كبير حيث بلغت مساهمته النسبية فيها (٥٠٪) للمستشفيات، و(٤ر٣٦٪) للأسرة، و(٤٧٪) للأطباء ، و(٩ر٢٥٪) لهيئة التمريض .

جـــدول رقم (٢/١١)
المستشفيات والأسرة ومراكز الرعاية الصحية الأولية

البيـــــــان	١٤٠٩/١٤١٠هـ (العـدد)	١٤١٣/١٤١٤هـ (العـدد)	الزيـــــادة	
			العـدد	نسبة الزيادة (٪)
المستشفيات :				
وزارة الصحة	١٦٢	١٧٤	١٢	٤ر٧٪
الأجهزة الحكومية الأخرى	٣٠	٣٢	٢	٦ر٧٪
القطاع الخاص	٦١	٧٥	١٤	٩ر٢٢٪
المجمـــوع	**٢٥٣**	**٢٨١**	**٢٨**	**١ر١١٪**
الاســـــرة :				
وزارة الصحة	٢٥٩١٨	٢٦٩٧٤	١٠٥٦	١ر٤٪
الأجهزة الحكومية الأخرى	٦٥٩٢	٧٣٣٨	٧٤٦	٣ر١١٪
القطاع الخاص	٦٤٤٥	٧٤٧٧	١٠٣٢	٠ر١٦٪
المجمـــوع	**٣٨٩٥٥**	**٤١٧٨٩**	**٢٨٣٤**	**٧ر٣٪**
مراكز الرعاية الصحية الأولية بوزارة الصحة	١٦٤٠	١٧٠٧	٦٧	١ر٤٪

شكل ١١-٢

تطور عدد الأسرة والأطباء وهيئة التمريض والفنيين الصحيين بالمملكة

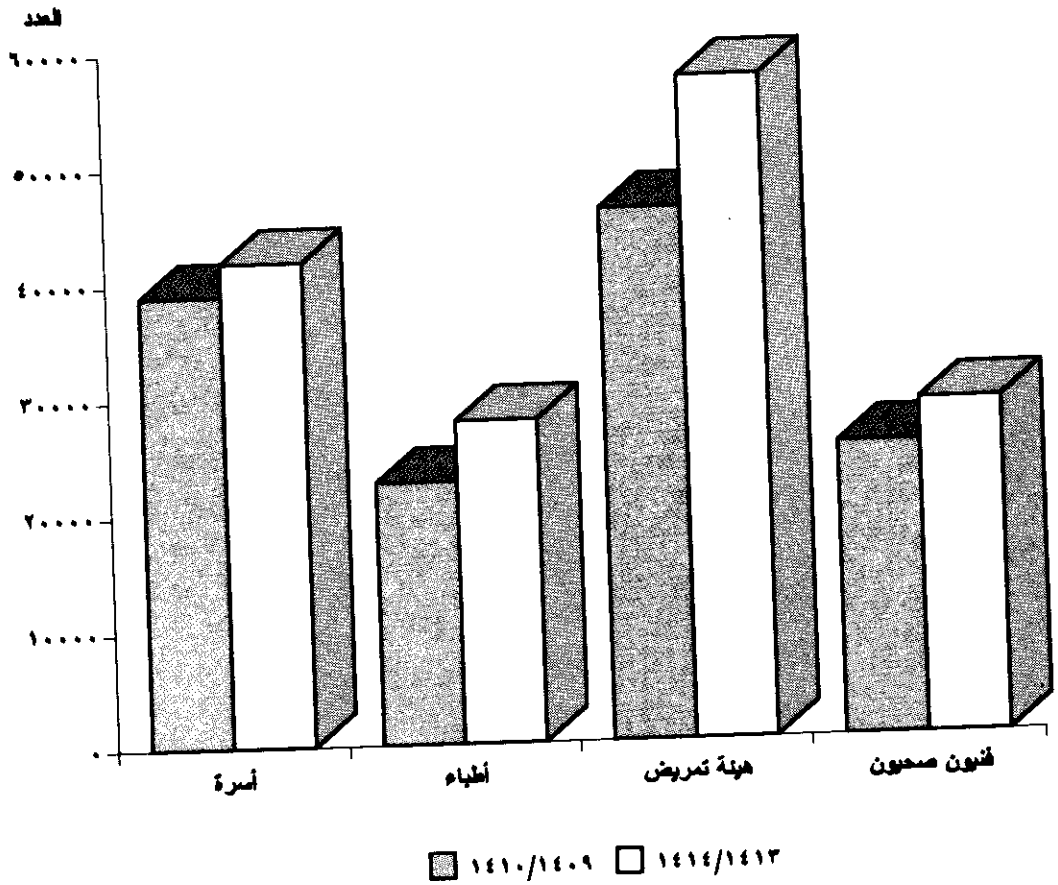

جـدول رقم (٣/١١)
العاملون في الخدمات الصحية

البيـــــــان	١٤١٠/١٤٠٩هـ (العـدد)	١٤١٤/١٤١٣هـ (العـدد)	الزيـــــادة العـدد	الزيـــــادة نسبة الزيادة (٪)
الأطبـــاء :				
وزارة الصحة	١٢٦١٧	١٤٥٦٣	١٩٤٦	١٥ر٤٪
الأجهزة الحكومية الأخرى	٤٢٩٨	٥٠٧٦	٧٧٨	١٨ر١٪
القطاع الخاص	٥٧١٨	٨١٣٥	٢٤١٧	٤٢ر٣٪
المجمـــوع	**٢٢٦٣٣**	**٢٧٧٧٤**	**٥١٤١**	**٢٢ر٧٪**
هيئة التمريض :				
وزارة الصحة	٢٨٢٦٦	٣٣٣٧٣	٥١٠٧	١٨ر١٪
الأجهزة الحكومية الأخرى	٩٢٥٥	١٢٤٨٥	٣٢٣٠	٣٤ر٩٪
القطاع الخاص	٨٣١٩	١١٢٣٢	٢٩١٣	٣٥ر٠٪
المجمـــوع	**٤٥٨٤٠**	**٥٧٠٩٠**	**١١٢٥٠**	**٢٤ر٥٪**
الفنيون الصحيون :				
وزارة الصحة	١٥١٢٥	١٧٨٦٨	٢٧٤٣	١٨ر١٪
الأجهزة الحكومية الأخرى	٦٥١٨	٦٨٩٩	٣٨١	٥ر٨٪
القطاع الخاص	٣٥٤٩	٣٨٩٥	٣٤٦	٩ر٧٪
المجمـــوع	**٢٥١٩٢**	**٢٨٦٦٢**	**٣٤٧٠**	**١٣ر٨٪**

٢/١/١١ القضايا الأساسية :

على الرغم من تطور الخدمات الصحية وتحسنها بسرعة عالية في المملكة ، فان هناك عددا من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها لغرض استمرار رفع المستوى الصحي وتوفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين بكفاءة عالية .

(١) تمويل الخدمات الصحية :

تواجه خدمات الرعاية الصحية في أنحاء العالم كافة طلبا متزايدا ويصاحب ذلك ارتفاع في التكاليف ونقص في مصادر التمويل . ولا تعد المملكة ، مع النمو السكاني المطرد فيها ، حالة استثنائية في هذا الصدد وذلك على الرغم من قدرتها على التكيف مع تلك الأوضاع الجديدة بدرجة أكبر مقارنة بالعديد من الدول الأخرى ، ومن ثم فان توفير الخدمات الصحية ذات الجودة العالية لجميع السكان يضع عبئا متزايدا على ميزانية الدولة ، مما يستدعي جذب المزيد من موارد التمويل في القطاع الخاص وتوجيهها نحو دعم الخدمات الصحية .

(٢) سعودة القوى العاملة في مجال الخدمات الصحية :

شهد حجم القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية زيادة سريعة تمشيا مع التوسعة الشاملة في الخدمات الصحية حيث بلغ عدد القوى العاملة في هذا المجال عام ١٤١٣/١٤١٤هـ أكثر من (٢٧) ألف طبيب ، و (٥٧) ألف ممرض/ممرضه و(٢٨) ألف فني صحي . وتعد نسبة السعودة في هذه الوظائف منخفضة حيث بلغت (١٣٪) للأطباء و(٢ر١١٪) لهيئة التمريض و(٣٨٪) للفنيين الصحيين . ويعد قطاع الرعاية الصحية بمثابة أحد القطاعات التي ينبغي أن تتمتع بأعلى معدلات للسعودة ولا سيما فيما يتعلق بالأطباء الممارسين العموم والفئات الفنية والفنية المساعدة . وتشير المؤشرات الحالية للمؤسسات التعليمية والتدريبية الى أن العرض من السعوديين في مجال الخدمات الصحية سوف لن يكون كافيا لسد هذه الفجوة على نحو كبير ، وذلك بنهاية خطة التنمية السادسة ، مما يتطلب ضرورة التوسع في برامج تأهيل الكوادر السعودية وتدريبها في مجالات المهن الصحية .

(٣) التوازن الاقليمي في توزيع مراكز الرعاية الصحية الأولية :

يشكل اتساع مساحة المملكة والانتشار السكاني على نطاق واسع تحديا كبيرا أمام توفير مراكز الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان . وتشير المؤشرات المتاحة حاليا الى أهمية الاستمرار في توفير هذه المراكز وفقا للمعايير السكانية المقبولة ، وعلى أساس احتياجات الرعاية الصحية لكل منطقة .

٣/١/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

أ) وزارة الصحة :

بلغ مجموع القوى العاملة بوزارة الصحة في نهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (٨٩٨١٧) موظفا منهم (٤٤٦٠٠) موظفا من السعوديين ، و(٤٥٢١٧) موظفا من غير السعوديين ، حيث بلغت نسبة السعودة (٧ر٤٩٪) . وتستهدف خطة التنمية السادسة زيادة مجموع القوى العاملة بوزارة الصحة لتصل الى (١٠٣٧٢٠) موظفا في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ليصل عدد الكوادر السعودية الى (٥٧٤٠٣) موظفا سعوديا يمثلون نسبة (٥٥٪) من مجموع القوى العاملة في الوزارة بنهاية الخطة .

ب) جمعية الهلال الأحمر السعودي :

بلغ مجموع القوى العاملة بجمعية الهلال الأحمر السعودي في نهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (٢٦٠٣) موظفين منهم (٢١٦٢) موظفا من السعوديين و(٤٤١) موظفا من غير السعوديين ، حيث بلغت نسبة السعودة (١ر٨٣٪) . وتستهدف خطة التنمية السادسة زيادة مجموع القوى العاملة بالجمعية لتصل الى (٣٦٤١) موظفا في عام ١٤١٩/١٤٢٠هـ مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ليصل عدد الكوادر السعودية الى (٣٣٧٩) موظفا سعوديا يمثلون نسبة (٨ر٩٢٪) من مجموع القوى العاملة في الجمعية بنهاية الخطة .

٤/١/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

في اطار توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها فقد قامت الحكومة بالتالي :

أ) اعطاء قروض بدون فوائد تسدد على آجال طويلة لبناء المستشفيات والمستوصفات بأنواعها المتعددة وتشغيلها والقيام بما يرتبط بها من خدمات مساندة .

ب) اتاحة الفرصة لقطاع المقاولات لانشاء المرافق الصحية الحكومية وتجهيزها بتمويل مباشر من ميزانية الدولة .

ج) اتاحة الفرصة لقطاع المقاولات لصيانة جميع المرافق الصحية ونظافتها فضلا عن تشغيل عدد من المستشفيات تشغيلا شاملا .

د) دعم صناعة الأدوية وبيعها .

وفي ظل تشجيع الدولة للقطاع الخاص قام هذا القطاع بالمشاركة في تقديم الخدمة الصحية من خلال العديد من الأنشطة أهمها التالي :

أ) توفير الرعاية العلاجية من خلال (٧٥) مستشفى بطاقة (٧٤٧٧) سريرا تمثل نسبة (١٨٪) من جملة عدد الأسرة بالمملكة .

ب) توفير الرعاية الصحية من خلال (٥١٠) مستوصفات طبية ، (٦٧٣) عيادة طبية .

ج) توفير الدواء من خلال (٣١٠) مستودعات للأدوية و (٢٧٠٣) صيدليات .

د) تصنيع الدواء .

هـ) توريد الأجهزة والمعدات الطبية وتسويقها .

و) تشغيل (٤٥) مستشفى تابعا لوزارة الصحة تشغيلا شاملا .

وانطلاقا من استمرار دعم الدولة لهذا القطاع سيتم — من خلال الخطة السادسة وبالاضافة الى ما سبقت الاشارة اليه — اتاحة الفرصة له للقيام بعمليات التمويل الشامل لانشاء العديد من مشاريع المرافق الصحية ، وذلك في اطار ما يتم الاتفاق عليه مع الأجهزة الحكومية المعنية .. ومن أهم هذه المشاريع ما يلي :

— انشاء مراكز رعاية صحية أولية .

— انشاء كليات صحية متوسطة .

— انشاء معاهد صحية .

— انشاء مراكز للتدريب على الخدمات الطبية الاسعافية .

— انشاء مراكز للاسعاف .

٥/١/١١ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية الخدمات الصحية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٥/١/١١ الأهداف :

أ) استمرار رفع المستوى الصحي للمجتمع وتوفير الرعاية الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي للمواطنين كافة بمستوى كفاءة عالية .

ب) بذل مزيد من الاهتمام بمكافحة الأمراض السارية بهدف خفض معدلات الاصابة بها الى أدنى مستوى ، مع القضاء تماما على عدد من هذه الأمراض .

ج) الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية الأولية مع التركيز على أنشطة الرعاية الصحية للأم والطفل ، والعمل على تحقيق تغطية كاملة لتحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية .

د) تدعيم نظام الاحالة الذى يرمى الى تكامل الخدمة الصحية وتوفير الرعاية العلاجية العالية المستوى .

٢/٥/١/١١ **السياسات :**

(١) **تحسين المستوى الصحي للمواطنين :**

تعد مراكز الرعاية الصحية الأولية القاعدة الأساسية لتقديم الخدمات الصحية الملائمة ، وسوف يتم خلال خطة التنمية السادسة تكثيف الجهود لتنفيذ مجموعة واسعة من الاجراءات المتعلقة بأنشطة مراكز الرعاية الصحية الأولية حيث يتم التوسع في برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجالات التغذية السليمة ورعاية الامومة والطفولة والوقاية من الأمراض السارية وغير السارية . كما سيتم مكافحة الأمراض المعدية وتنظيم برنامج للكشف الصحي الدوري على الأطفال والتوسع في التغطية بالتحصين ضد الأمراض المعدية لتشمل جميع الأطفال . سيتم أيضا تنفيذ اجراءات متابعة الفئات الأكثر تعرضا للمخاطر الصحية مثل المسنين وذوي العاهات والأمراض المزمنة وتقديم الرعاية الصحية لهم عن طريق مهنيين صحيين مدربين ، فضلا عن تعميم نظام متابعة الحوامل واجراء الكشف الطبي الدوري عليهن وتقديم الرعاية الصحية لهن عن طريق مهنيين صحيين مدربين . ومن ناحية أخرى ، سيتم تعميم نظام تبادل المعلومات بين المستشفيات والمراكز الصحية ، بالاضافة الى رفع مستوى التوعية والتثقيف البيئي من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية المعنية .

(٢) **التوزيع الاقليمي لخدمات الرعاية الصحية الأولية :**

سيتم زيادة عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية في المناطق المختلفة وفق المعايير التالية :

- مركز صحي لكل (١٠،٠٠٠) نسمة في المدن البالغ عدد سكانها (٢٠٠) ألف نسمة فأكثر .
- مركز صحي لكل (٥٠٠٠ — ٦٠٠٠) نسمة في المدن البالغ عدد سكانها أقل من (٢٠٠) ألف نسمة .

★ مركز صحي لكل (٥٠٠ ـ ٢٠٠٠) نسمة في القرى والهجر والمناطق النائية . كما سيتم اعداد خرائط سكانية (ديموغرافية) توضح التوزيع الاقليمي للسكان والحالة الصحية والخدمات الصحية القائمة ومعدلاتها بحيث يتسنى تحقيق التوازن الاقليمي في توزيع خدمات الرعاية الصحية . كما سيتم تزويد مراكز الرعاية الصحية الأولية بالتجهيزات والمعدات اللازمة ـ بحسب الحاجة ـ مثل خدمات الأشعة والمختبرات وعيادات الأسنان والخدمات الأساسية الأخرى ، فضلا عن ربط كل مركز صحي بأقرب مستشفى في المنطقة يمكن أن تتم الاحالة اليه .

(٣) **السعودة في قطاع الخدمات الصحية :**

سيتم زيادة قدرة الكليات الطبية والمعاهد الصحية القائمة فضلا عن افتتاح كليات صحية متوسطة جديدة لغرض التوسع في استيعاب أعداد أكبر من الدارسين والمتدربين السعوديين مع زيادة عدد برامج التدريب والابتعاث وبخاصة برامج الحصول على درجة البكالوريوس . كما سيتم تشجيع القطاع الخاص لزيادة اسهامه في تقديم برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة السعودية في المجال الصحي .

(٤) **دعم تمويل الخدمات الصحية :**

من أجل زيادة تمويل الخدمات الصحية ، سيتم اتخاذ اجراءات تضمن شمولية الضمان الصحي للقوى العاملة من غير السعوديين وأفراد أسرهم بالاضافة الى اختيار أفضل الأساليب لتشجيع المؤسسات المالية على انشاء المرافق الصحية .

(٥) **رفع كفاءة الرعاية الصحية العلاجية :**

ويتطلب ذلك زيادة عدد أسرة المستشفيات في القطاعين الحكومي والخاص بما يؤدي الى تحقيق معدل الأسرة المستهدف ، مع مراعاة الاستخدام الأمثل للأسرة من حيث نسب الاشغال ومعدلات الدوران في اطار سياسة رفع الكفاءة ، فضلا عن تطبيق نظام ضمان الجودة النوعية لجميع الخدمات الصحية ، بما في ذلك تطوير الأساليب اللازمة لتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية من حيث التخزين والتوزيع والاستخدام والمراقبة . كذلك اجراء دراسة ترمي الى ايجاد البديل الأفضل لادارة تشغيل مستشفيات وزارة الصحة ، بما يحقق مرونة أكبر ، واستخداما أمثل للموارد المالية والبشرية . اضافة الى اجراء تقويم لأسلوب التشغيل الشامل الذي طبق في بعض مستشفيات وزارة الصحة ، مقارنة بالوضع الذي كان عليه التشغيل قبل تطبيق هذا الأسلوب ، لمعرفة جدوى هذا النظام فيما يتصل برفع الكفاءة والسعودة وخفض التكاليف .

(٦) زيادة استثمارات القطاع الخاص في مجال الخدمات الصحية :

سيتم دراسة الأساليب اللازمة كافة لزيادة دور القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية .

٣/٥/١/١١ البـــرامـــج :

تتضمن خطة التنمية السادسة للجهات التي تقدم الخدمات الصحية لجميع المواطنين برامج ومشاريع ترمي الى تحقيق أهداف القطاع الصحي وسياساته ، وهي ترتكز على مجموعة من المحاور أهمها توفير أنشطة الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية وتطويرها ، وانشاء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية ومراكز الخدمات الطبية الاسعافية ، والمرافق الصحية الأخرى المساندة، ورفع كفاءة القوى العاملة الصحية مع زيادة نسبة الكوادر الوطنية فيها ، فضلا عن الاهتمام بالبحوث والدراسات التطبيقية ذات العلاقة برفع المستوى الصحي .

٦/١/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

تشتمل برامج القطاع الصحي في خطة التنمية السادسة على الأهداف المحددة التي تؤدي الى تحقيق استمرار تحسين المستوى الصحي للسكان ورفعه من خلال تحسين شبكة الخدمات الصحية القائمة . وتتلخص أهم هذه الأهداف المحددة فيما يلي :

- ★ الحفاظ على معدل الاسرة الحالي (٢ر٤) سرير لكل ألف من السكان .
- ★ خفض معدل الاصابة بالأمراض المعدية المستهدفة بالتحصين لكل مائة ألف نسمة الى (٠ر٠١) للدفتريا ، (٠ر٤) للسعال الديكي ، (٤٠) للحصبة ، و(٨) للدرن ، والقضاء تماما على شلل الأطفال والكزاز الوليدي .
- ★ خفض عدد مرات الاصابة بالاسهال عند الأطفال الى مرتين لكل طفل .
- ★ خفض معدل الاصابة بالأمراض المستوطنة لكل مائة ألف نسمة الى (٢٠٠) حالة بالملاريا في المناطق العالية التوطين ، والى أقل من (١٠٠) حالة في المناطق متوسطة التوطين مع الحفاظ على خلو المناطق الأخرى من اصابات الملاريا ، والى (٥٠٠) حالة بالبلهارسيا .
- ★ رفع معدل التغطية بالتحصين الى (٩٧٪) لكل من الدفتريا والسعال الديكي والكزاز وشلل الأطفال والحصبة ، والى (٩٥٪) للالتهاب الكبدي البائي ، والحفاظ على معدل (٩٩٪) للتغطية بالتحصين ضد الدرن .

* خفض نسبة المواليد الذين يقل وزنهم عن (٢٥٠٠) جم الى (٢٪) ورفع نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين تتناسب أوزانهم مع أعمارهم الى (٩٨٪) ٠
* رفع نسبة الحوامل اللائي يتم توفير الرعاية الصحية لهن عن طريق مهنيين صحيين الى (٩٧٪) ورفع نسبة الولادات التي تتم عن طريق مهنيين صحيين الى (٩٥٪) ٠
* رفع نسبة التغطية بالتحصين للحوامل ضد الكزاز الى (٨٥٪) ٠

٢/١١ الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية :

١/٢/١١ الوضـــع الراهـــن :

تساهم الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية التي تقدمها الدولة في رفع مستوى المعيشة لمختلف أفراد المجتمع وتمكينهم من أداء دورهم ومساهمتهم في عمليات التنمية ومسايرة التحول الاجتماعي والاقتصادي والثقافي السريع ، حيث تقوم وزارة العمل والشئون الاجتماعية من خلال وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية بتشجيع المشاركة المحلية ، وتعزيز الشعور بالواجب الاجتماعي والوطني عن طريق مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية ، كما تضطلع بتوفير التأهيل والرعاية عن طريق المؤسسات الايوائية ، أو من خلال الأسر الحاضنة والبديله للأفراد ذوي العاهات الجسدية والذهنية أو المحرومين نتيجة لظروفهم الاجتماعية ، وتعنى وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي بتقديم المعاشات والاعانات والمساعدات الاجتماعية للمحتاجين ، فضلا عن اسهام كل من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق معاشات التقاعد في تقديم معاشات وتأمينات اجتماعية للمتقاعدين من موظفي القطاعين الحكومي والخاص ، كما أن المساعدات والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الجمعيات الخيرية الأهلية للمحتاجين تعد شكلا من أشكال الاعانات المادية والمساعدات التي تؤدي الى رفع دخل الأفراد المحتاجين والتخفيف من أعباء الحياة عليهم ٠ وتسهم اعانات زراعة المحاصيل وتربية المواشي اسهاما ملموسا في رفع الدخل في المناطق القروية ٠ ويقوم بنك التسليف السعودي بخدمات اضافية في هذا الصدد تتضمن قروضا ميسرة لمساعدة الأفراد والأسر ذوي الدخول المنخفضة لمواجهة الحالات الطارئة أو لاقامة نشاطات تجارية صغيرة ٠ كما تعد قروض الاسكان التي يمنحها صندوق التنمية العقارية عاملا حيويا لخفض تكلفة الاسكان ، مما يوفر بعض الدخل للصرف على مستلزمات أخرى ٠

وتتولى الرئاسة العامة لرعاية الشباب مسئوليتها الهامة تجاه النشء من خلال اعداد البرامج وتوفير الخدمات والامكانات اللازمة التي تنمي قدرات الشباب وتكسبهم المهارات العقلية والبدنية في مجال النشاطات الرياضية والثقافية والاجتماعية ٠ وقد وفرت الرئاسة جميع المرافق الرياضية للشباب (من مراكز وصالات

ومعسكرات وساحات شعبية ومقار للأندية بكامل تجهيزاتها) ، ومنحت الاعانات للأندية الأدبية والرياضية والهيئات الأهلية المتخصصة بما يدعم ويساند دور القطاعات الأهلية في رعاية الشباب . وتقوم الرئاسة أيضا بتنظيم المسابقات المحلية والدولية في المجالات الرياضية والأدبية ، والعمل على الوصول الى المستويات العالمية في جميع المجالات الشبابية . كما تمنح الرئاسة العامة لرعاية الشباب جائزة الدولة التقديرية في الآداب .

وتقوم وزارة الاعلام بدور هام في مجال التنمية الاجتماعية يتمم دور مؤسسات الخدمات الاجتماعية ورعاية الشباب ويتضافر معه في النهوض بمستويات الحياة بشكل عام ، وعلى الصعيد النفسي والثقافي بشكل خاص ، وذلك عبر ماتقوم به الوزارة من نشاط اعلامي متوازن يهدف الى الوصول بخدماتها الى أطراف المناطق القصية ، وتنويع تلك الخدمات بين البرامج الثقافية المتخصصة ، وبين برامج المعلومات والثقافة العامة ، والبرامج الدينية ، وطرح القضايا الاجتماعية ومعالجة مشكلاتها في البرامج الدرامية والندوات وخدمات الأخبار بما يضع المواطن على صعيد اللحظة مع كل مايجري في العالم ، كما يشمل هذا النشاط الاعلامي أيضا برامج ثقافة الطفل، وبرامج الترفيه الهادفة ، وغيرها .

واجمالا يعنى قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية بايجاد الحلول لما ينشأ من مشكلات اجتماعية أو ظواهر سلبية نتيجة ظروف عامة في المجتمع ، كما يضع في اعتباره أهمية تعاون القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز فاعلية الخدمات التي تعالج هذه المشكلات ، وتسهم هذه الخدمات بصورة عامة في تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لكل من الفرد والمجتمع .

وقد أولت المملكة العربية السعودية هذه الخدمات اهتماما كبيرا منذ أن شرعت في الأخذ بأسلوب التخطيط للتنمية ، يتمثل في توفير خدمات اجتماعية وشبابية منتشرة في أرجاء المملكة كافة .

ويوضح **الجدول رقم (٤/١١)** أنواع الخدمات الاجتماعية والشبابية وعدد الوحدات التي تؤدي هذه الخدمات بنهاية الخطة الخامسة . ففي مجال تنمية المجتمع ازداد عدد لجان التنمية من (٣٧) لجنة الى (٥٢) وفي مجال الرعاية الاجتماعية زاد عدد مراكز التأهيل للمعوقين ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين من (١٥) مركزا ومؤسسة الى (٢٤) مركزا ومؤسسة ، وارتفع عدد دور التربية الاجتماعية ودور الرعاية الاجتماعية للمسنين ودور الحضانة الاجتماعية من (٢٩) دارا الى (٣١) دارا .

وزادت الاعانات المالية والمساعدات التي تم تقديمها للرعاية الأسرية خلال فترة خطة التنمية الخامسة حيث ارتفع عدد اعانات المعوقين برعاية أسرهم من (١٩٠٧٤) الى (٣٧٤٠٠) اعانة في نهاية الخطة كما زاد عدد اعانات الأطفال الأيتام وذوي الظروف الخاصة من (١٢١٩) الى (٣٣٠٠) اعانة في نهاية الخطة .

وبلغ عدد اعانات أسر الأطفال المشلولين (٣١٠٠) اعانة في نهاية الخطة الخامسة مقابل (٢٨٤٣) في نهاية خطة التنمية الرابعة . وازداد عدد الجمعيات الخيرية خلال خطة التنمية الخامسة من (١٠٥) جمعيات الى (١٢٥) جمعية .

كما زادت المبالغ المنصرفة على الضمان الاجتماعي من (١ر٧) ألف مليون ريال في نهاية خطة التنمية الرابعة الى مايزيد عن (٩) آلاف مليون ريال في نهاية خطة التنمية الخامسة بزيادة مقدارها (٢٧٪) نتيجة للمكرمة الملكية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٧٥) في ١٤١٣/٦/٦هـ بزيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسب تتراوح بين (٤٣٪) و(١٣٨٪) اعتبارا من العام المالي ١٤١٣/١٤١٤هـ للارتفاع بمستوى حياة المواطنين .

وحققت خدمات الشباب خلال سنوات الخطة الخامسة نجاحا كبيرا بتوفير مرافق البنية الأساسية لخدمات الشباب كالاستادات والصالات الرياضية والأندية التي يتوافر فيها أحدث التجهيزات الرياضية .

كما أقامت الرئاسة العامة لرعاية الشباب من خلال النشاط الثقافي (١٠٨) مسابقات للقصة و(٣٨) مسابقة للشعر وذلك على المستوى المحلي و (٨) مسابقات للقصة و(٨) مسابقات للشعر على المستوى الوطني ، كما أقامت (١٦٠) مسابقة للقرآن الكريم و (١٢٠) أسبوعا ثقافيا .

وفي المجال الاجتماعي قامت الرئاسة العامة لرعاية الشباب بتنفيذ (٨٧٧) معسكرا ترويحيا للشباب و(١١) معسكرا للعمل و(٧٢٦) رحلة وزيارة و(٧٥٣) مشروعا في الحملات والخدمات العامة .

أما في النشاطات الرياضية فقد نظمت الرئاسة العامة لرعاية الشباب المسابقات الشبابية الرياضية على المستويات المحلية والاقليمية والدولية فقد شاركت في تنظيم (٣٣١) منافسة خارجية و(٢٥٤٩) منافسة داخلية وتدريب (١٥١٦٦) شابا . وتتويجا لجهود الرئاسة العامة لرعاية الشباب فقد أحرز منتخب المملكة الوطني لكرة القدم بطولة آسيا مرتين وتأهل منتخب المملكة للشباب لتصفيات كأس العالم عام ١٤١٤/١٤١٣هـ (١٩٩٣م) كما حصل منتخب المملكة للناشئين على بطولة العالم عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ (١٩٨٩م) ، وحصل منتخب المملكة للفروسية على المركز الأول والثالث والرابع في بطولة كأس العالم للهواة في لوس انجلوس وكذلك حصوله على المركز الأول في بطولة جراهاري في كندا للهواة عام ١٤١٣/١٤١٢هـ (١٩٩٢م) ، وأحرز المنتخب الأول لكرة القدم انجازا تاريخيا بتأهله للدور الثاني في نهائيات كأس العالم التي أقيمت فعالياتها في الولايات المتحدة الأمريكية منتصف عام ١٤١٥/١٤١٤هـ (١٩٩٤م) .

واستطاع قطاع الاعلام خلال فترة خطة التنمية الخامسة أن يحقق العديد من الانجازات فيما يتسق وأهداف خطط التنمية وسياساتها ، حيث بلغ عدد محطات البث التلفزيوني نحو (١١٥) محطة منها (٢٦) محطة تلفزيونية ثابتة ، وبذلك أمكن الوصول بارسال القناة الأولى الى نحو (٨٥٪) من السكان . كذلك استطاع

البث الاذاعي أن ينجز برامج اذاعية بالعربية وعدد من اللغات الأجنبية مثل : البرنامج العام ، القرآن الكريم ، البرنامج الانجليزي ، البرنامج الفرنسي ، البرنامج الموسيقي ، البرنامج الثاني ، نداء الاسلام .. بحيث بلغت ساعات البث الاذاعي (٧٨) ساعة يوميا موزعة على محطات بث اذاعي قصيرة ومتوسطة بلغت (٢٢) محطة الى جانب (١٦) محطة اف.ام . وفي مجال الصحافة والنشر بلغ عدد الجرائد اليومية (١١) جريدة باللغة العربية ، واثنتين اسبوعيتين ، بالاضافة الى ثلاث جرائد يومية باللغة الانجليزية ، فضلا عن ثماني مجلات أسبوعية واحدى وعشرين مجلة شهرية وثماني عشرة مجلة فصلية .

وتقوم المديرية العامة للمراكز الاعلامية في مدن المملكة ، من خلال ثمانية مراكز تتوافر لها الآن في كل من الرياض ومكة المكرمة والاحساء والقصيم وأبها والمدينة المنورة وجدة والدمام بالاصدارات التي تستهدف التوعية الاعلامية ، والكتيبات عن مناسبات الخدمات الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فقد بلغ مجموع الاصدارات الاعلامية لسنة واحدة (٣٢) كتابا صدرت في ثلاث لغات لكل كتاب ، وبطبعتين لكل منها . وقد بلغت الكمية المطبوعة من هذه الكتب (١ر٢٠٥ر٠٠٠) نسخة ، بخلاف المطبوعات والصور البريدية والصور الكبيرة (البوستر) .

كما بلغ عدد المراكز الاعلامية في الخارج ثلاثة ، تنهض بمتابعة ما ينشر ويذاع ويعرض عن المملكة في الخارج ، وتوثيق الصلات مع الأجهزة الاعلامية في أنحاء العالم ، وايصال وجهة نظر المملكة الى الشعوب والمنظمات والحكومات والاتحادات والجمعيات ، عن طريق المواد الاعلامية التي تعدها وزارة الاعلام من كتب ونشرات وصور وأفلام اعلامية وغير ذلك ، كنشر التحقيقات الصحفية وبث البرامج الاذاعية والتلفزيونية عن المملكة من خلال وسائل الاعلام العالمية .

جـدول رقم (٤/١١)
أنواع الخدمات الاجتماعية والشبابية وعدد الوحدات
التي تقدم هذه الخدمات في نهاية خطة التنمية الخامسة

وحـــدات الخـــدمـــات	عـدد الوحـدات بنهاية الخطة الخامســة
التنمية المحلية وتنمية المجتمع :	
ـ مراكز التنمية الاجتماعية	٢١
ـ مراكز الخدمة الاجتماعية	٧
ـ لجان التنمية الاجتماعية المحلية	٥٢
ـ مركز التدريب والبحوث الاجتماعية	١
ـ الجمعيات التعاونية	١٦٤
الرعاية الاجتماعية :	
ـ مراكز تأهيل المعوقين ومؤسسات رعاية الأطفال المشلولين	٢٤
ـ دور التربية الاجتماعية ودور الرعاية الاجتماعية ودور الحضانة الاجتماعية	٣١
ـ دور الملاحظة الاجتماعية ودور التوجيه الاجتماعي ومؤسسات رعاية الفتيات	٢٢
ـ الجمعيات الخيرية	١٢٥
الضمان الاجتماعي :	
ـ المكاتب الميدانية	٧٦
التأمينات الاجتماعية :	
ـ المكاتب الفرعية	١٥
الشباب والرياضة :	
ـ الاستادات والصالات الرياضية	١٢
ـ الأندية الرياضية	٢٤
ـ الأندية الرياضية الأهلية	١٥٤
ـ المراكز الساحلية والرياضية	١٧
ـ اندية الشباب (الساحات الشعبية)	٥
ـ بيوت الشباب والمعسكرات الدائمة للشباب	٢١
ـ الاتحادات الرياضية واللجان	٢١
ـ معهد اعداد القادة	١
ـ مستشفى الطب الرياضي	١
الاعـــــلام :	
محطات بث تلفزيوني (تغطي القناة الأولى منها (٨٥٪) من السكان)	١١٥
محطات بث ثابتة	٢٦
محطات بث اذاعي (٧٨ ساعة يوميا)	٢٢
محطات اف. ام	١٦
مراكز اعلامية بالخارج	٣

٢/٢/١١ القضايا الأساسية :

ومع تحقيق كل هذه المنجزات في مجال الخدمات الاجتماعية والشبابية وتوفر شبكة متكاملة منها تبرز قضية أساسية ينبغي معالجتها بمايمكن من زيادة طاقة هذه المؤسسات فيما يتعلق بتقديم الخدمات وتعزيز فعاليتها على المدى البعيد . وهذه القضية هي :

نقص المعلومات والمؤشرات الاجتماعية :

يعتبر جمع المعلومات الدقيقة والاحصاءات ونشرها على نطاق واسع من العوامل البالغة الأهمية في صياغة السياسات واتخاذ القرارات لقطاعات الخدمات الاجتماعية . وتحتاج المؤسسات العاملة في مجال الخدمات الاجتماعية في الوقت الحالي ، الى بيانات المؤشرات الاجتماعية الأساسية ، والقيام بالمسوحات والتقديرات الاجتماعية التي يمكن على أساسها تحديد الخدمات الاجتماعية المطلوبة وحجم الطلب عليها .

ويقوم العديد من المؤسسات العلمية في المملكة باجراء البحوث والدراسات الاجتماعية . مثل كليات الاجتماع وأقسامها في الجامعات ، ومعهد الدراسات والبحوث الأمنية بالرياض ، ومركز التدريب والبحوث الاجتماعية بالدرعية وغيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة . مما يتطلب زيادة التنسيق بين تلك الجهات فيما تقوم به من بحوث ودراسات بما يساعد على تحديد الاحتياجات المباشرة والحقيقية للمجتمع ، ويوفر لصانعي القرار المعلومات اللازمة لمعرفة حجم المشكلات والظواهر الاجتماعية ومؤشراتها .

ولمعالجة هذه القضية فان الأمر يتطلب دعم مركز التدريب والبحوث الاجتماعية وتطويره ليتولى مهمة تكوين قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات والمؤشرات الاجتماعية التي يمكن لمتخذي القرار الاستناد اليها في رسم السياسات ووضع البرامج والخطط التنموية . وينبغي أن يوفر لهذا المركز المرافق اللازمة لتدريب وتأهيل كوادر وطنية تنهض بمهمة اجراء البحوث والدراسات الاجتماعية الميدانية المطلوبة . ويمكن التنسيق بين هذا المركز والجهات الأخرى المهتمة بمتابعة الظواهر الاجتماعية وقياسها .

٣/٢/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

أ) وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية :

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في وكالة الوزارة للشئون الاجتماعية (٨٨ر٥٪) في نهاية خطة التنمية الخامسة ، وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف

الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (٩٦٪) من مجمل القوى العاملة بنهاية خطة التنمية السادسة .

ب) **وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي :**

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي (٤ر٩٨٪) من اجمالي القوى العاملة في نهاية خطة التنمية الخامسة ، وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) في نهاية الخطة .

ج) **التأمينات الاجتماعية :**

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (٩٣٪) من اجمالي القوى العاملة في المؤسسة في نهاية خطة التنمية الخامسة ، وتستهدف خطة التنمية السادسة استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) في نهاية الخطة .

د) **الرئاسة العامة لرعاية الشباب :**

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في الرئاسة العامة لرعاية الشباب (٩٣٪) من اجمالي القوى العاملة في الرئاسة في نهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة ، مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (٩٧٪) بنهاية الخطة .

هـ) **وزارة الاعـــلام :**

بلغت نسبة القوى العاملة السعودية في وزارة الاعلام (٩٢٪) من اجمالي القوى العاملة في الوزارة في نهاية عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ، لتصل نسبة السعودة الى (٩٥٪) بنهاية الخطة .

٤/٢/١١ الكفاءة الاقتصادية :

يصعب قياس المردود المادي أو العائد المباشر لما أنفق على برامج الخدمات الاجتماعية والشبابية ، ومع ذلك ، يقع على عاتق الجهات الحكومية في هذا القطاع الالتزام بضمان أن الموارد المادية يتم استخدامها بالطريقة الأكثر كفاءة وفعالية لتحقيق خدمات ذات نوعية عالية ، ويتحقق ذلك من خلال :

★ تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مرافق وتجهيزات وحدات الخدمات القائمة بخدمة أكبر عدد تستوعبه هذه المرافق .

★ المحافظة على هذه المرافق وصيانتها .

★ تنمية القوى العاملة السعودية في مجال الخدمات الاجتماعية واختيار أفضل العناصر كفاءة وتخصصا للعمل في المجالات الاجتماعية .

★ دراسة فعالية برامج الخدمات الاجتماعية وكفايتها .

٥/٢/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

في اطار توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها فقد قامت الحكومة في قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية بالتالي :

أ) اتاحة الفرصة لقطاع المقاولات لانشاء جميع مرافق الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية وتجهيزها بتمويل مباشر من ميزانية الدولة .

ب) اتاحة الفرصة لقطاع المقاولات لصيانة جميع مرافق الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية ونظافتها .

ج) اتاحة الفرصة لشركات القطاع الخاص للقيام بالعناية الشخصية لنزلاء دور ومؤسسات الرعاية الاجتماعية .

د) تشجيع ودعم القطاع الخاص العامل في مجال انتاج المصنفات الفنية ، والبرامج الاعلامية ، أو في صناعة وتوزيع الكتاب ، فضلا عن التزامها بشراء عدد من النسخ من المطبوعات بأسعار تشجيعية مجزية .

وسوف تستمر وزارة الاعلام في توسيع مجال تعاونها مع القطاع الخاص بما يمكنه من القيام بدور كبير في انتاج البرامج الفنية للاذاعة والتلفزيون . اضافة الى ذلك كله ، تعتبر التسهيلات التي تقدمها الدولة للقطاع الخاص في الحصول على الأجهزة والمواد اللازمة كمواد التصوير والمواد الفنية الخام ـــ من العوامل الحافزة لتنشيط هذا القطاع وزيادة حجم اسهامه .

وانطلاقا من دعم الدولة للقطاع الخاص فانه سيتم خلال خطة التنمية السادسة ، الاستمرار في اتاحة الفرصة له للقيام بانشاء المشروعات الجديدة للخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية وتجهيزها بتمويل مباشر من ميزانية الدولة، وصيانة جميع المرافق ونظافتها.

٦/٢/١١ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية لخطة التنمية السادسة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٦/٢/١١ الأهـــــداف :

سيتم توجيه التنمية المستمرة لقطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية بالأهداف التالية في خطة التنمية السادسة :

(١) تنمية المجتمع السعودي من خلال توفير برامج الرعاية الاجتماعية اللازمة له ووقايته من أية ظواهر سلبية .

(٢) تحقيق مشاركة المواطنين في تعزيز ومساندة برامج التنمية والرعاية الاجتماعية والشعور بالواجب الوطني .

(٣) تحقيق النمو المتوازن للخدمات الاجتماعية بين مناطق المملكة المختلفة .

(٤) زيادة دخل الأفراد المحتاجين من خلال المساعدات ومن خلال جهودهم الذاتية .

(٥) تقوية الروابط الأسرية والتركيز على رعاية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم على أسس قويمة .

(٦) تطوير برامج رعاية الشباب بما ينمى قدراتهم العقلية والبدنية في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية .

(٧) النهوض بمستوى البرامج الاعلامية ، وبمحتواها الاجتماعي والثقافي .

٢/٦/٢/١١ الســـياســـات :

يستهدف قطاع الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية تحقيق الأهداف العامة لخطة التنمية من خلال السياسات الآتية :

— الاستمرار في توفير الرعاية الاجتماعية عن طريق احداث دور ومراكز ومؤسسات اجتماعية لتغطية احتياجات المستحقين لخدمات هذه المؤسسات وزيادة فعالية نشاطاتها لاعداد الأشخاص القادرين على الاعتماد على أنفسهم .

— دعم برامج الرعاية الاجتماعية غير المؤسسية بتشجيع قيام أسر بديلة وحاضنة ودعمها لرعاية الأطفال الأيتام وذوى الحاجة والظروف الخاصة مع دعم برنامج اعانات المعوقين لدى أسرهم والحث على زيادة العمل الاجتماعي التطوعي ودعم قدرته وذلك بتشجيع تكوين الجمعيات الخيرية والتعاونية ومساعدتها فنيا وماديا لأداء واجبها في تقديم الخدمات والمساعدات في مجال الرعاية الاجتماعية .

— التوسع في برامج التنمية المحلية لتصل للمناطق الريفية والحضرية بالتنسيق مع الجهات المعنية لمقابلة الاحتياجات المتنامية للمجتمعات المحلية .

— الاستمرار في صرف اعانات ومساعدات الضمان الاجتماعي والعمل على تقليل الاعتماد عليها عن طريق تقديم الاعانات لاقامة مشروعات فردية انتاجية لبعض أفراد الأسر الضمانية والتنسيق مع الجهات المعنية بشأن توفير فرص العمل المناسبة لبعض الأفراد من الأسر الضمانية بما يتناسب وامكاناتهم البدنية والصحية .

— التوسع في تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية ليشمل جميع العاملين في القطاع الخاص وعمال القطاع الحكومي عن طريق الاستمرار في تطبيق نظام فرع المعاشات على العاملين السعوديين وتطبيق التأمينات الاجتماعية على المؤسسات والمنشآت التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر ، وكذلك الاستمرار في تطبيق نظام فرع الأخطارالمهنية على العاملين « سعوديين وغير سعوديين » بالمؤسسات والمنشآت التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر .

— الاستمرار في التنشئة الاسلامية للشباب .

— تطوير أوجه نشاط رعاية الشباب والوصول بها الى القاعدة العريضة في أنحاء المملكة كافة والتوسع في البرامج المحلية التي تخدم الأطفال والناشئة واعطاء اهتمام خاص لبرامج المعوقين والارتقاء بمراتب البطولة والتفوق في جميع ميادين نشاط الشباب الى المراتب الدولية .

— وضع معايير محددة لتقويم البرامج الاعلامية المنتجة وذلك من خلال :

★ اعتماد القيم الاسلامية ، وعادات وتقاليد المجتمع السعودي ، أساسا في قياس مدى ملاءمة المادة الاعلامية .

★ التأكيد على طرح القضايا الاجتماعية الهامة ، وعلى معالجة قضايا الأسرة والطفولة بأساليب مشوقة .

* وضع معايير دقيقة لاختيار الكتاب والمساهمين في اعداد المادة الفنية والعلمية للبرامج والكوادر الفنية .
* ضبط الخريطة الزمنية في توزيع البرامج بما يلبي احتياجات جميع فئات المجتمع من البرامج الاسلامية والثقافية والارشادية والترفيهية بخلاف المادة الاخبارية .
* تحديد مجالات للتعاون والتبادل الفني مع الأجهزة الاعلامية الأخرى خارج المملكة .

٣/٦/٢/١١ البرامج :

تشمل البرامج الرئيسية التي سوف تساند سياسات قطاعات الخدمات الاجتماعية والشبابية والاعلامية مايلي :

برامج الرعاية المؤسسية للأطفال ذوي الظروف الخاصة والمسنين ، ورعاية وتأهيل المعوقين من الجنسين بجميع فئاتهم ، وتوفير الرعاية الاجتماعية للأفراد في بيئاتهم الطبيعية ، ورعاية الأسرة ودعم تماسكها ، والتنمية الاجتماعية ، ودعم توجيه النشاط التعاوني والأهلي ، وبرامج رعاية الشباب ، والبرامج الاعلامية ، والبحوث والدراسات الاجتماعية .

٣/١١ الثقافة :

لم يسبق في تاريخ الحضارات العالمية أن حظيت الثقافة بمثل ما تحظى به في العقود الأخيرة من اهتمام بها ، ولا أثارت مثلما تثير الآن من اطروحات وتعريفات حول طبيعتها ووظيفتها وعلاقاتها ومؤسساتها وأدواتها ، فضلا عما تلعبه من أدوار في صياغة الوجدان الاجتماعي والحياة المعاصرة والمقبلة بشكل عام ، بل لم يسبق أن اقترب مفهوم الثقافة من مفهوم الحضارة على نحو لصيق ومتداخل كما هو حادث الآن ، حتى كاد المفهومان الثقافة والحضارة — يتطابقان ، ويوفى أحدهما الآخر ، وصارت الثقافة صنو الحضارة تنتظم جميع السمات المميزة اللازمة ، روحية ومادية وفكرية وفنية ووجدانية .. انها تشمل مجموع المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها ، والتي رسخت مع ثبات العقيدة وتعاليم الدين الحنيف ، مثلما تشمل طرائق التفكير ، وأساليب النتاج الجمالي والفني والمعرفي والتقني ، وسبل السلوك والتصرف والتعبير ، وطرز الحياة ، كما تشمل تطلعات الانسان للمثل العليا ومحاولات اعادة النظر في منجزاته والبحث الدائب عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله ، وابتكار كل ما يتفوق به على ذاته .

هذا المنظور الحضاري للثقافة ، قد أصبح يستوعب على نحو شامل حركة المجتمع بجميع فئاته وبكل مجالاته ، ويسمح في الوقت ذاته بالاستجابة لكل ما يطرأ من احتمالات نوعية في المجتمع أو في معطياته ..

منظور يكتنف كل التباينات البيئية والبشرية ، ويجعل من تنوعاتها مميزات تثرى الثقافة وتزيد من قدراتها على التطوير والتواصل ، وهي تستقطب في الوقت ذاته في أبعادها الحضارية الجديدة عمق التاريخ وحركته .

والمملكة العربية السعودية عمق حضاري وتاريخي لجزيرة العرب ، له امتداده الجغرافي وغير الجغرافي .. انها واقعة على مفترق الطرق الحضارية والتجارية منذ عصور ما قبل التاريخ ، فيما جعل منها موطنا لمأثورات وثقافات وفنون وحرف وصناعات تراكمت عبر التبادلات التجارية ، والتجاور والغزوات والهجرات ، في تنويعات جمعت بين ثقافة البحر وثقافة الصحراء .. ثقافة الساحل وثقافة الداخل .. ثقافة القرية وثقافة المدينة ، فيما يشكل في النهاية — تحت مظلة راسخة من القيم الانسانية والأخلاقية الاسلامية — وحدة في التنوع ، وتكاملا في التباين ، وهو ما يعزز حركة التواصل الاجتماعي ، ويعمق حس الولاء الوطني والانتماء له ، ويعطي لهويتنا الثقافية شخصيتها ، وحضورها اللائق . مثل هذا المنظور الشامل للثقافة وانعكاسه على واقع الحياة الثقافية في المملكة ووقائعها ، أخذا بعين الاعتبار كل الخلفيات التاريخية التي شكلت زخما لمخزون المملكة الحضاري ، ولكل ما استجد من عطاءات ومنجزات ثقافية في تاريخها الحديث ، يستدعى أن تكون زاوية النظر الى قضية « الثقافة » في المملكة العربية السعودية قادرة على استيعاب الحقائق التالية :

أولاً : ان ثقافة المملكة العربية السعودية جزء لا يتجزأ من الحضارة الاسلامية — دينا وأخلاقا — مثلما هي جزء لا يتجزأ من الحضارة العربية — لغة وتاريخا وتراثا أدبيا — وأن هذا الاتصال قائم ابدا بحكم المصير ، مثلما كان بحكم التاريخ ، وعمق التراث .

ثانياً : انه في ظل ما أصبح يدفع به هذا الفيض من تقدم تقنيات الاتصال ، وشبكات الأقمار الصناعية ، وتدفق المعلومات في فضاء واحد للأرض ، من تحويل العالم الى قرية صغيرة ، أصبح أيضا الاتصال بالثقافات الأجنبية في عمقها الحضاري ، فكرا وأدبا وفنا ، ضرورة أساسية ، ليس لرفد ثقافتنا العربية بما يثريها فحسب ، وانما لترشيد هذا الاتصال بالعالم الخارجي في مداه الأعم .

١/٣/١١ الوضع الراهن :

لا شك أن واقع الحياة الاجتماعية في المملكة قد واجه تحديات صاحبت مسيرة التنمية ، وأفرز أشكالا للتعبير الثقافي كانت بمثابة اشارات هامة لمدى الاستجابة الوجدانية لما استحدثه المسار التنموي من منجزات مادية متطورة وما استتبعها ، أو ما ترتب عليها من انهمار معلومات ومعارف جديدة تدخلت على نحو تراكمي في التأهيل لصيغات فكرية أخذت في ترتيب نسق لوعي يحاول الاستيعاب والتمثل ، في تجاوبه مع تلك النتائج

للتنمية العصرية ، ومع ما استدرجته من تقنيات وأدوات ومعارف ومناهج ، بمعنى أن ما أحدثته خطط التنمية من تغيرات جذرية لشكل الحياة في المملكة ، وتماس كل ذلك مع الوجدان الاجتماعي ، لا يمكن الا أن يسفر عن حياة ثقافية في مسار جديد .

ويمكن تشخيص هذا المسار الجديد للثقافة من خلال استنطاق المواقف والأحداث التي تصدت المملكة لأداء دور تاريخي فيها ، أو تلك التي أسهمت في صياغة دور لها فيها ، سواء كان ذلك في الداخل أو في الخارج ، وهو ما يعني بالتحديد الأخذ بعين الاعتبار الخلفية التاريخية للمملكة ولكل ما شاركت فيه من أحداث على مسار تاريخها الحديث ، الأمر الذي تنهض به وتترجمه دراسة للوضع الثقافي الراهن .

يستدرج الوضع الراهن على النحو الذي تم ذكره عددا من الملاحظات الهامة :

★ أن ما نهضت به بعض الأجهزة من مهام ثقافية وفنية كانت مرتبطة بالبدايات الأولى للتخطيط لمسيرة التنمية ، وبالتالي فقد أدت دورها الهام في مواكبة تلك البدايات، وانما يظل هذا بمثابة مرحلة سابقة لما استجد حاليا على ما استشرفته واتجهت اليه أهداف التنمية الطموحة في الخطة الحالية والخطط التالية ، وبوسع تلك الأجهزة أن تنهض بدور جديد .

★ اذا كان المنجز المادي والتقني ما زال يتراكم كما وكيفا وبخطى متسارعة ، فانه يصبح نوعا من التحدي أمام الأجهزة الثقافية بالمقابل لصياغة تراكم مماثل يوازيه ، وربما تطلب ذلك اطارا أشمل وأعمق ، وصيغا جديدة تستوعب وتحتوي الفعاليات التي تقدمها أجهزة الثقافة ، وتعطى لها ترجمة نوعية تجعل من تلك الأجهزة مصادر أكثر حركة وأعمق بعدا في انتاج المواد الثقافية ، خاصة وأنها تملك تلك الامكانية .

★ ان حركة الانتاج الثقافي ، والتي وضعت في اعتبارها وضمن أهدافها أن تتسع غالبا لكل المبادرات الفردية ، وأن لا تتشدد ازاء التجارب الشابة ، وتعمل على تشجيعها ، هي الى جانب ذلك تملك امكانية أن تبلور معطياتها في اتجاه عام للثقافة يكرس لانطلاقة كبيرة .

★ ان بامكان ذلك الانتاج — من الكتاب أو غيره — الخروج من الدائرة المحلية للوصول الى الساحة العربية أو العالمية بالتالي ، والاعلان عن نفسه كاسهام في الثقافة العربية .

★ ان التسهيلات المتاحة أمام الكتاب العربي يمكن أن تلعب دورها المأمول في تنشيط تداوله ، وفي استغلاله لسد فراغات الانتاج المحلي للكتاب ، فضلا عن تيسير التواصل الثقافي العربي .

★ ان مفهوم الثقافة مع تطور حركتها قد أصبح يطالب بتجاوز المفهوم التقليدي للأدب والفن (شعر — قصة — رواية — مسرحية — نقد — موسيقى — مأثورات شعبية) الذي غالبا ما يعطي انطباعا لدى مجمل الناس بأن الثقافة هي امتياز النخبة ، وأن أجهزتها منتديات خاصة بالأدباء والفنانين ، ليكرس لخروج الفعل الثقافي عن عزلته ، ولتواصله مع جميع فئات المجتمع وقطاعاته ، والتفاعل معها .

★ ان ما يمور به الوضع الراهن للثقافة على مستوى خطابه للكبار من طموحات ، يسجل على الطرف الآخر ، والخاص بثقافة الطفل ، هما مماثلا ، يتطلع الى عدم رهن الامر بمبادرات خاصة لا يمكن أن تحسب توجها محددا ، أو أن ترصد تيارا ثقافيا ، هو من الضرورة والحيوية بمكان .

في ضوء هذا كله تتوجه استراتيجية التنمية الى عدد من الأهداف والسياسات التي يمكن أن تتعامل مع هذا الوضع الراهن ، وتعمل على دعمه بالاتجاه المرغوب ، تكون في الوقت نفسه مستمدة مما تضمنته « الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية » لخطة التنمية السادسة ، لموضوع الثقافة .

٢/٣/١١ القضايا الأساسية :

١ — النهوض بمعطيات الحياة الثقافية بحيث تتناسب مع مستوى ما حققته المنجزات المادية للتنمية .

على الرغم من أن الثقافة ليست نتاجا مباشرا لمشروع أو برنامج يقاس بانتاج المصنع مثلا ، كما أنها ليست ضمن النتاج المادي الذي يمكن الامساك به وصياغته وفق الرغبة ، وتوجيهه والسيطرة عليه ، فانها في معظمها تداعيات عفوية للذهنية الثقافية تشكل في مجملها الواقع الثقافي في مستوياته المختلفة .. أي أن الدولة لا يستحب أن تتدخل بشكل مباشر ، وبصيغ مسبقة لتوجيه الفعل الثقافي على نحو ما تخطط لبرامج الصناعة أو الزراعة أو غيرها ، الا أنه في الوقت نفسه لا ترغب الدولة وهي تخطط للدفع بحركة التنمية الشاملة الى آفاق جديدة ، في أن تستثني من مجالات التنمية مجالا كالثقافة ، متكئة على تلك الحقيقة في أن الثقافة نشاط لا يتوهج الا في ظل شروطه الخاصة من العفوية والتلقائية ، خاصة وأن ذلك المجال على نحو ما يمثل واجهة ينبغي أن تكون على مستوى ما حققته المنجزات المادية للتنمية . ومن استعراض مجمل الوضع الراهن للثقافة يبدو أن الحياة الثقافية قد أدت دورها الممكن في حدود ما توفر لها من أجهزة ومؤسسات بدأت مع بدايات التنمية ، الا أن تواتر المنجزات التنموية وما طرحته من شكل جديد للحياة الاجتماعية ، وضعت الثقافة في موقف يستدعي النهوض بمعطياتها على

نحو ينسجم وتلك المنجزات ، ويستشرف آفاقا أخرى للتطور والابداع ، وتلك مهمة يسهم بها المثقفون من جانب ، بما يقدمون من عطاءات وفعاليات ، ومن جانب آخر تقوم به الدولة أيضا ، من خلال تهيئة المناخ وتوفير الامكانيات والأدوات أمام تلك الذهنية الثقافية لتنطلق في التعبير عن ذاتها ، وما تقدمه من الحوافز والدعم والتشجيع مما يعمل على تواصل تلك الانطلاقة واستمرارها .

هنا تتحدد مسئولية الدولة ـــ دفعا بالحياة الثقافية والفكرية الى المستوى الذي يساير المنجز التنموي ـــ في اتاحة امكانيات جديدة تدعم المؤسسات الثقافية ، وتمد المجال أمام نشاطاتها ، كتوسيع فرص النشر والتوزيع وتداول الكتاب ، وتشجيع الاحتكاك الثقافي وتبادل الخبرات المعرفية والحوار مع مختلف الثقافات ، وتوفير وسائل خدمة التراث الأدبي والفني والشعبي ، والأثري ، ودراسته وتسجيله وتوثيقه وحفظه واتاحة عرضه والافادة منه ، لتبقى بعد ذلك مسئولية النهوض بمعطيات الحياة الثقافية رسالة للمفكرين والأدباء والمثقفين في ظل ما تهيأ لهم من سياق مناسب ، وامكانيات كافية .

٢ – التفكير في صيغة جديدة لتجميع جهود المؤسسات الثقافية ، والعاملة في مجال الثقافة ، لتأكيد فعاليتها ، والنهوض بمعطياتها .

كان من الطبيعي منذ البدايات الأولى لحركة التنمية أن تتوزع الخدمات الثقافية على عديد من الأجهزة والمؤسسات الحكومية التي تتصل بالعمل الثقافي بشكل أو بآخر ، رغبة في توسيع هذه الخدمات الى أكبر نطاق ، في مرحلة تتطلب أن يتلمس الدفع بحركة الحياة الثقافية أسبابه ووسائله في نطاق مفهوم عام للثقافة ، تتضافر فيه جهود التعليم مع جهود الخدمات الشبابية والاعلامية .

وقد أدت تلك الأجهزة دورها على نحو ربما يكون قد تجاوز في كثير من الحالات ما تعلقت عليه من طموحات ، بسبب رغبتها المبادرة في النهوض بمستوى ما تقدمه ، والوصول بمعطياتها الى ما يمثل امتدادا جديدا لأجيال رائدة لم ينقطع عطاؤها الثقافي على مر التاريخ .

على أن ما قطعته المملكة حتى الآن في مسيرتها التنموية على الصعيد المادي ، وما أصبحت تشغله من موقع متميز بين المنظومة الدولية على الصعيد السياسي ، فضلا عما دفعت به الحياة الثقافية من صيغ جديدة تشكل منجزا ثقافيا له أهميته ، كل ذلك قد أصبح يستدعى ضرورة

التفكير في صيغة تعمل على تجميع كل الخدمات الثقافية داخل اطار مؤسسي واحد ، يعمل في ظل خطة وطنية شاملة للثقافة ، وتتوفر له امكانيات المتابعة الدائمة والتقويم ، والتوثق باستمرار من مستويات الأداء وحسن المسار ، ووضع السياسات واتخاذ القرارات . فاذا كان « النهوض بمعطيات الحياة الثقافية بحيث تتناسب مع مستوى ما حققته المنجزات المادية للتنمية » هو أول القضايا الثقافية الأساسية على صعيد المضمون ، فان « التفكير في صيغة جديدة لتجميع جهود المؤسسات الثقافية ، والعاملة في مجال الثقافة ، لتأكيد فعاليتها ، والنهوض بمعطياتها » يصبح ثاني تلك القضايا على صعيد الاطار والشكل .

٣/٣/١١ استراتيجية التنمية :

١/٣/٣/١١ الأهـــــداف :

- ★ التشبع بالقيم الحضارية الاسلامية فيما يشكل روحا في الهوية العامة للثقافة .
- ★ توفير الظروف المناسبة ، والامكانيات المطلوبة لاثراء شخصية المواطن ، وبناء تكاملها فيما يعزز فيه قيم الوعي بالعقيدة ، والقدرة على الانخراط ضمن حركة التطور الانساني .
- ★ اثراء البنية الفكرية ، والعمل على تطويرها بشكل دائم ، باعتبار الثقافة ركنا أساسيا في البناء الحضاري للوطن ، ودعم الفعل الثقافي بمعطيات البحوث العلمية والدراسات الاكاديمية .
- ★ تحقيق التكامل في المنظور الفكري للثقافة بين عناصر التراث ، ومعطيات التجربة الانسانية المتجددة .
- ★ النهوض بالانتاج الفكري والأدبي والفني الى حد يجعله قادرا على الحوار مع الثقافات الأخرى ، يعطيها على قدر ما يستفيد منها .
- ★ تنمية ثقافة الطفل واشباعها بكل ما يؤهل الناشئة والشباب للقدرة على العطاء في دورها المنتظر .

٢/٣/٣/١١ الســـياســـات :

١) الحفاظ على الهوية الاسلامية والعربية للفعل الثقافي من خلال :

- ★ تشجيع الدراسات والأبحاث في التراث الاسلامي في مختلف المجالات (الدراسات الاسلامية ـــ الآداب ـــ الفنون والعمارة ـــ العلوم) وتضمين مناهج التعليم ومواده القيم التراثية الجيدة .

★ دعم نشاطات تحقيق التراث وخدمته وتشجيع القائمين به .

★ المبادرة الى اخراج الموسوعات والمعاجم ودوائر المعارف التي تحتاج اليها الثقافة العربية .

٢) توسيع أفق الحوار بين المعطيات الثقافية الوطنية وبين مثيلاتها في البلدان العربية والاسلامية والعالمية ، من خلال :

★ المبادرة ما أمكن للاستفادة في مجال التبادل الثقافي بين المملكة والخارج ، واستمثار الفرص المتاحة من الآخرين ومن المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية التي تشارك المملكة في عضويتها .

★ توسيع نطاق مشاركة المملكة في المعارض الدولية للكتاب ، ومعارض الفنون .

★ تبني خطة وطنية للترجمة ، تحدد فيها الأولويات الهامة والاتجاهات المطلوبة .

★ دعم المهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) والافادة من تجربته الناجحة في التأصيل للتراث الوطني من ناحية ، وفي اتاحة فرص اللقاءات العربية بين الأدباء والمفكرين من مختلف البلدان العربية ، واقامة الأسبوع الثقافي السعودي في مختلف البلدان العربية والدولية ما أمكن ، واستضافة مثيله بالمقابل في المملكة .

★ دعم فعالية المشاركة في المؤتمرات الدولية للأدباء والمفكرين وفي المهرجانات الثقافية والندوات والمعارض ذات الصفة الدولية .

★ العمل على تكثيف المشاركات المسرحية والفنية في اللقاءات العربية والدولية .

٣) العمل على دعم المؤسسات الثقافية ، والعاملة في مجال الثقافة وتطويرها ، واقامة المؤسسات الضرورية لاستكمال التجهيزات ، من خلال :

★ مواصلة الدعم لمكتبة الملك فهد بعد نجاح تجربتها ، ودراسة فكرة ايجاد فروع لها بمناطق أخرى .

★ تطوير الأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون بفروعها ، فيما يخدم مختلف قطاعات المجتمع .

★ ربط جهود الأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون في مجال النشر ، بالخطة الوطنية للكتاب ، وتوجيه نشاطاتها المنبرية الى طرح قضايا المجتمع عامة ، فضلا عن قضايا الثقافة والفكر والفن .

★ نشر مفهوم الثقافة في المؤسسات التعليمية ، وذلك من خلال مواد الثقافة العامة، وتخصيص حصص للمكتبات والقراءة الحرة .

★ دعم فعاليات العرض للفنون التشكيلية وذلك من خلال تطوير قاعات العرض القائمة ، والتفكير في انشاء قاعات اضافية ، وتشجيع فكرة الاقتناء لبعض الأعمال التشكيلية لتصبح أساسا لمعرض دائم للفنون .

★ دراسة أفضل الأساليب لتزويد المكتبات العامة وفروعها بما يضمن تحديثها المستمر، واتاحتها للقارىء معظم الوقت ، وتزويدها بالتقنيات الحديثة ، وتطوير المكتبات المدرسية .

★ تطوير المتاحف الأثرية القائمة وتنشيط برامجها بحيث تكون متاحة في أيام العطلات، وخارج أوقات الدوام الرسمي ، وتزويدها بالمطبوعات الوثائقية والتاريخية والفنية .

★ تشجيع فكرة متاحف نوعية وأخرى متنقلة ، ومتاحف للفنون الشعبية في مختلف مناطق المملكة .

★ دراسة سبل استكمال التجهيزات الأساسية الثقافية ، ودعمها بالكفاءات ، وافساح فرصة كافية لمشاركة القطاع الخاص .

٤) **تنشيط حركة الكتاب انتاجا وتداولا ، داخل المملكة وخارجها ، من خلال :**

★ التوسع في ايجاد الفرص لنشر النتاج الثقافي والفكري الوطني ، والعمل على توزيعه فيما يشجع حركة النشر ، ووضع خطة وطنية متوازنة للكتاب ، تهتم ـــ الى جانب خدمة التراث ونشاط الترجمة ـــ بالاستفادة من البحوث والدراسات العلمية ، ومن الرسائل الجامعية المناسبة ، بهدف ربط الجهود العلمية بالنشاط الثقافي بشكل يدعم الفعل الثقافي وينهض بمستواه .

★ اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتيسير حركة تداول الكتاب وانتشاره ، من المملكة واليها .

★ تعميم الكتاب المنتج على مكتبات المؤسسات التعليمية ، وعلى الدوائر الحكومية والخاصة .

★ تشجيع اقامة معارض الكتاب الدورية التي تتبناها الدولة ، أو الجهات المعنية بحركة النشر .

★ دعم القطاع الخاص العامل في مجال الطباعة والنشر والتوزيع وتشجيعه على الاسهام في انتاج الكتاب السعودي بتكلفة محدودة .

٥) **دعم الظروف الحافزة على الانتاج والتجويد للمفكرين والأدباء والفنانين ، ورعايتهم ، وذلك من خلال :**

★ تشجيع ومساندة كل الأفكار الرامية الى تهيئة مناخ راق ينتعش في ظله النتاج الأصيل من الفكر والفن ، والأدب ، انطلاقا مما أعطاه من حقوق ومزايا للمفكرين والأدباء والفنانيين ، المرسومان الملكيان ، (رقم م/١١ في ١٤١٠/٥/١٩هـ ، الخاص بحماية حقوق المؤلف ، ورقم م/٢٦ في ١٤١٢/٩/٧هـ ، الخاص بنظام الايداع) اللذان يمثلان حلقة مهمة في سلسلة استكمال بنية النظام الثقافي في المملكة .

★ دراسة فكرة انشاء صندوق للمؤلفين والفنانين يتولى الانفاق على الأديب في الظروف الخاصة أو الطارئة .

★ تشجيع المؤلفين والمترجمين والباحثين والفنانين على المواصلة والتجويد بمختلف الوسائل ، والاهتمام باحداث جوائز كبرى على مستوى الدولة للمتميزين منهم كتقدير رسمي لجهودهم ، تسلم في مناسبات للتكريم .

★ توفير فرص التفرغ للكاتب أو الفنان صاحب التخصص أو الموهبة المتميزة .

٦) **الاهتمام بثقافة الطفل ، ويأتي ذلك من خلال :**

★ دراسة فكرة ايجاد مراكز للتنمية الثقافية للطفل ، مزودة بالأدوات العلمية البسيطة ، ووسائل ممارسة الهوايات ، والمكتبات البسيطة ، ومسرح الطفل .

★ العناية بمكتبات الأطفال ، والأقسام الخاصة بالطفل في المكتبات العامة ، وموالاة تزويدها بالاصدارات الجديدة من الكتب والمجلات .

★ العمل على تنشيط انتاج المواد الثقافية للطفل من مطبوعات (مع التأكيد على « السلاسل النوعية » ، مثل : كتب علمية مبسطة ـــ مشاهير العلماء ـــ مشاهير الأدباء ، أو الفنانين في العالم) ، ومن برامج اعلامية وثقافية تضع في اعتبارها التوجه الى الأسرة بشكل عام ، وتوعية الأم ، مع تشجيع المتخصصين في انتاج هذه المواد الثقافية للطفل بمختلف الوسائل .

★ تضمين المناهج الدراسية للمراحل الأولى برامج ثقافية مبسطة .

٧) **العمل على توسيع القاعدة الثقافية التي تكرس لمفهوم أشمل للثقافة ، من خلال :**

★ زيادة حجم البرامج الثقافية وبرامج الثقافة العامة في الاذاعة والتلفزيون ، وتضمين برامج الترفيه مادة ثقافية مبسطة ، والتوجه نحو نقل الصور الصوتية لما يجري على الساحة الثقافية من فعاليات .

★ تعميق الصلة بين المثقفين والفنانين ، وبين أجهزة الاعلام والمراكز الثقافية الأخرى ، والعمل على تذليل كل ما من شأنه أن يحد من التواصل المباشر ، واستفادة تلك الجهات منهم في توجيه أكبر قدر ممكن من المنتج الثقافي أو الفني الى سائر فئات المجتمع .

★ ايجاد قاعدة للمعلومات الثقافية على مستوى الدولة تخدم الأفراد والهيئات .

★ العمل على ربط المنتج الثقافي بواقع الحياة في المملكة ما أمكن ذلك ، في الفعاليات الثقافية ، كالندوات والأمسيات والمعارض الفنية .

٣/٣/٣/١١ **البـــرامـــج :**

١) **الهيئة العامة للآداب والفنون والعلوم :**

دراسة جدوى انشاء هيئة عامة للآداب والفنون والعلوم ، بالتنسيق مع الجهات المعنية، لتنهض ـــ اذا ثبتت جدواها ـــ بمهمتين أساسيتين ، هما رعاية التراث الفني والأدبي للمملكة من ناحية ، وتوفير امكان الاطلاع على نماذج الثقافات العالمية من ناحية أخرى .

وتتوزع مجالات نشاطاتها على المحاور التالية :

★ تسجيل التراث الفني والأدبي للمملكة وتوثيقه ودراسته ، والعمل على حفظه .

★ انتاج الكتاب العربي ، والعمل على انتشاره .

★ تنشيط فعاليات حركة خدمة التراث ـــ وخدمة الترجمة من العربية واليها .

★ توثيق العلاقات الثقافية الدولية ، واتفاقيات التبادل الثقافي ، والأسابيع والمهرجانات الثقافية ، العربية والدولية .

على أن تتضمن الدراسة تناولا للهيكل التنظيمي لهذه الهيئة ، يمكن أن يستوعب نشاطات مثل :

★ دار الكتاب السعودي : (ادارة عامة للنشر ـــ ادارة للتراث ـــ ادارة للترجمة ـــ ادارة للمجلات ـــ مطابع ـــ ادارة للتوزيع) .

★ المركز الوطني للفنون الشعبية : (قسم لتسجيل الموجودات ـــ قسم للتسجيل الصوتي والمرئي ـــ متحف للفن الشعبي ـــ مكتبة متخصصة ـــ قسم لصناعة النماذج والمستنسخات).

★ ادارة المهرجانات .

★ ادارة التبادل الثقافي .

٢) **أكاديمية الفنون :**

دراسة جدوى انشاء أكاديمية للفنون ، اذا ثبتت جدواها تنهض بمهمة دعم الكفاءات الفنية المتخصصة وتوفيرها في مجالات الفنون والدراسات النقدية المتصلة بالفن ، بما يهيء على مدى قريب جيلا من العاملين بهذه المجالات قادرا على حسن توجيه الفعاليات الفنية ، وتقويمها ، الأمر الذي ينهض بالفنون والدراسات النقدية المتصلة . تضم الأكاديمية معاهد عليا ـــ بعد الدراسة الجامعية ـــ متخصصة ، مثل :

★ المعهد العالي للدراسات المسرحية .

★ المعهد العالي للنقد الفني .

على أن تبدأ الأكاديمية بمعهدين ، ويضاف اليهما معاهد أخرى بين فترة وأخرى .

٤/١١ الخدمات الدينية والقضائية :

١/٤/١١ الوضع الراهن :

حرصت المملكة العربية السعودية منذ تأسيسها ،على أن تكون في كل توجهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مستندة الى مباديء الدين الاسلامي الحنيف وتعاليم العقيدة السمحة . متخذة من القرآن الكريم ومن السنة النبوية الشريفة دستورا لها ، مطبقة على هدى منهما شريعة الله لاحقاق العدل ونشر الفضيلة . ولقد كرم الله هذه الأرض المباركة الذي جعل منها قبلة للمسلمين ومهوى لأفئدتهم ، حيث شرفها جل وعلا بالحرمين الشريفين فهي تقوم على خدمتهما وتقوم بواجب الرعاية لهما ، كما تقوم بواجباتها وأدوارها الحيوية تجاه الاسلام والمسلمين في كل أنحاء العالم .

وتقوم المملكة العربية السعودية من خلال قطاع الشئون الدينية والقضائية بالمحافظة على القيم الاسلامية وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها والحث على سبل الخير والفضيلة وتحقيق العدل والاستقرار الاجتماعي والتأكيد على سيادة الأخوة الاسلامية والتعاون والتكافل في كل ما من شأنه رفعة الاسلام والمسلمين .

وفي هذا الاطار تتولى وزارة العدل تقديم الخدمات القضائية في المعاملات كافة وفق أحكام الشريعة الاسلامية ، بينما تعمل وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد على نشر الدعوة الاسلامية في الداخل والخارج وطبع وترجمة وتوزيع القرآن الكريم والكتب التي تتضمن مباديء ومناهج الدعوة الاسلامية التي تهم المسلمين في امور دينهم ودنياهم واجراء البحوث واقامة الندوات والمحاضرات وتوعية الحجاج وتبصيرهم بامور دينهم فضلا عن رعايتها للأوقاف الخيرية والأربطة واستثمار عائدات الأوقاف لخدمة المسلمين . وتشرف الوزارة اشرافا مباشرا على اقامة المساجد في جميع مناطق المملكة والمشاعر المقدسة وتجهيزها وصيانتها والمحافظة عليها كما تهتم بالمسلمين بالخارج وقضاياهم وأحوالهم ومساعدتهم وتبصيرهم بامور دينهم اضافة الى قيام الوزارة بدعوة غير المسلمين للاسلام سواء الوافدين للعمل في الداخل أو الموجودين في الخارج . كما تتولى وزارة الحج رعاية حجاج بيت الله الحرام وتوفير وسائل الراحة لهم وتيسير السبل لأداء المناسك في المشاعر المقدسة والمساهمة في تبصيرهم بأمور دينهم وارشادهم لأداء عباداتهم ومناسكهم . وتولى المملكة رعاية خاصة وكبيرة للمسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، حيث توفر الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي كافة وسائل الخدمة والرعاية لهما مما يسهل على الحجاج والمعتمرين والزوار أداء المناسك . وتقوم الرئاسة العامة لادارة البحوث العلمية والافتاء باصدار الفتاوي الشرعية التي يحتاجها المسلمون فضلا عن اجراء البحوث والدراسات الاسلامية وتعميمها على المختصين والمهتمين ، في حين تتولى الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حث الناس على نهج المسلك الصالح والتحلي بالخلق الاسلامي الرفيع بالالتزام بأوامر الله عز وجل وتجنب نواهيه .

ولقد استطاع قطاع الشئون الدينية والقضائية تحقيق الكثير من الانجازات خلال خطة التنمية الخامسة كان من أبرزها توسعة مساحة المسجد الحرام بمكة المكرمة والوصول بها الى نحو (٣٥٦) ألف متر مربع . كما بلغت مساحة المسجد النبوى الشريف (٤١٨) ألف متر مربع . واستطاعت وزارة العدل انجاز عدد كبير من القضايا المنظورة امام عدد من المحاكم وكتابات العدل .

وفيما يتعلق بالمساجد فقد تم الاشراف والرعاية على مساجد وجوامع المملكة والتي بلغت أكثر من (٣٥) ألف مسجد وجامع فضلا عن الاشراف على مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، حيث يقوم المجمع بطباعة أكثر من (٧) ملايين نسخة سنويا من القرآن الكريم توزع على جميع مناطق المملكة وعلى الدول الاسلامية في مختلف انحاء العالم كما يقوم المجمع بتسجيل القرآن الكريم وترجمة تفسيره وتعميم كل ذلك على المسلمين . وفي مجال تنمية عائدات الأعيان الموقوفة واستثمارها فقد تم انشاء عدد من المجمعات السكنية في مكة المكرمة وجدة والطائف الى جانب أسواق الأوقاف الخيرية بالرياض بالاضافة الى العناية بالأربطة والمستوى المعيشى لسكانها وكذلك دعم ورعاية المكتبات الموقوفة في جميع مناطق المملكة . وقامت وزارة الحج بالتنسيق

مع الجهات المعنية بالاشراف على كافة الخدمات التي أسهمت الى حد كبير في تسهيل أداء المناسك والعبادات لحجاج بيت الله ويسرت حركة تنقلاتهم من المشاعر واليها . وأشرفت بالتعاون مع الجهات الدينية الأخرى المختصة على توعية ضيوف الرحمن ، وتابعت اشرافها على مؤسسات الطوافة ومؤسسة الأدلاء وعلى النقابة العامة لسيارات نقل الحجاج وعلى مكتب الزمازمة الموحد .

على جانب آخر أدت الجهود الدائمة والمكثفة في مجال الدعوة والارشاد وما يخدمهما من اصدار للمطبوعات بهذا الصدد الى سيادة السلوك الاسلامي على مظاهر الحياة العامة والى زيادة ترابط العلاقات الاجتماعية واستقرارها ، كما قامت الجمعيات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم والتي تشرف عليها وزارة الشئون الاسلامية بدورها في تحفيظ القرآن وأدت جهود التشجيع في مجال مسابقات تحفيظ القرآن الكريم المحلية والدولية دورها في زيادة اعداد حفظة كتاب الله والاقبال عليه في الداخل والخارج بما يخدم قضايا الدين الحنيف .

٢/٤/١١ القضايا الأساسية :

على الرغم مما حققه قطاع الخدمات الدينية والشئون القضائية . فقد ظلت هناك بعض القضايا الأساسية التي تحتاج الى مزيد من الاهتمام والتركيز خلال فترة خطة التنمية السادسة وهي :

— **نقص المعلومات والمؤشرات الاحصائية :**

يتطلب التخطيط الاقتصادي والاجتماعي توافر العديد من البيانات والاحصاءات من مختلف المصادر وهي تشكل في مجموعها ركيزة أساسية لصياغة الأهداف والسياسات لقطاع الخدمات الدينية والقضائية مما يسهم في اتخاذ القرارات المناسبة ، الا أن تلك الجهات المعنية في مجال الخدمات الدينية والقضائية تفتقر الى وجود قاعدة عريضة من المعلومات والبيانات الاحصائية والى تحديد للمؤشرات التي تعكس حجم المشكلات الاجتماعية . وعلى الرغم من أن عديدا من المؤسسات العلمية في المملكة تقوم باجراء البحوث والدراسات في مجال الخدمات الدينية والقضائية، مثل الجامعات ومعهد الدراسات والبحوث الأمنية بالرياض ، الا أن قطاع الخدمات الدينية والقضائية يظل بحاجة الى :

* ايجاد وحدة متخصصة في كل الجهات الدينية والقضائية لمتابعة ما يستجد من بحوث أو دراسات في القضايا الدينية والاجتماعية ، واستخلاص النتائج والتوصيات فيما ييسر على هذا القطاع ايجاد حلول مناسبة للمشكلات التي تواجهه .
* اعطاء مزيد من الاهتمام للمسوح الميدانية بغية التعرف عن كثب على نوع وحجم المشاكل التي قد تحد من تيسير سبل الخدمات الدينية والقضائية .

★ تكثيف برامج التدريب للكوادر الوطنية بحيث تصبح قادرة بنفسها على تغطية مجالات البحوث الدينية المطلوبة .

★ الاستفادة من التقنية والأجهزة الحديثة كالحاسب الآلي في الأعمال التي تقوم بها الجهات الدينية والقضائية .

— **القوى العاملة في المجال القضائي :**

نظرا للتطور الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي أحدثته مسيرة التنمية وما ترتب على ذلك من ازدياد مستمر في الطلب على خدمات القضاء فان جهاز القضاء يتطلب دعما مكثفا لتنمية القوى العاملة فيه وترغيب الكوادر الوطنية المتخصصة للعمل في مجاله ، وهو مايستدعي مزيدا من التركيز في المناهج الدراسية لكليات الشريعة والمعهد العالي للقضاء لترغيب الطلاب في ممارسة العمل في المجال القضائي . ولقد كان للأمر السامي الكريم القاضي برفع رواتب العاملين في الجهاز القضائي وتعديل كادرهم الأثر الكبير في دعم هذا الجهاز والترغيب فيه ، فيما يؤكد عناية خاصة وحرصا من الدولة على دعم القضاء الأمر الذي ينبغي أن يواكبه اهتمام مماثل في مناهج الدراسة التي سبقت الاشارة اليها .

— **التخصص في الخدمات القضائية :**

كان للتطورات الحضارية التي مرت بها المملكة أثرها الفعال في تزايد المعاملات ونمو عدد القضايا باختلاف أنواعها ودعاويها وقد أشارت خطة التنمية الخامسة الى أهمية انشاء المحاكم المتخصصة (تجاري ، ضمان وأنكحة ، أحداث ، مرور) وتوزيعها بحسب حاجة المناطق والنمو العمراني ، ومازالت الحاجة ماثلة وتستدعي المضي قدما في هذا الاتجاه .

٣/٤/١١ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

— **وزارة الحـــج :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في وزارة الحج (٣ر٩٧٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) بنهاية الخطة السادسة .

- **وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في وزارة الشئون الاسلامية والأوقاف والدعوة والارشاد (٩٨ر٤٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) بنهاية الخطة السادسة .

- **وزارة العـــدل :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في وزارة العدل (٩٨ر١٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة وتستهدف خطة التنمية السادسة شغل جميع الوظائف الشاغرة ، مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) بنهاية الخطة السادسة .

- **الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في الرئاسة العامة لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي (٩٩ر٧٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة ، وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة ، مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة (١٠٠٪) في نهاية الخطة السادسة .

- **الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (٩٩ر٩٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة ، وتستهدف الخطة السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) في نهاية الخطة السادسة .

- **رئاسة ادارة البحوث العلمية والافتاء :**

بلغت نسبة العمالة السعودية في رئاسة ادارة البحوث العلمية والافتاء (٩٩٪) من مجمل القوى العاملة فيها بنهاية الخطة الخامسة وتستهدف خطة التنمية السادسة العمل على شغل جميع الوظائف الشاغرة ، مع استمرار احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية لتصل نسبة السعودة الى (١٠٠٪) في نهاية الخطة السادسة .

٤/٤/١١ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

في اطار توجه الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في عملية التنمية والاستفادة من ثمارها قامت الحكومة بدعم قطاع الخدمات الدينية والقضائية من خلال التالي :

- اتاحة الفرصة لقطاع المقاولات لانشاء المرافق والمساجد والمصليات والمقار للمحتاجين ودور المبرة والأربطة وتجهيزها .
- اتاحة الفرصة أمام قطاع المقاولات للمساهمة في تقديم الصيانة والنظافة لكثير من مرافق الخدمات الدينية والقضائية سواء في الجهات الحكومية أو في أماكن العبادة والمشاعر المقدسة .

٥/٤/١١ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الخدمات الدينية والقضائية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٥/٤/١١ الأهـــداف :

- المحافظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .
- الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي وتوفير الرعاية الدينية وسبل التقاضي ووقايته من أية ظواهر سلبية .
- النهوض بالمستوى الفكري والثقافي للدعاة والأئمة بما يؤهلهم لأداء رسالتهم على الوجه الصحيح .

٢/٥/٤/١١ السـياسـات :

- تيسير سبل تقديم الخدمات القضائية بما يساعد على سرعة البت والانجاز .
- نشر الخدمات الدينية والقضائية في المناطق غير المشمولة بهذه الخدمات وتحسين القائم منها .
- التوسع في نشر المحاكم المتخصصة والعامة وتوزيعها حسب الحاجة على المناطق .
- زيادة عدد كتابات العدل للاسهام في سرعة انجاز القضايا والمعاملات .
- تكثيف وتنويع التدريب في القطاع الديني والقضائي عامة وللعاملين في سلك القضاء بصفة خاصة .

- استمرار تشغيل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف وتنويع انتاجه .
- استمرار دعم العناية بالمساجد والمصليات بكل أنحاء المملكة .
- استمرار العناية بالمراكز الاسلامية داخل المملكة وخارجها .
- تكثيف اجراءات حصر وضبط أعيان الأوقاف وتنمية عائداتها والمحافظة عليها وصيانتها وتجديدها .
- الاستمرار في انشاء الأربطة وتحسين أوضاع ساكنيها .
- الاستمرار في الاشراف على المدارس الدينية الخيرية والمكتبات الاسلامية الموقوفة وتطوير خدماتها .
- العناية بالتراث الاسلامي بجميع أنواعه وفتح مركزين في مكة المكرمة والمدينة المنورة يضم كل منهما مكتبة ومتحفا للمخطوطات والموجودات الاسلامية التراثية والعمل على حفظها ودراستها واتاحتها للدارسين .
- الاستمرار في العناية بمحطات واستراحات ومراكز خدمة ورعاية وارشاد وتوعية الحجاج .
- الاستمرار في التنسيق مع لجنة الحج المركزية وبعثات الحج الاسلامية والجهات الحكومية ذات العلاقة لتقديم أفضل الخدمات لضيوف الرحمن .
- استمرار الاشراف على تطوير وتنظيم مؤسسات حجاج الداخل والخارج .

٣/٥/٤/١١ البـــرامـــج :

تتجه جميع برامج ومشاريع الجهات التي تقدم الخدمات الدينية والقضائية الى تحقيق أهداف وسياسات القطاع الديني بما يخدم جميع المواطنين ، وهي تركز على مجموعة من المحاور أهمها توفير وتيسير الخدمات الدينية والقضائية وانشاء المحاكم المتخصصة وانشاء المساجد والمراكز الاسلامية وصيانتها والعناية بسكان الأربطة وضبط أعيان الأوقاف والمحافظة عليها وتنمية استثماراتها ورفع كفاءة القوى العاملة في جميع الجهات الدينية والقضائية مع السعي الى زيادة نسبة الكوادر الوطنية فيها .

٦/٤/١١ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

- زيادة قدرة كتابات العدل على اصدار الصكوك والمعاملات .
- زيادة قدرة المحاكم الشرعية على النظر في القضايا الشرعية المعروضة والحكم فيها .

— الاستمرار في تشغيل مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف واصدار أكثر من (٧) ملايين نسخة سنويا منه ، وتنويع انتاجه .

— الاستمرار في رعاية الجماعات الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم والاشراف عليها وتنظيم المسابقات المحلية والدولية في حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية .

— الاستمرار في الاشراف على مؤسسات الطوافة والادلاء وتوجيهها لتطوير خدماتها لضيوف الرحمن .

— الاستمرار في التنسيق مع بعثات الحج .

— الاستمرار في صناعة كسوة الكعبة المشرفة وسترة الحجرة النبوية المطهرة .

— الاستمرار في صيانة ونظافة الحرمين الشريفين وفي رعاية المساجد والعمل على زيادتها في مختلف مناطق المملكة والتي بلغت أكثر من (٣٥٠٠٠) مسجد وتشجيع المحسنين على اقامة المزيد منها .

— الاستمرار في حصر أعيان الأوقاف وحمايتها وزيادتها وتنمية مواردها .

— الاستمرار في الاشراف على معاهد الأئمة والخطباء والدعاة والمدارس الدينية الخيرية والمكتبات القائمة على الأوقاف وتنميتها .

— الاستمرار في الاهتمام بالمسلمين في الخارج وبقضاياهم وأحوالهم وتعليمهم ومساعدتهم ، وبالأقليات والجاليات الاسلامية على وجه الخصوص .

— الاستمرار في دعم المراكز والجمعيات والهيئات والمعاهد الاسلامية في الخارج .

— الاستمرار في دعوة المسلمين الى التمسك بدينهم وكتاب ربهم وحثهم على دعوة غير المسلمين الى الاسلام .

— الاستمرار في دعوة غير المسلمين الى الاسلام بالحكمة والموعظة الحسنة وتعريفهم بمحاسن الاسلام .

— عقد دورات تدريبية للعاملين على رأس العمل في القطاع الديني .

الفصل الثاني عشر

النقل والاتصالات

١٢ ـ النقـــل والاتصـــالات :

يلقي هذا الفصل الضوء على الانجازات التي تمت خلال خطة التنمية الخامسة في كل من النقل والاتصالات ، كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/١٢ النقـــل :

١/١/١٢ الوضـع الراهـن :

يضطلع قطاع النقل بمهمة تأمين حركة نقل السكان والبضائع على النطاقين المحلي والدولي ، ويؤدي دورا رائدا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يوفره من تدعيم مباشر لقطاعات الاقتصاد الأخرى كالزراعة ، والصناعة ، والتعدين ... الخ . من خلال شبكة متكاملة من خدمات النقل البري ، والبحري ، والجوي ، وخطوط الأنابيب ، ومرافق التخزين .. كما يتيح فرصة جيدة للاستثمارات واستيعاب اليد العاملة الوطنية وتدريبها وتحسين كفاءتها . وتتوقف كفاءة حركة النقل على مدى كفاية الشبكة القائمة وكفاءة تشغيلها .

ولقد تمكن قطاع النقل خلال الفترة الماضية من توفير طاقات ومعايير أداء لبت ـــ بصفة عامة ـــ متطلبات الحركة بدرجة ملائمة ، ولم تظهر أي مشكلات جوهرية في الطاقة الاستيعابية للقطاع في نهاية الخطة الخامسة .

وتقوم وزارة التخطيط حاليا بالتعاون والتنسيق مع الجهات المختصة في قطاع النقل باعداد خطة بعيدة المدى تستهدف ايضاح الرؤى المستقبلية لاحتياجات هذا القطاع ومتطلبات نموه خلال العشرين سنة القادمة .. ويوضح العرض الآتي أهم الانجازات التي حققتها الجهات الحكومية ذات العلاقة خلال خطة التنمية الخامسة .

★ **الطرق والنقل البري :**

نمت شبكة الطرق الرئيسية في المملكة خلال خطة التنمية الخامسة بنحو (١ر٢) ألف كيلومتر ، وهذا يعكس زيادة تربو على (١٠٪) عن بداية الخطة ، ويتجاوز الأهداف المحددة لهذه الفترة ، كما أنجز نحو (٣ر١) ألف كيلومتر من الطرق الثانوية ، وألفي كيلومتر من الطرق الزراعية المسفلتة ليصل اجمالي أطوال شبكة الطرق المسفلتة في المملكة الى نحو (٤٣) ألف كيلو متر .

وفي الوقت الحالي يتم صيانة نحو (٣٦) ألف كيلومتر من الطرق الرئيسية والثانوية من قبل (٦٠) مقاولا سعوديا من القطاع الخاص .

وقد أحرزت وزارة المواصلات تقدما ملحوظا في مجال مراقبة الحركة المرورية من خلال تنفيذ عدد من محطات رصد الحركة المرورية ، ومحطات وزن الشاحنات وتشغيلها ، فضلا عن تحليل البيانات ونشرها بصفة دورية .

كما تقوم الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) بدور رئيسي في تأمين خدمات النقل البري العام للركاب ، حيث تنقل نحو (٣٠٪) من اجمالي هذه الحركة بين مدن المملكة .

ونتيجة لمستوى الأداء الجيد وادخال خدمات النقل الدولي ابتداء من عام ١٤١٠هـ ، تحسنت نتائج تشغيل (سابتكو) بشكل مطرد خلال خطة التنمية الخامسة ، اذ استطاعت الوصول الى مستوى الاكتفاء الذاتي في تمويل مصروفات التشغيل في عام ١٤١٠/١٤١١هـ ، كما تم الاستغناء عن الاعانة الحكومية ابتداء من عام ١٤١١/١٤١٢هـ ، وحتى نهاية خطة التنمية الخامسة .

★ **المؤسسة العامة للخطوط الحديدية :**

بلغ حجم البضائع التي نقلتها المؤسسة العامة للخطوط الحديدية نحو (١ر٢) مليون طن في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ (**الشكل ١٢ ــ ١**) ، وهذا يعكس نموا قدره (٣٦٪) منذ بداية خطة التنمية الخامسة . كما ارتفع معدل تغطية تكاليف المؤسسة من ايراداتها بصورة ملحوظة من حوالي (١٨٪) في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (٤٢٪) في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ نتيجة لانخفاض مستوى التكلفة وزيادة الايرادات . ومع أخذ اختلاف حجم الشبكة ، والأوضاع الأخرى في الاعتبار عند المقارنة مع الدول الأخرى فان معدل « الايرادات المتحققة لكل كيلو متر » يعكس الأسعار المنخفضة للمؤسسة وخاصة في مجال نقل الركاب ، اذ يعادل ما بين (٢ ــ ١٠٪) مما تحققه ايرادات المسافرين لكل كيلومتر في الدول الأوروبية . وقد ازدادت الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة خلال السنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الخامسة ، ويعود ذلك بشكل رئيسي الى زيادة حجم البضائع المناولة من (٦ر١) مليون طن في عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى (١ر٢) مليون طن في عام ١٤١٣/١٤١٤هـ ، مع ثبات عدد الموظفين .

شكل ١٢-١

حركة البضائع و المسافرين بالخطوط الحديدية

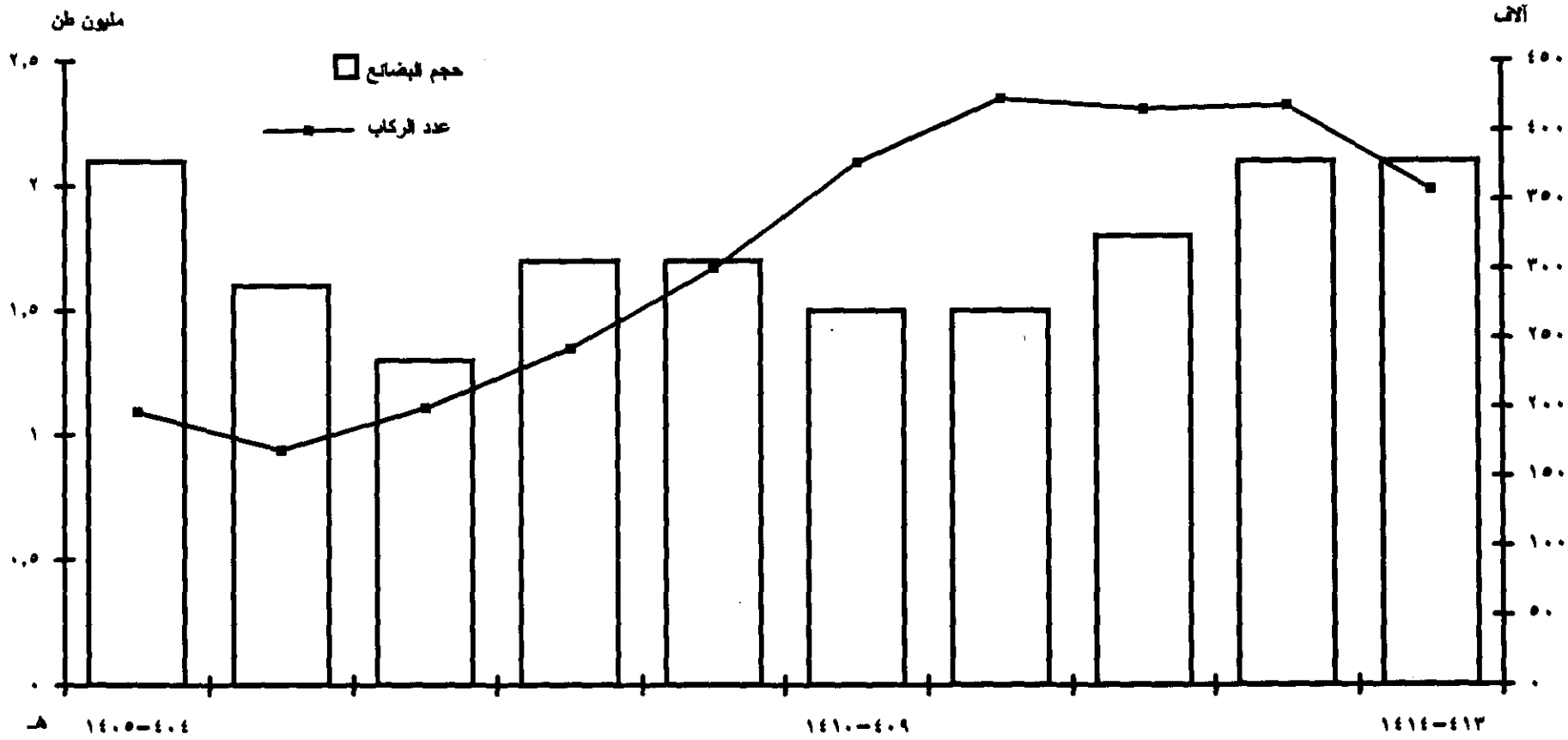

★ **النقل الجوي والمطارات :**

ارتفع عدد الركاب من (٣ر٢٠) مليون مسافر (مغادرين وقادمين) عام ١٤١٠/٤٠٩هـ الى (١ر٢٥) مليون مسافر عام ١٤١٤/١٤١٣هـ ، بزيادة تصل الى نحو (٢٤٪) ٠ ومع اعادة فتح مطار طريف ، وبدء تشغيل مطار وادي الدواسر وصل عدد المطارات في المملكة الى (٢٥) مطارا ، منها ثلاثة مطارات دولية ، وسبعة اقليمية ، وخمسة عشر مطارا محليا ٠ وجار اتخاذ الاجراءات اللازمة لبدء عمليات التشغيل في مطار الملك فهد الدولي بالمنطقة الشرقية (**الشكل ١٢ ــ ٢**) ٠

وخلال سنوات خطة التنمية الخامسة ، تحسن معدل تغطية مصروفات التشغيل للخطوط الجوية العربية السعودية (السعودية) من اجمالي ايراداتها ليصل الى (٩٤٪) في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ ، وخلال الفترة نفسها ، أتفق معدل تكلفة تشغيل الوحدة مع المعدل السائد عالميا في صناعة النقل الجوي ٠ كما ارتفعت انتاجية القوى العاملة من (٢ر١٨٦) ألف طن كيلومتري متاح لكل موظف في عام ١٤١١/٤١٠هـ الى (٢١٩) ألف طن كيلومتري متاح في عام ١٤١٤/٤١٣هـ (**الشكل ١٢ ــ ٣**) ٠

★ **الموانيء والنقل البحري :**

يعكس التطور في التجارة الخارجية للمملكة خلال خطة التنمية الخامسة التغيرات التي طرأت على الاقتصاد ككل ، فمنذ عام ١٤١٠/١٤٠٩هـ بدأ حجم البضائع المناولة في الموانيء الرئيسية للمملكة في النمو بصورة واضحة ، اذ نمت البضائع المناولة بمعدل سنوي متوسط قدره (٦ر٨٪) بين عامي ١٤١٠/١٤٠٩هـ و١٤١٤/١٤١٣هـ ، فارتفعت من (٧ر٦٣) مليون طن الى (٨٣) مليون طن ٠ وقد أثر الانتعاش الذي شهده قطاع البناء والتشييد المحلي على حركة البضائع في اتجاهين مختلفين ، فبينما ارتفعت واردات مواد البناء بما يزيد عن (٨ر٥) مليون طن أي بنسبة (١٧٤٪) مابين عامي ١٤١٠/١٤٠٩هـ و١٤١٤/١٤١٣هـ ، انخفضت صادراتها نتيجة لارتفاع الطلب المحلي (**الشكل ١٢ ــ ٤**) ٠

وتستخدم المؤسسة العامة للموانيء أساليب متطورة في مجال ادارة الموانيء وتشغيلها ، كما تستخدم تجهيزات ومعدات حديثة في مجال مناولة البضائع ، مما انعكس بصورة ايجابية على نتائج التشغيل ٠٠ اذ تجاوزت ايرادات الموانيء خلال خطة التنمية الرابعة والسنوات الثلاث الأولى من خطة التنمية الخامسة ضعف مصروفاتها ٠ الا أن معدل تغطية اجمالي المصروفات من

شكل ١٢-٢

توزيع المسافرين عبر مطارات المملكة

١٤١٤ - ١٤١٣ (١٩٩٣)

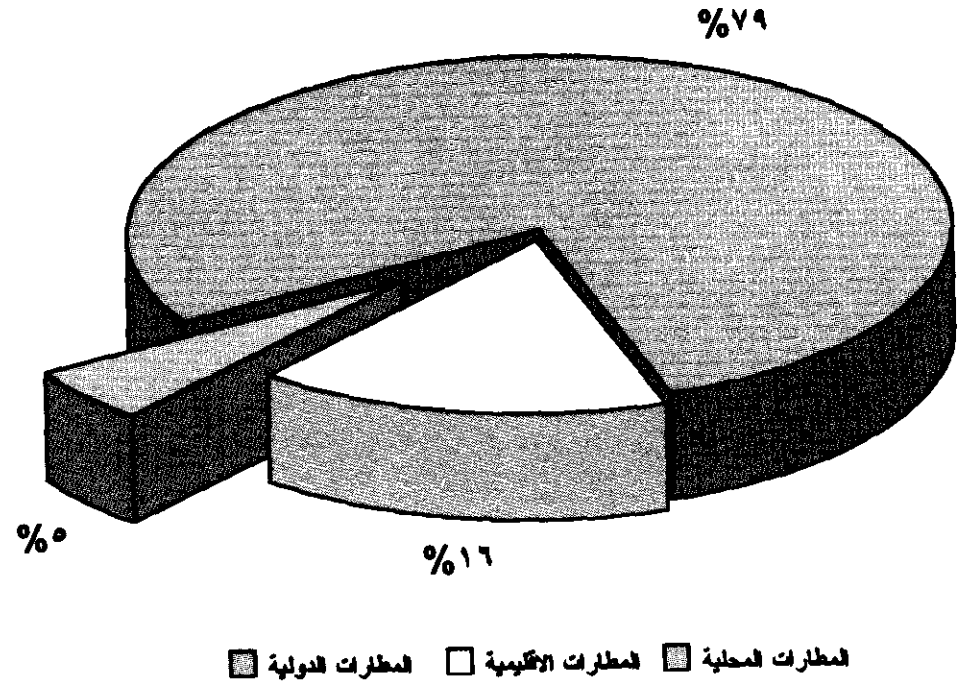

شكل ١٢-٣
عدد الركاب على الرحلات المنتظمة الداخلية والدولية
(السعودية)

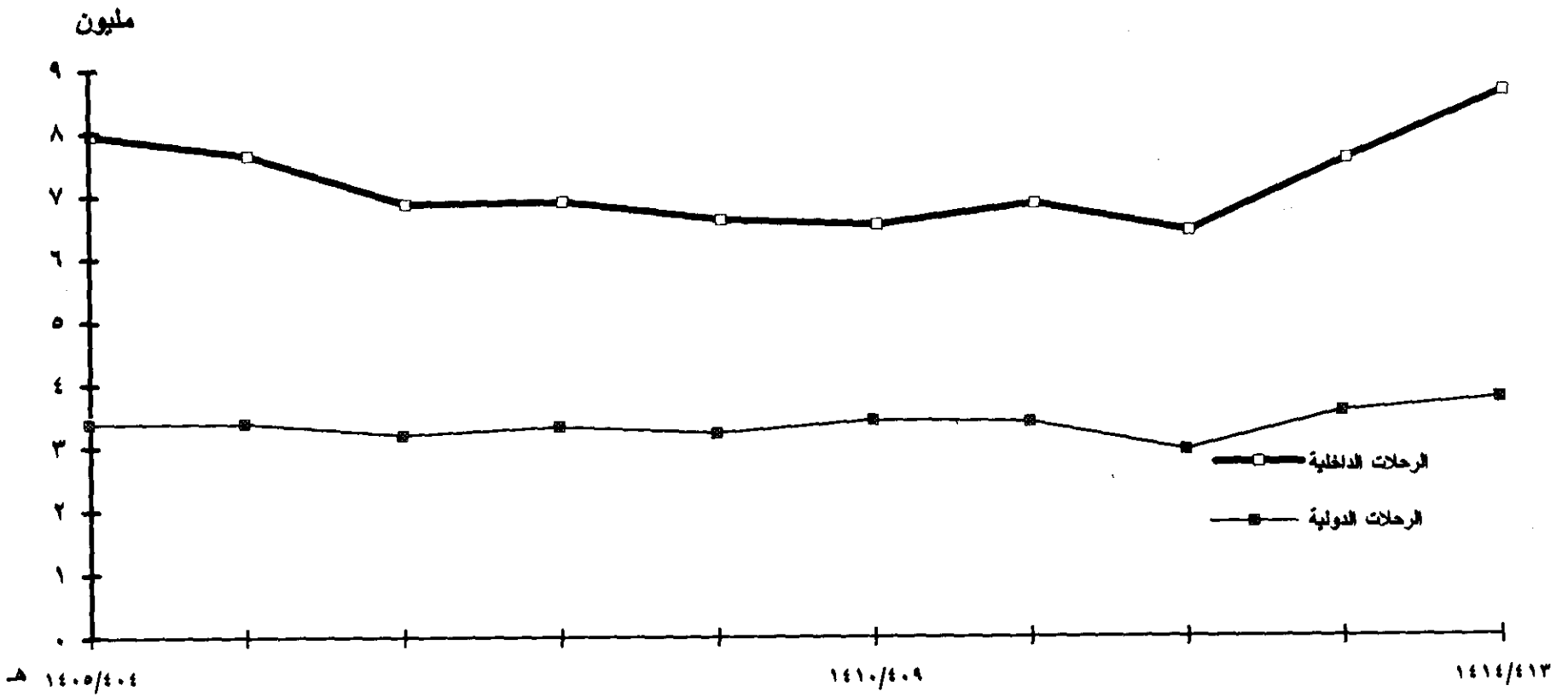

شكل ١٢-٤

حركة البضائع المناولة عبر الموانئ التجارية و الصناعية

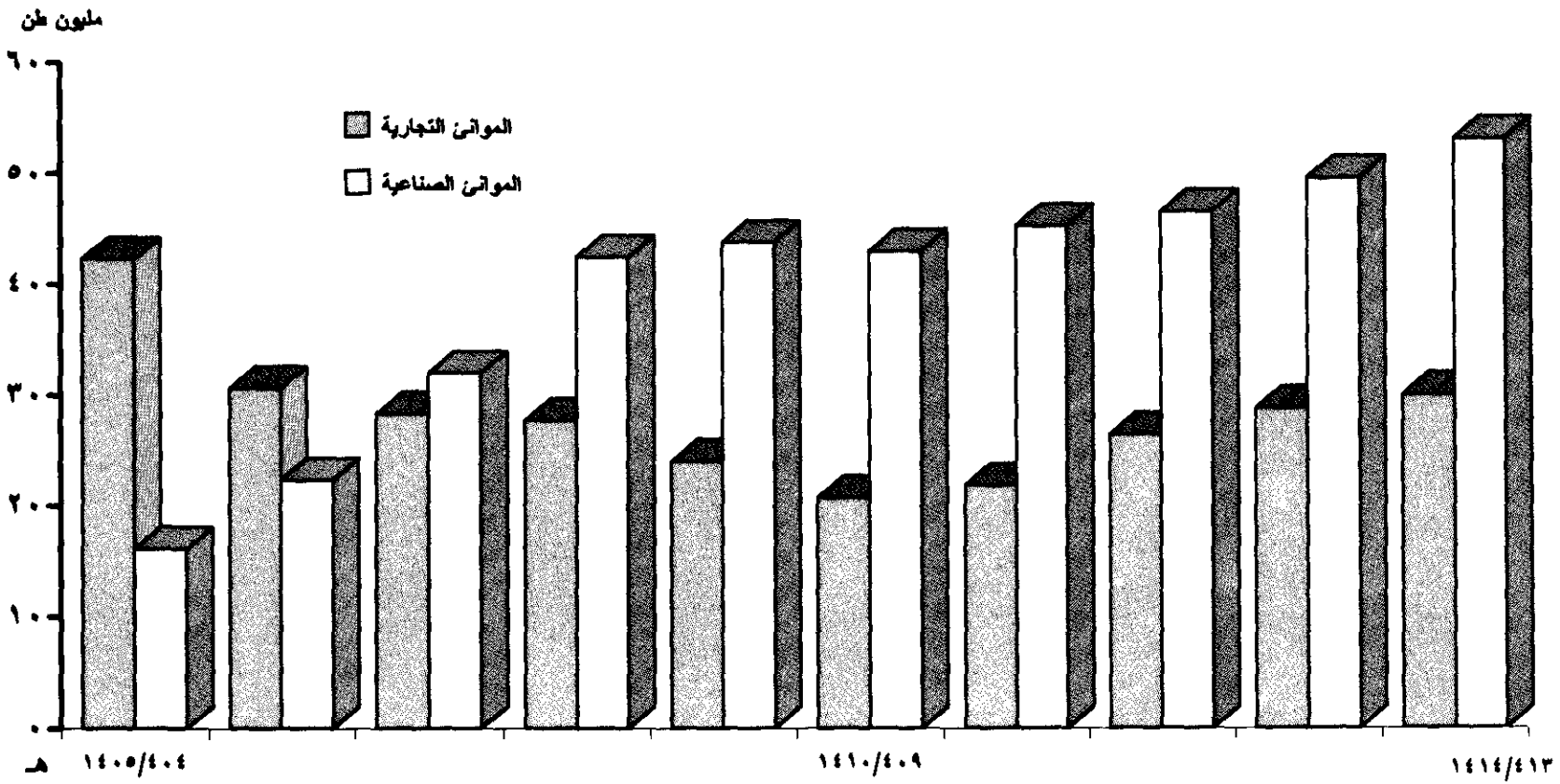

الايرادات انخفض من (٢٧٨٪) في عام ١٤١٢/١٤١١هـ الى (١٨٥٪) في عام ١٤١٤/١٤١٣هـ ، نتيجة لتطبيق قرار تخفيض أسعار خدمات الموانيء ابتداء من عام ١٤١٢هـ ، وعلى الرغم من ذلك فقد انخفضت مصروفات التشغيل بين عامي ١٤١٣/١٤١٢هـ و١٤١٤/١٤١٣هـ لكل طن من البضائع المناولة من (٧ر٦) ريال الى (٦ر٧) ريال أي بنسبة تزيد على (١٢٪)، وذلك نتيجة لارتفاع كفاءة التشغيل وحسن مستوى الأداء .

وسوف ينعكس أثر تخفيض أسعار هذه الخدمات بشكل ايجابي على الاقتصاد بشكل عام كنتيجة مباشرة لتحسن الوضع التنافسي للصادرات السعودية وتخفيض تكلفة الواردات كما سيجعل الموانيء السعودية أكثر جاذبية في المنطقة .

وتقاس الكفاءة التشغيلية للموانيء عن طريق مؤشرات عدة أهمها انتاجية القوى العاملة و زمن بقاء السفينة في الميناء أو عدد الحاويات التي يتم مناولتها في الساعة فضلا عن معدلات تكلفة مناولة الطن و الايرادات لكل طن . وتشير البيانات الخاصة بهذه المعدلات الى أن المؤسسة العامة للموانيء نجحت في تشغيل مرافئها بكفاءة عالية ، اذ ارتفعت انتاجية القوى العاملة في الموانيء التجارية من (١ر٦١) ألف طن / عامل عام ١٤٠٨/٤٠٧هـ الى (٢ر٨١) ألف طن عام ١٤١٣/٤١٢هـ . وفي الموانيء الصناعية ارتفعت الانتاجية من (٢٢) ألف طن / عامل الى نحو (١٥٩) ألف طن للفترة نفسها ، كما بلغت ايرادات الطن من البضائع المناولة نحو (١٤) ريالا لعام ١٤١٤/١٤١٣هـ أي ما يقرب من ضعف تكاليف مناولتها .

وقد بلغ عدد الأرصفة المتاحة في الموانيء الرئيسية بنهاية خطة التنمية الخامسة (١٧٩) رصيفا بزيادة (٣٪) عن بدايتها ، ونحو أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٣٩٦هـ . وتضاعفت الطاقة المتاحة للموانيء أكثر من أربعين ضعفا منذ عام ١٣٩٦هـ لتصل الى نحو (٢٤٧) مليون طن وزني سنويا ، وتشكل طاقة الموانيء الصناعية نحو (٧٤٪) من اجمالي الطاقة المتاحة في الموانيء كلها .

٢/١/١٢ القضايا الأساسية :

مع اكتمال التجهيزات الأساسية تزايد التركيز على تحسين كفاءة التشغيل في مرافق خدمات النقل . ومع ذلك ، لا يزال هناك عدد من القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها لتحقيق مستوى أفضل من الكفاءة وتنفيذ سياسة نقل متسقة ، ومن أبرز هذه القضايا ما يأتي :

اعـادة التـنـظـيم :

تعد اعادة التنظيم وتطوير الاجراءات السارية سياسة متبعة على النطاق العالمي . وتهدف هذه السياسة بشكل عام الى توسعة دور القطاع الخاص في نشاطات النقل ، وادخال مباديء حرية المنافسة بين وسائله ، سواء كانت مملوكة للدولة أو للقطاع الخاص ، وذلك من أجل رفع الكفاءة الانتاجية ، وتحسين الوضع المالي للجهات التي تعاني مشكلات من هذا النوع . وينبغي أن تركز عملية المراجعة على النظام الحالي للتعرفة ، وتصحيح الوضع التنافسي بين وسائل النقل من خلال تعديل النظام الحالي للاعانات المباشرة ، وغير المباشرة .

أنـظـمـة الـبـيـانـات :

قطعت الأجهزة المعنية بقطاع النقل شوطا كبيرا في مجال اعداد قواعدالبيانات وتحليل المعلومات ، باعتبارها أدوات ضرورية لعملية التخطيط واتخاذ القرارات . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت لتحسين مستوى تسجيل بيانات الحوادث وتوثيقها ، الا أنه لازال هناك الكثير من المعلومات عن حركة المرور على الطرق الرئيسية في المملكة يحتاج الى مزيد من الرصد والتحليل ، اذ تعد هذه المعلومات على جانب كبير من الأهمية لاجراء التقويم الاقتصادي لمشاريع الطرق الجديدة . بالاضافة الى ذلك أخذت الجوانب البيئية تكتسب أهمية متزايدة ، مما يجعل من الضروري البدء في مراقبة مستويات التلوث على أساس منتظم ، خصوصا في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

كـفـاءة الـتـشـغـيـل :

رغم النتائج المالية الجيدة التي تم تحقيقها ، الا أنه ما زالت هناك بعض القضايا المتصلة بالكفاءة التشغيلية لبعض الجهات والتي ينبغي معالجتها بالاستمرار في العمل على تحسين مستوى الأداء من خلال تحسين انتاجية الموظفين ، ورفع معدل استغلال الطاقات المتاحة في المعدات ، والانشاءات ، وتوفير الظروف التنافسية المتوازنة بين وسائل النقل المختلفة .

سلامة الحركة المرورية على الطرق :

على الرغم مما تؤمنه شبكة الطرق من مستويات عالية للأمان والسلامة المرورية ، فلا زالت حوادث السير في تزايد مستمر ، وقد يعكس ذلك الحاجة الى الملم السائقين بالأسس الصحيحة للقيادة وسلوكياتها ، والمستوى الفني للمركبات ، فضلا عن الوعي المروري لدى السكان . وينبغي بذل المزيد من الجهد لتحسين هذه العوامل .

الجوانب البيئية لحركة المرور :

تبذل المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة لمراقبة التلوث البيئي والحد من آثاره ، وبخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، ونظرا لأن هذا الجانب لايلقى الاهتمام الكافي من قبل عامة الناس فينبغي المبادرة باتخاذ اجراءات وقائية والعمل في الوقت نفسه على رفع مستوى الوعي البيئي لدى السكان .

٣/١/١٢ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

استمر تقدم عملية السعودة في القطاع الحكومي خلال خطة التنمية الخامسة بشكل مطرد ، وقد اكتملت السعودة في رئاسة الطيران المدني التي يبلغ عدد موظفيها نحو (١ر٣) آلاف موظف، بينما بلغت (٣ر٩٢٪) من اجمالي عدد القوى العاملة البالغ (٣ر٤٥) آلاف موظف في المؤسسة العامة للموانيء ، وفي وزارة المواصلات بلغت (٩٣٪) من اجمالي عدد القوى العاملة البالغ (١ر٤) آلاف موظف تقريبا ، وفي المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بلغت (٧٤٪) من اجمالي القوى العاملة البالغ عددها (٩ر١) ألف موظف ، وفي المؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية (السعودية) وصلت الى نحو (٦٥٪) من اجمالي عدد القوى العاملة البالغ (٩ر٢٣) ألف موظف .

ويعكس المعدل المنخفض في (السعودية) طبيعة صناعة النقل الجوي اذ تقوم الشركات العاملة في الأسواق الدولية بتأمين احتياجاتها من العمالة المحلية في تلك الأسواق . وتستهدف خطة التنمية السادسة سعودة جميع الوظائف في القطاع الحكومي بنهاية فترة الخطة ، ماعدا الكوادر ذات النوعية والمستويات الفنية التي يصعب توفيرها في المملكة .

الا أن عملية احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية كانت أبطأ في المؤسسات الخاصة العاملة في قطاع النقل ، حيث تراوحت معدلاتها بين (٣٩٪) لدى مقاولي الصيانة في الخطوط الحديدية ، و(٢٧٪) في المطارات الداخلية ، و(٧٪) في المطارات الدولية ، و(١٢٪) لدى مقاولي الموانيء (مناولة البضائع والصيانة) .

وينبغي حث القطاع الخاص على السير قدما في سعودة الوظائف ومراقبة تنفيذ هذه التوجهات ، مع اتخاذ الاجراءات التشجيعية والالزامية لتحقيقها .

٤/١/١٢ الكفاءة الاقتصادية :

تركز سياسات قطاع النقل خلال الخطة السادسة على توفير الظروف الملائمة لتشغيل قطاع النقل كوحدة متكاملة ، ووضع معايير أداء للجهات التنفيذية تتلاءم مع الظروف المحيطة، وامكانات الوصول الى المستويات العالمية ، سواء من حيث الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة ، أو من حيث تحقيق مستويات الأداء المالي الملائم .

وقد تحسنت الكفاءة التشغيلية للجهات العاملة في القطاع بشكل ملحوظ خلال الخطة الخامسة اذ بلغت انتاجية القوى العاملة في الخطوط السعودية (٩٧٪) من المستهدف ، كما انخفضت تكلفة انتاج الوحدة عن معدل (الأياتا) في عام (١٤١٣/٤١٢هـ) ٠٠ وتحسن معدل تكلفة صيانة الطرق المسفلتة عن المعدل المستهدف بأكثر من (٢١٪) ٠ وبلغ معدل تغطية المصروفات من الايرادات الذاتية في الموانيء (١٨٥٪) في عام ١٤١٤/٤١٣هـ في مقابل (٢١٠٪) في عام ١٤١٠/٤٠٩هـ ، وانخفضت التكلفة المباشرة لمناولة الطن من (٤ر١١) ريالا الى (٧ر٦) ريال خلال الفترة نفسها ، وبلغ معدل تغطية مصروفات التشغيل في السكك الحديدية (٥٣٪) عام ١٤١٤/٤١٣هـ مقابل (٤٥٪) عام ١٤١٠/٤٠٩هـ ٠

ويرتبط تحسن الكفاءة الاقتصادية لقطاع النقل في الخطة السادسة بحل المشكلات والقضايا التي واكبت مسيرة الخطة الخامسة وما قبلها ، كما أن التوسعات المستقبلية تتطلب العمل في اطار استراتيجية بعيدة المدى تأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الشاملة والتنسيق بين قطاعات النقل المختلفة لتحقيق الكفاءة الاقتصادية ٠ وتجسيدا لذلك أعدت وزارة التخطيط دراسة شاملة لقطاع النقل بالتعاون مع الجهات المعنية تغطي الفترة حتى عام ١٤٣٥هـ ٠ وقد أظهرت النتائج الأولية لهذه الدراسة أهمية تطوير عدد من المحاور الرئيسية على المدى البعيد ، وأهمية تنفيذ الاجراءات الآتية :

- ★ تحسين الهياكل التنظيمية ، والاجراءات والنظم الادارية والقانونية القائمة بصورة توفر الحرية الكافية للتشغيل وفقا لاقتصاديات السوق ومقتضيات الظروف التنافسية المتكافئة ٠
- ★ تحسين المستوى الفني للعاملين ورفع كفاءتهم الانتاجية ٠
- ★ تخفيض أعداد القوى العاملة لتصل الى المستوى المتعارف عليه دوليا في الجهات التي تتجاوز هذا المستوى ٠
- ★ توسعة دور القطاع الخاص في تقديم خدمات النقل ٠

٥/١/١٢ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

تظل زيادة اسهام القطاع الخاص في نشاطات قطاع النقل أحد الأسس الاستراتيجية للتنمية ، ومن الأولويات القصوى لقطاع النقل خلال خطة التنمية السادسة ٠

ويتولى القطاع الخاص في الوقت الراهن تنفيذ جميع المشروعات الانشائية ، وبرامج التشغيل والصيانة في قطاع النقل من خلال عقود تمول من ميزانية الدولة وتحت ادارتها واشرافها المباشر ٠ وتستهدف خطة التنمية السادسة مراجعة اللوائح والنظم المعمول بها في قطاع النقل وتعديلها ، من أجل توفير الظروف الملائمة لادارته

وفقا لآليات السوق ، ومتطلبات المنافسة المتوازنة بين وسائله المختلفة ، باعتبارها عوامل جذب للقطاع الخاص ، واضطلاعه بمهمات أكثر فعالية في دفع عجلة التنمية في هذا المجال والقيام بعمليات متكاملة تشمل مسئوليات الادارة ، والتشغيل والصيانة لبعض نشاطات قطاع النقل .

٦/١/١٢ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع النقل من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٦/١/١٢ الأهـــــداف :

يظل الهدف الشامل في قطاع النقل متمثلا في تحسين انتاجية القطاع ، مع تقديم المستويات الملائمة من الخدمات للمجتمع . وضمن هذا الاطار فان أهم هدفين استراتيجيين في خطة التنمية السادسة هما :

- ★ ضمان التوازن المستمر بين زيادة الطلب على خدمات النقل والتوسع المناسب في شبكة النقل المحلية ، والدولية .
- ★ زيادة الاعتماد على نشاط القطاع الخاص في تقديم خدمات النقل ، ودراسة جدوى تحويل بعض النشاطات التي تديرها الدولة (كالخطوط السعودية) الى هذا القطاع .

٢/٦/١/١٢ الســـياســـات :

(١) اعادة تنظيم قطاع النقل :

تهدف السياسات التالية الى زيادة فعالية تشغيل التجهيزات الأساسية للنقل وادارتها :

(أ) تحسين اطار العمل الاداري والقانوني الذي ينظم العلاقة بين القطاعين الخاص والحكومي بصورة تشجع القطاع الخاص على زيادة استثماراته في نشاطات النقل .

(ب) اعادة النظر في الاعانات ، واللوائح التنظيمية التي قد تؤثر على التوازن التنافسي بين وسائل النقل .

(ج) مراجعة أسعار الخدمات والنظر في امكان تعديلها بحيث لا يقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها الا نادرا وذلك تحقيقا للأساس الرابع من الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية للخطة السادسة .

(د) تحديد مستويات الخدمات المتعاقد عليها بالدقة الكافية ومراقبتها .

(٢) **تعزيز الفاعلية الاقتصادية في القطاع الحكومي :**

تهدف هذه السياسة الى تحسين مستوى الكفاءة الاقتصادية داخل القطاع الحكومي عن طريق :

(أ) زيادة استخدام معايير التقويم الاقتصادي في عملية صنع القرارات المتصلة بالمشاريع الاستثمارية الجديدة (المعدات والتجهيزات الأساسية في قطاع النقل)٠

(ب) تحسين نظام المعلومات والبيانات في قطاع النقل (ويشمل ذلك تحديد مؤشرات الأداء ومراقبتها) ٠

(ج) التأكيد على الاستخدام الأقصى للطاقة الاستيعابية المتاحة من خلال التشغيل الفعال ٠

(د) زيادة مهارات الموظفين (التدريب) ٠

(هـ) تعديل الهياكل التنظيمية بحسب الاحتياجات التي تمليها الظروف القائمة ٠

٧/١/١٢ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

★ المحافظة على هدف التمويل الذاتي لمصروفات الموانيء الرئيسية التجارية والصناعية ٠

★ الاتجاه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في تمويل مصروفات التشغيل (للسعودية) ، والوصول بانتاجية العمالة للمعدلات العالمية ٠

★ رفع معدل استخدام طاقة قطارات الركاب من خلال تخفيض زمن الرحلة (الذهاب والعودة) الى يوم واحد بدلا من يومين اثنين في المؤسسة العامة للخطوط الحديدية ٠

★ محافظة الشركة السعودية للنقل الجماعي (سابتكو) على النتائج المالية الايجابية خلال خطة التنمية السادسة ٠

٢/١٢ الاتصالات والخدمات البريدية :

١/٢/١٢ الوضع الراهن :

أسهمت الاتصالات والخدمات البريدية بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، من خلال توفير نطاق واسع من الخدمات مثل : الهاتف ، والهاتف السيار ، ونظم النداء الآلي ، والدوائر المؤجرة ، والتلكس ، ونقل البيانات ، وخدمات البرق ، ونقل الرسائل والطرود ٠ وتوفر هذه

الخدمات روابط اتصالات أساسية سواء في نطاق المساحة الشاسعة للمملكة أو مع العالم الخارجي . وفي السنوات الأخيرة أخذت المؤسسات التجارية والقطاعات الانتاجية والمالية في الاعتماد بدرجة متزايدة على الاتصالات في جمع المعلومات ، وتخزينها ، ومعالجتها ، ونشرها في اطار جهودها لزيادة الانتاجية ومراقبة التكلفة ، وادارة الوحدات التابعة لها ، والوصول الى المستهلكين وتطوير المنتجات الجديدة .

ولقد تم خلال فترة خطة التنمية الخامسة احراز تقدم ملحوظ في الأداء العام لخدمة الاتصالات وانتاجيتها . ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الايرادات ، استمر التحكم في نفقات التشغيل والصيانة . وقد ارتفعت ايرادات خدمات الهاتف التي تشكل نحو (٩٦٪) من اجمالي ايرادات الاتصالات من حوالي (٤) بلايين ريال في نهاية خطة التنمية الرابعة الى حوالي (٦) بلايين ريال في نهاية خطة التنمية الخامسة . وفي الوقت نفسه تم احراز تقدم ملحوظ في توسعة الخدمات وتحسين نوعيتها ، وفي ادارة الموارد الفنية والبشرية .

وارتفع عدد خطوط الهاتف العاملة الى نحو (١٫٥٣) مليون خط خلال فترة خطة التنمية الخامسة ، بزيادة قدرها (٣٧٧) ألف خط تقريبا ، أو ما يقارب (٣٢٪) (**شكل ١٢ ــ ٥**) . وتم ادخال خدمة النداء الآلي عام ١٤١٢هـ وبلغ عدد المشتركين فيها (١٦٧) ألف مشترك تقريبا بنهاية خطة التنمية الخامسة . كما ارتفع عدد الخطوط المتخصصة من نقطة الى نقطة ــ التي تستخدم أساسا في نقل البيانات ــ من نحو (٣٠٫٧) ألف خط عام ١٤٠٩/١٤١٠هـ الى حوالي (٤٩) ألف خط عام ١٤١٤/١٤١٥هـ . بينما ارتفع عدد الهواتف العامة من (٦٫٢) آلاف خط الى (٧٫٥) آلاف خط تقريبا خلال الفترة نفسها . وقد نمت الشبكة العامة لنقل البيانات بنظام الرزم (الوسيط) والتي تم تركيبها في نهاية خطة التنمية الرابعة بشكل مطرد ، حيث توفر الآن حوالي (٣) آلاف خدمة نشطة للبيانات . وسيتم استكمال مشروع الكابل البحري الدولي ذي التقنية العالية (SEA-ME-WE2) والقائم على أساس نظم الألياف البصرية الرقمية مع نهاية خطة التنمية الخامسة ، وسيقابل هذا المشروع المتطلبات المتزايدة لدوائر الاتصالات الدولية من قبل المملكة العربية السعودية .

٢/٢/١٢ القضايا الأساسية :

ركزت عملية التنمية خلال فترة خطتي التنمية الرابعة والخامسة على زيادة استغلال المرافق القائمة للاتصالات والخدمات البريدية الى أقصى حد ممكن . وقد تم توجيه المخصصات الاستثمارية بصورة رئيسية نحو التوسع الرئيسي والضروري لتحديث شبكة الاتصالات المحلية والدولية ، بينما حافظت الخدمات البريدية على أدائها الحالي فيما يتعلق بالانتاجية ، وحجم الخدمة ونوعيتها . على أنه خلال هذه الفترة شهد الطلب على خدمات الهاتف الأساسية ، والهاتف المحمول والهواتف العامة نموا مطردا ، بالاضافة الى ذلك تزايد الطلب على ادخال

شكل رقم :١٢-٥

خطوط الهاتف العاملة

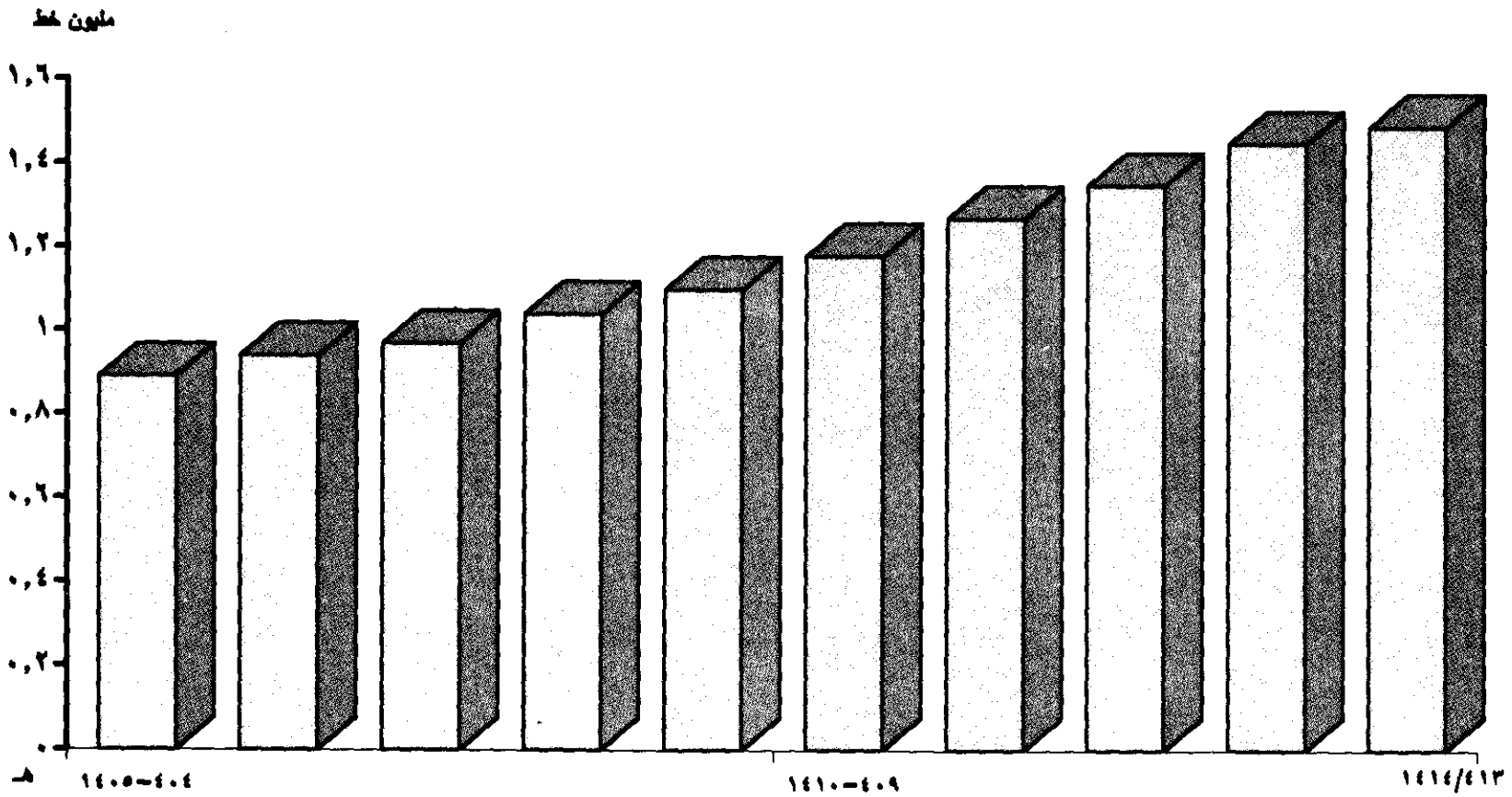

وتطبيق تقنيات الاتصالات الجديدة مثل شبكة الخدمات المتكاملة الرقمية (ISDN) ، والاتصالات المحمولة الرقمية ، والدوائر المؤجرة الرقمية ذات النطاق العريض ، والمؤتمرات عبر الفيديو ، والبريد الالكتروني . وبالتالي فان التطلعات للسنوات القادمة ستكون نحو اشباع هذا الطلب المتزايد لخدمات الاتصالات القائمة والجديدة .

وتمثل عملية التحديث والتوسعة وما يتطلبه ذلك من استثمارات ضخمة القضية الأساسية لقطاع الاتصالات في خطة التنمية السادسة ، وخاصة فيما يتعلق بالشبكة بعيدة المدى ، (ومتطلباتها للتحول الى النظام الرقمي وتركيب كابلات الألياف البصرية ، وتجهيزات الميكروويف الرقمية ، ورفع مستوى معدات الأقمار الصناعية) ، والمقاسم ، حيث الحاجة ماسة الى استبدال الأجهزة والأنظمة القائمة ، اضافة الى دراسة كيفية زيادة فاعلية مشاركة القطاع الخاص في تمويل مثل هذه الاستثمارات .

وهناك حاجة مماثلة لتوسعة خدمات البريد في المملكة وتحديثها ، وان كان الاستثمار المطلوب أقل حجما . وحتى تتمكن هذه الخدمات من الاستمرار في الاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة ، ينبغي زيادة عدد مكاتب البريد ونقاط جمعه في المناطق المختلفة ، وكذلك ادخال الميكنة المتقدمة والتوسع في خطوط نقل البريد السطحي والطواف .

٣/٢/١٢ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغت نسبة السعودة في نهاية خطة التنمية الخامسة في كل من قطاعي الاتصالات والبريد نحو (٩٣٪) من اجمالي القوى العاملة البالغة (٣ر٢٠) ألف و(١٠) آلاف موظف على التوالي . ويتوقع أن يتم استكمال سعودة جميع الوظائف في قطاع البريد بنهاية خطة التنمية السادسة ، غير أن معدلات السعودة لا زالت منخفضة في البرامج التي ينفذها القطاع الخاص . وينبغي متابعة تنفيذ الشركات الخاصة العاملة في قطاع الاتصالات للتوجهات الخاصة برفع نسبة السعودة واتخاذ اجراءات ايجابية لتحقيقها خلال خطة التنمية السادسة .

٤/٢/١٢ الكفاءة الاقتصادية :

تحقق خلال خطة التنمية الخامسة تحسنا ملحوظا في انتاجية القوى العاملة في الاتصالات اذ ارتفع عدد خطوط الهاتف لكل موظف من (٤ر٥٨) الى نحو (٨٠) خطا بزيادة (٣٧٪) . وفي الوقت نفسه ، ارتفعت الايرادات لكل موظف بنسبة (٤٥٪) تقريبا ، اذ ارتفعت من حوالي (٢٠٠) ألف الى نحو (٢٩٠) ألف ريال . أما في الخدمات البريدية فقد تجاوز متوسط عدد المواد البريدية لكل موظف (٥٣) ألف مادة خلال خطة التنمية الخامسة .

وترتبط زيادة انتاجية قطاع الاتصالات وكفاءته في الخطة السادسة بالاستثمار الضخم المقترح والذي سيوجه نحو توسعة الشبكة واستخدام التقنية الحديثة . ويمكن تحقيق مستويات انتاجية أعلى بتكاليف تشغيل وصيانة أقل ، من خلال ادخال المقاسم ذات الطاقة الاستيعابية العالية ، ووصلات التراسل الرقمية ، وخدمات الدليل الآلي وتكثيف استخدامها . وبالاضافة لذلك ، ستصبح الادارة الداخلية للشبكة أكثر فعالية من خلال الاستخدام المكثف لأجهزة الحاسب الآلي لتحليل الأعطال ، وخدمات المشتركين ، وتحسين ادارة الموارد ومراقبتها ، ورفع كفاءة الادارة المالية . ومن المتوقع أن يؤدي الاستثمار الكبير المقترح لتحديث وتوسعة شبكة الاتصالات خلال الخطة السادسة الى تحسين الانتاجية على النحو التالي :

- ★ ارتفاع الايرادات لكل موظف من (٢٩٠) ألف الى (٤٤٠) ألف ريال سعودي .
- ★ انخفاض عدد الموظفين لكل (١٠٠٠) خط من (٩ر١٢) الى (٨) موظفين .

ومن المتوقع أن تتجاوز تكاليف تشغيل الخدمة البريدية في المملكة ايراداتها في بداية الخطة السادسة ، اذ تحتاج الخدمات البريدية الى كثافة عمالية عالية . لذلك ينبغي زيادة الانتاجية ورفع فعالية ادارة الموارد البشرية ، وتحسين اجراءات العمل ، بالاضافة الى التوسع في المعالجة الآلية .

٥/٢/١٢ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

تتطلب تنمية قطاع الاتصالات استثمارا رأسماليا ضخما وخاصة في مجالات التوسعة ورفع مستوى مقاسم الهاتف ، والشبكة البعيدة المدى ، والهاتف المحمول ، والمرافق المساندة لها ، وستكون هناك فرصة كبيرة للقطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات من خلال المشروعات المشتركة ، أو تمويل الخدمات ، أو من خلال برامج المشاركة في الايرادات ، خاصة أن مستويات الأرباح في قطاع الاتصالات وصلت درجة كافية لاجتذاب اهتمام المستثمرين من القطاع الخاص . ويمكن زيادة الأرباح من خلال زيادة الانتاجية ، وخفض التكاليف الاستثمارية لكل خط ، وتحسين معدل تحصيل الايرادات ، وتقدر تكلفة المشاريع المتاحة في الخطة السادسة بأكثر من (٧ر١٦) ألف مليون ريال . ويجرى حاليا تنفيذ دراسات بخصوص خيارات اسهام القطاع الخاص في تمويل مشروعات هذا القطاع . كما تستهدف الخطة السادسة دراسة امكانية اسناد بعض نشاطات قطاع الاتصالات ذات الصبغة التجارية الى القطاع الخاص شريطة أن يعود ذلك على الاقتصاد الوطني بمنافع حقيقية . وتنحصر فرص اسهام القطاع الخاص في الخدمات البريدية في عقود تشغيل وصيانة المباني ، ونشاطات نقل البريد . ويمكن في خطة التنمية السادسة دراسة تمويل تنفيذ بعض مشروعات البريد من خلال القطاع الخاص .

٦/٢/١٢ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية التنمية في قطاع الاتصالات والبريد من خلال الأهداف والسياسات والبرامج الآتية :

١/٦/٢/١٢ الأهـــــداف :

نظرا لأهمية دور قطاعي الاتصالات والخدمات البريدية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية ، سيتم العمل على تحقيق الأهداف الآتية في خطة التنمية السادسة :

- ★ تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات والبريد في مختلف المناطق .
- ★ توفير خدمات الاتصالات ، والخدمات البريدية بنوعية جيدة وبأسعار ملائمة .
- ★ تحديث شبكة الاتصالات والتجهيزات البريدية وتوسعتها .
- ★ تعزيز القدرة المالية والانتاجية للأجهزة الحكومية في هذه القطاعات ، وتحقيق استقلالها المالي .
- ★ العمل على توفير قوى عاملة سعودية ذات مهارة وكفاءة عالية .
- ★ اتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بتمويل خدمات الاتصالات والبريد وتشغيلها .

٢/٦/٢/١٢ الســياســات :

ستوجه السياسات التالية عملية التنمية في قطاعي الاتصالات والخدمات البريدية ، خلال خطة التنمية السادسة :

الخدمات البريدية :

- ★ تطوير كفاءة الاداء وتحسين نوعية الخدمة البريدية عن طريق تخفيض زمن مناولة الرسائل .
- ★ التوسع في التغطية البريدية مع الأخذ في الحسبان حجم الحركة ، ومدى التغطية ، ومعايير النمو .

الاتصـــــالات :

- ★ توسعة وتحديث شبكة الاتصالات وخاصة الشبكة البعيدة المدى في جميع المناطق ، وادخال الخدمات الرقمية والتحول عن الخدمات القياسية .

★ تحسين نوعية خدمات الاتصالات لتلبية احتياجات المشتركين من خلال تقليص قوائم انتظار الهواتف الجديدة ، والصيانة الفعالة ، وادارة اصلاح الأعطال بشكل أفضل .

★ ادخال خدمات اتصالات جديدة مثل خدمات الشبكة الرقمية المتكاملة (ISDN) ، وخدمات الأقمار الصناعية الصغيرة (VAST) ، ونقل وقائع الاجتماعات عن طريق الفيديو ، والبريد الالكتروني وخدمات البيانات الأخرى ، عن طريق الخطوط المؤجرة أو عن طريق شبكة الهاتف العامة .

★ تركيب مقاسم جديدة متطورة للشبكات المحلية والداخلية والدولية ، تشمل أحدث تقنيات الاشارات والأنظمة .

★ العمل على اجتذاب الاستثمارات من المؤسسات المالية الخاصة ، أو من خلال تطبيق اتفاقيات اعتمادات التمويل ، ومشاركة الايرادات في عمليات البناء والتشغيل .

★ دراسة زيادة المشروعات المشتركة أو اتفاقيات المشاركة بالايرادات في نشاطات مثل شبكة الهاتف المحمول ، ونظم النداء الآلي ، والهواتف العامة وغيرها من الخدمات ، وتشجيع المنافسة في الخدمات مثل نقل وقائع الاجتماعات عن طريق الوسائل المرئية ونقل البيانات .

★ مراجعة تعرفة المكالمات الهاتفية المحلية ، والداخلية ، والدولية وتعديلها لتعكس هياكل التكلفة ولتتمشى مع الاتجاه العالمي من حيث اتساق التعرفة مع تكلفة الخدمة .

★ اعطاء الأولوية لتنمية القوى العاملة السعودية .

٣/٦/٢/١٢ البـــرامـــج :

تتمثل البرامج الرئيسية لقطاع الاتصالات والبريد خلال خطة التنمية السادسة في التالي :

توسعة الخدمات الهاتفية وتطويرها :

سيركز البرنامج على تلبية الطلب على خدمات الهاتف بالمملكة من خلال توفير وتركيب مقاسم رقمية جديدة ومعدات التوصيل ، وبناء مرافق الشبكة الخارجية ، وستغطي التوسعة المقاسم المحلية ، والدولية ، والترادفية ، كما سيشمل البرنامج نظام الهاتف المحمول ، وخدمات النداء الآلي ، ونظام راديو المشتركين والذي يهدف الى خدمة المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة .

الشبكة بعيدة المدى :

تعد عملية توسعة الشبكة بعيدة المدى ورفع مستواها عنصرا أساسيا لتنمية شبكة الاتصالات ، وستعمل التوصيلات الأولية الأرضية المستهدفة على ربط المملكة بكل من الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة ، واليمن والاردن والسودان . وسيتم التركيز على استخدام الألياف البصرية والتوسع في ادخال الأنظمة الرقمية في مرافق هذه الشبكة كالميكروويف ، والكوابل المحورية ، وتطوير محطات الأقمار الصناعية .

نقـــل المعلومات :

يهدف البرنامج الى توفير خدمات جديدة لنقل البيانات من خلال ادخال التقنيات والتسهيلات الجديدة مثل خدمات الشبكة الرقمية المتكاملة ، والبريد الالكتروني ، وشبكة البيانات الرقمية ، وتوسعة خدمة البيانات المؤجرة .

الخدمات المساندة :

تنقسم النشاطات الرئيسية لهذا البرنامج الى ثلاث فئات : معالجة البيانات ، وادارة الذبذبات ، والمباني ، وتشمل تحديث الطاقة الاستيعابية للتخزين في أجهزة الحاسب الآلي المركزية وتوسعتها ، واحلال الأجهزة ، وتطوير الأنظمة وتعديلها والتوسع في ادارة الذبذبات لمراقبة الذبذبات العالية ، وتوفير المباني الفنية ، والمرافق المساندة ، ومباني المعلومات ومكاتب المشتركين . بالاضافة الى ذلك سيوفر هذا البرنامج مقاسم الهاتف ورفع مستوى مرافق الأقمار الصناعية واحلال نظام الميكروويف القياسي والخدمات المتنقلة للنداء الآلي والتلفزيوني لمقابلة بعض المتطلبات الخاصة .

التشغيل والصيانة :

تتضمن نشاطات هذا البرنامج تحقيق الأداء المطلوب في التوسعات الجارية والمستهدفة للشبكة . وتشمل النشاطات المتعاقد عليها لتشغيل الشبكة بعيدة المدى وصيانتها (ميكروويف ، شبكة الألياف البصرية والكوابل المحورية ، والأقمار الصناعية) والتلكس وشبكة الرزم ، وتشغيل ادارة الذبذبات وصيانتها ، والخدمات الاستشارية وصيانة شبكة البرق ، والمحطات الساحلية، والمباني وخدمات الحاسب الآلي . ومن عناصر البرنامج الرئيسية الأخرى صيانة المقاسم ، وتشغيل شبكة الهاتف ، ونظام الاشتراكات في المناطق الريفية ، وتوفير قطع الغيار .

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى تنمية مهارات موظفي وزارة البرق والبريد والهاتف وتحسين مستوى أدائهم من خلال برامج التدريب التي تستهدف تحسين خبرات الموظفين وزيادة مهاراتهم بحسب متطلبات العمل . وسيتم تحقيق أهداف التدريب من خلال الكليات ، ومراكز التدريب ، وادخال أنظمة الحاسب الآلي في فصول التدريب (التدريب عن بعد) ، والتدريب على رأس العمل .

البـــريـــد :

تشمل البرامج الرئيسية لهذا القطاع اضافة الى ادارة خدمات البريد وتشغيلها وصيانتها ، توسعة التغطية البريدية من خلال توسعة خدمات البريد السطحي والطواف ، وتطوير مرافق البريد وتحسين نوعية الخدمة من خلال ادخال المعدات الآلية ، واعداد الدراسات اللازمة لتطوير الخدمة . كما سيتم التركيز على تنمية القوى العاملة من خلال توفير برامج التدريب والتأهيل في مرافق التدريب التابعة للمديرية العامة للبريد وغيرها .

الفصل الثالث عشر

التنمية الاقليمية والحضرية

١٣ — التنمية الاقليمية والحضرية :

يتناول هذا الفصل الانجازات التي تحققت خلال خطة التنمية الخامسة في مجال التنمية الاقليمية ، والخدمات البلدية والقروية ، والاسكان ، كما يتناول القضايا الأساسية التي ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، والموضوعات الخاصة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية والكفاءة الاقتصادية والفرص المتاحة للقطاع الخاص ويبين الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بهذه القطاعات خلال خطة التنمية السادسة .

١/١٣ التنمية الاقليمية :

شهدت المملكة العربية السعودية خلال عقدين ونصف من التنمية المخططة ، تغييرات كبيرة في هيكل التجمعات السكانية وشبكات النقل ومناطق التركيز الصناعي وأنماط استخدام الأراضي ومستويات المعيشة . ونظرا لكبر حجم هذه التغييرات وتنوعها فان مداها لم يكن متماثلا على مستوى المملكة نتيجة لطبيعة انتشار وتوزيع السكان وتمركز الموارد الطبيعية في مناطق معينة . ولهذا السبب ، أصبح التخطيط على المستوى الاقليمي أداة هامة لدراسة الظواهر الاقليمية واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها وكذلك استغلال الموارد المتاحة في المناطق وتوسعة الخدمات العامة في المناطق القروية .

ولقد تم خلال خطة التنمية الخامسة استبدال التقسيم المتبع للمناطق التخطيطية الخمس السابقة ، والتي كانت تستخدم مراجع مكانية للتخطيط ، بثلاث عشرة منطقة تختلف عن بعضها في العديد من العوامل الجغرافية والسكانية (الديموغرافية) والاقتصادية ، وتتمتع باداراتها ومجالسها الخاصة التي تعد من المتطلبات الأساسية لنظام التخطيط في المملكة .

والتخطيط التنموي في المملكة تخطيط شامل لكل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني ولكل المناطق الادارية ، فهو بذلك يأخذ في الحسبان احتياجات التنمية الاقليمية عن طريق الجهات الحكومية التي تؤكد في خططها التنموية على الأبعاد الاقليمية التي تعد في اطار الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية ، وكذلك عن طريق التقارير التي يتم اعدادها عن مناطق المملكة المختلفة .

وبصدور نظام المناطق تم وضع الأسس التنظيمية اللازمة لقيام تخطيط اقليمي قطاعي متناسق لتحقيق توزيع متوازن وفعال للاستثمارات والخدمات الحكومية داخل المناطق .

وللقطاع الخاص دور هام في دعم التنمية الاقليمية في المستقبل عن طريق تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية في مناطق المملكة جنبا الى جنب مع القطاع الحكومي ، وسيؤدي التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص الى بلورة الجهود المشتركة لخدمة وتطوير مناطق المملكة المختلفة .

وستركز التطورات المستقبلية للتنمية على التعليم ونقل التقنية وحماية البيئة ، وتطوير المعرفة الخاصة بفرص الاستثمار في النشاطات الصناعية والتجارية والادارية اضافة الى توفير المعلومات الاقليمية . كما تبرز خطط التنمية وتقارير المناطق مقومات المناطق الادارية للوصول الى الفرص المتاحة في كل منطقة والتي تشجع القطاع الخاص للمساهمة فيها .

وسوف يستمر المحور الأساسي للتخطيط الاقليمي في التركيز على معالجة القضايا التي تواجه كل منطقة وتحديد الاستراتيجيات التنموية لها والاستغلال الأمثل للمزايا النسبية التي تتمتع بها وتقريب الفوارق بينها وتحقيق المتطلبات المعيشية للتجمعات السكانية في هذه المناطق . ولقد اهتمت مسيرة التنمية في المملكة بتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين من الخدمات الصحية والتعليمية والوظيفية ، ولا يعد هذا التزاما بالجوانب الانسانية للتنمية فحسب ، بل أيضا ـــ وهذا هو الأهم ـــ استثمارا في الانسان السعودي بهدف تحقيق مصلحة المجتمع بأسره على المدى البعيد .

وفي ظل نظام المناطق التخطيطية السابق ، كانت هناك أدوار تنموية محددة لكل منطقة ، وسوف تصبح هذه الأدوار أكثر تفصيلا ووضوحا خلال خطة التنمية السادسة نظرا لوجود مجالس المناطق التي سوف تعمل على ابراز واستغلال الميزات النسبية التي تتمتع بها كل منطقة .

١/١/١٣ الوضـع الراهـن :

١/١/١/١٣ التغيرات التنظيمية والادارية :

لقد تم خلال خطة التنمية الخامسة تحقيق تقدم هام على الصعيد الاداري الذي سوف يتم من خلاله نقل التخطيط الاقليمي من وضعه السابق بكونه جانبا من جوانب التخطيط الوطني الى نشاط منتظم ومتكامل وذلك عن طريق :

أولاً : صدور نظام المناطق الجديد (بالمرسوم الملكي رقم أ/٩٢ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ) الذي يهدف الى رفع مستوى العمل الاداري والتنموي في مناطق المملكة . ولقد تم بموجبه تحديد اختصاصات مجلس المنطقة في دراسة كل ما من شأنه رفع مستوى الخدمات في المنطقة وبصفة خاصة تحديد احتياجاتها من البرامج والمشروعات واقتراح ادراجها في خطة التنمية للدولة وتحديد المشاريع النافعة بحسب أولويتها واقتراح اعتمادها في ميزانية الدولة السنوية بالاضافة الى دراسة المخططات التنظيمية لمدن وقرى المنطقة ومتابعة تنفيذها بعد اعتمادها ومتابعة تنفيذ ما يخص المنطقة من خطة التنمية ، والموازنة والتنسيق في ذلك .

ثانياً : تم بموجب نظام المناطق المعدل الصادر بالمرسوم الملكي رقم (أ/٢٠) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣٠هـ تسمية أعضاء مجالس المناطق وتم تحديد عدد المناطق الادارية ب (١٣) منطقة . كما تم أيضا تعزيز ادارات المناطق وذلك وفق تنظيم موحد الأمر الذي يعد في غاية الأهمية للتخطيط الاقليمي في المستقبل ، وستقوم الجهات المختصة بالتنمية في المناطق بمهمة اقتراح أهدافها وبرامجها وأولوياتها التنموية في اطار الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطط التنمية .

ثالثاً : يعطي تقسيم المناطق الثلاث عشرة الى (١٠٣) محافظات بنوعيها (أ و ب) بعدا آخر للتخطيط الاقليمي من خلال توفير الأسس المرجعية المكانية والتنظيمية لتخطيط المرافق والخدمات في اطار مناطقها المجاورة التي ينبغي تقديم بعض الخدمات الأساسية لها . كما يعطي التحديث للأوضاع الادارية والتنظيمية للمناطق بمحافظاتها ومراكزها دعما جديدا لمفهوم منهج التخطيط بحسب البرنامج الذي يتم في اطاره تحسين مستوى التنسيق في اختيار أهم المشروعات وأكثرها فاعلية على المستويين الوطني والمحلي .

٢/١/١/١٣ مفهوم الموقع المركزي :

على الرغم من أن النظام الاداري الجديد للمناطق قد تم اصداره واعتماده بصورة رسمية الا أن المدن الكبرى والصغرى في المناطق تتفاوت من حيث عددها وحجمها وأهميتها الاقتصادية والمسافات التي تفصل بينها وبين نطاق التجمعات السكانية القروية التابعة لها . وبسبب هذه الاختلافات فان النظام الجديد سيستمر في استخدام مفهوم « الموقع المركزي » أداة أساسية للتخطيط العمراني (المكاني) والتنمية . علاوة على ذلك يظل النظام الحالي لمراكز النمو والمجمعات القروية أداة فعالة لتوجيه القرارات المتعلقة بتحديد مواقع الاستثمارات من قبل الجهات المختصة بالتنمية على المستويين الحكومي والخاص ، بحيث يمكنهما الاستفادة من التجهيزات الأساسية القائمة أو المستهدفة وكذلك الروابط الاقتصادية ، في توفير السلع والخدمات لأكبر عدد ممكن من السكان ضمن هذه المراكز وحولها . وفيما يلي المستويات الثلاثة لمراكز النمو :

- ★ **المراكز الوطنية** : تتوفر فيها المهام والأنشطة الاقتصادية والادارية على المستوى الوطني اضافة الى توفر العديد من الخدمات التي تتميز بدرجة عالية من التخصص .
- ★ **المراكز الاقليمية** : يتم فيها أداء مهام ادارية وخدمات أقل تخصصا من المراكز الوطنية وتخدم عددا من المراكز المحلية .
- ★ **المراكز المحلية** : يقصد بها المؤسسات والخدمات المحلية التي يحتاج اليها السكان بصورة يومية وتخدم عددا من القرى والمجمعات القروية .

ويكتمل مفهوم الموقع المركزي باضافة المجمعات القروية التي تقوم بتقديم الخدمات البلدية من قرية مركزية الى مجموعة من القرى أو الى السكان المنتشرين حولها .

ومن واقع النهضة التي شهدتها المملكة في كافة المجالات والمتغيرات السكانية (الديموغرافية) والاقتصادية التي تحققت في هذه المراكز ومناطق التجمعات السكانية الكبرى ، اضافة الى تحسن الطرق الفرعية الذي سهل حركة الانتقال من والى هذه المراكز، فقد تم رفع مستوى بعض المراكز وتوسيع النطاق الجغرافي لبعض المناطق القروية المخدومة .

ويوضح **الشكل (١/١٣)** مراكز النمو المقترحة خلال خطة التنمية السادسة .

٣/١/١/١٣ قاعدة المعلومات والبيانات الجغرافية :

يتطلب تحسين كفاءة التخطيط الاقليمي توفر قاعدة جيدة وشاملة من المعلومات الاقليمية وفي هذا المجال تم خلال فترة خطة التنمية الخامسة تحديث معلومات تقارير المناطق وتطبيق نظامي المؤشرات الاقليمية والمعلومات الجغرافية .

وتعكس تقارير المناطق الوضع الراهن لقطاعات المرافق والخدمات المختلفة . أما نظام المؤشرات الاقليمية فيهدف الى وصف مستوى التنمية في كل منطقة بطريقة كمية ، كما يساعد في تحديد الأولويات لاختيار البرامج والمشروعات المناسبة وتقدير أثرها على التنمية الاقليمية في كل منطقة بهدف الوصول الى تنمية اقليمية متوازنة .

وباكتمال تطبيق مفهوم نظام المعلومات والبيانات الجغرافية سوف تتوفر خلال فترة خطة التنمية السادسة قاعدة من المعلومات الاحصائية والجغرافية بالاضافة الى خرائط رقمية باستخدام الحاسب الآلي تشتمل على تحليلات اقليمية في مختلف المجالات .

وتساعد المعلومات آنفة الذكر الجهات الحكومية المختصة وبصفة خاصة مجالس المناطق وادارتها في معرفة مستوى التنمية للمنطقة واختيار البرامج والمشروعات النافعة لها ومتابعة تنفيذها . كما ستسهم في عملية اعداد خطط التنمية الاقليمية للمناطق في المستقبل .

٤/١/١/١٣ الانجازات الاقليمية :

شهدت خطة التنمية الخامسة انجازات عديدة نتج عنها تحقيق تقدم ملموس في مجال انشاء الطرق في المناطق القروية . ومكن ذلك قطاعا عريضا من المواطنين من الوصول الى مختلف المرافق الخدمية والاستفادة

شكل (١٣ - ١)

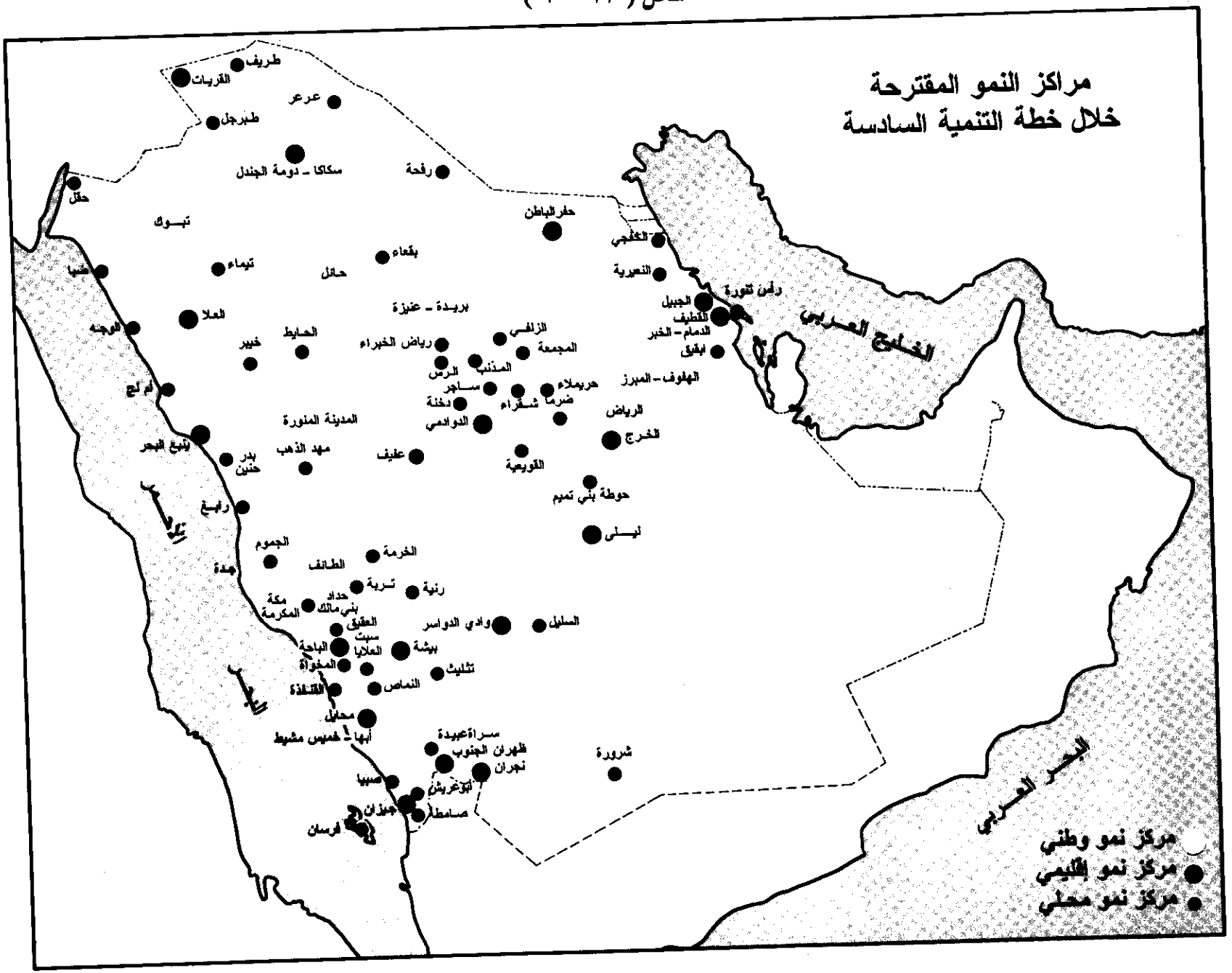
مراكز النمو المقترحة
خلال خطة التنمية السادسة
طريف
القريات
عرعر
طبرجل
سكاكا - دومة الجندل
رفحة
حائل
تبوك
حفر الباطن
الخفجي
بقعاء
تيماء
حائل
النعيرية
رأس تنورة
الجبيل
العلا
بريدة - عنيزة
القطيف
الدمام - الخبر
الوجه
الحائط
الزلفي
رياض الخبراء
المجمعة
خيبر
ابقيق
المذنب
الرس
الهفوف - المبرز
ام لج
ساجر
حريملاء
ضرما
شقراء
دخنة
الرياض
المدينة المنورة
الدوادمي
الخرج
ينبع البحر
بدر حنين
مهد الذهب
عفيف
القويعية
رابغ
حوطة بني تميم
ليلى
الجموم
الخرمة
الطائف
جدة
رنية
تربة
حداد بني مالك
مكة المكرمة
العقيق
وادي الدواسر
السليل
سبت العلايا
الباحة
بيشة
المخواة
تثليث
القنفذة
النماص
محايل
سراة عبيدة
ظهران الجنوب
شرورة
أبها - خميس مشيط
نجران
صبيا
ابو عريش
جيزان
صامطا
فرسان
الخليج العربي
البحر العربي
مركز نمو وطني
مركز نمو إقليمي
مركز نمو محلي

منها والتي لم تكن مستغلة بالكامل سابقا . ويعد ذلك مثالا طيبا يعكس فائدة التنسيق الجيد بين المشروعات على مستوى المناطق بمحافظاتها ومراكزها في التقليل من الحاجة الى مزيد من الاستثمارات في مجال المرافق بدون أن يؤثر ذلك على مستوى الخدمات المتوافرة حاليا .

ولقد أدى تركيز التنمية المكانية في المناطق القروية الى سهولة الوصول الى مختلف مواقع المرافق والخدمات . ويعد هذا التركيز هدفا مهما للوصول الى التنمية الاقليمية المتوازنة . ومن النتائج المترتبة عن تحسين مستوى الخدمات في المناطق القروية تقليل هجرة السكان للمناطق الحضرية وبالتالي معالجة بعض المشاكل الناجمة عن الضغط على المرافق والخدمات وصيانتها ، كما قلل ذلك من المشاكل البيئية في المناطق الحضرية .

ويتوفر في مناطق المملكة عدد من المرافق السياحية والترفيهية مما يشجع المواطنين والزائرين على السياحة داخل المملكة واستخدام تلك المرافق استخداما اقتصاديا الأمر الذي يساعد في تحسين الأحوال الاقتصادية في المناطق المذكورة .

ولقد تم خلال خطط التنمية بذل جهود كبيرة بهدف تعزيز التنمية الاقليمية من خلال اقامة المؤسسات العامة وتشجيع شركات القطاع الخاص لاقامة أنشطة في بعض المناطق . وتم توفير التجهيزات الأساسية مثل قطاعات المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والطرق السريعة وخطوط الأنابيب ومرافق انتاج النفط والمدن الصناعية والتي أحدثت نموا اقتصاديا متميزا في المجالات كافة . كما كان للمنشآت العسكرية دور بارز في تنمية بعض المناطق .

٢/١/١٣ القضايا الأساسية :

بعد أن يتم البت في التقسيمات الادارية للمناطق وتحديد المسئوليات الادارية والتنظيمية تأتي مهمة صياغة الاطار التفصيلي لكامل عملية التخطيط الاقليمي من قبل الجهات ذات العلاقة بالتنمية الاقليمية على هيئة مجموعة أنظمة ولوائح تنفيذية . وهنالك العديد من القضايا الرئيسية التي سيكون لها تأثير على تنفيذ هذه المهمة بنجاح ، أهمها :

١/٢/١/١٣ التنسيق الاداري :

يتطلب التخطيط التنموي على المستوى الاقليمي وجود مستوى عال من التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية ، وعلى وجه الخصوص في مجال تفويض الصلاحيات وتحديد الاختصاصات والمسئوليات لفروع الأجهزة الحكومية الخدمية الممثلة في مجالس المناطق ، اضافة الى تبادل المعلومات حيث يجب تبني مواصفات موحدة لتخزين وتحديث ونقل البيانات باستخدام الحاسب الآلي .

ولا شك أن انشاء مجالس المناطق بما تضمه من أعضاء يمثلون مختلف القطاعات الحكومية الخدمية والقطاع الأهلي قد أسهم في زيادة فعالية التنسيق بين الأطراف ذات العلاقة .

٢/٢/١/١٣ معايير التنمية الاقليمية :

كان للاختلاف الواضح في نطاق التغطية والمحتوى بين الدراسات الاقليمية التي قامت بعض الجهات باعدادها أثر في صعوبة الوصول الى تقويم دقيق للأوضاع الراهنة والمستقبلية لمستوى الخدمات والمرافق المتوافرة والمطلوبة للمناطق الادارية في المملكة . ومن أجل تحقيق ذلك يجب وضع لوائح ومحددات ومعايير تنظم جميع ما يتعلق بمنهجية الدراسات الاقليمية ليس من حيث المحتوى ونطاق التغطية فحسب ، ولكن أيضا من حيث المواصفات الفنية والتخطيطية وأساليب تخزين البيانات ومعالجتها وتقنيات الاتصال وذلك في القطاعات كافة كما ينبغي التأكيد على الجهات الاستشارية المتعاقدة مع الأجهزة الحكومية لاجراء الدراسات الاقليمية أن تلتزم بهذه اللوائح والمحددات والمعايير .

٣/٢/١/١٣ تزايد التجمعات السكانية الصغيرة وتشتتها :

شهدت الفترة من ١٤٠٣هـ الى ١٤١٥هـ ارتفاع عدد القرى والهجر من (١١ر٧٠٠) الى حوالي (٢٠ر٠٠٠) قرية وهجرة . وقد تم احداث معظم هذه التجمعات السكانية على طول الطرق البرية التي انشئت حديثا وبالقرب من المواقع الزراعية أو الصناعية أو في المناطق البعيدة التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية ، مما يؤثر على جهود الدولة الرامية الى تشجيع التنمية ودعمها في المناطق ذات القابلية لاحتواء المشروعات الانتاجية وعدم بعثرة الموارد في اقامة وتدعيم تجمعات لا تتوفر بها مقومات النمو .

٤/٢/١/١٣ التبـــــــاين :

تتميز مناطق المملكة باختلاف خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية نتيجة لطبيعة انتشار وتوزيع السكان وتمركز الموارد الطبيعية في أماكن معينة وندرتها في أماكن أخرى ، اضافة الى الارتفاع الكبير في عدد القرى والهجر في بعض المناطق والتي يتم احداثها بصورة سريعة . ولقد أدت العوامل آنفة الذكر مجتمعة الى حدوث تفاوت نسبي بين المناطق في مستوى الخدمات .

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتقديم الخدمات المختلفة بصورة متوازنة نسبيا لكافة المناطق ، الا أنه ما زال هنالك بعض التباين بين المناطق الحضرية والقروية أملته طبيعة التنمية في المدى القريب والبعيد . وستركز خطة التنمية السادسة على اعطاء دور أكبر للتخطيط الاقليمي وذلك من أجل تحقيق التنمية الاقليمية المتوازنة بين المناطق .

٣/١/١٣ الأهداف العامة والسياسات :

من خلال اتباع منهج التنسيق بين القطاعات والفعاليات المختلفة تم تحديد أهداف وسياسات التنمية الاقليمية في خطة التنمية السادسة والمذكورة في الفقرتين التاليتين :

١/٣/١/١٣ الأهـــــداف :

سيتم توجيه التنمية الاقليمية من خلال الأهداف البعيدة المدى التالية وذلك تمشيا مع الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة :

- ★ تحقيق تنمية اقليمية شاملة في المناطق الحضرية والقروية كافة من حيث توفير المرافق والخدمات الأساسية وفقا لمعايير مراكز النمو ، مع الأخذ في الاعتبار كفاءة الأداء والاستغلال الأمثل للامكانات والمزايا النسبية التي تتمتع بها المناطق .
- ★ تحفيز قيام شركات القطاع الخاص في المناطق لتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية ونقل الخبرة والمعرفة من أجل توفير الوظائف للحد من الهجرة الداخلية .
- ★ تشجيع ومساندة القطاع الخاص من أجل انشاء مشاريع استثمارية في المناطق وذلك عن طريق تهيئة المساعدات والحوافز كافة وتقديم الخدمات الاستشارية والمعلومات الضرورية .
- ★ تشجيع المواطنين السعوديين على العمل في المناطق القروية وذلك بتوفير الفرص الوظيفية الجيدة والحوافز المادية المناسبة ورفع كفاءتهم عن طريق التدريب المستمر .
- ★ تعزيز الكفاءة الاقتصادية للتجهيزات الأساسية الاقليمية من خلال التخطيط المكاني ، ومتابعة التنمية العمرانية ، وتطبيق التقنية المناسبة ، والتشغيل والصيانة الوقائية ، اضافة الى التنسيق الأفضل بين الجهات ذات العلاقة .
- ★ الأخذ في الاعتبار حماية البيئة والمحافظة عليها من الآثار السلبية أو غير المرغوبة المترتبة على الاستيطان والتصنيع واستغلال الموارد الطبيعية في المناطق المختلفة .
- ★ حماية المناطق الطبيعية والأثرية والتاريخية والعمل على اعادة المواقع البيئية المتضررة الى الحالة التي كانت عليها في الأصل في جميع المناطق .
- ★ تطوير وتنظيم اطار العمل التشغيلي والفني للتخطيط الاقليمي اللازم لاستكمال نظام المناطق الجديد بالتعاون الوثيق مع الوزارات والجهات المعنية بتقديم الخدمات .
- ★ توثيق أواصر التعاون بين الادارات الفنية داخل الجهة التنموية الواحدة وبينها وبين الجهات الأخرى ذات العلاقة وذلك من خلال تحسين واعادة تنظيم الاجراءات الادارية وتوفير أحدث أساليب الادارة وتقنية الاتصالات من أجل تيسير عملية تبادل المعلومات الحيوية .

٢/٣/١/١٣ السياسات :

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة آنفا ينبغي في هذه المرحلة صياغة سياسات وخطط بعيدة المدى لتوجيه التنمية الاقليمية في الاتجاه المرغوب . لذلك سيتم اتباع السياسات التالية خلال فترة خطة التنمية السادسة :

- ★ تنشيط التخطيط الاقليمي على مستوى المناطق وفقا لنظام المناطق الجديد ، وذلك بتحديد مهام ومسئوليات ادارات المناطق ومستشاري التخطيط ووضع الاجراءات اللازمة للتعاون ما بين المناطق والوزارات المعنية وفروعها .
- ★ زيادة الاهتمام بتحديد مضمون وشكل ومواصفات وأنماط متطلبات واحتياجات التنمية الاقليمية للمناطق ومراجعتها ومناقشتها واعتمادها ومن ثم تضمينها في الخطط الوطنية .
- ★ توحيد مواصفات بيانات التخطيط الاقليمي اضافة الى توحيد برامج وأجهزة الحاسب الآلي المستخدمة لتخزين هذه البيانات ومعالجتها وتيسير تبادلها بين الجهات ذات العلاقة .
- ★ انشاء مراكز للمعلومات الاقليمية لتجميع المعلومات الاقليمية وتحديثها وتقديمها الى جهات التنمية المشاركة في جهود التنمية الاقليمية .
- ★ تطوير وتحديث نظامي مراكز النمو والمجمعات القروية على ضوء نظام المناطق بحيث تعمل هذه الأنظمة مؤشرات للاستثمارات الاقليمية للقطاعين العام والخاص .
- ★ حث الكليات المتخصصة في الجامعات ومعهد الادارة العامة على وضع برامج تعليمية وتدريبية لتهيئة وتعزيز قدرات المواطنين السعوديين في مجال التخطيط الاقليمي على ضوء الأنظمة المستجدة واستنادا الى آخر ما توصلت اليه مناهج التنمية الاقليمية .
- ★ قيام الجهات الحكومية الخدمية التي لها فروع تختلف من حيث الكم ونطاق الاشراف في المناطق المختلفة بتوحيد تقسيماتها الادارية في جهة واحدة تكون مسئولة عن تغطية نشاطات الجهة في اطار المنطقة الواحدة وذلك عملا بمقتضى نظام المناطق الجديد .

٢/١٣ الشئون البلدية والقروية :

١/٢/١٣ الوضع الراهن :

يسهم قطاع الشئون البلدية والقروية بدور أساسي وهام في تحقيق أهداف التنمية في المملكة الرامية الى تحسين مستوى المعيشة للسكان وتلبية احتياجاتهم الأساسية .

وتتمثل الاسهامات العديدة لهذا القطاع في مجالات التنمية المحلية والوطنية في دوره الرئيسي في مجال التخطيط العمراني (المكاني) الكلي للمدن والقرى (الخطط العامة ، الرفع المساحي ... الخ) ، وفي انشاء وتشغيل وصيانة شبكات الخدمات البلدية (المياه ، الصرف الصحي ، تصريف مياه السيول ، الشوارع) ، وأيضا في انشاء وتشغيل المرافق البلدية (المسالخ ، الأسواق ، الحدائق ... الخ) ، بالاضافة الى مسئولية المحافظة على صحة البيئة من خلال تنظيف الشوارع وجمع النفايات والتخلص منها .

ومن خلال التخطيط المكاني والتوزيع المدروس للتجهيزات والمرافق الأساسية يتم توجيه الجهد التنموي — للقطاعين الحكومي والخاص — توجيها مكانيا ينسجم وتوجهات وأهداف التخطيط الاقليمي على المستوى الوطني .

لقد تميز العقدان والنصف المنصرمة من التخطيط للتنمية في المملكة بالتركيز على توفير التجهيزات والخدمات البلدية للمراكز الحضرية ، الا أنه وبعد الانجازات الهامة التي تحققت في هذا المجال فان الاهتمام أخذ يتجه نحو توفير مستويات ملائمة من الخدمات البلدية للمدن الصغيرة والمجمعات القروية في مناطق المملكة المختلفة بغية توفير هذه الخدمات لأكبر عدد من المواطنين والحد من هجرة السكان وانتقالهم الى المدن الرئيسية .

ونتيجة لعزم الدولة على توفير الخدمات البلدية لجميع مناطق المملكة وفقا للمتطلبات الفعلية لنمو السكان فقد تم في كثير من المدن والقرى تحديث أجزاء من التجهيزات الأساسية البلدية أو استبدالها نظرا لانتهاء عمرها الافتراضي ، أو لقصور أدائها الوظيفي . كما تم تنفيذ توسعات اضافية في المرافق وشبكات المياه والصرف الصحي ، وتصريف مياه الأمطار وزفلتة ورصف وانارة شوارع المدن لمواكبة أعداد السكان المتزايدة . ولقد تحسن المظهر العام للمدن ، كما تحسنت نوعية الحياة الحضرية من خلال توفير خدمات صحة البيئة مثل تنظيف الشوارع ، وجمع النفايات وازالة الانقاض والمخلفات .

ان معدلات النمو المدروس للتنمية الاقتصادية التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية أثر بشكل ايجابي على التنمية الحضرية ، فقد تم التخطيط والتنسيق والاشراف للمشروعات العامة بمزيد من الرعاية والدقة ، كما تم العمل على تكثيف استغلال الأراضي في المناطق الحضرية واشغال نسبة عالية من المباني التجارية والسكنية . وقد نجم عن ازدياد التمركز السكاني في المراكز الحضرية ارتفاع في معدل استخدام التجهيزات الأساسية البلدية الأمر الذى أدى الى انخفاض متوسط تكلفة ايصال الخدمات لعدد أكبر من المساكن .

وبغرض رفع كفاءة استخدام الموارد وتركيز الخدمات وتقديمها بشكل أفضل فقد بقي عدد الأمانات والبلديات كما هو (٥) أمانات و(٩٦) بلدية على الرغم من دمج بعضها وتعزيز طاقة البعض الآخر وتم انشاء مصلحة للمياه والصرف الصحي بتبوك لتصبح (٧) مصالح للمياه والصرف الصحي ، كما زاد عدد المجمعات

القروية من (٤٣) مجمعا ليصبح (٦٢) مجمعا قرويا تضم ما يقارب (٢٣٠٠) قرية (**الشكل ٢/١٣**) ، وتتيح مراكز المجمعات لسكان المناطق القروية الوصول بسهولة ويسر الى الخدمات التعليمية والتدريبية ، والرعاية الصحية ، والاتصالات ، والأسواق والمرافق والخدمات الأساسية الأخرى .

وقد تم تجسيد التغيرات التي طرأت على حجم وأهمية التجمعات السكانية في التصنيف البلدي الجديد والذي يقوم على اعادة تصنيف البلديات الى أربع فئات من (أ) الى (د) واعادة تصنيف المجمعات القروية الى ثلاث فئات من (ب) الى (د) على النحو التالي :

الجهة	اجمالي العدد	الفئات (أ)	(ب)	(ج)	(د)
الامانات	٥	—	—	—	—
مصالح المياه والصرف الصحي	٧	—	—	—	—
البلديات	٩٦	٧	١٤	٤٦	٢٩
المجمعات القروية	٦٢	—	٩	٢٥	٢٨
الاجمالي	**١٧٠**	**٧**	**٢٣**	**٧١**	**٥٧**

ولا زالت الجهود مستمرة لاعداد خرائط رقمية لمدن المملكة كافة وتطوير نظم تسجيل الأراضي المحلية .

وخلال خطة التنمية الخامسة ، وفي شعبان ١٤١٢هـ صدر نظام المناطق والذي سوف يتيح لبلديات المناطق أن تكون أكثر اتصالا وتفاعلا مع السلطات الادارية في مناطقها . كما أن امارات المناطق بامكاناتها الادارية تملك القدرة على تنسيق مختلف المشاريع في المناطق التي تتبعها . وعند تطبيق هذا النموذج الجديد من التخطيط المنظم ودعمه بنظام للمعلومات مع بيانات يتم تحديثها باستمرار تستطيع البلديات اكتساب المزيد من الاستقلالية الادارية والتخطيطية .

وعلى الرغم من انخفاض النفقات البلدية خلال الخطة الخامسة ، فقد تم اعتماد (١٣٦٣) مشروعا حتى السنة المالية ١٤١٣/١٤١٤هـ منها (٩٠٣) مشاريع تم استكمالها . وقد استحوذت مشاريع المياه والصرف الصحي والشوارع البلدية على الجزء الأكبر من النفقات البلدية .

شكل (١٣ - ٢)

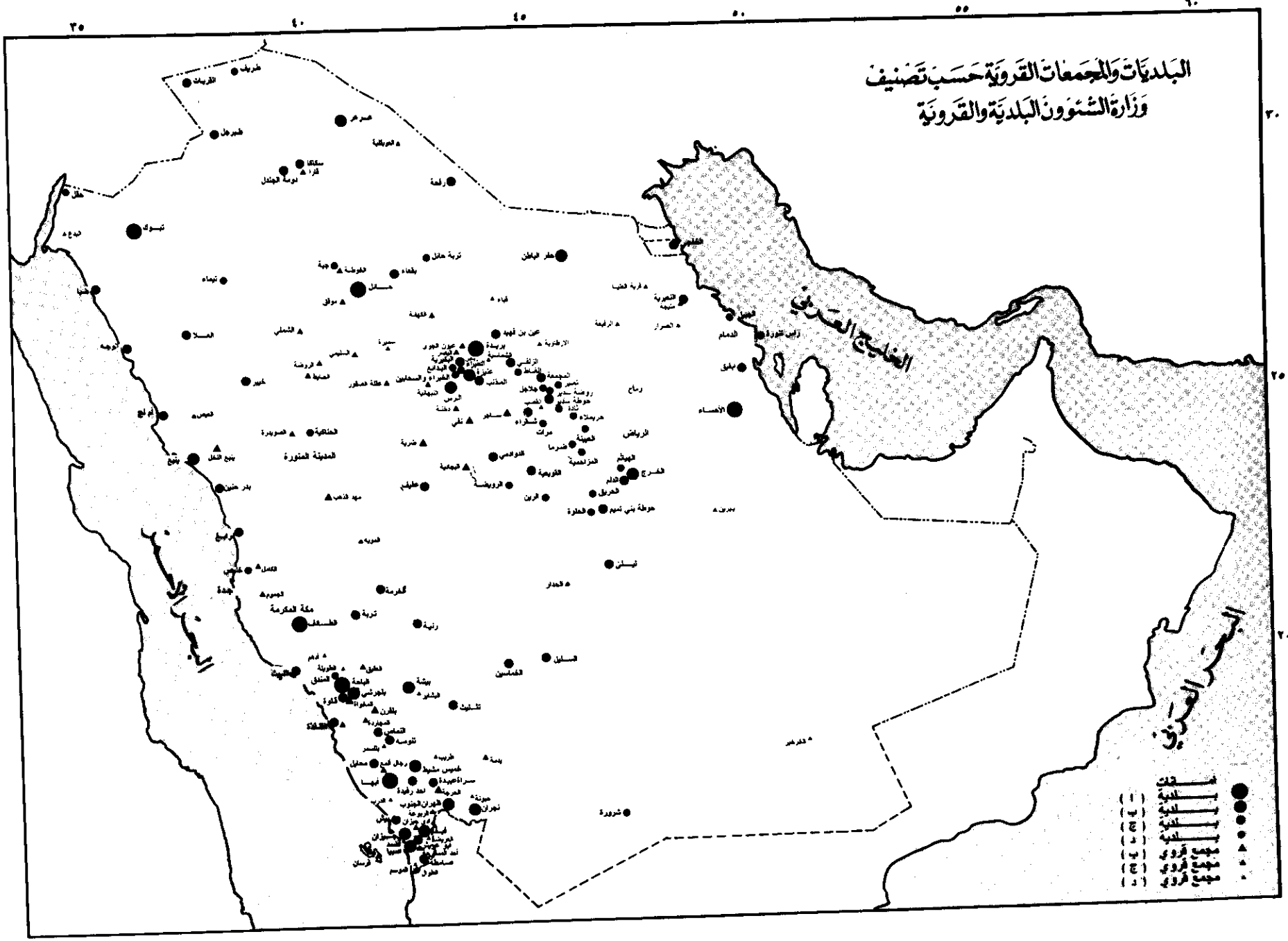
البلديات والمجمعات القروية حسب تصنيف
وزارة الشئون البلدية والقروية
الخليج العربي
البحر الأحمر
البحر العربي
٣٥
٤٠
٤٥
٥٠
٥٥
٦٠
٣٠
٢٥
٢٠
الرياض
مكة المكرمة
جدة
الدمام
الأحساء
حائل
تبوك
أبها
جازان
نجران
الباحة
سكاكا
عرعر
القريات
الجوف
القصيم
المدينة المنورة
ينبع
رابغ
الليث
القنفذة
بيشة
محايل
رجال ألمع
أحد رفيدة
سراة عبيدة
تثليث
بارق
الشرورة
حفر الباطن
الخفجي
الجبيل
رأس تنورة
بقيق
الهفوف
المبرز
الظهران
الخبر
القطيف
ينبع النخل
بدر حنين
الوجه
املج
الليث
الطائف
الباحة
بلجرشي
المخواة
المندق
بالحمر
الشعبة
الشقيق
الشعبة
الشعبة
الشعبة
مجمع قروي (أ)
مجمع قروي (ب)
مجمع قروي (ج)
مجمع قروي (د)

٢/٢/١٣ القضايا الأساسية :

استطاعت المملكة خلال فترة زمنية لا تتجاوز ربع قرن أن تتحول من الطابع القروي الى بلد يتسم بالطابع الحضري في معظم أجزائها حيث يعيش أكثر من (٦٠٪) من السكان في المدن ، ومع سرعة هذا التحول فان مستوى الخدمات القائمة ونوعيتها في المدن الرئيسية يماثل نظيره في كثير من الدول المتقدمة . الا أن سرعة النمو الحضري أفرزت عددا من القضايا التي تحتاج الى مزيد من الاهتمام خلال الخطة السادسة ومن أهمها مايلي :

البيانات الاحصائية :

على الرغم من التقدم الذي احرزه قطاع البلديات في جمع ومعالجة البيانات خلال خطة التنمية الخامسة الا أنه لا تتوافر معلومات متكاملة عن الطاقة الاستيعابية للمرافق والخدمات البلدية ومعدلات استغلالها ، وحال منشآتها ومبانيها القائمة ، وكفاءتها الاقتصادية والتشغيلية . كما لا تتوافر معلومات حديثة عن السكان من حيث اعداد المستفيدين أو المستهلكين وكذلك المساحة المغطاة بالخدمة مما أفضى الى صعوبة تحديد الاحتياجات بصورة دقيقة .

ولمعالجة هذا الوضع ينبغي ايجاد نظام معلومات آلي على مستوى المملكة يربط بين وزارة الشئون البلدية والقروية وكافة الجهات التابعة لها ، والعمل على توحيد المقاييس والمواصفات والنماذج التي يتم على أساسها جمع وادخال وتبويب البيانات حتى لا تختلف تلك المعايير ويختلف معها القياس والتقويم .

التنسيق وتداخل المسئوليات :

يتطلب تحقيق ترشيد التنمية العمرانية وتصحيح مسارها وجود التنسيق المتكامل الذي يتسم بالمرونة والفعالية والكفاءة العالية وذلك في كافة مراحل التنمية المختلفة بدءا بمرحلة التخطيط وانتهاءا بمرحلة التنفيذ والمتابعة . فتكامل التنسيق بين وزارة الشئون البلدية والقروية والجهات الحكومية الأخرى سيؤدي الى الحد من ازدواجية جهود التنمية في بعض الأماكن ، والى كفاية الخدمات في الأماكن المحتاجة اليها وحسن استغلالها . كما أن وجود تنسيق متكامل بين وزارة الشئون البلدية والقروية ووزارة الزراعة والمياه ومصالح المياه والصرف سيؤدي الى تحقيق كفاءة أكبر في تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للمواطنين بالمستويات المستهدفة . كما أن تكامل التنسيق بين وزارة الشئون البلدية والقروية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة ومصالح المياه والصرف الصحي سوف يؤدي الى الاستفادة الكاملة من المشاريع التي يتم تنفيذها من قبل هذه الجهات ، وقيام مشاريع تتناسب فيها

طاقة شبكات المياه مع طاقة المياه المحلاة . بالاضافة الى أن التنسيق مع وزارة المواصلات يعد مطلبا ضروريا عند انشاء الطرق الرئيسية والفرعية في اطار مبدأ الترشيد والتنسيق مع الجهات التي تقدم خدمات متشابهة .

صحـــة البيئـــة :

ترتبط نظافة البيئة وصحتها ارتباطا وثيقا بتحقيق الرفاهية الاجتماعية ، والحفاظ على الثروة الوطنية وتهيئة الظروف الصحية والسليمة للسكان بعيدا عن الأوبئة والأمراض والتلوث .

ولقد شهدت مدن المملكة زيادة سريعة وملحوظة في اتساع النطاق العمراني ، مع تضاعف في أعداد السكان وزيادة في تمركزهم في تلك المدن ، وخاصة المدن الرئيسية منها ، وقد حدث ذلك خلال فترة قصيرة نسبيا وبمعدلات عالية لم تستطع الاستثمارات الضخمة التي وجهت لتنمية تلك المدن أن تواكبها ، وهو ما نتج عنه بعض الآثار السلبية على البيئة .

ان توفر خدمات متكاملة للصرف الصحي في التجمعات الحضرية ستحد من ارتفاع منسوب المياه السطحية والآثار البيئية المصاحبة لها .

كما أن الرفع من طاقة محطات معالجة مياه الصرف الصحي وزيادة أعدادها ستمكن من رفع درجة نقاء المياه المعالجة وبالتالي ستزيد من صلاحية اعادة استخدامها .

ومن المعروف أن كمية النفايات تزداد مع نمو المدن والسكان ، وتشير الاحصائيات الى أن معدل انتاج الفرد في المملكة من النفايات يعادل ضعف المعدل العالمي ، وهو ما يشكل عبئا أكبر على عملية تجميعها ومعالجتها أو التخلص منها . ومن أجل ذلك تدعو الحاجة الى رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين للحد من الاسراف في انتاج النفايات . ومن الضروري الاستفادة من التجارب العالمية في مجال التعامل مع النفايات واسناد هذه المهمة الى الشركات الأهلية المتخصصة ، وقد خطت الوزارة في هذا المجال خطوات شملت المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام .

الاستفادة من المياه المعالجة :

بلغ معدل كميات مياه الصرف الصحي المعالجة (١ر١) مليون متر مكعب يوميا تتم الاستفادة من حوالي (٢٠٠) ألف متر مكعب منها يوميا للأغراض الزراعية والصناعية والبلدية ، ويمثل هذا الحجم ما نسبته تقريبا (١٨٪) من اجمالي كميات المياه المعالجة .

وبالتالي فان نسبة قليلة من مياه الصرف الصحي تتم الاستفادة منها ، وهي بلا شك نسبة لا ترق الى مستوى الطموحات ، خصوصا وأن تلك المياه تمثل مصدرا متجددا يمكن أن يسهم في تخفيض الأعباء على مصادر المياه الأخرى .

ولتحقيق الاستفادة القصوى من المياه المعالجة وتوسيع نطاق استخداماتها لا بد من انشاء شبكات خاصة لتوزيعها وتدعيم ذلك باجراءات تلزم استخدامها في مجالات الري والصناعة والزراعة والخدمات . ويتطلب الأمر كذلك تشجيع القطاع الخاص للاسهام في هذا النوع من النشاط باقامة محطات التنقية واستثمار المياه المعالجة الخارجة منها .

التحكم بالتنمية العمرانية :

من الملاحظ أن هناك تباينا كبيرا بين التوسع العمراني وعدد السكان خاصة في المدن الكبرى نتج عنه عدم استغلال التجهيزات الأساسية بصورة كاملة ، وانتشار ظاهرة الأراضي البيضاء داخل المدن الرئيسية وأيضا انتشار الأحياء السكنية على مسافات متباعدة وعدم ربط ذلك الانتشار بشبكات المرافق والخدمات التي لاتزال تتوسع حتى الآن لتغطي المناطق الحضارية المتناثرة ، ولقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم (١٧٥) وتاريخ ١٤٠٩/٩/١٨هـ القاضي بالموافقة على قواعد تحديد النطاق العمراني وتطبيق تلك القواعد المدعومة بمخططات ودراسات وبحوث لتحقيق التوسع في النطاق العمراني وفقا للنمو الحضري الفعلي، والأمر يتطلب اصدار قرارات تنظيمية حازمة وتنفيذها تفاديا للنمو غير المنتظم وتحديدا لاتجاهات النمو العمراني للمدن . ومما لا شك فيه أن تطبيق تلك القرارات والاجراءات سوف يؤدي في النهاية الى تحقيق الأهداف الرامية الى تعزيز تماسك الكتل العمرانية في المدن الكبيرة والصغيرة .

الموارد البلدية :

تؤدي الموارد البلدية دورا مهما في كونها مصدرا من مصادر تمويل الخدمات البلدية مما يتطلب تنميتها من خلال ادارة المرافق والخدمات البلدية بكفاءة وعلى أسس تجارية . وهو مايمكن أن يعد خطوة مهمة نحو فتح المجال لمشاركة القطاع الخاص وتشجيعه على التوسع في تقديم بعض الخدمات البلدية ، واعادة النظر في الرسوم الحالية لبعض الخدمات بما يرشد استخدامها واستهلاكها ، ويسهم في تغطية نفقات تشغيل وصيانة هذه المرافق . كما يجب العمل على زيادة فعالية التحصيل ، والتوسع في تأجير الأراضي المملوكة للبلديات ، وقد خطت الوزارة خطوات واسعة في هذا المجال لاقامة مشروعات

استثمارية ، وبذلت المزيد من الجهد نحو تحسين كفاءة هذه الخدمات من خلال الاهتمام بعملية الصيانة الوقائية ، وتوحيد المعدات والمواصفات ، والاستخدام الأمثل للمرافق والخدمات البلدية .

الخدمات القـرويـة :

تعد المجمعات القروية نمطا جيدا لتقديم الخدمات الأساسية لأكبر عدد من سكان القرى ، كما تعد هذه المجمعات مراكز لجذب الأنشطة الاقتصادية القائمة على الزراعة . وهي أدوات فعالة تهدف الى تقليل التباين بين المناطق الحضرية والقروية الأمر الذي يساعد على الحد من هجرة السكان الى المدن ، لذا يتوجب زيادة امكانات المجمعات القائمة والرفع من كفاءتها من خلال توفير المعدات والآلات اللازمة وربط مركز المجمع بالقرى التابعة له بالطرق القروية الرابطة ، وعدم التأخر في استحداث المجمعات القروية الجديدة حسب الجدول الزمني المحدد لذلك . كل ذلك من أجل أن تحقق المجمعات القروية أهدافها المتوخاة منها .

ولقد قامت وزارة الشئون البلدية والقروية خلال الخطة الخمسية الخامسة بتصنيف المجمعات القروية الى (٣) فئات (ب ، ج ، د) بحسب أهميتها ، ويعد هذا التصنيف خطوة هامة نحو دعم المجمعات وزيادة فعاليتها .

٣/٢/١٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغ مجموع القوى العاملة في وزارة الشئون البلدية والقروية والأجهزة التابعة لها بنهاية خطة التنمية الخامسة (٥٢٧٣٥) موظفا وعاملا ، تصل نسبة السعوديين منهم الى (٤ر٦٠٪) .

وباستعراض هيكل العمالة يتضح أن عدد وظائف الاداريين قد بلغ (٢٠٢٤) وظيفة يشغل السعوديون منها نسبة (٩٥٪) ، ووظائف الكتبة (٤٩٦٤) وظيفة تبلغ نسبة السعوديين فيها (٧٠٪) ، ووظائف المهنيين (٢٥٩٣) وظيفة يشغل السعوديون منها (٦٠٪) ، ووظائف الفنيين المساعدين (٥٦١٦) وظيفة تبلغ نسبة السعوديين فيها (٦ر٥٧٪) ، ووظائف العمال المهرة (١١٩٥٧) وظيفة يشغل السعوديون منها (٦ر٥٢٪) ، ووظائف العمالة اليدوية (٣٢٣٠٨) وظائف تبلغ نسبة السعوديين فيها (٥ر٤٧٪) .

ويلاحظ أنه بينما تم تحقيق نسبة عالية في سعودة وظائف الاداريين الا أن السعودة لم تكن بالمستوى نفسه في وظائف المهنيين والفنيين المساعدين والعمالة الماهرة واليدوية التي تشكل غالبية القوى العاملة في القطاع نظرا لاحتياجه الى الخبرات الفنية اللازمة للنشاطات والخدمات البلدية المتعددة في كافة المدن والقرى والهجر .

ويتوقع أن تستمر تلك الظروف خلال سنوات الخطة السادسة نظرا لطبيعة العمل في هذا القطاع وتنوع وتعدد نشاطاته وخدماته والخبرات التي يحتاجها مع استمرار تزايد اعبائه . وسيقوم قطاع الشئون البلدية والقروية بتلبية احتياجاته من العمالة من خلال شغل الوظائف الشاغرة بالسعوديين .. ليصل مجموع العمالة في القطاع بنهاية الخطة السادسة الى (٥٩٤٦٢) موظفا وعاملا وأن ترتفع نسبة السعودة الى (٧٠٪) ، وسيتم العمل على سعودة الوظائف الادارية ووظائف الكتبة بالكامل ، كما سترتفع نسبة السعوديين في وظائف المهنيين الى (٨٤٪) ، وفي وظائف الفنيين المساعدين الى (٧٦٪) ، وفي وظائف العمال المهرة الى (٦٢٪) ، وفي وظائف العمالة اليدوية الى (٥٦٪) .

٤/٢/١٣ الكفاءة الاقتصادية :

ان صعوبة تحديد كميات المدخلات والمخرجات بقطاع الشئون البلدية والقروية تجعل من العسير قياس انتاجية هذا القطاع . ومع ذلك فانه يمكن رفع الكفاءة الادارية في الأجهزة التابعة للقطاع من خلال قيام وزارة الشئون البلدية والقروية (بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والاسكان) بوضع وتنفيذ مواصفات وجداول الصيانة القياسية (المعيارية) ، واعداد المعايير الفنية ، ومواصفات الأداء ، وتحديد اجراءات المراقبة والتحكم في المدخلات والمخرجات . وبذلك يمكن رفع كفاءة استخدام الموارد بصورة عامة .

ويمكن تحسين الكفاءة الاقتصادية في قطاع الشئون البلدية والقروية عن طريق :

- ترشيد النفقات المتكررة وزيادة نفقات التشغيل والصيانة والمشروعات الجديدة .
- رفع كفاءة التنفيذ للمشروعات الجديدة من خلال التحكم في التكاليف الفعلية مقارنة بالمخططة والالتزام بالجداول الزمنية .
- تخفيض التكلفة التشغيلية وتحصيل رسوم للخدمات البلدية .
- تنظيم وتقنين برامج التدريب والتأهيل للقوى العاملة .
- تشكيل فرق فحص وتفتيش مستقلة لمراقبة المشروعات الانشائية وكذلك نشاطات التشغيل والصيانة .
- توسيع مسئوليات وصلاحيات البلديات المحلية والاقليمية .

٥/٢/١٣ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

تولى القطاع الخاص طوال السنوات الماضية تنفيذ المشروعات التابعة لقطاع الشئون البلدية والقروية والممولة من ميزانية الدولة . كما تولى هذا القطاع أيضا صيانة جانب من المرافق والخدمات البلدية وتشغيلها

فضلا عن ما تقوم به الجهات التابعة للقطاع من أعمال التشغيل والصيانة من خلال قدراتها الذاتية . ومن الخدمات التي يشارك فيها القطاع الخاص بفعالية خدمة تنظيف المدن والشوارع وجمع النفايات والتخلص منها . وتم خلال السنوات القليلة الماضية تأجير بعض المرافق للقطاع الخاص كبعض المتنزهات العامة وملاعب الأطفال ومواقف السيارات والمسالخ ليقوم بتشغيلها وتحصيل الرسوم مقابل الخدمات التي يقدمها .

وقد قام القطاع الخاص بانشاء العديد من الأسواق والمجمعات التجارية وملاعب الأطفال وصالات الاحتفالات والاستثمار فيها ، ويتضمن قطاع الشئون البلدية والقروية العديد من الفرص والمجالات المتنوعة لمشاركة القطاع الخاص حيث سيستمر خلال خطة التنمية السادسة في تنفيذ برامج ومشروعات المرافق والخدمات البلدية من زفلتة الشوارع البلدية ورصفها وانارتها وتشجيرها ، وتسوير المقابر ، وتطوير الخدمات في المجمعات القروية، وانشاء شبكات المياه والصرف الصحي وتوصيلاتها ، ومحطات تنقية المياه ومعالجتها ، وشبكات تصريف مياه الأمطار ومشاريع الحماية من السيول ، وانشاء المباني البلدية .

كما أن المجال متاح أيضا للقطاع الخاص للاستثمار في برامج ومشروعات بعض المنشآت والمرافق التي يقوم بها هذا القطاع كانشاء الأسواق والمجمعات التجارية والمسالخ ومواقف السيارات والمتنزهات العامة ونقل المياه والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة .

٦/٢/١٣ استراتيجية التنمية :

سوف يتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الشئون البلدية والقروية من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٢/١٣ الأهـــــداف :

تتضمن الأهداف الرئيسية لقطاع الشئون البلدية والقروية خلال الخطة السادسة ما يلي :

- ترشيد استخدام التجهيزات البلدية والعمل على أن تكون الجدوى الاقتصادية هي المنهج الأساسي في أدائها .
- تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية وتمكينه من تنفيذ بعض المشروعات البلدية التي يمكن أن يقوم بها بكفاءة .
- تنمية أعمال الوزارة وتسهيل الحصول على خدماتها ، وزيادة معدلات السعودة في كل المستويات الوظيفية ورفع كفاءة القوى العاملة السعودية من خلال التدريب المنتظم.

- استكمال خدمات مياه الشرب وتطوير خدمات الصرف الصحي بالمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مع الاستفادة القصوى من المياه المعالجة .
- الاستمرار في توفير متطلبات تحسين الظروف المعيشية والصحية والبيئية للسكان على كل موقع من أرض المملكة والمساهمة في اكمال التجهيزات اللازمة لقيام الوزارات الأخرى بدورها التنموي .

٢/٦/٢/١٣ السياسات :

تتمثل السياسات الرئيسية المساندة لتحقيق أهداف التنمية لقطاع الشئون البلدية والقروية في الخطة السادسة في الآتي :

- زيادة كفاءة نظم المعلومات المتاحة وتحديثها .
- التخطيط للتنمية العمرانية على المستوى المحلي والاقليمي بالتنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة .
- دراسة اعادة تنظيم هيكل الوزارة والجهات التابعة لها بما يتفق ونظام المناطق الجديد .
- التركيز على استخدام التقنية الحديثة والمناسبة لمعالجة مياه الصرف الصحي والاستفادة الكاملة من المياه المعالجة .
- تنمية موارد الأجهزة البلدية بما يكفل لها ايرادا منتظما ومستمرا يساعد على تطوير خدماتها والمحافظة على تجهيزاتها الأساسية .
- تحديد الأنشطة الأكثر ملاءمة لبرنامج التخصيص مع وضع اللوائح التنظيمية لتنفيذ البرنامج .
- تحديد الأساليب الصحية للتخلص من النفايات واستغلالها اقتصاديا مع الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال .
- استحداث مجمعات قروية جديدة وتطوير المجمعات القائمة لتكون الخدمات البلدية وغيرها من الخدمات في متناول سكان المناطق القروية وبتكلفة معقولة وذلك للحد من التباين بين المناطق الحضرية والقروية .

٣/٦/٢/١٣ البـــرامـــج :

سيتم تنفيذ أهداف وسياسات الشئون البلدية والقروية في خطة التنمية السادسة من خلال البرامج التالية :

الادارة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى ادارة الأجهزة التنفيذية التابعة لقطاع الشئون البلدية والقروية وتشغيلها ٠

الصيانة والتشغيل :

يهدف هذا البرنامج الى المحافظة على كفاءة التجهيزات الأساسية والخدمات البلدية بصورة تمكنها من أداء وظائفها على النحو المطلوب ، بالاضافة الى الاحتفاظ بهذه التجهيزات والشبكات بحالة جيدة خلال الفترة المقررة لتشغيلها ٠

تنمية القوى العاملة :

يهدف هذا البرنامج الى تنمية القوى العاملة من خلال توفير الفرص التدريبية لموظفي وزارة الشئون البلدية والقروية والأجهزة التنفيذية التابعة لها على نحو منتظم ومنسق لتنمية الكفاءات العاملة الادارية ، والفنية ، وخاصة للبلديات الصغيرة والمجمعات القروية ٠

الدراسات والأبحاث :

يعنى هذا البرنامج بالتخطيط العمراني (المكاني) للمجتمعات ، والاستغلال الأمثل والفعال للتجهيزات الأساسية والخدمات العامة ٠ ويشمل البرنامج أيضا نشاطات تخطيطية أخرى مثل دراسات الرفع المساحي ، والتخطيط الحضري ، والتخطيط الفني للشبكات البلدية ، والتركيبات ، وكافة أنواع التخطيط ، والدراسات التي تحتاج الى تحديث أو تعديل دوري لتتوافق مع الظروف المتغيرة ٠

الميـــــاه :

سيتم اقامة المزيد من خزانات وأبراج وشبكات المياه ، خاصة للمناطق السكنية والتجارية الجديدة ومراكز المجمعات القروية ٠ وسيتم تجديد التمديدات القائمة أو احلالها من أجل تحسين كمية ونوعية المياه في كافة الأوقات اضافة الى التقليل من الفاقد منها ٠

الصـــرف الصحي :

سيتم توسعة شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية ذات الكثافة العمرانية العالية ، خاصة في الأماكن التي تعاني من طفح مياه الصرف الصحي . وسيتم أيضا اقامة محطات جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي ورفع مستوى المحطات القائمة من أجل تحقيق المعالجة الثلاثية .. كما سوف يتم استخدام مياه الصرف الصحي بعد معالجتها بشكل أوسع للري وللأغراض الصناعية ، وسيتم العمل على ايجاد الحلول الجذرية لمشكلة ارتفاع منسوب المياه الأرضية في بعض المدن .

تصريف مياه الأمطار والحماية من السيول :

يتضمن هذا البرنامج تجميع مياه الأمطار والسيول وتصريفها في المدن بالاضافة الى حماية المدن والقرى ذات المناخ والطوبوغرافية المتميزة من السيول التي تحتاج الى نظام خاص لحماية الأنفس والممتلكات .

الشـــوارع البـلـدية :

يهدف هذا البرنامج الى توسعة الشوارع وتزويدها بالانارة والأرصفة وتشجير جوانبها وتسهيل انسياب حركة المرور في تقاطعاتها الرئيسية عن طريق الأنفاق والجسور ، وتهذيب الشوارع وغير ذلك من التحسينات الأخرى ، حيث أن تنظيم المرور والاشارات الضوئية والمواقف الجانبية بالشوارع يحقق مزيدا من كفاءة الشوارع القائمة في المناطق الحضرية .

المرافق والخدمات البلدية :

ويتضمن هذا البرنامج تطوير المرافق والخدمات البلدية التالية :

- **الحدائق والمتنزهات وملاعب الأطفال :**

يهدف هذا البرنامج الى زيادة عدد ملاعب الأطفال والمتنزهات والمناطق الترفيهية لا سيما في المدن ذات الكثافة السكانية العالية . وسوف يعتمد بشكل كبير على اسهام القطاع الخاص في انشاء وتشغيل وصيانة تلك المرافق الترفيهية ، وسيقل التركيز في هذا البرنامج على بعض المناطق القروية لتوفر المتنزهات الطبيعية فيها .

— **الأســـــواق :**

من المتوقع أن يقوم القطاع الخاص باقامة المزيد من الأسواق في المدن الكبيرة والمتوسطة ، وسيتم التركيز على انشاء الأسواق المركزية (خضار ـــ فواكه ـــ لحوم) في المدن الصغيرة والمجمعات القروية .

وهذا البرنامج سيسهم في حفز التنمية الاقتصادية القائمة على النشاط الزراعي في مناطق المملكة المختلفة .

— **مباني البلديات :**

سيتم التركيز على انشاء وحدات بلدية صغيرة في المناطق التي لا تتوفر بها مباني بلدية مملوكة لتستخدم مكاتب وورشا ومعامل ومستودعات . أما المدن الكبرى التي تتوفر لديها العديد من المرافق المملوكة للبلدية والمؤجرة فسيكون التركيز عليها بدرجة أقل .

— **تحسين البيئة :**

يهدف هذا البرنامج الى التخلص من النفايات وردم المستنقعات وتسوية الأراضي . وبمشاركة القطاع الخاص ، سيتم التخلص من النفايات عن طريق التصنيع في المدن الكبرى ، وتحسين أساليب التخلص منها في التجمعات الحضرية الأخرى .

— **مرافق بلدية متنوعة :**

يشمل هذا البرنامج اقامة عدد من المرافق العامة ، مثل المسالخ ، ودورات المياه العامة ، وتسوير المقابر ، وأماكن التخلص من النفايات وذلك لأهميتها في حماية الصحة العامة وصحة البيئة .

كما يهدف البرنامج الى تطوير الخدمات في المجمعات القروية ، وتوفير الحاسبات الآلية للرفع من كفاءة وانتاجية القطاع .

٣/١٣ الاســـــكان :

١/٣/١٣ الوضــع الراهــن :

من أهم العوامل المؤثرة في الطلب على الاسكان في المملكة العربية السعودية المعدل المرتفع لنمو السكان ، وزيادة نسبة الشباب في عدد السكان ، ويمثل ذلك بالاضافة الى الوحدات السكنية المطلوب اعادة بنائها جانب الطلب في قطاع الاسكان .

أما جانب « العرض » ، فتتم تلبيته عن طريق مصدرين رئيسيين هما « **القطاع الحكومي** » و « **القطاع الخاص** » .

ومع نهاية خطة التنمية الخامسة ، بلغ عدد الوحدات السكنية في المملكة (٢ر٨٥٠ر٠٠٠) وحدة سكنية ، انشأ القطاع الخاص منها (٢ر٦٠٤ر٤٣٠) وحدة سكنية بنسبة (٣ر٩١٪) والبقية وعددها (٢٤٥ر٥٧٠) وحدة سكنية انشأتها وزارة الأشغال العامة والاسكان وبعض الجهات الحكومية الأخرى .

وتنقسم الوحدات السكنية التي أنشأها القطاع الخاص الى فئتين : **الفئة الأولى** وعددها (٢ر٠٥٨ر٦١٠) وحدة سكنية نفذها القطاع الخاص بتمويل ذاتي ، منها (٣٠٩ر٤٩٠) وحدة سكنية نفذت خلال خطة التنمية الخامسة . **والفئة الثانية** وعددها (٥٤٥ر٨٢٠) وحدة سكنية نفذها المواطنون بقروض ميسرة من صندوق التنمية العقارية ، منها (٧٩ر١٢٠) وحدة سكنية انشئت خلال خطة التنمية الخامسة .

وتنقسم الوحدات السكنية التي توفرها الدولة الى فئتين : **الفئة الأولى** وتضم الوحدات السكنية البالغة (٢٤ر٥٧٠) وحدة سكنية وتم بناؤها من قبل وكالة الوزارة لشئون الاسكان ويجري توزيعها على المواطنين من قبل صندوق التنمية العقارية ، نفذ منها (٤ر٥٧٠) وحدة سكنية خلال فترة خطة التنمية الخامسة . أما **الفئة الثانية** وعددها (٢٢١ر٠٠٠) وحدة سكنية شيدتها بعض الجهات الحكومية لتوفير السكن لمنسوبيها . ويبين **الجدول رقم (١/١٣)** الوحدات السكنية المنجزة في قطاع الاسكان .

جـــدول رقم (١/١٣)
الوحدات السكنية المنجزة في قطاع الاسكان بنهاية خطة التنمية الخامسة

الجهـــة المنـفـــذة	المتحقق خـــلال الخطة الخامسة	اجمالي المتحقق تراكميا حتى نهاية خطة التنمية الخامسة	النسبة المئوية لاجمالي المتحقق الى الاجمـــالي العـــام (٪)
الاســكان الحكومي :			
وزارة الأشغال العامة والاسكان	٤ر٥٧٠	٢٤ر٥٧٠	٩ر٠
الجهات الحكومية لمنسوبيها	—	٢٢١ر٠٠٠	٧ر٨
المجموع الفرعي	**٤ر٥٧٠**	**٢٤٥ر٥٧٠**	**٨ر٧**
القـطـــاع الخـــاص :			
صندوق التنمية العقارية	٧٩ر١٢٠	٥٤٥ر٨٢٠	١٩ر١
بتمويل ذاتي	٣٠٩ر٤٩٠	٢ر٠٥٨ر٦١٠	٧٢ر٢
المجموع الفرعي	**٣٨٨ر٦١٠**	**٢ر٦٠٤ر٤٣٠**	**٩١ر٣**
الاجمـــالي العـــام	**٣٩٣ر١٨٠**	**٢ر٨٥٠ر٠٠٠**	**١٠٠ر٠**

٢/٣/١٣ القضايا الأساسية :

على الرغم من الانجازات المتحققة في مجال الاسكان ، الا أن هناك عددا من القضايا الأساسية المرتبطة بالقطاع ينبغي معالجتها خلال خطة التنمية السادسة ، أهمها ما يلي :

* **الأراضي السكنية في المدن الرئيسية :**

أدى ازدياد الطلب المستمر على الأراضي المخصصة للاستخدامات السكنية في المدن الرئيسية في المملكة الى ارتفاع الأسعار وندرة المعروض من هذه الأراضي والوحدات السكنية الواقعة ضمن حدود المرحلة الأولى من النطاق العمراني ، مما أفضى الى اتجاه بعض الأسر الجديدة ومتوسطة الدخل نحو البناء في الأراضي الأقل سعرا خارج حدود المرحلة المعتمدة من النطاق العمراني ، والتي لا تتوفر فيها المرافق العامة مثل شبكات الصرف الصحي والطاقة الكهربائية .

* **قاعدة المعلومات :**

لم يواكب النمو المتسارع للانشاءات في المناطق الحضرية توافر المعلومات الاحصائية اللازمة لعملية التخطيط واعداد التحليلات واتخاذ القرارات .. ونتيجة لذلك فلم تتوفر للمخططين في القطاعين الحكومي والخاص بيانات ومعلومات كافية عن السوق العقاري ، كاتجاهات السوق وأسعار الأراضي ، والايجارات ، وحجم التبادل ، وأنماط العرض والطلب . ويعد « التعداد العام للسكان والمساكن » الذي نفذته مصلحة الاحصاءات العامة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني عام ١٤١٣هـ نواة لقاعدة معلومات جيدة يجب العمل على تحديثها مستقبلا .

* **محدودية مصادر التمويل :**

نتيجة للنمو السريع في عدد السكان فمن المتوقع أن يتجاوز « الطلب » على قروض الاسكان الميسرة ـــ التي يقدمها صندوق التنمية العقارية ـــ مستوى « العرض » المتوفر من هذه القروض .. وحيث أن تمويل الاسكان يعد من الاستثمارات طويلة الأجل وأقل ربحية بالمقارنة مع المجالات الأخرى ، فان الأمر يتطلب دراسة الوسائل الممكنة الرامية الى قيام القطاع الخاص بتوفير التمويل طويل الأجل في مجال الاسكان . ويمكن في هذا الاطار دراسة تبني فكرة برامج الاسكان المتبعة في بعض الشركات الكبرى كشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو

السعودية) ، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) ، بحيث يقوم القطاع الخاص بتنفيذ مشاريع للاسكان بالاتفاق مع الجهات المختلفة وأن يتم عن طريق تلك الجهات تمليك الوحدات السكنية لمنسوبيها وفق شروط ومعايير محددة ، بما يضمن تسديد قيمة الوحدات السكنية للمستثمرين ويحقق لهم مستوى معقول من الربحية .

٣/٣/١٣ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

ترتبط تنمية قطاع الاسكان بعدد من الجهات الحكومية ، منها وزارة الأشغال العامة والاسكان ، وصندوق التنمية العقارية ، ووزارة الشئون البلدية والقروية .. كما يرتبط الجانب التنفيذي والاستثماري في هذا القطاع بشكل رئيسي بالقطاع الخاص ، وعليه فقد ادرج موضوع احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية ضمن مختلف الفصول في هذه الوثيقة .

٤/٣/١٣ الكفاءة الاقتصادية :

يسهم قطاع الاسكان اسهاما ايجابيا وهاما في تحريك نشاط قطاع « البناء والتشييد » بما في ذلك صناعة مواد البناء والمنتجات والخدمات المرتبطة باحتياجات هذا القطاع ، وبالتالي فان لقطاع الاسكان تأثير واسع النطاق على العديد من أوجه النشاط الاقتصادي العام ويعد من العناصر الحيوية التي تسهم في تحقيق النمو والانتعاش الاقتصادي .

ومن خلال المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى التنمية في قطاع الاسكان ، والتي تشمل معدل نسبة الانفاق على الايجار والخدمات من دخل الفئة ذات الدخول المتوسطة فقد استمر هذا المعدل عند حدود جيدة ، حيث بلغ حوالي (٢٦٪) مقارنة بمعدل يصل الى (٣١٪) في الولايات المتحدة الأمريكية . أما المؤشر الثاني والمتعلق بمعدل ملكية الاسكان فيتراوح ما بين (٦٠ — ٦٥٪) في المملكة مقارنة بمعدل (٦٥٪) في دولة المقارنة.

واضافة الى ماتقدم ذكره فانه للارتقاء بكفاءة آلية سوق العقار وفاعليته يتطلب الأمر ايجاد اطار تنظيمي لتفاعل قوى « العرض » و« الطلب » ، وتطوير المكاتب العقارية من خلال النهوض بالمستوى التقني والكفاءات البشرية العاملة فيها ، وزيادة فعالية تلك المكاتب كوسائط بين المتعاملين، وكمراكز لتجميع المعلومات وتداولها ، ووضع التدابير التمويلية وترشيد قرارات المتعاملين في سوق العقار . وسيستمر العمل في الجهات الحكومية المسؤولة عن قطاع الاسكان على رفع مستويات الأداء وزيادة الانتاجية من خلال تنفيذ الأهداف والسياسات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب والتركيز عليها خلال خطة التنمية السادسة بما يؤدي الى رفع الكفاءة الاقتصادية وتحسين الأداء .

٥/٣/١٣ الفرص المتاحة للقطاع الخاص :

يعمل قطاع الاسكان في المملكة العربية السعودية بشكل عام بحسب مبادىء السوق الحر ، ويسهم هذا القطاع في تحفيز الاستثمار الخاص والنشاط الاقتصادي ، وتعمل الدولة على تعظيم دور القطاع الخاص ومساندته ، وذلك من خلال ما يلي :

- ★ منح قروض ميسرة خاصة واستثمارية طويلة الأجل عن طريق صندوق التنمية العقارية لانشاء وحدات سكنية خاصة ومجمعات سكنية وتجارية .
- ★ منح أراض سكنية للمواطنين ، عن طريق وزارة الشئون البلدية والقروية .
- ★ تسليم مشاريع الاسكان التي نفذتها وزارة الأشغال العامة والاسكان وتوزيعها على المواطنين عن طريق صندوق التنمية العقارية .
- ★ التأكيد على زيادة دور القطاع الخاص في مجال تنمية قطاع الاسكان .

وحيث أن الملكية النهائية للاسكان تؤول بشكل رئيسي للقطاع الخاص سواء أكانوا أفرادا أو شركات أو مستثمرين فسيتركز دور القطاع الحكومي على تقديم المساندة النوعية للقطاع الخاص فضلا عن القيام بالدور التنظيمي لايجاد البيئة الملائمة لسوق حر يتميز بتكافوء فرص المنافسة ، كما سيركز على اعداد المؤشرات التخطيطية والعمرانية اللازمة في مجال الاسكان . فيما سيتم تمويل الطلب على الوحدات السكنية والذي يتراوح مابين (٥٠٠ر٠٠٠ ـــ ٦٠٠ر٠٠٠) وحدة سكنية من خلال استثمارات القطاع الخاص بصورة أساسية بالاضافة الى قروض صندوق التنمية العقارية .

ويتضح أن حجم الطلب على الاسكان خلال خطة التنمية السادسة يتطلب حشد رؤوس أموال سيكون لتوظيفها في هذا القطاع آثار ايجابية عديدة في تحقيق أهداف تنميته وزيادة القيمة المضافة للموارد المالية المتاحة ، اضافة لما سيحققه ذلك من حفز لنشاط قطاع البناء والتشييد والخدمات المرتبطة به وايجاد الفرص الوظيفية . وبالتالي فسيكون لهذا القطاع تأثير حيوي على نطاق واسع من أوجه النشاط في العديد من القطاعات الاقتصادية ، كما سيساهم في تفاعل القطاع المالي والقطاعات الانتاجية ذات العلاقة وتعزيز الروابط الوظيفية والهيكلية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

٦/٣/١٣ استراتيجية التنمية :

سيتم تنفيذ استراتيجية تنمية قطاع الاسكان من خلال الأهداف والسياسات والبرامج التالية :

١/٦/٣/١٣ **الأهـــــداف :**

تشمل الأهداف الرئيسية لقطاع الاسكان خلال خطة التنمية السادسة ما يلي :

★ تشجيع القطاع الخاص وتنظيم أساليب مساهمته في تنمية قطاع الاسكان ، بما يحقق توفير الأعداد الكافية من المساكن الصحية والمناسبة لكافة المواطنين .

★ المحافظة على تكاليف الاسكان عند مستويات معقولة ، وزيادة معدل تملك الأسر السعودية لمساكنهم خاصة ذوي الدخل المتوسط .

★ توفير التجهيزات الأساسية والخدمات الضرورية لمراكز النمو والمخططات السكنية بما يسهم في زيادة « العرض » من الأراضي السكنية والعمل على تحسين كفاءة ادارة الأراضي في المناطق الحضرية .

★ استخدام سياسات قطاع الاسكان وبرامجه كحوافز وأدوات لتحقيق أهداف التنمية الشاملة .

٢/٦/٣/١٣ **الســـياســـات :**

تشمل سياسات قطاع الاسكان في خطة التنمية السادسة ما يلي :

★ دراسة الاسلوب التنظيمي الملائم للتوسع في مصادر التمويل الخاص لتنمية الاسكان حتى يمكن تنشيط جانب العرض في سوق الاسكان .

★ مراجعة نظام الاقراض في صندوق التنمية العقارية والتوسع في نقل ملكية الوحدات السكنية التي يمولها الصندوق بين المواطنين .

★ قصر أدوات وحوافز سياسة الاسكان بقدر الامكان على مراكز النمو الاقليمية والمحلية حتى يمكن تخفيف الضغط على السوق العقاري في المراكز الحضرية الرئيسية .

★ تنظيم جانب « العرض » من الأراضي السكنية من خلال اتباع منهج « المخططات السكنية » وتوفير التجهيزات والخدمات العامة ، ووضع الضوابط اللازمة لتوزيع وتطوير منح الأراضي السكنية .

★ مراجعة نظم البناء والمواصفات الفنية الوطنية حتى يمكن تحسين نوعية الاسكان ومستويات التصميم .

★ تكامل وتناسق أهداف وسياسات الاسكان الوطنية مع أهداف وسياسات الاسكان لدول مجلس التعاون الخليجي .

٣/٦/٣/١٣ البـــرامـــج :

* **برنامج الدراسات :**

يهدف هذا البرنامج الى تحديث الدراسات المتعلقة بالمسح الاسكاني ، وتحديث التصاميم النموذجية للوحدات السكنية ، واعداد دراسة ميدانية للوحدات السكنية بعد اشغالها ، بالاضافة الى دراسة مقارنة لمختلف الأساليب الانشائية وأوضاع السوق العقاري .

* **برنامج مشاريع الاسكان العام :**

يهدف هذا البرنامج الى استكمال مشروعات الاسكان التي يجرى تنفيذها من قبل وزارة الأشغال العامة والاسكان ، مع الاستمرار في صيانة هذه المباني الى أن يتم توزيعها على المواطنين من قبل صندوق التنمية العقاري .

* **برنامج مراجعة نظم ولوائح البناء :**

يعنى هذا البرنامج بمراجعة نظم ولوائح البناء القائمة تمهيدا لاعداد نظام وطني للبناء يتضمن دليلا لتعريف المواصفات القياسية لكل عنصر من عناصر البناء . ويتطلب اعداد هذا النظام أن يوضع في الاعتبار ، متطلبات السلامة وترشيد استهلاك المياه والكهرباء والمرافق الأخرى ، وظروف البيئة الطبيعية والاجتماعية في تصميم المباني والنمط التقليدي لها على المستوى الأقليمي .. كما تتطلب مراجعة أنظمة البناء واستعمالات الأراضي التركيز على عناصر الارتدادات وشروط البناء وما يتعلق بمساحة الأرض المخصصة للبناء وتنفيذ البناء ذاته ووضع حدود للمواصفات وتكلفة الانشاء .

* **برنامج قاعدة المعلومات :**

يهدف هذا البرنامج الى ايجاد قاعدة بيانات احصائية متكاملة وتفصيلية ، والعمل على تحديثها بانتظام .. وكذلك اصدار ونشر الأدلة الارشادية المتعلقة بالمعايير الفنية للبناء والصيانة .

* **برنامج تبادل الخبرات :**

يهدف هذا البرنامج الى التدريب وتبادل الخبرات والزيارات للمتخصصين على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجالات ذات العلاقة

كالمحافظة على المباني التاريخية ، وأساليب البناء المستخدمة ، بما يفيد في اعداد معايير معمارية نمطية في البناء .. كذلك يهدف هذا البرنامج الى تنمية خبرات الكوادر الوطنية في مجال تصنيف المكاتب الاستشارية وشركات البناء والصيانة (المقاولين) ، وتوحيد أساليب ومعايير اختبار مواصفات مواد البناء ، مع التأكيد على الاشراف على التنفيذ .

٧/٣/١٣ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

يتراوح الطلب على الوحدات السكنية خلال خطة التنمية السادسة ما بين (٥٠٠ر٠٠٠ — ٦٠٠ر٠٠٠) وحدة سكنية ، منها حوالي (١٠٠ر٠٠٠) وحدة سكنية للاستبدال (اعادة البناء) تعادل مانسبته (٣٪) من اجمالي الوحدات السكنية القائمة ، والباقي لتلبية الاحتياجات الاضافية للأسر الجديدة وتمثل زيادة تتراوح ما بين (١٤ — ٥ر١٧٪) في اجمالي الوحدات السكنية المتحققة بنهاية الخطة الخامسة وبفرض أن (٧٥٪) من الأسر الجديدة يبحثون عن سكن مستقل .

ويتوقع أن يتم تمويل انشاء حوالي (٥٧ر٧١٠) وحدة سكنية من خلال قروض صندوق التنمية العقارية المستهدفة خلال الخطة السادسة بتكلفة قدرها (١٢ر٩٨) بليون ريال ليصل مجموع عدد الوحدات السكنية الممولة من قروض صندوق التنمية العقارية الى (٦٠٣ر٥٣٠) وحدة سكنية بنهاية خطة التنمية السادسة ، فيما سيتم تمويل « الطلب » المتبقي وبشكل أساسي من قبل القطاع الخاص .

الفصل الرابع عشر

البيئة والتنمية

١٤ — البيئة والتنمية :

تستقطب البيئة وقضايا ادارتها وحمايتها في الوقت الحاضر اهتماما كبيرا في ضوء ما يواجهه العديد من الدول من مشكلة تناقص رصيدها ومخزونها الاستراتيجي من الموارد الطبيعية ، في الوقت الذي يتزايد فيه السكان بمعدلات عالية وتتزايد فيه مشاكل التلوث والتدهور البيئيين وخطر انقراض أنواع النباتات والحيوانات الفطرية .

وتعرف البيئة — من منظور تنموي — بأنها الرصيد أو المخزون الأساسي للموارد الطبيعية المتاحة لمجتمع ما خلال فترة زمنية معينة للوفاء باحتياجات الانسان . وعليه ، فانها عنصر لا غنى عنه لعمليات الانتاج ومدخل ضروري لأي من نظمه وأنماطه ومكون أساسي لعملية التنمية في المجتمعات البشرية ، فالبيئة هي المكان الذي نعيش فيه جميعا ونعمل دوما على تحسين نصيبنا منه وحمايته .

ومن أهم المستجدات في هذا الصدد (البيئة والتنمية) ما أدركه العالم أجمع — والمملكة جزء منه — من أن التنمية الحقيقية مرتبطة تماما بالأخذ بالاعتبارات البيئية وصلاحية قاعدة الموارد الطبيعية وأنه لايمكن الاستمرار في عملية التنمية مع تجاهل القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة والموارد الطبيعية وامكانات تجددها واستمرارها . ولقد تم التعبير عن هذا كله ضمن مفهوم « التنمية المستديمة » أو « المستمرة » والتي تبناها العالم أجمع ، في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢م منهجا ومدخلا لعمليات التنمية كافة ، للقرن الحادي والعشرين وماتبقى من هذا القرن . وترتكز هذه المفاهيم (للتنمية المستديمة) على علاقة الانسان بالموارد الطبيعية وتعامله واستخدامه للمتاح منها في الوفاء باحتياجاته الحالية دون الاخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها . ولوضع هذه المفاهيم موضع التطبيق ، هناك عدة مرتكزات أو متطلبات أساسية هي :

الادارة المثلى للموارد عن طريق ترشيدها وتعظيم كفاءة استخداماتها، والعناية بالموارد البشرية وتطويرها والارتقاء بها ، والمشاركة القصوى لشتى الفئات في عملية التنمية . وفي هذا المجال ، لابد من تخطي النظرة الشائعة والمؤشرات التقليدية للتعبير عن النشاط الاقتصادي والتنموي التي تنحصر في مؤشرات مالية لا تعبر عن المستوى الحقيقي للمعيشة ونوعية الحياة للانسان في ظل الظروف المحلية لكل مجتمع ، وتطوير مفاهيم ومؤشرات جديدة للتنمية الاقتصادية المستديمة لتؤكد على كل ما يتعلق برفاه الانسان وغيرها من الأمور التي تعكس على المستوى الحقيقي لمعيشة الانسان ونوعية حياته .

١/١٤ الوضع الراهن :

(١) لقد كانت المملكة العربية السعودية سباقة الى ادراك وتعميق مفهوم التكامل بين البيئة والتنمية . وظهرت مؤشرات هذا الادراك للمسألة البيئية وأهميتها لمسيرة التنمية والانتاج في

وقت مبكر نسبيا حيث قامت الدولة ، منذ حوالي خمسة عشر عاما ، بانشاء مصلحة الأرصاد وحماية البيئة (عام ١٤٠١هـ) التي أنيط بها ـــ اضافة الى مهامها في مجال خدمات الأرصاد الجوية ـــ مهمة الجهاز المركزي للبيئة . واستجابة لتعاظم الاهتمامات البيئية على المستوى الوطني ، تم تشكيل اللجنة الوزارية للبيئة في عام ١٤١٠هـ كأعلى سلطة تنظيمية لوضع الاستراتيجيات والسياسات البيئية على المستوى الوطني وتحديد مواقف المملكة الدولية والاقليمية في هذا المجال . وأوكل الى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة مهام الأمانة العامة للجنة الوزارية وظلت على دورها في التعامل اليومي مع أمور الادارة البيئية على المستوى الوطني والتنسيق لها . وفي اطار دعم العمل البيئي ، تم انشاء الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها في عام ١٤٠٦هـ وهي جهة بيئية متخصصة تضطلع بادارة منظومة من المناطق المحمية وتنفيذ البرامج المتعلقة بالحياة الفطرية واجراء بحوث علوم الأحياء وتجميعها وتطبيقها بما يكفل الحفاظ على المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية النادرة والمهددة بالانقراض على مستوى المملكة اضافة الى اسهامها في اثارة الاهتمام بالقضايا البيئية المتعلقة بالحياة الفطرية عن طريق حملات التوعية البيئية للمواطنين والمؤتمرات المحلية والعالمية .

(٢) كما قامت المملكة ـــ من خلال اللجنة الوزارية للبيئة ـــ بتحديد أولوياتها التنموية المستقبلية على المستوى الوطني في اطار مفاهيم التنمية المستديمة ضمن وثيقة « برنامج عمل القرن الحادي والعشرين : المملكة العربية السعودية » ولقد تناولت الوثيقة مختلف قطاعات التنمية في المملكة متخذة من البيئة واعتباراتها عاملا مشتركا ورابطا لجميع قطاعات التنمية يؤكد على كفاءة استخدام الموارد وترشيدها ، وتطوير الموارد البشرية والارتقاء بها ، وزيادة اسهام المواطن والمؤسسات في العملية التنموية ، والتأكيد على دور القطاع الخاص في هذا الصدد .

(٣) ويقوم منهج المملكة فيما يتعلق بتكامل الأهداف البيئية والتنموية والنشاطات المتعلقة بهما على مبادىء الشريعة الاسلامية التي تحث على صون الموارد الطبيعية من منطلق استخلاف الله للانسان في الأرض وتكليفه ـــ عز وجل ـــ له باستخدام العقل والتدبير لعمارتها له ولمن يخلفه من بعده . ولقد جاء التعبير الحديث عن التنمية المستديمة أو المستمرة والذي تم التعرض له فيما سبق ، ليعكس بعضا من هذا المنظور الاسلامي في علاقة الانسان بالموارد الطبيعية . وتتلخص أهم الانجازات على المستوى الوطني ـــ في هذا المجال ـــ خلال السنوات القليلة الماضية في الآتي :

(أ) تطوير مؤسسات الادارة البيئية واستكمال الهيكل التنظيمي لها على المستوى الوطني وذلك بتشكيل اللجنة الوزارية للبيئة والأمانة العامة لها ومن ثم تشكيل اللجنة التحضيرية للجنة الوزارية لتقوم على التحضير والاعداد وبحث الأمور المعروضة على اللجنة الوزارية ورفع التوصيات بشأنها ودعم دور مصلحة الأرصاد وحماية البيئة في التعامل اليومي مع قضايا الادارة البيئية من خلال واجبها باعتبارها جهازا مركزيا للبيئة وأمانة عامة للجنة الوزارية للبيئة .

(ب) اسهام المملكة بشكل فعال ومكثف في معظم المؤتمرات والفعاليات والنشاطات الدولية والاقليمية في مجال البيئة والتنمية وخاصة تلك التي تمت في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة — قمة الأرض — الذي انعقد في عام ١٩٩٢م بمدينة ريو بالبرازيل . ولقد تميز اسهام المملكة في تكامل الوفد الذي مثلها وضمه للجهات ذات العلاقة في اطار نظرة وطنية متكاملة تعكس مصالح المملكة وتبرز وجهة نظرها حيال الموضوعات المطروحة على بساط البحث .

(ج) قيام المملكة بجهد كبير ومتميز في التصدي لأكبر تعد على بيئة الخليج العربي ابان حرب الخليج . وذلك بالقيام بعمليات المكافحة للتلوث بالزيت وحماية المؤسسات والمنشآت الحيوية (**الشكلين ١٤—١ و ١٤—٢**) .

(د) تأسيس مشروع التوعية البيئية السعودي بالتعاون بين مصلحة الأرصاد وحماية البيئة والقطاع الخاص — من خلال برنامج التوازن الاقتصادي — حيث يقوم القطاع الخاص بالتمويل الكامل لنشاطات المشروع وادارته وتقوم المصلحة بالدعم العلمي والفني لنشاطات المشروع .

(هـ) تطوير خدمات الأرصاد والمناخ ورفع مستواها وتوفيرها لجميع القطاعات المستفيدة .

(و) دعم الغطاء النباتي للمملكة وصونه من خلال نشاطات عدة لوزارة الزراعة والمياهأهمها زراعة أكثر من عشرة آلاف هكتار من أراضي المراعي واعادة زراعة ثمانين هكتارا من الغابات وتوزيع نحو خمسمائة ألف شتلة . وذلك بالاضافة لنشاطات الوزارة الأخرى ذات التأثير في هذا المجال كمسح وتصنيف نحو مائتي ألف هكتار من الأراضي وصون وتطوير شبكات للري والصرف .

شكل (١٤ ــ ١)

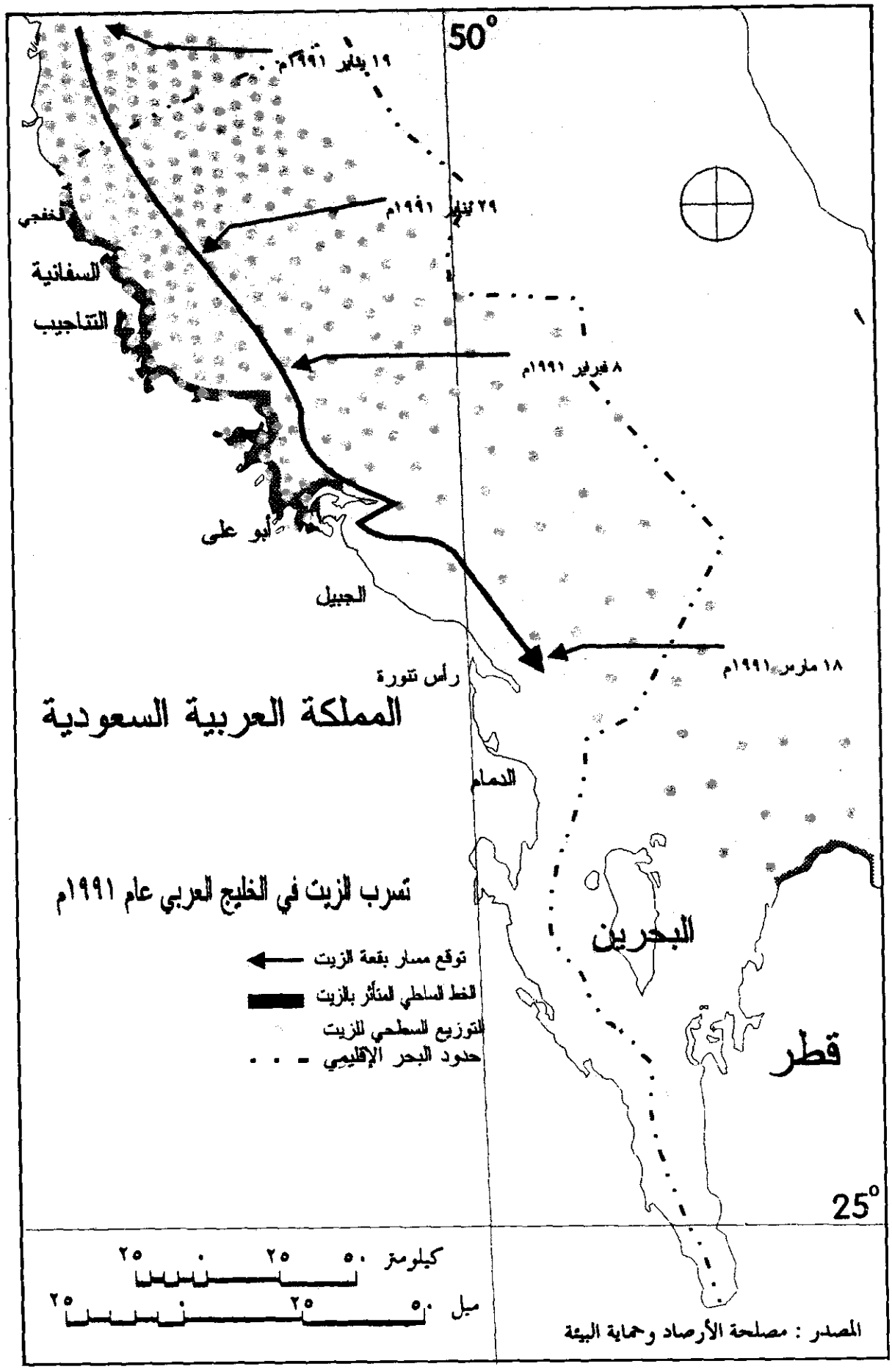
50°
١٩ يناير ١٩٩١م
٢٩ يناير ١٩٩١م
٨ فبراير ١٩٩١م
١٨ مارس ١٩٩١م
الخفجي
السفانية
التناجيب
أبو علي
الجبيل
رأس تنورة
المملكة العربية السعودية
الدمام
البحرين
قطر
25°
تسرب الزيت في الخليج العربي عام ١٩٩١م
توقع مسار بقعة الزيت
الخط الساحلي المتأثر بالزيت
التوزيع السطحي للزيت
حدود البحر الإقليمي
كيلومتر ٠ ٢٥ ٥٠ ٢٥
ميل ٠ ٢٥ ٥٠ ٢٥
المصدر : مصلحة الأرصاد وحماية البيئة

شكل (١٤ ــ ٢)

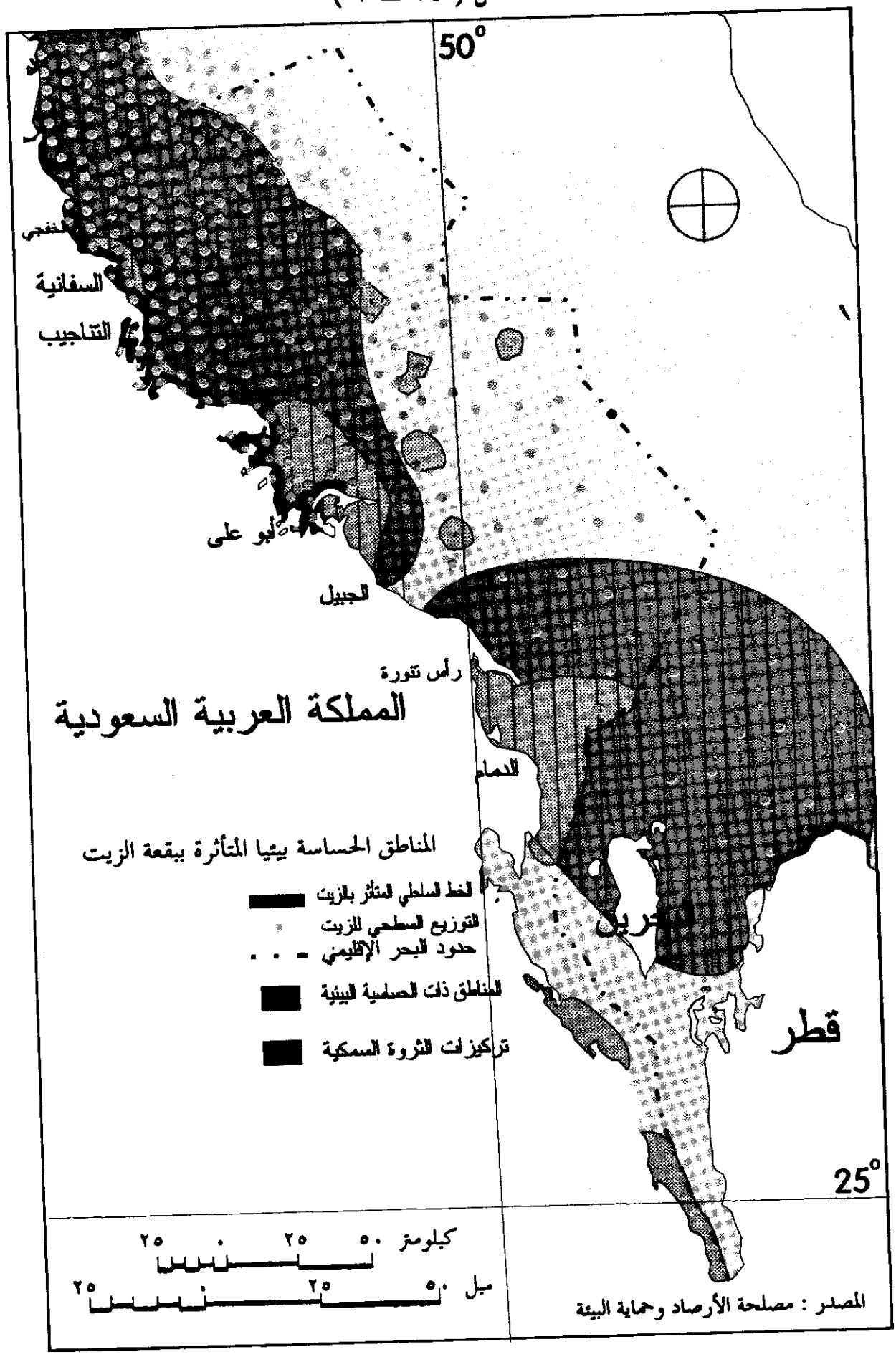
50°
الخفجي
السفانية
التناجيب
أبو علي
الجبيل
رأس تنورة
المملكة العربية السعودية
الدمام
المناطق الحساسة بيئيا المتأثرة ببقعة الزيت
الخط الساحلي المتأثر بالزيت
التوزيع السطحي للزيت
حدود البحر الإقليمي
المناطق ذات الحساسية البيئية
تراكيزات الثروة السمكية
البحرين
قطر
25°
كيلومتر ٠ ٢٥ ٥٠
ميل ٠ ٢٥ ٥٠
المصدر : مصلحة الأرصاد وحماية البيئة

(ز) صون وحماية الحياة الفطرية من خلال انجازات الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها في هذا المجال وذلك بانشاء عشر محميات للحياة الفطرية النادرة والمهددة بالانقراض وثلاثة مراكز للبحوث .

(ح) قيام الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بتنفيذ عدة مشروعات بغرض خفض منسوب الماء الأرضي في المدينة وقد غطت هذه المشروعات حوالي (٤٠٪) من المناطق المتضررة بمدينة الرياض .

(ط) الاهتمام بشئون البيئة من قبل الجهات والهيئات الرئيسية المعنية بالأنشطة الصناعية في المملكة ، والالتزام بمعايير السلامة الصناعية وتطبيق اجراءاتها في شتى نواحي ومرافق التشغيل . ومن أبرز هذه الجهات والهيئات وزارة البترول والثروة المعدنية ، ووزارة الصناعة والكهرباء وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) ، والهيئة الملكية للجبيل وينبع ، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) .

٢/١٤ القضايا الأساسية :

١ — مؤشرات التنمية المستديمة (المستمرة) :

تطورت النظرة الى مؤشرات قياس النشاط الاقتصادي والتنموي عموما بحيث تخطت مفاهيمه التقليدية الدخل الوطني ونصيب الفرد منه الذي ينحصر في قيمة نقدية ولايعبر عن المستوى الحقيقي للمعيشة في ظل الظروف المحلية للمجتمع في حين تغفل هذه المؤشرات الجوانب المتعلقة بالموارد الطبيعية والبيئة وتدهورها .

ومع تبني معظم دول العالم لمفهوم التنمية المستديمة (المستمرة) الذي انعكس في برنامج عمل القرن الحادي والعشرين (الصادر عن قمة الأرض عام ١٩٩٢م) بكونه منهجا للتنمية نحو القرن القادم وما تبقى من هذا القرن . ومن منطلق ما تبنته المملكة بالنسبة لأولويات العمل بهذا البرنامج « برنامج عمل القرن الحادي والعشرين : المملكة العربية السعودية » فان هناك حاجة الى تطوير مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس ورصد نشاطات التنمية المستديمة على أن تأخذ في الحسبان كفاءة استخدام الموارد الطبيعية ومعدلات تجددها واستنفاذها والقدرات الاستيعابية للبيئة ومدى مواكبة التقنية المستخدمة لمفهوم الاستدامة وخاصة بالنسبة للموارد الأولية الطبيعية . ويلزم لاعداد وتطوير هذه المؤشرات أن يتضمن نظام الحسابات الوطنية حسابا للموارد (رأس المال الطبيعي) وقياسات لمدى تطور الموارد البشرية وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني .

وسوف تتعاون جميع الجهات المختصة لاعداد وتطوير هذه المؤشرات خلال سنوات خطة التنمية السادسة .

٢ ـ المعلومات والبيانات البيئية :

هناك نقص شديد في توفر المعلومات والبيانات البيئية على المستوى الوطني ويتطلب علاج هذه القضية تعاون جميع الجهات القائمة على تنفيذ الأعمال ذات العلاقة بالبيئة في اطار تنسيق متكامل ، بحيث تحدد المؤشرات البيئية المطلوب توافرها في كل مجال (الموارد المائية كما وكيفا ـ النفايات ـ الأراضي المراعي ـ المحميات ـ المناطق الحساسة بيئيا ـ عناصر الموارد الطبيعية عموما ـ نوعية الهواء ـ الضوضاء ـ نوعية المياه ... الخ) كما تحدد طرقا موحدة لقياس هذه المؤشرات ، والجهة أو الجهات الموكلة بقياس كل منها، وفترات أخذ هذه القياسات ، وطرق تجميعها ، كل ذلك من منطلق ايجاد قاعدة للمعلومات البيئية على المستوى الوطني . ومن هنا تتضح أهمية توفر البيانات المتكاملة للتعرف على المشاكل وتحديد أبعادها المختلفة ووجود جهة مركزية تقوم بالتنسيق لجمع وتحليل البيانات وتوفيرها لجهات الاختصاص .

٣ ـ ادارة النفايات :

تعد قضية النفايات والتعامل معها من أهم وأخطر القضايا التي تواجه المجتمعات المتطورة المعاصرة وتؤثر على نوعية الحياة بها ، والمملكة العربية السعودية ليست استثناء من ذلك . وتمس قضية النفايات ـ صلبة وسائلة ـ شتى قطاعات التنمية الحضرية والصناعية والزراعية والخدمية لما ينتج عن نشاطات تلك القطاعات من نفايات منزلية وصناعية وكيماوية وطبية خطرة وغير خطرة ومياه صرف صحي وحمأة تتباين في درجة تأثيرها على عناصر البيئة الأساسية وصحة الانسان . ويلاحظ أن التعامل مع قضية النفايات يسوده منطق التجزؤ الذي يعني أساسا بالتجميع والازالة والتخلص من أنواع معينة من النفايات ـ وغالبا ما تكون تلك الظاهرة بادية للعيان وذات التأثير المباشر على النشاط الانساني ـ وفي كثير من الأحيان قد ينتج عن عمليات التخلص نفسها مشاكل أخرى . ويتطلب الأمر اعداد تقويم شامل لطرق ادارة النفايات والتعامل معها بقطاعات التنمية المختلفة من منطلق اعتماد أساليب التقليل من توليدها وتفادي انتاجها أساسا ما أمكن وذلك بترشيد عمليات الاستهلاك وتجنب الاسراف . هذا بالاضافة الى تبني أسلوب التصنيع أو الصناعة النظيفة التي تقوم على الكفاءة والترشيد في استخدامات المواد الأولية وزيادة كفاءة تشغيل الدورة الصناعية واعادة استخدام المنتجات

الثانوية من خلال العملية التصنيعية نفسها والحد من انتاج النفايات أصلا . ويجب اتخاذ مايلزم نحو استخدام التقنيات الملائمة لادارة النفايات والتعامل معها وأن يبدأ النظر الى النفايات على أنها موارد مهدرة يمكن أن تحقق ربحا ماديا اذا ما تمت ادارتها بالطريقة الملائمة . ويمثل توظيف هذا المورد المهدر بطريقة مربحة تحديا للبراعة والقدرة الانسانية .

٤ — جـودة الهـواء :

صاحب التطور الانمائي الهائل الذي شهدته المملكة وخاصة بالنسبة للمناطق الحضرية انخفاضا في جودة الهواء بالنسبة لتلك المناطق خاصة ، نتيجة مباشرة للازدياد الكبير في وسائل النقل البري (السيارات والحافلات) وما ينتج عنها من انبعاثات ملوثة للهواء ، وبالاضافة الى مصادر التلوث المتحركة ، هناك أيضا مصادر ثابتة كالمصانع على اختلاف أنواعها ومحطات تحلية المياه والطاقة ومصافى البترول . وتعتمد انبعاثات ملوثات الهواء من هذه المصادر (الثابتة) على نوعية وتركيبة الوقود المستخدم وكفاءته ومستوى التقنية وكفاءة التصميم ودورة التشغيل وخاصة تلك المتعلقة بالحد من الانبعاثات سواء عن طريق تلافى انتاجها أصلا أو اتخاذ الوسائل الملائمة للاستفادة منها عن طريق اعادة استخدامها .

ومن هنا يلزم زيادة محطات رصد جودة الهواء بالمناطق الحضرية وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية ودراسة الطرق المناسبة للتحكم في الملوثات من المصادر الثابتة . أما بالنسبة للسيارات ووسائل النقل يلزم الاسراع بتوفير واستخدام وقود السيارات الخالي من الرصاص واتباع خطة لاستخدام المحولات التحفيزية بالاضافة الى تحسين أنظمة المرور وانسياب حركتها . كما يجب النظر الى العوامل المساعدة الأخرى للاقلال من أخطار تلوث الهواء كزيادة الغطاء النباتي والأحزمة الخضراء والتشجير .

٥ — مـوارد الميـاه العـذبـة :

الماء مورد محدود وضروري لحياة الانسان والنبات والحيوان ولذلك لابد من ادارة هذا المورد الحيوي بطريقة سليمة ترشد استهلاكه وتضمن استمراريته لتلبية احتياجات الأجيال القادمة . ونتيجة للنهضة الزراعية التي تشهدها المملكة بالاضافة الى النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة فقد ازداد الطلب على المياه بشكل كبير مما أدى الى انخفاض المياه الجوفية غير المتجددة والتي تعد المصدر الرئيسي للمياه العذبة . ومن هذا المنطلق تأتي أهمية تنفيذ وتدعيم ترشيد استهلاك الموارد المائية وادارتها في جميع القطاعات بحسب الأسس العلمية السليمة التي تكفل

المحافظة عليها والحد من تلوثها ومراقبتها بصفة دورية ودقيقة بالاضافة الى وضع مقاييس جودة هذا المورد والقواعد والنظم الخاصة بانفاذها . كذلك العمل على تنمية مصادر المياه باستخدام التقنيات الحديثة التي تشمل طبيعة فيزياء السحب لزيادة كميات الأمطار والسيول ، وزيادة كفاءة الاستعاضة المختلفة للمياه الجوفية والتجهيزات الأساسية المتعلقة بتجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها واعادة استخدامها في جميع مناطق المملكة للأغراض الزراعية والصناعية ، مع اعطاء الأولوية لمراكز تجمع السكان الرئيسية للحد من مشاكل ارتفاع منسوب المياه الجوفية داخل المدن المسبب للأضرار الصحية والبيئية والاقتصادية .

٦ — **ادارة استخدامات الأراضي ومكافحة التصحر :**

تكتسب استخدامات الأراضي أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية والبيئية مما يستلزم تصنيف وتحليل ومعرفة صلاحية الأراضي للاستخدامات المختلفة وفقا لطاقاتها وامكاناتها ومواردها الظاهرة والكامنة بهدف تحديد الأراضي الصالحة للزراعة والرعي والغابات والصناعة والترويح ، ولصون والحفاظ على التنوع الاحيائي . وتكمن المشاكل القائمة في استخدامات الأراضي بتأثر الغطاء النباتي بنشاطات الاستحطاب والرعي الجائر والتملح وتعرية التربة عن طريق الرياح والمياه بالاضافة الى مشاكل زحف الرمال ، وتؤدي هذه العوامل الى زيادة تصحر الأراضي . هذا بالاضافة الى تلوث الأراضي بأنواعها المختلفة. ولذلك ينبغي التوسع في انشاء قاعدة متكاملة للبيانات عن التربة، والغطاء النباتي، والثروة الحيوانية ومن ثم وضع خطط وطنية طويلة الأجل في مجالات : مكافحة التصحر وتنمية وحماية الأراضي والغطاء النباتي ومنع تدهورهما . وهناك العديد من الاجراءات الواجب اتباعها للحد من التصحر وتدهور التربة والمراعي وتتمثل أهمها في منع الرعي الجائر وترشيد استخدامات المراعي بما يتفق مع قدرتها على التجديد . كما يجب الحد من قطع الأشجار، مع القيام بزراعة أشجار تروى من مياه البحر على طول الساحل وذلك لتقليل الضغط على الموارد النباتية . وتتعرض الأراضي أيضا لمشاكل التلوث نتيجة لعمليات تصريف النفايات ، (خاصة الخطرة منها) ، وأيضا نتيجة للاستخدامات الزائدة للأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية . ومن أجل تلافي مشاكل تلوث التربة، ينبغي ترشيد استخدامات الأسمدة والمبيدات الكيماوية قدر الامكان بالاضافة الى تطبيق نظم سليمة بيئيا لادارة النفايات بما يضمن عدم تلوث التربة .

٧ — **ادارة المناطق الساحلية والبحرية :**

في اطار قضايا ادارة استخدامات الأراضي تكتسب المناطق الساحلية للمملكة وضعا خاصا نظرا لما تشهده من ضغوط شديدة تتعلق باستخدام مواردها الطبيعية الساحلية والبحرية

(نشاطات حضرية، صناعية، ترويحية، زراعية، مصائد ، منشآت حيوية كمحطات تحلية المياه والموانىء والتنقيب واستخراج النفط ... الخ) مما ينتج عنه بعض التعارض أو التضارب بين هذه الاستخدامات والنشاطات وبين بعضها البعض ، وأيضا بين هذه الاستخدامات والنشاطات من ناحية وبين القدرة الاستيعابية للبيئة وأوضاعها من ناحية أخرى ، وهو ما يؤثر سلبا على الخصائص البيئية الفريدة لهذه المناطق ومواردها الساحلية والبحرية ذات الطبيعة الحساسة الأمر الذي يؤثر في النهاية على مدى استدامة النشاطات التنموية نفسها . ولذا لزم الاسراع في ايجاد نظام لادارة هذه المناطق (المناطق الساحلية والبحرية) يعمل على تحديد أولويات الاستخدام وازالة التعارض فيها وصون مواردها الطبيعية وتنميتها وتلافي استخدامها الجائر على أن تتعاون جميع الجهات ذات العلاقة في انفاذ مثل هذا النظام . كما ينبغي تحديد مؤشرات بيئية خاصة بهذه المناطق تعمل على رصدها عن طريق محطات ثابتة ومتحركة لجمع البيانات وتحليلها وذلك بهدف الاستفادة منها في متابعة كفاءة وفعالية تنفيذ الخطة ، واتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة متى دعت الحاجة الى ذلك .

٣/١٤ احلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية :

بلغت نسبة العمالة السعودية بمصلحة الأرصاد وحماية البيئة بنهاية خطة التنمية الخامسة (٩٤٪) من مجموع القوى العاملة .

وباستعراض هيكل العمالة في المصلحة يتضح تحقيق السعودة الكاملة في الوظائف الادارية و(٨٧ر٧٪) في الوظائف المهنية .

وستقوم المصلحة خلال خطة التنمية السادسة بتلبية احتياجاتها من العمالة من خلال شغل الوظائف الشاغرة بالسعوديين .. ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السعودة الى (٩٧ر٥٪) ، كما سترتفع نسبة السعوديين في الوظائف المهنية الى (٩٥٪) .

أما بالنسبة للهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها ، فلقد بلغت نسبة العمالة السعودية بنهاية خطة التنمية الخامسة (٩١ر٧٪) من اجمالي القوى العاملة . وباستعراض هيكل العمالة في الهيئة ، يتضح تحقيق السعودة الكاملة في الوظائف الادارية ، و(٩١ر٧٪) في الوظائف المهنية .

وستقوم الهيئة خلال خطة التنمية السادسة بتدعيم جهازها الوظيفي .. وبذلك يتوقع أن ترتفع نسبة السعودة الى (٩٥٪) .

٤/١٤ دور القطاع الخاص في العمل البيئي :

لا تقتصر مسئولية صون البيئة وحمايتها على الدولة وحدها حيث انها مسئولية تهم الجميع . ومن منطلق توجيهات خادم الحرمين الشريفين بفسح المجال للمواطن (ومؤسساته الخاصة) للاسهام في شتى نواحي التنمية ، ومن واقع ماقام به القطاع الخاص من اسهام فعلي خاصة بالنسبة لمجهودات التوعية بحماية البيئة خلال سنوات خطة التنمية الخامسة ، فانه يمكن للقطاع الخاص أن يسهم خلال خطة التنمية السادسة أيضا في المجالات التالية :

- الاستمرار في الاسهام في نشاطات التوعية البيئية بالتمويل والادارة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة التي تقوم بتوفير الدعم العلمي والفني اللازم لهذه النشاطات . كما يمكن التوجه نحو تشكيل مؤسسات طوعية لا تستهدف الربح للعمل في مجال حماية البيئة .
- التوجه نحو تأسيس وتطوير صناعات بيئية تعنى بانتاج سلع تسهم وتستخدم مباشرة في صون البيئة وحمايتها أو سلع بديله لا ينجم عن استخدامها أضرار بالبيئة المحيطة (منتجات صديقة للبيئة) . ويعد هذا مجالا جديدا نسبيا على المستوى العالمي في انتاج السلع التي تتمتع بطلب كبير عليها في الأسواق .
- تأسيس وتوفير خدمات بيئية لكل من القطاع الحكومي والخاص في مجال الاستشارات واعداد دراسات التقويم البيئي للمشاريع المختلفة الحكومية والخاصة .
- التزام مؤسسات القطاع الخاص نفسها باجراءات حماية البيئة وخاصة فيما يتعلق بترشيد استخدام الموارد الأولية والطبيعية في صناعاتها والحد من انتاج النفايات عن طريق زيادة كفاءة التشغيل في هذه الصناعات .
- الاستثمار في النشاطات ذات العائد البيئي — الى جانب عائدها المادي — مثل المشاريع الصناعية المتعلقة بتدوير النفايات ومعالجتها والصرف الصحي وتصنيع الآلات والمعدات التي يتطلبها الانتاج وفق أسس بيئية سليمة . هذا بالاضافة الى تطوير المتنزهات الطبيعية وأماكن الترويح والمنتجعات والتي ترتبط بمجالات الخدمات والسفر والسياحة والتعليم .

٥/١٤ استراتيجية التنمية :

في اطار استراتيجية تنموية طويلة المدى ينبغي توجيه شتى عمليات الانتاج والاستهلاك في المجتمع لتؤكد على صون الموارد الطبيعية واطالة أمد استخدامها بعيدا عن الاسراف والهدر . كما ينبغي التأكيد أيضا

على رفع كفاءة استخدام هذه الموارد والحد من استنزافها وتحديد أولويات هذا الاستخدام على المدى البعيد بما يضمن حق واحتياجات الأجيال اللاحقة ، وذلك انطلاقا من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف من مفاهيم والمحددة لوظيفة الانسان في الأرض وعمارته لها .

وينبغي توجيه القدر المناسب من المردود والعائد الناجم عن استغلال هذه الموارد — خاصة الناضبة وغير المتجددة منها — نحو تنمية الموارد المتجددة وعلى الأخص الموارد البشرية بغرض تحقيق التنمية المستديمة والمتوازنة لكي يتم تلافي تراكم المديونية البيئية (مديونية الموارد الطبيعية) والتي تنتج من تسارع استنفاذ وتدهور تلك الموارد .

ويمثل تطوير المهارات والقدرات والمعارف للموارد البشرية رصيدا متجددا لرأس المال البشري . وتعد مجالات الادارة البيئية من المجالات الحديثة ذات الأهمية الاستراتيجية للمجتمع والتي ينبغي الاهتمام بها واستقطاب الكفاءات والقدرات المناسبة لتشغيلها وتطويرها بشكل دائم عبر قطاعات التنمية جميعا في اطار العمل على مراعاة الاعتبارات البيئية وصون الموارد الطبيعية من خلال أعمال تلك القطاعات .

ويجب ألا يقتصر هذا كله على المجهود الحكومي الرسمي فحسب حيث أن للقطاع الخاص مسئولية كبيره بالنسبة لاستقطاب الكوادر والكفاءات وخاصة الوطنية منها في هذا المجال واتخاذ الوسائل اللازمة لتطوير هذه الكوادر ورفع كفاءتها . وذلك الى جانب دور القطاع الخاص المتنامي في اقامة الصناعات البيئية وذات التوجه البيئي وغيرها من الأعمال التي تمت الاشارة اليها .

ومن هذه المنطلقات يتم تناول ما يتعلق بأهداف وسياسات وبرامج خطة التنمية السادسة .

١/٥/١٤ الأهـــــداف :

من منطلق التكامل بين الأهداف التنموية والبيئية تسعى جميع الجهات وخاصة التنفيذية منها نحو تحقيق الأهداف العامة وطويلة المدى التالية ، على أن تنفيذ هذه الأهداف يتوقف على ما تتخذه هذه الجهات من سياسات وما تقوم به من نشاطات وما تضطلع به من برامج :

(١) المحافظة على البيئة وتطويرها وحمايتها من التلوث .

(٢) تحسين نوعية الحياة والارتقاء بمستوى رفاهية المواطنين ، والحرص على توفير بيئة نظيفة خالية من التلوث خاصة الهواء النقي ، والمياه النظيفة ، والغذاء الصحي .

(٣) تحقيق التنمية المستديمة والمتوازنة على أساس صون قاعدة الموارد الطبيعية والحد من تلوثها والاسراف في استخدامها .

(٤) المحافظة على مختلف أنماط الحياة الفطرية والتنوع الاحيائي بكونها جزءا أساسيا من موارد المملكة الطبيعية ، وحمايتها وانمائها بما يكفل تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على المصادر الوراثية النباتية والحيوانية النادرة والمهددة بالانقراض .

٢/٥/١٤ السياسات :

ان العمل البيئي بوجه عام يدخل ضمن صلاحيات ومهام جهات وقطاعات عديدة على المستوى الوطني ، ولذا فانه من الصعب تبني جهة معينة لسياسة بيئية محددة بمعزل عن الجهات والقطاعات الأخرى التي تضطلع بتنفيذ سياسات وبرامج بيئية فضلا عن أهمية تقويم آثار تلك السياسات على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بالمملكة على المستوى الكلي ، ومن هنا تنشأ ضرورة النشاط التنسيقي في المجال البيئي والذي تضطلع به مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وذلك لضمان تنفيذ السياسات البيئية بصورة متجانسة وبما يتلاءم مع النشاطات التنموية بالمملكة بوجه عام .

ومن أجل تحقيق الأهداف البيئية ، ستقوم القطاعات ذات الصلة بالبيئة بتنفيذ السياسات التالية خلال خطة التنمية السادسة :

(١) اتباع منهج وقائي يعمل على تلافي حدوث عمليات التدهور والتلوث البيئيين . أو الاقلال منها .

(٢) اصدار نظام وطني لتقويم التأثيرات البيئية تلتزم المشروعات بتطبيقه بمختلف القطاعات التنموية على مستوى المملكة وخاصة الصناعية والزراعية والحضرية منها .

(٣) وضع واستكمال مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وتحديثها وفق الحاجة والمستجدات وذلك في اطار اعداد نظام بيئي متكامل على المستوى الوطني .

(٤) أخذ الاعتبارات البيئية في شتى مراحل التخطيط والتصميم والانشاء والتشغيل للمشروعات التنموية في جميع القطاعات وخاصة الانتاجية منها مثل الزراعة والصناعة واخضاع جميع المشروعات لعملية تقويم الآثار البيئية .

(٥) اتخاذ ما يلزم من أساليب واجراءات للمحافظة على التنوع الاحيائي (البيولوجي) والحياة الفطرية وصون وادارة الموارد الطبيعية في اطار مفاهيم التنمية المستديمة .

(٦) دعم وتعزيز عناصر الادارة البيئية والتنسيق على المستوى الوطني من خلال العمل على :

- ★ استكمال اصدار النظام البيئي الوطني العام .
- ★ دراسة جدوى قيام جميع الجهات ذات العلاقة بالعمل البيئي بانشاء وحدة بيئية في كل جهة لتنسيق العمل البيئي داخل الجهة من ناحية وبين الجهة والأمانة العامة للجنة الوزارية للبيئة ومصلحة الأرصاد وحماية البيئة من ناحية أخرى .

(٧) تشجيع اسهام القطاع الخاص في نشاطات حماية البيئة ومنع التلوث عنها . وتشجيع الاستثمارات في نشاطات وصناعات ذات توجه بيئي مثل محطات معالجة النفايات وتدويرها بالاضافة الى الحث على استخدام تقنيات سليمة بيئيا .

(٨) تنمية القوى البشرية في المجال البيئي وتطويرها واستقطاب الكوادر الوطنية المؤهلة في القطاعين الحكومي والخاص .

(٩) العمل على اقامة وادارة منظومة المناطق المحمية بما يكفل المحافظة على استمرارية مختلف اشكال الحياة الفطرية بالمملكة والمحافظة على تنوع المصادر الوراثية النباتية والحيوانية والموارد الطبيعية .

(١٠) دعم البحوث والدراسات المتصلة باكثار أنواع الأحياء الفطرية بغرض ضمان استمراريتها واعادة اطلاقها في مواطنها الطبيعية .

(١١) وضع خطة وطنية للتوعية البيئية الشاملة .

٣/٥/١٤ البـــرامـــج :

برنامج خدمات الارصاد :

يهدف هذا البرنامج الى توفير الخدمات الارصادية والمناخية ، كما يهدف الى تطوير المراصد في المطارات اضافة الى تحسين التوقعات الجوية على المسارات الجوية بالاضافة الى توعية وارشاد الحجاج والمعتمرين والمواطنين بالحالة الجوية وزيادة فعالية قاعدة المعلومات المناخية الزراعية .

برنامج حماية البيئة :

يهدف هذا البرنامج الى التعامل مع جميع الأمور البيئية بطريقة شاملة ، عن طريق تحديد المشاكل البيئية ومراقبة حالتها على المستوى الوطني ، والاسهام في مكافحة جميع أنواع التلوث البيئي ، وزيادة الوعي البيئي .

برنامج المناطق المحمية :

يهدف هذا البرنامج الى ادارة وتشغيل منظومة المناطق المحمية بتكثيف اجراءات الحماية داخل تلك المناطق والعمل على تنفيذ اجراءات اعادة توطين الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض الى مواطنها الطبيعية .

برنامج الاعلام والتثقيف البيئي :

يهدف هذا البرنامج الى اعداد البرامج الخاصة بالاعلام والتوعية على كافة المستويات بحيث تسهم في زيادة وعي المواطن وادراكه بأهمية الحياة الفطرية من الناحية البيئية والجمالية واعطاء المواطن فرصة التفاعل مع أنشطة الهيئة وذلك عن طريق الحملات الاعلامية والافلام المتخصصة والندوات العلمية .

٦/١٤ الأهداف المحددة للنمو في خطة التنمية السادسة :

في اطار الأهداف العامة والبعيدة المدى ، ستتعاون شتى الجهات ذات العلاقة بالبيئة على تنفيذ الأهداف المحددة التالية وذلك خلال خطة التنمية السادسة :

- تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الاخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني وتطور الأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .
- تحقيق أعلى قدر ممكن من الانتاج الغذائي في حدود الموارد الطبيعية المتاحة دون الاضرار بها خاصة غير المتجددة منها كالمياه .
- الأخذ في التنمية الصناعية بأحدث أساليب التقنية المتاحة والملتزمة بالاعتبارات البيئية لتلافي التلوث وترشيد استخدام الموارد والمواد الأولية في كافة مراحل التصميم والانشاء والتشغيل لهذه الصناعات .
- اصدار نظام وطني لتقويم التأثيرات البيئية تلتزم المشروعات بتطبيقه بمختلف القطاعات التنموية على مستوى المملكة وخاصة الصناعية والزراعية والحضرية منها .
- وضع واستكمال مجموعة متكاملة من المقاييس والمعايير البيئية وتحديثها وفق الحاجة والمستجدات وذلك في اطار اعداد نظام بيئي متكامل على المستوى الوطني .
- توفير مصادر طاقة نظيفة بيئيا في كل من النشاطات الانتاجية والاستهلاكية كتوفير أنواع وقود قليلة التلوث للمصانع ومحطات التحلية والقوى الكهربائية بالاضافة الى توفير وقود سيارات (جازولين) خال من الرصاص للاستهلاك المحلي .
- مواصلة انماء واكثار الأنواع الفطرية بالمملكة والعمل على اعادة توطينها في مواطنها الطبيعية .

الملحق

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
لخطة التنمية السادسة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

قرار رقم (١٤٢) وتاريخ ١٤١٣/١١/١٩هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة المرفقة بهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم (٨/٤٤٥) وتاريخ ١٤١٣/٧/١٤هـ المشتملة على خطاب معالي وزير التخطيط رقم (٢/١٥٤٧) وتاريخ ١٤١٣/٧/٤هـ المرفق به الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية المقترحة لخطة التنمية السادسة (١٤١٥ ــ ١٤٢٠هـ) ، والمتضمن الأولويات المقترحة لهذه الخطة .

وبعد الاطلاع على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية لخطة التنمية السادسة المعدلة وفقا لتوصية اللجنة العامة رقم (٢٢٦) وتاريخ ١٤١٣/١٠/١٨هـ .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٣٨) وتاريخ ١٤٠٩/٣/٢١هـ بشأن الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية الخاصة بخطة التنمية الخامسة (١٤١٠ ــ ١٤١٥هـ) .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة رقم (٢٣٠) وتاريخ ١٤١٣/١٠/٢٥هـ .

يقرر ما يلي :

أولاً : الموافقة على الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية الخاصة بخطة التنمية السادسة (١٤١٥ ــ ١٤٢٠هـ) بالصيغة المرفقة بهذا .

ثانياً : يراعى أن تكون الأولويات في خطة التنمية السادسة وفقاً للآتي :

١ – الاستمرار في تدعيم وتعضيد الدفاع والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للمملكة وتعميق الولاء والانتماء لدى المواطنين .

٢ – ترشيد الانفاق الحكومي وزيادة اعتماد الاقتصاد الوطني على مساهمات القطاع الخاص من خلال التأكيد على :

أ – رفع الكفاءة الادارية والانتاجية في الأجهزة الحكومية بما يؤدي الى خفض الانفاق الحكومي دون التأثير على مستوى الخدمات وتوفرها .

ب – وضع مزيد من السياسات التي تشجع رؤوس أموال القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار الوطني في الداخل .

جـ – التوسع في استغلال رؤوس أموال القطاع الخاص في تمويل بعض المشاريع الحكومية .

د – جدوى تحويل ملكية بعض الأنشطة الحكومية ذات الطابع التجاري الى القطاع الخاص .

٣ – اتخاذ الوسائل الكفيلة بمعالجة المعوقات التي تواجه تنمية القوى البشرية وتوظيفها ، وبصفة خاصة .

أ – زيادة التركيز على النوعية في التعليم العام والجامعي والتدريب .

ب – زيادة التركيز في التعليم والتدريب على التخصصات التي تتلاءم ومتطلبات القطاع الخاص .

جـ – العمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات في التخصصات التي تتفق واحتياجات التنمية وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني والكليات التقنية بما يكفل تخريج العدد والنوعية التي يحتاجها الاقتصاد الوطني .

د – وضع السياسات اللازمة والكفيلة باحلال القوى العاملة السعودية محل غير السعودية .

هـ – وضع السياسات اللازمة والكفيلة بتشجيع القطاع الخاص على اتاحة فرص العمل للمواطنين .

٤ – ايجاد الحلول التي تؤدي الى تحقيق توسع مستمر في التجهيزات الأساسية بشكل يتلاءم مع توسع الطلب عليها نتيجة زيادة السكان والتجمعات السكانية في ضوء المبادىء التي تضمنتها الأولويات المذكورة وبما يتفق وطبيعة التجهيزات الأساسية .

رئيس مجلس الوزراء

الأهداف العامة والأسس الاستراتيجية
لخطة التنمية السادسة
(١٤١٥ ـ ١٤٢٠هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ــ المحافظة على القيم الاسلامية ، وتطبيق شريعة الله وترسيخها ونشرها .

٢ ــ الدفاع عن الدين والوطن ، والمحافظة على الأمن والاستقرار الاجتماعي للبلاد .

٣ ــ تكوين المواطن العامل المنتج بتوفير الروافد التي توصله لتلك المرحلة وايجاد مصدر الرزق له ، وتحديد مكافآته على أساس عمله .

٤ ــ تنمية القوى البشرية والتأكد المستمر من زيادة عرضها ، ورفع كفاءتها لتلبية متطلبات الاقتصاد الوطني ، واحلال القوى العاملة السعودية الملائمة محل غير السعودية .

٥ ــ تحقيق النمو المتوازن بين مناطق المملكة المختلفة .

٦ ــ الاستمرار في تشجيع مساهمة القطاع الخاص في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٧ ــ تخفيف الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام كمصدر رئيسي للدخل الوطني .

٨ ــ الاستمرار في احداث تغيير حقيقي في البنية الاقتصادية للبلاد بالتحول المستمر نحو تنويع القاعدة الانتاجية بالتركيز ــ بصفة خاصة ــ على الصناعة والزراعة .

٩ ــ تنمية الثروات المعدنية ، وتشجيع استكشافها واستثمارها .

١٠ ــ التركيز على التنمية النوعية بتحسين وتطوير أداء ما تم انجازه من منافع وتجهيزات .

١١ ــ اكمال التجهيزات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة .

١٢ ــ دفع النشاط العلمي والحركة الثقافية والاعلامية الى المستوى الذي يجعلها تساير التطور الذي تعيشه المملكة .

١٣ ــ تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوية علاقة المملكة بالدول العربية والاسلامية والدول الصديقة .

الأساس الاستراتيجي الأول :

الاستمرار في تدعيم وجود نظام دفاعي وأمني واق ، والتطوير المستمر للقوى الذاتية الدفاعية للمملكة ، والاستمرار في تعميق الولاء والانتماء لدى المواطن ، على أن تستمر الجهات الدفاعية والأمنية باعداد استراتيجية تبنى عليها الخطة الدفاعية والأمنية بما يكفل حماية الوطن ، وتعرض على مجلس الأمن الوطني تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء .

الأساس الاستراتيجي الثاني :

التركيز على تحسين المستوى الاقتصادي لانتاج الخدمات والمنافع والمنتجات التي تقوم الدولة بتقديمها للمواطنين بصفة مباشرة كالتعليم ، والخدمات الأمنية، وغير مباشرة كالكهرباء ، والنقل ، والسلع الأساسية .

هذا .. ويمكن تحسين الأداء الاقتصادي عن طريق :

١ — تخفيض تكلفة انتاج هذه الخدمات والمنافع .

٢ — تخفيض نطاق واتساع هذه الخدمات في المجالات التي تزيد على الحد المعقول مثل الحد من المواصفات المبالغ فيها في مشاريع التشييد ومشاريع التشغيل .

٣ — استخدام التقنية في جميع مجالات الخدمات العامة باستخدام الوسائل الآلية والأساليب المتطورة .

٤ — التركيز على أساليب التقنية التي تسخر لمتطلبات خصائص الاقتصاد الوطني مثل العمالة الآلية واستخدام مياه مالحة للزراعة وغير ذلك من الأساليب .

٥ — الحكم على الجدوى الاقتصادية للمشاريع أيا كانت من خلال تكاليف تشغيلها وصيانتها وادارتها وترميمها .. وليس فقط من خلال تكلفة تشييدها .

٦ — تشجيع المواطنين وحثهم على الاستثمار في الصناعات المجدية التي تعتمد على مواد خام محلية ، وتستخدم أساليب الانتاج التي تتطلب أقل عدد من الأيدي العاملة ، وتستهلك أقل كمية ممكنة من الموارد الحرجة كالمياه .

٧ — التركيز على تنويع القاعدة الانتاجية الزراعية بتشجيع الاستثمار في المشاريع الزراعية الكبيرة المجدية التي تعتمد على مصادر المياه المتجددة وتستخدم وسائل الري الحديثة وتستهلك أقل كمية من المياه وحث المؤسسين على انشائها كشركات .. مع الاستمرار في تشجيع الاستثمارات الفردية في الزراعة .

٨ — دعم الاتجاه الى الاستثمار في المشاريع التي تطبق الاستكشافات التكنولوجية الجديدة والتي تتوفر للمملكة ميزة اقتصادية فيها أو حاجة ماسة اليها مثل مشاريع انتاج الطاقة الشمسية ووسائل الري الحديثة ، واستخدام الزراعة المحمية .

٩ — دعم مراكز وبرامج البحوث التطبيقية .

١٠ — ضرورة شمول أي مشروع على برامج للصيانة والتشغيل اللازمة في المستقبل وتكاليفه السنوية وأن يؤخذ في الاعتبار عند تصميم المشاريع تقليل متطلبات الصيانة بقدر الامكان.

١١ — يجب أن تشمل أعمال الصيانة وجود برنامج صيانة وقائية يتحدد بعمر الوحدة أو معدل تشغيلها .

١٢ — توحيد المواصفات الفنية في المشروعات لتسهيل وتخفيض تكاليف عمليات الصيانة .

١٣ — ضرورة وجود برنامج للتدريب على تشغيل الآلات لتلافي أخطاء التشغيل .

١٤ — تضمين مناهج التعليم في المراحل الدراسية بعد الابتدائية مباديء عامة تساعد الأفراد على القيام بمتطلبات الصيانة البسيطة ، ومباديء السلامة العامة .

١٥ — تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشاريع الصيانة .

١٦ — الاستمرار في تطوير التنظيم الاداري والمالي بما يتناسب مع حاجيات المجتمع الجديدة .

الأساس الاستراتيجي الثالث :

الاستمرار في تبني سياسة فتح المجال للقطاع الخاص لمزاولة كثير من المهام الاقتصادية في الدولة على أساس أن لا تقوم الحكومة بأي نشاط اقتصادي يمكن أن يؤدى بواسطة القطاع الخاص .. ويمكن أن تتأتى هذه السياسة عن طريق :

١ — اعطاء القطاع الخاص .. الفرصة لتشغيل وادارة وصيانة وترميم بعض المرافق التي تديرها الدولة حاليا .. شريطة أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة ، وحسن الأداء، وتشغيل المواطنين .

٢ — اعطاء الفرصة للاستثمار والاشتراك في تملك وادارة الصناعات الأساسية التي تقيمها الدولة بطرح أسهمها للقطاع الخاص واشراكه اشراكا فعليا في ادارتها في الوقت المناسب .

٣ — الاستمرار في مراجعة بعض الأساليب والسياسات والنظم في الدولة ومتابعة تنفيذ ما يصدر منها من قرارات بما يمكن القطاع الخاص من العمل بحرية ومرونة أكبر يساعده على الابداع والتفوق كأن تكون القيود السعرية منصفة للمستثمر والمواطن مع الاستمرار في تنظيم اسلوب المحاكم التجارية وتطوير كتابات العدل ....الخ .

٤ — الاستمرار في تشجيع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الأهلية الخيرية والتجارية على القيام بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية مثل تشغيل المصحات والمستشفيات والعيادات الخاصة ، وتشييد المبرات والمناطق السياحية والمراكز الترفيهية .

٥ — حث البنوك التجارية على زيادة تسهيلاتها للمشاريع الانتاجية بدلا من تركيزها على تجارة الاستيراد .

٦ — تشجيع قيام المزيد من الشركات المساهمة بهدف الاستثمار في المشاريع الكبيرة التي تتوفر لها مقومات اقتصادية أفضل ولاستفادة أكبر عدد من المواطنين من عمليات الاستثمار .

٧ — التطوير المستمر للسوق المالي لتداول الاسهم مع استمرار اشراف الدولة عليه بغية تلافي اخطار المضاربة .

٨ — اسهام القطاع الخاص في وضع وتنفيذ برامج التدريب .

٩ — العمل على زيادة فعالية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المواطنين بفرص الاستثمار المتوفرة في القطاعات الانتاجية .

١٠ — اجراء المزيد من دراسات فرص الاستثمار التسويقية ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع في القطاعات الانتاجية .

١١ — تعريف المستثمرين بصفة دورية بنتائج الدراسات التي تجريها الجهات المختصة بالتعدين وحث المستثمرين على البدء في استغلال الخامات المتوفرة .. وفتح الباب امام الشركات لاستثمار المعادن المكتشفة وتشجيع الاستثمار بالوسائل المختلفة مثل ايجاد التجهيزات الأساسية .

١٢ — الاستمرار في اعطاء الأولوية للمقاولين السعوديين المؤهلين والمصنفين في تنفيذ المشاريع المختلفة ، والزام الشركات الأجنبية بتكليف المقاولين السعوديين بنسبة من الأعمال التي يتضمنها المشروع وبتوظيف وتدريب نسبة محددة من السعوديين .

١٣ — التوكيد على تجزئة المشروعات كلما كان ذلك ممكنا فنيا واقتصاديا لتمكين الشركات السعودية من الاشتراك في تنفيذها .

١٤ — تشجيع قيام شركات وطنية مالية لاستثمار الأموال في الداخل .

١٥ — تعزيز ودعم نشاط البحث والتطوير في المؤسسات الصناعية والانتاجية في القطاع الخاص .

١٦ — تسهيل قيام القطاع الخاص بالمساهمة في توفير الفرص للعلماء والباحثين لاجراء البحوث العلمية والتقنية والتعاون في هذا المجال مع مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية والجامعات مع التركيز على الأبحاث التطبيقية .

الأساس الاستراتيجي الرابع :

ترشيد الاعانات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها الدولة لكثير من البضائع والخدمات ويتأتى ذلك عن طريق :

١ — دراسة وضع الاعانات التي تقدمها الدولة للسلع والخدمات واقتراح السبل التي ترشد استهلاكها ولا تؤثر على ذوي الدخل المنخفض .

٢ — التركيز في جميع الادارات الحكومية التي تدير أجهزة الخدمات العامة في الدولة على أن تكون الروح الاقتصادية هي المنهج الأساسي في ادارة دفتها وذلك على أساس مبدأين أساسيين :

المبدأ الأول : تخفيض تكلفة انتاج هذه الخدمات للمجتمع السعودي .

المبدأ الثاني : أن لايقل ثمن بيع هذه الخدمات عن تكلفتها الا فيما ندر .. وعلى أن تتم مراجعة أسعارها بصفة دورية .

الأساس الاستراتيجي الخامس :

تغليب النظرة الاقتصادية كلما كان ذلك ممكنا فى قرارات استثمار ومصروفات الدولة .. ويتأتى ذلك عن طريق :

١ — جعل المياه عنصرا أساسيا ومقياسا هاما فى تقدير الكفاءة الاقتصادية في مشاريع الدولة مثلها مثل العمالة الاجنبية أو زيادة نسبة الغلاء .

٢ — تنمية الموارد الطبيعية ذات الامل الاقتصادي المستقبلي مثل البحث عن الثروات المعدنية والثروات البحرية وتحديد مناطق تلك الثروات وتطويرها واستغلال الغاز المتوفر وتصنيعه الى أقصى حد ممكن .

٣ — التوسع الافقي والرأسي في صناعة البتروكيماويات ومشتقات الغاز والبترول عن طريق القطاع الخاص أو الشركات المختلطة متى ثبتت الجدوى الاقتصادية لها .

٤ — زيادة طاقة التكرير من المنتوجات البترولية المكررة الى أقصى حد ممكن شريطة توفر الجدوى الاقتصادية .

الأساس الاستراتيجي السادس :

الاستمرار في تنمية القوى البشرية من خلال تقويم برامج ومناهج التعليم والتدريب واجراء ما يتطلبه هذا التقويم من تطوير أو تعديل بما يتفق والشريعة الاسلامية واحتياجات المجتمع المتغيرة ومتطلبات التنمية ويتأتى ذلك عن طريق :

١ — وجوب التعليم بالنسبة للمرحلة الابتدائية للبنين والبنات .

٢ — تحديد النسبة المئوية لكل مرحلة بعد المرحلة المتوسطة بما يكفل توجيه الاعداد الاخرى للتعليم الفني والكليات التقنية والعلوم المتخصصة والكليات العسكرية والأمنية .

٣ — توجيه سياسة القبول في الجامعات بما يتفق ومتطلبات التنمية على المدى البعيد وتطوير البرامج والمناهج والنظم التعليمية الجامعية بناء على ذلك ٠

٤ — التوكيد على تكامل ومرونة قنوات وروافد التعليم ٠

٥ — التحديث المستمر للمناهج وطرق التدريس ووسائله ٠

٦ — اعطاء الأولوية لتنمية القوى العاملة الفنية من خلال التوسع في التعليم التقني والفني والتدريب المهني ٠

٧ — قصر المكافآت التي تمنح للطلبة والطالبات بالجامعات على التخصصات التي يرى وضع حوافز لها ٠٠ ومن ذلك التعليم الفني والتدريب المهني ٠

٨ — العناية النوعية في التدريب بالتركيز على التقنية المتطورة وبمستواها المتوسط والمرتفع ٠

٩ — ضرورة توافق التدريب مع احتياجات الاقتصاد الفعلية من ناحية النوعية ودرجة الكفاية ٠

١٠ — اعطاء المكتبة أهمية بالغة لتعويد الطلاب على القراءة والاطلاع وتزويدهم بالمعارف العامة وتعريفهم بكيفية الاستفادة منها ٠

١١ — الاهتمام بأوجه النشاط اللاصفي في مراحل التعليم جميعها ٠

الأساس الاستراتيجي السابع :

احلال القوى العاملة السعودية الراغبة في العمل والمؤهلة محل غير السعودية في كافة المهن من خلال :

١ — التوعية من خلال وسائل الاعلام بأهمية العمل كقيمة دينية واجتماعية بهدف تغيير اتجاهات أفراد المجتمع نحو الحرف والمهن التي لا تلقى قبولاً من بعض المواطنين ٠

٢ — اتاحة معلومات سوق العمل بشكل دوري ومنتظم للأفراد في القوى العاملة وأصحاب العمل والطلبة والمؤسسات التعليمية والتدريبية للاسترشاد بها في عملية الاختيار الوظيفي والمهني ٠

٣ — ايجاد الوسائل المناسبة لدفع القطاع الخاص وتشجيعه على اتاحة فرص العمل للمواطنين الراغبين في العمل ٠

٤ — تشجيع تركيز القطاع الخاص على التدريب المتخصص والتدريب على رأس العمل ٠

٥ — العمل على زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة بما يتفق والشريعة الاسلامية .

٦ — الاستمرار في احلال القوى العاملة السعودية المدربة في المرافق الهامة .

٧ — الاستمرار في احلال السعوديين في الأجهزة الحكومية .

٨ — تركيز الاستقدام على العمالة المؤهلة .

٩ — دعم الخدمات التي تقدمها الدولة للعاملين وللمواطنين الباحثين عن عمل .

الأساس الاستراتيجي الثامن :

الاهتمام بتنمية المجتمع السعودي ، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية اللازمة له ، ومساعدته على المساهمة في تنفيذ برامج خطة التنمية والاستفادة من ثمارها وذلك من خلال :

١ — توعية أفراد المجتمع بأهداف التنمية ومتطلباتها والتعامل مع أدواتها عن طريق :

— تعزيز النشاط الاعلامي وتطوير وسائله .

— نشر الثقافة عن طريق تشجيع التأليف والترجمة وانتشار المكتبات العامة وانشاء المتاحف والمحافظة على الأماكن الأثرية والتاريخية .

٢ — العناية بالطفل في كافة المجالات وعلى جميع المستويات .. مثل :

— الاهتمام بالأم وتوعيتها ومحو أمية غير المتعلمات منهن .

— تطوير برامج رعاية الأطفال الجانحين .

— الاهتمام بالرعاية الصحية للأم والطفل والعمل على تحقيق تغطية كاملة لتحصين الأطفال ضد الأمراض المعدية .

— تخصيص حيز في المكتبات العامة للأطفال .

٣ — زيادة الاهتمام بالمعوقين وادخال برامج وطنية لتأهيلهم ورعايتهم .

٤ — ادخال نظام خدمة العلم .

٥ — ادخال مباديء التربية العسكرية في المدارس الثانوية .

٦ — مكافحة الأمية والقضاء عليها وفق خطة زمنية محددة .

٧ — زيادة الاهتمام ببرامج المجتمع المحلي التي ترتكز على مشاركة المواطنين ومساهمتهم في تخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية .

٨ — الاهتمام بالرعاية الصحية الأولية والتأكيد على التوعية الصحية والطب الوقائي وزيادة فعالية المؤسسات الوقائية والعلاجية لحماية المواطن ، مع التوسع في البرامج الصحية .

٩ — تحسين امكانيات الأفراد بزيادة دخلهم لازالة الخلل الاجتماعي .

١٠ — زيادة الاهتمام ببرامج الرعاية الاجتماعية في كافة المجالات والعمل على مساهمة القطاع الأهلي في القيام بها ، وذلك بتشجيع انشاء المزيد من الجمعيات الخيرية الأهلية .

١١ — زيادة الاهتمام بتحسين وتجميل المدن وانشاء المنتزهات وتشجيع مساهمة المواطنين في ذلك .

١٢ — زيادة الاهتمام ببرامج رعاية الشباب بما ينمي قدراته واكسابه المهارات العقلية والبدنية في مجالات الثقافة والعلوم والرياضة .

١٣ — العناية بالسلامة الصناعية والصحة المهنية في القطاعين العام والخاص .

الأساس الاستراتيجي التاسع :

العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق المملكة المختلفة . ويتم ذلك عن طريق :

١ — اتخاذ مراكز النمو كأساس للتنمية الاقليمية ، ويتم تحديدها وفقا لمعايير مختارة .

٢ — العمل على الاستفادة الكاملة من المرافق والخدمات المتوفرة في مناطق المملكة المختلفة .

الأساس الاستراتيجي العاشر :

المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها من خلال تحقيق السياسات الآتية :

١ — حماية البيئة وأنظمتها والمحافظة على خصائصها الطبيعية ، علاوة على صيانة الموارد الطبيعية .

٢ — حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة وتطويرها مع الحفاظ على التوازن البيئي وتباين المصادر الوراثية الحيوانية والنباتية .

٣ — تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية .

الأساس الاستراتيجي الحادي عشر :

اتباع سياسة مالية تحقق تناسب حجم الانفاق مع ايرادات الدولة على مدى عمر الخطة السادسة ، من خلال :

١ — دراسة الوسائل والطرق الرامية الى زيادة ايرادات الدولة وتخفيض نفقاتها ، على أن لايؤدي ذلك الى تأثيرات اجتماعية أو اقتصادية غير مرغوبة ، مع التوكيد على :

أ — التركيز على رفع كفاءة الأداء في الأجهزة الحكومية وبالشكل الذي يؤدي الى خفض الانفاق الحكومي دون التأثير على مستوى الخدمات وتوفرها للمواطنين .

ب — وضع نظام وقواعد لتمويل بعض برامج ومشروعات التنمية عن طريق الشركات والمؤسسات الخاصة تحت اشراف الدولة .

جـ — وضع برامج تخصيص لبعض المشروعات الحكومية التي يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص ، وتحديد أوجه النشاط الخاص بالمرافق والخدمات والمشاريع التي يمكن تنفيذها من قبل القطاع الخاص .

د — دراسة الأنظمة والقواعد المتعلقة بالايرادات غير النفطية بهدف النظر في تطويرها .

٢ — الالتزام في رصد البرامج والمشروعات بأهداف الخطة وأسسها الاستراتيجية .

٣ — رصد المشاريع أخذا في الاعتبار تكاليف تشغيلها وصيانتها واستبدالها وادارتها على مدى عمر المشروع .

٤ — الاستمرار في اتباع السياسات الرامية لابقاء معدلات التضخم عند أدنى مستوى ممكن .

تـــــم

بحمـــد الله وعـونـــه

طبعة تـوزع بـالمـجـان وحـقـوق الطبع
محفوظة لوزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية